

الوافية في تحقيق أسناد كتاب

# الكفاية

للحديث الجليل محمد بن يعقوب الكليبي

المعروف بثقة الإسلام

المترجم ٢٢٩ ص

الجزء الرابع

كتاب الجهاد

القسم الأول

السيد غيث شبر

مؤسسة البحوث والدراسات الإسلامية

الوافي في تحقيق أسناد كتاب

الكافي

الوَافِي فِي تَحْقِيقِ اسْنَادِ كِتَابِ

# الْكَافِي

لِلْحَدِيثِ أَجَلِيلِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْكَلْبِيِّ

الْمَعْرُوفِ بِثِقَتِهِ لِإِسْلَامِهِ

الْمُتَوَفَّى ٢٢٩ هـ



الجزء الرابع

كتاب الحج

القسم الأول

غِيَتْ شَرْ

مركز الرضوى لدراسة التراث

والبحوث الإسلامية

اسم الكتاب:..... الوافي في تحقيق أسناد كتاب الكافي.  
 المؤلف:..... السيد غيث شير.  
 المطبعة:..... دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع.  
 الطبعة:..... الأولى.  
 عدد النسخ:..... ٥٠٠.  
 تاريخ الطبع:..... ١٤٤٣هـ / ٢٠٢١م.

مُحْفَظَةٌ  
جَمِيعُ حَقُوقِ



مُؤَسَّسَةُ الرَّضْوِ لِلتَّقَاةِ وَالْإِسْنَادِ  
 مَرْكَزُ الرَّضْوِ لِتَحْقِيقِ الْإِسْنَادِ  
 وَالْجَوَابِ لِلْإِسْنَادِ

العراق - النجف الاشرف



## مقدمة المركز

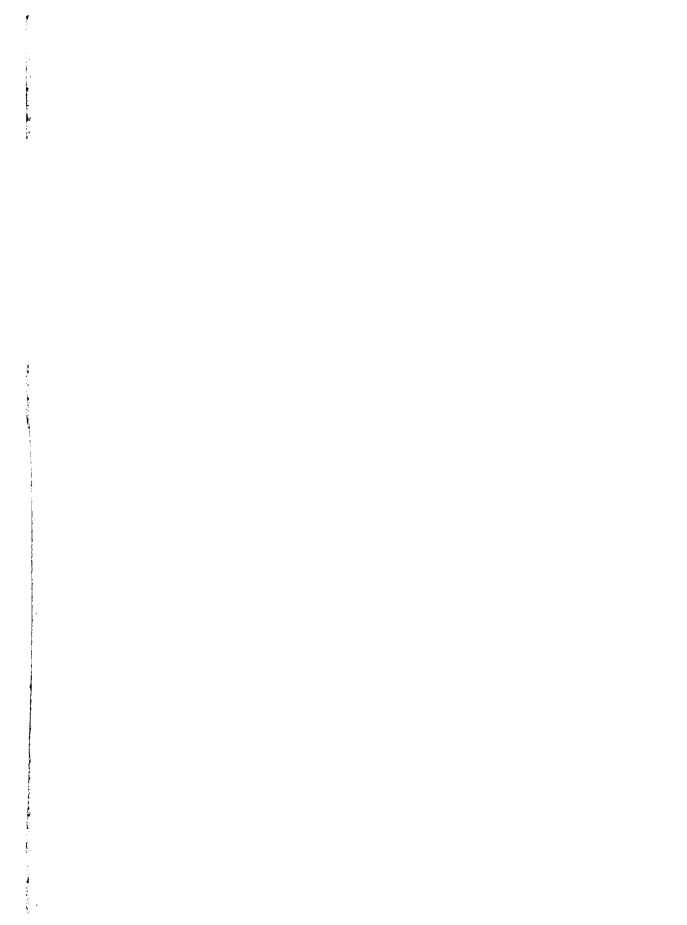
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين أبي القاسم محمد، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين..  
ويعد..

يسرنا أن نضع بين يدي القاريء العزيز الجزء الرابع من كتاب الوافي في تحقيق أسناد الكافي، وهو يبحث القسم الأول من أحاديث كتاب الحجة.  
نسأل الله العليّ القدير أن يتفّع بهذا العمل الدارسون والباحثون، وأن يوفقنا لرشد المكتبة الإسلامية ببحوث أخرى، ورسائل، وتحقيقات علنا نكون تحت نظر وعناية ورعاية إمامنا الحجة المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف.  
ونسأل الله تعالى أن يمن على جناب السيّد غيث شبر بالصحة والعافية، وأن يوفقه لإتمام باقي كتب الكافي بعون منه تعالى، وأن يجعل هذا العمل ذخرا ورصيда له ليوم لا ينفع فيه مال ولا بنون..

صلى الله عليه وآله وسلم

مركز المرتضى لإحياء التراث  
والبحوث الإسلامية  
التجف الأشرف ١٤٤٣ / ٢٠٢١



## فهرس الأحاديث

رقم الحديث .....	رقم الصفحة
١ - بَابُ الإِضْطِرَارِ إِلَى الْحُجَّةِ .....	٢١-٤٧
٤٣٤ .....	٢١
٤٣٥ .....	٢٥
٤٣٦ .....	٢٩
٤٣٧ .....	٣٦
٤٣٨ .....	٤٥
٢ - بَابُ طَبَقَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ وَالْأَئِمَّةِ (ع) .....	٤٨-٧٤
٤٣٩ .....	٤٨
٤٤٠ .....	٥٨
٤٤١ .....	٦٢
٤٤٢ .....	٦٦
٣ - بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ وَالْمُحَدَّثِ .....	٧٥-١١٦
٤٤٣ .....	٧٥
٤٤٤ .....	٧٧
٤٤٥ .....	٨٨
٤٤٦ .....	١٠٤
٤ - بَابُ أَنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ .....	١١٧-١٢٦
٤٤٧ .....	١٢٧
٤٤٨ .....	١١٩
٤٤٩ .....	١٢٠
٤٥٠ .....	١٢٥
٥ - بَابُ أَنَّ الْأَرْضَ لَا تَحْتَلُو مِنْ حُجَّةٍ .....	١٢٧-١٨١
٤٥١ .....	١٢٧
٤٥٢ .....	١٣٧

## رقم الحديث ... .. رقم الصفحة

١٣٩.....	٤٥٣
١٤٨.....	٤٥٤
١٥٠.....	٤٥٥
١٥٢.....	٤٥٦
١٥٤.....	٤٥٧
١٥٨.....	٤٥٨
١٦١.....	٤٥٩
١٧٠.....	٤٦٠
١٧٢.....	٤٦١
١٧٤.....	٤٦٢
١٨١.....	٤٦٣
٢٠٧-١٨٢ .....	٦ - بَابُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَبْقَ فِي الْأَرْضِ إِلَّا رَجُلَانِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْحُجَّةَ
١٨٢.....	٤٦٤
١٨٤.....	٤٦٥
١٨٩.....	٤٦٦
١٩٧.....	٤٦٧
٢٠٠.....	٤٦٨
٢٥٦-٢٠٨ .....	٧ - بَابُ مَعْرِفَةِ الْإِمَامِ وَالرَّدِّ إِلَيْهِ
٢٠٨.....	٤٦٩
٢١٠.....	٤٧٠
٢١٢.....	٤٧١
٢١٤.....	٤٧٢
٢٢٠.....	٤٧٣
٢٢٥.....	٤٧٤
٢٣٠.....	٤٧٥
٢٣٢.....	٤٧٦
٢٣٦.....	٤٧٧
٢٤٣.....	٤٧٨
٢٤٦.....	٤٧٩
٢٤٧.....	٤٨٠

## رقم الحديث ... رقم الصفحة

٢٤٨.....	٤٨١
٢٥٠.....	٤٨٢
٢٩٨-٢٥٧ .....	٨- بَابُ فَرَضِ طَاعَةِ الْأَئِمَّةِ (عليه السلام)
٢٥٧.....	٤٨٣
٢٥٩.....	٤٨٤
٢٦٥.....	٤٨٥
٢٦٧.....	٤٨٦
٢٦٩.....	٤٨٧
٢٧٢.....	٤٨٨
٢٧٤.....	٤٨٩
٢٧٦.....	٤٩٠
٢٧٨.....	٤٩١
٢٨٠.....	٤٩٢
٢٨٢.....	٤٩٣
٢٨٦.....	٤٩٤
٢٨٨.....	٤٩٥
٢٩٠.....	٤٩٦
٢٩٢.....	٤٩٧
٢٩٦.....	٤٩٨
٢٩٨.....	٤٩٩
٣١٠-٢٩٩ .....	٩- بَابُ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ (عليهم السلام) شُهَدَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى خَلْقِهِ
٢٩٩.....	٥٠٠
٣٠٢.....	٥٠١
٣٠٤.....	٥٠٢
٣٠٦.....	٥٠٣
٣٠٨.....	٥٠٤
٣١٨-٣١١ .....	١٠- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (عليهم السلام) هُمُ الْهَدَاةُ
٣١١.....	٥٠٥
٣١٣.....	٥٠٦
٣١٥.....	٥٠٧

رقم الحديث ..... رقم الصفحة

٣١٧.....	٥٠٨
١١ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَاةُ أَمْرِ اللَّهِ وَخَزَنَةُ عِلْمِهِ .....	٣٤٧-٣١٩
٣١٩.....	٥٠٩
٣٢٢.....	٥١٠
٣٢٨.....	٥١١
٣٣٤.....	٥١٢
٣٣٧.....	٥١٣
٣٣٩.....	٥١٤
١٢ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ خُلَفَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي أَرْضِهِ وَأَبْوَابُهُ الَّتِي مِنْهَا يُوتَى .....	٣٥٨-٣٤٨
٣٤٨.....	٥١٥
٣٥٢.....	٥١٦
٣٥٨.....	٥١٧
١٣ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ نُورُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .....	٣٨٤-٣٥٩
٣٥٩.....	٥١٨
٣٦٣.....	٥١٩
٣٦٤.....	٥٢٠
٣٧٥.....	٥٢١
٣٧٧.....	٥٢٢
٣٨٣.....	٥٢٣
١٤ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُمْ أَرْكَانُ الْأَرْضِ .....	٤٠٠-٣٨٥
٣٨٥.....	٥٢٤
٣٩١.....	٥٢٥
٣٩٦.....	٥٢٦
١٥ - بَابُ تَأْدِيرِ جَمَاعٍ فِي فَضْلِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَصِفَاتِهِ .....	٤٣١-٤٠١
٤٠١.....	٥٢٧
٤٢٢.....	٥٢٨
١٦ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَاةُ الْأَمْرِ وَهُمْ النَّاسُ الْمُخْشَوُونَ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ .....	٤٤٣-٤٣٢
٤٣٢.....	٥٢٩
٤٣٥.....	٥٣٠
٤٣٨.....	٥٣١

رقم الحديث ..... رقم الصفحة

٤٤٠ .....	٥٣٢
٤٤٢ .....	٥٣٣
١٧ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ هُمُ الْعَلَامَاتُ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ .....	٤٤٩-٤٤٤
٤٤٤ .....	٥٣٤
٤٤٧ .....	٥٣٥
٤٤٩ .....	٥٣٦
١٨ - بَابُ أَنَّ الْأَكْيَابَ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي كِتَابِهِ هُمُ الْأَئِمَّةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ .....	٤٥٨-٤٥٠
٤٥٠ .....	٥٣٧
٤٥٤ .....	٥٣٨
٤٥٧ .....	٥٣٩
١٩ - بَابُ مَا قَرَّضَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - وَرَسُولُهُ ﷺ مِنَ الْكُفُونِ مَعَ الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ .....	٤٧٦-٤٥٩
٤٥٩ .....	٥٤٠
٤٦١ .....	٥٤١
٤٦٢ .....	٥٤٢
٤٦٥ .....	٥٤٣
٤٦٧ .....	٥٤٤
٤٧٠ .....	٥٤٥
٤٧٤ .....	٥٤٦
٢٠ - بَابُ أَنَّ أَهْلَ الذِّكْرِ الَّذِينَ أَمَرَ اللَّهُ الْخَلْقَ بِسُؤَالِهِمْ هُمُ الْأَئِمَّةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ .....	٤٩٨-٤٧٧
٤٧٧ .....	٥٤٧
٤٨٢ .....	٥٤٨
٤٨٤ .....	٥٤٩
٤٨٦ .....	٥٥٠
٤٨٨ .....	٥٥١
٤٩٠ .....	٥٥٢
٤٩٣ .....	٥٥٣
٤٩٥ .....	٥٥٤
٤٩٧ .....	٥٥٥

## فهرس المطالب الرجالية

المطلب .....	الصفحة
في أبي يحيى الواسطي .....	٥١
في إسماعيل بن مهران .....	٧٨
في ملاقاته السراد للأحول .....	٨٩
في علي بن يعقوب الهاشمي .....	١١٢
في الحسين بن أبي العلاء .....	١٢٨
دلالة (وجه) على الوثاقه .....	١٣٢
في اتحاد الأصم بالمسلي .....	١٤١
في إدراك الحسن بن راشد للإمام الرضا <small>عليه السلام</small> .....	١٦٢
في النهدي .....	٢٠٠



## فهرس رجال الكافي المذكورين في القسم الأول من كتاب الحجة

### حسب التسلسل الهجائي

الاسم.....	الحديث .....	الصفحة
أبو الجارود زياد بن المنذر .....	٥٢٠	٣٦٥
أبو الحسن العطار .....	٤٨٧	٢٧١
أبو الصامت الحلواني .....	٥٢٦	٤٠٠
أبو بكر الحضرمي .....	٥٥٢	٤٩١
أبو خالد القمط .....	٤٨٧	٢٦٩
أبو خالد الكابلي .....	٥١٨	٣٦١
أبو داود المسترق .....	٥٣٤	٤٤٤
أبو عبد الله الرياحي .....	٥٢٦	٣٩٩
أبو عبد الله المؤمن .....	٤٦٢	١٧٤
أبو مسعود مصحف ابن مسعود .....	٥١٥	٣٤٨
أبو هراسة .....	٤٦٢	١٧٨
أبو يحيى الواسطي .....	٤٣٩	٥١
أحمد بن أبي زاهر .....	٥٠٩	٣٢٠
أحمد بن الحسن بن فضال .....	٤٤٦	١١١
أحمد بن محمد العاصمي .....	٤٤٦	١٠٨
أحمد بن محمد بن عبد الله بن مروان الأنباري .....	٥١٥	٣٤٩

الاسم.....	الحديث .....	الصفحة
أحمد بن هلال .....	٥٣٧	٤٥١
أسباط بن سالم .....	٥١٠	٣٢٣
أمية بن علي .....	٥٣٧	٤٥٢
إبراهيم بن نعيم أبو الصباح الكناني .....	٤٨٤	٢٥٩
إسحاق بن عبد العزيز أبو السّفاتج .....	٤٤٢	٧٣
إسحاق بن غالب .....	٥٢٨	٤٣٠
إسماعيل بن مهران .....	٤٤٤	٧٨
الحسن بن راشد المهلب .....	٤٥٩	١٦٢
الحسن بن العباس المعروف .....	٤٤٤	٨٧
الحسين بن أبي العلاء .....	٤٥١	١٢٨
الريان بن شبيب .....	٤٧٨	٢٤٤
العمركي بن علي .....	٥١٤	٣٤٠
النضر بن شعيب .....	٥١٢	٣٣٥
الهيثم بن واقد .....	٤٧٧	٢٣٩
جعفر بن بشير .....	٤٩٣	٢٨٤
جعفر بن محمد .....	٤٦٦	١٨٩
داود الجصاص (داود بن سليمان الحمار) .....	٥٣٤	٤٤٥
ذريح .....	٤٧٣	٢٢٢
ربيع بن محمد المسلي .....	٤٥٣	١٤٠
زياد القندي .....	٥٠٠	٣٠٠
سدير بن حكيم الصيرفي .....	٥١١	٣٢٩
سعد بن سعد .....	٤٤٩	١٢٢
سعيد الأعرج .....	٥٢٥	٣٩٣
سليمان بن سباعة .....	٥١٦	٣٥٣

الاسم.....	الحديث .....	الصفحة
سورة بن كليب الأسدي.....	٥١٠	٣٢٤
صالح بن السندي.....	٤٩٣	٢٨٣
صالح بن سهل الهمداني.....	٥٢٢	٣٨٠
عباد بن سليمان.....	٤٤٩	١٢٠
عبد العزيز بن مسلم.....	٥٢٧	٤١٩
عبد القهار.....	٥٤٥	٤٧٣
عبد الله بن إبراهيم الجعفري.....	٥١٥	٣٥١
عبد الله بن القاسم البطل.....	٥١٦	٣٥٣
عبد الله بن سليمان.....	٤٥٣	١٤٦
عبد الله بن عبد الرحمن.....	٤٧٧	٢٣٨
عبد الله بن عجلان.....	٥٤٧	٤٧٨
عبد الله النهدي.....	٤٦٨	٢٠٠
علي بن إسماعيل.....	٤٦٧	١٩٨
علي بن جعفر العريضي.....	٥١٤	٣٤٣
علي بن حسان (الهاشمي).....	٤٨٢	٢٥٥
علي بن مرداس.....	٥١٨	٣٦٠
علي بن موسى الڪمنداني.....	٥١١	٣٢٩
علي بن يعقوب الهاشمي.....	٤٤٦	١١٢
عمرو بن أبي المقدام.....	٤٧٢	٢١٥
كَرَام.....	٤٦٦	١٩١
محمد بن أورمة.....	٤٨٢	٢٥١
محمد بن الحسن الصفار.....	٤٤٦	١٠٩
محمد بن الحسين (محمد بن الحسن بن شمون).....	٤٤٢	٧٠
محمد بن جمهور.....	٤٧٣	٢٢١

الاسم.....	الحديث .....	الصفحة
محمد بن عبد الله.....	٤٨٢	٢٥٤
محمد بن عماره.....	٤٤٩	١٢٣
مروان بن مسلم.....	٤٤٦	١١٤
معمر بن خلاد بن أبي خلاد.....	٤٩٠	٢٧٦
مُقَرَّن.....	٤٧٧	٢٤٢
موسى بن القاسم.....	٥١٤	٣٤١
موسى بن سعدان.....	٥٤٥	٤٧٢
موسى بن محمد العجلي.....	٥٣٨	٤٥٤
يونس بن يعقوب.....	٥٣٨	٤٥٥

## إحصاءات

يظهر أن الكليني روى في القسم الأول من كتاب الحجة، وهو المسطور بين دفتي هذا الجزء، وبحسب الترفيم الذي اعتمده (١٢٢) رواية، كان منها (٨٤) رواية تحقق الوثوق بصدورها، وفق ما تبينناه من مباني رجالية، وكان من الممكن أن يزداد العدد وفق مباني السيد الخوئي قدست نفسه؛ لاعتماده توثيق رجال تفسير القمي قاطبة، من غير المضعفين، كطريقة عامة في التوثيق، وأيضًا كان من الممكن أن يزداد العدد وفق مبنى مرجع الطائفة دام ظلّه، والسيد الأستاذ دامت بركاته؛ كونها ممن يعتمدان توثيق مشايخ محمد بن أبي عمير، وابن أبي نصر البزنطي، وصفوان بن يحيى قاطبة، من غير المضعفين بصراحة منهم.

وعلى كل تقدير فقد فاقت عدد الأحاديث المعتبرة الموثوق بصدورها عدد الأحاديث الضعيفة؛ إذ بلغ عدد الروايات المعتبرة (٨٤) رواية، كما ذكرنا، بينما بلغ عدد الضعاف (٣٧) رواية فقط، في حين أن العلامة المجلسي قدست نفسه في شرحه مرآة العقول ذهب إلى أن عدد المعتبرات في هذا القسم (٣٩) رواية فقط، بينما كان عدد الروايات غير المعتبرة (٨٠) رواية، وهذا فإن النسبة المثوية للأحاديث المعتبرة وفق رأيه الشريف قدست نفسه هي (٣٣٪)، بينما كانت نسبة الأحاديث المعتبرة عندنا ما يقارب (٧٠٪)، وذلك بزيادة (٤٥) حديثًا على الأحاديث الـ (٣٩) التي قال باعتبارها!

وقد صَعَّفَ العلامة المجلسي قدست نفسه (٨٠) حديثًا بنسبة (٦٦٪) من الأحاديث، بينما كان عدد الروايات الضعيفة عندنا هو (٣٧) رواية، أي ما يمثل (٣٠٪) من مجموع الأحاديث في هذا الجزء.

وبهذا فإن نسبة المعتبر إلى غيره في مرآة العقول هي نسبة الثلث إلى الثلثين، بينما نسبة المعتبر إلى غيره في كتابنا هذا هي الثلثين إلى الثلث، بل أكثر حتى؛ إذ مقارنة النسبة في مرآة العقول كانت هي أنّ المعتبر (٣٣٪)، والضعيف (٦٦٪)، بينما في هذا الكتاب كان المعتبر (٧٠٪)، والضعيف (٣٠٪).

وعند إضافة هذه الأعداد إلى الإحصاءات السابقة في كتب العقل والعلم والتوحيد، يظهر أن العلامة المجلسي ذهب إلى اعتبار (١٧٤) حديثاً، وَضَعَفَ (٣٦٦) حديثاً، أي أنه ذهب إلى اعتبار (٣٢٪) من الروايات، وَضَعَفَ (٦٨٪) منها، بينما كان العمل في الوافي مع تقصي الرواية، ومحاولة البحث عن إيجاد طرق غير السند المسطور في الكافي فعالة بنسبة جيدة، حيث بلغت الأحاديث المعتبرة (٥٥٪)، والأحاديث غير المعتبرة (٤٥٪).

# كتاب الحسنة

القسم الأول





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### [٤] كِتَابُ الْحُجَّةِ<sup>(١)</sup>

#### ١ - بَابُ الْإِضْطِرَارِ<sup>(٢)</sup> إِلَى الْحُجَّةِ<sup>(٣)</sup>

٤٣٤ / ١. قَالَ<sup>(٤)</sup> أَبُو جَعْفَرٍ، مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكَلِينِيُّ، مُصَنِّفُ هَذَا الْكِتَابِ رحمته<sup>(٥)</sup>:  
حَدَّثَنَا<sup>(٦)</sup> عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَمْرٍو<sup>(٧)</sup> الْفُقَيْمِيِّ، عَنْ هِشَامِ

(١) هكذا في أكثر النسخ. وفي «ب»: «بسم الله الرحمن الرحيم، وهو الموفق للتميم. كتاب الحجة». وفي «ج»: «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه ثقني. كتاب الحجة». وفي «ف»: «بسم الله الرحمن الرحيم، وما توفيقي إلا بالله العليّ العلیم الحكيم». وفي حاشية «ف» بدل «العلیم الحكيم»: «العظيم». وفي المطبوع: «كتاب الحجة، بسم الله الرحمن الرحيم».

(٢) «الاضطرار»: مصدر اضطرَّ إلى الشيء، أي ألجئ إليه؛ من الضرورة بمعنى الحاجة. انظر: الصحاح، ج ٢، ص ٧٢٠. (ضرر).

(٣) في شرح المازندراني في شرحه، ج ٥، ص ٩٤: «الحجة في اللغة: الغلبة؛ من حَجَّه: إذا غلبه. وشاع استعمالها في البرهان مجازاً، أو حقيقة عرفية، ثم شاع في عرف المتشرعة إطلاقها على المهادي إلى الله المنصوب من قبله».

(٤) في حاشية «ج»: + «الشيخ».

(٥) في «ض» وحاشية «بس» وشرح صدر المتألهين: «رحمة الله عليه»، وفي «ف»: + «تعالى ذكره».

(٦) في «ج»، و، بر: - «قال أبو جعفر - إلى - حدَّثنا».

(٧) هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس» والوافي، وفي «ألف، بف» والمطبوع: «عمر». والصواب ما أثبتناه كما تقدّم ذيل ح ٢٢٠.

بْنِ الْحَكَمِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ قَالَ لِلزُّنْدِيقِ <sup>(١)</sup> الَّذِي سَأَلَهُ: مِنْ أَيْنَ أُثْبِتَ <sup>(٢)</sup> الْأَنْبِيَاءَ وَالرُّسُلَ؟ قَالَ <sup>(٣)</sup>: «إِنَّا لَمَّا أُثْبِتْنَا أَنَّ لَنَا خَالِقًا، صَانِعًا، مُتَعَالِيًا عَنَّا وَعَنْ جَمِيعِ مَا خَلَقَ، وَكَانَ ذَلِكَ الصَّانِعُ حَكِيمًا مُتَعَالِيًا، لَمْ يَجِزْ <sup>(٤)</sup> أَنْ يُشَاهِدَهُ خَلْقُهُ وَلَا يُلَامِسُوهُ <sup>(٥)</sup>؛ فَيَبْشِرُهُمْ وَيُشَارِوهُ <sup>(٦)</sup>، وَمُحَاجِّجُهُمْ وَمُحَاجَّوهُ، ثَبَتَ أَنَّ لَهُ سُفَرَاءَ فِي خَلْقِهِ يَعْبُرُونَ <sup>(٧)</sup> عَنْهُ إِلَى خَلْقِهِ وَعِبَادِهِ، وَيَدُلُّونَهُمْ عَلَى مَصَالِحِهِمْ وَمَنَافِعِهِمْ وَمَا بِهِ بَقَاؤُهُمْ وَفِي تَرْكِهِ فَنَاقُؤُهُمْ، فَثَبَتَ الْأَمِيرُونَ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْحَكِيمِ الْعَلِيمِ فِي خَلْقِهِ، وَالْمُعْبُرُونَ <sup>(٨)</sup> عَنْهُ جَلَّ وَعَزَّ، وَهُمْ الْأَنْبِيَاءُ عليهم السلام وَصَفْوَتُهُ <sup>(٩)</sup> مِنْ خَلْقِهِ، حُكَمَاءَ

(١) «الزنديق»: مضى ترجمته، ذيل ح ٣٣٨. قال المحقق الداماد في التعليقة، ص ٣٩٢: «في بعض التواريخ: أَنَّ لَزَرَادَشْت كتاباً اسمه «زند» تتبَّعه المجوس والملاحدة؛ ولهذا سَمَوْا بالزنديق». وانظر: المغرب، ص ٢١١ (زندق).

(٢) «أُثْبِتَ» قريء أيضاً على صيغة الغائب المجهول: أُثْبِت. واستبعده المجلسي. انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٩٥؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢٥٧. (٣) في «بر»: «فقال».

(٤) «لم يجز»: صفة موضحة لـ «متعالياً»، ويحتمل كونه خبراً بعد خبر لـ «كان» إذا كان قوله: «متعالياً» بمعنى تعاليه عن العبث واللغو، وليس جواباً لـ «لَمَّا»، بل جواباً: «ثبت» وإلا لَبطل نظم الخطاب، ولم يكن لـ «ثبت» محل من الإعراب. انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٩٧؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢٥٧.

(٥) في حاشية «بر» والعلل: «ويلامسوه».

(٦) في «ض، بح»: «فيبشروه».

(٧) في حاشية «ف»: «ينخبرون». و«يعبرون» إمّا مجرّد، من العبور بمعنى المرور؛ أو مزيد، من التعبير بمعنى التفسير. والأوّل أظهر، والثاني أنسب بقوله: فالمعبرون. انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٩٨.

(٨) في حاشية «ف»: «المخبرون».

(٩) «صفوة الشيء»: خالصه. وفي الصاد الحركات الثلاث، فإذا نزعوا «الهاء» قالوا: له صفو مالي،

مُؤَدِّينَ<sup>(١)</sup> بِالْحِكْمَةِ<sup>(٢)</sup>، مَبْعُوثِينَ بِهَا، غَيْرَ مُشَارِكِينَ<sup>(٣)</sup> لِلنَّاسِ - عَلَى مُشَارَكَتِهِمْ هُمْ فِي الْخَلْقِ وَالتَّزْكِيَةِ - فِي شَيْءٍ مِنْ أَحْوَالِهِمْ، مُؤَيَّدِينَ<sup>(٤)</sup> مِنْ عِنْدِ الْحَكِيمِ الْعَلِيمِ بِالْحِكْمَةِ، ثُمَّ ثَبَّتَ ذَلِكَ فِي كُلِّ دَهْرٍ وَزَمَانٍ يَمَّا أَتَتْ<sup>(٥)</sup> بِهِ الرُّسُلُ وَالْأَنْبِيَاءُ مِنَ الدَّلَائِلِ وَالْبَرَاهِينِ؛ لِكَيْلَا تَخْلُو<sup>(٦)</sup> أَرْضُ اللَّهِ مِنْ حُجَّةٍ<sup>(٧)</sup> يَكُونُ مَعَهُ عِلْمٌ<sup>(٨)</sup> يَدُلُّ عَلَى صِدْقِ مَقَالَتِهِ وَجَوَازِ عَدَالَتِهِ<sup>(٩)</sup>.

بافتتح. انظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٠١ (صفو).

(١) في حاشية «بح»: «مؤيدين».

(٢) في «بس»: + «و». وفي الوافي: «في الحكمة».

(٣) في حاشية «ف»: + «بها».

(٤) في «ج» وحاشية «ف، بر» والوافي: «مؤيدون». وقرأ المازندراني في شرحه، ج ٥، ص ١٠١: «مؤدين»، ثم قال: «في بعض النسخ: مؤيدين، والأوّل أولى؛ لفهم الثاني من قوله: مؤدين».

(٥) في مرآة العقول: «في بعض النسخ: تما أثبت، ولا يخفى توجيهه على الوجوه إن قرئ معلوماً أو مجهولاً».

(٦) في «ب، ف، بح، بف» ومرآة العقول وشرح صدر المتألهين: «تخلو».

(٧) في «بح» وحاشية «ف»: «حجّته».

(٨) في مرآة العقول: «علم، بفتحيتين: أي علامة ودليل. وربّما يقرأ بكسر الأوّل وسكون الثاني».

(٩) الحديث طويل، قطعاه الكليني وأورد ذيله هنا، وصدره في ثلاث مواضع أخرى من الكافي (كتاب التوحيد، باب حدوث العالم وإثبات المحدث، ح ٢٢٠؛ وباب إطلاق القول بأنّه شيء، ح ٢٢٧؛ وباب الإرادة أنّها من صفات الفعل....، ح ٣٠٦) وكّرر قطعة منه في كتاب التوحيد، باب آخر وهو من الباب الأوّل، ح ٣٠٠. كما أشار إليه العلامة الفيض في الوافي، ج ١، ص ٣٣٠. وذكر الصدوق تثنّى تمام الرواية في التوحيد، ص ٢٤٣، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم القمي، وذكر هذه القطعة في علل الشرائع، ص ١٢٠، ح ٣، بسنده عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ٢، ح ٤٧١، ص ٢١.

## رجال السند:

أبو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكَلِينِيّ هو مؤلف الكتاب، رازي، ثقة، من التاسعة، توفي سنة (٣٢٩هـ)<sup>(١)</sup>؛ عليّ بن إبراهيم هو الثقة المعروف، صاحب التفسير، قمي، من الثامنة<sup>(٢)</sup>؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، حسن الحال، كما عليه المشهور، يوثق بالقرائن، قمي، من السابعة<sup>(٣)</sup>؛ وعباس بن عمرو الفقيمي مجهول، من السادسة<sup>(٤)</sup>؛ وهشام بن الحكم، كندي، مولى، كوفي، هو المتكلم الثقة المعروف، توفي سنة (١٩٩هـ)، من الخامسة<sup>(٥)</sup>.

## تحقيق الصدور:

يظهر أن المصدر الأوّل لهذه الرواية كتاب الرد على الزنادقة لهشام بن الحكم، الذي وصلهم من جهة الفقيمي، ثم أوردّها عليّ بن إبراهيم في كتاب الشرك والتوحيد يرويها عن أبيه عن الفقيمي، ولم يصل الكتابان إلينا، ولا يبعد أن الكليني إنما أخذها من كتاب شيخه عليّ بن إبراهيم، وقد مرّ الكلام في تحقيق صدورهما في الجزء الثالث من هذا الكتاب<sup>(٦)</sup>، وأنها مما لا يستقيم لها سند لجهالتنا بالفقيمي.

قال المجلسي رحمه الله - واصفا الخبر - في مرآة العقول: «مجهول»<sup>(٧)</sup>، ويقصد جهالته بجهالة الفقيمي، ولم يتسن لنا طريق آخر لتوثيق صدورهما.

(١) مرّ في ج ١، ح ١، ص ١٧.

(٢) مرت ترجمته في ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٣) مرت ترجمته في ج ١، ح ٩، ص ١٦٣-١٦٦.

(٤) مرت ترجمته في ج ٣، ح ٢١٧، ص ٣٥.

(٥) مرت ترجمته في ج ١، ح ١٢، ص ١٨٤.

(٦) مرّ في ج ٣، ح ٢١٧، ص ٣٥.

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٥٦.

٤٣٥ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ اللَّهَ أَجَلٌ وَأَكْرَمُ مَنْ أَنْ يُعْرِفَ بِخَلْقِهِ، بَلِ الْخَلْقُ يُعْرِفُونَ<sup>(١)</sup> بِاللَّهِ، قَالَ: «صَدَقْتَ»<sup>(٢)</sup>. قُلْتُ: إِنَّ<sup>(٣)</sup> مَنْ عَرَفَ أَنَّ لَهُ رَبًّا، فَقَدْ يَنْبَغِي<sup>(٤)</sup> لَهُ أَنْ يَعْرِفَ<sup>(٥)</sup> أَنَّ لِدَيْكَ الرَّبَّ رِضًا وَسَخَطًا، وَأَنَّهُ لَا يُعْرِفُ رِضَاهُ وَسَخَطُهُ إِلَّا بِوَحْيٍ أَوْ رَسُولٍ، فَمَنْ<sup>(٦)</sup> لَمْ يَأْتِهِ الْوَحْيُ، فَقَدْ يَنْبَغِي<sup>(٧)</sup> لَهُ أَنْ يَطْلُبَ الرَّسُولَ، فَإِذَا لَقِيَهُمْ، عَرَفَ أَنَّهُمُ الْحُجَّةُ، وَأَنَّ لَهُمُ الطَّاعَةَ الْمَفْرُضَةَ<sup>(٨)</sup>؛ وَقُلْتُ<sup>(٩)</sup> لِلنَّاسِ<sup>(١٠)</sup>: تَعْلَمُونَ<sup>(١١)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلوات الله وسلاماته عليه كَانَ هُوَ الْحُجَّةَ مِنَ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ؟ قَالُوا: بَلَى. قُلْتُ: فَحِينَ مَضَى رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله وسلاماته عليه، مَنْ

(١) الأظهر كونه مجهولاً، يعني: بل الخلق يُعرفون بنور الله كما تعرف الذرات بنور الشمس. ويحتمل كونه معلوماً، يعني: بل الخلق يعرفون الله بالله، أي بما عَرَفَ به نفسه من الصفات. انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٠٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٦٢.

(٢) في مرآة العقول: «وربما يقرأ بالتشديد؛ إذ كلامه مأخوذ منهم عليهم السلام كما مرّ، ولا يخفى بعده»؛ وفي الكافي، ح ٢٣١: «رحمك الله» بدل «صدقت».

(٣) في «ج» وشرح صدر المتأهين: - «إِنَّ».

(٤) هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتأهين وشرح المازندراني والوافي والكافي، ح ٤٩٧، وفي المطبوع: «فينبغي».

(٥) في مرآة العقول: «فقد ينبغي لأن يعرف»، وفي هامش مرآة العقول: «كأنه نقله بالمعنى، أو من تصحيف الناسخ، أو من جهة اختلاف النسخ. وقد مرّ ويأتي أيضاً نظائر هذا الاختلاف في موارد كثيرة».

(٦) في حاشية «بح»: «ومن».

(٧) في الوافي والكافي، ح ٤٩٧: «فينبغي».

(٨) في حاشية «ض، بح»: «المفروضة».

(٩) في الوافي والكافي، ح ٤٩٧: «فقلت».

(١٠) في حاشية «ف» وفي الكافي، ح ٤٩٧ والوافي والوسائل: + «أليس»

(١١) في «بس» وحاشية «ض، بح، بر»: «أليس تزعمون».

(١٢) في «بر، بس، بف» والوافي والكافي، ح ٤٩٧: - «رسول الله».

كَانَ الْحُبَّةَ عَلَى خَلْقِهِ<sup>(١)</sup>؟ فَقَالُوا<sup>(٢)</sup>: الْقُرْآنُ، فَتَنَظَرْتُ فِي الْقُرْآنِ، فَإِذَا هُوَ مُخَاصِمٌ بِهِ الْمَرْجِي<sup>(٣)</sup> وَالْقَدْرِي<sup>(٤)</sup> وَالزَّنْدِيقُ<sup>(٥)</sup> الَّذِي لَا يُؤْمِنُ بِهِ حَتَّى يَغْلِبَ الرَّجَالَ بِحُصُونِهِ، فَعَرَفْتُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَكُونُ حُجَّةً إِلَّا بِقِيَمٍ<sup>(٦)</sup>، فَمَا قَالَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ، كَانَ حَقًّا، فَقُلْتُ لَهُمْ: مَنْ قِيَمَ الْقُرْآنُ؟ فَقَالُوا<sup>(٧)</sup>: ابْنُ مَسْعُودٍ قَدْ كَانَ يَعْلَمُ، وَعُمَرُ يَعْلَمُ، وَحُذَيْفَةُ يَعْلَمُ، قُلْتُ: كُلُّهُ؟ قَالُوا: لَا، فَلَمْ أَحِدْ أَحَدًا يُقَالُ: إِنَّهُ<sup>(٨)</sup> يَعْرِفُ ذَلِكَ<sup>(٩)</sup> كُلَّهُ إِلَّا عَلِيًّا<sup>(١٠)</sup>، وَإِذَا كَانَ الشَّيْءُ بَيْنَ الْقَوْمِ، فَقَالَ هَذَا: لَا أَذْرِي، وَقَالَ هَذَا: لَا أَذْرِي، وَقَالَ هَذَا: لَا أَذْرِي<sup>(١١)</sup>، وَقَالَ هَذَا: أَنَا أَذْرِي، فَأَشْهَدُ<sup>(١٢)</sup> أَنَّ عَلِيًّا<sup>(١٣)</sup> كَانَ قِيَمَ الْقُرْآنِ، وَكَانَتْ

(١) في الوافي والكافي، ح ٤٩٧: - «على خلقه». وفي العلل: «من بعده» بدل «على خلقه».

(٢) في «بر» والوافي والوسائل والكافي، ح ٤٩٧: «قالوا».

(٣) هو إسماعيل «مُرْجِي» نسبة إلى «مُرْج» من المرجية، أو «مُرْجَنِي» نسبة إلى «مرجى»، من المرجئة. والمرجية أو المرجئة بمعنى التأخير. وهي اسم فرقة من فرق الإسلام يعتقدون أنه لا يضر مع الإيمان معصية، ولا ينفع مع الكفر طاعة. سموا به؛ لاعتقادهم أن الله أرجأ تعذيبهم على المعاصي، أي أخره عنهم. وقد تطلق على من أخر أمير المؤمنين<sup>(عليه السلام)</sup> عن مرتبته. انظر: النهاية، ج ٢، ص ٢٠٦ (رجى)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٠٤؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٦٣.

(٤) في العلل: «والخواري».

(٥) تقدّم ترجمة الزنديق ذيل ج ٣٣٨ و ٤٣٤.

(٦) قِيَمَ القوم: الذي يَقُومُهُم ويسوس أمرهم. والمراد به هنا من يقوم بأمر القرآن ويعرف القرآن كله. انظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٠٢ (قوم)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٨٤؛ مرآة

العقول، ج ٢، ص ٢٦٤.

(٧) في الكافي، ح ٤٩٧: «قالوا».

(٨) في حاشية «ج»: «يقال له: إنه». وفي حاشية «ض»: «يقال له: يعرف».

(٩) في الكافي، ح ٤٩٧: «يعلم القرآن»، وفي الوافي: «يعرف القرآن».

(١٠) في «بس، بف»: - «وقال هذا: لا أدري».

(١١) في «بر»: «وأشهد».

طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً<sup>(١)</sup>، وَكَانَ الْحُجَّةَ عَلَى النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْ<sup>(٢)</sup> مَا قَالَ فِي الْقُرْآنِ، فَهُوَ حَقٌّ، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللَّهُ»<sup>(٣)</sup>.

## رجال السند:

محمد بن إسماعيل هو شيخ الكليني النيشابوري، من الثامنة، تلميذ الفضل، الذي اعتمدنا قبول رواياته<sup>(٤)</sup>؛ والفضل بن شاذان الثقة المعروف، من السابعة، والذي توفي عند هروبه من نيشابور قرابة سنة (٢٥٩هـ)<sup>(٥)</sup>؛ وصفوان بن يحيى ثقة، غني عن التعريف، من السادسة، من أشهر رواة الكوفة وأبرزهم، كان يبيعاً للسابري، توفي سنة (٢١٠هـ)<sup>(٦)</sup>؛ ومنصور بن حازم هو الثقة العين، كوفي، من الخامسة<sup>(٧)</sup>، وهذه سلسلة سندية متكررة.

(١) في «ب، بر، بف» وحاشية «ض»: «مفروضة».

(٢) في حاشية «ض، بف»: «وأي».

(٣) الكافي، كتاب الحجّة، باب فرض طاعة الأئمة ﷺ، ح ٤٩٧، مع زيادة في آخره؛ وفيه، كتاب التوحيد، باب أنّه لا يعرف إلّا به، ح ٢٣١. وفي التوحيد، ص ٢٨٥، ح ١، بسنده عن الكليني، وفيها إلى قوله: «صدقت» هكذا: «قلت لأبي عبد الله ﷺ: إني ناظرت قوماً فقلت لهم: إنّ الله - جلّ جلاله - أجلّ وأعزّ وأكرم من أن يعرف بخلقه، بل العباد يُعرفون بالله، فقال: رحمك الله». وفي علل الشرائع، ص ١٩٢، ح ١؛ ورجال الكشي، ص ٤٢٠، ح ٧٩٥، بسندهما عن صفوان بن يحيى، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره؛ الوافي، ج ٢، ح ٤٨٢، ص ٣٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٣٣٥٣٢، ص ١٧٦.

(٤) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٤٤، ص ٨٤.

(٥) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٤٤، ص ٩١.

(٦) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٦٨، ص ٢٤٤.

(٧) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٨٢، ص ٢٨٩.

**تحقيق الصدور:**

مصدر هذه الرواية بالنسبة للكليني من طريقة تلميذ الفضل، فلعلها مأخوذة من كتاب العلل للفضل بن شاذان، نعم رواها الكشي عن محمد بن مسعود عن جعفر بن أحمد السمرقندي عن صفوان عن منصور، وهذا السند معتبر لا غبار عليه.

قال المجلسي رحمه الله: «مجهول كالصحيح»<sup>(١)</sup>، ويقصد جهالته بمحمد بن إسماعيل النيشابوري الذي في بداية السند، فهو ممن لم يذكره بتوثيق صريح في كتب الفهارس والرجال، ولكنه لما اعتبره من مشايخ الإجازة كما في الوجيزة فعدم توثيقه لم يضر بالوثوق بصدور المروية فقال: إنه كالصحيح. وأما على المختار فقد وثقناه بقرائن كما مرّ في تحقيق حاله<sup>(٢)</sup>، فهذه السلسلة السندية معتبرة على المختار، وقد مرّت في كتاب التوحيد في الجزء الثالث من الوافي<sup>(٣)</sup>، بل لا ريب في صحة سند الكشي إليها أيضًا؛ فالرواية موثقة الصدور.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٦٢.

(٢) مرّ في ج ٢، ح ٤٤، ص ٨٤.

(٣) مرّ في ج ٣، ح ٢٢٨، ص ٦٥.



٤٣٦/ ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ: كَانَ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، مِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ أَعِينٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ النُّعْمَانِ وَهَشَامُ بْنُ سَالِمٍ وَالطَّيَّارُ، وَجَمَاعَةٌ فِيهِمْ <sup>(١)</sup> هَشَامُ بْنُ الْحَكَمِ وَهُوَ شَابٌّ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام): «يَا هَشَامُ، أَلَا تُخْبِرُنِي كَيْفَ صَنَعْتَ بِعَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ؟ وَكَيْفَ سَأَلْتَهُ؟» فَقَالَ <sup>(٢)</sup> هَشَامُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، إِنِّي أُجِلُّكَ <sup>(٣)</sup> وَأَسْتَحْيِيكَ، وَلَا يَعْمَلُ لِسَانِي بَيْنَ يَدَيْكَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام): «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ، فَافْعَلُوا». قَالَ هَشَامُ: بَلَّغْنِي <sup>(٤)</sup> مَا كَانَ فِيهِ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ وَجُلُوسُهُ فِي مَسْجِدِ الْبَصْرَةِ، فَعَظُمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ وَدَخَلْتُ الْبَصْرَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَاتَيْتُ مَسْجِدَ الْبَصْرَةِ، فَإِذَا أَنَا بِحَلَقَةٍ <sup>(٥)</sup> كَبِيرَةٍ فِيهَا عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ، وَعَلَيْهِ شِمْلَةٌ سَوْدَاءُ مُتَزَرًّا <sup>(٦)</sup> بِهَا مِنْ صُوفٍ، وَشِمْلَةٌ <sup>(٧)</sup> مُرْتَدِيًّا <sup>(٨)</sup> مُرْتَدِيًّا <sup>(٩)</sup> بِهَا وَالنَّاسُ يَسْأَلُونَهُ، فَاسْتَفْرَجْتُ النَّاسَ، فَأَفْرَجُوا لِي ثُمَّ قَعَدْتُ فِي آخِرِ الْقَوْمِ عَلَى رُكْبَتَيَّ.

(١) في حاشية «ف»: «منهم».

(٢) في «ب»، ض، بف، والوافي والأمالى والعلل وكمال الدين: «قال».

(٣) «أُجِلُّكَ»: أي أعظمك؛ من الجلال بمعنى العظمة. انظر: النهاية، ج ١، ص ٢٨٧ (جلل).

(٤) في «بح»: «قد بلغني».

(٥) «الحلقة»: هي الجماعة من الناس مستديرين، كحلقة الباب وغيره، وحكي عن أبي عمرو: حَلَقَةٌ، بالتحريك. انظر: النهاية، ج ١، ص ٤٢٦ (حلق).

(٦) في «ب»، بر، بف، وحاشية «ض» والوافي: «عظيمة».

(٧) يجوز فيه وما يأتي الرفع والنصب، والنسخ أيضاً مختلفة. وقال صدر المتأخرين في شرحه، ص ٤٤٢: «في نسخه: مؤتزر، من الإزار، وهو الصحيح عند ابن الأثير، والمتزر خطأ؛ لأن أهمزة لا تدغم في التاء». انظر: النهاية، ج ١، ص ٤٤ (أزر).

(٨) «الشملة»: كساء يتغطى به ويتلفف فيه. النهاية، ج ٢، ص ٥٠١ (شمل).

(٩) قوله: «مرتدياً بها» أي لابسها. يقال: ارتدى، أي لبس الرداء. النهاية، ج ٢، ص ٥٠١ (شمل).

ثُمَّ قُلْتُ: أَيُّهَا الْعَالِمُ إِنِّي رَجُلٌ غَرِيبٌ تَأْذُنُ لِي<sup>(١)</sup> فِي مَسْأَلَةٍ<sup>(٢)</sup>؟ فَقَالَ لِي: نَعَمْ، فَقُلْتُ لَهُ: أَلَمْكَ عَيْنٌ؟ فَقَالَ<sup>(٣)</sup>: يَا بَنِيَّ<sup>(٤)</sup>، أَيُّ شَيْءٍ هَذَا مِنْ السُّؤَالِ؟ وَشَيْءٌ تَرَاهُ كَيْفَ تَسْأَلُ عَنْهُ؟ فَقُلْتُ: هَكَذَا<sup>(٥)</sup> مَسْأَلَتِي، فَقَالَ: يَا بَنِيَّ، سَلْ وَإِنْ كَانَتْ مَسْأَلَتُكَ حَقًّا<sup>(٦)</sup>، قُلْتُ: أَجِئْنِي فِيهَا، قَالَ لِي<sup>(٧)</sup>: سَلْ.

قُلْتُ: أَلَمْكَ عَيْنٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهَا؟ قَالَ: أَرَى بِهَا الْأَلْوَانَ وَالْأَشْخَاصَ. قُلْتُ: فَلَمْكَ<sup>(٨)</sup> أَنْفٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: أَشْمُ بِهِ الرَّائِحَةَ. قُلْتُ: أَلَمْكَ<sup>(٩)</sup> فَمٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: أَذُوقُ<sup>(١٠)</sup> بِهِ الطَّعْمَ. قُلْتُ: فَلَمْكَ<sup>(١١)</sup> أُذُنٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهَا؟ قَالَ: أَسْمَعُ بِهَا الصَّوْتَ. قُلْتُ: أَلَمْكَ قَلْبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: أُمَيِّرُ بِهِ كُلَّ مَا وَرَدَ عَلَى هَذِهِ

(١) في حاشية «ف» والعلل وكمال الدين والأمل: «أنا».

(٢) في الأمل والعلل وكمال الدين: «فأسألك».

(٣) في «ف»: «مسألتي».

(٤) في «ض» وحاشية «ج» وشرح صدر المتأهين: «لي».

(٥) في حاشية «ف»: «أي بني».

(٦) في حاشية «ف»: «هذا».

(٧) في «ض، بر، بس» والأمل: «حقاً». ووصف «المسألة» بالحمقاء على سبيل التجويز مبالغة في حماقة

السائل. وربما يقرأ حَقَّق. وحَقَّق وحَقَّق: قَلَّةُ العقل وسخافة الرأي. انظر: شرح المازندراني،

ج ٥، ص ١٠٨؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢٦٥؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٤٦٤ (حق).

(٨) في حاشية «ف» والعلل وكمال الدين والأمل: «فقال».

(٩) في «ف»: «أفلك». وفي الأمل وكمال الدين: «ألك».

(١٠) في «ف»: «أفلك».

(١١) في الأمل والعلل: «أعرف».

(١٢) في «ف» والأمل والعلل وكمال الدين: «ألك». وفي حاشية «ف»: «أفلك».

الجَوَارِحِ وَالْحَوَاسِّ.

قُلْتُ: أَوَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْجَوَارِحِ غِنَى عَنِ الْقَلْبِ؟ فَقَالَ<sup>(١)</sup>: لَا.

قُلْتُ<sup>(٢)</sup>: وَكَيْفَ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup> وَهِيَ صَحِيحَةٌ سَلِيمَةٌ؟! قَالَ: يَا بُنَيَّ، إِنَّ الْجَوَارِحَ إِذَا شَكَّتْ فِي شَيْءٍ سَمِعَتْهُ أَوْ رَأَتْهُ أَوْ ذَاقَتْهُ أَوْ سَمِعَتْهُ، رَدَّتْهُ إِلَى الْقَلْبِ فَتَسْتَيْقِنُ<sup>(٤)</sup> الْيَقِينَ، وَتُبْطِلُ<sup>(٥)</sup> الشُّكَّ.

قَالَ هِشَامٌ: فَقُلْتُ لَهُ: فَإِنَّمَا<sup>(٦)</sup> أَقَامَ اللَّهُ الْقَلْبَ لِشُكِّ الْجَوَارِحِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قُلْتُ<sup>(٧)</sup>: لَا بُدَّ<sup>(٨)</sup> مِنَ الْقَلْبِ، وَإِلَّا لَمْ تَسْتَيْقِنِ<sup>(٩)</sup> الْجَوَارِحُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا مَرْوَانَ، فَاللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَمْ يَتْرُكْ جَوَارِحَكَ حَتَّى جَعَلَ لَهَا إِمَامًا يَصْحَحُ لَهَا الصَّحِيحَ، وَتَتَيَقَّنُ<sup>(١٠)</sup> بِهِ مَا شَكَّتْ<sup>(١١)</sup> فِيهِ، وَيَتْرُكُ هَذَا الْخَلْقَ كُلَّهُمْ

(١) في «بر» والأُمالي والعلل وكمال الدين: «قال».

(٢) في «بف»: «فقلت».

(٣) في «بس» وحاشية «ف»: «ذاك».

(٤) هكذا في «ب»، و«بح»، بر، بس، بف». وفي حاشية «ج»: «يستبين». وفي حاشية «بح» وشرح صدر المتألفين: «فيستبين». وفي «ج، ض» والمطبوع: «فيستيقن». ويمكن قراءة ما في المطبوع بالنون المشددة.

(٥) هكذا في «ب»، ف، بح، بر، بس». وفي «ج، ض، و» والمطبوع: «ويبطل».

(٦) في «بر» والأُمالي: «إنما».

(٧) في «بر»: «فقلت».

(٨) في «ف»: «قلت له: فلا بد».

(٩) في «ف»: «لم يستيقن». وفي الأُمالي: «لم يستقم».

(١٠) هكذا في «ج، ض، و، بح، بس، بف». وفي «ب، ف» والمطبوع وشرح صدر المتألفين: «يتيقن».

(١١) هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بر، بس، بف». وفي شرح صدر المتألفين: «شككت». وفي المطبوع: «شكك».

فِي حَبْرَتِهِمْ وَشَكَّيْهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ، لَا يُقِيمُ لَهُمْ إِمَامًا يُرَدُّونَ إِلَيْهِ شَكَّهُمْ وَحَبْرَتَهُمْ، وَيُقِيمُ  
لَكَ إِمَامًا لِحَوَارِكَ تَرُدُّ إِلَيْهِ حَبْرَتَكَ وَشَكَّكَ؟

قَالَ: فَسَكَتَ، وَلَمْ يَقُلْ لِي شَيْئًا، ثُمَّ التَفَتَ إِلَيَّ، فَقَالَ <sup>(١)</sup> لِي <sup>(٢)</sup>: أَنْتَ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ؟  
فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: <sup>(٣)</sup>: أَمِنْ <sup>(٤)</sup> جُلَسَائِهِ؟ قُلْتُ <sup>(٥)</sup>: لَا <sup>(٦)</sup>، قَالَ: فَمِنْ أَيْنَ أَنْتَ؟ قَالَ <sup>(٧)</sup>: قُلْتُ:  
مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، قَالَ: فَأَنْتَ إِذَا هُوَ <sup>(٨)</sup>، ثُمَّ صَمِنِي إِلَيْهِ، وَأَقْعَدَنِي فِي مَجْلِسِهِ، وَزَالَ عَنِ  
مَجْلِسِهِ، وَمَا نَطَقَ حَتَّى قُمْتُ.

قَالَ: فَضَحِكَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَقَالَ <sup>(٩)</sup>: «يَا هِشَامُ، مَنْ عَلَّمَكَ هَذَا؟» قُلْتُ: شَيْءٌ  
أَخَذْتُهُ مِنْكَ وَأَلْفَتُهُ <sup>(١٠)</sup>، فَقَالَ: «هَذَا وَاللَّهِ مَكْتُوبٌ فِي صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى» <sup>(١١)</sup>.

(١) في «بر»: «وقال».

(٢) في «ج، ف، بح، بس، بف» والوافي والعلل وكمال الدين: - «لي».

(٣) في «ج، ض، ف، بح، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي: «فقال»، وفي حاشية «ج»: «قال  
لي».

(٤) في «بس»: «أفمن».

(٥) في «ض»: «فقلت».

(٦) في «ف» - «قال أمّن جلسائه؟ قلت: لا».

(٧) في «ب، بر، بس» والأمالى والعلل وكمال الدين: - «قال».

(٨) في حاشية «ج»: «رجل من».

(٩) في «ب، بر، بف» والوافي والعلل: «فإذن أنت هو». وفي حاشية «ف»: «إذن فأنت هو».

(١٠) في «ف» وشرح صدر المتألهين: «فقال». وفي «بر»: «ثم قال».

(١١) في «ف»: «فألفته».

(١٢) الأمالي للصدوق، ص ٥٨٩، المجلس ٨٦، ح ١٥؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٣، ح ٢؛ وكمال  
الدين، ص ٢٠٧، ح ٢٣، بسندها عن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن مرار، عن يونس بن  
عبد الرحمن، عن يونس بن يعقوب؛ رجال الكشي، ص ٢٧١، ح ٤٩٠، بسنده عن الحسن بن  
إبراهيم، عن يونس بن عبد الرحمن، عن يونس بن يعقوب؛ الوافي، ج ٢، ح ٤٨٠، ص ٢٢.

## رجال السند:

علي بن إبراهيم هو الثقة المعروف صاحب التفسير، قمي، من الثامنة<sup>(١)</sup>؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، وهو حسن الحال، كما عليه المشهور، قمي، من السابعة<sup>(٢)</sup>؛ والحسن بن إبراهيم مجهول، ولكن الصحيح أنه لا يروي عن يونس بن يعقوب كما في السند المسطور، بل يروي عن يونس بن عبد الرحمن<sup>(٣)</sup>؛ يونس بن يعقوب، ثقة، كوفي، توفي بين سنة (١٨٣) وقبل (١٨٩ هـ)، من الخامسة<sup>(٤)</sup>.

## تحقيق الصدور:

قال المجلسي رحمه الله: مجهول<sup>(٥)</sup>، والجهالة عنده رحمه الله إنما هي بالحسن بن إبراهيم، وقد مرّ تحقيق حاله مفصلاً، مع عدم الوصول إلى ما يمكن به توثيق الرجل<sup>(٦)</sup>، وقد تطرقنا هناك أيضاً إلى السقط في هذه الرواية، حيث ذكرنا عدم روايته عن يونس بن يعقوب، وقلنا: «أن الحسن بن إبراهيم ممن يروي عن يونس بن عبد الرحمن لا عن يونس بن يعقوب، كما يظهر من سَنَدَي الاختيار<sup>(٧)</sup> بمضمون يشير إلى أنه من كتاب واحد في المناظرات؛ ولذا فمّا في الكافي - وكنا نقصد هذه الرواية - من روايته عن يونس بن يعقوب ليس صحيحاً، والصحيح سقوط يونس بن عبد الرحمن من السند، وهي نفس رواية الاختيار السابقة»<sup>(٨)</sup>.

(١) مرت ترجمته في ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٢) مرت ترجمته في ج ١، ح ٩، ص ١٦٣-١٦٦.

(٣) مرّ في ج ٣، ح ٢١٣، ص ١٤.

(٤) مرت ترجمته في ج ٢، ح ١٠٤، ص ٤٧٠، وسيأتي في ح ٥٣٨.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٦٥.

(٦) مرّ في ج ٣، ح ٢١٣، ص ١٢.

(٧) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٤٩٠، ص ٥٤٩؛ وص ٥٥٤، ح ٤٩٤.

(٨) مرّ في ج ٣، ح ٢١٣، ص ٩.

وتفصىل ذلك: أن المتعارف فى الحسن بن إبراهىم أن يكون واسطة بين إبراهىم بن هاشم وىونس بن عبد الرحمن، كحال إسماعىل بن مرار، وهذا السند فى روايته عن ىونس بن يعقوب خلاف المعهود، وىرشد وىؤىد حصول السقط فى هذا السند أن الصدوق روى هذه الرواية فى أماليه، وكذا فى علله وكماله، «عن أبىه ~~هشام~~»، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، قال: حدّثنا إبراهىم بن هاشم، قال: حدّثنا إسماعىل بن مرار، قال: حدّثنى ىونس بن عبد الرحمن، عن ىونس بن يعقوب<sup>(١)</sup>.

وىؤكّد خلو سند الصدوق من التصحىف ما رواه الكشى عن «محمّد بن مسعود، قال: حدّثنى على بن محمّد بن يزيد الفىروزانى القمى، قال: حدّثنى محمّد بن أحمد بن ىحىى، عن أبى إسحاق<sup>(٢)</sup>»، قال: حدّثنى محمّد بن حماد، عن الحسن بن إبراهىم، قال: حدّثنى ىونس بن عبد الرحمن، عن ىونس بن يعقوب<sup>(٣)</sup>.

نعم فى سند الكشى ىروى إبراهىم بن هاشم عن ىونس بن عبد الرحمن بواسطتى طولاً، فهو ىروى عنه بواسطه محمّد بن حماد عن الحسن بن إبراهىم، وىتكرّر هذا غير مرة، ولا أعرف كيف ىستقىم ذلك، ولىس هو محل البحث.

والمتحصّل وقوع التصحىف القدىم فى سند الكافى بسقوط ىونس بن عبد الرحمن منه، وهذا التصحىف هو ما أسمىه بتصحىف (قفزة العىن)، الذى ىنتج جرّاء تكرّر المقطع المرئى الآخر، وىبانه أن الناسخ المزاول ىمر علىه كثرٌ أمثل هذا التصحىف، بأن ىقرأ الأصل فتصل عىنه إلى عبارة معىنة، فىرفع عىنه، فىكتب الجملة، وحبناً ىعاود النظر تسقط عىنه على عبارة مشابهة فى نفس السطر أو فى الذى بعده أسفل منه؛ فىبتدئ بعد العبارة الثانىة مباشرة بتصور أنها الأولى.

(١) الأمالى، الصدوق، ص ٥٨٩، المجلس ٨٦، ح ١٥؛ علل الشرائع، الصدوق: ص ١٩٣، ح ٢؛ كمال الدىن، الصدوق: ص ٢٠٧، ح ٢٣.

(٢) والمراد به إبراهىم بن هاشم.

(٣) اختىار معرفة الرجال، الشّىخ الطوسى، ج ٢، ح ٤٩٠، ص ٥٤٩.

وتمثيله هنا: أن العبارة التامة كانت: (عن الحسن بن إبراهيم، عن يونس بن عبد الرحمن، عن يونس بن يعقوب)، وفيها يتكرر مقطع (عن يونس) مرتين كما يظهر، فلما بدأ الناسخ بقراءة ما يريد نسخه، قرأ: (عن الحسن بن إبراهيم عن يونس) فكتب، فلما عاود النظر إلى الأصل بحث عينه عن عبارة (عن يونس) التي تمثل آخر عبارة كتبها؛ كي يكتب ما بعدها، فوقع نظره على (عن يونس) الثانية، فكتب بعدها (بن يعقوب)؛ فلذا سقط اسم (يونس بن عبد الرحمن) كله من السند التام.

ولا يبعد الوثوق بمتن الرواية، وإن كان فيه إقرارا لهشام بالكذب، وأيضاً عدم إنكار الإمام عليه السلام، فإنه ليس من الكذب المحرم شرعاً؛ فإنه مما لا يترتب عليه أثر الكذب، فهو إخبار بما يخالف الواقع مع علم أن المخالف يعلم هذا، وهو ليس من الكذب عرفاً وشرعاً، وتفصيله في محله، والسند قد يوجب أيضاً وثوقاً بصدورها، خصوصاً وأن إبراهيم بن هاشم كان يرويها عن يونس بن عبد الرحمن بطريقتين؛ مما لا يجعل القول بالوثوق بصدورها مجازفة، لكن احتمال وجود واسطة ساقطة أخرى - وهي محمد بن حماد - كما يظهر من الكشي يقوى عند التأمل في سند الرواية اللاحقة، مما يجعل الوثوق متزلزلاً بنحو من الأنحاء.

٤٣٧ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ<sup>(١)</sup>، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَوَرَدَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، فَقَالَ: إِنِّي رَجُلٌ صَاحِبُ كَلَامٍ وَفَقِيهٍ وَفَرَائِصَ، وَقَدْ جِئْتُ لِمُنَاطَرَةِ أَصْحَابِكَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «كَلَامُكَ مِنْ كَلَامِ<sup>(٢)</sup> رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ مِنْ عِنْدِكَ؟» فَقَالَ: مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمِنْ عِنْدِي، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «فَأَنْتَ إِذَا شَرِيكَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَسَمِعْتَ الْوَحْيَ عَنِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - مُخْبِرُكَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَتَحِبُّ طَاعَتَكَ كَمَا تَحِبُّ طَاعَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟» قَالَ: لَا<sup>(٣)</sup>. فَالْتَقَتْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِلَيَّ، فَقَالَ: يَا يُونُسُ بْنُ يَعْقُوبَ، هَذَا قَدْ خَصِمَ<sup>(٤)</sup> نَفْسَهُ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ». ثُمَّ قَالَ: «يَا يُونُسُ، لَوْ كُنْتُ مُحْسِنُ<sup>(٥)</sup> الْكَلَامِ كَلِمَتُهُ». قَالَ<sup>(٦)</sup> يُونُسُ: فَيَا لَهَا مِنْ حَسْرَةٍ، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنِّي سَمِعْتُكَ تَنْهَى عَنِ الْكَلَامِ، وَتَقُولُ: وَيْلٌ لِأَصْحَابِ الْكَلَامِ؛ يَقُولُونَ: هَذَا يَنْقَادُ وَهَذَا لَا يَنْقَادُ<sup>(٧)</sup>، وَهَذَا يَنْسَاقُ وَهَذَا لَا يَنْسَاقُ، وَهَذَا نَعْقِلُهُ وَهَذَا لَا نَعْقِلُهُ<sup>(٨)</sup>، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّمَا قُلْتُ: فَوَيْلٌ<sup>(٩)</sup> لَهُمْ إِنْ تَرَكُوا مَا أَقُولُ، وَذَهَبُوا إِلَى مَا يُرِيدُونَ». ثُمَّ

(١) في الإرشاد: «عن جماعة من رجاله» بدل «عمَّن ذكره».

(٢) في «ف»: - «كلام».

(٣) في «بح، بر، بس»: + «قال».

(٤) في «بف»: «خصم» وفي حاشية ميرزا رفيعاً: «خاصم» كلاهما بدل «قد خصم».

(٥) «تحسن»: من الإحسان بمعنى العلم والمعرفة والإتقان، تقول: أحسنت الشيء، أي عرفته وأتقنته. انظر: المصباح المنير، ص ١٣٦ (حسن).

(٦) في «ج» و «مرآة العقول»: «فقال».

(٧) في «ب، ف»: «هذا لا ينقاد وهذا ينقاد». وظاهر الشروح كون الفعلين معلومين. وكذا: ينساق ولا ينساق.

(٨) في «ف، بح»: «هذا يعقله وهذا لا يعقله».

(٩) في «ب» وحاشية «ض، بف»: «ويل».



قَالَ لِي<sup>(١)</sup>: «أَخْرُجْ إِلَى الْبَابِ، فَانْظُرْ مَنْ تَرَى مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ فَأَدْخِلْهُ».

قَالَ: فَأَدْخَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ أَعِينٍ وَكَانَ يُحْسِنُ الْكَلَامَ، وَأَدْخَلْتُ الْأَحْوَلَ<sup>(٢)</sup> وَكَانَ يُحْسِنُ الْكَلَامَ، وَأَدْخَلْتُ هِشَامَ بْنَ سَالِمٍ وَكَانَ يُحْسِنُ الْكَلَامَ، وَأَدْخَلْتُ قَيْسًا الْمَاصِرَ<sup>(٣)</sup> وَكَانَ عِنْدِي أَحْسَنُهُمْ كَلَامًا، وَكَانَ قَدْ تَعَلَّمَ الْكَلَامَ مِنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام.

فَلَمَّا اسْتَقَرَّ بِنَا الْمَجْلِسُ<sup>(٤)</sup> - وَكَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَبْلَ الْحُجِّ يَسْتَقِرُّ أَيَّامًا فِي جَبَلٍ فِي طَرْفِ الْحَرَمِ فِي فَارَةِ<sup>(٥)</sup> لَهُ مَضْرُوبَةٌ - قَالَ: فَأَخْرَجَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام رَأْسَهُ مِنْ فَارَتِهِ<sup>(٦)</sup>، فَإِذَا هُوَ يَبْعِيرُ يُحِبُّ<sup>(٧)</sup>، فَقَالَ: «هِشَامُ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ».

(١) في «بس»: «لي».

(٢) في شرح المازندراني، ج ٥، ص ١١٨: «الأحول، هو محمد بن النعمان البجلي الأحول، أبو جعفر شاه الطاق، ساكن طاق المحامل بالكوفة، وقد لقبه المخالفون بشيطان الطاق والشيعه بمؤمن الطاق، وكان متكلماً حاضر الجواب، وله مع أبي حنيفة مكالمات مشهورة». وانظر: الوافي، ج ٢، ص ٢٩.

(٣) هكذا في «الف، بس، بف» والوافي. وفي «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر» والمطبوع: «قيس بن الماصر». والصواب ما أثبتناه. والدليل على ذلك - مضافاً إلى ما قدّمناه ذيل ح ١٨٤ - ما يأتي في موضعين من نفس الخبر من: «ثم قال أبو عبد الله عليه السلام لقيس الماصر» و«ثم التفت إلى قيس الماصر».

(٤) في شرح المازندراني: «إسناد الاستقرار إلى المجلس مجاز للمبالغة في الكثرة؛ لأن المجلس مستقر، بالكسر».

(٥) في «ف» وحاشية «ج»: «قارة». وهي الجبل الصغير المنقطع عن الجبال. وفي حاشية «ج، ف»: «خيمة». و«الفارة»: مِطْلَةٌ تَمْدُ بَعْمُودَ أَوْ عَمُودَيْنِ، أي الخيمة. انظر: الصحاح، ج ٣، ص ٨٩١. القاموس المحيط، ج ١، ص ٧١٧ (فوز).

(٦) في «ف»: «قارته».

(٧) «يُحِبُّ» من الخيب، وهو ضرب من العَدْو، تقول: حَبَّ الْفَرَسُ حُبًّا حَبًّا وَخَبًّا وَخَبِيًّا، إِذَا رَاحَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَرَجَلَيْهِ، أي قام على إحدهما مرة وعلى الأخرى مرة. انظر: الصحاح، ج ١، ص ١١٧ (خبب).

قَالَ<sup>(١)</sup>: فَظَنَنْتَا<sup>(٢)</sup> أَنَّ هِشَامًا رَجُلٌ مِنْ وَلَدِ عَقِيلٍ كَانَ شَدِيدَ الْمَحَبَّةِ لَهُ، قَالَ: فَوَرَدَ هِشَامُ بِنُ الْحَكَمِ، وَهُوَ أَوَّلُ مَا اخْتَطَّتْ لِحَيْثُهُ<sup>(٣)</sup>، وَلَيْسَ فِينَا إِلَّا مَنْ هُوَ أَكْبَرُ سِنًا مِنْهُ<sup>(٤)</sup>، قَالَ: فَوَسَّعَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَقَالَ: «نَاصِرُنَا بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ وَيَدِهِ».

ثُمَّ قَالَ: «يَا مُخْرَانُ، كَلِّمَ الرَّجُلَ». فَكَلَّمَهُ، فَظَهَرَ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup> مُخْرَانُ. ثُمَّ قَالَ: «يَا طَاقِي، كَلِّمَهُ». فَكَلَّمَهُ<sup>(٦)</sup>، فَظَهَرَ<sup>(٧)</sup> عَلَيْهِ الْأُخُولُ. ثُمَّ قَالَ: «يَا هِشَامُ بِنَ سَالِمٍ، كَلِّمَهُ<sup>(٨)</sup>». فَتَعَارَفَا<sup>(٩)</sup>. ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام لِقَيْنِسِ الْمَاصِرِ: «كَلِّمَهُ». فَكَلَّمَهُ، فَأَقْبَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَضْحَكُ مِنْ كَلَامِهِمَا يَمَّا قَدْ أَصَابَ الشَّامِيَّ، فَقَالَ لِلشَّامِيِّ: «كَلِّمُ هَذَا الْغُلَامَ» يَعْنِي هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ، فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ لَهُشَامُ: «يَا غُلَامُ،

(١) في «ف»: «فقال».

(٢) في «ب»: «فظننت».

(٣) «اختطت لحيثه»، أي نبتت. يقال: اختط الغلام، أي نبت عذاره. انظر: الصحاح، ج ٣، ص ١١٢٣ (خطط).

(٤) في «ب» والوافي: «منه سنًا».

(٥) «فظهر عليه»، أي غلب عليه، تقول: ظهرت على الرجل، أي غلبته. انظر: الصحاح، ج ٢، ص ٧٣٢ (ظهر).

(٦) في «ض»: «فكلمه».

(٧) في «ب، بر»: «وظهر».

(٨) في «ض»: «كلم».

(٩) في «ج» وشرح صدر المتأخرين: «فتعارقا». وفي «ض» وحاشية «ج، بح»: «فتعارقا». وفي حاشية «ض»: «فتقارنا». وفي حاشية «بح، بف»: «فتعاوقا». وفي الوافي: «فتعاركا». وقوله: «فتعارقا»، أي تكلمنا بها عرف كل منهما صاحبه وكلامه بلا غلبة لأحدهما على الآخر. و«فتعارقا»، أي سال العرق من كل منهما من طول البحث وكثرة الكلام بينهما. و«فتعاوقا»، أي تعوق كل منهما عن الغلبة. انظر: شرح صدر المتأخرين، ص ٤٤٤؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١١٩؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٧١.

سَلْنِي فِي (١) إِمَامَةِ هَذَا، فَغَضِبَ هِشَامٌ حَتَّى ارْتَعَدَ (٢)، ثُمَّ قَالَ لِلشَّامِيِّ: يَا هَذَا، أَرُبُّكَ (٣) أَنْظُرَ (٤) لِحَلْقِهِ أَمْ خَلَقَهُ لِإِنْفُسِهِمْ؟ فَقَالَ الشَّامِيُّ: بَلْ رَبِّي (٥) أَنْظُرْ لِحَلْقِهِ (٦)، قَالَ: فَقَعَلَ بِنَظَرِهِ لَهُمْ (٧) مَاذَا؟ قَالَ: أَقَامَ لَهُمْ حُجَّةً وَدَلِيلًا كَثِيرًا يَتَسْتَوُونَ، أَوْ (٨) يُخْتَلِفُونَ، يَتَأَلَّفُهُمْ وَيُقِيمُ أَوْدَهُمْ (٩)، وَيُخْرِجُهُمْ بِفَرَضِ رَبِّهِمْ، قَالَ: فَمَنْ هُوَ؟ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ هِشَامٌ: فَبَعَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ (١٠)؟ قَالَ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، قَالَ هِشَامٌ: فَهَلْ نَفَعَنَا (١١) الْيَوْمَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ (١٢) فِي رَفْعِ الْإِخْتِلَافِ عَنَّا؟ قَالَ الشَّامِيُّ: نَعَمْ، قَالَ: فَلِمَ اخْتَلَفْنَا (١٣) أَنَا وَأَنْتَ، وَصَرْتَ إِلَيْنَا مِنَ الشَّامِ فِي (١٤) مُحَالَفَتِنَا إِيَّاكَ؟

(١) في حاشية «ج»: «من».

(٢) «ارتعد»، أي اضطرب. يقال: أرعد فارتعد. الصحاح، ج ٢، ص ٤٧٥ (رعد).

(٣) في «ب»: «رُبُّكَ» بدل «أرُبُّكَ».

(٤) «أنظر»، أي أرحم وأعطف وأحفظ؛ من النظر بمعنى الرحمة والعطف والحفظ. انظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٢١٨ (نظر).

(٥) في «بح»: «لهم».

(٦) في «بح»: «لخلقهم».

(٧) في الوافي: «لهم».

(٨) في «ب، ج، ف، بر»: «و».

(٩) «الأود»: الأعوجاج. يقال: أود الشيء يأود أوداً، أي اعوجج. الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٢ (أود).

(١٠) هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين. وفي المطبوع: «من».

(١١) في «بر» وحاشية «بح»: «ينفعنا».

(١٢) في «بس، بف»: «الكتاب والسنة».

(١٣) في «ب، ج، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي ومرآة العقول: «اختلفت».

وفي «ض»: «اختلف».

(١٤) في حاشية «ض»: «من».

قَالَ<sup>(١)</sup>: فَسَكَتَ الشَّامِيُّ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام لِلشَّامِيِّ: «مَا لَكَ لَا تَتَكَلَّمُ؟» قَالَ الشَّامِيُّ: إِن قُلْتُ: لَمْ نَخْتَلِفْ، كَذَبْتُ؛ وَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ يَرْفَعَانِ عَنَّا الْإِخْتِلَافَ، أَبْطَلْتُ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهَا يَحْتَمِلَانِ الْوُجُوهَ؛ وَإِنْ قُلْتُ: قَدْ اخْتَلَفْنَا وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا يَدْعِي الْحَقَّ، فَلَمْ يَنْفَعْنَا إِذْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِلَّا<sup>(٣)</sup> أَنْ لِي عَلَيْهِ هَذِهِ الْحُجَّةُ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «سَلُّهُ نَحْنُهُ مَلِيًّا»<sup>(٤)</sup>.

فَقَالَ الشَّامِيُّ: يَا هَذَا، مَنْ أَنْظَرَ لِلْخَلْقِ؟ أَرْبُهُمْ أَوْ أَنْفُسُهُمْ؟ فَقَالَ هِشَامٌ: رَبُّهُمْ أَنْظَرَهُمْ مِنْهُمْ لِأَنْفُسِهِمْ، فَقَالَ الشَّامِيُّ: فَهَلْ أَقَامَ لَهُمْ مَنْ<sup>(٥)</sup> يَجْمَعُ لَهُمْ<sup>(٦)</sup> كَلِمَتَهُمْ، وَيُقِيمُ أَوْدَهُمْ، وَيُخْبِرُهُمْ بِحَقِّهِمْ مِنْ بَاطِلِهِمْ؟ قَالَ هِشَامٌ: فِي وَفْتِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَوْ السَّاعَةِ؟ قَالَ الشَّامِيُّ: فِي وَفْتِ رَسُولِ اللَّهِ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، وَالسَّاعَةِ مَنْ؟ فَقَالَ هِشَامٌ: هَذَا الْقَاعِدُ الَّذِي تُشَدُّ<sup>(٧)</sup> إِلَيْهِ الرَّحَالُ، وَيُخْبِرُنَا بِأَخْبَارِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ<sup>(٨)</sup> وَرَأْيَهُ عَنِ أَبِي عَنْ جَدِّ.

(١) في «ب»: «فقال».

(٢) «أبطلت»، أي أثبت بالباطل. يقال: أبطل، إذا جاء بالباطل. انظر: النهاية، ج ١، ص ١٣٦ (بطل).

(٣) في شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٢١: «يجوز أن يكون «ألا»... بفتح الهمزة وتخفيف اللام من حروف التنبيه. و«إن» بالكسر. وضمير «عليه» على التقديرين يعود إلى هشام».

(٤) في شرح المازندراني: «المليء، بالهمزة: الغني المقتدر، وقد يترك الهمزة ويشدّ الياء، أي تجده غنياً مقتدراً على المناظرة». وانظر: النهاية، ج ٤، ص ٣٥٢ (ملاً)؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢٧٢.

(٥) في «ف»: «الحجة تمن» بدل «من».

(٦) في «ب»: «لهم».

(٧) في «ف، بس» وشرح المازندراني والوافي: «يشد».

(٨) في «ب، ج، بع، بر، بس، بف» والوافي: «والأرض».

قَالَ<sup>(١)</sup> الشَّامِيُّ: فَكَيْفَ لِي أَنْ أَعْلَمَ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>؟ قَالَ هِشَامٌ: سَلْهُ عَمَّا بَدَا لَكَ، قَالَ الشَّامِيُّ: قَطَعْتَ عُذْرِي فَعَلَيْ السُّؤَالِ. فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا شَامِي، أَخْبِرْكَ كَيْفَ كَانَ سَفَرُكَ، وَكَيْفَ كَانَ طَرِيقُكَ، كَانَ كَذَا وَكَانَ<sup>(٣)</sup> كَذَا». فَأَقْبَلَ الشَّامِيُّ يَقُولُ: صَدَقْتُ، أَسَلَمْتُ لِلَّهِ السَّاعَةَ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «بَلْ آمَنْتَ بِاللَّهِ السَّاعَةَ؛ إِنَّ الْإِسْلَامَ قَبْلَ الْإِيمَانِ، وَعَلَيْهِ يَتَوَارَثُونَ وَيَتَنَاقِحُونَ، وَالْإِيمَانُ عَلَيْهِ يُثَابُونَ<sup>(٤)</sup>». فَقَالَ الشَّامِيُّ: صَدَقْتُ، فَأَنَا السَّاعَةُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنَّكَ وَصِيَّ الْأَوْصِيَاءِ.

ثُمَّ التَفَتَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِلَى مُحَمَّدَانَ<sup>(٥)</sup>، فَقَالَ: «مُجْرِي الْكَلَامِ<sup>(٦)</sup> عَلَى الْأَثَرِ<sup>(٧)</sup> فَتَصِيبٌ». وَالتَفَتَ إِلَى هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، فَقَالَ: «تُرِيدُ الْأَثَرَ وَلَا تَعْرِفُهُ». ثُمَّ التَفَتَ إِلَى الْأَحْوَلِ، فَقَالَ: «قِيَاسُ رَوَاعٍ<sup>(٨)</sup>، تَكْسِرُ بَاطِلًا بِبَاطِلٍ، إِلَّا أَنْ بَاطِلُكَ أَظْهَرُ».

(١) في «بح»: «فقال».

(٢) في حاشية «ف»: «ذاك».

(٣) هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتأهين والسوافي. وفي المطبوع: «كان».

(٤) في «بر»: «تتوارثون وتتناقحون، والإيمان عليه تثابون».

(٥) في «بر»: «الحرمان».

(٦) في حاشية «بس»: «بالكلام». والباء للتعدية والفعل مجزئ.

(٧) «على الأثر» أي على الأخبار الماثورة عن النبي والأئمة صلوات الله عليهم. و«الأثر»: مصدر قولك: أثرت الحديث، أي نقلته. والأثر، اسم منه. ومنه سمي الحديث أثراً؛ لأنه ماثور، أي منقول ينقله خلف عن سلف. انظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٧٤؛ المصباح المنير، ص ٤ (أثر).

(٨) في «ج، ض»: «رواع». وقوله: «رواع»، أي مبال عن الحق، من الرَوَغ والرَوَغَان بمعنى الميل إلى الشيء سراً، وطلب الشيء بكل طريق. وهو في الأصل ما يفعله الثعلب، وهو أن يذهب هكذا وهكذا مكرراً وخديعة. انظر: المغرب، ص ٢٠٢؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٤٣٠-٤٣١ (روغ).

ثُمَّ انْتَفَتَ إِلَى قَيْسِ الْمَاصِرِ، فَقَالَ: «تَتَكَلَّمُ، وَأَقْرَبُ مَا يَكُونُ»<sup>(١)</sup> مِنَ الْخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «أَبْعَدُ»<sup>(٢)</sup> مَا يَكُونُ<sup>(٣)</sup> مِنْهُ، ثُمَّ جُزَّ الْحَقُّ مَعَ الْبَاطِلِ، وَقَلِيلُ الْحَقِّ يَكْفِي عَنْ كَثِيرِ الْبَاطِلِ، أَنْتَ وَالْأَحْوَلُ قَسَّارَانِ<sup>(٤)</sup> حَدِيقَانِ<sup>(٥)</sup>. قَالَ يُونُسُ: فَظَنَنْتُ - وَاللَّهِ - أَنَّهُ يَقُولُ هِشَامُ قَرِيبًا مِمَّا قَالَ لَهَا، ثُمَّ قَالَ: «يَا هِشَامُ، لَا تَكَاذُبْ نَفْعُ، تَلَوِي رَجُلَيْكَ»<sup>(٦)</sup> إِذَا هَمَمْتَ بِالْأَرْضِ طُرْتُ<sup>(٧)</sup>، مِثْلَكَ فَلْيَكَلِّمِ النَّاسَ، فَاتَّقِ الزَّلَّةَ، وَالشَّفَاعَةُ مِنْ وَرَائِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ»<sup>(٨)</sup>.

(١) هكذا في «ف، ض، بح، بر، بف» و«مرآة العقول». وفي المطبوع: «تكون».

(٢) في «مرآة العقول»، ج ٢، ص ٢٧٥: «يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ «أبعد» منصوباً على الحالية ساذماً مسدداً الخبر، كما في قوله: أخطب ما يكون الأمير قائماً، على اختلافهم في تقدير مثله».

(٣) هكذا في «ج، ض، بح، بر». وفي سائر النسخ والمطبوع: «تكون».

(٤) «قَسَّارَانِ» من القفز بمعنى الوثوب، أي وثابان من مقام إلى آخر غير ثابتين على أمر واحد. وفي شرح صدر المتأخرين، ص ٤٤٤: «هو من القفز بمعنى المكيال. والمراد علم الميزان، أي كانا حاذقين في علم الميزان». وفي حاشية ميرزا رفيعا: «قَسَّارَانِ». أي فَتَّاحَانِ عن المعاني المغلقة، مستخرجان للغوامض. انظر: الصحاح، ج ٣، ص ٨٩١ (قفز)؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٥٣٥؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٢٤؛ الوافي، ج ٢، ص ٣٠؛ «مرآة العقول»، ج ٢، ص ٢٧٦.

(٥) في «ف»: «وحاذقان».

(٦) «تَلَوِي رَجُلَيْكَ»، أي تفتله، تقول: لويتُ الحبلَ، أي فتلته. انظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٨٥ (لوى).

(٧) في «مرآة العقول»، ج ٢، ص ٢٧٧: «والحاصل أنك كلما قربت من الأرض وخفت الوقوع عليها لويت رجلك - كما هو شأن الطير عند إرادة الطيران - ثم طرت ولم تقع. والغرض أنك لا تُغَلَبُ من خصمك قط». وفي حاشية ميرزا رفيعا، ص ٥٣٥: «ولا يخفى ما فيه من الدلالة على كمال قوته واقتداره في التكلم الذي كنى بالطيران عنه تشبيهاً له في حاله بالطائر الكامل في قوته على الطيران، حيث ادعى له ما يندر تحققه في الطير».

(٨) (الإرشاد)، ج ٢، ص ١٩٤، بسنده عن الكليني، مع اختلاف يسير. وراجع: رجال الكليني، ص ٢٧٥، ح ٤٩٤؛ الوافي، ج ٢، ص ٤٨١، ص ٢٥؛ الوسائل، ج ١٦، ح ٢١٣٣٣، ص ١٩٧؛

## رجال السند:

علي بن إبراهيم هو الثقة المعروف، صاحب التفسير، قمي، من الثامنة<sup>(١)</sup>؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، وهو حسن الحال، كما عليه المشهور، قمي، من السابعة<sup>(٢)</sup>؛ يونس بن يعقوب ثقة، كوفي، توفي بين سنة (١٨٣) وقبل (١٨٩ هـ)، من الخامسة<sup>(٣)</sup>.

## تحقيق الصدور:

قال المجلسي قدس نفسه: إنه مرسل<sup>(٤)</sup>؛ لقوله في السند: (عمن ذكره)، ولكن الكشي روى الخبر بنفس سند الحديث السابق، ويعلم أن الفرق بين الحديثين بأسناد الكليني على الصحيح إنما هو ذكر الواسطة بين إبراهيم بن هاشم في السابقة وعدمه في هذه.

وسند الكشي كان عن شيخه «محمد بن مسعود، قال: حدّثني علي بن محمد بن يزيد القمي، قال: حدّثني محمد بن أحمد بن يحيى، قال: حدّثني أبو إسحاق إبراهيم بن هاشم، قال: حدّثني محمد بن حماد، عن الحسن بن إبراهيم، قال: حدّثني يونس بن عبد الرحمن، عن يونس بن يعقوب، عن هشام بن سالم»<sup>(٥)</sup>.

فلذا قد يقال أن الواسطة المرسلة هي كسابقتهما، بل قد تكون عن الرجلين معا - إسماعيل بن مرار والحسن بن إبراهيم - بقرينة الرواية السابقة، ويؤيد هذا أن المفيد

وج ٢٧، ح ٣٣٢١٧، ص ٦٧، وفيهما من قوله: «فقلت: جعلت فداك إني سمعتك تنهى عن الكلام» إلى قوله: «وذهبوا إلى ما يريدون»؛ البحار، ج ٤٧، ح ٢٢١، ص ١٥٧، من قوله: «فقال الشامي: يا هذا من أنظر للخلق» إلى قوله: «وإنك وصي الأوصياء».

(١) مرت ترجمته في ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٢) مرت ترجمته في ج ١، ص ١٦٣-١٦٦.

(٣) مرت ترجمته في ج ١، ح ١٠٤، ص ٤٧٠؛ وفي ج ٤، ح ٥٣٨.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٦٨.

(٥) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٤٩٤، ص ٥٥٤.

#### ٤٤ ..... الوافي في تحقيق أسناد كتاب الكافي

لما رواها عن الكليني في الإرشاد، قال (عمن ذكره) بدلا من (عن جماعة من رجاله) <sup>(١)</sup> ، ولكنه لم يذكر يونس بن عبد الرحمن في السند، فلعله قصد التعدد الطولي بهذه الجماعة من الرجال؛ إذ اقتصر على إبراهيم ويونس بن يعقوب وأهمل ما بينهما ذاكرا بدلا عن جميع الوسائط - التي قد تكون ثلاثة - (عن جماعة من رجاله).

وعلى كل تقدير فالوثوق بالسند مما لا يمكن ركون النفس إليه والاطمئنان به بشكل قوي، وإن كان غير بعيد؛ فالوثوق بها كسابقتها متزلزل بنحو من الأنحاء.



٤٣٨ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحَدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانٍ، قَالَ:

أَخْبَرَنِي الْأَحْوَلُ أَنَّ زَيْنَدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ (عليه السلام) بَعَثَ إِلَيْهِ وَهُوَ مُسْتَحْفٍ، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ، فَقَالَ لِي: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، مَا تَقُولُ إِنْ طَرَقَكَ طَارِقٌ مِّنَّا؟ أَتَخْرُجُ مَعَهُ؟ قَالَ<sup>(١)</sup>: فَقُلْتُ لَهُ: إِنْ كَانَ أَبَاكَ أَوْ أَخَاكَ، خَرَجْتُ<sup>(٢)</sup> مَعَهُ، قَالَ: فَقَالَ لِي: فَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَخْرُجَ أَجَاهِدُ<sup>(٣)</sup> هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ، فَأَخْرُجْ مَعِي، قَالَ: قُلْتُ: لَا، مَا أَفْعَلُ جُعِلْتُ فِدَاكَ.

قَالَ: فَقَالَ لِي<sup>(٤)</sup>: أَتَرَعُبُ بِنَفْسِكَ عَنِّي<sup>(٥)</sup>؟ قَالَ: فَقُلْتُ<sup>(٦)</sup> لَهُ: إِنَّمَا هِيَ نَفْسٌ وَاحِدَةٌ، فَإِنْ كَانَ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ حُجَّةً، فَاَلْتَحَلَّفُ عَنْكَ نَاجٍ، وَالْخَارِجُ مَعَكَ هَالِكٌ، وَإِنْ لَا يَكُنْ<sup>(٧)</sup> اللَّهُ حُجَّةً فِي الْأَرْضِ<sup>(٨)</sup>، فَاَلْتَحَلَّفُ عَنْكَ وَالْخَارِجُ مَعَكَ سَوَاءٌ.

قَالَ: فَقَالَ لِي: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، كُنْتُ أَجْلِسُ مَعَ أَبِي عَلَى الْخِوَانِ<sup>(٩)</sup>، فَيَلْقِمُنِي<sup>(١٠)</sup>

(١) في «بر»: - «قال».

(٢) في «بر»: «فخرجت».

(٣) في «ج»: «واجاهد».

(٤) في «ب»: «لي».

(٥) «أترغب بنفسك عني»، أي أترى لنفسك عليّ فضلاً، أو كرهت نفسك لي وزهدت لي فيها. انظر:

لسان العرب، ج ١، ص ٤٢٣ (رغب)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٧٨.

(٦) هكذا في «ب»، ض، ف، بح، بر، بس، بف، وشرح صدر المتأهّتين والوافي. وفي المطبوع: «قلت».

(٧) هكذا في «ب»، ج، ض، بح، بس، بف، وشرح صدر المتأهّتين والوافي. وفي «بر»: «لم يكن». وفي

المطبوع: «لا تكن».

(٨) في «ف»، بف: «في الأرض». وفي حاشية «ف» وشرح صدر المتأهّتين والوافي: «في الأرض حجة».

(٩) «الخِوَان»: ما يوضع عليه الطعام عند الأكل، معرّب. انظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢١١؛ النهاية،

ج ٢، ص ٨٩ (خون).

(١٠) في «ج»، ف: «يلقمني». وفي «ض»: «يلقمني». والتلقيم والإلقاء بمعنى واحد في اللغة، وهو

الْبُضْعَةَ<sup>(١)</sup> السَّيْمِيَّةَ، وَبُرِدَ لِي اللَّقْمَةُ الْحَارَّةُ حَتَّى تَبْرَدَ؛ شَفَقَةً عَلَيَّ وَلَمْ يُسْفِقْ عَلَيَّ مِنْ حَرِّ النَّارِ إِذْ<sup>(٢)</sup> أَخْبَرَكَ بِالَّذِينَ وَلَمْ يُخْبِرْنِي بِهِ؟ قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مِنْ شَفَقَتِهِ عَلَيْكَ مِنْ حَرِّ النَّارِ لَمْ يُخْبِرْكَ، خَافَ عَلَيْكَ أَنْ لَا تَقْبَلَهُ، فَتَدْخُلَ النَّارَ، وَأَخْبَرَنِي أَنَا، فَإِنْ قَبِلْتُ نَجَوْتُ، وَإِنْ لَمْ أَقْبَلْ لَمْ يُبَالِ أَنْ أَدْخُلَ النَّارَ.

ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَنْتُمْ أَفْضَلُ أَمْ الْأَنْبِيَاءُ؟ قَالَ: بَلِ الْأَنْبِيَاءُ<sup>(٣)</sup>، قُلْتُ: يَقُولُ يَعْقُوبُ لِيُوسُفَ: «يَا بَقِي لَا تَقْضُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا»<sup>(٤)</sup>، لَمْ لَمْ يُخْبِرْهُمْ حَتَّى كَانُوا لَا يَكِيدُونَهُ؟ وَلَكِنْ كَتَمَهُمْ ذَلِكَ، فَكَذَّ أَبُوكَ كَتَمَكَ؛ لِأَنَّهُ خَافَ عَلَيْكَ.

قَالَ: فَقَالَ: أَمَّا وَاللَّهِ، لَئِنْ قُلْتُ ذَلِكَ لَقَدْ حَدَّثَنِي صَاحِبُكَ بِالْمَدِينَةِ أَنِّي أَقْتُلُ وَأُضْلَبُ بِالْكُنَاسَةِ<sup>(٥)</sup>، وَإِنَّ عِنْدَهُ لَصَحِيفَةً<sup>(٦)</sup> فِيهَا قَتْلِي وَصَلْبِي، فَحَبَجْتُ<sup>(٧)</sup>، فَحَدَّثْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ بِمَقَالَةِ زَيْدٍ وَمَا قُلْتُ لَهُ، فَقَالَ لِي<sup>(٨)</sup>: «أَخَذْتَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ، وَعَنْ

وضع اللقمة في فم الغير، ولكن المازندراني في شرحه جعل الأولى متعدية فقرأ ما في المتن بها، والثانية لازمة. وانظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٤٦ (لقم).

(١) «البُضْعَةُ»: القطعة من اللحم. الصحاح، ج ٣، ص ١١٨٦ (بضع).

(٢) هكذا في «ب، ج، ض، ف، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي. وفي المطبوع: «إذَا».

(٣) في الوافي: «قال».

(٤) يوسف (١٢): ٥.

(٥) «الكناسة»: اسم موضع ومحلة بالكوفة. وفي شرح صدر المتألهين، ص ٤٤٥: «موضع قريب عن

كوفة قتل فيه زيد بن علي». انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٣٠؛ الوافي، ج ٢، ص ٢٢٤؛ امرأة

العقول، ج ٢، ص ٢٨٠.

(٦) في «ج، ض، ف، بر»: «صحيفة».

(٧) في شرح صدر المتألهين، ص ٤٤٥: «قوله: فحججت، يحتمل أن يكون من تنمة كلام زيد».

(٨) في «ض»: «لي».

يَمِينِهِ وَعَنْ شِئَالِهِ<sup>(١)</sup>، وَمِنْ فَوْقِ رَأْسِهِ وَمِنْ تَحْتِ قَدَمَيْهِ، وَلَمْ تَتْرُكْ لَهُ مَسْلَكًا يَسْلُكُهُ<sup>(٢)</sup>.

### رجال السند:

العدّة وأحمد ممن تكررا كثيرا، والوثوق لا ريب متحقق في إخبارهما؛ وعليّ بن الحكم، وأبان بن عثمان الأحمر، ومؤمن الطاق - الملقب هنا بالأحول - ممن مرّ تفصيل أحوالهم وبيان وثاقهم في الجزء الثاني من هذا الكتاب<sup>(٣)</sup>.

### تحقيق الصدور:

ذكر المجلسي رضي الله عنه عن السند أنه موثق كالصحيح<sup>(٤)</sup>؛ لمكان أبان، فهو ابن عثمان الأحمر، وقد وصف في موضع من الاختيار بأنه كان من الناووسية. والسند على ما تنبأه صحيح، فالسند صحيح والوثوق متحصل، مع أن هناك لحن خطاب، وبعض إجمال في المتن وإن كان يبدو مفصلا.

(١) في «ب، ج، ض، يف» وحاشية «بح»، وشرح صدر المتألهين والوافي: «يساره».

(٢) الاحتجاج، ج ٢، ص ٣٧٦، عن عليّ بن الحكم، عن أبان؛ الوافي، ج ٢، ح ٦٨٦، ص ٢٢٣.

(٣) الوافي في تحقيق أسناد كتاب الكافي، ج ٢، ص ١٩٢، وص ٤٥٨، وص ٣٩٩.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٧٧.

## ٢ - بَابُ طَبَقَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ وَالْإِمَمَةِ ﷺ

٤٣٩ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَدُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْهُ<sup>(١)</sup>، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «الْأَنْبِيَاءُ وَالْمُرْسَلُونَ عَلَى أَرْبَعِ طَبَقَاتٍ: فَتَبِيٌّ مُنْبَأٌ<sup>(٢)</sup> فِي نَفْسِهِ لَا يَعْدُو غَيْرَهَا؛ وَنَبِيٌّ يَرَى فِي النَّوْمِ، وَيَسْمَعُ الصَّوْتِ، وَلَا يُعَايِنُهُ فِي الْيَقَظَةِ، وَلَمْ يُبْعَثْ إِلَى أَحَدٍ، وَعَلَيْهِ إِمَامٌ مِثْلُ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ عَلَى لُوطٍ ﷺ؛ وَنَبِيٌّ يَرَى فِي مَنَامِهِ، وَيَسْمَعُ الصَّوْتِ، وَيُعَايِنُ الْمَلَكَ وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَى طَائِفَةٍ قُلُوبًا أَوْ كَثُرُوا كَيُؤَنَسَ - قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - لِيُؤَنَسَ: «وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ»<sup>(٣)</sup> قَالَ: يَزِيدُونَ ثَلَاثِينَ أَلْفًا، وَعَلَيْهِ إِمَامٌ؛ وَالَّذِي يَرَى فِي نَوْمِهِ<sup>(٤)</sup>، وَيَسْمَعُ الصَّوْتِ، وَيُعَايِنُ فِي الْيَقَظَةِ، وَهُوَ إِمَامٌ مِثْلُ أُولِي الْعَرْزِ، وَقَدْ كَانَ إِبْرَاهِيمَ ﷺ نَبِيًّا،

(١) الظاهر البدوي من السند، عطف «درست بن أبي منصور عنه» على «هشام بن سالم»، فيروي أبو يحيى الواسطي عن هشام بن سالم تارة بلا واسطة، وأخرى بواسطة درست بن أبي منصور؛ فعليه ضمير «عنه» راجع إلى هشام بن سالم. لكن الخبر رواه الصفار في بصائر الدرجات، ص ٣٧٣، ح ٢٠، بسنده عن أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم ودرست بن أبي منصور الواسطي عنهما ﷺ، وورد في الاختصاص، ص ٢٢ أيضاً، وفيه: «أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم ودرست بن أبي منصور عنهم ﷺ».

فعليه، لا يبعد القول بزيادة «قال أبو عبد الله ﷺ» في السند. وآنه كان زيادة تفسيرية في حاشية بعض النسخ، ثم أدرج في المتن بتخيل سقوطه منه، فتأمل.

(٢) في شرح صدر المتأهين، ص ٤٤٦: «منبأ، أي من الإفعال». وفي شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٣٤: «الظاهر أن «منبأ» اسم مفعول من أنبأه، أو نبأه، إذا أخبره».

(٣) الصافات (٣٧): ١٤٧.

(٤) في «ف، بح، بس» وحاشية «ج، بف» وشرح صدر المتأهين والوافي: «منامه».

وَلَيْسَ بِإِمَامٍ حَتَّى قَالَ اللَّهُ<sup>(١)</sup>: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ فَقَالَ<sup>(٢)</sup> اللَّهُ<sup>(٣)</sup>: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾<sup>(٤)</sup> مَنْ عَبْدَ صَبْرًا أَوْ وَثَنًا<sup>(٥)</sup>، لَا يَكُونُ إِمَامًا<sup>(٦)</sup>.

### رجال السند:

وقبل البدء بتحقيق صدورها ينبغي بيان ترتيب سندها، ويعرف ترتيب السند من الطبقة والسلاسل المتعاهدة، فالكليني يروي بسلسلة متكررة في طريقه إلى هشام بن سالم الجواليقي، وهي: عن شيخه محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن سهيل بن زياد أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم الجواليقي، كما في مواضع عدّة من الكافي<sup>(٧)</sup>، وبهذا تحوز السلسلة السندية الأولى من سندنا في المقام فهي من السلاسل المتعاهدة، كما أنها موافقة لظاهر السند هنا.

وكذلك ورد أن أحمد بن محمد بن عيسى يروي عن درست بواسطة شيخه أبي يحيى الواسطي، مما يناظر السند الثاني لروايتنا هذه<sup>(٨)</sup>، فيكون الترتيب السندي لروايتنا في المقام:

(١) في «ب، ج» والوافي: «له».

(٢) في «بر»: «قال».

(٣) في «بج، بر»: «الله». وفي البصائر: «بأنه يكون في ولده كلهم، قال» بدل «فقال الله».

(٤) البقرة (٢): ١٢٤.

(٥) في «بف»: «وثناً أو صبراً».

(٦) الاختصاص، ص ٢٢، بسنده عن محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي يحيى الواسطي. بصائر الدرجات، ص ٣٧٣، ح ٢٠، بسنده عن أبي يحيى الواسطي الوافي، ج ٢، ح ٥١١، ص ٦٨.

(٧) يلاحظ، الكافي: ج ١، ص ٢٨٥، ح ٦؛ ج ١، ح ٧، ص ٣٥١؛ ج ٣، ح ١١، ص ٤٤.

(٨) يلاحظ، البصائر ص ٥١٣.

الكليني عن شيخه العطار عن الأشعري عن أبي يحيى الواسطي عن شيخه هشام ودرست معا.

ويؤكد هذا الترتيب السندي أن الصفار رواها في بصائره قائلا: «حدثنا محمد بن هارون، عن أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم ودرست بن أبي منصور الواسطي، عنهما عليه السلام»<sup>(١)</sup>.

وقال محققو الطبعة الحديثة في هذا الموضع كما يظهر من هامشهم على المتن، والمنقول كله في كتابنا: «الظاهر البدوي من السند، عطف «درست بن أبي منصور، عنه» على «هشام بن سالم»، فيروي أبو يحيى الواسطي عن هشام بن سالم تارة بلا واسطة، وأخرى بواسطة درست بن أبي منصور؛ فعليه ضمير «عنه» راجع إلى هشام بن سالم، لكنّ الخبر رواه الصفار في بصائر الدرجات<sup>(٢)</sup>، بسنده عن أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم ودرست بن أبي منصور الواسطي عنهما عليه السلام. وورد في الاختصاص<sup>(٣)</sup> أيضاً، وفيه: «أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم ودرست بن أبي منصور عنهم عليه السلام». فعليه، لا يبعد القول بزيادة «قال أبو عبد الله عليه السلام» في السند، وأنه كان زيادة تفسيرية في حاشية بعض النسخ، ثم أدرج في المتن بتخيّل سقوطه منه، فتأمل»<sup>(٤)</sup>.

وعدم استبعاد زيادة جملة (قال أبو عبد الله عليه السلام) كما ذكره كادر التحقيق في محله، فإنه على الترتيب السندي الذي ذكرنا تكون كلمة (عنه) التي بعد درست لغوا، والحال أن الاضطراب في السند إنما هو في نسبته إلى أي إمام معصوم.

(١) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٣٩٣، باب الفرق بين الأنبياء والرسل والأئمة عليهم السلام، ح ٢٠.

(٢) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٣٩٣، ح ٢٠.

(٣) الاختصاص، المفيد، ص ٢٢.

(٤) الكافي، الكليني، ج ١، ص ٤٢٥ (طبعة دار إحياء التراث).

## هـ أبو يحيى الواسطي:

المبحث الأول: في كونه سهيل بن زياد أو زكريا بن يحيى.

وكونه زكريا توهم فاسد، فإن زكريا بن يحيى ذكره النجاشي، وقال: «زكريا بن يحيى الواسطي ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ذكره ابن نوح»<sup>(١)</sup>.

وعلى ذلك فهو من الخامسة على أفضل تقدير، هذا إن لم يكن من الرابعة، وأما كون اسمه زكار أو زكريا فليس هذا محله، أما الرجل في سندنا هذا، والذي هو نفسه في باقي الأسناد، فهو من السادسة، وتروي عنه السابعة، وأكثر من يروي عنه أحمد بن محمد عيسى المتوفى بعد (٢٧٤هـ)، أو حتى بعد (٢٨٠هـ)، والذي لا يمكن أن يروي عن الخامسة مطلقاً، فضلاً عن أن يروي عن الرابعة.

ويظهر من النجاشي أن تلك الكنية هي للراوي المسمى سهيل بن زياد، حيث قال في اسمه: «سهيل بن زياد أبو يحيى الواسطي»<sup>(٢)</sup>.

ويظهر أيضاً من ترجمة النجاشي له أنه من نفس طبقة أبي يحيى الواسطي الذي في الأسناد، فكلًا العنوانين من السادسة، فإن من محاسبة طريق النجاشي إليه يظهر كونه منها؛ فالحميري يروي عنه بواسطة واحدة، والحميري من الثامنة.

ويؤكد كل هذا ما ذكره الشيخ في الفهرست، حيث قال: «سهيل بن زياد الواسطي، يكنى أبا يحيى.. محمد بن الحسن - أي ابن الوليد - عن سعد والحميري، عن أحمد بن محمد - أي ابن عيسى الأشعري - وأحمد بن أبي عبد الله - أي البرقي - عن أبي يحيى سهيل بن زياد»<sup>(٣)</sup>.

وعليه فمن يروي عنه أحمد بن محمد بن عيسى، والمكنى بأبي يحيى الواسطي، هو

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٧٣، ت ٤٥٦.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٩٢، ت ٥١٣.

(٣) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ١٤٢، ت ٣٤٠.

عينه سهيل بن زياد، وهو ما يظهر مصرحاً به أيضاً في الأسناد، حيث روى الصدوق في الخصال، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ الْحَمِيرِي، قال: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، قال: حَدَّثَنِي أَبُو يَحْيَى سَهِيلُ بْنُ زِيَادِ الْوَاسِطِيِّ بِإِسْنَادِهِ، يَرْفَعُهُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، قال: لَا تَسْتَقْبِلُوا الشَّمْسَ فَإِنَّهَا مَبْخَرَةٌ، تَشْحَبُ اللَّوْنَ وَتَبْلِي الثُّوبَ، وَتُظْهِرُ الدَّاءَ الدِّفِينَ»<sup>(١)</sup>.

أما ما قيل من أن الذي يروي عنه أحمد بن محمد بن عيسى، والمكنى بأبي يحيى الواسطي، هو زكريا بن يحيى؛ بدلالة رواية الكشي عن «محمد بن قولويه، قال: حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قال: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ أَبِي يَحْيَى زَكْرِيَا بْنُ يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ»<sup>(٢)</sup>. فليس بصحيح، وهذا السند مصحف مغلوط، ويدل على هذا أن الكشي روى تمام هذه الرواية في موضع آخر، وذكر في السند أنه رواها بطريقة إلى سعد، قال: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ أَبِي يَحْيَى سَهْلُ بْنُ زِيَادِ الْوَاسِطِيِّ»<sup>(٣)</sup>.

ويظهر جلياً أنَّ الخبرين رواية واحدة قد وقع التصحيف في سندها من مطالعة الخبرين واحداً تلو الآخر، من دون حاجة لبيان زائد. ففي الخبر الأول: «حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ قَوْلُوَيْهِ، قال: حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قال: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ أَبِي يَحْيَى زَكْرِيَا بْنُ يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ أَخِيهِ جَعْفَرِ بْنِ عَيْسَى وَأَبُو يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، قال أَبُو الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: كَانَ الْمَغِيرَةُ بْنُ سَعِيدٍ يَكْذِبُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فَأَذَاقَهُ اللَّهُ حَرَّ الْحَدِيدِ»<sup>(٤)</sup>.

وفي الخبر الثاني: سعد، قال: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ أَبِي يَحْيَى سَهْلُ بْنُ زِيَادِ الْوَاسِطِيِّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ أَخِيهِ جَعْفَرِ وَأَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ،

(١) الخصال، الصدوق، ص ٩٧، ح ٤٤.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص ٤٨٩.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص ٥٩١.

(٤) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص ٤٨٩.



قال، قال أبو الحسن الرضا (عليه السلام): كان بنان يكذب على عليّ بن الحسين (عليه السلام) فأذاقه الله حرّ الحديد، وكان المغيرة بن سعيد يكذب على أبي جعفر (عليه السلام) فأذاقه الله حرّ الحديد، وكان محمد بن بشير يكذب على أبي الحسن موسى (عليه السلام) فأذاقه الله حرّ الحديد، وكان أبو الخطاب يكذب على أبي عبد الله (عليه السلام) فأذاقه الله حرّ الحديد، والذي يكذب على محمد بن فرات، قال أبو يحيى: وكان محمد بن فرات من الكتّاب، فقتله إبراهيم بن شكله<sup>(١)</sup>.

فيلاحظ أن الخبر الثاني هو الأصل، وأن الأوّل إنما هو جزء منه، ويلاحظ أن ما وجد في سند الخبر الأوّل بذكر زكريا قد كان في خبر الأصل بسهل بن زياد فلا يحصل الوثوق بما في السندين، ولذا لا يصلح مستندا لأي من القولين، إلّا أن الظاهر من الطبقة ومن سند الخصال هو أن الصحيح في السندين هو كونه سهيل بن زياد الواسطي.

ويتضح أن القول بكون أبي يحيى الواسطي الذي في الأسناد هو زكريا بن يحيى الثقة باطل بحسب مقتضيات الصناعة، لأقل من جهة اختلاف الطبقة، وكذا القول بالاشتراك، والمتعين كون المكنى بأبي إسحاق الواسطي هو سهيل بن زياد بلا ريب، خصوصاً وأن الشّيخ ذكر أن أحمد بن محمد بن عيسى يروي عنه كما في الأسناد.

### المبحث الثاني: في وثاقته.

والرجل ممن تعارضت فيه قرائن التضعيف والتوثيق، ولذا فالأمر فيه مشكل، والتوقف في شأنه هو المصير، وتفصيل الكلام فيه يتضح من مراجعة ما قيل فيه، وما نقلوا عنه.

فأما الأقوال فيه، فأول ما نتعرض لما ذكره النجاشي في فهرسته، حيث قال: «سهيل بن زياد أبو يحيى الواسطي، لقي أبا محمد العسكري (عليه السلام). أمه بنت محمد بن النعمان أبو جعفر الأحوال مؤمن الطاق شيخنا المتكلم (عليه السلام)، وقال بعض أصحابنا: لم يكن سهيل بكل الثبوت في الحديث، له كتاب نوادر، أخبرنا به محمد بن عليّ بن شاذان، عن أحمد بن

محمد بن يحيى، عن عبد الله بن جعفر، عن محمد بن هارون، عن سهيل<sup>(١)</sup>.

ويظهر من نسبه أنه حسب الظاهر من السادسة، وهو الظاهر أيضاً من سند النجاشي إليه، ويظهر من بقائه ولقائه الإمام العسكري (عليه السلام) أنه باق لسنة (٢٣٢هـ)، وهي من سنوات السادسة، خصوصاً صغارهم أو ممن طالت بهم الأعمار دون حدّ التعمير.

وقال عنه الشيخ في الفهرست: «سهيل (سهل) بن زياد الواسطي، يكنى أبا يحيى، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن سعد (بن عبد الله)، والحميري، عن أحمد بن محمد وأحمد بن أبي عبد الله، عن أبي يحيى، سهيل (سهل) بن زياد»<sup>(٢)</sup>.

ويظهر بجلاء من سند الشيخ إليه أنه هو من يروي عنه أحمد بن محمد بن عيسى، بقوله: (أحمد بن محمد) المطلق المتبوع بمعية زميله البرقي صاحب المحاسن، مما يعني أن المكنى بأبي يحيى والمسمى سهيل بن زياد هو من السادسة ممن يروي عنه أحمد بن محمد بن عيسى، والموجود في الأسناد بنفس ذينك الوصفين.

وكذا ذكره الشيخ في باب الكنى، وقال: «أبو يحيى الواسطي، له كتاب، رويناه بالأسناد الأول، عن أحمد بن أبي عبد الله، عنه»<sup>(٣)</sup>.

وعده أيضاً في من لم يرو عنهم (عليه السلام) قائلا: «سهيل (سهيل) بن زياد الواسطي، روى عنه البرقي»<sup>(٤)</sup>. وفي الكنى في من لم يرو عنهم، قائلا: «أبو يحيى الواسطي، روى عنهم محمد بن أحمد بن يحيى»<sup>(٥)</sup>. وكان قد عده بعد أبي علي النيشابوري، وأبي عبد الله الجاموراني، الذين ذكروهما أيضاً فيمن استثناهم ابن الوليد.

وذكره النجاشي في ترجمة صاحب النوادر، وأنه ممن استثنى، فقال: «واستثنى ابن

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٩٢، ت ٥١٣.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ١٤٢، ت ٣٤٠.

(٣) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٢٧٣، ت ٨٤٨.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٤٢٧، ت ٦١٤٥.

(٥) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٤٥١، ت ٦٤١٤.

الوليد، والصدوق، وابن نوح، في جملة ما استثنوه من روايات محمد بن أحمد بن يحيى، روايته عن أبي يحيى الواسطي<sup>(١)</sup>، وكذا ذكره الشيخ فيمن استثناهم ابن الوليد<sup>(٢)</sup>.

وفي كتاب ابن الغضائري: «سهيل بن زياد، أبو يحيى الواسطي، أمه بنت محمد بن النعمان مؤمن الطاق، حديثه نعرفه (تارة) وننكره (أخرى)، ويجوز أن يخرج شاهداً»<sup>(٣)</sup>.

والمحصلة العامة من وصف القدماء لحال الرجل ليست بتلك التي تفضي إلى قبول رواياته، فالنجاشي بقوله: لم يكن بكل الثبت، فيظهر منه أنه لا يعتمد عليه مع أنه لا يضعفه، وكذا يظهر مما في المسمى بكتاب ابن الغضائري، ويأتي ابن الوليد وابن نوح والصدوق ويستثنون رواياته من نواذر الحكمة، فيهدمون ما يمكن أن يقيم صلبه.

ولذا وصفه بعض الفقهاء عند التعرض لحاله بالضعف أو الجهالة، فقال في الاستقصاء: «أبو يحيى الواسطي وليس بثقة، ولا يبعد أن يكون هو سهيل بن زياد، إلا أن الشيخ في الفهرست ذكر في الكنى أبا يحيى الواسطي ولم يذكر الاسم، غير أن الراوي عنه في الاسم والكنية أحمد بن أبي عبد الله، فالاتحاد قريب، وإن كان في كتاب الرجال ذكر أبا يحيى الواسطي، فيمن لم يرو عن الأئمة عليهم السلام والراوي عنه محمد بن أحمد بن يحيى؛ إذ لا مانع من ذلك، بل في كتاب الرجال اتفق أنه ذكر سهيل بن زياد، روى عنه البرقي، وفي الكنى قال: إن الراوي عن أبي يحيى، محمد بن أحمد بن يحيى، وأمثال هذا من الشيخ كثير»<sup>(٤)</sup>.

وكذا المحقق السبزواري فقد ذهب إلى جهالته، وقال في رواية: «لكن فيها ضعف؛ لإرسالها، وجهالة أبي يحيى الواسطي»<sup>(٥)</sup>.

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٤٨، ت ٩٣٩.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٢٢٢، ت ٦٢٢.

(٣) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص ٦٦، ت ٦٣.

(٤) استقصاء الاعتبار، الشيخ محمد بن الحسن، ج ٢، ص ٢٢٨.

(٥) ذخيرة المعاد، المحقق السبزواري، ج ١، ق ١، ص ١٤٤.

وفى قبال هذا ذهب شىخ مشائخ مشائخنا - صاحب المستدرک - لیس إلى توثیقه فحسب، بل إلى التوثیق به، وجعل الروایة عنه قرینه للوثاقه!! فذكر فى توثیقه لدرست: «إن درستا من روى عنه ابن أبى عمیر والبزنطى، وهما لا یرویان إلا عن ثقة، وأیضاً روى عنه یونس والحسن بن محبوب وابن بکیر، وهؤلاء من أهل الإجماع، ثم قال بعدها مباشرة فى تعداد من روى عن درست: ومن أضرابهم - أى من أضراب أهل الإجماع - من الأجلاء: النضر بن سويد، والحسن بن علی الشواء إلى أن ذکر منهم أبایحیى الواسطى»<sup>(١)</sup>.

وقال عند التعرض لحاله: «سهیل بن زیاد، أبو یحیى الواسطى، لقی أبای محمد العسکرى عليه السلام له کتاب یرویه ابن الولید عن الحمیرى، وسعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد، وأحمد بن أبى عبد الله، عنه، ومعه لا وقع لقول ابن الغضائرى.. بعد روایة هؤلاء الأجلة کتابه»<sup>(٢)</sup>.

والحال أنه لو کان الأمر مقتصرًا على مقولة ابن الغضائرى لأمكن المساعدة على ما ذهب إليه صاحب المستدرک، لكن أين ذهب عبارة النجاشى، بل وما یفعل باستثناء ابن الولید، وإقرار النجاشى له؟

وتحقیق الحال فى الرجل أن یقال: إن الرجل ممن تعارضت فیهِ قرائن التوثیق والتضعیف، فإکثار أحمد الروایة عنه، واستثناء ابن الولید یجعل الأمر یدور بین رأى الرجلین فى الرجل.

فإننا نلاحظ أن أحمد بن محمد بن عیسی الأشعری قد روى عنه، وهو لا یروى إلا عن عمن یثق به كما خلصنا فى بحث سابق، ولو کان أحمد قد روى روایتین أو ثلاثة عن الرجل، أو روى عنه مباشرة وبواسطة مما یشیر إلى تزلزل وثوقنا بتوثیق أحمد له<sup>(٣)</sup>؛ لکان

(١) ینظر خاتمة المستدرک، النورى، ج ٤، ص ٢٨٩.

(٢) خاتمة المستدرک، النورى، ج ٨، ص ٦٢.

(٣) نعم روى عنوان أحمد بن محمد المطلق فى روایة الغراب بواسطة محمد بن مسلم، ولس هذا أولاً

الأمر سهلاً في سهل، وكان الاستثناء مما لا يقاوم، لكن أن يكثر أحد عن الرجل وهو ضعيف فهو صعب بمكان، فحتى من لا يرتضي أن يكون أحد بن محمد بن عيسى ممن لا يروي عن الثقات، فإنه لا ينكر أنه لا يروي عن الضعفاء.

وأما سيرته وأساتذته، فيظهر أن الرجل ممن يضمن الإرسال، فلا يظهر له مشايخ يكون مسلكه مسلكهم، ومشربه مشربهم، بل كثرة الإرسال منه مؤثر في جانب السلب، وأما متون ما يرويه فهو بين بين، ففيه المنكر وفيه المعتمد، فمحصل الكلام فيه أن الرجل لا يعلم حاله، وهو من صغار السادسة ممن أدرك الإمام العسكري (عليه السلام).

### تحقيق الصدور:

قال المجلسي رحمه الله في وصفه: «ضعيف، وقوله: درست؛ إما معطوف على هشام، والضمير في (عنه) راجع إلى الإمام (عليه السلام)، أو إلى هشام، ينقله عنه بواسطة أيضاً، أو على أبي يحيى، والضمير راجع إلى هشام»<sup>(١)</sup>.

والظاهر أن وصف العلامة المجلسي رحمه الله السند بالضعف؛ لمكان أبي يحيى الواسطي، فهو رحمه الله يضعف أحاديث أخرى ليس في سندها من فيه كلام سواه.

والسند المسطور وفق الترتيب الذي ذكرنا يتوقف اعتباره على الوثوق بأبي يحيى الواسطي، وأما الخلاف في درست فليس له أثر، بعد كونه أحد الواسطتين في طبقة واحدة، فيسد هشام بن سالم الجواليقي الثقة المعروف مسدّه. وعلى ذلك فالوثوق بصدور الرواية من هذا السند متعذر.

من روايات الأشعري، فمحمد بن مسلم هنا هو على أفضل تقدير محمد بن أسلم، وهذا الأخير ممن أعرض عنه الأشعري كما بيناه في مورد سابق، فيكون المراد بأحمد بن محمد هنا هو البرقي.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٨٠.

٤٤٠ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام عَبْدًا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ نَبِيًّا، وَإِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَهُ نَبِيًّا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ رَسُولًا، وَإِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَهُ رَسُولًا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ خَلِيلًا، وَإِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَهُ خَلِيلًا قَبْلَ أَنْ يَجْعَلَهُ <sup>(١)</sup> إِمَامًا، فَلَمَّا جَمَعَ <sup>(٢)</sup> لَهُ الْأَشْيَاءَ، قَالَ: «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا» قَالَ: «فَمِنْ عَظِيمِهَا فِي عَيْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «وَمِنْ دُرِّي قِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ»»، قَالَ: «لَا يَكُونُ السَّفِيهُ إِمَامًا النَّقِيَّ» <sup>(٣)</sup>.

#### رجال السند:

محمد بن الحسن الصفار وجه، ثقة، صاحب كتاب بصائر الدرجات، توفي سنة (٢٩٠هـ)، من كبار الثامنة <sup>(٤)</sup>؛ وعمن ذكره، إرسال في السند؛ محمد بن خالد البرقي الأب، ثقة مع بعض لين، من صغار السادسة <sup>(٥)</sup>؛ ومحمد بن سنان الراوي المشهور الذي قلنا بوثاقته وعدم الوثوق بسند مروياته ومصدرها، توفي سنة (٢٢٠هـ)، من السادسة <sup>(٦)</sup>؛ وزيد الشحام أبو أسامة زيد بن يونس، ثقة، من صغار الرابعة التي أدركتها بعض السادسة، نعم عده السيد البروجردي في مواضع من الخامسة، وفي أخرى تردد بين الرابعة والخامسة <sup>(٧)</sup>.

(١) في «ف» والاختصاص: «أن يتخذه».

(٢) احتمال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٨٥ كون «جمع» مجهولاً.

(٣) الاختصاص، ص ٢٢، بسند آخر؛ الوافي، ج ٢، ح ٥١٢، ص ٦٩؛ البحار، ج ١٢، ح ٣٦، ص ١٢.

(٤) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢٦، ص ٢٣٠. وكذا ح ٤٤٦، في هذا الجزء.

(٥) مرت ترجمته في ج ١، ح ٣٣، ص ٢٥٨.

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ٧، ص ١٠٧.

(٧) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٥٥، ص ١٧٤.

## تحقيق الصدور

قال المجلسي قَدْ تَدُلُّ : ضعيف<sup>(١)</sup>. وسند الرواية هنا يعاني مشكلتين، الإرسال بين الصفار والبرقي الأب، ووجود محمد بن سنان الذي نشك في تلقيه من مشايخه، وخصوصاً أنه يروي هنا عن أبي أسامة الشحام الذي في طبقة كلام، وفي إدراك زملاء ابن سنان له كلام آخر.

أما باقي السند فليس فيه من عيب، فقد ذكرنا أن محمد بن الحسن هو الصفار، صاحب البصائر، من كبار الثامنة، قمي، توفي سنة (٢٩٠هـ)؛ ومحمد بن خالد هو البرقي الأب، من صغار السادسة؛ ومحمد بن سنان الراوي ذائع الصيت، كوفي، من السادسة، توفي سنة (٢٢٠هـ)؛ وزيد الشحام هو أبو أسامة، كوفي، اختلف في طبقة بين أن يكون من الرابعة أو من الخامسة، وكل هؤلاء من الثقات، وإن كان هناك بعض اللين في البرقي، وعدم وثوق بالسند من بعد محمد بن سنان لا اعترافه بالوجادة.

نعم ذكر محققو الطبعة الحديثة أن المفيد (رضوان الله تعالى عليه) رواها في الاختصاص بسند آخر، لكن سند الاختصاص أشد ضعفاً من سند الكافي. فقد رواها بسنده عن أبي الحسين الأسدي، عن أبي الحسين صالح بن حماد الرازي يرفعه<sup>(٢)</sup>، فالسند من قاصر إلى أكثر قصوراً، وفي السياق نفسه وصف المجلسي طاب ثراه الرواية بالضعيفة<sup>(٣)</sup>.

لكن يمكن أن يقال: إنه يمكن المحاولة في تصحيح الرواية من جهة أن الصفار روى في بصائره خبراً مشابهاً بمضمونه، وهو كذلك عن البرقي، ويحْدَسُ أنه هو نفسه، فالبرقي الأب ينقل معظم أحاديثه بالمعنى لا بتمام اللفظ، وهذا معنى ضعفه في الحديث، الذي وصفوه به، قال الصفار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ فَضَالَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ نَصْرٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: يَنْكُرُونَ الْإِمَامَ الْمَفْتَرَضَ

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٨٥.

(٢) الاختصاص، المفيد، ص ٢٢.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٨٥.

الطاعة، ويحجدون به، والله ما في الأرض منزلة أعظم عند الله من مفترض الطاعة، وقد كان إبراهيم دهرًا ينزل عليه الأمر من الله، وما كان مفترض الطاعة، حتى بدا الله أن يكرمه ويعظمه، فقال: إني جاعلك للناس إمامًا؛ فعرف إبراهيم ما فيها من الفضل، قال: ومن ذريتي، فقال: لا ينال عهدي الظالمين، قال أبو عبد الله: أي إنما هي في ذريتك لا يكون في غيرهم»<sup>(١)</sup>.

وسند الصفار عن شيخه محمد بن عبد الجبار وهو ابن أبي الصهبان الثقة المعروف، والبرقي هو الأب، وفُضالة هو ابن أيوب الأزدي الثقة، المردد في كونه من الخامسة أو السادسة، وأما شيخ فضالة وهو عبد الحميد بن نصر (نضر) فممن لم يذكره أهل الفهارس والرجال، فلا مستند لتوثيقه، وقد يقال بوثاقته لما حكى عن الوحيد من أنه روى عنه إضافة لفضالة؛ أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، ولكن هذا لا يستقيم بحال، ففضلا عن عدم وجود ذلك في الأسناد، فإن اختلاف الطبقة قاضي بطلان هذه الدعوى، ويبانه: أن الرجل روى عنه فضالة كما هو متفق عليه وبلا أدنى شك، وفضالة ممن روى عنه صغار السادسة كمحمد البرقي الأب، بل وقيل: إن روايات الحسين بن سعيد والذي هو شيخ أحمد بن محمد بن عيسى هي بواسطة أخيه الحسن، فيكون الرجل شيخ فضالة الذي هو شيخ الحسن الذي هو شيخ الحسين بن سعيد الذي هو شيخ أحمد بن محمد بن عيسى على هذا التقدير، فكيف تقبل رواية أحمد بن محمد بن عيسى عنه مباشرة.

ولعل ما جعل الوحيد يتوهم هو سند من أسناد إبراهيم بن هاشم روى فيه عمّن كناه بأبي جعفر<sup>(٢)</sup> عن الرجل؛ فتوهم أن أبا جعفر هذا هو أحمد، وهو لا يصح، بل روى الصدوق رواية في نفس موضوع رواية البصائر التي لعلها أوهمت الوحيد، بعين السند وفيه إبراهيم بن هاشم عن أبي جعفر محمد بن جعفر عن عبد الحميد بن نصر<sup>(٣)</sup>، فليس

(١) البصائر، الصفار، ص ٥٢٩، باب ١٨، ح ١٢.

(٢) البصائر، الصفار، ص ٤٤٣، باب ٣، ح ٢.

(٣) كمال الدين ونظام النعمة، الصدوق، ص ٤١٥، باب ٤٠، ح ٥.



لأبي جعفر في هذا الموضع علاقة بأبي جعفرنا أحمد بن محمد بن عيسى إلا تشابه الكنية!  
وهنا هل يمكن أن يقال بتعاضد الأسناد الثلاثة للرواية بفرض أن ما في البصائر هو  
نفس ما في الكافي والخصال فيوثق بصدورها؟  
والجواب: إن عين ألفاظ تلك الرواية بكل تلك الصيغ لا يوثق بصدورها، ولكن  
صدور هذا المضمون إجمالاً منهم (عليه السلام) مطمأن به.

٤٤١/٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ <sup>(١)</sup> بْنِ يَحْيَى الْخَثْعَمِيِّ <sup>(٢)</sup>، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ <sup>(٣)</sup>، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «سَادَةُ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ خَمْسَةٌ، وَهُمْ أُولُو الْعَرْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَعَلَيْهِمْ دَارَتْ الرَّحَى» <sup>(٤)</sup>: نُوحٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَمُوسَى، وَعِيسَى، وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَعَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ <sup>(٥)</sup>.

(١) في «بس، بف، جر»: «عن محمد». وهذا مما يؤكد وقوع السقط في الأسناد بجواز النظر من لفظ إلى لفظ مشابه آخر، كما في سندنا هذا.

(٢) كذا في النسخ والمطبوع، لكن الصواب إما زيادة «الخثعمي»؛ بأن كان في حاشية بعض النسخ كالتفسير لمحمد بن يحيى، فأدرج في المتن بتخيل سقوطه منه، وإما كونه مصحفاً من «الخرّاز» فقد تكررت رواية أحمد بن محمد [بن عيسى] عن محمد بن يحيى الخزاز في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٣٩٢ - ٣٩٣.

وأما محمد بن يحيى الخثعمي فقد ذكر النجاشي في رجاله، ص ٣٥٩، الرقم ٩٦٣، أنه روى عن أبي عبد الله عليه السلام يؤيد ذلك أن أكثر روايات الخثعمي قد وردت عن أبي عبد الله عليه السلام بلا واسطة، وروايته عنه عليه السلام بواسطتين غير معهودة، كما أن أكثر رواياته رواها عنه إما ابن أبي عمير - وهو من مشايخ أحمد بن محمد الواقع في السند - أو القاسم بن محمد، شيخ الحسين بن سعيد الذي نفسه من مشايخ أحمد بن محمد، راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٣٩٢ - ٣٩٣.

هذا، وتبين مما مر وقوع الخلل في ما ورد في بعض الأسناد؛ من رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يحيى الخثعمي.

(٣) في «بر»: «ابن أبي يعقوب». ولا يخفى ما فيه من السهو.

(٤) قال في مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٨٦: «أي رعى النبوة والرسالة والشريعة والدين، وسائر الأنبياء تابعون لهم، فهم بمنزلة القطب للرحى. وقيل: كنى بالرحى عن الشرائع؛ لدورانها بين الأمم مستمرة إلى يوم القيامة».

(٥) الكافي، كتاب الإتيان والكفر، باب الشرائع، صدر ح ١٤٨٩؛ والمحاسن، ص ٢٦٩، كتاب مصابيح الظلم، صدر ح ٣٥٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، ذيل الآية: «فَاقْصِرْ كَمَا صَبَّرَ أُولُو الْعَرْمِ مِنَ الرُّسُلِ»؛ كامل الزيارات، ص ١٧٩، الباب ٧٢، ضمن ح ٢، بسند آخر عن أبي عبد الله وعلي بن الحسين عليهما السلام. وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب أن الأئمة ورثوا علم النبي، ...،

## رجال السند:

وفي هذا السند تصحيف؛ فإن في بعض النسخ أن الرواية عن العدة عن أحمد بن محمد بن يحيى الخثعمي، وهنا احتمالان:

**الأول:** أن يكون هناك سقط وتصحيف (عن) (بن) وأن أحمد بن محمد بن عيسى أو زميله البرقي يروي عن ابن يحيى الخثعمي، وابن يحيى الخثعمي هو محمد، وهو من الخامسة كما حققناه في محل آخر من السوافي، وكذا في الطبقات الصغير، فهو ممن ذكر النجاشي فيه أنه من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، وهنا فيمكن أن يقال بحصول سقط كبير، والأصل فيه (أحمد بن محمد عن أحمد بن محمد عن (محمد) بن يحيى الخثعمي، على فرض رواية أحمد بن محمد الذي من السابعة والذي هو الأشعري أو زميله البرقي عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، وهذا السقط يحدث بسبب قفزة العين إلى اسم مشابه فيغفل الكاتب عما بينها؛ لعدم رجوع العين إلى محلها الأول بعد رفع الناسخ لها منه، وسبق أن تطرقنا إلى هذا النوع من التصحيف والذي أسميناه بتصحيف (قفزة العين)، ولكني لم أعثر على سند مؤاخ للسند المفترض فيصعب البناء عليه.

**الثاني:** أن يكون أحمد بن محمد بن عيسى أو زميله البرقي رويًا عن محمد بن يحيى، وأن الأصل كان أحمد بن محمد بن محمد عن محمد بن يحيى، ثم صحف بنسيان محمد للتكرار المتصل، وهذا شبيهه بتصحيف قفزة العين إلا أنه يحدث بين اسمين متكررين فتلغى العين أحدهما أو لا تراه، فيكتب الناسخ الأول فقط مع إدراج ما بعد الثاني بعده.

---

ضمن ح ٦٠٢؛ والخصال، ص ٣٠٠، باب الخمسة، ح ٧٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ بصائر الدرجات، ص ١٤١، ضمن ح ١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٠٠، ذيل الآية: ﴿فَاضْبُرْ كُنَّا ضَبْرًا أُولُوا الْقَرْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. معاني الأخبار، ص ٥٠، ضمن الحديث الطويل ١، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. وراجع: علل الشرائع، ص ١٢٢، ح ٢؛ السوافي، ج ٢، ص ٥١٥، ص ٧١؛ البحار، ج ١٦، ح ٤٧، ص ٣٥٧.

هذا ولا يخفى أنه على هذا تنشأ مشكلة وصف محمد بن يحيى هنا بالختعمي وهو من أصحاب الصادق (عليه السلام) لا يروي عنهم أحمد بن محمد الذي هو من السابعة مباشرة، فيمكن أن يقال بوقوع السقط بينه وبين محمد بن يحيى الختعمي، ولكن الصحيح أن يقال كما نبهنا عليه في محل آخر من الوافي وفي الطبقات الصغير من أن كل الأسناد التي فيها رواية أحمد بن محمد ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن محمد بن يحيى الختعمي إنما الصحيح فيها أنها عن محمد بن يحيى الملقب بالخرزاز<sup>(١)</sup>، خاصة وأن كثيراً منها روي في موضع آخر وقد ورد فيه محمد بن يحيى الخرزاز بدلا من الختعمي، فموارد إبدال الخرزاز بالختعمي ليست نادرة في هذا الموضع.

والذي نرجحه هو أن السند الأصيل كان (أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن هشام..). فأضيف قديما (الختعمي) لبيان من هو محمد بن يحيى، ثم متأخرا سقط (محمد) من بعض النسخ فأصبح السند كما في بعض النسخ (أحمد بن محمد عن ابن يحيى الختعمي عن هشام..). فتغير اسم شيخ أحمد بن محمد من (محمد بن يحيى) الذي هو الخرزاز إلى (ابن يحيى الختعمي).

### تحقيق الصدور:

أما الكلام في الوثوق الناتج من هذا السند فهو على ما حررناه من أمر التصحيف وأن السند الأصل هو: عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن هشام عن ابن أبي يعفور، فهو سند صحيح لا غبار عليه، فأحمد مشترك بين ثقتين؛ الأشعري والبرقي، والأرجح كونه الأشعري؛ ومحمد بن يحيى الخرزاز الثقة العين، من السادسة؛ وهشام هنا مشترك بين ثقتين، هشام بن سالم، وهشام بن الحكم، كلاهما من الخامسة، وراوي الرواية هو عبد الله بن أبي يعفور الراوي الثقة، من الرابعة، ممن توفي في حدود (١٣١ هـ) كما مرّ تحقيقه في محله، وعلى ذلك فكل رجالات السند ممن مروا فليراجع في محله<sup>(٢)</sup>.

(١) طبقات المكثرين، ص ١٦٦.

(٢) الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج ١، ص ٢.

فالمحصلة صحة السند، وكان المجلسي (طاب ثراه) وصفه بالموثق<sup>(١)</sup>، لمكان محمّد بن يحيى الخثعمي، فإن الشيخ وصفه في الاستبصار بكونه عامياً، ولكن تبين أن الراجح أن الخثعمي ممن لا تصح رواية الأشعري عنه، وأن الراجح أنه الخزاز وليس الخثعمي، أو أن يقال على أسوأ تقدير إن السند كان مرسلًا مصحفاً سقطت منه الواسطة.

٤٤٢ / ٤. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ<sup>(١)</sup> أَبِي السَّفَاحِ، عَنْ جَابِرٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ أَخَذَ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام عَبْدًا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ نَبِيًّا، وَأَخَذَهُ نَبِيًّا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ رَسُولًا، وَأَخَذَهُ رَسُولًا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ خَلِيلًا، وَأَخَذَهُ خَلِيلًا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ إِمَامًا، فَلَمَّا جَمَعَ لَهُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ وَقَبَضَ يَدَهُ<sup>(٢)</sup>، قَالَ لَهُ: يَا إِبْرَاهِيمَ ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾<sup>(٣)</sup> فَمِنْ عَظَمَتِهَا فِي عَيْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: يَا رَبِّ<sup>(٤)</sup> ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي؟﴾، قَالَ: لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup>.

### رجال السند:

والكلام أولاً في سند هذه الرواية الذي وصفه المجلسي (طاب ثراه) بالضعف<sup>(٧)</sup>، وذلك لا أقل من جهة سهل بن زياد، وقد يتصور في بادئ الأمر أن السند غير مصحف، أو أن رجاله ممن يسهل معرفتهم، ولكن اسم (محمد بن الحسين) الذي يروي عنه سهل هنا محل تأمل، وأن يكون صحيحاً غير مصحف أيضاً محل نظر، فالكلام في السند يكون

(١) في «ألف، ف، بح، بر» والبحار: «بن»، وهو سهو. راجع: رجال البرقي، ص ٢٨؛ الرجال لابن الغضائري، ص ٣٧، الرقم ٣.

(٢) «وقبض يده» إما من كلام الراوي، أي قبض الإمام عليه السلام يده، أو من كلام الإمام عليه السلام، أي قبض إبراهيم عليه السلام يده، يعني قبض هذه الأشياء بيده، أو قبض المجموع في يده، أو قبض الله تعالى يد إبراهيم، وهو كناية عن كمال لطفه. انظر: شرح صدر المتأخرين، ص ٤٥٠؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٤٠؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢٨٦.

(٣) في «ف»: «قال».

(٤) في «ف»: «تقبل مني».

(٥) البقرة (٢): ١٢٤.

(٦) الاختصاص، ص ٢٣، مرسلًا عن جابر؛ الوافي، ج ٢، ح ٥١٣، ص ٦٩؛ البحار، ج ١٢، ح ٣٧، ص ١٢.

(٧) امرأة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٨٦.

أولاً بتحقيق ترتيب السند ونصه، ثم رجالاته.

### أولاً: ترتيب السند.

والكلام كله يدور حول (محمد بن الحسين) فيه، وهنا احتمالان:

**الأول:** أنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، الراوي الثقة المعروف.

ويؤيد هذا الاحتمال أن الصدوق تذكر روى بسنده إلى سهل عن محمد بن الحسين بن زيد<sup>(١)</sup>، وكذا بسنده عن سهل عن محمد بن الحسين بن زيد الزيات<sup>(٢)</sup>، باعتبار أن محمد بن الحسين بن زيد الزيات هو نفسه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، فيكون الاسم المقيّد في روايات الصدوق ميّناً للمطلق في روايات الكليني.

والاتحاد مسلم بين العنوانين، كما يظهر من النجاشي، حيث قال: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، أبو جعفر الزيات الهمداني، واسم أبي الخطاب زيد، وكذا ما في رجال الشيخ من تلقيه بالزيات، وكذا ما في مشيخة الصدوق.

بل وروى أيضاً في خصاله بسنده عن أبي سعيد الآدمي - وهو سهل كما لا يخفى - عن (محمد بن الحسين بن أبي الخطاب) مصرحاً به<sup>(٣)</sup>، فتكون رواية سهل عن ابن أبي الخطاب واقعة، فيقوى كونه هنا أيضاً هو.

ولكن مما يضعف هذا الاحتمال أنه حتى لو ثبت ذلك فيما رواه الصدوق في الخصال، فإنه يسري التشكيك في كونه هو نفسه المطلق الذي في الكافي؛ لعدم اتحاد من يروي عنه في تلك الموارد، بل ما في الكافي وفي خصوص موردنا هنا، فإن (محمد بن الحسين) هذا يروي عن أبي السّفاتج، وأبو السّفاتج من الخامسة، فهو ممن يروي عن أبي عبد الله عليه السلام، وكما أشار إليه السيّد البروجردي فتذكر من كونه من الخامسة. وعلى ذلك فإن فرض

(١) الخصال، الصدوق، ص ١٥١، ح ١٨٥.

(٢) الخصال، الصدوق، ص ٥٠٥، ح ٣.

(٣) الخصال، الصدوق، ص ٣٨٧، ح ٧٥.

(محمد بن الحسين) هنا هو ابن أبي الخطاب الذي هو من السابعة، وتوفي سنة (٢٦٢هـ) محل إشكال، ينجم عن الالتزام به القول بسقوط الوساطة بينه وبين أبي السّفاتج، فالمصير إليه لا يخلو من مؤنة، وهو صعب.

**الثاني:** أنه تصحيف (محمد بن الحسن) وهو محمد بن الحسن بن شمون.

ويؤيد هذا لاحتمال أن سهل بن زياد ممن تتعارف روايته كثيراً عن محمد بن الحسن بن شمون في عشرات الموارد التي قد تفوق سبعين مورداً أو ما يزيد عنها، حتى جعل الفيض رحمته السلسلة السندية - سهل عن محمد بن الحسن بن شمون عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم عن مسمع - أحد السلاسل المتكررة التي اختصرها بقوله: (سهل عن الثلاثة)، ونّبه على ذلك في مقدمة كتابه<sup>(١)</sup>، ويؤيده أيضاً أن هناك موارد وقع فيها التصحيف لـ (محمد بن الحسن) هذا، فكتبوه (محمد بن الحسين)، فجعلوا (محمد بن الحسين) متوسطاً بين (سهل بن زياد) و (عبد الله بن عبد الرحمن الأصم)<sup>(٢)</sup>، والحال أن الراوي المتوسط بينهما كما هو المعروف إنها هو (محمد بن الحسن بن شمون)، بل وكذا بمراجعة مصادر تلك الروايات في الكتب الأخرى حيث يظهر جلياً أنه محمد بن الحسن بن شمون<sup>(٣)</sup>، ولا يخفى أن تصحيف حسن بحسين والعكس من أكثر موارد التصحيف انتشاراً في الكتب.

والبناء على هذا الاحتمال ليس فيه من مؤنة إلا القول بتصحيف (حسن) بـ (حسين)، وهو من أسهل المؤن توفراً، نعم قد يقال: إنه لم يرد في سند غير هذا السند أن روى ابن شمون عن أبي السّفاتج، ولكنه أيضاً إشكال وارد على الاحتمال السابق، وهو أنه لم يرد أن روى ابن أبي الخطاب عن أبي السّفاتج، بل الصحيح امتناعه، في حين لا امتناع في رواية ابن شمون عنه.

(١) الوافي، الفيض الكاشاني، ج ١، ص ٣٥.

(٢) كما في الاستبصار ج ٢، ص ١٤٦، ١٤٦؛ ونفس المورد في التهذيب ج ٥، ص ٦.

(٣) كما يظهر ذلك من الكافي، ج ٤، ح ١٨، ص ٢٧٨.



ولكن قد يقال أيضاً: إن محمّد بن الحسن بن شمون من نفس طبقة محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، فكلاهما من السابعة؛ فكما منعتم من روايته عن أبي السّفاتج باعتبار أنه من الخامسة، كذا يمنع من رواية ابن شمون عنه، ويؤيده أن السيّد البروجرديّ قدّم قال في تحديد طبقة محمّد بن الحسن البصري ومحمّد بن الحسن بن شمون بعد أن أشار إلى اتحادهما: «كأنه من السابعة».

ولكن هذا مما لا يصح، فمحمّد بن الحسن بن شمون من السادسة كما أشرنا في الطبقات الصغير<sup>(١)</sup>، نعم قد يكون من صغارها، فالرجل ممن روى عن الخامسة وروت عنه السابعة، فلا يعد من السابعة البتة، خصوصاً مع عدم رواية الثامنة عنه، بل حتى لو روت فإن ذلك لن يفي بتغيير طبقته، فهو من المعمرين كما ذكره.

فقد يوهّم كونه من السابعة رواية محمّد بن يحيى العطار عنه، لكن الصحيح وقوع التصحيح فيه كما أشار السيّد الخوئي قدّم في المعجم<sup>(٢)</sup>.

نعم قد يقال: إن ما يفيد كونه من السابعة هو رواية إسحاق بن محمّد النخعي عنه، وهو ممن توفي سنة (٢٨٦هـ)، فهو من كبار الثامنة ممن تقرب وفاته من وفاة الأشعري الذي هو من السابعة. ويظهر أيضاً من الروايات أن ابن شمون أدرك أبا محمّد العسكري (عليه السلام) وخلافة المهدي، وهو يؤيد ما قيل في سنة وفاته من أنها كانت سنة (٢٥٨هـ)<sup>(٣)</sup>، لكن رواية إسحاق بن محمّد بن غير مأمونة، وقد نبّه النجاشي على هذا فقال: «وروى إسحاق بن محمّد بن أبان عنه حديثاً فيه دلالة لأبي الحسن الثالث (عليه السلام)، وإسحاق مشكوك في روايته»<sup>(٤)</sup>، ولو سلمنا - وأنا من المسلّمين - أنه بقي إلى تلك السنين، وأنه توفي سنة (٢٥٨هـ) إلّا أن ذلك لا يجعله من طبقة ابن أبي الخطاب المتوفى سنة (٢٦٢هـ)، حتى

(١) طبقات المكثرين، ص ١٥١.

(٢) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج ١٦، ص ٢٣٩.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٣٥، ت ٨٩٩.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٣٥، ت ٨٩٩.

نمنع إدراكه للخامسة كما منعناها لابن أبي الخطاب؛ لكون الرجل من المعمرين، نعم لم يعمر فوق المائة وإن ذكر أقاربه أنه عمر (١١٤) عاماً، ولعله مبالغ، بل هو معمر وليس ممن عمر عمراً طويلاً<sup>(١)</sup>.

وعلى ذلك فمحمد بن الحسن بن شمون أسبق طبقة من محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، وإن توفي الرجلان في سني متقاربة؛ لكن الأول معمر بخلاف الآخر، وتكون سنة ولادته في حدود (١٦٥هـ) وهي من سنوات ولادة الطبقة السادسة أو صغارها، والمقدم في تحديد الطبقة كما نبهنا في غير موضع سنة الولادة على سنة الوفاة.

### ثانياً: رجالات السند.

أما علي بن محمد فهو خال الكليني علان، ثقة رازي، من الثامنة؛ وسهل هو الآدمي، رازي، ضعيف، من السابعة، وهما ممن مرّ مراراً في كتابنا فلانعيدي<sup>(٢)</sup>، وخاتمة السند جابر، والمراد به جابر بن يزيد الجعفي، وهو ثقة على الأرجح<sup>(٣)</sup>، ويبقى الكلام في بقية رجال السند.

### هـ محمد بن الحسين (محمد بن الحسن بن شمون)

والراجح كون الصحيح فيه هو (محمد بن الحسن) الذي يروي عنه سهل مكرراً، وهو محمد بن الحسن بن شمون، كما بيناه آنفاً في ترتيب السند.

ومحمد بن الحسن بن شمون من أشهر من يروي عنه سهل، وهو ضعيف كتلميذه، بل يتعداه في ذلك، وهو من معمرى السادسة وتوفي في سني وفيات السابعة سنة (٢٥٨هـ) كما بيناه آنفاً، قال عنه النجاشي: «أبو جعفر، بغدادى، واقف، ثم غلا، وكان

(١) المعمر من كان في التسعينات من عمره، ومن عمر عمراً طويلاً هو من جاوز المائة كما في الاصطلاح.

(٢) في ج ١ من هذا الكتاب، ح ٢، ص ٥٣؛ وص ٥٩.

(٣) في ج ٢ من هذا الكتاب، ح ٧٨، ص ٢٧٩.

ضعيفاً جداً، فاسد المذهب، وأضيف إليه أحاديث في الوقف، وقيل فيه. فأما من ذكره فإن أبا عبد الله بن عياش حكى عن أبي طالب الأنباري أنه قال: حدّثني الحسين بن القاسم بن محمّد بن أيوب بن شمون، قال: حدّثني محمّد بن الحسن، قال: سمعت أبا الحسن موسى عليه السلام يقول: «من أخبرك أنه مرضني وغسلني وحنطني وكفّني وألحدني وقبرني ونفض يده من التراب، فكذبه»، وقال: «من سأل عني، فقل: حيّ والحمد لله، لعن الله من سئل عني فقال: مات»، وعاش محمّد بن الحسن بن شمون مائة وأربع عشرة سنة، وقيل: إنه روى عن ثمانين رجلاً من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، وقيل: إنه سمع من أبي الحسن عليه السلام حديثين، ومات محمّد بن الحسن سنة ثمان وخمسين ومائتين، وقيل: إن آل الرضا عليهم السلام مولانا أبا جعفر وأبا الحسن وأبا محمّد عليهم السلام يعملونه ويعولون أربعين نفساً كلهم عياله.

وأخبرنا بسنه أبو عبد الله بن الخمري رحمته الله قال: حدّثنا الحسين بن أحمد بن المغيرة الثلاثي، قال: حدّثنا عليّ بن الحسين بن القاسم بن محمّد بن أيوب بن شمون أبو القاسم، قال: حدّثنا أبي الحسين بن القاسم، قال: عاش محمّد بن الحسن بن شمون مائة سنة وأربع عشرة سنة.

وروى إسحاق بن محمّد بن أبان عنه حديثاً فيه دلالة لأبي الحسن الثالث عليه السلام، وإسحاق مشكوك في روايته، والله أعلم، له من الكتب: كتاب السنن والآداب، ومكارم الأخلاق، وكتاب المعرفة.

أخبرنا أحمد بن عبد الواحد، قال: حدّثنا عبيد الله بن أحمد الأنباري، قال: حدّثنا الحسين بن القاسم عنه، وله كتاب نوادر. أخبرنا أحمد بن علي، قال: حدّثنا ابن أبي رافع، عن محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن الحسن بن شمون بكتبه كلها ما خلا التخليط، قال أبو المفضل: حدّثنا أبو الحسين رجاء بن يحيى بن سامان العبرثاني، وأحمد بن محمّد بن عيسى بن الغراد جميعاً عنه، وهذا طريق مظلم، وأخبرنا أبو الحسن بن الجندي، قال: حدّثنا أبو عليّ بن همام، قال: حدّثنا عبيد الله بن العلّاء المذارى عن محمّد بن الحسن بن شمون، قال: ورد داود الرقي البصرة بعقب

اجتياز أبي الحسن موسى عليه السلام بها في سنة تسع وسبعين ومائة، فصار بي أبي إليه وسأله عنها، فقال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «سواء على الناصب صلى أم زنى»<sup>(١)</sup>.

وذكره في عداد أصحاب الإمام الجواد والهادي عليهما السلام، قائلا: «محمد بن الحسن بن شمون، بصري»<sup>(٢)</sup>، وفي أصحاب العسكري عليه السلام: «محمد بن الحسن بن شمون، غال، بصري»<sup>(٣)</sup>. وذكر في الفهرست أن له كتابا يرويه عنه أحمد بن أبي عبد الله البرقي<sup>(٤)</sup>.

وذكره الكشي في ترجمة المفضل بن عمر في ضمن سند وقال: حدّثني أبو القاسم نصر بن الصباح، وكان غالياً، قال: حدّثني أبو يعقوب بن محمد البصري، وهو غال ركن من أركانهم أيضاً، قال: حدّثني محمد بن الحسن بن شمون، وهو أيضاً منهم...»<sup>(٥)</sup>.

وذكر الكشي في ترجمته بعد أن أسماه (محمد بن الحسن بن ميمون)، وفي نسخ أخرى (شمون): عن «أبي علي أحمد بن علي بن كلثوم السرخسي، قال: حدّثني إسحاق بن محمد بن أبان البصري، قال: حدّثني محمد بن الحسن بن شمون»<sup>(٦)</sup>، أنه قال: كتبت إلى أبي محمد عليه السلام أشكو إليه الفقر، ثم قلت في نفسي: أليس قال أبو عبد الله عليه السلام: (الفقر معنا خير من الغنى مع عدونا، والقتل معنا خير من الحياة مع عدونا)؟ فرجع الجواب: أن الله عز وجل يمحّص أوليائنا، إذا تكاثفت ذنوبهم بالفقر، وقد يعفو عن كثير، وهو كما حدّثت نفسك، الفقر معنا خير من الغنى مع عدونا، ونحن كهف من التجأ إلينا،

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٣٥، ت ٨٩٩.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٣٧٩، ت ٥٦١٦؛ ص ٣٩١، ت ٤٧٧٥.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٤٠٢، ت ٥٩٠٣.

(٤) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٦٩٥، ت ٢٣٤.

(٥) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص ٦١٣.

(٦) في المطبوع ميمون، وهي كلها تحت عنوان (محمد بن الحسن بن ميمون)، وفي نسخة العلامة محمد بن ناصر الدين العاملي الكركي المصححة والتي اعتمدها كثير أيضاً (ميمون)، لكن هناك ما يشبه الصاد الصغيرة فوق الياء، مما يجعل الكلمة المكتوبة شبيهة بكلمة (شمون)، وعلى كل فالرواية في الرجل بدلالة رواية الكليني لها، وإن اختلف في اسم جده من أنه ميمون أو شمون.

ونور لمن استضاء بنا، وعصمة لمن اعتصم بنا، ومن أحبنا كان معنا في السنام الأعلى، ومن انحرف عنا فإلى النار، قال: قال أبو عبد الله: تشهدون على عدوكم بالنار، ولا تشهدون لوليكم بالجنة، ما يمنعكم من ذلك إلا الضعف<sup>(١)</sup>.

وذكر أيضاً رواية أخرى، وفي الكافي أيضاً روايات لا يهمننا التعرض لها.

وقال في كتاب ابن الغضائري: «محمد بن الحسن بن شمون، أصله بصري، واقف، ثم غلا، ضعيف متهافت، لا يلتفت إليه ولا إلى مصنفاته، وسائر ما ينسب إليه»<sup>(٢)</sup>.

### هـ إسحاق بن عبد العزيز أبو السّفاتج

أبو السّفاتج لقب وليس كنية، كما يظهر من رجال البرقي، مؤيداً بما في ابن الغضائري، كما ستلاحظ عند سرد ما قيل فيه، واختلف في اسم الملقب بأبي السّفاتج، فقيل: إسحاق بن عبد الله، وقيل: إسحاق بن عبد العزيز، وقيل: إبراهيم.

وذكر الشيخ الثلاثة في أصحاب الصادق (عليه السلام)، فقال: «إبراهيم أبو السّفاتج، يكنى أبا إسحاق، وقيل: إنه يكنى أبا يعقوب، ومن قال هذا قال اسمه إسحاق بن عبد العزيز»<sup>(٣)</sup>. وكان ذكر قبله بعنوانين متتالين: «إسحاق بن عبد الله، أبو السّفاتج الكوفي»<sup>(٤)</sup>، ثم ذكر: «إسحاق بن عبد العزيز الكوفي»<sup>(٥)</sup>.

وقال في رجال البرقي: «إبراهيم أبو السّفاتج لقب، ويكنى [أبا] إسحاق، وبعضهم يقول: يكنى أبا يعقوب السّفاتج، ومن قال هذا قال: اسمه إسحاق بن عبد العزيز، وهو كوفي»<sup>(٦)</sup>.

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص ٨١٤.

(٢) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص ٩٥، ت ١٣٧.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٣٧٩، ت ٥٦١٦؛ ص ١٦٧، ت ١٩٣٢.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٣٧٩، ت ٥٦١٦؛ ص ١٦١، ت ١٨٢٤.

(٥) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٣٧٩، ت ٥٦١٦؛ ص ١٦١، ت ١٨٢٥.

(٦) رجال البرقي، البرقي، ص ٢٧.

ولم يذكر البرقي أو الشيخ شيئا عن حال الرجل، نعم ورد في كتاب ابن الغضائري وصف له، فقال: «إسحاق بن عبد العزيز البزاز، كوفي، يكنى أبا يعقوب، ويلقب أبا السفاتج، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، يعرف حديثه تارة، وينكر (أخرى) ويجوز أن يخرج شاهدا»<sup>(١)</sup>.

ولا دلالة فيما لدينا على وثاقته، بل توسطه بين الضعفاء في كثير من الأسناد مؤثر في جانب السلب، وهو من الطبقة الخامسة كما يظهر من روايته عن أبي عبد الله عليه السلام، ووصفه كذلك السيد البروجردي طاب رمسه في الكنى من طبقات رجال الكافي وقال: «كأنه من الخامسة»، بعد أن ذكر روايته عن أبي بصير وزرارة، وهما من الرابعة، وذكر رواية القاسم بن عروة عنه، وهو من السادسة عنده (طاب ثراه)، فلا أدري لم قال: (كأنه)، وكان ذكر في هذا المورد وهذه الرواية أنه من الخامسة، وذكر رواية محمد بن الحسين عنه، ولم يتردد وجزم بكونه من الخامسة، ولو كان وضع هنا (كأنه) كان أنسب، وعلى كل تقدير فعندنا هو من الخامسة، وروى عنه من طبقته القاسم بن عروة كما هو الرائج من رواية بعضهم - أي الخامسة - عن بعض.

### تحقيق الصدور:

السند مليء بالضعفاء، لكن بعض مضمون هذه الرواية صادر في روايات أخرى.

(١) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص ٣٧، ت ٣.

### ٣ - بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ وَالْمَحَدِّثِ

٤٤٣ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾<sup>(١)</sup> مَا الرَّسُولُ؟ وَمَا النَّبِيُّ؟ قَالَ: «النَّبِيُّ: الَّذِي يَرَى فِي مَنَامِهِ، وَيَسْمَعُ الصَّوْتِ، وَلَا يُعَايِنُ الْمَلِكَ. وَالرَّسُولُ: الَّذِي يَسْمَعُ الصَّوْتِ، وَيَرَى فِي الْمَنَامِ، وَيُعَايِنُ الْمَلِكَ». قُلْتُ: الْإِمَامُ مَا مَنَزَلَتُهُ؟ قَالَ: «يَسْمَعُ الصَّوْتِ، وَلَا يَرَى، وَلَا يُعَايِنُ الْمَلِكَ». ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾<sup>(٢)</sup> (وَلَا مُحَدِّثٍ)<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>.

#### رجال السند:

فالعدّة هم مجموعة من مشايخ الكليني، والوثوق حاصل بأخبارهم بما يفوق خبر الثقة<sup>(٥)</sup>؛ وأحمد بن محمد مشترك بين ثقتين من السابعة: الأشعري والبرقي، والأرجح كونه الأشعري؛ وأحمد بن محمد بن أبي نصر هو البزنطي، الثقة الجليل، عظيم القدر،

(١) مريم (١٩): ٥١ و ٥٤.

(٢) الحج (٢٢): ٥٢.

(٣) احتمل الميرزا رفيعا كونه بيانا للمراد من الآية، واستبعده المجلسي. انظر: حاشية ميرزا رفيعا، ص ٥٤٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٨٨.

(٤) بصائر الدرجات، ص ٣٨٨، ح ٢، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن تغلب عن زرارة؛ وفيه، ص ٣٩٠، ح ٨، عن أحمد بن محمد، عن الحجال، عن ثعلبة عن زرارة؛ الاختصاص، ص ٣٢٨، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. الوافي، ج ٢، ح ٥١٦، ص ٧٣؛ البحار، ج ١١، ح ٤١، ص ٤١.

(٥) مَرَّ الْكَلَامِ فِيهَا فِي ج ١، ص ٢٥.

من السادسة، توفي رحمه الله سنة (٢٢١هـ)؛ وثعلبة بن ميمون العابد الزاهد الفقيه الثقة، من الخامسة؛ ووزارة يكفينا ذكر اسمه في تعريفه ومنزلته ووثاقته، وقد فصلنا في أحواله بما لا مزيد عليه سابقا، وكلهم قد مرّ تفصيل أحوالهم رحمهم الله<sup>(١)</sup>.

### تحقيق الصدور:

قال المجلسي رحمه الله في سنده: صحيح<sup>(٢)</sup>، وهو كذلك، وكل رجاله من المعروفين بالوثاقة والفضل.

(١) مرّ الكلام فيهم في ج ١، ص ٣٠؛ ج ٢، ص ٥٨١؛ ص ٧١١؛ ص ٣١٣.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٨٧.



٤٤٤ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ<sup>(١)</sup>، قَالَ: كَتَبَ الْحَسَنُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْمَعْرُوفِيُّ إِلَى الرَّضَا (عليه السلام)<sup>(٢)</sup>: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَخْبَرَنِي: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ وَالْإِمَامِ؟ قَالَ: فَكَتَبَ أَوْ قَالَ: «الْفَرْقُ بَيْنَ الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ وَالْإِمَامِ<sup>(٣)</sup> أَنَّ الرَّسُولَ: الَّذِي يَنْزِلُ<sup>(٤)</sup> عَلَيْهِ جَبْرَائِيلُ، فَيَرَاهُ<sup>(٥)</sup>، وَيَسْمَعُ كَلَامَهُ، وَيَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، وَرُبَّمَا رَأَى فِي مَنَامِهِ نَحْوَ رُؤْيَا إِبْرَاهِيمَ (عليه السلام). وَالنَّبِيُّ<sup>(٦)</sup> رُبَّمَا سَمِعَ<sup>(٧)</sup> الْكَلَامَ، وَرُبَّمَا رَأَى الشَّخْصَ وَلَمْ يَسْمَعْ. وَالْإِمَامُ هُوَ الَّذِي يَسْمَعُ الْكَلَامَ، وَلَا يَرَى الشَّخْصَ»<sup>(٨)</sup>.

(١) الخبر رواه الصفّار في بصائر الدرجات، ص ٣٨٩، ح ٤، عن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن مهران، قال: كتب الحسن بن العباس المعروف - والمذكور في البحار، ج ٢٦، ح ٢٨، ص ٧٥ نقلاً منه هو الحسن بن عباس المعروف - وورد الخبر في الاختصاص، ص ٣٢٨، عن الهيثم بن أبي مسروق وإبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن مهران، قال: كتب الحسن بن العباس المعروف. والظاهر أن إسماعيل بن مَرَّارٍ في سندنا هذا محرف من «إسماعيل بن مهران». وموجبه كثرة روايات علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مَرَّارٍ؛ فإنه لم يثبت رواية إبراهيم بن هاشم عن إسماعيل بن مَرَّارٍ عن غير يونس بن عبد الرحمن فيما يروي إسماعيل بن مَرَّارٍ عن غير المعصوم. وقد ذكر الشيخ الطوسي إسماعيل بن مَرَّارٍ في رجاله، ص ٤١٢، الرقم ٥٩٧٢، وقال: «روى عن يونس بن عبد الرحمن، روى عنه إبراهيم بن هاشم».

(٢) في «ف»: «فقال».

(٣) في «ف» والبصائر: «هو».

(٤) يجوز فيه وفيما يأتي المبني للمفعول أيضاً من الإفعال.

(٥) في الاختصاص: «ويكلمه».

(٦) في «ف»: «هو الذي».

(٧) في «بر» وشرح صدر المتأقّين والبصائر: «يسمع».

(٨) بصائر الدرجات، ص ٣٨٩، ح ٤؛ والاختصاص، ص ٣٢٨، عن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل، بن مهران؛ الوافي، ج ٢، ح ٥١٧، ص ٧٤؛ البحار، ج ١١، ح ٤٢، ص ٤١.

## رجال السند:

علي وأبيه ممن مراراً، لا كلام في الوثوق بأخبارهما، والكلام إنما هو في إسماعيل بن مرار، والحسن بن العباس المعروف في هذا السند الغريب المتفرد المجهول، فأما إسماعيل بن مرار فقد مرَّ تفصيل الحال فيه شأنه<sup>(١)</sup>، ولكن يحتمل - وليس ببعيد - أن إسماعيل بن مرار هنا تصحيف لإسماعيل بن مهران كما أشار المحققون في الهامش، وإسماعيل بن مهران ممن تطرقنا لحاله<sup>(٢)</sup>، ولكن لم يكن الكلام يتناسب مع ما قيل في الرجل، فلا بأس في تفصيل الكلام فيه هنا مرة أخرى.

## ◦ إسماعيل بن مهران:

الكلام في مواضع:

## الموضع الأول: في تعدده.

قد يقال بتعدد المسمى بإسماعيل بن مهران؛ وذلك أن الشيخ (قده) ذكر في الفهرست عنوانين باسم إسماعيل بن مهران<sup>(٣)</sup>.

ويكاد يكون اتفاق الأعلام على وحدة الرجل وإن ذكره الشيخ مرتين في كتابه، وفي هذا قال السيّد الخوئي قدست نفسه: إن الاتحاد يثبت لأمر:

«الأول: أن البرقي، والكشي، والنجاشي، وابن الغضائري لم يذكروا غير واحد، فلو كان هناك شخص آخر وكان له أصل لذكروه.

الثاني: أن الشيخ، ذكر في إسماعيل بن مهران، أن له كتاب الملاحم، وله أصل. وقد ذكر في كتب إسماعيل بن مهران بن محمد بن أبي نصر، كتاب الملاحم، والأصل، فمن البعيد جداً أن يكون المسمى بهذا الاسم رجلين يشتركان في تسمية كتابيهما مع ندرة

(١) في ج ٢ من هذا الكتاب، ص ٧٥٢.

(٢) في ج ١ من هذا الكتاب، ص ٢٢٧.

(٣) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٤٧، ت ٣٢؛ وكرر في ص ٥٢، ت ٤١.

المسمى بمهران جدا.

الثالث: أن الشَّيْخ لم يتعرض لوثيقة إسماعيل بن مهران، ولا لحسنه، وإنما تعرض لوثيقة إسماعيل بن مهران بن محمد بن أبي نصر، وأثنى عليه، فلو كان هو مغيرا لما ذكره ثانيا، فكيف لم يتعرض له في أصحاب الرضا (عليه السلام)، وتعرض لمن لم يذكر وثاقته، فمن المطمأن به أن الشَّيْخ إنما ذكره مكررا لأجل أن طريقه إلى كتابيه الملاحم، والأصل كان مغيرا للطرقه التي ذكرها في إسماعيل بن مهران بن محمد، أو أنه غفل عن التعرض له أولا، فتعرض له ثانيا»<sup>(١)</sup>.

وهو في محله، والاتحاد مسلم، وتبرير ذكر الشَّيْخ له مرتين إنما جاء بسبب غفلته عن ذكره أول مرة، وتكرر وجوده في مصادر الشَّيْخ التي كان يأخذ منها.

ولكن مع أن العنوانين المذكورين في الفهرست لرجل واحد، إلا أن هناك رجلين باسم (إسماعيل بن مهران): أحدهما من أصحاب الطبقة الرابعة أو الخامسة، والثاني من السادسة، وبيان ذلك في تفصيل طبقته كما سيأتي في الفقرة اللاحقة.

### الموضع الثاني: في طبقته.

ذكر النجاشي في طبقة إسماعيل بن مهران قائلا: «روى عن جماعة من أصحابنا عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وذكر أن الكشي عدّه في أصحاب الرضا (عليه السلام) قائلا: «ذكره أبو عمرو في أصحاب الرضا (عليه السلام)»<sup>(٢)</sup>.

وكذا ذكر الشَّيْخ: «روى عن جماعة من أصحابنا عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ولقي الرضا (عليه السلام)، وروى عنه»<sup>(٣)</sup>.

وتحديده وفقا لمعطيات الأعلام الثلاثة رحمهم الله أنه من السادسة، فالسادسة هم

(١) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج ٤، ص ١٠٧.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٦، ت ٤٩.

(٣) الفهرست، الشَّيْخ الطوسي، ص ٤٧، ت ٣٢.

من يروون عن الصادق (عليه السلام) بواسطة مشايخهم، وهم ممن عاصر الرضا (عليه السلام)، كصفوان ومحمد بن أبى عمير والبزنطى ومحمد بن سنان والحسن بن فضال وعلي بن الحكم وعلي بن النعمان وأضرابهم، وهم ممن تكون ولاداتهم فى حدود (١٦٠ هـ)، ووفياتهم فى حدود (٢٢٥ هـ) تقريباً، وكذا ذكر السيد البروجردى طاب رسمه فى طبقته من أنه من صغار السادسة، وكذا ذكرنا فى الطبقات الصغير أنه من السادسة.

فقد روى عنه إبراهيم بن هاشم، وأحمد بن محمد بن خالد، وسهل بن زياد، وصالح بن أبى حماد، وعلي بن فضال، ومحمد بن أحمد النهدي المعروف بحمدان، ومنصور بن العباس، وهؤلاء كلهم من السابعة بلا خلاف، وهذا هو حال رجلنا المتعاهد فى الأسناد.

لكن الشيخ ذكر فى أصحاب الصادق (عليه السلام) من اسمه (إسماعيل بن مهران) مع أنه نبّه فى الفهرست من كونه ممن يروي عن أصحابه (عليه السلام) لأنه من أصحابه، ويؤيده ما ذكر ابن حجر عن الكشي أنه ممن يروي عن الصادق (عليه السلام)، وهذا يعنى أن الرجل وفق هذا كونه من الخامسة.

وقد يقال: إن الشيخ لو كان ذكره فى أصحاب الرضا والجواد (عليه السلام) لكان أصاب ووافق من شاهدها فى الأسناد.

ولكن الظاهر أن ذكر الشيخ لإسماعيل بن مهران فى أصحاب الصادق (عليه السلام) ناشئ من أصل كتابه، وهو كتاب ابن عقدة، وليس فى الأمر سهو أو غفلة، وليس إسماعيل بن مهران ممن طال به العمر، بل هناك راو آخر من رجال الصادق (عليه السلام) بنفس الاسم، ويمكن أن نلاحظ هذا الراوى فى بعض الأسناد الغريبة التى رواها الصدوق فى بعض كتبه.

فقد روى الصدوق عن شيخه «أحمد بن الحسن القطان، قال: حدثنا أحمد بن يحيى بن زكريا القطان، عن بكر بن عبد الله بن حبيب، عن تميم بن بهلول، قال: حدثنا أبو معاوية، عن إسماعيل بن مهران، قال: سمعت جعفر بن محمد (عليه السلام) يقول: والله ما كلّف الله العباد إلّا دون ما يطيقون، إنما كلّفهم فى اليوم والليلة خمس صلوات، وكلّفهم فى كل

ألف درهم خمسة وعشرين درهما، وكُلّفهم في السنة صيام ثلاثين يوما، وكُلّفهم حُجّة واحدة، وهم يطيقون أكثر من ذلك»<sup>(١)</sup>.

وكذلك روى عن «محمد بن أحمد السناني رحمته الله»، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن زكريا القطان، قال: حدّثنا أبو بكر بن عبد الله بن حبيب، قال: حدّثنا تميم بن بهلول، عن أبيه، عن إسماعيل بن مهران، عن جعفر بن محمد عليه السلام قال: إذا حج أحدكم فليختم حجه بزيارتنا؛ لأن ذلك من تمام الحج»<sup>(٢)</sup>.

وكذلك روى عن «أحمد بن الحسن القطان»، قال: حدّثنا أحمد بن يحيى بن زكريا القطان، قال: حدّثنا بكر بن عبد الله بن حبيب، قال: حدّثنا تميم بن بهلول، قال: حدّثنا أبو معاوية الضرير، عن إسماعيل بن مهران، قال: سمعت جعفر بن محمد عليه السلام يقول: من اغتسل ليالي الغسل من شهر رمضان خرج من ذنوبه كهية يوم ولدته أمه، فقلت: يا بن رسول الله عليه السلام ما ليالي الغسل؟ قال: ليلة سبع عشرة، وليلة تسع عشرة، وليلة إحدى وعشرين، وليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان...»<sup>(٣)</sup>.

فيظهر أن هذا الراوي ممن تروي عنه السابعة - بكر بن حبيب - بواسطتين، ويروي مباشرة عن الصادق، فهو إما أن يكون من الرابعة أو الخامسة.

وهناك موارد أخرى وردت فيها رواية إسماعيل بن مهران خاصتنا - الذي تروي عنه السابعة - عمن توفي قبل وفاة الصادق عليه السلام كحمران بن أعين المتوفى (١٣٠هـ)، كما عن الصدوق عن أبيه رحمته الله، قال: حدّثنا علي بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه عن إسماعيل بن مهران عن حمران بن أعين عن أبي عبد الله عليه السلام...»<sup>(٤)</sup>.

فهذا السند فيه سقط لا محالة؛ فإن من غير الممكن أن يروي إبراهيم بن هاشم عن

(١) الخصال، الصدوق، ص ٥٣١.

(٢) علل الشرائع، الصدوق، ج ٢، ص ٤٥٩.

(٣) فضائل الأشهر الثلاثة، الصدوق، ص ١٣٨.

(٤) صفات الشيعة، الصدوق، ص ٢٨.

حُمران الذي توفي قبله بأكثر من (١٣٠ عاماً) بواسطة واحدة فقط!! ولا ينفع فيه التعمير أو غيره، فهو ترتيب ساقط عن الاعتبار، وليس في هذا السند دلالة على وجود إسماعيل من الخامسة.

وكذا ليس منه ما في العلل، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ السَّعْدَآبَادِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَهْرَانَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ جَابِرٍ عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ عَلِيٍّ قَالَتْ: قَالَتْ فَاطِمَةُ (ع)..<sup>(١)</sup>

فهذا السند أيضاً مما لا يمكن قبوله، فإنَّ أحمد البرقي الذي توفي سنة (٢٧٤هـ) يروي بثلاث وسائط عن زينب (ع)، وعليه فلا بد أن يكون هناك سقط أو تصحيف فيه، ويؤكد ذلك ما ذكره الصدوق في مشيخة الفقيه، حيث قال: «وما كان فيه عن إسماعيل بن مهران من كلام فاطمة (ع) فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل (ع)»، عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، عن أبيه، عن إسماعيل بن مهران، عن أحمد بن محمد الخزامي، عن محمد بن جابر، عن عباد العامري، عن زينب بنت أمير المؤمنين (ع)، عن فاطمة (ع).

فيظهر السقط الكبير في العلل، حيث روى البرقي بخمس وسائط عن زينب (ع).

ومن هذا يظهر أن من ذكره الشيخ في أصحاب الصادق (ع) ليس هو إسماعيل بن مهران السكوني الذي أدركه الرضا (ع)، والذي ذكره في الفهارس، وجاء في أكثر الأسناد، وروت عنه السابعة، فذكره في المعاجم في ترجمة إسماعيل بن مهران لا يصح، وكذا فرض كونه معمرًا عن بعض لا يصح أيضاً.

وكان السيّد البروجردي قد ذكر فيمن روى عنهم إسماعيل بن مهران عمرو بن شمر، استناداً إلى ما في الكافي<sup>(٢)</sup>، مع أنه ذكر أن إسماعيل بن مهران من صغار السادسة، وهو غلط وسقط أيضاً، فإن عمرو بن شمر توفي سنة (١٥٧هـ)، ولم يدركه بعض من

(١) علل الشرائع، الصدوق، ج ١، ص ٢٤٨.

(٢) الكافي، الكليني، ج ٣، ح ٧، ص ٢١٩.

روى عنهم ابن مهران فضلاً عن أن يدركه هو، والصحيح أنها بواسطة، وهو مؤكد بما نراه في بقية الأسناد من روايته عنه بواسطة سيف بن عميرة أو ابن محرز.

### الموضع الثالث: في حاله.

يظهر أن هذا الرجل ممن كان يختلف فيه الأصحاب أيامه وأيام تلامذته، ويظهر الجدل في شأنه مما نقله الكشي، فقال فيما روي في إسماعيل بن مهران: حدّثني محمد بن مسعود، قال: سألت عليّ بن الحسن عن إسماعيل بن مهران، قال: رمي بالغلو. قال محمد بن مسعود: يكذبون عليه، كان تقياً، ثقة، خيراً فاضلاً<sup>(١)</sup>.

فيظهر أن محمد بن مسعود العياشي سأل شيخه عليّ بن الحسن بن فضال كما هو متكرر في موارد كثيرة عن رجال كثيرين، والعادة أن يبيحه عليّ بن الحسن بن فضال برأيه عن الرجل كأن يقول: كان ثقة أو إلى ذلك من العبارات، لكنه هنا أسند الفعل للمجهول وقال: إنه رمي بالغلو، ولم يبين من هو الرامي، وعليّ بن فضال تلميذ إسماعيل بن مهران، وفي سكوته عن التوثيق، بل وفي نقله الرمي بالغلو والاقتصار عليه أيضاً دلالة إشارة على عدم الوثاقة، فعليه فالرجل في سني العقد الثاني بعد المائتين ونحوها كان ممن يرمى بالغلو، وعقب محمد بن مسعود العياشي الذي هو من طبقة تلاميذ تلاميذه أنه كان تقياً، ثقة، خيراً، فاضلاً، وأنهم يكذبون عليه، ولم يعين من كذب عليه.

ولا أعرف من كان يرميه ويكذب عليه، ولكن لعل هذا السبب هو الذي يفسر رواية جل السابعة من زملاء أحمد بن محمد بن عيسى الرواية عنه وإعراضه هو عن الرواية عنه، وهذا أيضاً يفسر ما وجد في كتاب ابن الغضائري، فعلى ذلك الرجل ممن اختلف فيه القدماء، والشيخ والنجاشي وابن مسعود كانوا في صف من وثقه واعتمد عليه، وتوقف فيه تلميذه ابن فضال وكذا يحدس من الأشعري، وما نقل في كتاب ابن الغضائري يبين ذلك الجانب أيضاً.

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص ٨٥٤.

والمحصلة أن نرجح قول من أثبت وثاقته في قبال من توقف فيه ولم يحكم بضعفه؛ لحكم الموثقين ولعدم حكم غيرهم، فلا تعارض بين الشهادتين، بل هناك نظير التضارب بين العلم بالشيء وعدم العلم به لا العلم بعدمه، بقي أن نذكر ما قيل فيه في الفهارس، وبعض النظر فيه.

فقال النجاشي فيه: «إسماعيل بن مهران بن أبي نصر السكوني، واسم أبي نصر زيد، مولى، كوفي، يكنى أبا يعقوب، ثقة معتمد عليه، روى عن جماعة من أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ذكره أبو عمرو في أصحاب الرضا (عليه السلام). صنف كتباً، منها الملاحم أخبرنا به محمد بن محمد، قال: حدثنا أبو غالب أحمد بن محمد، قال: حدثني عم أبي علي بن سليمان عن جد أبي محمد بن سليمان عن أبي جعفر أحمد بن الحسن عن إسماعيل به. وكتاب ثواب القرآن، أخبرنا الحسين بن عبيد الله بن أحمد بن جعفر بن سفيان، قال: حدثنا أحمد بن إدريس عن سلمة بن الخطاب عنه. وله كتاب الإلهيلجة، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدثنا علي بن محمد، قال: حدثنا حمزة قال: حدثنا محمد بن أبي القاسم عن أبي سمينة عن إسماعيل، كتاب صفة المؤمن والفاجر، كتاب خطب أمير المؤمنين (عليه السلام)، كتاب النواذر. أخبرنا بجميعها أحمد بن عبد الواحد، قال: حدثنا علي بن محمد القرشي، قال: حدثنا علي بن الحسن بن فضال عنه بها»<sup>(١)</sup>.

وسند أبي غالب الزراري عن عم أبيه علي بن سليمان عن جد أبيه محمد بن سليمان، غلط أشار إليه في القاموس وفي المعجم<sup>(٢)</sup>، والصحيح فيه أنه عن عمي أبيه وجدي: علي بن سليمان ومحمد بن سليمان، كما في موضع آخر.

وهذا الغلط تكرر أيضاً فيما ذكره الشيخ في الفهرست في ترجمته، مما يشير إلى كونه خطأ في مصدر النجاشي والشيخ الذي أخذ منه.

قال الشيخ: «إسماعيل بن مهران بن محمد بن أبي نصر السكوني، واسم أبي نصر

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٦، ت ٤٩.

(٢) قاموس الرجال، ج ٩، ص ٢٩٧؛ معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ١٠٧.



زيد، مولى، كوفي، يكنى أبي يعقوب، ثقة، معتمد عليه، روى عن جماعة من أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام، ولقي الرضا عليه السلام وروى عنه. وصنف مصنفات كثيرة منها، كتاب الملاحم، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أبي غالب أحمد بن محمد الزراري قراءة عليه، قال: حدّثني عم أبي عليّ بن سليمان، عن جد أبي محمد بن سليمان، عن أبي جعفر أحمد بن الحسن، عن إسماعيل بن مهران. وكتاب ثواب القرآن، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر بن سفيان، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، عن سلمة بن الخطاب، عنه. وكتاب خطب أمير المؤمنين عليه السلام وكتاب النوادر، أخبرنا بها أحمد بن عبدون، قال: حدّثنا عليّ بن محمد بن الزبير، قال: حدّثنا عليّ بن الحسن بن فضال، عنه. وكتاب العلل، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي محمد هارون بن موسى، قال: حدّثنا عليّ بن يعقوب الكتاني، قال: حدّثنا عليّ بن الحسن بن فضال، عنه. وله أصل، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن محمد بن عليّ بن الحسين، عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن الحسين، عنه<sup>(١)</sup>.

وكرر الشّيخ العنوان فقال مرة أخرى: «إسماعيل بن مهران له كتاب الملاحم، وله أصل، أخبرنا بها عدّة من أصحابنا، عن أبي الفضل، عن أبي جعفر محمد بن جعفر بن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن إسماعيل بن مهران»<sup>(٢)</sup>.

وذكره الشّيخ في أصحاب الرضا عليه السلام<sup>(٣)</sup>، أما من ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام<sup>(٤)</sup>، فليس صاحبنا كما بيّناه.

وفي كتاب ابن الغضائري: «إسماعيل بن مهران بن محمد بن أبي نصر السكوني، يكنى أبا محمد، ليس حديثه بالنقي، فيضطرب تارة ويصلح أخرى، ويروي عن الضعفاء

(١) الفهرست، الشّيخ الطوسي، ص ٤٧، ت ٣٢.

(٢) الفهرست، الشّيخ الطوسي، ص ٥٢، ت ٤١.

(٣) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص ٣٥٢، ت ٥٢٠٨.

(٤) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص ١٦١، ت ١٨١١.

كثيراً، ويجوز أن يخرج شاهداً<sup>(١)</sup>.

كنية الرجل كما ذكر العلماني أبو يعقوب، وكنية أبي محمد مما انفرد به كتاب ابن الغضائري، أما كونه ممن يروي عن الضعفاء كثيراً فليس ظاهراً مما يتوفر لدينا من أسناد، بل أكثر مشايخه من الثقات، نعم لو قيل: إن الضعفاء أكثروا عنه لأمكن قبوله، فقد كان سهل بن زياد، وسلمة بن الخطاب، وأبو سميئة من رواة كتبه، وممن روى عنه موارد عديدة.

وقال ابن النديم: «إسماعيل بن مهران أخو عيسى بن مهران. وله من الكتب، كتاب الملاحم»<sup>(٢)</sup>.

فإن كان ابن النديم يقصد عيسى بن مهران المستعطف المعروف عند الخاصة والعامة، فهو لا يصح البتة؛ لاختلاف الطبقة، وإن لم يكن هو فهو تعريف بالأخفى.

وقال ابن حجر: «إسماعيل بن مهران بن محمد بن أبي نصر الكوفي، ذكره أبو يعقوب، ذكره الطوسي في مصنفه الشيعة، وقال الكشي له كتاب الملاحم وثناب القرآن والنوادر وغير ذلك، يروي عن مالك بن عطية الأحمسي وجعفر بن محمد الصادق وغيرهما، روى عنه سلمة بن الخطاب وبكر بن هشام وسهل بن زياد وآخرون»<sup>(٣)</sup>.

ويظهر من هذا الكلام الخلط والخط الذي عهدناه من ابن حجر في كلامه عن رواتنا وجهله بطبقاتهم؛ لأخذه من كتاب محرف عن كتاب ابن أبي طي، فهذا هو يكرر ما كرره في مواضع سابقة، فهو يذكر أن من يروي عنه هم السابعة كسهل بن زياد وسلمة بن الخطاب المتوفين في حدود (٢٨٠ هـ أو قبلها)، وهو يروي عن الصادق عليه السلام المتوفى سنة (١٤٨ هـ)!! وقد يكون خلط بين الرجلين الذين فصلنا بيان طبقتهم.

(١) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص ٣٨، ت ٧.

(٢) فهرست ابن النديم، ابن النديم، ص ٢٧٩.

(٣) لسان الميزان، ابن حجر، ج ١، ص ٤٤٠.

**والخلاصة:** أن الرجل المتعاهد في الأسناد المسمى بإسماعيل بن مهران هو المذكور في الفهارس والذي هو من السادسة ثقة معتمد، وهناك رجل آخر هو الذي ذكره الشيخ في الرجال في أصحاب الصادق (عليه السلام)، وهو قد ورد في عدد يسير من أسناد الصدوق.

### هـ الحسن بن العباس المعروف:

لا يعرف من هو، ولم يرد إلّا في هذا السند، ونظيره سند البصائر وفيه الحسن بن العباس بن المعروف.

### تحقيق الصدور:

قال المجلسي (طاب ثراه): إنه مجهول<sup>(١)</sup>، ويقصد جهالته بجهالة الرجلين بعد إبراهيم بن هاشم، وخلاصة الكلام جهالة السند، وعدم الظفر بطريق آخر لتوثيق الصدور.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٨٨.

٤٥ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْأَخْوَلِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ وَالْمُحَدَّثِ. قَالَ: «الرَّسُولُ» <sup>(١)</sup>: الَّذِي يَأْتِيهِ جَبْرَيْلُ قُبْلًا <sup>(٢)</sup>، فَيَرَاهُ، وَيُكَلِّمُهُ، فَهَذَا <sup>(٣)</sup> الرَّسُولُ. وَأَمَّا النَّبِيُّ، فَهُوَ الَّذِي يَرَى فِي مَنَامِهِ نَحْوَ رُؤْيَا إِبْرَاهِيمَ، وَنَحْوَمَا كَانَ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَسْبَابِ النُّبُوَّةِ قَبْلَ الْوَحْيِ حَتَّى آتَاهُ جَبْرَيْلُ عليه السلام مِنْ عِنْدِ اللَّهِ بِالرَّسَالَةِ، وَكَانَ مُحَمَّدٌ ﷺ - حِينَ جُمِعَ لَهُ النُّبُوَّةُ، وَجَاءَتْهُ الرِّسَالَةُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ - يَحْيِيهِ بِهَا جَبْرَيْلُ، وَيُكَلِّمُهُ بِهَا قُبْلًا، وَمِنْ الْأَنْبِيَاءِ مَنْ جُمِعَ لَهُ النُّبُوَّةُ، وَيَرَى فِي مَنَامِهِ، وَيَأْتِيهِ الرُّوحُ، وَيُكَلِّمُهُ، وَيُحَدِّثُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ يَرَى <sup>(٤)</sup> فِي الْيَقَظَةِ. وَأَمَّا الْمُحَدَّثُ، فَهُوَ الَّذِي يُحَدِّثُ، فَيَسْمَعُ، وَلَا يَعَايُنُ <sup>(٥)</sup>، وَلَا يَرَى فِي مَنَامِهِ <sup>(٦)</sup>.

### رجال السند:

ما ذكر من رجال في هذا السند فهم كلهم من الثقات؛ ولذا قال المجلسي رحمته الله: صحيح <sup>(٧)</sup>،

(١) في «ج» وشرح صدر المتأخرين: + «هو».

(٢) تقول: رأيته قُبْلًا وَقَبْلًا وَقَبْلًا وَقَبْلًا، أي عيانًا ومقابلةً. انظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٨١ (قبل).

(٣) في «ف»: + «هو».

(٤) في البصائر: «رآه»

(٥) في «ب»: «فلا يعاين».

(٦) بصائر الدرجات، ص ٣٩٠، ح ٩، وفيه «حدَّثنا أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن الأخول قال: سمعت زرارة يسأل أبا جعفر عليه السلام... مع اختلاف يسير. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٨٨-٣٩٣، ح ٣، ١٠، ١٣، ١٩؛ والاختصاص، ص ٣٢٩؛ الوافي، ج ٢، ح ٥١٨، ص ٧٤؛

البحار، ج ١٨، ح ٢٧، ص ٢٦٦.

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٨٩.

ولكن في البين مشكلة واحدة ينبغي التطرق إليها، فمع أن محمد بن يحيى هو العطار الثقة المعروف؛ وأحمد بن محمد مشترك بين الثقتين الأشعري والبرقي، والأرجح كونه الأشعري؛ والحسن بن محبوب هو السراد الجليل الثقة؛ والأحول هو مؤمن الطاق ظاهراً، وهو الثقة المتكلم المعروف<sup>(١)</sup>، إلا أن تحقق الملاقاة بين الحسن بن محبوب ومؤمن الطاق محل بحث ونظر، فكان لا بدّ من التوقف ههنا لبحث هذا المطلب.

### في ملاقاته السراد للأحول:

مرّ في تفصيل أحوال مؤمن الطاق أن أحلنا الكلام في طبقته لمورد آخر سيأتي، وهذا هو المورد الذي سنفي بوعدهنا فيه إن شاء الله تعالى.

وقد تطرق السيّد البروجردي (طاب ثراه) لهذه الإشكالية كما يظهر من تقريراته، فقال: «وروى حسن بن محبوب - وكان من الطبقة السادسة - عن الأحول - وكان من الطبقة الرابعة - فلذا يحتمل كونها مرسلّة»<sup>(٢)</sup>، وذكر سيّدي الأستاذ (دامت بركاته) في محضر بحثه الشريف بحثاً طويلاً الذيل في هذا الشأن، وقد لخص الاتجاهات في رد الإشكال في أمثال روايتنا في ثلاثة أجوبة، فقال: «وقد يجاب عن الإشكال المتقدم بأحد أجوبة ثلاثة:

الجواب الأوّل: بمنع كون الحسن بن محبوب من الطبقة السادسة، بل الأقرب أن يكون من الطبقة الخامسة، وأنه عمر حتى عاصر السادسة. ويكون من المعمرين على حدّ حماد بن عيسى الذي روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وعمر نيفاً وتسعين، فبقي حتى سنة (٢٠٩هـ).

الجواب الثاني: بمنع كون الأحول من جملة الطبقة الرابعة، وكون الأقرب أنه من الطبقة الخامسة.

(١) مرّ الجميع في: ج ١، ص ٣٠، ٢٩، ٣٨؛ ج ٢، ح ٨٧، ص ٣٩٩.

(٢) تقاريرات ثلاثة، بحث السيّد البروجردي، ص ١٠٧.

الجواب الثالث: أنه على تقدير التنازل عن ذلك، فالأرجح أن المقصود بالأحول هاهنا - وقصد دامت بركاته في رواية الفقيه في إرث الزوجة من العقار - ليس محمد بن النُّعمان أبو جعفر الأحول، بل ابنه الحارث المذكور في الرجال والفهارس<sup>(١)</sup>.

**أقول:** قبل البحث في أصل الإشكال ينبغي أن يعلم أن إشكال السيّد البروجردي لا يتناسب مع ما بناه طاب رمسه في طبقاته لرجال الكافي والتهذيب، حيث ذكر هناك في عنوان: (محمد بن النُّعمان الأحول) أنه من الخامسة، وعليه فلا يرد إشكاله تَدَثُّلٌ وفق هذا، نعم في باب الألقاب من طبقات الكافي في عنوان الأحول، تردد تَدَثُّلٌ، وقال: «إنه من الخامسة أو الرابعة»، وعلى كل تقدير فالكلام جارٍ في هذا المطلب؛ لبيان تفصيلاته والحق فيه.

فأما الجواب الأول:

فهو مما لا يمكن الالتزام به، وقد تقدم تفصيل الكلام في عمر ابن محبوب في بحث مفصل في الجزء السابق فليراجع<sup>(٢)</sup>.

وأما الجواب الثاني:

وهو بكون طبقة مؤمن الطاق من الخامسة، فلا يلزم من رواية الحسن بن محبوب السراد الإرسال، فهو كما يظهر من كلام سيدي الأستاذ دامت بركاته أنه مختار مرجع الطائفة **الطائفة**، وقال: إنه يؤيد هذا الوجه أمور:

**الأول:** ما يظهر من كتب الرجال، حيث عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الإمامين الصادق والكاظم **عليهما السلام**<sup>(٣)</sup>، وعدّه في الفهرست في أصحاب الصادق **عليه السلام** فحسب<sup>(٤)</sup>،

(١) تقرير بحث الإرث، السيّد محمد باقر السيستاني، مبحث إرث الزوجة من العقار، غير مطبوع.

(٢) الوافي في تحقيق أسناد الكافي، باب الكون والمكان، ح ٢٣٦.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٢٩٦، ت ٤٣٣١. وص ٣٤٣، ت ٥١١٧.

(٤) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٢٠٧، ت ٥٩٤.

وكذا فعل ابن النديم<sup>(١)</sup>.

وقد يدفعه أن المذكور في رجال البرقي عدّه من أصحاب الصادق عليه السلام من أدرك أبا جعفر عليه السلام<sup>(٢)</sup>، ولكنه قد عدّه أيضاً في أصحاب الكاظم عليه السلام من أدرك الصادق عليه السلام ولم يعدّه فيهم ممن أدرك الباقر عليه السلام؛ مما يشير إلى بعض الاضطراب في تحديد طبقته عند البرقي أيضاً، وهو إن سلم أو اعتمدناه في عدّه من أصحاب الثلاثة عليه السلام، فينتفي الإشكال أيضاً معه؛ لأنه بإدراكه للكاظم عليه السلام يكون الحسن بن محبوب ممن أدركه أيضاً، فإن مشايخ الحسن هم أهل الخامسة من أصحاب الإمامين الصادق والكاظم عليه السلام، نعم هو ينافي اعتماد الحل المذكور، لكن لا يمكن الوثوق بما جاء في رجال البرقي في قبال ما جاء في رجال الشيخ.

نعم ما ذكره ابن شهر آشوب يعارض كل هذا، حيث عدّه من أصحاب الباقر والصادق عليه السلام<sup>(٣)</sup>، أي أنه جعله من الرابعة ممن لم تدركهم السادسة، فيثبت الإشكال وفقه إذا اعتمدنا قوله، ولا يصلح هذا الوجه أن يكون مؤيداً.

**الثاني:** وهو أيضاً ما ذكره سيّدنا الأستاذ دامت بركاته، وهو ملاحظة طبقة من روى عنه، ومن روى عنهم، وقال: يظهر أن هناك من هو من طبقة الحسن بن محبوب ممن روى عن الأحول كمحمد بن سنان، ومحمد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، ويونس بن عبد الرحمن.

وقد روى هو عن زرارة، ومحمد بن مسلم، وبريد، ولو كان هؤلاء الذين هم أعلام الرابعة من زملائه لكان من المستبعد أن يروي عنهم، ويلاحظ أيضاً أنه يروي عن أبي جعفر عليه السلام مكرراً بواسطة<sup>(٤)</sup>.

(١) فهرست ابن النديم، ابن البغدادي، ص ٢٢٤.

(٢) الرجال، البرقي، ص ١٧.

(٣) معالم العلماء، ابن شهر آشوب، ص ١٣٠.

(٤) تقرير بحث الإرث، السيّد محمد باقر السيستاني، مبحث إرث الزوجة من العقار، غير مطبوع.

بل ويمكن أن يضاف إليه أيضاً رواية البرنطي عنه بعنوان أحمد بن محمد<sup>(١)</sup>، وهو من السادسة أيضاً، ولكن السند ضعيف وفق مبنى المشهور بمعل بن محمد، الذي وثقه السيد الخوئي **تَذَكُّرُ**؛ لوروده في التفسير، بل إن أحمد بن محمد الذي يروي عنه معل بن محمد هو أحمد بن محمد بن عبد الله الأنباري، نعم هو من السادسة أيضاً.

### أقول:

أما محمد بن سنان فلا يعتمد عليه؛ لما صح إليه من كونه لم يتلق رواياته من المشايخ، إنها هي كتب وجدها واشتراها من الأسواق<sup>(٢)</sup>، وروى عن جمع ممن لم يدركهم هو أو من هم في طبقته، وأشرنا إلى هذا مكرراً، هذا فضلاً عن كونه روى عنه بواسطة في موارد أخرى<sup>(٣)</sup>؛ مما يشكك بالملاقاة أيضاً.

وأما محمد بن أبي عمير فكل أسناده يروي فيها عن الأحول بواسطة<sup>(٤)</sup>، خلا رواية واحدة<sup>(٥)</sup>؛ وهذه الرواية نفسها أوردها الشيخ في كتابيه، وكان فيها ابن أبي عمير يروي بواسطة ابن مسكان عن الأحول<sup>(٦)</sup>، فيقوى، بل ويتأكد وقوع السقط في ما أورده الكليني بقرينة ما أورده الشيخ مؤيداً ببقية الأسناد.

نعم في مشيخة الصدوق يروي محمد بن أبي عمير والحسن بن محبوب جميعاً عن الأحول<sup>(٧)</sup>، وفي الطريق كلام في محمد بن علي ماجيلويه، ويؤيد عدم صحة التسلسل السندي في هذا الطريق من جهة ابن أبي عمير لا أقل، ما نجده من رواية ابن أبي عمير

(١) الكافي، الكليني، ج ١، ح ٦، ص ٤٦٣.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص ٧٩٥.

(٣) معاني الأخبار، الصدوق، ص ٢٢٦، باب معنى بلوغ الأشد والاستواء، ح ١.

(٤) منها: الكافي، ج ١، ص ١٣٣، ح ٤١٣، ح ٥، ص ١٣، ح ٣٨، ح ٤١٣، ج ٧، ح ٣، ص ٨٥.

(٥) الكافي، ج ٣، ح ٢، ص ٥٤٥.

(٦) الاستبصار، الطوسي، ج ٢، ح ٩٨، ص ٣٣؛ التهذيب، الطوسي، ج ٤، ح ١١٦، ص ٤٥.

(٧) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج ٤، ص ٤٢٨.



في جميع الموارد عن الأحوال بواسطة على ما هو الصحيح كما تقدم؛ فإذا كان هو راوي كتابه كما يظهر من الصدوق، فلماذا تلك الوساطة دائماً؟!

والغريب أن الشيخ والنجاشي لم يذكر في فهرسيهما طريقيهما لأحول الطاق، بينما ذكرنا طريقيهما لابنه الحارث بن الأحول، وكان ابن أبي عمير والحسن بن محبوب هما روايا كتاب ابنه الحارث!! مما يشير أيضاً إلى عدم كونها من رواة كتاب الأب بنحو من الأنحاء.

أما رواية الصدوق فتُذكر في العلل بسنده المعتبر إلى ابن أبي عمير ومحمد بن سنان عن مؤمن الطاق وعمر بن أذينة عن أبي عبد الله (عليه السلام)، فهو أيضاً مما يحتمل حصول التصحيف والقلب فيه، فإن من الأسناد المتعاهدة رواية ابن أبي عمير عن الأحوال بواسطة عمر بن أذينة لا معه، فلا وثوق أيضاً به.

وأما صفوان بن يحيى فيظهر هذا في مورد واحد، وهو ما رواه الشيخ عن أحمد بن محمد عن العباس بن معروف عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان ومحمد بن النعمان الأحول عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: إذا دخل المسافر مع أقوام حاضرين في صلاتهم فإن كانت الأولى فليجعل الفريضة في الركعتين...»<sup>(١)</sup>.

ولكن من المعروف رواية ابن أبي عمير زميل صفوان عن الأحوال بواسطة عبد الله بن مسكان؛ لذا مع تفرد هذا السند ويتمه فلا يمكن الاعتماد عليه في مقايضة الطبقة؛ لاحتمال أن يكون عبد الله بن مسكان روى عن الأحوال فيه كما في غير سند.

وأما يونس بن عبد الرحمن، فهو وإن توهم جمع أنه من أعلام هؤلاء المذكورين في السادسة، إلا أن الصحيح أنه من جبل علي بن يقطين، والذي هو بالاتفاق من أصحاب الخامسة، وإن كان من صغارها.

(١) علل الشرائع، الصدوق، ج ٢، ح ١، ص ٣١٢.

(٢) التهذيب، الطوسي، ج ٣، ص ١٦٥، ح ٣٦٠؛ وج ٣، ح ٥٧٣، ص ٢٢٦.

## وبيانه بإجمال:

إن يونس بن عبد الرحمن كان ولد أيام هشام بن عبد الملك (١٠٥-١٢٥هـ)، وقد رأى الصادق عليه السلام في الحج بين الصفا والمروة<sup>(١)</sup>، مما يعني أنه ذهب إلى الحج قبل سنة (١٤٨هـ)، فهو أدركه عليه السلام وإن لم يرو عنه؛ فعلى هذا يكون بعمر علي بن يقطين - إن لم يكن أكبر منه - فعلي بن يقطين ولد سنة (١٢٥هـ)، وتوفي عن (٥٧) عاماً سنة (١٨٢هـ)<sup>(٢)</sup>، لكن يونس بن عبد الرحمن مولى آل يقطين لم يمت في مقتبل عمره كحال صاحبه علي بن يقطين، بل بقي حياً إلى ما يقرب من معدل أعمار الرواة، وقد يكون مات رأس المائتين، قبلها أو بعدها بقليل، كما يظهر من بعض الروايات، فمن الخطأ بمكان عدّه من أصحاب ابن أبي عمير، وصفوان، ومحمد بن سنان، ممن لم يدركوا الصادق عليه السلام، بل قد تكون ولادتهم سنة وفاته عليه السلام أو بعدها حتى.

وقد وقع في هذا الأعلام من أساتذتنا حفظهم الله تبعاً للسيد البروجردي قدس سره، حيث عدّه قدس سره في السادسة غافلاً عن كل تلك الحثيثات الزمنية ومقارنتها مع غيرهم، في حين عدّ علي بن يقطين من الخامسة أو من صغارها.

**أقول:** المتيقن من أسناد الأحوال رواية أصحاب الخامسة عنه، كجميل بن صالح، وهشام بن سالم، وأبان بن عثمان، كما هي أغلب أسناده، فالقول بإثبات كونه من الخامسة، برواية السادسة عنه لا يسلم البتة من الخدش.

**الثالث:** وهو أيضاً مما ساقه سيدي الأستاذ دامت بركاته، وهو من مؤيدات كونه من الخامسة، وهو ما حكى من أنه ناظر بمحضر الرشيد الذي تولى الخلافة (١٧٠-١٩٣هـ)، فقد ذكر المرزباني المتوفى (٣٤٨هـ) ما نصه: «وحبسه الرشيد مرة، وجعل يرتقب قتله بحجة فلم يقدر، وكان كثيراً ما يحضر له الفقهاء وأصحاب الكلام لمناظرته

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٤٦، ت ١٢٠٨.

(٢) ينظر رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٧٣، ت ٧١٥، حيث ذكر النجاشي أنه ولد سنة (١٢٤هـ)، وتوفي سنة (١٨٣هـ).

فلا يوجبون عليه حُجّة، فأناه عيسى بن موسى فقال: يا أمير المؤمنين أنا أعرف غرضك في مؤمن الطاق، قال له: افعل، فقال له: أحضر الفقهاء وأحضره، وقل له: لما اختصم عليّ والعباس في ميراث رسول الله ﷺ أيهما كان الظالم لصاحبه؟ فإيهما قال أنه الظالم، قتلته به. فأحضرهم وأحضره، وقال له ذلك، فقال: أنا لا أقول إنها اختصم؛ لأنه لم يكن بينهما فرق، ولكن إذا كان الأمر كما ذكرت، فأخبرني لم خاصم جبرئيل وميكائيل إلى داود عليه السلام؟ فقال الرشيد: نحن نسألك عن شيء فعدت تسألنا، فقال: يا أمير المؤمنين، هذا مثل ما أردت به، إن كان الأمر في خصومة العباس علي كما ذكرت؛ فإنها كانت على سبيل التنبيه وإيجاب الحجّة على من اختصم إليه، كما كانت خصومة جبرئيل وميكائيل إلى داود على سبيل التنبيه والتوقيف لداود عليه السلام على الخطيئة، وكذا تنبيه من اختصم إليه بأن ميراث رسول الله ﷺ وفي أيديهما والخلافة إنما ورثت به، وإنما يجب أن تكون لمن الميراث له، فالتفت الرشيد إلى عيسى بن موسى، وقال: زعمت أنك تقتله، فانظر إلى جواب لم يسمع الناس بمثله، وأمر به فرد إلى الحبس<sup>(١)</sup>.

وأيضاً ذكر الذهبي المتوفى (٧٤٨هـ) في خاتمة ترجمة محمد بن النعمان في نهاية عدّ كتبه: «وكتاب (في أيام هارون الرشيد)»<sup>(٢)</sup>.

وأشار سيّدنا الأستاذ إلى أنه اسم الكتاب كما هو الظاهر، مما يشير إلى دركه لأيام هارون، ولكنني أرجح أن هناك غلطا في العبارة، ولعل الأصل فيها: أن له كتاب... ولم يوجد في المخطوط - أو سقط - اسم الكتاب، ثم عقب الذهبي بذكر زمن وفاته، فقال: (في أيام هارون الرشيد)، وهذه هي عادة أهل الفهارس، وهذا ما أحدسه من تركيب العبارة، إضافة إلى غرابة عنوان (في أيام هارون الرشيد) أن يكون اسماً لكتاب من كتب الرجل، أو كتب عصره، ولكن على كل حال يبقى أن الشاهد في كلام الذهبي وقبله المرزباني - لو ثبتا - مستقيم.

(١) مختصر أخبار شعراء الشيعة، المرزباني الخراساني، ص ٨٨.

(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١٠، ص ٥٥٤.

ولكن التشكيك في ثبوت نفس القصة، فإن في الأول الشك من جراء تكرر قصص المتكلمين والمناظرات مع عدم اكترائهم بالأزمان، وكم لاحظنا من تكرر التضارب بين تلك القصص وأزمان الرجال فيها، فترى الراوي في السير والطرائف لا يعد أهمية لتحديد الخليفة إلا كونه الخليفة، إلى غيرها مما اجتنب الكلام عنه مخافة التطويل، وأما الذهبي فلا أعرف مستنده وهو من المتأخرين الذين يعتمدون المدارك، ويبقى كونه مؤيداً ولا يرقى إلى درجة الدليل.

**الرابع:** وهو أيضاً مما ذكره دامت بركاته، وهو أن إبراهيم بن سيار النظام المتوفى (٢٢١هـ)، وبشر بن خالد - المتوفى بعد (٢٣٣هـ) على الأقوى، أو (٢٥٣هـ) على قول، وهو شيخ البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ) - قد أدركاه ولقياه، فقد ذكر الذهبي أن الجاحظ (١٥٩-٢٥٥هـ) قال: «أخبرني أبو إسحاق النظام وبشر بن خالد، أنها قالت لشيطان الطاق: ويحك، اتقيت الله أن تقول في كتاب الإمامة: إن الله تعالى لم يقل قط في القرآن: ثاني اثنين إذ هما في الغار، فضحك طويلاً، حتى كأننا نحن الذين أذنبنا» قلت (القاتل الذهبي): إن صحت هذه الحكاية عنه دلت على زندقته<sup>(١)</sup>.

ثم بنى دامت بركاته على هذا، فأمكن عليه حينها رواية الحسن بن محبوب عن الأحول من باب أولى، بالمقايضة الزمنية؛ بتقريب أن صاحب الطاق من التقاه النظام، والنظام بعمر الحسن؛ لذا فلقاء الحسن بصاحب الطاق أيضاً لا إشكال فيه.

وهذا الشاهد - الذي لم يلتزمه حتى راويه الذهبي، وقال: إن صحت هذه الحكاية - لا يمكن الالتزام به جملة وتفصيلاً، بل الفارق الزمني هو المكذب له، فالنظام من ولد سنة (١٨٥هـ)؛ فإنه من صغيري الأعمار ومن اخترم في منتصف الثلاثينات من عمره، فلا تغرنكم سنة وفاته؛ فإنه ممن لم يدرك حتى الخامسة؛ ولذلك حتى لو كان مؤمن الطاق من الخامسة؛ فإنه يكون قد توفي رحمته في وقت قريب من ولادة النظام هذا، فالرواية مكذوبة عليه رحمته، والله يجزي الذهبي بما دعا عليه بعده بسوء، حيث قال:

(قاتله الله)!! وحسبنا الله وكفى.

وفي قبال تلك الوجوه التي تشير إلى كون صاحب الطاق من الطبقة الخامسة، هناك ما يشير إلى كونه من الطبقة الرابعة، وقد أوصلها سيدي الأستاذ دامت بركاته إلى خمسة وجوه.

**الوجه الأول:** ملاقاته ومناظرته لزيد بن علي بن الحسين - المستشهد سنة (١٢١هـ) - في أمر الإمامة، وقد روى الكشي ذلك بطريقتين ضعيفين، وفي الروايتين دلائل ذكرها سيّدنا الأستاذ (دامت بركاته) على كون صاحب الطاق آنذاك سنة (١٢١هـ) قد تجاوز العقدين.

أقول: قد ثبت ترجيح كون مرويات هذا الطريق في رواية أخرى بالكذب، كما مرّ بيانه في ترجمة مؤمن الطاق في روايات أحمد بن صدقة عن الأحمسي، وهذا الوجه ليس فيه من الدلالة ما يكفي لكونه من الرابعة، فإن كثيراً من الخامسة ممن كان لهم العقدين وقت زيد بن علي عليه السلام كالحسن بن صالح بن حي.

**الوجه الثاني:** توصيفه بالشيخ من قبل أبي عبد الله عليه السلام، فقد روى الكليني بسند معتبر عن حماد بن عثمان أنه «قال: بعثني عمر بن يزيد إلى أبي جعفر الأحول بدراهم، وقال: قل له: إن أراد أن يحج بها فليحج، وإن أراد أن ينفقها فلينفقها، قال: فأنفقها ولم يحج، قال حماد: فذكر ذلك أصحابنا لأبي عبد الله عليه السلام، فقال: وجدت الشيخ فقيها»<sup>(١)</sup>.

فقد يظهر من توصيفه بهذا أنه بلغ الشيخوخة في زمانه عليه السلام، فهذا يشير إلى كون صاحب الطاق قد بلغ عمراً يناسب أن يطلق عليه وصف الشيخ، وزاد دامت بركاته أن قال ما نصه: «وقد يجاب عن هذا الوجه أن الرجل لم يكن قد بلغ الشيخوخة على كل تقدير في زمانه عليه السلام؛ فإن الشيخ هو الرجل العجوز كما ذكره الزمخشري، فلا بد وأن يكون إطلاقها لإرادة التبجيل، وهو معهود في اللغة ولو تنزيراً».

وأضاف دامت بركاته قائلاً في دفع الدخل: «إن البعض ذكر معنى أوسع للشيخ مما يجوز معه أن يكون الإطلاق في المقام حقيقياً، ففي اللسان: الشيخ هو الذي استبانت فيه السن وظهر عليه الشيب، وقيل: من الخمسين إلى الآخر، وقيل: إحدى وخمسين إلى آخر العمر، وقيل: من الخمسين إلى الثمانين<sup>(١)</sup>».

**أقول:** على كل تقدير لا يمكن الاطمئنان من تلك اللفظة لوحدها - في موقف قد يفهم منه بعض الدعابة في القول - من أن تلك اللفظة دالة على كونه ممن كان شيخاً في العمر أيام الصادق عليه السلام.

**الوجه الثالث:** إدراكه الباقر عليه السلام، ويظهر مما ورد من روايته عن أبي جعفر عليه السلام مباشرة، أو حضوره سؤال بعض الرواة عنده عليه السلام، واستشهد دامت بركاته بروايتنا هذه في تدعيم هذا الوجه.

**أقول:** إن الرواية التي رواها الأحول عن أبي جعفر عليه السلام، هي عينها التي رواها في البصائر بصيغة: (عن الأحول، قال: سمعت زراراً يسأل أبا جعفر عليه السلام، قال: أخبرني...) <sup>(٢)</sup>.

ثم أنه لا يظهر غير هذه الرواية مما يمكن الاستشهاد به على ما تتبعته، بل قد يقال: إن الرجل يروي كل رواياته الأخرى عن أبي جعفر عليه السلام بواسطة وأكثرها بواسطة سلام بن المستنير، فلا يبعد الخلل في سند هذه الرواية؛ لمخالفتها للمتعارف من باقي أسناد الرجل، ولعل الصحيح في سندها ما في البصائر مما ذكرناه حيث سمع زراراً يسأل أبا جعفر عليه السلام، بل أبعد من هذا، إذ يمكن أن يقال: إن هذه الرواية هي بواسطة زراراً على التوفيق، وأن هناك تصحيحاً في السند، وأصله سمعت زراراً قال أنه سأل أبا جعفر عليه السلام، فهذا الوجه أيضاً ليس مما يمكن الركون إليه والاطمئنان بملاقة الأحول للباقر عليه السلام.

**الوجه الرابع:** كون الأحول من زملاء أبي حنيفة وأنداده؛ إذ اشتهرت مناظراته

(١) لسان العرب، ابن منظور، ج ٣، ص ٣١، (شيخ).

(٢) البصائر، الصفار، ص ٣٩٠.

على ما نقله الخاصة والعامة<sup>(١)</sup>، ولما كان أبو حنيفة ممن توفي سنة (١٥٠ هـ) عن سبعين عاماً، يكون صاحب الطاق نظيره في العمر، فيكون من الرابعة؛ إذ هذا هو معدل أعمار الرابعة.

**أقول:** وإن اشتهرت تلك المناظرات بين صاحب الطاق وبعض أئمة المخالفين، وحكاها الطرفان بتغيير المحق منهما، وبتغيير الغالب فيها، إلا أنه لا يبعد أن تكون كلها موضوعة كما حققناه في موضع آخر، وأن كثيراً منها كان كذبة بإزاء أخرى، ويشهد لهذا أسنادها الضعيفة والإرسال في أغلبها.

ثم أنه لو ثبت أنه كان قد ناظر أبا حنيفة، فلا يثبت أنه كان بعمره أو كان زميلاً له، فكم من متكلم من أصحابنا ممن كان يناظر رجالاً من المخالفين ممن هم بعمر مشايخه، كما حكى في هشام والمفيد وغيرهم كثير.

وأما ما استشهد به دامت بركاته من تسمية أبي حنيفة له بأنه رأس الشيعة وعالمها؛ مما يفيد كونه رجلاً مبرزاً آنذاك، فلا يمكن البناء عليه؛ لعدم التصديق أو الوثوق بما في تلك المناظرات من ألفاظ وضعف مستنداتها.

**الوجه الخامس:** أن الرجل ذُكر في بعض الروايات المادحة في عداد زرارة ومحمد بن مسلم وبريد العجلي، وهؤلاء أعلام الرابعة ومبرزيهم، فروى الكشي بسند معتبر عن أبي العباس البقباق عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: أحب الناس إليّ أحياء وأمواتاً أربعة: بريد بن معاوية العجلي، وزرارة، ومحمد بن مسلم، والأحول<sup>(٢)</sup>.

(١) فليلاحظ مناظراته في المتعة الكافي، ج ٥، ص ٤٥٠، ح ٨. ومناظرته في بطلان الطلاق على غير الكتاب والسنة الاختصاص، ص ١٠٩. وفي الرجعة الاحتجاج، ج ٢، ص ١٤٨، وتاريخ بغداد، ج ١٣، ص ٤١٠. ورجال النجاشي، ص ٣٢٥. وفي الإمامة الاحتجاج، ج ٢، ص ١٤٨، ومع الخوارج المناقب لابن شهر آشوب، ص ٢٣١. وأشار إلى مناظراته مع أبي حنيفة إجمالاً في لسان الميزان، ج ٥، ص ٣٠٠.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ١، ص ٣٤٧.

**أقول:** هذه القرينة وإن كانت ظاهرة بدواً في كونه من طبقتهم، إلا أن الصواب القول إن الظاهر منها أن هؤلاء الأربعة من أصحاب الصادق عليه السلام وهم كلهم كذلك فعلاً، وإن كان في الاصطلاح كون بعضهم من طبقة وآخرين من أخرى، فلا يدفع ذلك كونه أصغر منهم بنصف جيل أو نحوه كما سيتبين.

ثم ختم دامت بركاته هذا الجواب وقد رجحه على سابقه، وقال: «وعلى ضوء ذلك كله فقد يرجح أن يكون الرجل قد بقي حتى روى عنه بعض أصحاب الطبقة السادسة كابن محبوب وصفوان وابن سنان، هذا ولا شك في أن الرجل قد بقي بعد الصادق عليه السلام وأدرك الكاظم عليه السلام في بدايات إمامته، كما في الحديث المعتبر المروي من تحيّر هشام بن سالم وإياه بعد وفاة الصادق عليه السلام»<sup>(١)</sup>.

ويؤكد إدراكه للإمام الكاظم عليه السلام ما رواه ابن شهر آشوب، عن علي بن أبي حمزة قال: «كنت معتكفاً في مسجد الكوفة؛ إذ جاء أبو جعفر الأحول بكتاب مختوم من أبي الحسن فقرأت كتابه...»<sup>(٢)</sup>.

واستقرب دامت بركاته أن الرجل من صغار الرابعة وقد بقي إلى بعد (١٧٠ هـ)، فأدركته بعض السادسة كالحسن بن محبوب، هذا ملخص كلامه مجملاً في طبقة مؤمن الطاق.

### أقول:

الفرضية التي يمكن أن يفسر من خلالها جميع ما ورد في حق الرجل، تكون بافتراض أن الرجل ممن ولد في حدود (٩٦ هـ) فكان عمره (١٨ عاماً) عند وفاة الباقر عليه السلام، وكونه توفي في حدود سنة (١٦٦ هـ) قريباً من عمر المفضل بن عمر، وهذه الفترة الزمنية هي الفترة الفاصلة بين الطبقتين الرابعة والخامسة، وهذا مما يفسر تردد الأعلام رحم الله الماضين وأطال في عمر الحاضرين في شأنه بين الخامسة والرابعة.

(١) الكافي، الكليني، ج ١، ص ٣٥٢.

(٢) مدينة المعاجز، البحراني، ج ٦، ص ٢٧٢.



وهذه الفرضية تفسر ما ذكر فيه وفي زمنه بدون أن تشذ عن الطبيعة، فهي تفرض أن له عمراً طبيعياً لا يخرج عن حدود معدل أعمار الرواة، ولا يقدح فيها ما قوي من القول في تقريبات زمنه.

ومن الأمور التي تفسرها هذه الفرضية ولا تتعارض معها:

**أولاً:** عدّه مع زرارة وبريد ومحمد بن مسلم في مدح لأصحاب الصادق عليه السلام، فهو بهذا العمر سيكون قريباً في العمر من زرارة وصاحبيه؛ إذ الفرق بينه وبينهما لا يربو إلى أن يكون فارق جيل، بل هو أقل، فلا يبعد أن يعدّه الصادق عليه السلام في عداد أصحابه مع زرارة وبريد ومحمد بن مسلم في زمنه عليه السلام، فإنهم إن كانوا بعمر (٦٥ عاماً) وقتها، فهو بعمر (٥٠ عاماً)، ولهذا لا يبعد أن يقول الصادق عليه السلام تلك الجملة سنة (١٤٦ هـ) قارناً إياه مع زرارة وأصحابه.

**ثانياً:** هذا ما يفسر سماعه زرارة يسأل أبا جعفر عليه السلام، فإن الرواية التي يروها عن أبي جعفر مباشرة في الكافي، رواها في البصائر بصيغة أنه لم يسأله، بل سمع زرارة يسأل الإمام الباقر عليه السلام عن ذلك كما نبهنا عليه آنفاً، ولعل هذا حصل؛ لأنه لم يكن له من العمر ما يؤهله أن يسأل الباقر عليه السلام في حضور زرارة وأضرابه وقتها؛ إذ الرجل وقتها كان دون أن يكمل عقده الثاني.

**ثالثاً:** وأما مناظرته لزيد الشهيد، فهي قد حدثت وكان له من العمر (٢٦ عاماً)، فلا يبعد أن يكون هذا، خصوصاً وأنه اشتهر بسرعة بديهته وحضور رده، وهو لا يتنافى مع كونه في مقتبل شبابه.

**رابعاً:** وأما وصف الصادق عليه السلام له بالشيخ، فهو وارد جداً حتى مع فرض كونه عليه السلام أراد كونه شيخاً في العمر، فقد يكون بلغ الخمسين قبل وفاة الصادق عليه السلام بسنتين، أي سنة (١٤٦ هـ)، مما يعني أنه كان شيخاً في العمر وقت الصادق عليه السلام.

**خامساً:** أسناده المتينة التي لا خلاف فيها، فهو يروي عن الرابعة، وعن أبي عبد الله عليه السلام، ويروي عن أبي جعفر عليه السلام بواسطة، وأكثرها بواسطة سلام بن المستنير، وهو

من تروي عنه الخامسة بلا خلاف، فهو من هذين القريتين التي أوجبت تردد الأعلام يظهر أنه من جيل من ذكرنا، بتقريب أنه بحسب ما فرضناه في عمره فهو أكبر من الخامسة فيصح روايتهم عنه، وهو أصغر من زرارة وأصحابه من الرابعة فهو يروي عنهم.

**سادسا:** إدراكه الأئمة عليهم السلام، ولا خلاف أنه أدرك أبا عبد الله عليه السلام، وتدل معتبرة هشام على الصحيح على أنه أدرك أول أيام موسى بن جعفر عليه السلام، وأنه أدرك الإمام الباقر عليه السلام في مقتبل عمره؛ نعم روايته عنه ليست بذلك الثبوت، بل الأمر كما قلنا أنه حضر عنده عليه السلام، ولكنه كان صغيرا أن يسأل فهو لم يتجاوز العقدين، وكان يسمع من هو أكبر منه يسأل كزرارة ومحمد بن مسلم ويريد.

وهذا ما يفسر ذكره في أصحاب الثلاثة، فهو من حيث العمر أدركهم وإن لم يثبت روايته إلا عن الصادق عليه السلام.

فعلى هذا يكون مؤمن الطاق من توسط بين الرابعة والخامسة، وعده من صغار الرابعة أو كبار الخامسة هو المتعين، لكن مع التسليم بمقدمتين، عدم روايته مباشرة عن الباقر عليه السلام، وعدم رواية السادسة عنه مباشرة، فهذا الرأي وإن كان قريبا من رأي السيد الأستاذ دامت بركاته إلا أنه يخالفه في عدم ثبوت روايته عن الباقر عليه السلام وإن كان أدركه، وكذا نخالفه في إدراك السادسة له؛ إذ لو أدركوه لما رَوَوْا عنه بواسطة، ولما كان من تروي عنه الخامسة؛ فإن السادسة لم يدركوا من توفي في حدود (١٦٦ هـ).

### وأما الجواب الثالث:

وهو أن من يروي عنه الحسن بن محبوب بعنوان الأحول، هو الحارث بن الأحول، وهو ابن صاحب الطاق، وهذا الجواب له مؤيدات:

**أولها:** أن الحسن بن محبوب هو راوي كتاب الحارث بن الأحول كما ذكرنا آنفاً، فلا يبعد أن يكون قد اشتبه اسم الأب بالابن بسقوط (ابن) بينهما، خاصة وأنه سقط في موارد أخرى، أو أن الأحول كما هو لقب للأب كذلك هو لقبه اكتسبه الابن بعده.

**ثانيها:** أن الأحول إذا كان لقباً مشتركاً للابن والأب، فالمنصرف فيه في الطبقة

الخامسة إلى الابن، والحسن بن محبوب إنما يروي عن الخامسة.

ولكن في تلك المؤيدات في هذا المورد خدش من جهتين، الأولى: أن كون الأحول لقب للابن كما هو لقب للأب محل توقف، وأخذ وردّ، والثانية: أن كون الأحول في هذا السند من الطبقة الخامسة خطأ؛ إذ الراوي الملقب بالأحول في هذه الرواية يروي عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام)؛ فهو من الرابعة، وليس من الخامسة، فلا يكون من المتيسر ادعاء كونه الحارث بن محمد بن علي بن النعمان مؤمن الطاق.

فالجواب الثالث وإن أمكن قبوله في روايات أخرى كما في الرواية ناقشها سيدي الأستاذ دامت بركاته في مبحث إرث الزوجة، إلّا أنه في المقام مما لا يمكن قبوله البتة.

فالتيجة من هذا البحث التريث فيما يرويه الحسن بن محبوب عن الأحول؛ لعدم الاطمئنان بحصول الملاقاة، نعم قد تكون روايات الأحول من طريق ابنه الحارث الذي هو أستاذ الحسن بن محبوب، والذي يروي كتابه لنا الحسن بن محبوب أيضاً، فلا يبعد أن يكون الحسن يروي كتب الأحول الموجودة، فلا يبعد أيضاً الوثوق بها بهذا التقريب، ولو أن ثبوت وثاقة الحارث أيضاً مما لا تسلم من كلام، فالقضية مربكة في جوانبها.

### تحقيق الصدور:

الأقوى في سندها ما في البصائر كما أسلفنا، من كون الأحول سمع زرارة يسأل الباقر (عليه السلام) ولم يكن هو السائل، وأما الوثوق بالصدور فمتحقق، فإنها مما رويت بأسناد أخرى في موارد أخرى.

٤/٤٤٦. أحمد بن محمد بن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن علي بن حسان، عن ابن فضال<sup>(١)</sup>، عن علي بن يعقوب الهاشمي، عن مروان بن مسلم، عن يزيد: عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام في قوله<sup>(٢)</sup> عز وجل<sup>(٣)</sup>: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ»<sup>(٤)</sup> (وَلَا تَحْذِثْ)، قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، لَيْسَتْ هَذِهِ قِرَاءَتًا، فَمَا الرَّسُولُ وَالنَّبِيُّ وَالْمُحَدِّثُ؟ قَالَ: «الرَّسُولُ: الَّذِي يَظْهَرُ لَهُ الْمُلْكُ، فَيُكَلِّمُهُ. وَالنَّبِيُّ هُوَ

(١) في السند جهتان من الغرابة:

الأولى: عدم معهودية رواية علي بن حسان عن ابن فضال.

والثانية: أنا لم نجد رواية محمد بن الحسين عن علي بن حسان، في موضع.

ففي السند خلل لا محالة. وأما كيفية وقوع الخلل فتتضح بالرجوع إلى بصائر الدرجات؛ فقد روى الصَّفَّار الخبر في بصائر الدرجات، ص ٣٩١، ح ١١، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن علي بن يعقوب الهاشمي، عن هارون بن مسلم - والصواب مروان بن مسلم كما في البحار، ج ٢٦، ص ٧٦، ح ٣١، وكما في رجال النجاشي، ص ٤١٩، الرقم ١١٢٠، من رواية علي بن يعقوب الهاشمي عن مروان بن مسلم كتابه - عن يزيد. وقد ابتدأ السند السابق على هذا السند في بصائر الدرجات هكذا: «حدَّثنا علي بن حسان». ومضمون الخبرين قريب جداً.

هذا، والظاهر أن الكليني راجع بصائر الدرجات لأخذ الخبرين - كما هو دأبه في كثير من روايات كتاب الحجّة - فوق السقط والخلط بين سندي الخبرين المذكورين في البصائر حين الأخذ.

ثم إنّه تبين أيضاً وقوع التصحيف في عنوان «محمد بن الحسين» وأنّ الصواب «محمد بن الحسن» والمراد به الصَّفَّار، يؤيد ذلك ما ورد في الكافي، ح ٥٢٦ و ٦٢٨ و ٧١٣ و ١٢٥٨، من رواية محمد بن يحيى وأحمد بن محمد متعاطفين عن محمد بن الحسن. وهذه الأخبار كلّها مذكورة في بصائر الدرجات، مأخوذة منه، على الظاهر.

(٢) في حاشية «ج»: «قول الله».

(٣) في «ب»، ج، ض، بح، بر، بف: «جلّ وعزّ».

(٤) الحجّ (٢٢): ٥٢.

الَّذِي يَرَى فِي مَنَامِهِ، وَرَبِّهَا اجْتَمَعَتِ النُّبُوَّةُ وَالرَّسَالَةُ لِوَاحِدٍ. وَالْمُحَدَّثُ: الَّذِي يَسْمَعُ الصَّوْتُ، وَلَا يَرَى الصُّورَةَ». قَالَ: قُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، كَيْفَ يَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي رَأَى فِي النَّوْمِ <sup>(١)</sup> حَقٌّ، وَأَنَّهُ مِنَ الْمَلِكِ؟ قَالَ: «يُوقَفُ لِدَلِيلِكَ <sup>(٢)</sup> حَتَّى يَعْرِفَهُ، لَقَدْ خَتَمَ اللَّهُ بِكِتَابِكُمُ الْكُتُبَ، وَخَتَمَ بِنَبِيِّكُمُ الْأَنْبِيَاءَ» <sup>(٣)</sup>.

### رجال السند:

والكلام في هذا السند أولاً في ترتيبه ونصه، وثانياً في اعتباره وعدمه.

### أولاً: في ترتيب السند.

والكلام أولاً: في رواية محمد بن الحسين عن علي بن حسان.

الرائج جداً رواية محمد بن الحسن الصفار عن علي بن حسان وهي موارد كثيرة جداً <sup>(٥)</sup>، فيما في هذا المورد من رواية محمد بن الحسين عن علي بن حسان ليس بثبت، ليس لأننا لم نجد رواية محمد بن الحسين عن علي بن حسان - كما في هامش طبعة دار

(١) في «ج»: «المنام».

(٢) في البصائر، ص ٣٩١: «يوقع علم ذلك» بدل «يوقف لذلك».

(٣) في «ف»: «ولقد».

(٤) بصائر الدرجات، ص ٣٩١، ح ١١، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن علي بن يعقوب الهاشمي، عن هارون بن مسلم، عن بريد. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٤١، ح ٨، وص ٣٩٢، ح ١٣، والكافي، كتاب الحجّة، باب في أن الأئمة بمن يشبهون...، ح ٧٠٦، والاختصاص، ص ٣٢٩؛ الوافي، ج ٢، ح ٥١٩، ص ٧٥؛ البحار، ج ٢٦، ص ٧٧، ذيل ح ٣١.

(٥) منها ما في الكافي، ج ١، ح ٣، ص ١٩٧؛ البصائر، ص ٣٩، و ١١٥، و ٢١٩، و ٣٩١، و ٤٣٥؛ وغيرها من موارد كثيرة في كتب الصدوق، بل وفي مشيخته فهو يروي عن علي بن حسان من طريق محمد بن الحسن الصفار أيضاً.

الحديث؛ فقد ذكر الحميري رواية محمد بن الحسين عن علي بن حسان<sup>(١)</sup>، نعم لا يبعد أن يكون هذا المورد مصحفاً أيضاً - بل لأنَّ عين تلك الرواية رواها الصفار كما هو مبين في الهامش، وأن عين هذا السند قد كرره الكليني عن علي بن حسان في موضع آخر، وكان فيه (محمد بن الحسن) وليس (محمد بن الحسين)<sup>(٢)</sup>، وكان الكليني قد أخذه أيضاً من كتاب البصائر حيث رواه الصفار في مواضع من البصائر؛ لذا يرجح بقوة حصول التصحيف في هذا المورد، خصوصاً وأن تصحيف الحسن بالحسين وبالعكس من الكثرة بمكان، هذا إذا اقتصرنا على هذه القطعة من السند، وفي الفقرات القادمة تمة لبيان ترتيب هذا السند الذي اختلط حابله بنابله.

### ثانياً: في رواية علي بن حسان عن ابن فضال.

قال محققو طبعة دار الحديث أن هناك غرابة في السند من جهتين: عدم معهودية رواية علي بن حسان عن ابن فضال، وأنهم لم يجدوا رواية محمد بن الحسين عن علي بن حسان، في موضع.

ولو عكسوا القول، وقالوا أنهم لم يجدوا رواية لابن حسان عن ابن فضال، وأنه لم يتعاهد رواية محمد بن الحسين عن علي بن حسان؛ لكان قولهم صحيحاً، فإن في الأسناد رواية محمد بن الحسين عن علي بن الحسان - كما أشرنا في رواية قرب الأسناد - وإن لم يجده، ولكنه ليس متعاهداً، وليس في الأسناد رواية علي بن حسان عن ابن فضال، فهو ليس موجوداً وإن ترددوا في إنكاره، وذكروا فقط أنه ليس متعاهداً.

وعلى كل تقدير فإن علي بن حسان الذي يروي عنه الصفار مباشرة هو علي بن حسان الواسطي الذي هو من السادسة وطال به العمر وجاوز المائة، وهو أكبر من الحسن بن علي بن فضال، وإن كان كلا منها من السادسة؛ لذا ترتيب السند بهذا مما لا يمكن قبوله على غرابته.

(١) قرب الأسناد، الحميري، ص ٣٣٣، ح ١٢٣٤.

(٢) الكافي، الكليني، ج ١، ح ٣، ص ١٩٧.

والظاهر - كما عليه تحقيق طبعة دار الحديث - وكما عليه الرواية السابقة كما تبين من تحقق التصحيح في سندها، وأن الأصل الخالي من التصحيح فيه هو سند البصائر، وأن هناك بعض الاختلاط عند استلهاها من كتاب البصائر، فالسند على هذا:

أحمد بن الحسن بن فضال عن علي بن يعقوب الهاشمي<sup>(٣)</sup>، وأما اسم علي بن حسان فلعله جاء بسبب الحديث السابق له؛ فإن الصفار ذكره في بداية السند السابق لهذه الرواية فاختلط بهذا السند بشكل ما في كتاب الكليني.

### ثالثاً: في اسم مروان بن مسلم.

وبعد أن رجحنا ما في البصائر من سند في هذه الرواية إلى غاية علي بن يعقوب الهاشمي، فإن سلسلة السند بعد هذا الاسم تختلف بين الكتابين أيضاً، فذكر الكليني بعده اسم: (مروان بن مسلم)، بينما ذكر في البصائر اسم: (هارون بن مسلم).

والصحيح ما في الكافي؛ إذ علي بن يعقوب الهاشمي هو راوي كتاب مروان مسلم كما يظهر من النجاشي<sup>(٤)</sup>، وأنه هو من يروي عنه كما يظهر من روايته عنه في الاختيار<sup>(٥)</sup>.

وقد وقع نظير هذا التصحيح بسبب قرب كتابة الاسمين - فهارون يكتبونها (هرون) مما يجعلها قريبة من (مروان) خصوصاً عند جعل ألفها مقصورة - في الكافي في مواضع أخرى، وقد نبّه إليها السيّد الخوئي طاب ثراه<sup>(٦)</sup>.

وعلى هذا فالسند الذي ينبغي تحقيقه هو:

أحمد بن محمد ومحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن، عن أحمد بن فضال، عن علي بن يعقوب الهاشمي، عن مروان بن مسلم، عن بريد بن معاوية.

(٣) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٣٩١، ح ١١.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤١٩، ت ١١٢٠.

(٥) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٦٥٢.

(٦) منها ما في: معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٥٥؛ ج ١٣، ص ٢٣٩، وص ٢٤٠.

وكل هؤلاء الرجال عدا محمد بن يحيى العطار وريد بن معاوية - الثقتان المعروفان -  
من لم نتطرق إليهم في الأجزاء السابق.

### هـ أحمد بن محمد:

والظاهر أنه العاصمي<sup>(١)</sup>، شيخ الكليني، ثقة كوفي، من الثامنة.

قال النجاشي: «أحمد بن محمد بن أحمد بن طلحة أبو عبد الله، وهو ابن أخي أبي الحسن علي بن عاصم المحدث، يقال له: العاصمي، كان ثقة في الحديث، سالماً خيراً، أصله كوفي وسكن بغداد، روى عن الشيوخ الكوفيين. له كتب، منها: كتاب النجوم، وكتاب مواليد الأئمة وأعمارهم، أخبرنا أحمد بن علي بن نوح، قال: حدثنا الحسين بن علي بن سفيان عن العاصمي<sup>(٢)</sup>».

وذكره الشيخ في من لم يرو عنهم (عليه السلام) قائلا: «أحمد بن محمد بن عاصم، أبو عبد الله، يقال له: العاصمي، ابن أخ علي بن عاصم المحدث، روى عنه ابن الجنيد وابن داود<sup>(٣)</sup>».

وقال الشيخ في الفهرست: «أحمد بن محمد بن عاصم، أبو عبد الله، وهو ابن أخي علي بن عاصم المحدث، ويقال له: العاصمي، ثقة في الحديث، سالم الجنبه، أصله الكوفة، سكن بغداد، وروى عن شيوخ الكوفيين. وله كتب، منها كتاب النجوم، أخبرنا به الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد (رحمته الله) وأحمد بن عبدون، عن محمد بن أحمد بن الجنيد أبي علي، قال: حدثنا العاصمي أحمد بن محمد<sup>(٤)</sup>».

**أقول:** وخاله علي من شيوخ الشيعة، ومات في حبس المعتضد.

وقال ابن شهر آشوب: «أحمد بن محمد بن عاصم بن عبد الله العاصمي، المحدث

(١) مرّ في ج ١، ح ٣٢، ص ٢٥٤. وهنا مزيد تفصيل.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٩٣ ت ٢٣٢.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٤١٦، ت ٦٠١٦.

(٤) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٧٣، ت ٨٥.



الكويتي، ثقة، سكن بغداد، من كتبه كتاب النجوم<sup>(١)</sup>.

**أقول:** قد يقال بغرابة رواية ابن الجنيد المتوفى (٣٨١هـ)، والبزوفري عنه؛ إذ يظهر أن العاصمي ممن أدركه كلا من الحسين بن علي بن سفيان هو البزوفري - وهو كما في الطبقات الصغير قد ولد في حدود (٢٨٥هـ)، ويحتمل أن يكون توفي قريباً من (٣٥٥هـ) - وأبي علي الإسكافي المعروف بابن الجنيّد - المتوفى سنة (٣٨١هـ) - فإنّ هذين الشيخين من عالي الأسناد، فقد روي عن غير واحد من الثامنة كحميد بن زياد (٣١٠هـ)، وأحمد بن إدريس (٣٠٦هـ)، مما ينفي غرابة روايتهما عن العاصمي، لكونها من العاشرة أو نحوها.

#### ٥ محمد بن الحسن:

ومحمد بن الحسن هو الصفار، وقد مرّ بيان حاله في الجزء الأوّل من الكتاب، ولم تفصل الكلام فيه، بل في تعيينه في تلك الرواية، ولذا سنبسّط الكلام في هذا الموضع في شأنه، وهو قمي ثقة، من الثامنة، من كبارها، توفي (٢٩٠هـ)؛ فلذا روت عنه التاسعة وبعض الثامنة، ومنه يتبين رواية الكليني عنه تارة بواسطة وأخرى مباشرة، وما وقع في بعض أسناد الصدوق من المباشرة فلا ريب بسقوط الوساطة؛ إذ الرجل توفي والصدوق لم يولد بعد، والواسطة المعهودة هي محمد بن الحسن بن الوليد شيخ الصدوق.

قال النجاشي: «محمد بن الحسن بن فروخ الصفار، مولى عيسى بن موسى بن طلحة بن عبيد الله بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري، أبو جعفر الأعرج، كان وجهاً في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط في الرواية.

له كتب، منها: كتاب الصلاة، كتاب الوضوء، كتاب الجنائز، كتاب الصيام، كتاب الحج، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب العتق والتدبير والمكاتب، كتاب التجارات، كتاب المكاسب، كتاب الصيد والذبائح، كتاب الحدود، كتاب الديات، كتاب الفرائض، كتاب الموارث، كتاب الدعاء، كتاب المزار، كتاب الرد على الغلاة، كتاب الأشربة،

كتاب المروءة (المروءة)، كتاب الزهد، كتاب الخمس، كتاب الزكاة، كتاب الشهادات، كتاب الملاحم، كتاب التقية، كتاب المؤمن، كتاب الأيمان والنذور والكفارات، كتاب المناقب، كتاب المثالب، كتاب بصائر الدرجات، كتاب ما روي في أولاد الأئمة (عليهم السلام)، كتاب ما روي في شعبان، كتاب الجهاد، كتاب فضل القرآن.

أخبرنا بكتبه كلها - ما خلا بصائر الدرجات - أبو الحسين علي بن أحمد بن محمد بن طاهر الأشعري القمي قال: حدثنا محمد بن الحسن بن الوليد عنه بها. وأخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه عنه بجميع كتبه و بصائر الدرجات. توفي محمد بن الحسن الصفار بقم سنة تسعين ومائتين هـ (١).

وقال الشيخ في فهرسه: «محمد بن الحسن الصفار، قمي، له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد وزيادة، كتاب بصائر الدرجات، وغيره، وله مسائل كتب بها إلى أبي محمد الحسن بن علي العسكري عليه السلام. أخبرنا بجميع كتبه ورواياته، ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عنه. وأخبرنا بذلك أيضاً، جماعة، عن ابن بابويه، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن الصفار، عن رجاله، إلا كتاب بصائر الدرجات، فإنه لم يروه عنه ابن الوليد. وأخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن الصفار» (٢).

ويظهر من النجاشي والشيخ أن ابن الوليد لم يرو البصائر، ولعل هناك ما منعه من أن يروي البصائر في حين روى بقية كتب الصفار، ولعل هذا حدث؛ لفرط حساسية ابن الوليد تجاه بعض المضامين التي تجد نظائرها بنحو من الأنحاء في كتاب البصائر.

ويلقب الصفار بممولة، وقد ذكر هذا غير مرة، فذكر الكشي في أحد الأسناد وقد وصف فيه بلقب (ممولة): محمد بن الحسن الصفار المعروف بممولة (٣)، ولا يبعد أن يكون الصحيح (ممولة) بالتاء وليس بالهاء، مع أن ما اعتمده من نسخة كان بالهاء أيضاً،

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٥٤، ت ٩٤٨.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص ٢٢٠، ت ٦٢١.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص ٧١٦.

ولعل ذلك نشأ من التسامح في إهمال أو نسيان أو اندراس نقطتي التاء الموصولة كما يحدث كثيراً.

خاصة مع ما نقل الشيخ كذلك فيه حين عدّه في رجال العسكري عليه السلام، وقال: محمد بن الحسن الصفار، له إليه عليه السلام مسائل، يلقب بمولة<sup>(۱)</sup>. ولم أعرف منشأ هذا اللقب ومعناه!

### هـ أحمد بن الحسن بن فضال:

كوفي ثقة، من السابعة، توفي سنة (۲۶۰هـ) أي قبل محمد بن الحسين بن أبي الخطاب بستين، قال السيد البروجردي تذکر في طبقات الكافي أنه من كبار السابعة، بينها وصف ابن أبي الخطاب أنه من السابعة، والصحيح كونه من أواسط السابعة وليس من كبارها كما عليه السيد البروجردي تذکر في طبقات الفقيه والتهديب.

قال النجاشي: «أحمد بن الحسن بن علي بن محمد بن فضال بن عمر بن أيمن، مولى عكرمة بن ربعي الفياض، أبو الحسين، وقيل: أبو عبد الله، يقال: إنه كان فطحياً، وكان ثقة في الحديث. روى عنه أخوه علي بن الحسن، وغيره من الكوفيين. يعرف من كتبه: كتاب الصلاة، كتاب الوضوء. أخبرنا بهما قراءة عليه: أبو عبد الله أحمد بن عبد الواحد، قال: حدّثنا أبو الحسن علي بن محمد القرشي، قال: حدّثنا علي بن الحسن بن فضال، عن أخيه بكتبه، ومات أحمد بن الحسن سنة ستين ومائتين»<sup>(۲)</sup>.

وقال الشيخ: «أحمد بن الحسن بن علي بن محمد بن فضال بن عمر بن أيمن، مولى عكرمة بن ربعي الفياض، أبو عبد الله، وقيل: أبو الحسين، كان فطحياً، غير أنه ثقة في الحديث. وروى عنه أخوه، علي بن الحسن، وغيره من الكوفيين والقميين. وله كتب، منها: كتاب الصلاة، وكتاب الوضوء، أخبرنا بهما، أبو الحسين بن أبي جيد، قال: حدّثنا ابن الوليد، قال: أخبرنا الصفار، قال: أخبرنا أحمد بن الحسن، وأخبرنا أحمد بن عبدون،

(۱) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ۴۰۲، ت ۵۸۹۸.

(۲) رجال النجاشي، النجاشي، ص ۸۰، ت ۱۹۴.

قال: أخبرنا ابن الزبير، قال: حدثنا علي بن الحسن، عن أخيه، ومات أحمد بن الحسن هذا، سنة ستين ومائتين<sup>(١)</sup>.

وعده الشيخ في رجاله من أصحاب العسكريين (عليه السلام). ونقل الكشي عن شيخه العياشي: «أن أحمد بن الحسن كان فطحياً»<sup>(٢)</sup>، ويؤكد فطحيته ما ذكر في قصة وفاة أبيه، والاختلاف بينه وبين أحمد بن زرارة<sup>(٣)</sup>.

### ه علي بن يعقوب الهاشمي:

راوٍ لم يذكره أهل الفهارس والرجال، يظهر أنه من السادسة، يقع واسطة بين أحمد بن فضال الذي هو من السابعة، ومروان بن مسلم الذي هو من الخامسة، وهو راوي كتاب مروان، والصحيح عدم ثبوت روايته عن غيره، قال السيد البرجردي (قده) في طبقات الفقيه والكشي والتهذيب والنجاشي: «من السادسة»، وفي طبقات الكافي: «كأنه من السادسة».

وكل سند يأتي فيه: (علي بن يعقوب عن هارون بن مسلم)، فصحيحه (عن مروان بن مسلم) وليس هارون، وكذا ما في سند: عنه عن (مر بن مسلم) فصوابه (عن مروان بن مسلم)، وليس (مر)، والكلام في علي بن يعقوب في نقطتين.

### أولاً: في تحديده

ذكر صاحب القاموس احتمال كونه علي بن يعقوب بن عون بن العباس بن ربيعة المذكور في العيون، ودفعه مستبعداً؛ بأن من في (العيون) ناصبي، وأما من في باقي الأخبار إمامي كما يظهر منها<sup>(٤)</sup>، وزاده السيد الأستاذ (دام ظلّه) بعداً، وذكر أنه

(١) الفهرست، الطوسي، ص ٦٧، ت ٧٢.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٨٣، ت ٥٦٤٦؛ ص ٣٩٧، ت ٥٨٢٥.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص ٨١٢.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٦.

(٥) قاموس الرجال، التستري، ج ٧، ص ٦٠٧ - ٦٠٨.

يظهر أن اسم جدّ الرجل هو الحسين، كما في أحد أسناد النجاشي<sup>(١)</sup>، وهو ما يظهر من ترجمة مروان بن قيس، فقد ذكر النجاشي في طريقه عليّ بن يعقوب بن الحسين الهاشمي<sup>(٢)</sup>.

**أقول:** ليس هناك من دليل على اتحاد من ذكره في العيون باسم عليّ بن يعقوب بن عون سوى أن الرجلين هاشميان، وهذا ليس فيه ما يكفي لإثبات الاتحاد بين مَنْ في العيون وَمَنْ في باقي الأسناد، وكذا أيضاً ما أورده السيّد الأستاذ رحمته الله ليس فيه ما يدل على الاتحاد بشكل كاف بين عليّ بن يعقوب المذكور في ترجمة مروان بن قيس، والمذكور في ترجمة مروان بن مسلم، فإن الاسم المقيّد وإن كان يقيّد الاسم المطلق بعد المصير إلى الاتحاد، لكن هذا مع وجود ما يكفي من قرائن للاتحاد، وهي مفقودة من جهة عدم اتحاد الراوي والمروي عنه في أي سند، بل قد يكون هناك قرينة على الافتراق بالتقريب التالي، وهو أن النجاشي ذكر أولاً ترجمة مروان بن مسلم، وذكر طريقه إليه بواسطة من سمّاه عليّ بن يعقوب الهاشمي، وهذا متكرر في الأسناد، ثم ذكر بعدها ترجمة مروان بن قيس الذي لا يعرف في سند رواية، وروى عنه من اسمه عليّ بن يعقوب بن حسين الهاشمي، فإضافة إلى عدم اتحاد أي راو أو مروي عنه بين العلين، يحتل أن النجاشي أضاف قيد الحسين لبيان الفرق، هذا إذا كان النجاشي يعرف الرجلين.

وعلى كل تقدير فلا يطمأن بكون الرجل هو ابن عون أو ابن الحسين، بل يقتصر على كونه عليّ بن يعقوب الهاشمي.

### ثانياً: في قبول روايته

وقد وثقه الميرزا النوري (طاب ثراه)؛ لرواية ابن فضال عنه، ولم يرتض السيّد الأستاذ رحمته الله هذه الطريقة، كما هو مختارنا في موضع سابق أيضاً.

(١) قبسات من علم الرجال، ج ١، ص ٣٨٣.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤١٩، ت ١١٢١.

ولكنه طرح وجهاً آخر لقبول رواية الرجل، وقال: ويمكن توثيقه<sup>(١)</sup> لوجه آخر وهو أن الملاحظ أن أحمد بن الحسن بن فضال قد أكثر الرواية عن علي بن يعقوب الهاشمي عن مروان بن مسلم، كما يظهر من ملاحظة جوامع الحديث - وذكر في هامشه موارد لتكرر تلك السلسلة - والظاهر أن الهاشمي لم يكن صاحب كتاب، وإنما كان يروي كتب الآخرين؛ ولذلك لم يذكر له أي كتاب في فهرس الأصحاب، وقد روى كتاب مروان بن مسلم مباشرة، والهاشمي كان مجرد شيخ إجازة في روايته له، وشيوخ الإجازة لما لم يكن لهم دور حقيقي في نقل الروايات، بل كان دورهم شرفياً فقط؛ لثلاث تنقطع سلسلة السند، لم يضر عدم وثافتهم باعتبار الرواية، فليتأمل، وإلى هذا المعنى أشار العلامة المجلسي الأول<sup>(٢)</sup>، ويضاف إلى ذلك أن علي بن يعقوب لم يكن هو الراوي الوحيد لكتاب مروان بن مسلم، بل قد رواه غيره أيضاً، وبذلك يضعف احتمال وقوع الخلل فيما رواه عنه؛ لما مرّ مراراً من أن شهرة الكتاب وتعدد رواته عن مؤلفه يقلل من احتمال وقوع الخلل تحريفاً أو تزويراً أو اشتباهاً ونحو ذلك حتى فيها إذا كان الوسيط ممن لم تثبت وثاقته، فتدبر<sup>(٣)</sup>.

**أقول:** ويزيد في النفس اطمئناناً متابعة متون ما يرويه فليس فيه مؤشرات الوضع أو الغرابة والاستيحاش.

### هـ مروان بن مسلم:

كوفي، ثقة، من الخامسة، يختلط اسمه في أحيان عدّة باسم (هارون بن مسلم)، الثقة الوجه، ولا يخفى اختلاف الطبقة؛ فإن هارون من السادسة، ومروان من الخامسة، والأسناد المتناظرة كاشفة عن التصحيف، ويتأكد وقوعه من مطالعة تلك الروايات في مصادر روائية أخرى، كما في روايتنا هذه.

(١) يقصد **إثباته** قبول روايته وعدم ضرر جهالته بالسند، أي توثيق السند وليس توثيق الراوي.

(٢) روضة المتقين، المجلسي، ج ١٤، ص ٢٦٣.

(٣) قيسات من علم الرجال، ج ١، ص ٣٨٦-٣٨٧.

قال النجاشي: «مروان بن مسلم، كوفي، ثقة، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا محمد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا الحسين بن أحمد بن عبد الله بن وهب المالكي، قال: حدّثنا أحمد بن هلال، قال: حدّثنا علي بن يعقوب الهاشمي، قال: حدّثنا مروان بن بكتابه»<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ: «مروان بن مسلم، له كتاب رواه محمد بن أبي حمزة، أخبرنا به جماعة، عن أحمد بن محمد بن الحسين، عن أبيه، عن سعد والحميري، عن محمد بن الحسين، عن الحسن بن علي بن فضال، عنه»<sup>(٢)</sup>.

**أقول:** سند الشيخ فيه بعض التصحيف، والصحيح أنه أخبره به جماعة من مشايخه عن أحمد بن محمد بن الحسن وليس (الحسين) عن أبيه وهو ابن الوليد.

قال السيّد الخوئي طاب ثراه: «إن صدر عبارة الفهرست يدل على أن راوي كتاب مروان بن مسلم، هو محمد بن أبي حمزة، وذيله يدل على أنه الحسن بن علي بن فضال، وبينهما تماهت، والظاهر أن ما في ذيله هو الصحيح، وأن ما في صدره نشأ من سهو القلم، فإن رواية الحسن بن علي بن فضال عن مروان بن مسلم كثيرة في الكتب الأربعة: ولم نجد رواية محمد بن أبي حمزة عنه، والله العالم»<sup>(٣)</sup>.

**أقول:** ليس من المحرز وقوع السهو عند الشيخ في هذا الموضع، بل الشيخ قصد بكلمة (عنه) أي عن محمد بن أبي حمزة، وهذا الطريق من جهة سعد عن محمد بن الحسين عن الحسن بن فضال عن محمد بن أبي حمزة متكرر، وموجود في مشيخة الصدوق، في طريقه إلى عبد الملك بن عتبة<sup>(٤)</sup>؛ فلذا يحتمل بقوة أن الشيخ والصدوق كلاهما نقلًا طريقهما من فهرست ابن الوليد، والذي يروي عن سعد عن ابن أبي الخطاب عن الحسن عن

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤١٩، ت ١١٢٠.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٢٥١، ت ٧٦٢.

(٣) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج ١٩، ص ١٣٤.

(٤) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج ٤، ص ٤٨٨.

محمد بن أبي حمزة.

### تحقيق الصدور:

السند يوجب وثاقة بالصدور بالرغم من الكلام في شأن علي بن يعقوب، وإن وصفه المجلسي رحمته بالضعيف<sup>(١)</sup>.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٢.



#### ٤ - بَابُ أَنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا بِإِمَامٍ<sup>(١)</sup>

٤٧ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ دَاوُدَ الرَّقِيِّ: عَنْ الْعَبْدِ الصَّالِحِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا بِإِمَامٍ<sup>(٢)</sup> حَتَّى يُعْرِفَ<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

#### رجال السند:

ورجال السند كلهم ممن مرّ تفصيل أحوالهم في مواضع سابقة، وكلهم ممن بنينا على وثاقبتهم<sup>(٦)</sup> عدا الرقي<sup>(٧)</sup>.

#### تحقيق الصدور:

وصف المجلسي رحمته الله السند بالصحيح<sup>(٨)</sup>، وفي السند داود الرقي، ويظهر منه

(١) في شرح صدر التأهّلين: «بالإمام».

(٢) في حاشية «ض، بح، بس»، والاختصاص: «حي».

(٣) في «بس» والاختصاص: «حتى».

(٤) في «ب، ف»: «يعرف». وفيه وجوه: «يعرف» أي حتى يعرف الإمام الناس ما يحتاجون إليه وما ينبغي من العقائد والأحكام؛ أو «يعرف»؛ أو «يعرف» أي حتى يعرف الله تعالى، أو الإمام، أو الحقّ والباطل، أو الدين. وكذا ما يأتي. انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٤٨؛ الوافي، ج ٢، ص ٦١؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٩٣.

(٥) الاختصاص، ص ٢٦٩، عن داود الرقي؛ الوافي، ج ٢، ح ٤٩٠، ص ٦١.

(٦) مروا كلهم في ج ١ من الكتاب، ح ١ و ٣٦.

(٧) ذكرنا الاختلاف فيه وجهاته به عندنا، انظر: الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج ٣، ح ٣٤٠، ص ٣٢٢.

(٨) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٣.

قدست نفسه أنه يذهب إلى توثيق داود الرقي حيث وصف أسناداً عدّة ليس فيها من يחדش فيه إلّا هو، وذكر في عباراته ما يفيد أن هذه الأسناد مما يختلف فيه وأن الصحيح عنده **مؤكّد** صحتها<sup>(١)</sup>.

ورواية ابن أبي عمير عن قرينه الحسن بن محبوب عن داود الرقي تسلسل يظهر من رواية الشيخ في الفهرست لكتاب داود الرقي، فهو يرويه بإسناده إلى ابن أبي عمير عن الحسن عن داود. ومع ضعف السند بالرقي إلّا أن المتن مما يحصل الوثوق بصدوره، حيث إنه قد روي بأسناد متعددة وسيأتي بعضها هنا.

(١) منها: ما في مرآة العقول، ج ٨، ص ٣، ٤١، ٤٣، ٦٨، وج ١٠، ص ١٦٣.

٤٤٨ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، قَالَ: سَمِعْتُ الرِّضَا عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: إِنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى خَلْفِهِ إِلَّا بِإِمَامٍ حَتَّى يُعْرِفَ» <sup>(١)</sup> (٢) <sup>(٣)</sup>.

### رجال السند:

وهذه السلسلة السندية - الحسين عن معلى عن الوشاء - من السلاسل المتكررة بعدد غفير، وسبق أن نبهنا مرارا على خدشها بالمعلی البصري، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها <sup>(٤)</sup>.

### تحقيق الصدور:

وصفه المجلسي رحمته الله بالضعيف <sup>(٥)</sup>؛ لمكان معلى بن محمد، والسند صحيح على مباني السيد الخوئي طاب ثراه، لتوثيقه معلى، وعلى كل تقدير فالوثوق متحصل بصدور تلك الرواية عنهم عليهم السلام؛ لورودها بأسناد أخرى عديدة.

(١) في «بس» والاختصاص: «حي».

(٢) في «ب»: «يعرف». وفي قرب الأسناد: «يعرفونه».

(٣) قرب الأسناد، ص ٣٥١، ح ١٢٦٠، بسند آخر عن الرضا عن أبي جعفر عليه السلام. الاختصاص،

ص ٢٦٨، مرسلاً عن الرضا عن أبي جعفر عليه السلام؛ الوافي، ج ٢، ح ٤٩١، ص ٦١.

(٤) الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج ٢، ح ٤٨، ص ١٣٦.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٣.

٤٤٩/٣. أحمد بن مُحَمَّد، عَنْ مُحَمَّد بنِ الْحَسَنِ، عَنْ عُبَادِ بنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعْدِ بنِ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عُمَارَةَ<sup>(١)</sup>: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: «إِنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا بِإِمَامٍ حَتَّى يُعْرِفَ<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.

### رجال السند:

أحمد بن محمد هو العاصمي الثقة، ومحمد بن الحسن هو الصفار الثقة<sup>(٤)</sup>، ويبقى الكلام في بقية الرجال.

### ه عبّاد بن سليمان

لم يوثق صريحاً وفي تحقق رواية الأشعري عنه تردد، بل روى عنه بواسطة البرقي الأب كما في طريق النجاشي إلى كتابه! فإن ما في الأسناد رواية أحمد بن محمد المطلق عنه، ولم يقيّد في سند من أنه الأشعري أو البرقي، فرواية الأشعري عنه بواسطة البرقي محمد مع إمكان ملاقاته لعلها حدثت كما مرّ في بكر بن صالح، بتقريب أن أحمد الأشعري ممن يحتمل قويا أنه روى عنه كما في أسناد سعد بن عبد الله الأشعري عن عبّاد بن سليمان، ولكنه أعرض عن الرواية عنه بالمباشرة - كما ترجح أنه فعل في بكر بن صالح - تجنباً عن الرواية عن الضعفاء إلّا بواسطة، كما كانوا يفعلون ونبهنا إلى وقوعه في محله<sup>(٥)</sup>.

فهذه إشارة سلبية في حق عبّاد، وهناك إشارة سلبية أخرى وهي إكثاره الرواية عن محمد بن سليمان الديلمي وأبيه الضعيفين.

(١) في «و» وحاشية «ج» بح: «عمار». وفي «يح»: «عباد».

(٢) في «بس»: «حي».

(٣) في «ب» ج: «يعرف». وفي حاشية «ج»: «الخلق».

(٤) بصائر الدرجات، ص ٥٠٦، ح ١٣، عن عبّاد بن سليمان؛ الوافي، ج ٢، ح ٤٩٢، ص ٦١.

(٥) مرّ في ح ٤٤٦، في هذا الجزء.

(٦) الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج ٣، ح ٢٢٠، ص ٤٠.

## تنبيهات على بعض أسناد الرجل:

ما يرد عنه عن سدير فبسقوط محمد بن سليمان الديلمي عن أبيه، وما يرد فيه عن سعيد بن سعد فهو تصحيف سعد بن سعد، وكذا ما يرد من (عباد بن سليمان عن أبيه) فهو تصحيف (عباد بن سليمان عن محمد بن سليمان عن أبيه).

وقد روت عنه في الأسناد الثامنة وخصوصا كبارها كالصفار، وصغار السابعة، وروى هو عن السادسة، فهو من كبار السابعة، وهنا تكون رواية البرقي الأب عنه مخالفة للمقايسة، ولعل هناك بعض الكلام فيها.

قال فيه النجاشي: «عباد بن سليمان، أخبرنا أبو عبد الله القزويني، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد البرقي، عن عباد بكتابه (بالكتاب)»<sup>(١)</sup>.

وذكره الشيخ في باب من لم يرو عنهم (عليه السلام)، وقال: «عباد بن سليمان، روى عن محمد بن سليمان الديلمي، روى عنه الصفار»<sup>(٢)</sup>.

أقول: ما ذكره الشيخ يظهر من طريقه في فهرست إلى كتاب سليمان الديلمي، فقد روى الصفار عنه وهو عن محمد بن سليمان عن أبيه، والظاهر أنهم لا يعرفون عن الرجل شيئاً غير ما وجدوه في الفهارس التي أخذوا منها، وهو مقتصر على الطرق منه وإليه، وليس في ذلك حاله أو مدحه أو قدحه.

نعم ما يرويه عن سعد هو كتاب سعد المبوب، مما يوحى بوجه إلى كونه شيخ إجازة في طريق هذا الكتاب، مما لا يضر بالسند، بتقريب كون الرواية مأخوذة من هذا الكتاب، ولكن الاطمئنان بهذا الوجه غير متحقق.

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٩٣، ت ٧٩٢.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٤٣٣، ت ٦٢٠.

◀ سعد بن سعد:

هو سعد بن سعد بن الأحوص بن سعد، أخوه إسماعيل، وولد عمه: زكريا بن إدريس، وسهل بن اليسع، ومحمد بن عيسى والد أحمد الأشعري، وأحمد بن إسحاق، وعلي بن إسحاق، وزكريا بن آدم، وإسماعيل بن آدم، وإسحاق بن آدم، كلهم من ولد عبد الله، والأخير هو ابن سعد الذي هو أبو جد راوينا سعد بن سعد، وسعد ثقة أشعري، قمي، من السادسة.

قال فيه النجاشي: «سعد بن سعد بن الأحوص بن سعد بن مالك الأشعري القمي، ثقة، روى عن الرضا وأبي جعفر (عليه السلام)».

كتابه المبوب رواية عباد بن سليمان، أخبرناه علي بن أحمد بن محمد بن طاهر، قال: حدثنا محمد بن الحسن بن الوليد، قال: حدثنا الحسن بن متيل عن عباد بن سليمان عن سعد به.

كتاب غير المبوب رواية محمد بن خالد البرقي، أخبرنا الحسين وغيره عن ابن حمزة، عن ابن بطة، عن الصفار، عن أحمد بن محمد عن محمد بن خالد، عنه.

مسائله للرضا (عليه السلام)، أخبرنا الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن جعفر، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد البرقي، عنه<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ في الفهرست: «سعد بن سعد الأشعري، له كتاب، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن محمد بن الحسن بن أبي خالد شنبولة، عنه<sup>(٢)</sup>».

أقول:

أولاً: ولم يذكر الشيخ أي كتاب من كتب سعد أراد، المبوب أم غير المبوب أم المسائل،

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٧٩، ت ٤٧٠.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ١٣٦، ت ٣١٧.

ويظهر من طريق النجاشي أن الشيخ كان يقصد كتاب سعد غير المبوب.

**ثانياً:** أن الشيخ مع أنه ألزم نفسه بذكر المدح والقدح في فهرسته وذكر التوثيقات، إلّا أنه لم يذكر في سعد كعادته في غيره أي شيء عن الوثاقة، في حين أشار إليها في الرجال! فقد ذكره في أصحاب الرضا عليه السلام قائلاً: «سعد بن سعد الأحوص بن سعد بن مالك الأشعري، قمي، ثقة»<sup>(١)</sup>، وكذا ذكره في أصحاب الجواد عليه السلام<sup>(٢)</sup>، نعم في بعض النسخ في هذا المورد (سعيد)، وهو تصحيف.

وعن الكشي بسنده المعلق «عن أبي طالب عبد الله بن الصلت القمي، قال: دخلت على أبي جعفر الثاني عليه السلام في آخر عمره فسمعتة يقول: جرى الله صفوان بن يحيى، ومحمد بن سنان، وزكريا بن آدم عني خيراً فقد وفوا لي، ولم يذكر سعد بن سعد. قال: فخرجت فلفت موففاً، فقلت له: إن مولاي ذكر صفوان ومحمد بن سنان وزكريا بن آدم وجزاهم خيراً، ولم يذكر سعد بن سعد. قال: فعدت إليه، فقال: جرى الله صفوان بن يحيى، ومحمد بن سنان، وزكريا بن آدم، وسعد بن سعد عني خيراً فقد وفوا لي»<sup>(٣)</sup>.

#### هـ محمد بن عمار<sup>(٤)</sup>:

يحتمل انطباقه على من ذكره الشيخ في أصحاب الرضا عليه السلام، وهو: «محمد بن عمار (عمار) بن الأشعث»<sup>(٥)</sup>. نعم في بعض النسخ (عمار)، وكذا في روايتنا هذه في بعض النسخ عمار، ولا يعرف عن الرجل شيء.

(١) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٣٥٨، ت ٥٣٠١.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٣٧٥، ت ٥٥٥٧.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص ٧٩٢.

(٤) مرّ الكلام فيه في، ج ٣، ح ٣٧٩، ص ٤٣٩.

(٥) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٣٦٥، ت ٥٤٠٩.

### تحقيق الصدور:

قال المجلسي رحمه الله في هذا السند: مجهول<sup>(١)</sup>، والسند وإن كان مجهولاً إلا أن المتن مما يوثق بصدوره، كما مرّ في السابق.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٤.



٤٥٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْحُجَّةُ قَبْلَ الْخَلْقِ، وَمَعَ الْخَلْقِ، وَبَعْدَ الْخَلْقِ»<sup>(١)</sup>.

### رجال السند:

أما محمد بن يحيى فهو العطار الثقة القمي، توفي قرابة (٣٠٠هـ)، من الثامنة؛ وأحمد بن محمد هو أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، القمي الثقة، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)<sup>(٢)</sup>، وليس أحمد البرقي وإن رواها أيضاً في غير موضع؛ لأنه إن أراد البرقي لقال (عن أبيه) ولم يقل (عن البرقي)؛ والبرقي هو محمد بن خالد البرقي، ثقة مع بعض لين، من صغار السادسة<sup>(٣)</sup>، وعند ذكر السيد البروجردي له في طبقات الكافي في أول عنوان وقع بعض السهو وردد بين كبار السادسة والسابعة! ثم استقر إلى أنه من كبار السادسة في العنوانين الأخيرين له، والظاهر أنه يقصد في الترديد بين صغار السادسة أو السابعة، فصغار السادسة هم الأقرب للسابعة وليس العكس، كما هو واضح، وعليه فاستقراره في العنوان التالي المفترض أن يكون من صغار السادسة عنده وليس كما هو مدون أنه من كبار السادسة والصحيح أنه من صغار السادسة كما أثبتناه في غير موضع.

وأما خلف فهو ابن حماد بن ناشر الأسدي، الكوفي، هو ثقة بحسب النجاشي، ولكن أحاديثه تتضمن ما لا يقبل، ولعل ما ذكر في كتاب ابن الغضائري عنه فيه وجه وجيه، ويظهر أن صفة مرويات الرجل مثلما ذكر في الكتاب.

(١) بصائر الدرجات، ص ٥٠٧، ح ١؛ كمال الدين، ص ٢٢١، ح ٥، بسندهما عن محمد بن خالد

البرقي؛ كمال الدين، ص ٢٣٢، ح ٣٦، بسند آخر؛ الوافي، ج ٢، ح ٤٩٣، ص ٦١.

(٢) مَرَّ الْكَلَامُ فِيهَا فِي ج ١، ح ١.

(٣) مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ فِي ج ١، ح ٣٣.

وأما طبقته فهو من صغار الخامسة؛ فقد روى عنه الوشاء وعلي بن أسباط، وهما من السادسة، وكذا البرقي الأب الذي هو أيضاً من السادسة، من صغارها، وروى هو مكثراً عن الخامسة، وفي بعض أسناده عمن توفي أيام الرابعة كأبان بن تغلب (١٤١هـ) - كما في روايتنا - وعن مالك الجهني المتوفى في حدود (١٤٨هـ)، وعن عمرو بن شمر (١٥٧هـ) فهو من الخامسة، لكنه قد يكون من صغارها، وردد السيّد البروجرديّ تدنّى في طبقات الكافي بين كونه من السادسة أو الخامسة، ولا أظن أن كونه من السادسة يستقيم البتة؛ فلم يرو عنه من هو من السابعة، بل روت عنه السابعة كلها بواسطة، نعم ما ذكره النجاشي من سنده إليه بواسطة محمد بن الحسين بن أبي الخطاب فيه سقط، وقد نبهنا مراراً وفي غير كتاب على أن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب مما لا يقاس على أسناده؛ لكثرة السقط فيها، فعده في الخامسة أسلم كما عليه في طبقات التهذيب، خصوصاً أن الخامسة ممن تكثر رواية بعضهم عن بعض، نعم عدم رواية أحد من الخامسة عنه يشير إلى أنه من صغارها، وقد مرّ تفصيل الكلام في الرجل<sup>(١)</sup>؛ وأبان بن تغلب الثقة الكوفي المعروف<sup>(٢)</sup>، وإن كان في إدراك خلف له بعض الريّة.

### تحقيق الصدور:

الحديث مقبول، ووصفه في مرآة العقول بالصحيح<sup>(٣)</sup>، كما هو المشهور، وسنده على رأي مرجع الطائفة وأساذتنا دام ظلهم ضعيف.

(١) مرّ تفصيل الكلام فيه في ج ٣، ح ٣٦٧، ص ٤٠٧.

(٢) الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج ٢، ح ٤٤، ص ١٢٣.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٤.

## ٥ - بَابُ أَنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ حُجَّةٍ

١ / ٤٥١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «تَكُونُ<sup>(١)</sup> الْأَرْضُ لَيْسَ فِيهَا إِمَامٌ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: يَكُونُ إِمَامَانِ<sup>(٢)</sup>؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا وَاحِدَهُمَا صَامِتٌ»<sup>(٣)</sup>.

### رجال السند:

العدّة من مشايخ الكليني رحمه الله مما يوجب إخبارهم بالوثوق بالصدور والاستفاضة في عهدهم؛ وأحمد بن محمد بن محمد بن عيسى هو الأشعري، الثقة القمي المعروف، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)؛ ومحمد بن أبي عمير، بغدادي، من أعظم السادسة، الثقة الجليل، أحد أصحاب الإجماع، توفي سنة (٢١٧هـ)<sup>(٤)</sup>، وكلهم ممن مرّ ذكرهم، ويبقى الكلام في الحسين بن أبي العلاء.

(١) في «بف»: «يكون».

(٢) في كمال الدين، ص ٢٣٣، + «في وقت واحد».

(٣) كمال الدين، ص ٢٢٣، ح ١٧، بسنده عن ابن أبي عمير، مع زيادة في آخره. وفيه، ص ٢٣٣، ح ٤١؛ وص ٤١٦، ضمن ح ٩، بسند آخر؛ وفي بصائر الدرجات، ص ٥٣١، ح ٢٠، بسند آخر؛ وفيه، ص ٥٣٦، ح ٤٤، بسند آخر مع زيادة في آخره؛ وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب الإشارة والنصّ على أبي جعفر الثاني عليه السلام، ح ٨٣٩؛ وباب ما يفصل به بين دعوى المحقّ والمبطل في أمر الإمامة، ح ٩٣٢؛ والإرشاد، ج ٢، ص ٢٧٧، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، مع زيادة في آخره، وفي كلّ المصادر - إلّا كمال الدين، ح ١٧ - مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج ٢، ح ٤٩٤، ص ٦٣.

(٤) مرّ تفصيل الكلام في العدّة، والأشعري في: ج ١، ح ١، ص ٢٥، وفي ابن أبي عمير في: ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٤.

### هـ الحسين بن أبي العلاء<sup>(١)</sup>:

هو الحسين بن خالد، كان وجهاً، فهو ثقة وفق المختار، ويظهر أنه من الخامسة خلافاً لبحث سابق في عدّه ممن عمر من الرابعة، وفيه مباحث ثلاثة:

### المبحث الأول: في ذكر مدارك أحواله

قال فيه النجاشي: «الحسين بن أبي العلاء الخفاف، أبو عليّ الأعور، مولى بني أسد، ذكر ذلك ابن عقدة وعثمان بن منتاب، وقال أحمد بن الحسين رحمته: هو مولى بني عامر، وأخواه علي، وعبد الحميد - روى الجميع عن أبي عبد الله عليه السلام - وكان الحسين أوجههم. له كتب منها: ما أخبرناه وأجازه محمد بن جعفر الأديب، عن أحمد بن محمد الحافظ، قال: حدّثنا محمد بن سالم بن عبد الرحمن الأزدي، ومحمد بن أحمد بن الحسين القطواني، قالوا: حدّثنا أحمد بن أبي بشر عن الحسين بن أبي العلاء»<sup>(٢)</sup>.

وقال الشيخ في الفهرست: «الحسين بن أبي العلاء، له كتاب يعد في الأصول، أخبرنا به جماعة من أصحابنا، عن محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمي، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن أبي عمير، وصفوان، عن الحسين بن أبي العلاء»<sup>(٣)</sup>.

وذكره في أصحاب الباقر عليه السلام ووصفه بالخفاف<sup>(٤)</sup>، وعدّه أيضاً في أصحاب الصادق عليه السلام قائلا: «العامري، أبو عليّ الزندجي الخفاف الكوفي، مولى بني عامر، يبيع الزندج. أعور»<sup>(٥)</sup>.

(١) مرّ الكلام فيه في ج ١، ح ٢٧، ص ٢٣٣. وهنا مزيد تفصيل.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٥٢، ت ١١٧.

(٣) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ١٠٧، ت ٢٠٤.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ١٣١، ت ١٣٣٩.

(٥) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ١٨٢، ت ٢٢٠٢.

قال في الأعيان: «والزندج لم يتضح لي معناه، ولعله مصحف»<sup>(١)</sup>، ونقل السيّد الخوئي طاب ثراه اللفظ - في ترجمة الرجل - بصيغتين مردداً (الوندجي) و(الزندجي)، مما يشير إلى عدم وضوحها لديه قدست نفسه أيضاً، وقال في الفائق: كان يبيع (الزندج)، وهو نوع من الثياب، فنسب إليه، وقيل: الزندجي نسبة إلى زندجان إحدى قرى بوشنج، وبوشنج من قرى ترمذ<sup>(٢)</sup>. ولم يذكر ما مصدره في كون الزندج نوعاً من الثياب، ولعله أخذه من هوامش بعض المحققين المعاصرين لكتب العلامة والذين لم يшиروا إلى مصدر قولهم أيضاً.

وأقول: الظاهر أن الزندج مصحف، والصحيح فيه هو «اليرندج، والأرندج، وهو جلد أسود، قال أبو عبيد: أصله بالفارسية «رنده»، وأنشد للأعشى: أرندج إسكاف يخالط عظمها، قال ابن السكيت: ولا يقال الرندج»<sup>(٣)</sup>.

فلما كان الرجل أو أبوه خفافاً أو خصافاً فيقرب جداً أنه كان يبيع الجلد الذي يصنع منه الخف كما هو ظاهر من بيت الأعشى.

ونقل الكشي عن العياشي وعن حمدويه في شأنه كما يظهر من الاختيار: «قال محمد بن مسعود، عن علي بن الحسن: الحسين بن أبي العلاء الخفاف، وكان أعور.. وقال حمدويه: الحسين بن أبي العلاء هو أزدي، وهو الحسين بن خالد بن طهمان الخفاف، وكنية خالد أبو العلاء، أخوه عبد الله بن أبي العلاء»<sup>(٤)</sup>.

وروى البرقي في المحاسن عن أبيه، عن «محمد بن علي، عن موسى بن سعدان، عن حسين بن أبي العلاء، قال: خرجنا إلى مكة نيف وعشرون رجلاً، فكنت أذبح لهم في كل منزل شاة، فلما أردت أن أدخل على أبي عبد الله عليه السلام قال لي: يا حسين، وتذل المؤمنين؟

(١) أعيان الشيعة، الأميني، ج ٦، ص ٧.

(٢) الفائق في رواية وأصحاب الصادق عليه السلام، الشبستري، ج ١، ص ٣٩٦.

(٣) ينظر: الصحاح، الجوهري، ج ١، ص ٣١٨.

(٤) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص ٦٥٩.

قلت: أعوذ بالله من ذلك، فقال: بلغني أنك كنت تذبح لهم في كل منزل شاة؟ قلت: ما أردت إلا الله، فقال: أما كنت ترى أن فيهم من يجب أن يفعل فعلك فلا يبلغ قدرته ذلك فتقاصر إليه نفسه؟ فقلت: أستغفر الله ولا أعود<sup>(١)</sup>.

والرواية ضعيفة السند بأبي سميعة الكذاب، وليس فيها دلالة على القدر أو المدح بوجه يفيد إثبات الوثاقة أو سلبها.

وروي عن الرضا عليه السلام رسلاً أنه ذكر أن الحسين هو من اشترى أمه لأبيه الكاظم عليه السلام، ويظهر من هذه الرواية مكانته وقربه من الإمام الكاظم عليه السلام، لكنها مرسلة لا يمكن الاستناد إليها.

### المبحث الثاني: في وثاقته

واستدل على وثاقته بأمور:

**الأول:** رواية ابن أبي عمير وصفوان عنه، وهو مبني توثيق مرجع الطائفة، والسيد الأستاذ دام ظلها.

**الثاني:** وجوده في تفسير علي بن إبراهيم، وهو مبني توثيق السيد الخوئي طاب ثراه للرجل.

**الثالث:** وجوده في أسناد كامل الزيارات، وهو مبني المرجع الحكيم.

**الرابع:** توثيقه بمقولة الشيخ المارة في الفهرست من أن له كتاباً يعد في الأصول؛ إذ الأصول هي تلك الكتب التي اعتمدها أصحاب الجوامع وتلقاها أصحابنا بالقبول، فاعتماد كتابه دال بالأولية على القول بوثقته، وهذا الوجه يقوى الاعتماد عليه في قبول روايات أصله لا القول بوثقته، فلا تلازم بين وثاقة الراوي ووثاقة المروي بشكل دائم، والمقام في البحث عن وثاقة الراوي.

(١) المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ج ٢، ص ٣٥٩.

(٢) الخرائج والجرائح، قطب الدين الراوندي، ج ١، ص ٣١٠.

وقد اعترض السيّد الأستاذ (عليه السلام) على هذا الوجه، بالقول: «ولكن هذا مبني على كون المراد بالأصول هي كتب الحديث الأصلية التي اعتمدها أصحابنا في تصنيفاتهم وجوامعهم، وهذا المعنى وإن كان يناسبه بعض تعابيرهم كقول الشيخ في ترجمة أحمد بن الحسين بن سعيد بن عثمان: له كتاب نوادر، ومن أصحابنا من عدّه في الأصول، وقول النجاشي في ترجمة مروي... ولكن هناك تعابير أخرى يظهر منها أنه لا يعتبر في الأصل أن يكون معتمداً عليه عند الأصحاب، كقول الشيخ في ترجمة إسحاق بن عمار: أصله معتمد عليه، فإن ظاهر القيد هو كونه للاحتراز مما يعني أن من الأصول مما لا يعتمد عليه، وكقوله في ترجمة ابن نوح السيرافي: له كتب في الفقه على ترتيب الأصول، وقوله في ترجمة بندار بن محمد: له كتب على نسق الأصول، وقوله في ترجمة حميد بن زياد: له كتب كثيرة على عدد كتب الأصول، فإن الظاهر من هذه التعابير أن العبرة بالتسمية بالأصل هي غير ما ذكر آنفاً.

وبالجملة: المناط في ما سمي بالأصل أو عدّ من الأصول في كلمات المتقدمين ليس بذلك الوضوح، فيشكل الاستناد إليه دليلاً على كون صاحب الأصل مقبول الرواية عند الأصحاب كما بنى عليه جمع من الأعلام (١).

**أقول:** إن العبارات التي استشهد بها (عليه السلام) - كما يظهر من مقررهما - بعضها غير تام الدلالة.

فأما ما في ترجمة إسحاق بن عمار من وجود قيد (معتمد عليه)، فهو غير تام الدلالة، بتقريب أن القيد إنما ذكره الشيخ بعد ذكر انحراف الرجل وكونه فطحياً، فقال: له أصل، وكان فطحياً إلا أنه ثقة، وأصله معتمد عليه، دفعاً لدخل عدم اعتماد أصله لفطحيته؛ باحتمال كون أصله ليس من أصول أصحابنا، ولو كان للاحتراز كما ادعى (عليه السلام)؛ لكان قد حصل لنا شاهد واحد على ذكر أصل واحد - على أقل تقدير - من أنه غير معتمد، فلم نعلم أنهم قد ذكروا لنا أصلاً واحداً غير معتمد، فتكون تلك العبارة مؤكدة لاعتقاد

كل الأصول، ولو كان صاحبها فطحياً منحرفاً.

والأقوى في توثيقه، ما ذكره ابن الغضائري رحمته كما نقله النجاشي في كتابه من أنه كان أوجه أخوته، فإن ذكر الوجاهة وإن كان بحد ذاته لا دلالة فيه إلا على الشهرة والمعرفة، إلا أنه في كتب الرجال مختلف عنه في غيرها.

قال في الأعيان: «قال المجلسي: لا يخفى عدم دلالة قوله وكان أوجههم على التوثيق صريحاً، فإن الظاهر أن المراد بالأوجه الأشهر والأعرف بين الناس، وهو لا يدل على التوثيق إلا أن يقال: المراد الأوجه بين أرباب الحديث، وهو مستلزم لأكثرية الاعتدال عليه. أقول: الأوجه ظاهر في مثل المقام في الأشهر والأعرف بين أهل الحديث ولا يكون ذلك إلا بالوثاقة والاعتماد عليه، فهو لا يقصر عن التوثيق إن لم يزد عليه، فلا ينبغي الوسواس في ذلك...»<sup>(١)</sup>.

### في دلالة (وجه) على الوثاقة:

سبق أن سردنا مبحثاً سريعاً في دلالة (وجه) على الوثاقة، ولما كان في ملحقات أحد الأجزاء خفي وضاع على طالبه، فأردنا تكراره في موضع من المتن لعله يكون مفيداً، فأوردناه هنا، والكلام ليس في اصطلاح (وجه أصحابنا)، بل في لفظ (وجه) المطلق، وإفادته جلالة القدر أو الوثاقة في الرواية والحديث أو عدمه.

ف(الوجه) كما يظهر من تتبع موارد استعماله عند النجاشي رحمته والذي استعمله نيفاً وسبعين مرة، ومن متابعة تلك الموارد فإنه مرة يقوم بإضافتها إلى وصف ما، كقوله في ترجمة أبان بن تغلب: «وكان قارئاً من وجوه القراء»<sup>(٢)</sup>، وكقوله في علي بن إسماعيل بن شعيب: إنه «كان من وجوه المتكلمين»<sup>(٣)</sup>، وكقوله في عبد الله بن الحسين القطريلي:

(١) أعيان الشيعة، الأميني، ج ٦، ص ٨.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٠، ت ٧.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٥١، ت ٦٦١.



«وكان من وجوه أهل الأدب»<sup>(١)</sup>، وكقوله في ابن السكيت المعروف: «وكان وجهها في علم العربية واللغة»<sup>(٢)</sup>، ففي كل هذا الموارد فإن (الوجه) هو بمعنى المتقدم، والتميز، والبارع، وصاحب المرتبة، وعالي المنزلة في ما هو وجه فيه، وهو موافق ومساوق لاستعماله في اللغة، من كونه وجهاً للمقيد، أي هو بمنزلة الحاكي عنهم وممثلهم، كمنزلة الوجه للإنسان، فلا ريب على هذا لو قال النجاشي: (كان من وجوه أصحابنا) أن يكون دالاً فيه على علو المنزلة والجلالة فضلاً عن الوثاقة عند أصحابنا؛ ولذا ترى أنه في أعظم الرواة؛ كبريد العجلي الذي هو من الأربعة المختبين من حفظة الدين، لم يذكر النجاشي فيه أنه ثقة، بل وصفه بأنه وجه من وجوه أصحابنا، ثم قال: له محل عند الأئمة عليهم السلام، وكذا فعل في الفقيه الجليل ثعلبة بن ميمون فلم يذكر أنه ثقة، لكنه ذكر في وصفه قائلاً: «كان وجهاً في أصحابنا، قارئاً، فقيهاً، نحوياً، لغوياً، راوياً، وكان حسن العمل، كثير العبادة والزهد»<sup>(٣)</sup>، وكذا في الحسن الوشاء فذكر وجاهته عند أصحابنا فقط، وكذا مع الخشاب كان قد فعل.

أما إطلاق القول بأنه وجه من غير إضافة إلى فئة - وهو محل الكلام - فقد يقال أن الظاهر من إطلاقها عند النجاشي إطلاقها. فتكون بمعنى: عالي المنزلة أو المتقدم مطلقاً، لكن الصحيح تقييدها بموضوع الكتاب وغرضه وخطه العام، فتكون دالة على علو المنزلة، والتقدم عند أهل العلم والتصنيف والرواية عند أصحابنا، مما يكون دالاً التزاماً على جلالة القدر فضلاً عن الوثاقة كما سيأتي مزيد بيان.

لكن هل يمكن أن يقال بانصراف علو المنزلة هنا إلى علو المنزلة الاجتماعية وهو بعيد عن الوصف بالوثاقة؟ الظاهر خلافه، بل هو يحتاج إلى التقييد، كأن يقول: كان وجهها عند العرب كما وصف ابن قيس بها، أو يقول: كان وجهها عند الواقعة، كما فعل في الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني وغيره من وجوه الواقعة، أو كان وجهها عند

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٣٠، ت ٦٠٨.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٤٩، ت ١٢١٤.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١١٧، ت ٣٠٢.

السلطان، كما فعل في غير واحد، ونحوها من القيود التي تنزع اللبس من مفاد تلك الوجهة وأنها ليست في عالم الرواية والحديث.

ثم إن هناك من القرائن ما يشهد بدلالة الكلمة على الوثاقة:

**منها:** أن النجاشي في معرض تأليف كتاب المصنفين والرواة، فلو قال في وصف أحدهم أنه كان أميناً في النقل، فلا يمكن أن ينصرف إلى أنه أمين في نقل البضائع، فالمقام في المصنفين والرواة وأهل العلم والدين والحديث، فعدم التقييد بقوة التقييد بغرض الكتاب.

**ومنها:** أن الوصف المطلق في كتاب النجاشي لم يقترن أبداً برجل ضعيف، بل العكس هو الذي نراه، فقد تزامنت تلك الكلمة في وصفة الثقات، بل وكثير من عظمي المنزلة كالعلاء بن رزین القلاء وغيره. ويظهر من بعض الموارد أنها من صيغ المدح والتعديل كما في مواطن عديدة منها ما ورد في علي بن شجرة وأبيه وأخيه، فقال: «وكلهم ثقات، وجوه جلة»<sup>(١)</sup>، بل قيل: إن الإطلاق في (وجه) إما أن يكون بمعنى المقيد بأنه وجه من وجوه الأصحاب، أو أنه أقوى دلالة في المدح.

وعلى كل حال فالرأي المعتضد بالشهرة والكثرة والغلبة عند الرجالين هو ما ذهبنا إليه، حتى ذكر بعضهم أنه لا ريب ولا إشكال في دلالة (وجه) على الوثاقة، ويكاد يكون قول إن الوصف بالوجه لا يفيد قبول الراوي الموصوف به، قولاً نادراً لا مستند له إلا التشكيك في دلالة تلك الكلمة على المدح الموجب لقبول الراوي على أقل تقدير.

إذا تقرر هذا، فحينئذٍ يمكن أن يقال: أن كلمة (أوجه) تدل على ما هو أكثر من الوثاقة، وتدل على توثيق، حتى أخوته، لكن الصحيح أن يقال: إن صيغ التفضيل كالأوثق، والأفضل، والأوجه، ربما دلت في كثير من الأحيان على إرادة توفر تلك الصفة في الفاضل فحسب لا فيهما - الفاضل والمفضل - معاً، وهو استخدام رائع لصيغة التفضيل، وما زال مستمراً.

نعم مع بعض قرائن الحال والمقام ربما انصرف إلى وجود الصفة في كليهما، وفي المقام فإن صفة الوجهة ثابتة لا ريب للحسين بن خالد الخفاف، ومن ثم يمكن الاطمئنان بوثاقة الرجل بلا أدنى تردد.

### المبحث الثالث: طبقة الرجل

ذكر السيّد البروجردي قدست نفسه أنه من الطبقة الخامسة، وتبعه السيّد الأستاذ دامت ظلته، وذكرت في الطبقات الصغير أنه من الرابعة التي أدركتها السادسة، وقال في الفائق: «روى عنه صفوان بن يحيى، ومحمد بن أبي عمير، وأبان بن عثمان وغيرهم، عمر حدود التسعين سنة، وكان حياً قبل سنة (١٨٣هـ)»<sup>(١)</sup>، وهو بهذا يشير إلى كونه من الرابعة التي عمرت فأدركتها السادسة، وكذا ذكر في المفيد من كونه معمرأً وفق ما استظهره هو من معجم رجال الحديث<sup>(٢)</sup>.

ومن متابعة أسناده فحسب يظهر أنه من الخامسة، فهو يروي عن الرابعة كأبي بصير (١٥٠هـ)، وابن أبي يعفور (١٣١هـ)، وروت عنه السادسة كمحمد بن أبي عمير (٢١٧هـ)، وصفوان بن يحيى (٢١٠هـ)، نعم يظهر أنه روى عن بعض الخامسة، وكذا روت عنه بعض الخامسة، فقد روى عن إسحاق بن عمار، وروى عنه أبان بن عثمان، وكلاهما من الخامسة؛ لذا يتعارض عدّ الشيخ إياه من أصحاب الباقر عليه السلام، والذي يشير إلى كونه من الرابعة، وما نجده من أسناد تشير إلى كونه من الخامسة، بل ولا نجد في ما بأيدينا روايته عن الباقر عليه السلام أو عمن هو في طبقة مشايخ الرابعة، فالمتحصل أن الرجل الذي في الأسناد من الخامسة، ولا دلالة على كونه معمرأً أو كونه من الرابعة، بل القرائن السندية تشير بوضوح إلى عكس هذا، فيتبين خطأ ما بنينا عليه في الطبقات الصغير في طبعته الأولى، والله هو العاصم، والصحيح ما عليه السيّد الأستاذ دامت ظلته تبعاً للسيّد البروجردي قدست نفسه من كونه من الخامسة.

(١) الفائق في رواية وأصحاب الصادق عليه السلام، الشبستري، ج ١، ص ٣٩٦.

(٢) المفيد من معجم رجال الحديث، محمد الجواهري، ص ١٦٢.

### تحقيق الصدور:

الرواية صحيحة السند، وقال المجلسي بحسن السند<sup>(١)</sup>، بعكس ما يظهر مما نقلناه عنه من صاحب الأعيان، وعلى كل تقدير فالرواية أسنادها متعددة، والثوق بالصدور متحقق.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٥.

٤٥٢ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ وَسَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام)، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو<sup>(١)</sup> إِلَّا وَفِيهَا إِمَامٌ<sup>(٢)</sup>، كَيْمَا<sup>(٣)</sup> إِنْ زَادَ<sup>(٤)</sup> الْمُؤْمِنُونَ شَيْئًا، رَدَّهُمْ<sup>(٥)</sup>، وَإِنْ نَقَصُوا شَيْئًا، أَكَمَّهُ<sup>(٦)</sup> هُمْ».

### رجال السند:

علي بن إبراهيم هو صاحب التفسير الثقة المعروف، من الثامنة، بقي حيا إلى (٣٠٧هـ)؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم وهو ممن يوثق بنقله لقراثن مرت في محلها<sup>(٧)</sup>؛

(١) «إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو» أي لا تخلو من الخلق، من الخلو. والمراد: أن آخر من يموت هو الحجّة، هذا هو الأظهر عند المجلسي، أو لا تخلو عن إمام سابق إلا وفيها إمام لاحق، أو لا تخلو من أحد، أو لا تمضي، من خلا فلان: إذا مضى، أو لا تكثر نباتها ولا تنبت حشيشها، من أَخْلَتِ الْأَرْضُ، إذا كثر خلاها وهو النبات الرطب. انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٥٠؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٩٥.

(٢) في الغيبة والبصائر، ص ١٣٨: «عالم»؛ وفي البصائر، ص ٥٠٦، ح ١٠: «حجّة».

(٣) في «بر»: «كي».

(٤) في البصائر، ص ٣٥١: «كلّمّا زاد». وفي البصائر، ص ٥٠٦: «كَيْمَا اَزْدَاد».

(٥) في البصائر، ص ٣٥٢: «إِلَى الْحَقِّ».

(٦) الغيبة، ابن أبي زينب النُّعْمَانِي، ص ١٣٨، ح ٣ عن الكليني؛ بصائر الدرجات، ص ٥٠٦، ح ١٠، بسنده عن ابن أبي عمير، عن منصور بن يونس، عن إسحاق بن عمار؛ وفيه، ص ٣٥٢، ح ٧، بسنده عن إسحاق بن عمار؛ وفيه، ص ٣٥١، ح ١؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٩، ح ٢٢؛ والاختصاص، ص ٢٨٨، بسند آخر، مع اختلاف وزيادة في آخره. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٥١، ح ٢؛ وص ٣٥٢، ح ٦؛ وكمال الدين، ص ٢٠٣، ح ١١؛ وص ٢٢٨، ح ٢٣؛ الوافي، ج ٢، ح ٤٩٥، ص ٦٣.

(٧) مرت ترجمتها في ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

ومحمد بن أبي عمير الراوي الشهير، من السادسة، ثقة، من أصحاب الإجماع، توفي سنة (٢١٧هـ)<sup>(١)</sup>، ويظهر أنه يرويه عن شيخين من مشايخه هنا: منصور بن يونس، وهو الثقة الذي قيل بوقفه، من الخامسة<sup>(٢)</sup>؛ وسعدان بن مسلم هو عبد الرحمن العامري الملقب بسعدان، ممن عُمر عمرا طويلا - ولد قبل (١١٠هـ)، وتوفي قرابة (٢١٥هـ) - لم يوثق صريحا، وثقه السيد الخوئي طاب ثراه؛ لوقوعه في أسناد تفسير القمي، ووثقه مرجع الطائفة لرواية صفوان عنه، وسبق أن شككت في رواية ابن أبي عمير عنه؛ لأنها وردت في التفسير، ولكن الظاهر أن هذا المورد مما فاتني في البحوث السابقة في شأنه<sup>(٣)</sup>، وأنه حتى لو ورد السند والرواية في مواضع أخرى بعدم وجود سعدان فيه إلا أن الظاهر عدم التنافي وصحة وجوده هنا؛ وأما إسحاق بن عمار فهو إسحاق بن عمار بن حيان الصيرفي، الكوفي، الإمامي، الثقة<sup>(٤)</sup>.

### تحقيق الصدور:

السند معتبر، ووصفه المجلسي بالحسن الموثق<sup>(٥)</sup>، والوثوق متحصل بلا إشكال، خاصة وأنها قد رويت بأسناد متعددة كثيرة باختلاف بعض الألفاظ، فقد رواها في البصائر بسنده إلى ابن أبي عمير عن منصور عن إسحاق، ويلاحظ أنه لم يذكر سعدان، وكذا بنفس المضمون في البصائر عن محمد بن عبد الجبار، عن الحجال، عن ثعلبة بن ميمون عن إسحاق بن عمار<sup>(٦)</sup>، ورواها الصدوق بأسناد متعددة أخرى<sup>(٧)</sup>.

(١) مرت ترجمته في ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٤.

(٢) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٩٣، ص ٤٣٦.

(٣) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٥٤، ص ١٦٨-١٧٠.

(٤) مرت ترجمته في ج ١، ح ٦، ص ٩٩.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٥.

(٦) ينظر البصائر، ص ٣٥١، ح ٢، ج ٣.

(٧) ينظر العلل، ج ١، ص ١٩٩.

٤٥٣ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُسَلِّي<sup>(١)</sup>، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْعَامِرِيِّ<sup>(٢)</sup>، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا زَالَتْ<sup>(٣)</sup> الْأَرْضُ إِلَّا وَفِيهَا الْحُجَّةُ<sup>(٤)</sup>، يُعْرِفُ<sup>(٥)</sup> الْحَلَالَ<sup>(٦)</sup> وَالْحَرَامَ، وَيَدْعُو النَّاسَ<sup>(٧)</sup> إِلَى سَبِيلِ اللَّهِ<sup>(٨)</sup>».

(١) في المحاسن، ص ٢٣٦، ح ٢٠٢، عن علي بن الحكم، عن الربيع بن محمد المسلمي، وفي بصائر الدرجات، ص ٥٠٤، ح ١، بسنده عن علي بن الحكم، عن ربيع بن محمد المسلمي، لكن المذكور في جميع نسخ المحاسن، هو المسلمي - كما صرح به في حاشية المحاسن، ج ٢، طبعة الرجائي، ص ٣٦٨، ذيل ح ٨٠٢ - والمذكور في البحار، ج ٢٣، ص ٤١، ذيل ح ٧٨، نقلاً من البصائر هو المسلمي، وهو الصواب. والمُسَلِّي - بضم الميم وسكون السين - منسوب إلى بني مُسْلِيَّة، وهي قبيلة من بني الحارث. راجع: الإكمال لابن ماکولا، ج ٧، ص ١٩٥؛ الأنساب للسمعاني، ج ٥، ص ٢٩٥.

(٢) في «ض»: «القاري». وهو سهو. راجع: رجال البرقي، ص ٢٢؛ رجال الطوسي، ص ٢٦٤، الرقم ٣٧٩٠.

(٣) قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٩٥: «قوله عليه السلام: ما زالت الأرض، من زال يزول فعلاً تافئاً، أي من حال إلى حال؛ فإنّ الأرض دائماً في التغيّر والتبدّل، أو من زال يزال فعلاً ناقصاً، فكلمة إلّا زائدة».

(٤) في الغيبة: «حجّة».

(٥) ظاهر صدر التأهتين في شرحه، ص ٤٦١، كون «يعرف» من المجزّد معلوماً؛ حيث قال: «أي عرفاناً شهودياً عن كشف إلهي وإلهام، لا بطريق استفادة بشرية، ورواية سمعية، أو اجتهد رسمي، أو استنباط فكري».

(٦) في «بر»: «بالحلال».

(٧) في البصائر والغيبة وكمال الدين - «الناس».

(٨) المحاسن، ص ٢٣٦، كتاب مصابيح الظلم، صدر ح ٢٠٢؛ وفي الغيبة للنعمان، ص ١٣٨، ح ٤، عن الكليني؛ بصائر الدرجات، ص ٥٠٤، صدر ح ١، عن أحمد بن محمد؛ كمال الدين، ص ٢٢٩، صدر ح ٢٤، بسنده عن ربيع بن محمد المسلمي؛ الوافي، ج ٢، ح ٤٩٦، ص ٦٣.

## رجال السند:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة القمي، من الثامنة، توفي في حدود (٣٠٠هـ)؛ وأحمد بن محمد مشترك بين ثقتين، والأرجح انصرافه للأشعري، ثقة من السابعة توفي بعد (٢٧٤هـ)<sup>(١)</sup>؛ وعلي بن الحكم ثقة، كوفي، من السادسة<sup>(٢)</sup>، ويقتضى الكلام في ربيع بن محمد، وعبد الله بن سليمان.

## هـ ربيع بن محمد المسلي:

رجل من الخامسة لا نعرف مدركا مختارا يوجب القول بوثاقته، وفيه مطالب ثلاثة: في ذكره في فهرس الرجال، وفي اتحاده مع ربيع الأصم، وفي وثاقته.

## المطلب الأول: في ذكره في الفهارس

قال النجاشي: «ربيع بن محمد بن عمر بن حسان الأصم المسلي، ومسلية قبيلة من مذحج، وهي مسلمية بن عامر بن عمرو بن علة بن خالد بن مالك بن أد، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) ذكره أصحاب الرجال في كتبهم، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا أحمد بن عبد الواحد، قال: حدثنا علي بن محمد بن الزبير، قال: حدثنا علي بن الحسن بن فضال، قال: حدثنا عباس بن عامر عنه به»<sup>(٣)</sup>.

وذكره الشيخ مرتين فقال: «ربيع بن محمد المسلي: له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد القمي، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أيوب بن نوح، عن العباس بن عامر القصباني، عنه»<sup>(٤)</sup>.

وقال في الثانية بعد الأولى مباشرة: «ربيع الأصم: له أصل، أخبرنا به جماعة، عن أبي

(١) مرت ترجمتهما في ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٢) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٥٧، ص ١٩٢.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٦٤، ت ٤٣٣.

(٤) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ١٢٧، ت ٢٩٠.



المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن الحسن بن محبوب، عنه<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثاني: في اتحاده مع ربيع الأصم

يظهر من فهرست الشيخ أن هناك رجلين أحدهما يلقب بالمسلي، وآخر يلقب بالأصم، حيث ذكرهما مستقلين واحدا تلو الآخر، وأن الأصم صاحب الأصل بين الرجلين، ويظهر من النجاشي من تصريحه الواضح أن في البين رجلاً واحداً، واسمه ربيع بن محمد الأصم المسلي.

وهذا تعارض بين مقولة الشيخ والنجاشي، وقد يقال بترجيح مقالة النجاشي لثلاثة أمور:

**أولها:** أن النجاشي كان ناظراً إلى الفهرست وبيان أخطائه، فكل ما فرق فيه هو من باب الحاكمية على ما في فهرست الشيخ، فإن تأليفه لكتابه كان متأخراً عن تأليف الشيخ لفهرسه.

**ثانيها:** أن النجاشي كان في تمام نضجه العلمي حين ألف كتابه بأمر السيد، بينما ألف الشيخ فهرسه في مقتبل عمره، وأن النجاشي ممن اختص بالرجال والأنساب بخلاف الشيخ الذي تفرعت وتشعبت تأليفاته، حتى اشتهرت أضبطية النجاشي، بل هي متقومة بالاستقراء على الصحيح، مما يفضي إلى ترجيح أقوال النجاشي المعارضة بأقوال الشيخ.

**ثالثها:** أنه يظهر من النجاشي التفصيل في شأنه، مما يشير إلى معرفته الواضحة بالرجل، وإجمال الشيخ ظاهر في عدم معرفته الكافية به.

ولكن يمكن أن يقال: إن تلك الوجوه - لو سلمت - لا تستقيم؛ فإن متابعة أسناد العنوانين في الكتب الأربعة يظهر نصرة لما ذكره الشيخ، فنرى أن الأصم - والذي ليس

له إلاً روايتان، تتكرران في كل المصادر الأربعة - قد اختص بالرواية عنه - سواء في الكافي أو في التهذيب أو في الفقيه - الحسن بن محبوب السراذ<sup>(١)</sup>، وهو أيضاً ما يظهر من طريق الشيخ في الفهرست في عنوان الأصم، والذي مرَّ بيانه في المطلب الأول.

أما عنوان (ربيع بن محمد) أو هو بإضافة (المسلي) بعده، فلم يرو الحسن بن محبوب في أي مورد عنه إلا في رواية يتيمة رواها الصفار والكليني<sup>(٢)</sup>، وأكثر عنه علي بن الحكم والعباس بن عامر القصباني، وهذا أيضاً يظهر من طريقي الشيخ والنجاشي إلى المسلي، حيث يرويان كتابه من طريق العباس بن عامر، ولم يرد في سند من الكتب الأربعة رواية القصباني أو علي بن الحكم أو أي راوٍ من الرواة الذين يروون عن المسلي أن رووا عن الأصم.

فقد يقال أو لعله قد قيل: إن اللبس قد حصل للنجاشي أثر اللبس الذي حصل في مصادره التي نقل ما جاء فيها عن الرجل، فدمج بين العنوانين، ولا يظهر أن النجاشي كان يعرفه، بل يظهر من قوله: ذكره أصحاب الرجال في كتبهم اعتماده عليهم. وأما

---

(١) الأولى: عن ابن محبوب عن ربيع الأصم، عن أبي عبيدة الخذاء، ومالك بن عطية، عن أبي الورد كلاهما، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: إذا طلق الرجل امرأته تطليقة في مرضه ثم مكثت في مرضه حتى انقضت عدتها، فإنها ترثه ما لم تنزوج، فإن كانت تزوجت بعد انقضاء العدة، فإنها لا ترثه. (الكافي، ج ٦، ص ١٢١، ج ٢؛ الفقيه، ج ٣، ص ٥٤٥، ٤٨٧٧؛ الاستبصار، ج ٣، ص ١٠٨٢، ص ٣٠٤؛ التهذيب، ج ٨، ص ٧٧، ح ٢٦٢).

الثانية: عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب، عن ربيع الأصم، عن الحارث بن المغيرة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل له امرأة بالعراق، فأصاب فجوراً وهو بالحجاز، فقال: يضرب حد الزاني مائة جلدة ولا يرجم، قلت: فإن كان معها في بلدة واحدة وهو محبوس في سجن لا يقدر أن يخرج إليها، ولا تدخل هي عليه أرايت إن زنى في السجن؟ قال: هو بمنزلة الغائب عن أهله، يجلد مائة جلدة. (الكافي، ج ٧، ص ١٧٨، ح ٣؛ الفقيه، ج ٤، ص ٣٩، ح ٥٠٣٦؛ التهذيب، ج ١٠، ص ١٥، ح ٣٧).

(٢) البصائر، ص ٥٥٧، ح ٢؛ الكافي، ج ١، ح ٤، ص ٣٨٧.

المعلومات العرضية التي ذكرها فكانت تختص بالقبائل والأنساب وهي تطبيق لمعرفته بالأنساب، وتوضيح حال اسم المسلي.

لكن الصحيح في المقام أن يقال:

يظهر أن النجاشي قد استل معلوماته من كتاب الرجال لعلي بن فضال الذي قرأه النجاشي مع أحمد بن الحسين الغضائري على شيخهما أحمد بن عبد الواحد المعروف بابن عبدون، وعلي بن فضال كان تلميذا للعباس بن عامر القصباني تلميذ الربيع.

ومن المعلوم براعة علي بن فضال في الرجال بما لا يخفى على من خبر آراءه وما قيل فيه، والرجل قريب عليه فهو شيخ شيخه القصباني، فالمعلومات الواردة من قبله مما يقوى جدا الاعتماد عليها.

وأما الشيخ فيظهر أنه وجد في فهرست ابن الوليد ترجمة باسم ربيع بن محمد المسلي، ووجد في الأسناد من ينظر هذا (الاسم وأسناده) في كتب الحديث، ووجد في فهرست ابن بطة ترجمة باسم الربيع الأصم، وكان الطريق مختلفاً عن طريق سابقه، فهو بواسطة الحسن بن محبوب، والذي توفر في الروايات التي رواها الشيخ وقبلة الصدوق والكليني روايتان فيهما الأصم من طريق الحسن بن محبوب فحسب، وأن ابن الوليد وصف مصنف الربيع بن محمد بالكتاب، بينما وصفه ابن بطة بالأصل، مما دعاه إلى القول بالتعدد أو ترجيحه وعدم رؤية اتحاد.

لكن التحقيق بالأمر بعد التدقيق جيداً في المطلب والتقلب بين وسادة الرأيين، أن ما ذكره النجاشي هو الأقوى؛ إذ الظاهر أن ابن بطة وابن الوليد وابن فضال لم يذكروا إلا رجلاً واحداً، فذكر ابن بطة ربيع الأصم، وذكر ابن الوليد ربيع بن محمد المسلي، وكان ابن فضال ذكر قبلهم ربيع بن محمد الأصم المسلي.

ويبقى المؤيد الأقوى للشيخ أنه لم يرد في سند أن الربيع الأصم وصف بأنه ابن محمد، لكن هذا المؤيد إنما يستقيم لو كان التابع تاماً للروايات، على أننا لم نحظ إلا بما وصل إلينا، ومع ذلك فنجد في تفسير فرات بن إبراهيم الكوفي «قال: حدثني جعفر بن

محمد الفزاري (قال: حدّثنا عليّ بن الحسن بن فضال، عن العباس بن عامر القصباني، عن الربيع بن محمد بن عمرو بن حسان المسلي الأصم، عن فضيل (بن الزبير) الرسان عن أبي داود السبيعي، قال: أخبرني) أبي (أبو) عبد الله الجدي: عن (أمير المؤمنين علي عليه السلام)»<sup>(١)</sup>.

وكذا في رواية الهداية الكبرى: «عن جعفر بن محمد، عن محمد بن عبد الرحمن الزيات، عن الربيع بن محمد الأصم، عن بني الجارود، عن القاسم بن الوليد الهمداني، عن الحارث الأعور الهمداني، قال: كنّا مع أمير المؤمنين عليه السلام بالكناسة، إذ أقبل أسد يهوي فضعضعنا من حوله حتى انتهى إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال له: أرجع ولا تدخل دار هجرتي بعد اليوم وبلغ السباع عني تتجافى الكوفة...»<sup>(٢)</sup>.

مما يشير بوضوح إلى اتحاد الرجلين من جهتين:

**الأولى:** حصول اتحاد في الراوي عنه، فالراوي عن الأصم في هذه الرواية هو العباس بن عامر القصباني الذي يروي عن المسلي في الفهارس والروايات، فتكون المحصلة أن العنوانين ممن روى عنهما الحسن بن محبوب والقصباني.

**الثانية:** قد حصل في الروايتين التصريح المنصوص على كون الأصم هو ابن محمد وهو مسلي.

فيقال باتحاد العنوانين الذين فرق الشيخ بينهما نتيجة لاختلاف عنوان ابن بطة وابن الوليد واختلاف طريقتها، وعدم توفر دواعي القول بالاتحاد عند الشيخ.

ويبقى المؤيد الثاني للتعدد وهو كون الأصم صاحب أصل والمسلي صاحب كتاب، وفيه أن كونه من أصحاب الأصول هو ما وجد في فهرست ابن بطة، وفهرست ابن بطة يقع فيه مثل هذا الخلط في عدم التفريق بين الكتاب والأصل، أو أنهم اختلفوا في كون

(١) تفسير فرات الكوفي، فرات بن إبراهيم، ص ٣١٢.

(٢) الهداية الكبرى، الحسين بن حمدان الحصري، ص ١٥٢.

كتاب الرجل أصلاً أو كتاباً عادياً، والأولى الأخذ بما قال ابن فضال.

### المطلب الثالث: في وثاقته

ينبغي أن يكون واضحاً أن الشيخ والنجاشي لا يعرفان عن حال الرجل أكثر مما قرأه في مصادرهم، فالنجاشي هنا يستقي معلوماته من كتاب الرجال لابن فضال، والذي قرأه مع ابن الغضائري على شيخهما ابن عبدون، ولا أقرب من ابن فضال من قال الرجل ولم يذكر فيه مدحاً أو قدحاً وإلا لنقله النجاشي، وكذا الشيخ فهو لم يذكر إلا ما وجده في فهرسي ابن الوليد وابن بطّة.

أما الطرق الأخرى فليس من شيء نتعلق بها إلا أمرين، وهما أيضاً لا يستقيان:

**الأول:** كونه صاحب أصل، ولكن في ثبوت ذلك تردد؛ إذ الوحيد الذي نصّ على ذلك هو ابن بطة كما نستظهر من فهرس الشيخ، وهو معارض بما في فهرس ابن الوليد وابن فضال. نعم على القول بتعدد الرجلين يكون الأصم هو صاحب الأصل، ولا يفيد هذا في توثيق ربيع بن محمّد، هذا كله إذا سلمنا كون أن من له أصل ثقة، ولكن هذا ليس مسلماً على إطلاقه.

**الثاني:** رواية الحسن بن محبوب عنه، والحسن بن محبوب من أصحاب الإجماع، وفيه: أن كون رواية أصحاب الإجماع وفق المختار لا تدل على وثاقة المروي عنه، بل كون الحسن بن محبوب من أصحاب الإجماع أيضاً ليس مسلماً في حد نفسه، فقد ردّدوا بينه وبين الحسن بن فضال حين عدّوه.

**الثالث:** ورود اسمه في تفسير القمي، وهذا المبني يجعله ثقة وفق مباني السيّد الخوئي قدس نفسه، ولكن لم نعتد هذا المبني للتوثيق في كتابنا.

### بعض التصحيّفات في اسمه

روى في المحاسن: عنه، عن عليّ بن الحكم، عن الربيع بن محمّد المسلمي، عن عبد الله بن سليمان، عن أبي جعفر عليه السلام قال: لم يكن رسول ﷺ يأكل طعاماً، ولا يشرب

شرباً إلا قال: «اللهم بارك لنا فيه، وأبدلنا به خيراً منه» إلا اللبن، فإنه كان يقول: «اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه»<sup>(١)</sup>.

والصحيح فيه المسلى، كما فى بقية الموارد.

روى فى البصائر قال: «حدثنا أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن أبي الربيع محمد المسلى، عن عبد الله بن سليمان قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام قول الله عز وجل أن تقول نفس: «يا حشرتنا على ما فرطت فى جنب الله»، قال: على عليه السلام جنب الله»<sup>(٢)</sup>.

والصحيح كما فى بقية الموارد الربيع بن محمد، وليس أبو الربيع محمد.

روى البصائر عن عليّ بن الحكم، عن ربيع بن محمد المكي<sup>(٣)</sup>، وبدلالة اتحاد الطبقة والراوى يعلم أنه هو نفسه، والظاهر أن (المكي) تصحيف (المسلى) وليس لقبا آخر له، لقرب الاسمين فى الكتابة، وسهولة التصحيف إلى (المكي) من (المسلى)؛ لغرابة الأخير، وقرب كتابته من الأول، ولعدم وصفه فى غير هذا المورد بكونه مكي.

وردت روايتنا فى المقام فى البصائر وكان فيها ربيع بن محمد المسلمي<sup>(٤)</sup>، والصحيح أنه المسلى بدلالة بقية الموارد فى الروايات والفهارس.

### ه عبد الله بن سليمان:

ويسمى أيضاً فى الأسناد مصغرا، عبد الله بن سليم، ويعرف عبد الله بن سليمان المطلق بكونه العابدى بدلالة رواية ربيع عنه، ذكره الشيخ فى أصحاب الصادق عليه السلام وقال: عبد الله بن سليمان العامري، كوفى<sup>(٥)</sup>، وعبد الله بن سليمان المطلق ينصرف إلى

(١) المحاسن، أحمد البرقي، ج ٢، ح ٥٧٦، ص ٤٩١.

(٢) بصائر الدرجات، محمد الصفار، ص ٨٢، ح ٨.

(٣) بصائر الدرجات، محمد الصفار، ص ٢٨٢، ح ١.

(٤) بصائر الدرجات، محمد الصفار، ص ٥٠٤، ح ١.

(٥) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٢٦٤، ت ٣٧٩٠.

غيره وهو الصيرفي، وهو المذكور في الفهارس ومشايخه الفقيه، ولا طريق محكم لمعرفة حال وثاقته، وهو من الرابعة كحال عبد الله بن سليمان الصيرفي.

### بعض التصحيقات في اسمه

وفي سند آخر مشابه للسلسلة السندية - علي بن الحكم عن ربيع عن عبد الله - فيه عبد الله بن سنان بدلا من عبد الله بن سليمان<sup>(١)</sup>، والظاهر أيضاً التصحيح وأن الصحيح هو عبد الله بن سليمان بدلالة السلسلة وأن شهرة عبد الله سنان مع شبه سليمان بسنان كانت من أهم عوامل التصحيح إليه.

وفي كامل الزيارة وردت تلك السلسلة المتكررة أيضاً، وفيها بدلا من عبد الله بن سليمان، عبد الله بن مسكان<sup>(٢)</sup>، والصحيح (سليمان) وحرف إلى مسكان لنفس أسباب تصحيحه إلى سنان، وكذا روى ربيع بن محمد في مورد آخر عن عبد الله بن مسكان، والصحيح فيه أيضاً عبد الله بن سليمان<sup>(٣)</sup>.

### تحقيق الصدور:

السند - كما وصفه المجلسي رحمه الله - مجهول<sup>(٤)</sup>، والوثوق بصدور الرواية متعذر، مع أن المفهوم من متن الرواية مقبول وصادر إلا أن صدور هذه الرواية لم يثبت.

(١) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٢٩٧، ح ١١.

(٢) كامل الزيارات، ابن قولويه، ص ٢٨١، ح ٤٤٦.

(٣) كامل الزيارات، ابن قولويه، ص ٢٨٢، ح ٤٥٠.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٥.

٤٥٤ / ٤. أحمد بن مهران، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: تَبْقَى <sup>(١)</sup> الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ؟ قَالَ: «لَا» <sup>(٢)</sup>.

### رجال السند:

أما أحمد بن مهران، فهو شيخ الكليني الذي ذهبنا إلى قبول روايته، لترحم الكليني عليه غير مرة، خلافاً لعادته، وهو من كبار الثامنة، لكنه من ذوي الأسناد العالية <sup>(٣)</sup>؛ ومحمد بن عليّ هو أبو سميئة الصيرفي، الكوفي، الضعيف، من صغار السادسة أو من كبار السابعة <sup>(٤)</sup>، ويعلم أنه هو بملاحظ تكرار رواية أحمد بن مهران عنه عن موسى بن سعدان، وموسى بن سعدان ممن يروي عنه محمد بن عليّ الصيرفي مكرراً في المحاسن، وقد ذكر النهازي عنوان (محمد بن عليّ بن موسى الصيقل)، وهو غلط وخلط، وذكر أنه ممن لم يذكره مع أنه ورد في رواية، وقال: «لم يذكره»، وقع في طريق الكليني عن أحمد بن مهران، عنه <sup>(٥)</sup>. وغاب عنه أنه تصحيف واضح لسند الكليني عن أحمد بن مهران عن محمد بن عليّ عن موسى الصيقل؛ وأما الحسين بن أبي العلاء، فهو الراوي الكوفي الوجه الذي اخترنا القول بوثاقته لهذا <sup>(٦)</sup>.

(١) في «بح»: «أتبقى».

(٢) الغيبة، ابن أبي زينب النعماني، ص ١٣٨، ح ٥، عن الكليني، عن بعض رجاله، عن أحمد بن مهران؛ بصائر الدرجات، ص ٥٠٥، ح ٥، بسنده عن الحسين بن أبي العلاء؛ وفي بصائر الدرجات، ص ٥٠٦، ح ١٤؛ وعلل الشرائع، ج ١، ح ١٢، ص ١٩٧، بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف؛ الوافي، ج ٢، ح ٤٩٧، ص ٦٤.

(٣) مروت ترجمته في: ج ٣، ح ٣١٨، ص ٢٧٣.

(٤) مروت ترجمته في: ج ٢، ح ٧٨، ص ٢٧٧.

(٥) مستدركات علم رجال الحديث، الشاهنمازي، ج ٧، ص ٢٤٧.

(٦) مروت ترجمته في هذا الجزء، ح ٤٥١.



### تحقيق الصدور:

الرواية وإن كان سندها ضعيفاً إلا أن المتن لا ريب في صدوره من المعصومين عليهم السلام؛ لصدوره من أسناد متعددة لا يبعد القول باستفاضتها، كما في البصائر، والإمامة والتبصرة، وغيرها، وأما في مرآة العقول فقد وصف المجلسي رحمته الله السند بالضعف<sup>(١)</sup>.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٦.

٤٥٥ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَحَدِهِمَا (عليه السلام)، قَالَ: قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَدْعِ الْأَرْضَ بِغَيْرِ عَالِمٍ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يُعْرِفِ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ» (٢).

### رجال السند:

هذه السلسلة السندية من السلاسل السندية المعروفة (٣)، فعلي بن إبراهيم الثقة المعروف، صاحب التفسير، توفي قرابة (٣٠٧ هـ)، من الثامنة (٤)؛ ومحمد بن عيسى هو ابن عبيد اليقطيني، ثقة معروف، من كبار السابعة (٥)، وقد ناقشنا سابقا رواية محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن؛ ويونس بن عبد الرحمن، ثقة مشهور، من صغار الخامسة (٦)؛ وعبد الله بن مسكان، ثقة عين، توفي قبل سنة (١٨٧ هـ) بقليل،

(١) في الغيبة وكمال الدين: «عن أبي عبد الله (عليه السلام)».

(٢) الغيبة، ابن أبي زينب النعماني، ص ١٣٨، ح ٦، عن الكليني... عن أبي عبد الله (عليه السلام)؛ كمال الدين، ص ٢٠٣، ح ١٢، بسنده عن محمد بن عيسى...، عن أبي عبد الله (عليه السلام)؛ وفي بصائر الدرجات، ص ٣٥١، ح ١؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٥، ح ٤؛ وص ١٩٩، ح ٢٢؛ والاختصاص، ص ٢٨٨، بسند آخر عن عبد الله بن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، مع اختلاف يسير وزيادة؛ بصائر الدرجات، ص ٣٥١، ح ٤، بسند آخر عن أبي عبد الله (عليه السلام)؛ وفي البصائر، ح ٥؛ والاختصاص، ص ٢٨٩، بسند آخر عن أبي جعفر (عليه السلام)، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف وزيادة؛ الوافي، ج ٢، ح ٤٩٨، ص ٦٤.

(٣) على سبيل المثال لا الحصر ينظر: الكافي، ج ١، ح ٥، ص ١٧٨؛ ج ١، ح ٣، ص ٢٧٣؛ ج ١، ح ١، ص ٢٨٦؛ ج ٢، ح ٢٠، ص ٢٨٤؛ ج ٢، ح ٢، ص ٣٦٦؛ ج ٢، ح ٧، ص ٤٠٥؛ ج ٣، ح ٦، ص ٤٠٥؛ ج ٣، ح ٣، ص ١٩٧، وغيرها.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٥) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٣٩، ص ٢٥.

(٦) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٣٩، ص ٣٠.

من الخامسة<sup>(١)</sup>؛ وأبو بصير هنا الأقوى أنه ليث المرادي، ثقة من الأربعة المختين، من الرابعة<sup>(٢)</sup>.

### تحقيق الصدور:

وصف المجلسي قدست نفسه السند بالصحة<sup>(٣)</sup>، وهو كذلك وفق مشهور المتأخرين، وعلى كل حال فالوثوق الإجمالي حاصل بالمتن إجمالاً بلا أدنى إشكال؛ إذ أن ألفاظ المتن يحدس أن هناك بعض التغيرات قد طرأت عليها؛ نتيجة لمقارنتها مع ألفاظ ما روي عن ابن مسكان بأسناد أخرى لهذه الرواية.

(١) مرت ترجمته في ج ٢، ح ١٠٧، ص ٤٨٩.

(٢) مرت ترجمته في ج ٢، ح ١٥٦، ص ٦٥٠.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٦.

٦/٤٥٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ أَجَلٌ وَأَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَتْرُكَ الْأَرْضَ بِغَيْرِ إِمَامٍ عَادِلٍ»<sup>(١)</sup>.

### رجال السند:

هذا السند مرّ بعينه<sup>(٢)</sup>، ومرّ بيان ضعفه وفق المختار بالقاسم وبالبطاني؛ ومحمد بن يحيى هنا هو العطار الثقة، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)؛ وأحمد بن محمد مشترك بين الثقتين الأشعري، والبرقي، والأرجح كونه الأشعري القمي، وهو من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)؛ والحسين بن سعيد هو الأهوازي الثقة، من صغار السادسة، وفاته في حدود (٢٤٠هـ) بحسب المقاربات السندية<sup>(٣)</sup>؛ والقاسم بن محمد هو الجوهري مجهول، من كبار السادسة على المختار، نعم يمكن توثيقه وفق مبنى رواية صفوان وابن أبي عمير عنه، وكونه هنا الجوهري وليس الأصفهاني كاسولا؛ لتوسطه بين الحسين بن سعيد وبين البطاني؛ فهو الموضع المعتاد للجوهري، كما بيّناه في غير موضع؛ وعليّ بن أبي حمزة هو البطاني الواقف، لا وثوق به على المختار، وهو من الخامسة؛ وأبو بصير هو يحيى بن أبي القاسم الثقة الضريب، كوفي من الرابعة، توفي سنة (١٥٠هـ)، وكونه يحيى بدلالة رواية البطاني عنه، فهو قائده وتلميذه الخصيص به.

### تحقيق الصدور:

وصف شيخنا المجلسي السند بالضعف<sup>(٤)</sup>، وهو كذلك، وهذه الرواية يظهر أنها

(١) بصائر الدرجات، ص ٥٠٥، ح ٣؛ وكمال الدين، ص ٢٢٩، ح ٢٦؛ وص ٢٣٤، ح ٤٣، بسند آخر

عن عليّ بن أبي حمزة؛ الوافي، ج ٢، ح ٤٩٩، ص ٦٤.

(٢) الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج ٢، ح ١٤٤، ص ٦٢٠.

(٣) الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٦.

من كتاب الملاحم للبطائني؛ ولذا رويت في غير موضع بانتهاء الأسناد إليه، بل ورواها السيّد عليّ بن طاووس في كتاب الإقبال نقلاً عن كتاب الملاحم مصرحاً به، ونقل تتمّة الحديث، حيث قال بعدها الإمام الصادق (عليه السلام) «قال: قلت له: جعلت فداك فأخبرني بما استريح إليه، قال: يا أبا محمّد ليس يرى أمة محمّد (عليه السلام) فرجاً أبداً ما دام لولد بني فلان ملك حتى ينقرض ملكهم، فإذا انقرض ملكهم أتاح الله لأمة محمّد رجلاً منا أهل البيت، يشير بالتقى ويعمل بالهدى ولا يأخذ في حكمه الرشى، والله إني لأعرفه باسمه واسم أبيه، ثم يأتينا الغليظ القصرة ذو الخال والشامتين، القائم العادل الحافظ لما استودع يملأها قسطاً وعدلاً كما ملأها الفجار جوراً...»<sup>(١)</sup>.

وذكر العجب العجائب في تفسير هذه الرواية، فمع إنها ظاهرة أشد الظهور في الحديث عن الإمام الحجّة المنتظر عجل الله فرجه، إلّا أنه قال: إن هذا الحديث يحتمل أن يكون الإشارة إلينا والإنعام علينا!! ثم كرر مستدلاً بعد الرواية قائلاً: «أقول: ومن حيث انقرض ملك بني العباس، لم أجد ولا أسمع برجل من أهل البيت يشير بالتقى ويعمل بالهدى، ولا يأخذ في حكمه الرشى، كما قد تفضل الله به علينا باطناً وظاهراً، وغلب ظني أو عرفت أن ذلك إشارة إلينا وإنعام، فقلت ما معناه: يا الله إن كان هذا الرجل المشار إليه أنا.. الخ»<sup>(٢)</sup>.

وهذه هفوة غفر الله له وعفا عنه وأدخله فسيح جناته، فإن السيّد عليّ بن طاووس (رحمته) هو أخو فقيه أصحابنا أحمد بن طاووس رضي الله عنه، ومن طالع حياته (رحمته) قد لا يستغرب مقالته تلك مع الإذعان بمجانبتها للصواب، فقد ثبت له الوسادة وحكم بالعدل والقسطاس المستقيم، وفي هذا شجون، فالظرف الزمني والاجتماعي قد يؤثر في فهم النص الروائي إذا غفل الراوي واقتصر في نظره على برهة معينة من الزمان، رحم الله الماضين من سلفنا ومشايخنا الصالحين وغفر لنا ولهم، ونوهم رضوانه وجنانه.

(١) إقبال الأعمال، ابن طاووس، ج ٣، ص ١١٦.

(٢) إقبال الأعمال، ابن طاووس، ج ٣، ص ١١٧.

٥٧/٧. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ؛ وَ<sup>(١)</sup>عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ وَهْشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي هِزْمَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَمَّنْ يَثْقُ بِهِ<sup>(٢)</sup> مِنْ أَصْحَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ: «اللَّهُمَّ، إِنَّكَ لَا تُخْلِي أَرْضَكَ مِنْ<sup>(٣)</sup> حُجَّةٍ لَكَ عَلَى خَلْقِكَ»<sup>(٤)</sup>.

### رجال السند:

قبل الكلام في الرجال ينبغي فرز سندي الرواية:

**السند الأول:** علي بن محمد عن سهل بن زياد عن الحسن بن محبوب عن أبي أسامة عن أبي حمزة عن أبي إسحاق عمن يثق به.

(١) في السند تحويل بعطف «علي بن إبراهيم عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أسامة وهشام بن سالم» على «علي بن محمد عن سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أسامة».

(٢) في «ف»: «عَمَّنْ حَدَّثَهُ».

(٣) في «بف» والوافي: «عن».

(٤) الكافي، كتاب الحجّة، باب نادر من حال الغيبة، ضمن ح ٨٩٠، عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن أبي أسامة، عن هشام؛ ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي حمزة؛ وفيه، باب في الغيبة، ضمن ح ٩٠٣، عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، ومحمد بن يحيى وغيره عن أحمد بن محمد؛ وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب عن هشام بن سالم، عن أبي حمزة. وفي بصائر الدرجات، ص ٥٠٦، ح ١٥؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٥، ح ٢؛ وكمال الدين، ص ٣٠٢، ح ١٠، بسند آخر عن الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي إسحاق الهمداني، عن ثقة من أصحابنا، عن أمير المؤمنين عليه السلام. وفيه، ص ٣٠٢، ح ١١، بسند آخر عن الصادق، عن علي عليه السلام مع اختلاف، وفي الأربعة الأخيرة مع زيادة في آخره؛ كفاية الأثر، ص ١٦٣، ضمن الحديث الطويل، بسند آخر عن الحسن عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٠٠، ص ٦٤.

**السند الثاني:** عليّ بن إبراهيم عن أبيه عن الحسن بن محبوب عن شيخه أبي أسامة وهشام بن سالم عن أبي حمزة عن أبي إسحاق عمن يثق به.

فأما رجال الثامنة والسابعة:

علي بن محمد المنصرف إليه في هذا المحل هو عليّ بن محمد علّان، خال الكليني، رازي، ثقة، من الثامنة<sup>(١)</sup>، ويؤيده روايته عن سهل؛ وسهل بن زياد هو الآدمي الرازي المطرود من قم، والذي شهد عليه أحمد بالكذب والغلو، والفضل بالحمق، ضعيف من السابعة<sup>(٢)</sup>.

وعلي بن إبراهيم الثقة المعروف، صاحب التفسير، توفي قرابة (٣٠٧هـ)، من الثامنة<sup>(٣)</sup>، عن أبيه إبراهيم بن هاشم، حسن الحال، كما عليه المشهور، قمي، من السابعة<sup>(٤)</sup>.

وأما السادسة فيرويهما الحسن بن محبوب، من جلة أصحابنا، ثقة، أحد الأركان الأربعة، توفي سنة (٢٢٤هـ)، من السادسة، وهو عن الخامسة أبي أسامة، وهو زيد بن يونس، ثقة، من صغار الرابعة التي أدركتها بعض السادسة، نعم عده السيد البروجردي في مواضع من الخامسة، وفي أخرى تردد بين الرابعة والخامسة<sup>(٥)</sup>؛ وهشام بن سالم هو الجواليقي الثقة، من الخامسة، توفي قبل سنة (١٨٣هـ)<sup>(٦)</sup>، وهما يرويانها عن أبي حمزة الثمالي وهو ثابت بن أبي صفية، الثقة المعروف، من كبار الرابعة<sup>(٧)</sup>، وهو عن أبي إسحاق

(١) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢، ص ٥٦.

(٢) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢، ص ٥٩.

(٣) ينظر: ج ١، ص ١٦٣، ح ٩.

(٤) مرت ترجمته في ج ١، ح ٩، ص ١٦٣-١٦٦.

(٥) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٥٥، ص ١٧٤.

(٦) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٤٠، ص ٤٠.

(٧) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٤٠، ص ٤٥.

السبيعي هو عمرو بن عبد الله، الغالب حسنه وتشيعه، خلافاً لما في المعجم، معمر، تابعي، من الثالثة، ولد سنة (٣٢هـ)، وتوفي سنة (١٢٧هـ)، وهو من أهم أساتذة أبي حمزة الثمالي<sup>(١)</sup>، عمن يثق به من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، ولعله كما اعتاد السبيعي أن يعمي على أستاذه الحارث كما فصلناه في أحوالهما.

### تحقيق الصدور:

سبق وأن مرت تلك الرواية في ترجمة أبي إسحاق السبيعي، في قرائن كونه من الشيعة، ووصفنا مجموع تلك الروايات بالصحة، ونروم منها الصحة إليه في أنه روى هذه الروايات، فالسند من الكليني إليه مما لا شك فيه ولا لبس، فقد رواها عن شيخين من مشايخه الثقات، وهما: علي بن إبراهيم القمي، وخاله علي بن محمد علان، ورواها الأول عن أبيه إبراهيم بن هاشم، وهو ممن يوثق بنقله، والثاني عن سهل بن زياد، وهو وإن كان ضعيفاً إلا أنه لا يضر بالسند لمكان إبراهيم، بل يوثق به في نقل تلك الرواية؛ لنقل الثقة لها بعين اللفظ مما يفيد الوثوق بنقله في هذا المورد أيضاً، وكلاهما نقل عن الحسن بن محبوب السراد، الثقة الجليل، المتوفى سنة (٢٢٤هـ)، وهو عن شيخه الذين لا مطعن عليهما: زيد بن يونس الشحام الثقة، وهشام بن سالم الجواليقي الثقة، وهما عن أبي حمزة ثابت بن دينار الثمالي، الثقة الجليل، من كبار الرابعة، ممن توفي سنة (١٥٠هـ)<sup>(٢)</sup>.

فالسند صحيح إليه، وأبو إسحاق هو عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق السبيعي، الغالب حسنه وتشيعه، وأما قوله في السند: «عمن يثق به من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام»، فهو كما ذكرنا يرجح انصرافه إلى الحارث الأعور الفقيه الهمداني، تلميذ أمير المؤمنين عليه السلام، وأنه يعمي عليه لتداخلات وظروف قد مرّ بيانها؛ والحارث الأعور الهمداني، عربي،

(١) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٤٠، ص ٥٣.

(٢) مرت ترجمة شيخه الكليني وشيخيهما وابن محبوب في الجزء الأول، ومرت ترجمة الباقرين في الجزء الثاني فليلاحظ فهارس الجزأين.



كوفي، وهو أستاذ أبي إسحاق السبيعي، وهو من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام كما عن البرقي، ورد فيه مدح، توفي سنة (٦٥هـ)، من التابعين، من كبار الثانية<sup>(١)</sup>.

قال المجلسي في وصف سندها: «مجهول»<sup>(٢)</sup>، ولكنه وفق المختار سند معتبر، يوجب الوثوق بالصدور كما يظهر مما أوضحناه.

---

(١) يلاحظ: ج ٣، ص ٣٥٨، ح ٣٥١.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٦.

٥٨ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ، عَنْ أَبِي حمزة: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (عليه السلام) قَالَ: قَالَ: «وَاللَّهِ، مَا تَرَكَ اللَّهُ أَرْضاً مُنْذُ قَبَضَ اللَّهُ (١) آدَمَ (عليه السلام) إِلَّا وَفِيهَا إِمَامٌ يَهْتَدَى بِهِ إِلَى اللَّهِ، وَهُوَ حُجَّتُهُ عَلَى عِبَادِهِ، وَلَا تَبْقَى (٢) الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ حُجَّةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ» (٣).

### رجال السند:

كل رجالات السند ممن مروا سابقا، وقد يقال أن المشكلة فقط في محمد بن الفضيل الأزدي الذي ضعفه الشيخ (٤) - فعلي بن إبراهيم (٥)، ومحمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني (٦)،

(١) هكذا في «ب، ج، ض، بس، بف» والوافي والبصائر والغيبة والعلل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «الله».

(٢) في «بر»: «لا يبقى».

(٣) الغيبة للنعماني، ص ١٣٨، ح ٧، عن الكليني؛ بصائر الدرجات، ص ٥٠٥، ح ٤، عن محمد بن عيسى؛ علل الشرائع، ص ١٩٧، ح ١١، بسنده عن محمد بن عيسى رفعه إلى أبي حمزة؛ وفي المحاسن، ص ٩٢، كتاب عقاب الأعمال، ح ٤٥؛ وثواب الأعمال، ص ٢٤٥، ح ٢، بسندهما عن أبي حمزة، عن أبي عبد الله (عليه السلام) مع زيادة في أوله وآخره؛ وفي علل الشرائع، ص ١٩٧، ح ١٣؛ ورجال الكشي، ص ٣٧٢، ح ٦٩٨، بسند آخر عن ذريح، عن الصادق (عليه السلام)؛ كمال الدين، ص ٢٢٠، ح ٣، بسند آخر عن موسى بن جعفر (عليه السلام) وفيه، ص ٢٣٠، ح ٢٨، بطريقين آخرين عن ذريح عن الصادق (عليه السلام) وفي الأربعة الأخيرة مع زيادة في آخره، وفي كلها - إلا البصائر والغيبة - إلى قوله: «وهو حجة على عباده». وفي كل المصادر مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٠١، ص ٦٤.

(٤) ينظر: ج ٣، ص ٣١٨، ح ٣٣٩.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٢٥، وتحديد هنا بالشامي؛ بدلالة رواية محمد بن الفضيل عنه.

وأبي حمزة الثمالي<sup>(١)</sup>، كلهم من الثقات - إلا أن هناك مشكلة أخرى، وهي وقوع السقط في السند.

فمن المعروف صعوبة تحقق رواية محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني عن يونس بن عبد الرحمن، فما بالك بروايته عن شيخ يونس محمد بن الفضيل، إضافة إلى استبعاد ذلك من حساب الطبقة؛ فإن محمد بن الفضيل من الخامسة، ومحمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني من كبار السابعة.

ويؤكد السقط أن محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني قد روى غير مرة عن محمد بن الفضيل بواسطة شيخه يونس بن عبد الرحمن<sup>(٢)</sup>، وفي غير الكافي تجده روى عنه بواسطة السادسة أيضاً، كعلي بن الحكم والحسن الوشاء<sup>(٣)</sup>.

لا يقال: أن محمد بن الفضيل عن روت السابعة كما في أسناد محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عنه مباشرة، وهو ما يظهر أيضاً من طريق النجاشي إلى كتاب محمد بن الفضيل، فقد سبق وأن نبهنا إلى وقوع السقط في أسناد ابن أبي الخطاب عن محمد بن الفضيل، وأنها بواسطة النضر بن شعيب على الأظهر، وليس هذا بغريب عن أسناده كما نبهنا في الطبقات الصغیر إلى كثرة السقط في أسناده.

### تحقيق الصدور:

يظهر أن الكليني أخذ هذه الرواية من بصائر الصفار، ولعل الصفار أخذها من كتاب الإمامة لمحمد بن عيسى اليقطيني، وقد سقطت الوساطة بينه وبين محمد بن الفضيل نتيجة لسوء الانتزاع، وإهمال التعليق، ولذا لا يصار إلى أن الوساطة بينهما هي

(١) ينظر: ج ٢، ح ٤٠، ص ٤٥.

(٢) ينظر: الكافي، ج ١، ص ١٨٧؛ ج ٣؛ ح ٣، ص ٤٣٩؛ ج ٥، ح ٦، ص ٤٥٤؛ ج ٧، ح ٢، ص ١١١؛ ج ٧، ح ٤، ص ٣٠٩.

(٣) روى بواسطة علي بن الحكم كما في عيون أخبار الرضا، ج ٢، ص ٢٥٤؛ البصائر، ص ٢٢٩، ح ٦؛ وبواسطة الوشاء كما في البصائر، ص ٤٥٧، ح ٣.

يونس بن عبد الرحمن كون الواسطة الوحيدة في بقية الموارد في الكافي هي (يونس بن عبد الرحمن)، فكون الرواية مأخوذة من الصفار، وكون الواسطة في البصائر علي بن الحكم أو الوشاء مما يوجب عدم الاطمئنان بتعين الواسطة في واحد معين من الرواة.

وصف المجلسي رحمته السند بالمجهول<sup>(٤)</sup>، وكان المفترض وصفه له بالضعيف وليس المجهول، وعلى كل حال فإن السند وإن كان ضعيفا، بل ويعاني سقطا، إلا أن الوثوق متحصل، خاصة مع ضم بقية الأسناد المذكورة للرواية في بقية الكتب - كما في الهامش - إلى المضمون المطمأن بصدوره.

٤٥٩ / ٩. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو الْحَسَنِ (عليه السلام): «إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ حُجَّةٍ، وَأَنَا وَاللَّهِ ذَلِكَ الْحُجَّةُ»<sup>(١)</sup>.

### رجال السند:

من السلاسل المتكررة مئاة الموارد هي رواية الحسين بن محمد الأشعري عن معلى بن محمد البصري عن الحسن الوشاء، وهنا الإرسال في الطبقة السادسة، ولا يطمأن بكونه الوشاء حتى مع تكرر السلسلة بشكل أكثر من بقية السلاسل المشابهة؛ لورود بعض الضعفاء في مثل هذه السلسلة في هذه الطبقة، مما يشير إلى احتمال كون الإرسال قد نشأ من التعمية.

وعلى كل تقدير فالحسين بن محمد هو ابن عامر الثقة، شيخ الكليني، لعله بقي إلى (٣١٧هـ)<sup>(٢)</sup>؛ ومعلى بن محمد البصري المضطرب المذهب، من السابعة<sup>(٣)</sup>، ولا يعلم من هم أصحابه؛ أما أبو علي فهو الحسن بن راشد البغدادي الثقة، وكيل الإمام العسكري (عليه السلام)، والحسن بن راشد اسم مشترك بين ثلاثة رجال، مرّ منهم اثنين، وزير العباسيين، وصاحب كتاب الراهب والراهبة والذي هو من الخامسة<sup>(٤)</sup>، والطفائي الضعيف الذي يروي عنه حفيده القاسم بن يحيى، والطفائي من السادسة<sup>(٥)</sup>، وبقي الثالث وهو البغدادي، الوكيل الثقة، الذي هو من السابعة.

(١) كمال الدين، ص ٢٢٢، ح ٩، بسند آخر عن الحسن بن علي العسكري (عليه السلام) مع زيادة في أوله؛

الوافي، ج ٢، ح ٥٠٣، ص ٦٥.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٣) ينظر: ج ١، ح ٢١٨، ص ٢١٨.

(٤) ينظر: ج ٣، ح ٣٠٨، ص ٢٥٣.

(٥) ينظر: ج ٣، ح ٣٢٤، ص ٢٩٥.

### • الحسن بن راشد:

هو أبو عليّ الحسن بن راشد، مولى آل المهلب، بغدادى، ثقة، عالى المنزلة جليل القدر، لاشك ولا ريب أنه كان من أصحاب الإمامين الجواد والهادى (عليه السلام)، لكن الكلام فى إدراكه أيام الرضا (عليه السلام)، وبقائه إلى أيام العسكرى (عليه السلام).

### أولاً: الكلام فى إدراكه الرضا (عليه السلام).

فأما إدراكه أيام الرضا (عليه السلام)، فىمكن أن يدلّ عليه ما رواه الصدوق عن أبيه «رضى الله عنه، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عن أبي عليّ الحسن بن راشد، قال: قدمت أحمال، وأتاني رسول الرضا (عليه السلام) قبل أن أنظر فى الكتب أو أوجه بها إليه، فقال لي: يقول الرضا (عليه السلام): سرح إلى بدفتر، ولم يكن لي فى منزلي دفتر أصلاً، قال: فقلت فأطلب ما لا أعرّف بالتصديق له، فلم أجد شيئاً ولم أقع على شيء، فلما ولى الرسول، قلت: مكانك، فحللت بعض الأحمال فتلقاني دفتر لم أكن علمت به إلّا إني علمت أنه لم يطلب إلّا الحق فوجهت به إليه»<sup>(١)</sup>.

لكن الصغار رواها مضمرة بصيغة (قال: قدمت عليّ أحمال، فأتاني رسوله قبل أن أنظر فى الكتب أن أوجهه بها إليه)<sup>(٢)</sup>.

وكذا أيضاً رواها قطب الدين الراوندى، لكن محقق الكتاب أضاف إليها ما فى رواية الصدوق فى المتن، وأشار إلى ذلك فى الهامش<sup>(٣)</sup>.

وقد يقال: إن الرواية المضمرة تكون كالمجمل، والرواية المسندة هي المبين للإضمار، كما هو التصرف السائد فى مثل هذه الموارد، لكن لا يبعد - بل يقرب - أن يكون الأمر بالعكس، فإن روايات أبي عليّ بن راشد معظمها مضمرة للتقية، وبعضها الآخر يروى بها

(١) عيون أخبار الرضا، الصدوق، ج ٢، ح ٤٠، ص ٢٣٩.

(٢) بصائر الدرجات، الصغار، ص ٢٦٩، ح ١٥.

(٣) الخرائج والجرائح، قطب الدين الراوندى، ج ٢، ح ٢٤، ص ٧٢٠.

عن أبي الحسن ويريد به الإمام الهادي (عليه السلام)، والذي يلقبه تارة أخرى بالعسكري أو صاحب العسكر، مما يقرب الاشتباه بإضافة الرضا (عليه السلام) مكان أبي الحسن.

ولكن هذا ليس هو المورد الوحيد الذي وردت فيه روايته عن الرضا (عليه السلام)، بل هناك مورد آخر، وهو أيضاً ما رواه الصدوق عن أبيه (عليه السلام)، «قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن أحمد بن عبد الله الخليجي - في العيون: الخليجي، وهو الصحيح -، عن أبي علي الحسن بن راشد، قال: سألت الرضا (عليه السلام) عن تكبيرة الافتتاح، فقال: سبع...»<sup>(١)</sup>.

لكن رواها في العيون<sup>(٢)</sup>، وقد كان قبل كلمة (الرضا) عبارة: (أبا الحسن) مما يشير إلى الاحتمال المذكور آنفاً، من تبدل المذكور في رواية الأصل (أبو الحسن) ثم حولت إلى (الرضا) توهما؛ كونها الكنية المشهورة له (عليه السلام).

ولكن حتى مع التشكيك في إفادة تلك الروايات رواياته عن الرضا (عليه السلام) إلا أنه قد يكون ممن أدركه وإن لم يكن قد روى عنه، باعتبار وفاته قرابة (٢٦٠هـ)، فيكون ممن ولد في حدود (١٩٠هـ) أو حتى قبلها مثل أن تكون ولادته (١٨٥هـ)، ويؤيد إدراكه للرضا (عليه السلام) ما رواه ابن شهر آشوب عن «الجللاء والشفاء: إنه لما مضى الرضا جاء محمد بن جمهور القمي - والصحيح العمي -، والحسن بن راشد، وعلي بن مدرك، وعلي بن مهزيار، وخلق كثير من سائر البلدان إلى المدينة وسألوا عن الخلف بعد الرضا فقالوا: بصريا، وهي قرية أسسها موسى بن جعفر (عليه السلام) على ثلاثة أميال من المدينة، فجئنا ودخلنا القصر، فإذا الناس فيه متكاسون، فجلسنا معهم، إذ خرج علينا عبد الله بن موسى وهو شيخ...»<sup>(٣)</sup>.

(١) الخصال، الصدوق، ص ٣٤٧.

(٢) عيون أخبار الرضا، الصدوق، ج ١، ح ١٨، ص ٢٥١.

(٣) مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب، ج ٣، ص ٤٨٩.

### ثانيا: الكلام في بقاءه إلى أيام الحسن العسكري (عليه السلام).

ويشير إلى بقاءه إلى أيامه (عليه السلام) ما ورد في رواية الاختيار وفيها: «وذلك أنه كانت لأبي محمد (عليه السلام) خزنة، وكان يليها أبو علي بن راشد (عليه السلام)، فسلمت إلى عروة، فأخذ منها لنفسه ثم أحرق باقي ما فيها، يغايظ بذلك أبا محمد (عليه السلام) ...»<sup>(١)</sup>.

فبدل هذا على أنه كان يلي خزنة الإمام الحسن العسكري (عليه السلام) مما يعني بقاءه إلى بعد (٢٥٤هـ)، ولعلها تشير أيضاً إلى أنه قد يكون توفي قبل (٢٦٠هـ) بدلالة الترضي فيها.

وكذا يشير إلى بقاءه إلى ذلك الزمن ما رواه المفيد في إرشاده قال: وروى أبو علي بن راشد عن أبي هاشم الجعفري، قال: شكوت إلى أبي محمد الحسن بن علي (عليه السلام) الحاجة، فحك بسوطه الأرض فأخرج منها سبيكة فيها نحو الخمس مائة دينار، فقال: «خذها يا أبا هاشم واعذرنا»<sup>(٢)</sup>.

ولكن عين الرواية رواها الكليني عن شيخه «علي عن أبي أحمد بن راشد»<sup>(٣)</sup>.

ولم يرض محققو الطبعة الحديثة أن يصحح هذا السند الغريب في الكافي بافتراضه مصحفاً وأن الصحيح هو ما في الإرشاد، واستدلوا ببعد الطبقة باعتبار عدم إمكان الثامنة الرواية عن ابن راشد، لكن إن ثبت أن ابن راشد ممن بقي إلى (٢٦٠هـ) فهذا يعني إمكان رواية الثامنة عنه، فسيكون ككثير من السابعة كالفضل بن شاذان المتوفى (٢٦٠هـ) أو حتى (٢٥٩هـ)، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب المتوفى (٢٦٢هـ)، وأحمد بن الحسن بن فضال المتوفى (٢٦٠هـ)، بل يظهر أنه من السابعة حتى وإن لم يبق إلى بعد سنة (٢٦٠هـ) وأنه توفي قبلها، فهو ممن ثبت روايته ومعاصرته للإمامين الجواد والهادي (عليهما السلام)، وأصحابهما هم أهل السابعة، وهذا ما نصصنا عليه في الطبقات الصغير، وإليه أيضاً كان قد أشار السيد البروجردي فتدلل قبلها في طبقات الكافي.

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٨٤٣.

(٢) الإرشاد، المفيد، ج ٢، ص ٣٢٩.

(٣) الكافي، الكليني، ج ١، ح ٥، ص ٥٠٧.



فإنكار رواية شيخ الكليني عن ابن راشد للطبقة غلط، نعم يمكن أن يدعى غرابته، وعدم الظفر به في مورد آخر، فلا يركن إلى رفع الغرابة بغرابة، وعلى كل تقدير فثبوت كون الراوي هو الحسن بن راشد البغدادي ليس بتلك القوة التي توجب الوثوق.

ويشير إلى وفاته قبل (٢٥٤هـ) ما رواه الكشي في الاختيار، قال: «حدثني محمد بن قولويه، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثنا أحمد بن هلال، عن محمد بن الفرج، قال: كتبت إلى أبي الحسن (عليه السلام) أسأله عن أبي علي بن راشد، وعن عيسى بن جعفر بن عاصم، وابن بند. فكتب إلي: ذكرت ابن راشد - رحمه الله - فإنه عاش سعيداً، ومات شهيداً - ودعا لابن بند والعاصمي - وابن بند ضرب بالعمود حتى قتل، وأبو جعفر ضرب ثلاثمائة سوط ورمي به في دجلة»<sup>(١)</sup>.

فإن راوي الرواية محمد بن الفرج ممن مات قبل وفاة الهادي (عليه السلام) سنة (٢٥٤هـ) بفترة لا بأس بها.

فالرجل ~~مجهول~~ وأسكنه جنته ممن استشهد في الثلث الأول من العقد الخامس بعد المائتين، فهو وإن كان من السابعة، لكنه توفي مع كبارها ولم يكن من المصنفين؛ وهذان الأمران يفسران عدم رواية الثامنة عنه.

### في فضله ووثاقته:

وثقه الشيخ عند عدّه في أصحاب الجواد (عليه السلام)، وقال: الحسن بن راشد، يكنى أبا علي، مولي لآل المهلب، بغدادي، ثقة<sup>(٢)</sup>. ثم عدّه ثانياً عند ذكره لأصحاب الهادي (عليه السلام)<sup>(٣)</sup>.

وكذا عدّه في الغيبة من الوكلاء المدوحين، وذكر أن منهم أبا علي بن راشد، ثم ذكر روايتين فيه شأنه:

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٨٦٣. ورواها في الغيبة، الطوسي، ص ٣٥١.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٧٥، ت ٥٥٤٥.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٨٥، ت ٥٦٧٣.

**الأولى:** أخبرني ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن عيسى، قال: كتب أبو الحسن العسكري عليه السلام إلى الموالي ببغداد والمدائن والسواد وما يليها: قد أقمتم أبا علي بن راشد مقام علي بن الحسين بن عبد ربه ومن قبله من وكلائي، وقد أوجبت في طاعته طاعتي، وفي عصيانه الخروج إلى عصياني، وكتبت بخطي. وهذه الرواية صحيحة ودلالاتها على جلالة القدر والوثاقة ظاهرة.

**الثانية:** روى محمد بن يعقوب رفعه إلى محمد بن فرج قال: كتبت إليه أسأله عن أبي علي بن راشد وعن عيسى بن جعفر (بن عاصم) وعن ابن بند، وكتب إلي: ذكرت ابن راشد رحمته الله، فإنه عاش سعيداً ومات شهيداً - ودعا لابن بند والعاصمي - وابن بند ضرب بعمود وقتل، وابن عاصم ضرب بالسياط على الجسر ثلاث مائة سوط ورمي به في دجلة.

ثم ختم قائلاً: فهؤلاء جماعة المحمودين، وتركنا ذكر استقصائهم؛ لأنهم معروفون مذكورون في الكتب<sup>(١)</sup>.

وكان الكشي قد أورد عدة روايات يمكن أن يلاحظ فيها حال الرجل:

**الأولى:** «حدثني محمد بن قولويه، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثنا أحمد بن هلال، عن محمد بن الفرج، قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام أسأله عن أبي علي بن راشد، وعن عيسى بن جعفر بن عاصم، وابن بند. فكتب إلي: ذكرت ابن راشد رحمته الله، فإنه عاش سعيداً ومات شهيداً، ودعا لابن بند والعاصمي، وابن بند ضرب بالعمود حتى قتل، وأبو جعفر ضرب ثلاثمائة سوط ورمي به في دجلة»<sup>(٢)</sup>.

**الثانية:** «قال علي بن سلمان بن رشيد العطار البغدادي: فلعله أبو محمد عليه السلام، وذلك أنه كانت لأبي محمد عليه السلام خزانة، وكان يليها أبو علي بن راشد رحمته الله، فسلمت إلى عروة، فأخذ منها لنفسه ثم أحرق باقي ما فيها، يغايظ بذلك أبا محمد عليه السلام فلعله وبرئ

(١) ينظر: الغيبة، الطوسي، ص ٣٥١.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٨٦٣.

منه ودعا عليه، فما أمهل يومه ذلك وليلته حتى قبضه الله إلى النار...»<sup>(١)</sup>.

**الثالثة:** «وجدت بخط جبرئيل بن أحمد، حدّثني محمّد بن عيسى اليفطيني، قال: كتب (عليه السلام) إلى أبي عليّ بن بلال في سنة اثنتين وثلاثين ومائتين: بسم الله الرحمن الرحيم. أحمد الله إليك وأشكر طوله وعوده، وأصلي على محمّد النبي وآله، صلوات الله ورحمته عليهم، ثم إني أقمت أبا عليّ مقام الحسين بن عبد ربه، واثمنتته على ذلك بالمعرفة بما عنده الذي لا يقدمه أحد، وقد أعلم أنك شيخ ناحيتك، فأجبت إفرادك وإكرامك بالكتاب بذلك، فعليك، بالطاعة له، والتسليم إليه، جميع الحق قبلك، وأن تحض موالي على ذلك، وتعرفهم من ذلك، ما يصير سبباً إلى عونه، وكفايته، فذلك توفير علينا، ومحجوب لدينا، ولك به جزاء من الله وأجر، فإن الله يعطي من يشاء ذو الإعطاء والجزاء برحمته، وأنت في وديعة الله. وكتبت بخطي، وأحمد الله كثيراً»<sup>(٢)</sup>.

وتاريخ الكتاب هو (٣٣٢هـ)، ويذكر أن الوكيل السابق عليّ بن الحسين بن عبد ربه توفي سنة (٣٢٩هـ) كما ورد في الاختيار عن الكشي «عن حمدويه بن نصير، قال: حدّثنا محمّد بن عيسى، قال: حدّثنا عليّ بن الحسين بن عبد الله، قال: سألته أن ينسئ في أجلي فقال: أو يكفيك ربك ليغفر لك خيراً لك، فحدّث بذلك عليّ بن الحسين إخوانه بمكة، ثم مات بالخزيمية في المنصرف من سنته، وهذا في سنة تسع وعشرين ومائتين هـ، فقال: وقد نعى إليّ نفسي، قال: وكان وكيل الرجل (عليه السلام) قبل أبي عليّ بن راشد»<sup>(٣)</sup>.

**الرابعة:** «محمّد بن مسعود، قال: حدّثني محمّد بن نصير، قال: حدّثني أحمد بن محمّد بن عيسى، قال: نسخة الكتاب مع ابن راشد إلى جماعة الموالى، الذين هم ببغداد، المقيمين بها والمدائن، والسواد، وما يليها: (أحمد الله إليك ما أنا عليه من عافيته وحسن عاداته وأصلي على نبيه وآله، أفضل صلاته، وأكمل رحمته، ورأفته، وإني أقمت أبا عليّ

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٨٤٣.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٧٩٩.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٧٩٧.

بن راشد مقام عليّ بن الحسين بن عبد ربه، ومن كان قبله من وكلائي، وصار في منزلته عندي، ووليته ما كان يتولاه غيره من وكلائي قبلكم، ليقبض حقي، وارتضيته لكم، وقدمته على غيره في ذلك، وهو أهله وموضعه، فصيروا رحمكم الله إلى الدفع إليه ذلك وإلي، وأن لا تجعلوا له على أنفسكم علة، فعليكم بالخروج عن ذلك، والتسرع إلى طاعة الله، وتحليل أموالكم، والحقن لدمائكم، وتعاونوا على البر والتقوى، واتقوا الله لعلكم ترحمون، واعتصموا بحبل الله جميعاً، ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون، فقد أوجبت في طاعته طاعتي والخروج إلى عصيانه عصياني، فالزموا الطريق، بأجركم الله ويزيدكم من فضله، فإن الله بما عنده واسع كريم، متطول على عبادته، رحيم، نحن وأنتم في وديعة الله، وحفظه. وكتبته بخطي، والحمد لله كثيراً)..

وفي كتاب آخر: (وأنا أمرك يا أيوب بن نوح أن تقطع الإكثار بينك وبين أبي علي، وأن يلزم كل واحد منكما ما وكل به وأمر بالقيام فيه بأمر ناحيته، فإنكم إذا انتهيتم إلى كل ما أمرتم به استغنيتم بذلك عن معاودتي، وأمرك يا أبا عليّ بمثل ما أمرت به أيوب، أن لا تقبل من أحد من أهل بغداد والمداين شيئاً يحملونه، ولا يلي لهم استيذاناً علي، ومر من أتاك بشيء من غير أهل ناحيتك أن يصيره إلى الموكل بناحيته، وأمرك يا أبا عليّ في ذلك بمثل ما أمرت به أيوب، وليعمل كل واحد منكما مثل ما أمرته به) (١).

وأما الشّيخ المفيد، فقد عدّه في الرسالة الهلالية، من الفقهاء الأعلام، والرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام، الذين لا يطعن عليهم بشيء ولا طريق لذم واحد منهم (٢).

### تحقيق الصدور:

قال المجلسي رحمته الله: ضعيف (٣)، والسند وإن كان ضعيفاً إلا أن الحميري روى

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٨٠٠.

(٢) جوابات أهل الموصل، المفيد، ص ٤٤.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٧.

الرواية بسند قريب صحيح عن الثقة المعروف أحمد بن إسحاق القمي، وقد رواها عن الحميري والد الصدوق<sup>(١)</sup>، ورواها ابنه الصدوق عنه في كمال الدين كما ذكر في الهامش. والإمام المكنى بأبي الحسن هنا هو الإمام الهادي عليه السلام، وإن كان يلقب أحياناً في روايات أبي علي بن راشد بالعسكري أو صاحب العسكر ويضمّره في كثير من الأحيان. والختام أن الرواية موثوقة الصدور عن الإمام أبي الحسن العسكري عليه السلام وإن كان سند الكليني إليها قاصراً، نعم، تمام ألفاظها يؤخذ مما في كمال الدين.

(١) الإمامة والتبصرة، علي بن بابويه القمي، ص ١٠٠.

٤٦٠ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ، عَنْ أَبِي حمزة، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام): تَبْقَى <sup>(١)</sup> الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ؟ قَالَ: «لَوْ بَقِيَتِ الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ <sup>(٢)</sup>، لَسَاخَتْ <sup>(٣)</sup>» <sup>(٤)</sup>.

### رجال السند:

هذه السلسلة السندية مرت وعمر، ولا يظن أن المشكلة فقط في محمد بن الفضيل الأزدي الذي ضعفه الشيخ <sup>(٥)</sup> - فعلي بن إبراهيم <sup>(٦)</sup>، ومحمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني <sup>(٧)</sup>، وأبي حمزة الثمالي <sup>(٨)</sup>، كلهم من الثقات - إلا أن المشكلة الخافية هي وقوع

(١) هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتأخرين والوافي والبصائر والعلل. وفي «و» والمطبوع: «أُتْبِقَى».

(٢) في كمال الدين والغيبة للطوسي: «ساعة».

(٣) في حاشية «ف» + «الأرض». وقوله: «لَسَاخَتْ»، أي انخسفت بأهلها وذهبت بهم، أَوْرَسَتْ، أي ذهبت في الماء وغاصت وغابت. انظر: لسان العرب، ج ٣، ص ٢٧ (سوخ).

(٤) الغيبة للنعماني، ص ١٣٨، ح ٨، عن الكليني؛ بصائر الدرجات، ص ٥٠٨، ح ٢، عن محمد بن عيسى؛ علل الشرائع، ص ١٩٦، ح ٥، بسنده عن محمد بن عيسى، عن محمد بن الفضل، عن أبي حمزة. وفيه، ص ١٩٨، ح ١٦؛ وكمال الدين، ص ٢٠١، ح ١؛ والغيبة للطوسي، ص ٢٢٠، ح ١٨٢، بسندها عن محمد بن عيسى بن عبيد ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن الفضيل - في الغيبة: محمد بن الفضل - عن أبي حمزة الثمالي؛ علل الشرائع، ص ١٩٨، ح ١٨، بسنده عن محمد بن الفضيل؛ الغيبة للنعماني، ص ١٤١، ضمن ح ٢، بسند آخر؛ كمال الدين، ج ١، ص ٢٠٤، صدر ح ١٤، بسند آخر عن أبي جعفر (عليه السلام)؛ كفاية الأثر، ص ١٦٢، ضمن الحديث، بسند آخر، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٠٢، ص ٦٥.

(٥) ينظر: ج ٣، ح ٣٣٩، ص ٣١٨.

(٦) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٧) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٢٥، وتحديد ههنا بالثمالي؛ بدلالة رواية محمد بن الفضيل عنه.

(٨) ينظر: ج ٢، ح ٤٠، ص ٤٥.

السقط في السند، وقد مرّ تفصيل هذا السند<sup>(١)</sup>.

### تحقيق الصدور:

السند وإن كان مخدوشاً ضعيفاً، يعاني من السقط، ووصفه المجلسي (طاب ثراه) بالجهالة<sup>(٢)</sup>، إلا أن المضمون موثوق بصدوره من المعصومين (عليهم السلام).

---

(١) مرّ بيانه في ح ٤٥٨ من هذا الجزء.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٧.

١١ / ٤٦١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ: عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَتَبْقَى <sup>(١)</sup> الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَإِنَّا نُرَوِّى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهَا لَا تَبْقَى بِغَيْرِ إِمَامٍ إِلَّا أَنْ يَسُحَطَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، أَوْ عَلَى الْعِبَادِ <sup>(٢)</sup>؟ فَقَالَ: «لَا، لَا تَبْقَى <sup>(٣)</sup>، إِذَا لَسَاخَتْ <sup>(٤)</sup>».

### رجال السند:

علي بن إبراهيم صاحب التفسير، قمى ثقة، توفي قرابة (٣٠٧هـ)، من الثامنة <sup>(٥)</sup>؛ ومحمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، جليل، ثقة عين، من كبار السابعة <sup>(٦)</sup>؛ محمد بن الفضيل بن كثير الأزدي ضعيف، يرمى بالغلو، من الخامسة <sup>(٧)</sup>، وهنا سقط بين محمد بن عيسى اليقطيني ومحمد بن الفضيل، وقد مرَّ بيان ذلك <sup>(٨)</sup>.

(١) في «ب»: «تبقى» بدون همزه الاستفهام.

(٢) في شرح صدر المتأهلين، ص ٤٦٣: «وقوله: أو على العباد. هذا التردد شك من الراوي، أو من محمد بن الفضيل».

(٣) في «ض، بح»: «+ الأرض». وفي الغيبة: «+ الأرض بغير إمام ولو بقيت».

(٤) الغيبة للنعماني، ص ١٣٩، ح ٩، عن الكليني؛ وفي كمال الدين، ص ٢٠١، ح ٢؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٨، ح ١٧، بسند آخر عن محمد بن الفضيل؛ وفي بصائر الدرجات، ص ٥٠٨، ح ١، وص ٥٠٩، ح ٦، وعلل الشرائع، ص ١٩٧، ح ١٥؛ وص ١٩٨، ح ١٩، وعيون الأخبار، ج ١، ح ٢، ص ٢٧٢، وكمال الدين، ص ٢٠٢، ح ٥؛ وص ٢٠٣، ح ٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير؛ وفي عيون الأخبار، ج ١، ح ١، ص ٢٧٢، و٤، بسند آخر، مع اختلاف؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٠٤، ص ٦٥.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٢٥.

(٧) ينظر: ج ٣، ص ٣١٨، ح ٣٣٩.

(٨) مرَّ بيانه في ح ٤٥٨ من هذا الجزء.



### تحقيق الصدور:

وفي هذه الرواية يسأل محمّد بن الفضيل بن كثير الرضا عليه السلام عن الرواية السابقة، فالسند وإن كان مخدوشاً ووصفه المجلسي بالجهالة<sup>(١)</sup> إلا أن الرواية يوثق بصدورها عن الرضا عليه السلام، فقد رواها الصفار عن ابن أبي الخطاب عن أبي داود المسترق عن أحمد بن عمر، وكلهم من الثقات.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٧.

١٢/٤٦٢. عَلِيٌّ<sup>(١)</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمُؤْمِنِ، عَنْ أَبِي هُرَاسَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ<sup>(٢)</sup>، قَالَ: «لَوْ أَنَّ الْإِمَامَ رُفِعَ مِنَ الْأَرْضِ سَاعَةً، لَمَاجَتْ<sup>(٣)</sup> بِأَهْلِهَا كَمَا يَمُوجُ الْبَحْرُ<sup>(٤)</sup> بِأَهْلِهِ»<sup>(٥)</sup>.

### رجال السند:

علي بن إبراهيم صاحب التفسير، قمي ثقة، توفي قرابة (٣٠٧هـ)، من الثامنة<sup>(٦)</sup>؛ ومحمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني جليل، ثقة عين، من كبار السابعة<sup>(٧)</sup>؛ ويبقى الكلام في أبي عبد الله المؤمن وأبي هُرَاسَةَ، وهما مجهولان.

### هـ أبو عبد الله المؤمن:

هو زكريا بن محمد أبو عبد الله الأزدي، مختلط الأمر، قد يُعد له كتاب من الأصول<sup>(٨)</sup>،

(١) في «ب، ض، ف، بر»: + «بن إبراهيم».

(٢) في الغيبة والبصائر: «لساخت».

(٣) في «ج»: + «كان».

(٤) «ماجت البحر» أي اضطربت أمواجه، وموج كل شيء اضطرابه. والباء في كلا الموضعين بمعنى

«مع» أو للتعدية. انظر: لسان العرب، ج ٢، ص ٣٧٠ (موج)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٥٤.

(٥) الغيبة للنعماني، ص ١٣٩، ح ١٠، عن الكليني؛ بصائر الدرجات، ص ٥٠٨، ح ٣، عن محمد بن

عيسى؛ كمال الدين، ص ٢٠٢، ح ٣، بسنده عن محمد بن عيسى بن عبيد؛ وفيه، ص ٢٠٣، ح ٩،

بسنده عن محمد بن عيسى ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن أبي عبد الله المؤمن والحسن بن

علي بن فضال، عن أبي هُرَاسَةَ. وفيه، ص ٢٠٢، ذيل ح ٦، بسند آخر عن الرضا<sup>(٩)</sup>، مع اختلاف

يسير وزيادة في أوله؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٠٦، ص ٦٦.

(٦) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٧) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٢٥.

(٨) بقرينة قول الشيخ فيمن لم يرو عنهم ص ٤٠٩: أحمد بن الحسين بن مفلس الضبي النخاس، روى

عنه حميد كتاب زكريا بن محمد المؤمن وغير ذلك من الأصول، باعتبار تلك العبارة دالة على كون

ولكن إن سلم ذلك فهو أصل منتحل الحديث كما أشار النجاشي؛ ولذا لا يقال بمحاولة توثيقه كونه صاحب أصل، فضلاً عن عدم التسليم بالصغرى والكبرى، فإن التسليم بوجود الحد الوسط أيضاً ممتنع<sup>(١)</sup>.

قال فيه النجاشي: «ذكرنا بن محمد، أبو عبد الله المؤمن، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسى، ولقي الرضا (عليه السلام) في المسجد الحرام، وحكى عنه ما يدل على أنه كان واقفاً، وكان مختلط الأمر في حديثه، له كتاب منتحل الحديث. أخبرنا الحسين، وغيره، عن أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا سعد، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عنه به»<sup>(٢)</sup>.

وطريق النجاشي إليه قد يظن أن فيه قطعاً وإرسالاً باعتبار أن الحسين الغضائري المتوفى (٤١١ هـ) من الحادية عشرة، وابن محمد بن يحيى العطار من التاسعة، ولكن سبق وأن نهنا إلى علو أسناد ابن العطار، وأنه بقي شيخاً للرواية لغاية سنة (٣٥٦ هـ).

وقال الشيخ: «ذكرنا المؤمن، له كتاب أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عنه»<sup>(٣)</sup>. وعده في رجاله من أصحاب الرضا (عليه السلام)<sup>(٤)</sup>.

وقد ذكر ابن النديم أن كتبه في كتب مشايخ الشيعة الذين روى الفقه عن الأئمة (عليهم السلام)<sup>(٥)</sup>، وفي هذا مؤثر إيجابي، لكنه لا يصل إلى درجة التوثيق.

بقي شيء مهم في مدارك وثاقته، فمن المعلوم انصراف اسم زكريا بن محمد إلى الرجل

كتابه من الأصول أيضاً، ولكن في تسليم ذلك تردد.

(١) فإنه لو سلم كونه صاحب أصل، وأن صاحب الأصل لا بد وأن يكون ثقة، فإن المراد من صاحب الأصل في الثانية هو الأصل المعتمد، وليس مطلق الأصل.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٧٢، ت ٤٥٣.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص ١٣٢، ت ٣١٢.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٥٨، ت ٥٢٩٦.

(٥) فهرست ابن النديم، ابن النديم البغدادي، ص ٢٧٥.

لأنحصاره به، وقد ورد اسمه في أسناد تفسير القمي<sup>(١)</sup>، ولكنه غاب عن نظر السيّد الخوئي تَدَثُّرُ فلم يذكر ذلك، ولو كان قد وقع عليه نظره لكان وثقه؛ لعدم صراحة كلمات النجاشي في تضعيفه كما في معلى بن محمّد ومحمّد بن جمهور وأضرابهم ممن وثقهم (قدست روحه).

### التحقيق في طبقته:

ذكرتُ في الطبقات الصغير في عنوان (زكريا بن محمّد أبو عبد الله المؤمن) أنه «لم تثبت رواية الأشعري عنه، فإن الأصل فيها هو ما عن محمّد بن يحيى عن محمّد بن أحمد عن محمّد بن عيسى وهو اليقطيني عنه، وأنه من الخامسة التي أدركتها بعض السابعة»<sup>(٢)</sup>. وتردد السيّد البروجردي تَدَثُّرُ في طبقات الكافي في عنوان (أبي عبد الله المؤمن)، فقال: «إنه من الخامسة أو السادسة».

وذكر أنه روى عن: إسحاق، وإسحاق بن عمار، وجابر، وعبد الأعلى مولى آل سام، وعمار بن أبي عاصم، وابن مسكان.

ولا يخفى أن كل هؤلاء من الخامسة عند السيّد البروجردي تَدَثُّرُ، فعبد الأعلى عنده تَدَثُّرُ من كبارها، نعم عبد الأعلى في طبقاتنا الصغير من الرابعة.

وذكر أنه روى عنه: عليّ بن الحكم، وعليّ بن يوسف (وصوابه الحسن بن عليّ بن يوسف)، ومحمّد بن عيسى، وأبو عبد الله الرازي الجاموراني، وابن بقاح.

وأمر من روى عنه عنده تَدَثُّرُ مختلف، فعليّ بن الحكم من السادسة، والجاموراني ومحمّد بن عيسى من السابعة، وابن بقاح مردد بين السادسة والسابعة، هذا ما عنده تَدَثُّرُ في طبقات الكافي.

وأما في طبقاتنا الصغير فعليّ بن الحكم، وابن بقاح من السادسة، والجاموراني،

(١) تفسير القمي، عليّ بن إبراهيم، ج ١، ص ٣٠١.

(٢) معجم طبقات المكثرين، ص ٩٣، ت ١٨٥.

ومحمد بن عيسى من كبار السابعة.

ومنه يتضح أن نتاجه تثنى لا يتناسب مع مبانيه، فكان عليه أن يحكم بكونه من السادسة؛ لروايته عن الخامسة، ورواية بعض السادسة والسابعة عنه، لا أن يتردد بينها؛ لأن كونه من الخامسة لا يستقيم مع رواية السابعة عنه، نعم يظهر منه في عناوين الرجل الأخرى مثل: زكريا بن محمد، وزكريا المؤمن، وزكريا بن محمد الأزدي، الميل إلى كونه من السادسة، حيث ذكر في كل واحد من تلك العناوين قائلا: «كأنه من السادسة».

ثم إنه تثنى ذكر من روى عنه في الكافي، لكنه غفل ولم يذكر أبا هراسة المذكور في روايتها هذه، فلم يذكره فيمن روى عنه أبو عبد الله المؤمن، ولم يذكره في رواة الكافي، وأبو هراسة هنا ممن يروي عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام) مما يعني أنه من الرابعة، مما يؤيد كون المؤمن من الخامسة.

ويظهر لي أن زكريا بن محمد المؤمن من صغار الخامسة ممن ولد في حدود (١٢٤هـ)، وتوفي في حدود (١٩٤هـ) وهذا ما يبرر روايته عن الخامسة، والقليل من الرابعة، وعن أبي عبد الله (عليه السلام)، ورواية السادسة وبعض كبار السابعة عنه، بالتقريب التالي: إن أهم رواته المطمأن من روايتهم عنه هو اليقطيني، فهو أكثر من روى عنه، وهو راوي كتابه كما يتضح من فهرسي النجاشي والشيخ، واليقطيني من كبار السابعة، وإنه ممن روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) كما صرح ونص على ذلك النجاشي، وهو مؤيد بما وجدناه في المحاسن<sup>(١)</sup>، وأنه ممن روى عن عبد الأعلى بن أعين مولى آل سام، وأنه ممن روى عن أبي عبيدة الحذاء<sup>(٢)</sup> الذي توفي قبل (١٤٨هـ) - وإن كان السند قد ذكر فيه عن أبي عبد الله الحذاء، لكنه تصحيف - وإمكان روايته عنه يوجب كونه ممن ولد في العقد الثاني من المائة الأولى على أفضل تقدير.

(١) المحاسن، أحمد البرقي، ج ٢، ص ٣٩٤.

(٢) البصائر، محمد بن الحسن الصفار، ص ٦٨.

وأما ما ورد من رواية أحمد بن محمد بن عيسى عنه<sup>(١)</sup>، فذكرنا أنه لا بد وأن يكون تصحيحاً (لمحمد بن أحمد عن محمد بن عيسى عنه) فهو راوي كتابه وهو السند المعتاد، ولم يرد أن روى عنه أحمد في غير هذا المورد، ولكن بمراجعة المخطوطات ومراجعة الطبعة الحديثة للكافي تبين أن ما ذكرناه هو عين الصواب، فقد ورد السند في المخطوطات طبقاً لما توقعناه ونصاً لما افترضناه، وأن طبعة الكافي القديمة قد ورد فيها ذلك خطأ.

فالصحيح أن زكريا المؤمن ممن لم ترو عنه من السابعة إلّا بواسطة خلا بعض كبارها، فقد روى عنه البرقي دائماً بواسطة، ولم يرد أن غير الجاموراني واليقطيني ممن روى عنه، وذكرنا أن هؤلاء من كبار السابعة غير مرة، فعلى هذا: إن من الصحيح عدّه من صغار الخامسة؛ وهذا يعلل رواية بعض كبار السابعة والسادسة عنه، وعدم رواية بقية أهل السابعة عنه، وكذا يبرر روايته عن الخامسة، وبعض الرابعة، وروايته عن أبي عبد الله عليه السلام.

فيكون من جيل يونس بن عبد الرحمن، وعليّ بن يقطين، وعيسى بن عبد الله العلوي المولودين في حدود (١٢٥ هـ)، ممن أدركوا الصادق عليه السلام - فقد رأى يونس أبا عبد الله عليه السلام في الحج وإن لم يرو عنه، وروى عنه ابن يقطين - نعم توفي ابن يقطين وله من العمر (٥٧ عاماً) سنة (١٨٢ هـ)، وبقي يونس إلى ما بعد (١٩٩ هـ)، ويظهر أن صاحبنا من جيل يونس أو أسبق منه بقليل، وهو بعمر يونس أيضاً، فيكون من صغار الخامسة الذين أدركتهم بعض كبار السابعة لا طول عمرهم، بل لقربهم ولاداتهم من أيام ولادات السادسة.

### هـ أبو هراسة:

لم يرد في كتب الحديث إلّا في هذه الرواية، ولعله منها استلّه الشيخ وذكره في أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام<sup>(٢)</sup>، ولعله رجاء الشيباني ولد إبراهيم بن أبي هراسة الذي

(١) الكافي، الكليني، ج ٢، ح ٢١، ص ٢٢١.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص ١٥٠، ت ١٦٧٧.

عدوه في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، قال النجاشي في ولده: «إبراهيم بن رجاء الشيباني، أبو إسحاق المعروف بابن أبي هراسة، وهراسة أمه، عامي روى عن الحسين بن علي بن الحسين، وعبد الله بن محمد بن عمر بن علي، وجعفر بن محمد، وله عن جعفر نسخة. أخبرنا علي بن أحمد، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن، عن هارون بن مسلم، عن إبراهيم»<sup>(٣)</sup>.

الراوي العامي المعروف والذي ضعفه أغلب رجالهم يعرف بابن هراسة وليس ابن أبي هراسة، وهو من الخامسة كما يبدو، فوالده على هذا زوج هراسة وليس أباه، وذكر الابن جمع كثير منهم، ولعل أرفهم به هو ابن حيان فقال: «إبراهيم بن هراسة، أبو إسحاق شيباني، من أهل الكوفة، كان من العباد الخشن، روى عنه الثوري، وحديث عنه الكوفيون، كان أبو عبيد يطلق عليه الكذب، وهو من النوع الذي ذكرت أنه غلب عليه التقشف والعبادة، وغفل عن تعاهد حفظ الحديث حتى صار كأنه يكذب»<sup>(٤)</sup>.

ولو قيل: إننا لم نشهد لوالده رواية إلا في هذا المورد، وأن (أبا هراسة) هنا تصحيف (لابن هراسة)، لكن حيثنّذ يحكم بالإرسال؛ لأنه من الخامسة إن لم يكن من صغارها، والسند الموجود لا يغني في توثيق الصدور، فلذا إذا كان من طريق لتوثيق الصدور فليس هو سند الكليني المذكور.

### تحقيق الصدور:

الرواية رواها الصفار عن «محمد بن عيسى قال: حدّثني المؤمن، حدّثني أبو هراسة عن أبي جعفر عليه السلام...»<sup>(٥)</sup>. ورواها الصدوق قائلا: حدّثنا أبي ومحمد الحسن رحمتهما، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، قال: حدّثنا محمد بن عيسى بن عبيد، عن أبي عبد الله

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٣، ت ٣٤.

(٤) المجروحين، ابن حيان، ج ١، ص ١١٢.

(٥) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٥٠٨.

زكريا بن محمد المؤمن، عن أبي هراسة، عن أبي جعفر عليه السلام.. الخ<sup>(١)</sup>. ورواها بتفصيل في أسنادها وقال: حدّثنا أبي ومحمد بن الحسن عليه السلام، قالوا: حدّثنا سعد بن عبد الله وعبد الله جعفر، قالوا: حدّثنا محمد بن عيسى، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن أبي عبد الله المؤمن، والحسن بن علي بن فضال، عن أبي هراسة<sup>(٢)</sup>. ورواها أيضاً عن أبي الحسن الرضا عليه السلام بسند ضعيف<sup>(٣)</sup>.

المتحصل مع عدم غرابة المضمون وموافقته لغيره من الروايات، لكن الوثوق بتحقيق صدور الرواية من قبل أبي هراسة على لسان أبي جعفر الباقر عليه السلام من كل هذه الأسناد ليس بثابت، نعم من الثابت رواية أبي هراسة لها لتعويض زكريا بـابن فضال في السند، ويوثق بالصدور - مع عدم تقديم السند للحجة الكافية - للمتن الذي يدل على معنى صعب أن يكون واضحاً للوضاعين أيام الباقر عليه السلام، وتكرر روايته عن الأئمة عليهم السلام من بعده، فالوثوق بتحقيق بصورها وإن وصف المجلسي سندها بالضعف<sup>(٤)</sup> كما هو الصحيح.

(١) كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، ص ٢٠٢.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، ص ٢٠٣.

(٣) كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، ص ٢٠٢.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٨.



٤٦٣/ ١٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ <sup>(١)</sup> الرِّضَا عليه السلام: هَلْ تَبْقَى الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: إِنَّا نُرَوِّى أَنَّهَا لَا تَبْقَى إِلَّا أَنْ يَسْحَطَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى الْعِبَادِ؟ قَالَ: «لَا تَبْقَى» <sup>(٢)</sup>، إِذَا لَسَاخَتْ <sup>(٣)</sup>.

### رجال السند:

وهذه السلسلة السندية - الحسين عن معلى عن الوشاء - من أكثر السلاسل تكرراً، وسبق أن نبهنا مراراً على خدشها بالمعلّى البصري، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها <sup>(٤)</sup>.

### تحقيق الصدور:

وصفه المجلسي رحمته الله السند بالضعيف <sup>(٥)</sup>؛ لمكان معلى بن محمد، والسند صحيح على مباني السيّد الخوئي طاب ثراه، لكن المتن متحقق الصدور عن الرضا عليه السلام وإن حكمنا بضعف السند، فقد صدرت بأسناد متعددة فيها المعتبر كما مرّ بيانه في الباب.

(١) في «ب» والبصائر والغيبة: - «أبا الحسن».

(٢) في «ج»: + «الأرض».

(٣) الغيبة للنعماني، ص ١٣٩، ح ١١ عن الكليني. بصائر الدرجات، ص ٥٠٩، ح ٧، عن الحسين بن محمد؛ وفي علل الشرائع، ص ١٩٨، ح ٢٠؛ وعميون الأخبار، ج ١، ح ٣، ص ٢٤٦، بسندهما عن المعلّى بن محمد؛ وفي كمال الدين، ص ٢٠٣، ح ٨؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٨، ح ٢١ بسند آخر، مع اختلاف؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٠٥، ص ٦٥.

(٤) منها ما ورد في ج ٢ من هذا الكتاب ص ١٣٦.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٨.

## ٦ - بَابُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَنْقُ فِي الْأَرْضِ إِلَّا رَجُلَانِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْحُجَّةَ

٤٦٤ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ ابْنِ الطَّيَّارِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَوْ لَمْ يَنْقُ فِي الْأَرْضِ إِلَّا اثْنَانِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا<sup>(١)</sup> الْحُجَّةَ<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.

### رجال السند:

محمد بن يحيى هو العطار شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)؛ وأما أحمد بن محمد فهو على الأقوى الأشعري، وإن كان يحتمل كونه البرقي، ولا ضير فكلاهما ثقة من السابعة، توفي في العقد السابع بعد المائتين؛ ومحمد بن سنان راو كوفي معروف، اختلف في شأنه، والأقوى وثاقته في نفسه وكونه قد ارتكب تدليسا مضرا بالملاقاة، من السادسة، توفي في آخر سنة (٢٢٠هـ)؛ وأما ابن الطيار هنا فهو الابن حمزة وليس الأب محمد، وحمزة بن محمد الطيار، من الخامسة، ممن لم يذكر بتوثيق، وقد مرَّ بيان أحوالهم جميعا في الأجزاء السابقة<sup>(٤)</sup>.

(١) في الغيبة: «الثاني منها» بدل «أحدهما».

(٢) في «بر» والبصائر، ح: ٣؛ + «على صاحبه». وفي البصائر، ح: ٤؛ + «ولو ذهب أحدهما بقي الحجة».

(٣) بصائر الدرجات، ص: ٥٠٨، ح: ٤ عن أحمد بن محمد، عن محمد بن الحسن، عن ابن سنان، عن ابن عمار بن طيار، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع زيادة في آخره؛ الغيبة للنعماني، ص: ١٣٩، ح: ١، بسنده عن محمد بن سنان، عن أبي عمار حمزة بن الطيار؛ بصائر الدرجات، ص: ٥٠٨، ح: ٥، عن محمد بن عيسى عن أبي عمار بن طيار؛ الوافي، ج: ٢، ح: ٥٠٧، ص: ٦٦.

(٤) بنظر الوافي في تحقيق أسناد الكافي: ج: ١، ح: ١، ص: ٢٩-٣٠؛ ج: ١، ح: ٧، ص: ١٠٧؛ ج: ٢، ص: ٦٠٣، ح: ١٣٥.

### تحقيق الصدور:

السند وإن كان ضعيفا كما وصفه المجلسي رحمته الله<sup>(١)</sup>، إلا أن الرواية مما يوثق بصدورها بقرينة روايتها عن أبي عبد الله عليه السلام بأسناد متعددة، فلا يبعد حصول الوثوق بصدور هذا المضمون حتى مع ضعف كل الطرق؛ لحصول التظافر السندي في الباب، فإن رواية الخبر لو كانوا كلهم ممن ثبت ضعفهم؛ لأمكن التشكيك في التظافر السندي، ولم يوثق بالنقل؛ إذ لنا أن نقول حينئذٍ لم يقتصر الضعفاء فقط على نقلها، لكن لما كان النقلة مختلفون وجهالتنا بهم كانت في طبقات مختلفة، تَحَقَّقَ التظافر السندي. فالرواية متظافرة الأسناد على هذا، فقد رويت بأسناد عدة؛ منها ما عن محمد بن سنان وهو عن ابن الطيار، وبسند الكليني عن أحمد بن محمد، عن محمد بن الحسن، عن النهدي، عن أبيه، عن يونس بن يعقوب، وهو سند معتبر، وبسند العطار وأحمد بن إدريس، عن عبد الله بن محمد، عن الخشاب، عن جعفر بن محمد بن حكيم، عن كرام، كما ستأتي مواضع تلك الأسناد في الباب، وفي غير الكافي.

٢/٤٦٥. أحمد بن إدريس ومحمد بن يحيى جميعاً، عن أحمد بن محمد<sup>(١)</sup>، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن محمد بن سنان، عن حمزة بن الطيار: عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لَوْ بَقِيَ<sup>(٢)</sup> اثْنَانِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْحُجَّةَ عَلَى صَاحِبِهِ»<sup>(٣)</sup>.

محمد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن محمد بن عيسى؛ مثله.

### رجال السند:

قبل التطرق لرجال السند ينبغي أولاً معالجة نحو إشكال في هذا السند، وهو رواية

(١) قد أكثر أحمد بن محمد - وهو ابن عيسى بقرينة رواية محمد بن يحيى عنه - من الرواية عن محمد بن سنان، بل أكثر روايات محمد بن سنان قد وردت عن طريق أحمد بن محمد بن عيسى. وهذا واضح لمن تتبع الأسناد، ولم نجد توسّط محمد بن عيسى بن عبيد بينهما إلا في هذا المورد، وما ورد في التهذيب، ج ٩، ح ٣٧٥، ص ٨٨ من رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى بن عبيد بن محمد بن سنان، لكن الظاهر زيادة «عن محمد بن عيسى» في سند التهذيب؛ فإن الخبر رواه الكليني في الكافي، ح ١١٥٢٢، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، كما لم ترد عبارة «عن محمد بن عيسى» في بعض نسخ التهذيب. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٣٠١-٣٠٣.

هذا، وقد استظهر العلامة السيّد موسى الشبيري رحمته الله في تعليقه على السند تحريف «أحمد بن محمد»، وأنّ الصواب في العنوان هو «محمد بن أحمد»، كما في الطبعة القديمة من غيبة النعماني، وأيد ذلك بكثرة رواية محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن سنان بواسطة محمد بن عيسى بن عبيد.

(٢) في الغيبة: «في الأرض».

(٣) الغيبة للنعماني، ص ١٣٩، ح ٢، بطريقين: الأول: عن الكليني، عن عدّة من رجاله وأحمد بن إدريس ومحمد بن يحيى جميعاً، عن أحمد بن محمد... والآخر: عن الكليني، عن محمد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن محمد بن عيسى؛ بصائر الدرجات، ص ٥٠٧، ح ٣، عن أحمد بن محمد، عن علي بن إسماعيل، عن ابن سنان؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٠٨، ص ٦٦.

أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني عن محمد بن سنان، من جهات:

**الأولى:** عدم الظفر برواية أحمد الأشعري عن اليقطيني وغرابتها.

**الثانية:** عدم الظفر برواية أحمد الأشعري عن ابن سنان بواسطة اليقطيني وغرابتها.

**الثالثة:** أن أحمد بن محمد بن عيسى من أشهر رواة محمد بن سنان فلا يروي عنه بواسطة مطلقاً، بل كل روايات أحمد عن محمد بن سنان هي بالمباشرة، ولا يخفى أن من يروي عنه بواسطة وهو بعنوان (ابن سنان) هو عبد الله بن سنان الذي هو من الخامسة.

### والحللول المقترحة في مسلكين:

**المسلك الأول:** بافتراض أن أحمد بن محمد هنا في هذا السند ليس أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، بل هو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، فهو ممن يروي عن اليقطيني وهو ممن يروي أحياناً كثيرة عن ابن سنان بواسطة، بل وردت رواية أحمد بن محمد البرقي عن محمد بن عيسى اليقطيني عن محمد بن سنان مرات عدّة في المحاسن<sup>(١)</sup>، فيكون من التسلسلات المعهودة.

ولكن الانصراف في مثل هذا السند من أحمد بن محمد بن محمد هو إلى الأشعري، ومن الغريب أيضاً وجود مثل هذا التسلسل السندي في الكافي، وإن كان من تسلسلات صاحب المحاسن، خاصة مع وجود شيخي الكليني قبله في الكافي.

**المسلك الثاني:** وقوع التصحيف في السند، وفيه ثلاثة احتمالات:

**الأول:** تصحيف (عن) من (الواو)، وأن الصحيح (ومحمد بن عيسى) وليس (عن محمد بن عيسى)، فيكون السند الصحيح هو: شيخي الكليني: أحمد، ومحمد، عن شيخيها: أحمد بن محمد بن عيسى، ومحمد بن عيسى بن عبيد، كليهما عن شيخهما محمد بن سنان، ولكن هذا الاحتمال ليس بشي؛ لكونه أكثر غرابة، فالحل به هروب من

(١) منها ما في المحاسن: ج ١، ص ٢٧٣؛ ج ٢، ص ٣٧٢، ص ٤٣٤.

الرمضاء إلى النار .

**الثاني:** التصحيف بزيادة وحشر اسم (عن محمد بن عيسى) في المقام وهو أيضاً ليس بمتعين، وإن كان ما يقويه هو أن محمد بن يحيى العطار غالباً ما يروي عن شيخه أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن سنان بتسلسل سندي متكرر مراراً، ولكن وجود أحمد بن إدريس مشتركاً مع محمد بن يحيى العطار مما يضعف هذا الاحتمال؛ لإخلاله عندئذٍ بالتسلسل السندي وتصويره غريباً أيضاً.

**الثالث:** ما قاله السيد الشيرازي رحمته الله، وهو أن (أحمد بن محمد) تصحيف من (محمد بن أحمد)، وأن السند الصحيح هو: أحمد بن إدريس ومحمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، وأن لا أحمد بن محمد بن عيسى في البين، وأن من روى عنه شيخي الكليني (قدست روحه) هو صاحب النوادر محمد بن أحمد بن يحيى، وهو عن اليقطيني عن ابن سنان.

وهذا الاحتمال هو المتعين من جهتين:

**الأولى:** أن رواية محمد بن أحمد عن محمد بن عيسى اليقطيني عن محمد بن سنان متداولة بكثرة في كل الكتب<sup>(١)</sup>، فهذه السلسلة من السلاسل السنديّة المتكررة.

**الثاني:** المتعاهد في الأسناد أن الكليني إذا ذكر في مقدمة السند شيخه: (أحمد بن إدريس، ومحمد بن يحيى) معاً، فإنه يلحقهما بالرواية عن محمد بن أحمد في موارد كثيرة، ولم يرد في مورد واحد - عدا مورداً - أن يرويا معاً عن أحمد بن محمد، بل المتعارف روايتها معاً عن محمد بن أحمد<sup>(٢)</sup>.

(١) منها ما في: الكافي ج ٧، ح ١١، ص ٢٦٢؛ الفقيه ج ٤، ح ٥٥٦٢، ص ٢٣٥؛ التهذيب، ج ١، ح ١٤٥٤، ص ٤٩٩، وغيرها.

(٢) وردت رواية شيخي الكليني عن محمد بن أحمد في موارد كثيرة في الكافي منها: ج ١، ح ٦، ص ٣٦٩؛ ج ٣، ح ٥، ص ٩٩؛ ج ٣، ح ١٧، ص ٣٨؛ ج ٣، ح ٨، ص ٢٨٥؛ ج ٣، ص ٣٤٤؛ ح ٢٠؛ ج ٤، ح ٣، ص ١٤٥؛ ج ٤، ح ٥، ص ٣٦٦. فليلاحظ.

وعلى هذا فالسند الذي ينبغي الكلام فيه في المقام هو:

أحمد بن إدريس ومحمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن حمزة ابن الطيار، عن أبي عبد الله عليه السلام.

ومحمد بن الحسن عن سهل بن زياد عن محمد بن عيسى عن بقية المشايخ في السند السابق.

ورجال السند كلهم ممن مرّ تفصيل أحوالهم عدا صاحب النوادر الذي سيأتي تفصيل حاله لاحقاً في أول سند يذكر فيه صريحاً بدون تصحيف إن شاء الله تعالى.

ففي الثامنة: أحمد بن إدريس، وهو أبو عليّ الأشعري القمي الثقة، توفي سنة (٣٠٦هـ) بالقرعاء<sup>(١)</sup>؛ ومحمد بن يحيى هو العطار الثقة القمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)<sup>(٢)</sup>؛ ومحمد بن الحسن الصفار صاحب البصائر، ثقة، قمي، توفي سنة (٢٩٠هـ)، من كبار الثامنة<sup>(٣)</sup>؛ وفي صغار السابعة محمد بن أحمد، وهو محمد بن أحمد بن يحيى صاحب النوادر أشعري، قمي ثقة؛ وسهل بن زياد الآدمي رازي، ضعيف<sup>(٤)</sup>؛ ومن كبار السابعة محمد بن عيسى بن عبيد، جليل، ثقة عين<sup>(٥)</sup>؛ ومن السادسة محمد بن سنان الزاهري، كوفي، توفي سنة (٢٢٠هـ)، لا تقبل روايته وإن ذهبنا إلى وثاقته<sup>(٦)</sup>، وينتهي السند بحمزة وهو ابن محمد الطيّار، كان أبوه ثقة جليل القدر، وأما هو فلا مستند لإثبات وثاقته من الخامسة<sup>(٧)</sup>.

(١) مرت ترجمته في ج ١، ح ٣، ص ٨٥.

(٢) مرت ترجمته في ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٣) ينظر: ج ٤، ح ٤٤٦.

(٤) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢، ص ٥٩.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٢٥.

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ٧، ص ١٠٧.

(٧) مرّ الكلام في حمزة ابن الطيار ج ٢، ح ١٣٥، ص ٦٠٣.

### تحقيق الصدور:

السند مجهول، وقال المجلسي (قدست روحه): ضعيف بسندي<sup>(١)</sup>. وهذا من جهة رجال السند من السند المدرج، لكن من جهة المتن فالوثوق متحصل بالمضمون، بالنظر إلى بقية روايات الباب كما فصلناه في الأولى.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٩.



٤٦٦/٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخَشَّابِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ كَرَّامٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام): «لَوْ كَانَ النَّاسُ رَجُلَيْنِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْإِمَامَ». وَقَالَ: «إِنَّ آخِرَ مَنْ يَمُوتُ الْإِمَامُ؛ لِئَلَّا يَحْتَجَّ أَحَدٌ عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنَّهُ تَرَكَهُ بِغَيْرِ حُجَّةٍ لِلَّهِ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup>».

### رجال السند:

روى الصدوق وأبوه هذه الرواية عن أحمد بن إدريس عن عبد الله بن محمد عن الخشاب عن جعفر بن محمد عن كرام <sup>(٢)</sup>.

وعبد الله بن محمد هو بنان، أخو أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، وقد اخترنا القول بثبوت وثاقته، مع إنه لم يذكر بتوثيق صريح، أو يرد في أحد طرق التوثيق العامة، مما يعوض الإرسال في سند الكليني.

وأما رجال السند فمحمد بن يحيى فهو العطار، الثقة القمي، وقد مرّ ذكره مراراً <sup>(٣)</sup>؛ والخباب من وجوه أصحابنا، كثير العلم، من كبار السابعة، وقد مرّ أيضاً <sup>(٤)</sup>، ويبقى تفصيل الحال في جعفر بن محمد، وكرام.

### ٥ جعفر بن محمد:

وهو هنا جعفر بن محمد بن حكيم الخثعمي؛ إذ الخشاب هو راوي كتابه - كما نصّ حمدويه - ويتكرر كثيراً أن يروي عنه مرة بعنوان جعفر بن محمد - كما في روايتنا -،

(١) الغيبة للنعماني، ص ١٤٠، ح ٣ عن الكليني؛ علل الشرائع، ص ١٩٦، ح ٦، بسنده عن ابن الخشاب الوافي، ج ٢، ح ٥٠٩، ص ٦٧؛ البحار، ج ٥٣، ح ٢٠، ص ١١٤.

(٢) الإمامة والتبصرة، علي بن بابويه، ص ٣٠؛ علل الشرائع، الصدوق، ج ١، ح ٦، ص ١٩٦.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٣١، ص ٢٥٢.

وأخرى بعنوان جعفر بن محمد بن حكيم<sup>(١)</sup>، وثالثة بعنوان جعفر بن محمد بن حكيم الخثعمي<sup>(٢)</sup>.

فلا ريب في كون المطلق هنا هو نفسه جعفر بن محمد بن حكيم الخثعمي المدائني أو الكوفي، الذي ذكره الشيخ في أصحاب الكاظم (عليه السلام)<sup>(٣)</sup>، وذكره البرقي أيضاً<sup>(٤)</sup>، وقد ذكرت أحاديثه عن عمه عبد الملك في كتب العامة، وذكره ابن حجر في لسانه<sup>(٥)</sup>.

وقال الكشي: «سمعت حمدويه بن نصير، يقول: كنت عند الحسن بن موسى، أكتب عنه أحاديث جعفر بن محمد بن حكيم، إذ لقيني رجل من أهل الكوفة، سمّاه لي حمدويه، وفي يدي كتاب فيه أحاديث جعفر بن محمد بن حكيم. فقال: هذا كتاب مَنْ؟ فقلت: كتاب حسن بن موسى، عن جعفر بن محمد بن حكيم. فقال: أما الحسن فقل فيه ما شئت، وأما جعفر بن محمد بن حكيم فليس بشيء»<sup>(٦)</sup>.

أقول: لم نعلم من هو الذي قدح بجعفر بن محمد، ولكن هل يمكن استشفاف إقرار الكشي أو حمدويه بهذا القدح؟ فيه تردد وتأمل.

وروى عليّ بن فضال عنه كتاب أبيه<sup>(٧)</sup>، وعمه<sup>(٨)</sup>، وكلاهما ثقة جليل، فهل يقال بأن في رواية عليّ بن فضال عنه هذين الكتابين، وكون أحدهما من الأصول دلالة وثيقة؟ فإن النجاشي ذكر أن عليّ بن فضال قلّ ما روى عن ضعيف<sup>(٩)</sup>، فيبعد أن يروي كتباً من

(١) الأملاني، الصدوق، ص ٥٨١.

(٢) كامل الزيارات، ابن قولويه، ص ٤٢٧.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٣٣، ت ٤٩٦١.

(٤) رجال البرقي، أحمد البرقي، ص ٤٩.

(٥) لسان الميزان، ابن حجر، ج ٢، ص ١٢٣.

(٦) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٨٢٢.

(٧) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٥٧، ت ٩٥٧.

(٨) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٨٠، ت ٤٨٥.

(٩) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٥٧، ت ٦٧٦.

الأصول عن الضعفاء، لكن فيه أيضاً تردد وتأمل؛ لاحتمال انحصار طريق الكتابين به، مما يجعل ابن فضال يرويه عنه بنحو من الاضطرار دفعا لفقدان الأصل.

فجهالتنا بحال الرجل هي محط الركب، وهو من السادسة، ولعله توفي بعد (٢٢١هـ) بدلالة رواية عليّ بن فضال عنه، فإنه لم يرو عن أبيه الحسن بن فضال؛ لأنه مات وكان علي من العمر (١٨ عاماً)، والحسن توفي سنة (٢٢١هـ) على الصحيح، فعلى هذا لا بد أن يكون جعفر بن محمد بن حكيم ممن توفي بعد هذه السنة بمدة.

### هـ كَرَام:

وكرام لقب له، وأما اسمه فهو عبد الكريم بن عمرو بن صالح الخثعمي، وثقه النجاشي مكرراً، ووصفه بالعين، وذكر وقفه، وعن الشيخ أنه واقفي خبيث، وقال أشياخ حمدويه بوقفه، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وذكر العلامة عن ابن الغضائري أن الواقعة تدعيه، والغلاة تروي عنه كثيراً، روى عنه ابن أبي عمير والبزنطي، وهو من الخامسة، هذا ملخص حال الرجل.

ذكره النجاشي وقال: «عبد الكريم بن عمرو بن صالح الخثعمي، مولا هم، كوفي، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن (عليه السلام)، ثم وقف على أبي الحسن (عليه السلام)، كان ثقةً، عينا، يلقب كراماً. له كتاب يرويه عدّة من أصحابنا. أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدّثنا عليّ بن حاتم، قال: حدّثنا محمد بن أحمد بن ثابت، قال: حدّثنا القاسم بن محمد بن الحسين بن خازم، قال: حدّثنا عيسى عن كرام بكتابه»<sup>(١)</sup>.

وقال الكشي: في أصحاب موسى بن جعفر وعليّ بن موسى (عليه السلام). كرام بن عمرو عبد الكريم: حمدويه، قال: سمعت أشياخي يقولون: إن كراماً هو عبد الكريم بن عمرو واقفي<sup>(٢)</sup>.

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٤٥، ت ٦٤٥.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٨٣٠.

وذكره الشيخ في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، وقال: عبد الكريم بن عمرو الخثعمي الكوفي<sup>(١)</sup>. وفي أصحاب الكاظم عليه السلام، وقال: عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، لقبه كرام، كوفي، واقفي خبيث، له كتاب، روى عن أبي عبد الله عليه السلام.

وفي الفهرست: «عبد الكريم بن عمرو الخثعمي. له كتاب، أخبرنا به الشيخ المفيد رحمته الله، والحسين بن عبيد الله، عن أبي جعفر بن بابويه، عن أبيه، عن سعد الحميري، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب وأحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عنه، ولقبه كرام»<sup>(٢)</sup>. وعده ممن وقف بعد أن بذلوا له شيئا عما اختاروه من الأموال<sup>(٣)</sup>.

وعد المفيد كرام الخثعمي من فقهاء أصحابنا الذين وصفهم بأنهم الأعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام، والفتيا والأحكام، الذين لا يطعن عليهم، ولا طريق إلى ذم واحد منهم، وهم أصحاب الأصول المدونة، والمصنفات المشهورة<sup>(٤)</sup>.

ولا يمكن اعتماد هذا الكلام في نفي الوقف عن الرجل باعتبار أن المفيد وصفه أنه لا طعن عليه، ومن المعلوم أن الوقف طعن من الطعون، فإن المفيد في هذه الرسالة عدّ من عدّ حتى ذكر منهم مشاهير الرواة من المذاهب الباطلة كأبي الجارود زياد بن المنذر صاحب مذهب الجارودية، وساعة بن مهران الواقفي، وعبد الله بن بكير الفطحي!!

فلا يمكن لكلمات المفيد في الهلالية من معارضة وصف الشيخ والنجاشي وأشياخ حدوده إياه بالوقف.

نعم، هناك بعض الروايات اعتمد عليها البعض رحمهم الله في نفي وقفه، باعتبار أنه

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٢٣٩، ت ٣٢٧٠.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٣٩، ت ٥٠٥١.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص ١٧٨، ت ٤٨٠.

(٤) الغيبة، الطوسي، ص ٦٤.

(٥) جوابات أهل الموصل، المفيد، ص ٤٢.

روى فيها النص على الإمام الرضا (عليه السلام)، لكن لا يستقيم سند لما تستقيم دلالته، ولا تستقيم دلالة لما يستقيم له سند، وقد عرضها السيد الخوئي قدس سره في ترجمته في المعجم فلا يزيد إلّا أمراً واحداً، وهو أنه ثبت وقفه روايته على أن الإمام موسى الكاظم هو القائم بنحو إشارة وعناية<sup>(١)</sup>.

وقال العلامة: قال ابن الغضائري: إن الواقعة تدّعيه، والغلاة تروى عنه كثيراً، والذي أراه التوقف عما يرويه<sup>(٢)</sup>.

وما نقله العلامة الحلي عن ابن الغضائري (رحمهما الله) فيه كلام، فهو ليس موجوداً في المتن من حلّ الإشكال، هذا أولاً، وثانياً - وهو ما أشار إليه السيد الأستاذ (رحمته الله) - أن العبارة المحكية من أن الواقعة تدّعيه لا تناسب عبد الكريم بن عمرو؛ لاتفاق الرجالين على وقفه، فلا معنى لأن يدعيه الواقعة، بل هو منهم بلا ريب، وثالثاً - وهو أيضاً مما أشار إليه السيد الأستاذ (رحمته الله) - أن دعوى رواية الغلاة عنه كثيراً أيضاً غريبة؛ إذ لم نلاحظ في ما بأيدينا رواية الغلاة عنه ولو في مورد واحد، فضلاً عن الكثرة، ومثل هذا غريب أن يصدر عن ابن الغضائري، وهو الخبير كما عبّر السيد الأستاذ (رحمته الله).

واحتمل (رحمته الله) أن العلامة قدس سره لما كان يعتمد على كتاب أستاذه ابن طاووس - حلّ الإشكال - في نقل أقوال ابن الغضائري، قد اشتبه عليه الأمر فنقل ما ذكره ابن الغضائري في رجل آخر وحكاها بشأن عبد الكريم بن عمرو، خاصة مع الأخذ بالاعتبار طريقة كتابة الكتب القديمة لمن خبرها حيث تكتب التراجم واحدة تلو الأخرى بدون فاصل؛ فيحصل الاشتباه للناظر؛ فينتقل بنظره من اسم إلى اسم، فيذكر ما أورده المصنف في ترجمة رجل في ترجمة رجل آخر.

ثم استشهد (رحمته الله) بما نقله ابن داود في عبد الملك بن المنذر حيث قال فيه: (الواقفية

(١) الغيبة، الطوسي، ص ٥٤.

(٢) الخلاصة، العلامة الحلي، ص ٣٨١.

تدعيه، وتروي عنه كثيرا، وأرى ترك حديثه إلّا في شاهد)، بتقريب أن العلامة نقل ترجمة عبد الملك ووضعها في ترجمة عبد الكريم باعتبار تقارب العبارتين، مع تفرد العلامة بنقل ما ذكره في ترجمة عبد الكريم بن عمرو، وتفرد ابن داود بنقل ترجمة عبد الملك بن المنذر، فيشكل حينئذ في أن المذكور عند العلامة هل هو ترجمة عبد الملك، أم هل هو ترجمة عبد الكريم<sup>(١)</sup>.

ولكن في كلامه «أمّظلة» نظر:

**أولاً:** أن الجزء الأخير من العبارة: (والذي أراه التوقف عما يرويه)، والظاهر من الخلاصة نسبتها للعلامة وليس لابن الغضائري، وهو ما أقرّه السيّد الأستاذ «أمّظلة» أيضاً، لكن مقتضى القول باتحاد عبارة العلامة وعبارة ابن داود - باعتبار أنها نقلها عن حلّ الإشكال - يوجب كون ذلك الذيل من كلام ابن الغضائري كما يظهر من عبارة ابن داود.

**ثانياً:** مقتضى الاتحاد هو أحد أمرين:

إما أن هناك - في كتاب حلّ الإشكال - ترجمة واحدة لرجل واحد، فنقلها ابن داود تحت عنوان عبد الملك بن المنذر، ونقلها العلامة تحت عنوان عبد الكريم بن عمرو، تصحيفا من أحدهما للآخر، وهو أمر لا يصار إليه البتة.

وإما أن هناك - في كتاب حلّ الإشكال - ترجمتان، أحدهما لعبد الملك بن المنذر، والأخرى لعبد الكريم بن عمرو، واقتصر العلامة على نقل اسم عبد الكريم مع ترجمة عبد الملك، ونقل ترجمة عبد الملك مع نقل ما قاله النجاشي فيه، ونقل ابن داود ترجمة عبد الملك، وغفل عن ترجمة عبد الكريم فلم ينقلها من رأس، وهذا أيضاً ليس من المناسب ادعاؤه، فهو يتضمن حدوث عدّة أحداث بالاتفاق، كأن يسهو العلامة فيكتب اسم عبد الكريم ويدرج ترجمة عبد الملك، مع سهو ابن داود ونسيانه لترجمة عبد الكريم كلها، ونسيان التستري لكل من الترجمتين معا، فإن تحقق هذا الشرط السهوي الثلاثي

(١) ينظر: قبسات من علم الرجال، ج ١، ص ٣٣٢.

مما لا يناسب توقع حدوثه إلا في عالم الاحتمالات الرياضية والعقلية الصرفة.

**ثالثاً:** أن العبارتين وإن كان مضمونهما قريباً، إلا أن تصحيف أحدهما بالأخرى ليس بذلك الأمر اليسير، فالفروقات اللفظية عدّة، نعم يمكن تجاوز واغتفار التغيير في المضمون نتيجة للاختلاف في ورود ذكر الغلاة في صيغة العلامة، وعدم ورودها في صيغة ابن داود؛ لاحتمال سقوطها أو زيادتها.

ولكن مع عدم قبول كلام السيّد الأستاذ رحمته الله يظل الأمر محيراً فيما نقله العلامة، ومن أين جاء به، وإذا كان موجوداً في حلّ الإشكال، فلماذا لم يذكره التستري وابن داود فيما نقلاه من حلّ الإشكال؟!

وروى في المحاسن عن «محمد بن علي، عن عبيس بن هشام، عن عبد الكريم وهو كرام بن عمرو الخثعمي، عن عمر بن حنظلة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن آية في القرآن تشككني، قال: وما هي؟ قلت: قول الله: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ قال: وأي شيء شككت فيها؟ قلت: من صلى وصام وعبّد الله قُبل منه؟ قال: إنما يتقبل الله من المتقين العارفين، ثم قال: أنت أزهد في الدنيا أم الضحّاك بن قيس؟ قلت: لا، بل الضحّاك بن قيس، قال: فإن ذلك لا يتقبل منه شيء مما ذكرت»<sup>(١)</sup>.

أقول: الضحّاك بن قيس هنا ليس هو الضحّاك بن قيس بن خالد بن وهب النهري أبو أنيس، الأمير المشهور، الصحابي الصغير الذي قتل في وقعة مرج راهط سنة أربع وستين<sup>(٢)</sup>؛ فإنه لم يعرف بزهد أو تقوى عند الفريقين، بل الظاهر أنه الأحنف بن قيس بن معاوية بن حصين التميمي السعدي، أبو بحر، اسمه الضحّاك، قيل: مات سنة سبع وستين، وقيل: اثنتين وسبعين<sup>(٣)</sup>.

وعلى كل تقدير فالرجل ممن يوثق بروايته وإن كان واقفاً.

(١) المحاسن، أحمد البرقي، ج ١، ص ١٦٨.

(٢) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ج ١، ص ٤٤٣.

(٣) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ج ١، ص ٧٢.

### تحقيق الصدور:

السند ضعيف بجهالتنا بحال جعفر بن محمد بن حكيم، بتقريب أن مشكلة الإرسال قد حلت بالتعويض بعبد الله بنان، ووصفه المجلسي قَدْ تَكُنُّ بالإرسال<sup>(١)</sup>، ولكن القسم الأول من الرواية متحقق الصدور وهو المتكرر في هذا الباب، وأما إضافة أن آخر من يموت هو الإمام، فلم يرد إلا في هذا المورد، وينحصر في رواية جعفر بن محمد بن حكيم المجهول، فالوثوق بصدور عين الرواية غير متحقق.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٩.



٤٦٧ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ<sup>(١)</sup>، عَنْ هَمَزَةَ بْنِ الطَّيَّارِ<sup>(٢)</sup>، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَوْ لَمْ يَثِقْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا اثْنَانِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْحُجَّةَ، أَوِ الثَّانِي الْحُجَّةَ<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>. الشُّكُّ<sup>(٥)</sup> مِنْ أَحَدِ بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>(٦)</sup>.

### رجال السنن:

العِدَّة من مشايخ الكليني ممن يحصل الوثوق بإخبارهم؛ وأحمد بن محمد البرقي هو صاحب المحاسن، ثقة، من السابعة، توفي سنة (٢٧٤هـ)؛ وعلي بن إسماعيل هنا هو علي بن إسماعيل بن عيسى المعروف بابن السندي، من السابعة، لم يوثقه غير نصر بن الصباح؛ وابن سنان هو محمد بن سنان الراوي الكوفي المعروف، ثقة، ولكن لا يعتمد على روايته؛ لعدم الاطمئنان بأسناده، وهو من السادسة، توفي سنة (٢٢٠هـ)؛ وهمة هو أبو عمارة ابن محمد الطيار - وهو ابن المتكلم المعروف محمد الطيار - ممن لم يوثق، وهو من الخامسة<sup>(٧)</sup>.

(١) في الغيبة: «عن محمد بن سنان».

(٢) في «بع، بس»: وكمال الدين، ص ٢٠٣: «عن همة الطيار».

(٣) في «ض»: - «أو الثاني الحجة».

(٤) الغيبة للنعمان، ص ١٤٠، ح ٤ عن الكليني. كمال الدين، ص ٢٠٣، ح ١٠، بسنده عن محمد بن سنان؛ وفيه، ص ٢٣٢، ح ٣٨، بسنده عن محمد بن سنان، عن همة بن مهران، عن أبي عبد الله عليه السلام إلى قوله: «لكان أحدهما الحجة» مع زيادة في آخره. وفيه أيضاً، ص ٢٣٠، ح ٣٠، بسند آخر عن همة بن مهران، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٠٧، ص ٦٦.

(٥) في «ف»: «والشك».

(٦) في كمال الدين: «الشك من محمد بن سنان».

(٧) مرّ الكلام في العِدَّة والبرقي وابن سنان في ج ١، ص ٢٥، ص ١٠٥، ص ١٠٧، وحمة بن الطيار ج ٢، ص ٦٠٣.

وقبل الانتقال إلى محصلة الكلام في صدورها ينبغي فرد الكلام في عليّ بن إسماعيل حيث لم نتطرق له في الأجزاء السابقة.

### • علي بن إسماعيل:

ذكرنا ملخص حاله في كتاب الألف وأنه «أشعري، عربي، قمي، روى في كامل الزيارات، وأنه هو نفسه عليّ بن السندي، وهو يروي عن حماد عن حريز في كثير من الموارد، وقال نصر بن الصباح: إنه «يسمى عليّ بن إسماعيل، فإن إسماعيل لقبه سندي». ولم يعتمد السيّد الخوئي طاب رمسه ذلك؛ باعتبار عدم الاعتداد بقول نصر، لكن روايات الشّيخ المبتدئة به إلى حريز وحماد، رواها الصدوق في الفقيه عن حريز أو عن حماد، ومن الرواة فيها عن حماد هو عليّ بن إسماعيل بن عيسى، مما يؤكد أن اسم الموما إليه - عليّ بن السندي - هو ما أشار إليه نصر في كونه (علي بن إسماعيل)، فليفت إلى ذلك، وهذا يعني تأكيد اتحاد الرجلين خلافاً للسيّد الخوئي طاب ثراه، بل وأكثر من هذا اتحاد الراوي عنه والمروي عنه بين العنوانين كما يظهر ذلك جلياً في كامل الزيارات والاختصاص.

هذا في تحديده، وأما وثاقته فإن نصر بن الصباح حكى أنه ثقة، ولكن الكلام في أصل وثاقة نصر نفسه، وعليّ بن إسماعيل ممن لم يستثنه ابن الوليد<sup>(١)</sup>.

### في طبقة:

«قال السيد البروجردي قدس في طبقات الكافي تحت عنوان عليّ بن السندي القمي: «من السادسة أو السابعة»، وعده من السابعة في طبقات الفقيه والتهذيب والفهرست، وقال في طبقات الكافي تحت عنوان عليّ بن إسماعيل: «كأنه من السابعة». والرجل كما هو ظاهر الأسناد من الطبقة السابعة.»<sup>(٢)</sup>

(١) الألف رجل، ص ٣٥٢، ت ٥٧٠.

(٢) الألف رجل، ص ٣٥٢-٣٥٣، ت ٥٧٠.

### تحقيق الصدور:

أن الرواية مما يوثق بصدور جزء من متنها؛ لما مرَّ بيانه في الحديث الأول من الباب من أن تلك الرواية من الروايات المتظافرة الأسناد، وإن لم تكن صحيحة السند.

نعم، ذلك التفصيل الذي شك فيه البرقي - كما عن الكليني - أو محمد بن سنان - كما عن الشيخ - لا يوثق بصدوره، وهو على كل تقدير ممن لم يخبر الراوي بثبوت، بل بشكه فيه. وأما في البصائر فلم يذكر هذا الشك، وكان أورد نفس الرواية بنفس السند، بل وختمها بقوله: (لكان أحدهما الحججة على صاحبه)<sup>(١)</sup>. ومن ترتيب الروايات في البصائر يظهر أن الكليني إنما اعتمد البصائر، ولعل هناك سببا ما لهذا الاختلاف بين الروايتين في الكافي وبصائر الدرجات، لا حاجة للإطالة في الكلام فيه.

ومحصل الكلام أن الرواية موثوقة الصدور، وإن كان سندها كما وصف المجلسي رحمته الله ضعيف<sup>(٢)</sup>.

(١) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٥٠٨، ح ٣.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٩.

٥/٤٦٨. أحمد بن محمد، عن محمد بن الحسن، عن النهدي، عن أبيه، عن يونس بن يعقوب: «عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: «لَوْ لَمْ يَكُنْ<sup>(١)</sup> فِي الْأَرْضِ إِلَّا اثْنَانِ، لَكَانَ الْإِمَامُ<sup>(٢)</sup> أَحَدَهُمَا»<sup>(٣)</sup>.

### رجال السند:

أما أحمد بن محمد عن محمد بن الحسن، فهما العاصمي عن الصفار، ثقتان مرّ الكلام في أحوالهما<sup>(٤)</sup>؛ وأما النهدي هنا فهو الهيثم بن أبي مسروق بدلالة رواية الصفار عنه، والطبقة، وهو يروي عن أبيه هنا، ويونس بن يعقوب هو الثقة الذي مر بيان حاله<sup>(٥)</sup>.

### هـ النهدي:

هو أبو محمد الهيثم بن أبي مسروق عبد الله النهدي، ثقة بمدح حمدويه، مرّ تحقيق حاله بإيجاز<sup>(٦)</sup>، ولا بأس ببسط الكلام هنا؛ للوقوف على بعض النقاط المهمة في حال الرجل، وفي حال المسمى بالنهدي في هذه الرواية بالخصوص.

### النقطة الأولى: في تحديد النهدي الذي يروي عنه محمد بن الحسن هنا.

قال السيّد البروجردي تَتَكَلَّفُ في طبقات الكافي في باب الألقاب: (النهدي) الذي

(١) في «ب»: «لَوْ لَمْ يَبْقَ».

(٢) في البصائر: «الدنيا».

(٣) في «ب»: «الحجة على صاحبه بدل «الإمام». وفي الغيبة: «أحدهما الإمام».

(٤) بصائر الدرجات، ص ٥٠٨، ح ٢، عن الهيثم النهدي؛ الغيبة للنعماني، ص ١٤٠، ح ٥ عن الكليني؛ كمال الدين، ص ٢٣٢، ح ٣٨، بسند آخر مع اختلاف يسير وزيادة في آخره؛ الوافي، ج ٢، ح ٥١٠، ص ٦٧.

(٥) مرّ الكلام فيهما في ح ٤٤٦ من هذا الجزء.

(٦) مرّ في ج ٢، ح ١٠٤، ص ٤٧٠، وسيأتي مزيد تفصيل في ح ٥٣٨.

(٧) مرّ في ج ١، ح ٢٧، ص ٢٣٢.

روى عنه محمد بن الحسن لعلة القاسم، وهو من السابعة. وبهذا فالمذكور في هذه الرواية بتقريب السيد البروجردي تَدَثُّرُ ليس هو الهيثم بن أبي مسروق، بل الأقرب عنده تَدَثُّرُ أنه القاسم، وسبب تقريبه تَدَثُّرُ ذلك؛ لرواية أحمد بن محمد - العاصمي - عن محمد بن الحسن - الصفار - عن القاسم النهدي في موضع آخر من الكافي<sup>(١)</sup>؛ مما يشير إلى اتحاده مع الموماً إليه هنا، بقرينة اتحاد سلسلة الرواة عنه.

لكن هذا كله اشتباه منه تَدَثُّرُ؛ فإن النهدي الذي يروي عنه الصفار مكثراً في بصائره هو الهيثم بن أبي مسروق النهدي فليراجع بصائر الدرجات<sup>(٢)</sup>

بل مما ينهي النزاع ويظهر منه خطأ السيد البروجردي تَدَثُّرُ جلياً في تقريبه، هو أن الصفار روى عين تلك الرواية في كتابه الذي كان مصدر الكليني عن الهيثم النهدي عن أبيه عن يونس بن يعقوب، وقد ذكر أنه الهيثم النهدي صراحة<sup>(٣)</sup>، بل ويظهر منه أيضاً كما هو واضح أن الكليني كان قد اعتمد البصائر كمصدر لهذه الرواية، كما هو حال كثير من أحاديث هذا الباب، وعليه فلا كلام في كون النهدي في روايتنا هو الهيثم بن أبي مسروق النهدي.

### النقطة الثانية: في طبقة الهيثم بن عبد الله النهدي.

روت عنه السابعة وبعض كبار الثامنة، وروى هو عن السادسة، إلا في روايتين حيث روى عن هشام بن سالم وهو بعيد بدون بواسطة، ولعل الوساطة الحسن بن محبوب حيث توسط بينهما في موارد أخرى، أما روايته عن الحسين بن علوان الكلبي فلا ضير فيها؛ فإنه وإن كان من الخامسة، لكنه ممن عمر وبقي إلى سنة (٢٠٠هـ)، وروى أيضاً عن أبيه الذي قد يقال أنه روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ولعله بعمر يونس ممن أدرك

(١) الكافي، الكليني، ج ١، ح ٤، ص ٤٦٢.

(٢) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٣٢؛ ٢١٤؛ ٢٧٠؛ ٢٧٢؛ ٢٧٦؛ ٣٣٥، بل وفي موارد أخرى كثيرة.

(٣) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٥٠٨، ح ٢.

أبا عبد الله عليه السلام وبقي إلى (٢٠٠هـ)، قلت في الطبقات الصغير: «إنه من كبار السابعة»، وفقاً لتلك المعطيات من إدراك الثامنة له، ورواية السابعة عنه، وروايته عن كبار السادسة، أما السيد البروجردى قدس سره فقال: الهيثم بن أبي مسروق النهدي من السادسة أو من السابعة، وواضح أن أمر التردد لروايته عن هشام وأبيه باعتبارهما من الخامسة.

### النقطة الثالثة: في عدّ الشيخ الهيثم النهدي في أصحاب الباقر عليه السلام.

وفي بحث متفرع من النقطة السابقة يلاحظ أن الشيخ عدّه في أصحاب الباقر عليه السلام، وقال: «هيثم النهدي هو ابن أبي مسروق»<sup>(١)</sup>. وبهذا فسيكون الرجل وفق هذا المعطى ليس من السابعة أو السادسة، بل من الرابعة!

ولكن هذا لا يصح البتة، فالهيثم النهدي ابن أبي مسروق الذي في الأسناد لا يمكن أن يكون قد أدرك الباقر عليه السلام قطعاً، وأشار جمع غفير إلى سهو الشيخ في هذا المورد، وأن الأنسب أن يذكره في أصحاب أبي جعفر الثاني عليه السلام، وليس من الصحيح عدّه في أصحاب أبي جعفر الأول عليه السلام، فإن الرجل من أهل السابعة أو السادسة على أبعد الأقوال، وبل وروى عنه جمع من الثامنة - كالصفار - والسابعة، فلا يجوز بحال عدّه في الرابعة.

أما في سبب هذا الخطأ الذي ارتكبه الشيخ فقد عزاه السيد الخوئي قدس سره إلى توهم الشيخ بين الإمامين بسبب اتحاد الكنية، كما يظهر بدواً، فقال قدس سره: «ولا يبعد أن الشيخ رأى روايته عن أبي جعفر عليه السلام، فتخيل أن المراد بأبي جعفر هو الباقر عليه السلام، مع أن المراد به هو الجواد عليه السلام، وما يؤكد ذلك أن الهيثم بن أبي مسروق، روى عن علي بن أسباط كما تقدم، وعلي بن أسباط من أصحاب الرضا عليه السلام، وبقي إلى زمان الجواد عليه السلام»<sup>(٢)</sup>.

**أقول:** المتابع للشيخ يجد أنه كثيراً ما يستل العنوان والطبقة من الأحاديث وكتب

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص ١٤٨، ت ١٦٤٨.

(٢) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ٢٠، ص ٣٤٨.

الحديث فيدرجه في كتاب الرجال، وقد مرّ علينا العديد من هذا، وعلى ذلك يمكن قبول ما أفاده السيّد الخوئي رحمته، لكن الحق أن ذلك محل توقف، فإننا لم نجد رواية لهيثم النهدي ابن أبي مسروق عن أبي جعفر عليه السلام فيما بأيدينا من كتب الحديث، حتى يتوهم الشّيخ ذلك التوهم الشنيع، فهو احتمال نظري، نشأ عند السيّد الخوئي رحمته وبعض من سبقه، بسبب تشابه كنية الإمامين فاحتملوا ذلك، ورموا الشّيخ رحمته بهذا ظناً وحساباً.

أما صاحب القاموس (طاب ثراه) فقد عزاه إلى متابعة الشّيخ للكشي في هذا، فقال: «الظاهر أن الشّيخ في الرجال استند إلى الكشي المحرّف في طبقاته كما في فقراته، فعنوانه في الكشي في طبقة أصحاب الباقر عليه السلام»<sup>(١)</sup>.

**أقول:** قول التستري ناشئ من التبع والتدبر، فكتاب معرفة الناقلين للكشي - كما يظهر مما وصل إلينا منه في كتاب (الاختيار) - قد حشره في عداد أصحاب الباقر عليه السلام، ويؤيد قبول الشّيخ لكلام الكشي أن الواصل إلينا هو ما اختاره نفس الشّيخ من كتاب معرفة الناقلين للكشي، وكان الرجل فيه في عداد أصحاب الباقر عليه السلام مما يعني إقراره له.

ولا يقال: أن تأليف الرجال كان سابقاً للاختيار، فإن المدعى متابعة الشّيخ في الرجال لكتاب معرفة الناقلين للكشي الذي كان بيد الشّيخ واستند إليه كثيراً، ثم اختصره وهذبه في ما أسماه بكتاب الاختيار.

ولعل أصل الاشتباه هو أن هناك التباساً بين الهيثم بن عبد الله بن أبي كهمس وبين الهيثم بن عبد الله ابن أبي مسروق، فالأول من المحتمل جداً أن يكون من أصحاب الباقر عليه السلام، ولكن لا نرى أن الشّيخ عدّه فيهم، ولذا قد يكون منشأ ذكر هذا الاسم ليس فقط متابعة الكشي، بل والتوهم بين الهيثمين ولد عبد الله.

### النقطة الرابعة: في ذكر النهدي فيمن لم يرو عنهم عليه السلام.

أما ذكره فيمن لم يرو عنهم، فهو المتعين والصحيح، فإنه وإن عاصر من عاصر من الأئمة عليهم السلام إلا أنه ممن لم يرو عنهم عليهم السلام، ولكن في عدّه في أصحاب الباقر عليه السلام وعدّه فيمن لم يرو عنهم تنافٍ آخر، فكيف يعدّه الشيخ فيمن روى عنهم وفيمن لم يرو عنهم عليهم السلام.

قال السيّد الخوئي قدّس: «قد تكرر ذكر الشيخ الرجل الواحد في أصحاب أحد المعصومين سلام الله عليهم، وفي من لم يرو عنهم عليهم السلام، كما في المقام، وبين الأمرين تنافٍ ظاهر على ما مرّ غير مرة، فإنه - قدس الله نفسه - قد التزم في أول كتابه بأن لا يذكر أحداً في أصحاب أحد المعصومين إلا وله رواية عنه سلام الله عليه، وهذا يناقض عدّه فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام»<sup>(١)</sup>.

**أقول:** بعد اعتبار أن عدّه في أصحاب الباقر عليه السلام غلط، يمكن القول أن في عدّه فيمن لم يرو عنهم قرينة أخرى على وجود غلط ما في عدّه في أصحاب الباقر عليه السلام، خاصة وأنه لم يرو عنهم عليهم السلام حقاً، واحتمال أن يكون من أراد الشيخ ذكره في أصحاب الباقر عليه السلام هو الهيثم بن عبد الله أبو كهمس؛ ليرفع بذلك إشكالات ثلاثة، على تأمل في أصل الثالث: أوها: التنافي بين عدّ الاسمين في البابين، ثانيها: عدّ الهيثم بن عبد الله ابن أبي مسروق في أصحاب الباقر عليه السلام مع إنه من السابعة، الثالث: عدم عدّ الهيثم بن عبد الله أبي كهمس في أصحاب الباقر عليه السلام مع أنه يمكن أن يكون منهم، فقد نقل عن ابن يعفور الذي توفي وفق ما حققناه سنة (١٣١ هـ)، وقد عدّه السيّد البروجردي قدّس في الأسماء من المرددين بين الرابعة والخامسة، وإن التزم في الكنى في كونه من الخامسة.

### النقطة الخامسة: في رواية سعد عن الهيثم.

إن شيخ إجازتنا السيّد الجلاّلي حفظه الله وفي خضم عرض رأيه المختار في قضية تكرار الأسماء عند الشيخ في أحد الأبواب وفي باب من لم يرو عنهم، أول ما استشهد

(١) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج ٢٠، ص ٣٤٧.



بمثال لدعم مدعاه حفظه الله أن قال: فمثلاً رواية سعد بن عبد الله الأشعري المتوفى سنة (٣٠٠هـ) عن الهيثم بن أبي مسروق الذي هو من أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام) المتوفى (١١٤هـ)، أو الجواد (عليه السلام) المتوفى سنة (٢٢٠هـ)؛ فإن هذا غير ممكن إذا لاحظنا طبقتهم<sup>(١)</sup>.

**أقول:** ظاهر كلامه دامت بركاته كأنه يريد أن يقول سواء كان الهيثم من أصحاب أبي جعفر الباقر (عليه السلام) أو من أصحاب أبي جعفر الجواد (عليه السلام) فإن سعد ممن لا يمكنه الرواية عنه. وهذا خطأ جلي، فجعل أساتذة سعد هم من أصحاب الجواد (عليه السلام)، أليس من أشهر أساتذة سعد هو الأشعري أحمد بن محمد بن عيسى؟ ولا شبهة ولا ريب في كونه من أصحاب الجواد (عليه السلام)، بل سعد كما هو المعروف ممن توفي بعد أو قبل سنة (٣٠٠هـ) بعام واحد، فهو من الثامنة، وعلى ذلك فأساتذته من السابعة، والسابعة هم أصحاب الجواد (عليه السلام). ولذا ترى مشايخ سعد هم كلهم من أصحاب الجواد (عليه السلام) كأحمد بن محمد بن عيسى، وأحمد بن محمد بن خالد البرقي، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، وأيوب بن نوح.

ثم أضاف دامت بركاته قائلاً: فلاحظ أن الهيثم شخص معروف من جهة روايته، وهو في طبقة من روى عن الأئمة (عليهم السلام)، لكن رواية سعد عنه مباشرة تفيد أن سعداً قد أدرك الهيثم، ولازم ذلك: إما أن يكون الهيثم قد بقي إلى عصر لقيه سعد، وهذا شيء لم يذكره، أو أن يكون الهيثم الذي روى عنه سعد شخصاً آخر غير الهيثم الراوي عن الأئمة (عليهم السلام)، فهذا من طبقه من لم يرو. وبما أن الهيثم واحد قطعاً، وليس هناك شخص آخر بهذا الاسم في الأسانيد، لعدم ذكرهم له، وبما أن سعداً لا يمكن أن يروي مباشرة عن الراوي عن الأئمة (عليهم السلام)، فاللازم هو الالتزام بأن هذا السند: (سعد عن الهيثم) قد سقطت فيه واسطة - واحدة أو أكثر - ومعنى ذلك أن الرواية مرسلة<sup>(٢)</sup>.

(١) مجلة تراثنا، ج ٧، ص ٥٧.

(٢) مجلة تراثنا، ج ٧، ص ٥٧.

**أقول:** الالتزام بهذا أغرب من الغرابة، ولا أعلم كيف غفل السيّد الفاضل أطال الله عمره عن إن سعد إنما يروي عن أصحاب الجواد عليه السلام.

#### النقطة السادسة: في حال الهيثم النهدي.

والهيثم كوفي قريب الأمر، كما عن النجاشي، فاضل يذكره الأصحاب بخير، كما عن حمدويه، وهذا كافٍ وإفٍ بالوثوق به كما حقق في محله، من دلالة ذلك على الوثاقة عندهم، وقد قال الكشي في أبي مسروق وابنه الهيثم: «حمدويه، قال: لأبي مسروق ابن يقال له الهيثم، سمعت أصحابي يذكرونها بخير، كلاهما فاضلان»<sup>(١)</sup>.

وقال النجاشي: «هيثم بن أبي مسروق، أبو محمد - واسم أبي مسروق عبد الله النهدي - كوفي، قريب الأمر، له كتاب نوادر، قال ابن بطّة: حدّثنا محمد بن علي بن محبوب عنه»<sup>(٢)</sup>.

وقال الشيخ: «الهيثم بن أبي مسروق، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطّة، عن الصفار، عنه»<sup>(٣)</sup>.

وذكره فيمن لم يرو عنهم عليه السلام، قائلا: «هيثم بن أبي مسروق النهدي، روى عنه سعد بن عبد الله»<sup>(٤)</sup>.

ومن غرائب الغفلة ما وقع لبعضهم حيث أراد توثيق الهيثم ابن أبي مسروق فقال: «وقد قال النجاشي: هيثم بن أبي مسروق قريب الأمر، وروى الكشي: أنّه من فراخ الشيعة. مضافاً إلى انجباره بعمل الشيخ»<sup>(٥)</sup>.

(١) اختيار معرفة الرجال، الكشي، ج ٢، ص ٦٧٠.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٣٧، ت ١١٧٥.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص ٢٦٠، ت ٧٨٨.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٤٤٩، ت ٦٣٨٧.

(٥) التعليقة الاستدلالية على تحرير الوسيلة، أبو طالب التجليل، ص ١٢٤.

ولا يخفى الخط هنا، فالكشي لم يقل تلك الكلمة في حق أحد، بل هي وصف في إحدى الروايات للحسين بن منذر من قبل الإمام عليه السلام، فلا نسبة القائل صحيحة، ولا نسبة من قيل في حقه، فلا هي من الكشي، ولا هي في حق الهيثم ابن أبي مسروق، ولو كان قد نقل ما قاله الكشي لكان أوضح في الدلالة على الوثاقة من هذا!

الخاتمة في حال الهيثم أن الرجل فاضل، مذكور بخير؛ فهو ممن يوثق بنقله، وهو من كبار السابعة.

### عن أبيه:

وأبوه هو عبد الله النهدي، المكنى بأبي مسروق، ذكره الكشي في ترجمة مع ابنه الهيثم كما مرّ في ولده في الترجمة السابقة، ومدحه حمدويه بوصفين؛ أنه كان فاضلاً، وكان أصحابنا يذكرونه بخير، وهذا - كما مرّ مراراً - كافٍ في الاطمئنان بأخبار الرجل والاستيثاق بما يرويه.

### تحقيق الصدور:

الرواية موثوقة الصدور وإن وصفها المجلسي رحمته الله بالجهالة<sup>(١)</sup>.

## ٧ - بَابُ مَعْرِفَةِ الْإِمَامِ وَالرَّدِّ إِلَيْهِ

١/٤٦٩. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا <sup>(١)</sup> مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضِيلِ، عَنْ أَبِي حمزة، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّمَا يَعْبُدُ اللَّهُ مَنْ يَعْرِفُ اللَّهَ، فَأَتَمَّا مَنْ لَا يَعْرِفُ اللَّهَ <sup>(٢)</sup> فَإِنَّمَا يَعْبُدُهُ هَكَذَا <sup>(٣)</sup> ضَلَالًا <sup>(٤)</sup>». قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَمَا مَعْرِفَةُ اللَّهِ؟ قَالَ: «تَصْدِيقُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَتَصْدِيقُ رَسُولِهِ عليه السلام <sup>(٥)</sup>»، وَمُؤَالَاةُ عَلِيٍّ عليه السلام، وَالْإِثْتِمَامُ <sup>(٦)</sup> بِهِ وَبِأَيِّمَةِ الْهُدَى عليه السلام، وَالسَّبَرَاءَةُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ عَدُوِّهِمْ، هَكَذَا يَعْرِفُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ <sup>(٧)</sup>.

## رجال السند:

وهذه السلسلة السندية - الحسين عن معلى عن الوشاء - من السلاسل المتكررة

(١) في «ب»: «حدثني».

(٢) في «ب» وحاشية «بف» والوافي: «لا يعرفه».

(٣) «هكذا»: إشارة إلى عبادة أكثر الناس الذين يعبدون الله تعالى بزعمهم من دون بصيرة ومعرفة،

ومن دون اقتداء بإمام ذي بصيرة. وذكروا وجوهاً آخر. انظر: شرح صدر المتأخرين، ص ٤٦٧؛

شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٥٧؛ الوافي، ج ٢، ص ٨٠؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٠٠.

(٤) «الضلال»: الضياع والهلاك. يقال: ضل الشيء يضلُّ ضلالاً، أي ضاع وهلك. و«ضلالاً» تمييز

لنسبة «يعبده»، أو حال عن فاعله على المبالغة؛ وفي حاشية بدر الدين: «ضلالاً» جمعاً، واحتمله

المجلسي. انظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٤٨ (ضلل)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٥٧؛ مرآة

العقول، ج ٢، ص ٣٠٠.

(٥) في «ف، ض» وحاشية «بج»: «رسول الله».

(٦) «الائتمام»: الاقتداء. يقال: اتَّمتَّ به، أي اقتدى به. الصحاح، ج ٥، ص ١٨٦٥ (أمم).

(٧) تفسير العياشي، ج ٢، ح ١٥٥، ص ١١٦ عن أبي حمزة الثمالي مع زيادة في آخره؛ الوافي، ج ٢،

ح ٥٢١، ص ٨٠.

بعدد غفير، وسبق أن نهنا مرارا على خدشها بالمعلى البصري، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها<sup>(١)</sup>.

وأما محمد بن الفضيل، فهو الأزدي، الضعيف بدلالة أبي حمزة، وقد مرّ إجمال حاله<sup>(٢)</sup>، وأما طبقته فهي الخامسة، وإن ذكر السيّد البروجردي تذكُّر في طبقات الكافي أنه من السادسة، فإن ذلك لا يصح البتة، فإن ما ورد عنه من السابعة كرواية محمد بن عيسى البقطيني، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، فهي بالواسطة على الصحيح، كما في بقية أسنادهما إليه، وقد أشرنا إلى ذلك في كتاب الألف<sup>(٣)</sup>، وهو ممن أدرك أبا عبد الله عليه السلام وروى عنه، وأكثر عن أبي حمزة الثمالي المتوفى سنة (١٥٠هـ)، وقد طال به العمر وأدرك الرضا عليه السلام، وروى عنه السادسة في جل أسناده؛ وأما أبو حمزة فقد مرّ أيضاً، وهو ثابت بن دينار الثمالي، الجليل القدر، الثقة المعروف، المتوفى سنة (١٥٠هـ)<sup>(٤)</sup>.

### تحقيق الصدور:

سند الرواية ضعيف، وكذا قال المجلسي فيه: ضعيف على المشهور<sup>(٥)</sup>، ولا طريق لإثبات الصدور على مقدار ما بحثنا.

(١) منها ما ورد في ج ٢، ح ٤٨، ص ١٣٦.

(٢) ينظر: ج ٣، ح ٣٣٩، ص ٣١٨.

(٣) الألف رجل: ص ٤٧٨، ت ٨٢٠.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٤٠، ص ٤٥.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٠١.

٤٧٠/٢. الْحُسَيْنُ، عَنْ مُعَلَّى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَدِينَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَكُونُ الْعَبْدُ مُؤْمِنًا حَتَّى يَعْرِفَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْأَيُّمَةَ كُلَّهُمْ وَإِمَامَ زَمَانِهِ، وَيَرْدَّ إِلَيْهِ، وَيُسَلِّمَ لَهُ». ثُمَّ قَالَ: «كَيْفَ يَعْرِفُ الْآخِرَ وَهُوَ يَجْهَلُ الْأَوَّلَ؟!»<sup>(١)</sup>.

### رجال السند:

وهذه السلسلة السندية - الحسين عن معلى عن الوشاء - هي عين السابقة وهي من السلاسل المتكررة في الكافي، وسبق أن نبهنا مرارا على خدشها بالمعلّى البصري، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها<sup>(٢)</sup>؛ وأما أحمد بن عائذ فهو الثقة المار<sup>(٣)</sup>، وهو الحلال أبو علي، أحسبي، بجلي، مولى، وقيل: عسبي، كوفي، سكن بغداد، عرف بكونه تلميذ أبي خديجة سالم بن مكرم، فعُدَّ الشيخ إياه في أصحاب الصادق والباقر عليهما السلام توهم منه عليه السلام، والصحيح عدّه في أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام، وهو من صغار الخامسة، وليس من السادسة كما ذهب إليه السيّد البروجردى فتدخّل في طبقات الكافي والفقهاء والنجاشي والتهاذيب، نعم في طبقات الكشي عدّه من كبارها، وهو ممن يروي عن عمر بن أذينة مباشرة، وأما توسط أبيه هنا فغريب للغاية، ولعله حشو، ويتّبع مثل هذا الحشو في النسخ نتيجة أن كثيراً من أسناده هي عن أبي خديجة، فيعتاد الناسخ أن يلحق بعد اسم أحمد بن عائذ جملة (عن أبي خديجة)، ولكنه حين النسخ وما أن بدأ بكتابة (أبي) رفع نظره للمنسوخ منه، كما هي عادة من ينسخ ويتبدّى بما يعرفه فيتناول ببصره التالي، فوجد أن السند ليس عن (أبي خديجة)، بل عن (ابن أذينة)، فلم يكمل وعاد وكتب عن ابن أذينة، ويكون قد سهّا عما كتبه خطأ، ولعل في هذا الشرح بدوا تكلف كما يبدو

(١) الوافي، ج ٢، ح ٥٢٢، ص ٤٨١؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٣٣٢٠٧، ص ٦٣.

(٢) منها ما ورد في ج ٢ من هذا الكتاب، ص ١٣٦.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٥٦، ص ١٧٧.

للبعض، لكن للمارسي النسخ هذا واضح جدا، ومن باب تسمية هذا التصحيف كما اعتدنا في تصنيفنا لأنواع التصحيف لنا أن نسميه (التصحيف الناتج عن نسيان الغلط الناشئ من الاعتياد)؛ وأما ابن أذينة، فهو الثقة الوجه، من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩هـ)<sup>(١)</sup>.

### تحقيق الصدور:

تعدد رواية الخبر في الرابعة مما لا تنجم عنه مشكلة في هذه الطبقة مع أن ظاهرها الإرسال في هذه الطبقة، فالمشكلة على هذا ليست في جهالة عائد الحلال والد أحمد؛ لأنه ليس موجودا وفق ما ذهبنا إليه من وقوع الحشو والتصحيف، وليس في الإرسال في الرابعة، بل هي فقط في معلى بن محمد البصري. فالسند غير ناهض لإثبات الصدور، ولم نجد على ما بأيدينا ما يثبت الصدور، وهو كما قال المجلسي: ضعيف على المشهور<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: ج ٢، ح ١٠٩، ص ٥٢٢.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٠١.

٣/٤٧١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ (عليه السلام): أَخْبِرْنِي عَنْ مَعْرِفَةِ الْإِمَامِ مِنْكُمْ وَاجِبَةً عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ؟ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - بَعَثَ مُحَمَّدًا (صلى الله عليه وآله) إِلَى النَّاسِ أَجْمَعِينَ رَسُولًا وَحُجَّةً لِلَّهِ عَلَى جَمِيعِ خَلْقِهِ فِي أَرْضِهِ، فَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ، وَاتَّبَعَهُ، وَصَدَّقَهُ، فَإِنَّ مَعْرِفَةَ الْإِمَامِ مِنَّا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ؛ وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ <sup>(١)</sup>، وَلَمْ يَتَّبِعْهُ وَلَمْ يَصَدِّقْهُ <sup>(٢)</sup> وَيَعْرِفْ <sup>(٣)</sup> حَقَّهَا، فَكَيْفَ يَحِبُّ <sup>(٤)</sup> عَلَيْهِ مَعْرِفَةَ الْإِمَامِ وَهُوَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ <sup>(٥)</sup> وَيَعْرِفُ <sup>(٦)</sup> حَقَّهَا؟!»

قَالَ: قُلْتُ: فَمَا تَقُولُ فِيمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَيَصَدِّقُ رَسُولَهُ فِي جَمِيعِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ؟ أَيْحِبُّ <sup>(٧)</sup> عَلَى أَوْلَانِكَ حَقَّ مَعْرِفَتِكُمْ؟ قَالَ: «نَعَمْ، أَلَيْسَ هَؤُلَاءِ يَعْرِفُونَ فَلَانًا وَفُلَانًا <sup>(٨)</sup>؟» قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «أَتَرَى أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي أَوْقَعَ فِي قُلُوبِهِمْ مَعْرِفَةَ هَؤُلَاءِ؟ وَاللَّهِ، مَا أَوْقَعَ ذَلِكَ فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا الشَّيْطَانُ، لَا <sup>(٩)</sup> وَاللَّهِ، مَا أَلْهَمَ الْمُؤْمِنِينَ حَقَّنَا إِلَّا اللَّهُ

(١) في «ب»: «ورسوله».

(٢) في حاشية «بح»: «ولم يصدق رسوله».

(٣) عطف على «يصدق». وفي «ض، ف» وشرح صدر المتأهين: «ولم يعرف».

(٤) في الوافي ومראה العقول: «تحب».

(٥) في «ج، ف»: «برسوله».

(٦) في «ض، ف» وشرح صدر المتأهين: «لم يعرف». وقوله: «يعرف حَقَّهَا» في الموضعين معطوف على المنفصي لا النفسي، إلا أنه في الأول مجزوم وفي الثاني مرفوع. انظر: شرح صدر المتأهين، ص ٤٦٨؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٥٩؛ الوافي، ج ٢، ص ٨٢.

(٧) هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتأهين والوافي؛ وفي المطبوع: «يحب» بدون الهزمة.

(٨) في حاشية «ف، بر»: «+ وفلانا».

(٩) في «ب»: «ولا».



عَزَّ وَجَلَّ<sup>(١)</sup>.

### رجال السند:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة، شيخ أصحابنا في زمانه، قمي، من الثامنة؛ وأحمد بن محمد مشترك بين ثقتين، من السابعة، توفي في العقد السابع بعد المائتين؛ الأشعري، والبرقي، والأرجح كونه الأشعري؛ والحسن بن محبوب هو السراد الثقة المعروف، توفي سنة (٢٢٤هـ)، من السادسة؛ وهشام بن سالم هو الجواليقي الثقة، من الخامسة، توفي قرابة (١٨٣هـ)؛ وزرارة هو ابن أعين الشيباني غني عن التعريف، ثقة، من حفاظ الدين، معروف، فصلنا في حاله الكلام بلا مزيد عليه، توفي سنة (١٤٨هـ)، من الرابعة<sup>(٢)</sup>.

### تحقيق الصدور:

ما ذكر من رجال في هذا السند فهم كلهم من الثقات المعروفين؛ ولذا قال المجلسي رحمه الله: صحيح<sup>(٣)</sup>، بل يلاحظ أنهم أعيان الثقات من المشايخ في كل طبقة.

(١) الوافي، ج ٢، ح ٥٢٣، ص ٨١.

(٢) مَرَّ الْجَمِيعُ فِي: ج ١، ص ٢٩؛ ٣٠؛ ٣٨؛ ج ٢، ص ٤٠، ص ٣١٣.

(٣) مَرَّةَ الْعُقُول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٠١.

٤٧٢/ ٤. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمَقْدَامِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّمَا يَعْرِفُ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - وَيَعْبُدُهُ مَنْ عَرَفَ اللَّهَ وَعَرَفَ إِمَامَهُ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ؛ وَمَنْ لَا يَعْرِفُ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - وَلَا يَعْرِفُ<sup>(١)</sup> الْإِمَامَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ<sup>(٢)</sup>، فَإِنَّمَا يَعْرِفُ وَيَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ هَكَذَا - وَاللَّهِ - ضَلَالًا<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>.

### رجال السند:

الضمير المعلق راجع إلى محمد بن يحيى العطار، الثقة القمي، كبير أصحابنا في زمانه؛ وأحمد هو عينه في الرواية السابقة، وكذا الحسن بن محبوب السراذ<sup>(٥)</sup>؛ وأما عمرو بن أبي المقدام فهو الراوي المار الذي قبلنا روايته<sup>(٦)</sup>، وتوفي أيام الخليفة العباسي هارون كما عن ابن سعد، وبالتحديد كما عن عباد كما في التاريخ الصغير أنه مات سنة (١٧٢هـ)، ووقع من الخطأ في الجزء السابق في نسبة تضعيفه إلى أساتذتنا وإلى مرجع الطائفة، وسيأتي مزيد

(١) في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتأهين والوافي ومرآة العقول «ويعرف». قال المجلسي في الأخير: «ويعرف الإمام، الواو للحال عن المنفي أو النفي داخل على مجموع المعرفتين»، وفي الوسائل: «وما يعرف».

(٢) في «يح»: - «أهل البيت».

(٣) قال صدر المتأهين في شرحه، ص ٤٦٩: «وقوله: هكذا والله، جملة اسمية مؤكدة بالقسم، أي حاله في المعرفة والعبادة هكذا والله. وقوله: ضلالاً، حال أو تمييز، والعامل معنى الإشارة. ويدل هذا الحديث على توقف معرفة الله تعالى على معرفة الإمام عليه السلام وبالعكس، فيوهم دوراً مستحيلاً. وكذا قوله عليه السلام: «إنما يعرف الله» إلخ، يدل على توقف معرفة الله تعالى على نفسها، فيوهم توقف الشيء على نفسه، ويرتفع التوهم باختلاف مراتب المعرفة. انظر: شرح صدر المتأهين، ص ٤٦٩.

(٤) الوافي، ج ٢، ح ٥٢٤، ص ٨٢؛ الوسائل، ج ١، ح ٣٠٢، ص ١٢٠.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١.

(٦) ينظر: ج ٣، ص ٣٥٢، ح ٣٥١.

بيان؛ وأما جابر فهو الجعفي الذي رجحنا وثاقته، توفي (١٢٨هـ)، وهو من الثالثة<sup>(١)</sup>.

### مزید بیان فی أحوال عمرو بن أبي المقدام

هو عمرو بن أبي المقدام، يكنى بأبي محمد أو أبي ثابت، واسمه عمرو بن ثابت بن هرمز الحداد، بكري، عجلي، مولى فارسي، كوفي. هو ممن روى عنه محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى والحسن بن محبوب السراد، وورد اسمه في كامل الزيارات، وتفسير القمي.

### طبقة:

يظهر أن الرجل ممن ولد في حدود (٩٧هـ) وليس (٨٥هـ) كما ذكرنا في جزء سابق، وتوفي سنة (١٧٢هـ)، وهذا يفسر حكاياته عن أبي جعفر (عليه السلام)، وكثير منها أنه كان مع أبيه، أي أن أباه كان يصطحبه معه إلى لقاء الباقر (عليه السلام) حين كان فتى، ويفسر روايته عن جابر بن يزيد المتوفى (١٢٨هـ) أي حين كان له من العمر (٣١) عاما، ويفسر إدراك مجموعة من السادسة له حيث تكون ولادتهم في حدود سنة (١٥٠هـ) مما جعل بعضهم يدرك آخر سني حياة هذا الراوي الذي أدرك بعضا من صغار الثالث وشاهد أبا جعفر الباقر (عليه السلام) مما يجعل السند قريبا عاليا.

### أقوال الأعلام فيه:

الكشي: «روى الكشي عن شيخه حمدويه بن نصير، قال: حدثني محمد بن الحسين، عن أحمد بن الحسن الميثمي، عن أبي العرندس الكندي، عن رجل من قریش قال: كنا بفناء الكعبة وأبو عبد الله (عليه السلام) قاعد، فقيل له: ما أكثر الحاج! فقال (عليه السلام): ما أقل الحاج! فمّر عمرو بن أبي المقدام، فقال: هذا من الحاج»<sup>(٢)</sup>. والسند لا يعين على الوثوق بالصدور.

(١) ينظر: ج ٢، ص ٢٧٩، ح ٧٨.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ح ٧٣٨، ص ٦٩٠.

## البرقى:

فذكر فى رجاله «أبان بن أبى عىاش الحذاء وهو ابن أبى المقدام بن هرم الفارسى»<sup>(١)</sup> وهذا تصحىف ظاهر، وسقط منه (عمرو بن ثابت)، ومن ثم خلط بين عنوانى أبان بن أبى عىاش وابن أبى المقدام. وهرم أيضاً تصحىف صوابه مهزم على الأرجح. وذكر فى موضع آخر «عمرو بن المقدام»<sup>(٢)</sup> ووقع أيضاً التصحىف فىه بسقوط التكنية بالابن. ثم ذكره ثالثاً فى عنوان «عمرو بن أبى المقدام واسم أبى المقدام ثابت»<sup>(٣)</sup>.

## ابن الغضائرى:

أما ابن الغضائرى فهناك كلام فى انتساب ما نقلوه عنه، فقال العلامة فى القسم الأول من الخلاصة تحت اسمه: «لعل الذى وثقه ابن الغضائرى، ونقل عن بعض أصحابنا تضعيفه هو هذا»<sup>(٤)</sup>. ثم ذكر فى القسم الثانى عنوان «عمرو بن ثابت بن هرم، أبو المقدام الحداد، مولى بنى عجلان»<sup>(٥)</sup> وقال تحت اسمه: «ضعيف جداً، قاله ابن الغضائرى. وقال فى كتابه الآخر: عمر بن أبى المقدام ثابت العجلى، مولاهم الكوفى، طعنوا عليه من جهة، وليس عندي كما زعموا، وهو ثقة»<sup>(٦)</sup>. وَرَفَعُ الكنية «أبو المقدام» يشير إلى أن المترجم له صاحب تلك الكنية، وهو الأب وليس الابن، ولعل هذا هو الصواب.

وذكره ابن داود فى قسم الممدوحين ولم ينقل مدحاً له، بينما نقله فى قسم الضعفاء «الثانى» وقال نقلاً عن ابن الغضائرى: «طعنوا عليه من جهة، وليس عندي كما زعموا،

(١) الرجال، البرقى، ص ٩.

(٢) الرجال، البرقى، ١١.

(٣) الرجال، البرقى، ١٦.

(٤) خلاصة الأقوال، العلامة الحلى، ص ٢١٢.

(٥) خلاصة الأقوال، العلامة الحلى، ص ٣٧٧.

(٦) خلاصة الأقوال، العلامة الحلى، ص ٣٧٧.

وهو عندي ثقة»<sup>(١)</sup>.

وعن مجمع الرجال للقهبائي أنه ضعيف جداً وفق كتاب ابن الغضائري، وهذا عين ما وقع للعلامة، ولعله ناشئ من نقلهما للمورد من كتاب حل الإشكال ووقوع الخلط بينه وبين أبيه في المورد.

أما النجاشي فذكره أولاً في ترجمة أبيه ثابت بن هرمز، وذكر أنه له نسخة عن علي بن الحسين (عليه السلام) يرويها عنه ابنه عمرو. وهذا أمر مقبول فطبعة أبيه مما يقتضي هذا الأمر، ثم أفرد له ترجمة خاصة فقال: «ثابت بن هرمز الحداد مولى بني عجل، روى عن علي بن الحسين وأبي جعفر وأبي عبد الله (عليه السلام). له كتاب لطيف، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن أبي الحسين بن تمام، عن محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، عن عباد بن يعقوب، عن عمرو بن ثابت به»<sup>(٢)</sup>.

وتحديد الطبقة هنا يعاني لبساً، فهو ممن لم يدرك السجاد (عليه السلام) قطعاً، بل ولم يكن من جيل تلاميذ الباقر (عليه السلام) وإن رآه وجلس معه في زمن أبيه، ولعل التوهم نشأ من ابن سعد في الطبقات حيث ذكر أنه يروي عن محمد بن علي وأبيه، وقد يتوهم من هذا أنه يروي عن الباقر وأبيه السجاد (عليه السلام)، ولكن مراد العبارة أن عمرو بن ثابت يروي عن الباقر (عليه السلام)، ويروي عن أبيه ثابت.

الطوسي: ذكره في أصحاب الباقر (عليه السلام) مرة، وفي أصحاب الصادق (عليه السلام) مرتين، وذكر تارة أنه من التابعين، وأخرى أنه ممن روى عنهما (عليه السلام). وورد اسمه في الفهرست مصحفاً بعنوان «عمرو بن ميمون»، ومتابعة الترجمة تشير بوضوح إلى اتحادهما مع عمرو بن ثابت.

(١) خلاصة الأقوال، العلامة الحلي، ص ٣٧٧.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٩٠، ت ٧٧٧.

## أقوال العامة فيه

بعد وفاة الرجل سنة (١٧٢هـ) كما عن البخاري، تناقل أهل الرجال عند العامة أقوالهم فيه جيلاً بعد جيل، فمن الجيل اللاحق له ذكر ابن سعد المتوفى (٢٣٠هـ) الرجل في الطبقات الكبرى، وقال: «عمرو بن أبي المقدام العجلي، توفي في خلافة هارون، واسم أبي المقدام ثابت، وليس عمرو عندهم في الحديث بشيء، ومنهم من لا يكتب حديثه لضعفه ورأيه، وكان متشيعاً مفرطاً»<sup>(١)</sup>.

وابن معين (٢٣٣هـ) فقال: «ليس بشيء»، وذكره تارة فضعفه، وأخرى فقال: «ليس بثقة ولا مأمون»<sup>(٢)</sup>، وأنه لا يكتب عنه.

ونقل أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) في علله عن ابن مبارك: «لا تحدثوا عن عمرو بن ثابت؛ فإنه كان يسب السلف»<sup>(٣)</sup>.

وعن البخاري (٢٥٦هـ) في تاريخه الكبير والضعفاء: «ليس بالقوي عندهم»<sup>(٤)</sup>.

وعن العجلي (٢٦١هـ) في معرفة الثقات: «شديد التشيع، غال فيه، واهي الحديث»<sup>(٥)</sup>.

وفي ضعفاء النسائي (٣٠٣هـ) قال: «متروك الحديث»<sup>(٦)</sup>.

ونقل العقيلي (٣٢٢هـ) العديد من الأقوال فيه منها: «عن جرير أنه كان يخرج

(١) الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج ٦، ص ٣٨٣.

(٢) تاريخ ابن معين، يحيى بن معين، ج ١، ص ٢٧٠.

(٣) اللعل، أحمد بن حنبل، ج ٣، ص ٤٨٦.

(٤) التاريخ الكبير، البخاري، ج ٦، ص ٣١٩، ت ٢٥١٤؛ الضعفاء الصغير، البخاري، ص ٨٧، ت ٢٥٧.

(٥) معرفة الثقات، العجلي، ج ٢، ص ١٧٣، ت ١٣٦٩.

(٦) الضعفاء والمتروكين، النسائي، ص ٢٢٠، ت ٤٥.

حديثه، فيقولون: لا نريده، فيقول: أدركته صالحاً، فيقولون: تغَيَّرَ بعدك<sup>(١)</sup>، ونقل عن يحيى بن معين أنه «لا يكذب في حديثه»، ولم نجده في كتاب ابن معين بروايته. وذكر أبو حاتم (٣٢٧هـ) ما قيل فيه وأشار إلى طبخته، فذكر أنه ممن يروي عن «أبي إسحاق السبيعي، والحكم بن عتيبة، ومحمد بن علي، وأبيه». وربما يتوهم أن المقصود بمحمد بن علي وأبيه أنهما الباقر والسجاد (عليه السلام)، لكن المقصود وإن كان محمد بن علي هو الباقر (عليه السلام)، لكن (أبيه) أي أبو عمرو ثابت بن هرمز الراوي المعروف حيث تشتهر رواية ابنه عمرو عنه.

وذكره ابن حبان (٣٥٤هـ) في ثقاته، ولكنه أيضاً ذكره في المجروحين وقال: «وهو الذي يقال له ابن أبي المقدام، يروي عن أبيه. روى عنه العراقيون. مات سنة ثنتين وسبعين، وقد قيل سنة سبعين ومائة، كان ممن يروي الموضوعات. لا يحل ذكره إلّا على سبيل الاعتبار»<sup>(٢)</sup>.

### تحقيق الصدور:

قال المجلسي (طاب ثراه) في وصف سنده بأنه مختلف فيه<sup>(٣)</sup>، وهو صحيح عند السيّد الخوئي قدست نفسه ومرجع الطائفة «الْمُظَلَّةُ». والاختلاف في سنده إنما هو من جهة عمرو بن أبي المقدام، فقد يضعفه البعض لكلام ابن الغضائري، بينما يوثقه السيّد الخوئي قدست نفسه لوروده في التفسير، ويوثقه السيّد السيستاني «الْمُظَلَّةُ» والسيّد الأستاذ تبعاً لما نقل عن ابن الغضائري، ورواية ابن أبي عمير عنه، ووثقناه لوصف العامة له بالصدق مع استيائهم من مذهبه ووصفهم إياه بالغلو والترفض وأنه رجل سوء.

(١) ضعفاء العقيلي، العقيلي، ج ٣، ص ٢٦٢.

(٢) المجروحين، ابن حبان، ج ٢، ص ٧٦.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٠٣.

٥/ ٤٧٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُنْهُوْرٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ ذَرِيحٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْأَيْمَةِ بَعْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام إِمَامًا، ثُمَّ كَانَ الْحَسَنُ عليه السلام إِمَامًا<sup>(١)</sup>، ثُمَّ كَانَ الْحُسَيْنُ عليه السلام إِمَامًا<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام إِمَامًا<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ كَانَ<sup>(٤)</sup> مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عليه السلام إِمَامًا، مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ، كَانَ كَمَنْ أَنْكَرَ مَعْرِفَةَ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَمَعْرِفَةَ رَسُولِهِ صلى الله عليه وآله»<sup>(٥)</sup>.

ثُمَّ قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ أَنْتَ<sup>(٦)</sup> جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَأَعَدَّتْهَا عَلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ لِي<sup>(٧)</sup>: «إِنِّي إِنَّمَا حَدَّثْتُكَ<sup>(٨)</sup> لِنَتَّكُونَ مِنْ شُهَدَاءِ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فِي أَرْضِهِ»<sup>(٩)</sup>.

## رجال السند:

أما الحسين بن محمد فهو ابن عامر الثقة، شيخ الكليني، لعله بقي إلى (٣١٧هـ)<sup>(١٠)</sup>؛

(١) في «ب»: - «إماماً».

(٢) في «ب، بر، بس»: - «إماماً».

(٣) في «ب، بر، بس، بف»: - «إماماً».

(٤) في «ب»: - «كان».

(٥) في «ج، ض، ف، ي»: والوافي: «رسول الله». وفي شرح صدر المتألهين: «الرسول».

(٦) قوله: «ثم أنت»: إما تصديق، أي إخبار بإذعانه وتصديقه بإمامته. أو استفهام. والسكوت على

الأول تقرير، وعلى الثاني للتحية أو لأمر آخر. انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٦٣؛ الوافي،

ج ٢، ص ٨٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٠٤.

(٧) في «ض بس»: - «لي».

(٨) في «بس» وحاشية «ج»: «أحدثك».

(٩) الوافي، الفيض الكاشاني، ج ٢، ص ٥٢٥، ص ٨٣.

(١٠) ينظر: ج ١، ص ١٢، ص ١٨٣.



ومعلّى بن محمّد البصري المضطرب المذهب، من السابعة<sup>(١)</sup>؛ ومحمّد بن جمهور هو العمي، وهو ضعيف على الأقوى، من صغار السادسة، ومّر بيان حاله<sup>(٢)</sup>، وبقي فيه بحث نذكره هنا؛ وفضالة بن أيوب ثقة، مستقيم الدين، من صغار الخامسة، مرّ<sup>(٣)</sup>، وكذا معاوية بن وهب ثقة، حسن الطريقة، من الخامسة<sup>(٤)</sup>، ويبقى الكلام في مبحث نستدركه في محمّد بن جمهور، وفي تفصيل حال ذريح.

### في توثيق السيّد الخوئي ثقل لابن جمهور:

**الأمر الأوّل:** قال السيّد الخوئي قدست نفسه في ترجمة خالد بن يزيد، أبو خالد القباط، ضمن استعراضه لوجوه عدم الاستدلال بروايات وردت في شأن القباط: «الرواية ضعيفة السند، ولا أقل من أن في سندها محمّد بن جمهور العمي»<sup>(٥)</sup>، واستمر قدست نفسه في رأيه هذا كما يظهر في ترجمة زيد بن علي<sup>(٦)</sup>، ثم وثقه في ترجمته باعتباره ممن روى عنه عليّ بن إبراهيم في التفسير، وأن عبارات الذم التي ذكرها النجاشي والشيخ لا تعارض توثيق التفسير.

**الأمر الثاني:** ذكر النجاشي في شأن ابن جمهور قائلاً: «ضعيف في الحديث، فاسد المذهب، وقيل فيه أشياء، الله أعلم بها من عظمها»<sup>(٧)</sup>، ولم يوثقه الشيخ، بل ذكر أنه «بصري غال»<sup>(٨)</sup>، وفي كتاب ابن الغضائري: «محمد بن الحسن بن جمهور، أبو عبد الله العمي، غال، فاسد الحديث، لا يكتب حديثه، رأيت له شعراً، يحلل فيه محرمات الله

(١) ينظر: ج ١، ص ٢١٨، ح ٢١.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ١٣٢، ص ٥٩٢.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٩٢، ص ٤١٨.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٦٥، ص ٢٣٦.

(٥) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج ٨، ص ٤٢.

(٦) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج ٨، ص ٣٦٣.

(٧) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٣٧، ت ٩٠١.

(٨) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٣٦٤، ت ٥٤٠٤.

عز وجل»<sup>(١)</sup>.

ومع كل هذا شفع فيه التفسير ووثقه وقال: «الظاهر أن الرجل ثقة، وإن كان فاسد المذهب، لشهادة علي بن إبراهيم بن هاشم بوثاقته، غاية الأمر أنه ضعيف في الحديث...»<sup>(٢)</sup>.

بينما ذكر النجاشي في موسى بن سعدان أنه: «ضعيف في الحديث، كوفي، له كتب كثيرة»<sup>(٣)</sup>، ولم يتطرق الشيخ إلى وصفه بالضعف أو غيره، وفي كتاب ابن الغضائري قال: «ضعيف في مذهبه غلو»<sup>(٤)</sup>، وهو قدست نفسه لا يعتد بكتاب ابن الغضائري، لكنه قال في شأن موسى بن سعدان: «إن توثيق علي بن إبراهيم يعارضه تضعيف النجاشي، المؤيد بتضعيف ابن الغضائري، فيصبح الرجل مجهول الحال، فلا يعتد بروايته»<sup>(٥)</sup>.

وهذا في غاية الغرابة منه قدست نفسه، فمع أن عبارات القوم في وصف سوء محمد بن جمهور كانت أشد وأقوى إلا أنه شفع التفسير فيه، في حين لم يشفع ذلك في موسى بن سعدان مع أن الأمر فيه أهون من سابقه!

### • ذريح:

هو ذريح بن محمد المحاري، ثقة من الطبقة الخامسة كما يظهر من رواية السادسة عنه، كصفوان وابن أبي عمير وعلي بن الحكم، وكونه ممن روى عن الصادق والكاظم عليهما السلام، وأما ما في رواية الكشي بسنده عن داود الرقي من سؤاله للرضا عليه السلام عن مضمون رواية يرويه ذريح عن أبي جعفر عليه السلام، فليس دليلاً كافياً لإدراكه الباقر عليه السلام، لضعف سندها، ولعدم استساغة الركون لإدراكه الباقر عليه السلام مع رواية السادسة عنه بكثرة، ولم يذكر في

(١) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص ٩٢، ت ١٣١.

(٢) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ١٦، ص ١٩١.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٠٤، ت ١٠٧٢.

(٤) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص ٩٠، ت ١٢٣.

(٥) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ٢٠، ص ٥١.

المعمرين، بل وذكر النجاشي والشيخ كونه من أصحاب الصادق والكاظم (عليه السلام)، ولم يذكر إدراكه الباقر (عليه السلام)، بل وإمكان أن يكون رواها عن الباقر (عليه السلام) بواسطة، فلم يذكر داود الرقي السند كاملاً.

قال النجاشي في ترجمته: «ذريح بن محمد بن يزيد، أبو الوليد المحاربي، عربي من بني محارب بن خصفة، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن (عليه السلام). ذكره ابن عقدة وابن نوح. له كتاب يرويه عدّة من أصحابنا. أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا محمد بن عليّ بن تمام، قال: حدّثنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن المثني قراءة عليه، قال: حدّثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن جعفر بن بشير البجلي عن ذريح»<sup>(١)</sup>.

وذكره الشيخ في أصحاب الصادق (عليه السلام): «ذريح بن يزيد المحاربي الكوفي، يكنى أبا الوليد»<sup>(٢)</sup>.

ووثقه في فهرست قائلًا: «ذريح المحاربي، ثقة. له أصل، أخبرنا به أبو الحسين بن أبي جيد القمي، عن محمد بن الحسن ابن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمير، عنه. ورواه أحمد بن محمد بن عيسى، عن عليّ بن الحسن الطويل، عن عبد الله بن المغيرة، عنه»<sup>(٣)</sup>.

وذكر في كتاب ابن الغضائري: «ذُرَيْحُ، المُحَارِبِيُّ. روى أبو سعيد سهل بن زياد الأدمي حديثاً ضعيفاً، وأنّه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن أخبار جابر؟ فقال: «إله عن أحاديث جابر، فإنّها إذا وَقَعَتْ إلى السَّفَلَةِ أذاعوها». وليس هذا من المدح أو الذمّ في طائِل، مع أنّ طريقه ضَعِيفٌ؛ لأنّ صاحب الكتاب قال: «وروى مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ الْكِنَانِيِّ، عن ذُرَيْحِ الْمُحَارِبِيِّ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام)»<sup>(٤)</sup>.

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٦٣، ت ٤٣١.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٢٠٣، ت ٢٥٩٥.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص ٢٨٩، ١٢٩.

(٤) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص ٤٩، ت ٥٩.

### تحقيق الصدور:

السند غير ناهض لإثبات الصدور، وهو كما قال المجلسي ضعيف<sup>(١)</sup>، نعم رواها جعفر بن محمد بن شريح الحضرمي عن ذريح في ما وصل من كتاب محمد بن المثني الحضرمي، وهذا لا يبعد حصول بعض الاطمئنان بصحة انتساب الرواية.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٠٤.

٤٧٤ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِيهِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّكُمْ لَا تَكُونُونَ صَالِحِينَ حَتَّى تَعْرِفُوا، وَلَا تَعْرِفُوا<sup>(١)</sup> حَتَّى تُصَدِّقُوا، وَلَا تُصَدِّقُوا<sup>(٢)</sup> حَتَّى تُسَلِّمُوا<sup>(٣)</sup> أَبْوَاباً<sup>(٤)</sup> أَرْبَعَةً<sup>(٥)</sup> لَا يَصْلُحُ أَوَّلُهَا إِلَّا بِآخِرِهَا، صَلَّ أَصْحَابُ الثَّلَاثَةِ، وَتَاهُوا تَيْهًا<sup>(٦)</sup> بَعِيدًا<sup>(٧)</sup>؛ إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَا يَقْبَلُ إِلَّا الْعَمَلَ الصَّالِحَ، وَلَا يَقْبَلُ<sup>(٨)</sup> اللَّهُ<sup>(٩)</sup> إِلَّا الْوَفَاءَ<sup>(١٠)</sup> بِالشُّرُوطِ وَالْعُهُودِ، فَمَنْ<sup>(١١)</sup> وَفَى لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ<sup>(١٢)</sup> - بِشَرْطِهِ<sup>(١٣)</sup>،

(١) في حاشية ميرزا رفيعا والوافي والوسائل والبحار والكافي، ح ١٥٤١: «لا تعرفون». وقوله: «لا تعرفوا»: إمّا خبر، مثل «لا تكونون» بحذف النون للتخفيف، أو نهي بمعنى النفي. وكذا «لا تصدقوا». انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٦٢؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٠٥.

(٢) في الوافي والوسائل والبحار والكافي، ح ١٥٤١: «لا تصدقون».

(٣) «التسليم»: بذل الرضا بالحكم. الصحاح، ج ٥، ص ١٩٥٢ (سلم).

(٤) في مرآة العقول: «أبواباً، منصوب بتقدير «الزموا» أو «خذوا» أو «اعلموا».

(٥) في الوافي: «أشار بالأبواب الأربعة إلى التوبة عن الشرك، والإيمان بالوحدانية، والعمل الصالح، والاهتداء إلى الحجج عليهم السلام، كما يتبين ممّا ذكره بعده. و«أصحاب الثلاثة» إشارة إلى من لم يهتد إلى الحجج».

(٦) «تاهوا تيهًا» أي ذهبوا متحيزين. الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢٩ (تبه).

(٧) في الوافي: «عظيماً».

(٨) في البحار والكافي، ح ١٥٤١: «لا يتقبل».

(٩) في البحار: - «الله».

(١٠) في البحار والكافي، ح ١٥٤١: «بالوفاء».

(١١) في البحار والكافي، ح ١٥٤١: «ومن».

(١٢) في «ف» والمرآة: «وفى الله تعالى». وفي «بس، بف»: «وفى الله عزّ وجلّ». وفي الكافي، ح ١٥٤١: «وفى الله» بدل «وفى لله عزّ وجلّ».

(١٣) في «ج» والبحار والكافي، ح ١٥٤١: «بشروطه».

وَاسْتَعْمَلَ<sup>(١)</sup> مَا وَصَفَ فِي عَهْدِهِ، نَالَ مَا<sup>(٢)</sup> عِنْدَهُ، وَاسْتَكْمَلَ<sup>(٣)</sup> وَعْدَهُ. إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَخْبَرَ الْعِبَادَ بِطَرِيقِ<sup>(٤)</sup> الْهُدَى، وَشَرَعَ لَهُمْ فِيهَا الْمَنَارَ<sup>(٥)</sup>، وَأَخْبَرَهُمْ كَيْفَ يَسْلُكُونَ، فَقَالَ: «رَأَيْتُمْ لِقَفَّارٍ لَمَنَ نَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى»<sup>(٦)</sup> وَقَالَ: «إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ»<sup>(٧)</sup> فَمَنْ اتَّقَى اللَّهَ فِيمَا أَمَرَهُ، لَقِيَ اللَّهَ مُؤْمِنًا بِمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ، هِيَاهُ هِيَاهُ، فَاتَ<sup>(٨)</sup> قَوْمٌ، وَمَاتُوا قَبْلَ أَنْ يَهْتَدُوا، وَظَنُّوا<sup>(٩)</sup> أَنَّهُمْ آمَنُوا، وَأَشْرَكُوا مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ؛ إِنَّهُ<sup>(١٠)</sup> مَنْ أَتَى الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا، اهْتَدَى<sup>(١١)</sup>؛ وَمَنْ أَخَذَ فِي غَيْرِهَا، سَلَكَ طَرِيقَ الرَّدَى.

وَصَلَّ اللَّهُ طَاعَةً وَلِيَّ أَمْرِهِ بِطَاعَةِ رَسُولِهِ، وَطَاعَةَ رَسُولِهِ بِطَاعَتِهِ، فَمَنْ تَرَكَ

(١) في «ج، ف، بس» وحاشية «بح، بف» والبحار والكافي، ح ١٥٤١: «استكمل».

(٢) في البحار: «تَمَّا».

(٣) هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» والوافي والبحار والكافي، ح ١٥٤١. وفي المطبوع: «+ [ما وعده]».

(٤) في «بح»: «طريق». وفي شرح صدر المتألهين والكافي، ح ١٥٤١: «بطريق».

(٥) قال الجوهري: «المنار: عَلَمُ الطريق... والمنارة: التي يُوَدَّنُ عليها، والمنارة أيضاً: ما يوضع فوقها السراج. والجمع: مناور، بالواو؛ لأنه من النور». وقال ابن الأثير: «المنار: جمع المنارة، وهي العلامة تجعل بين الحدين». الصحاح، ج ٢، ص ٨٣٩؛ النهاية، ج ٥، ص ١٢٧ (نور).

(٦) طه (٢٠): ٨٢.

(٧) المائدة (٥): ٢٧.

(٨) في حاشية «ج»: «مات».

(٩) في البحار: «فَظَنُّوا».

(١٠) في «بف»: «لأنه».

(١١) في «ض»: «فقد اهتدى».

(١٢) في حاشية «ف»: «ووصل».

طَاعَةٌ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا رُسُولَهُ، وَهُوَ الْإِقْرَارُ بِمَا أُنْزِلَ<sup>(١)</sup> مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾<sup>(٢)</sup>، وَالتَّمَسُّوا<sup>(٣)</sup> الْبُيُوتَ الَّتِي أُذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ<sup>(٤)</sup>؛ فَإِنَّهُ أَخْبَرَكُمْ<sup>(٥)</sup> أَنَّهُمْ «رِجَالٌ لَا ثُلُمُوهُمْ تِجَارَةً وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ»<sup>(٦)</sup> إِنَّ اللَّهَ قَدْ اسْتَخْلَصَ الرُّسُلَ<sup>(٧)</sup> لِأَمْرِهِ، ثُمَّ اسْتَخْلَصَهُمْ مُصَدِّقِينَ بِذَلِكَ<sup>(٨)</sup> فِي نُذْرِهِ<sup>(٩)</sup>، فَقَالَ: ﴿وَأَنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ»<sup>(١٠)</sup> نَأَةً مِنْ جَهْلٍ، وَاهْتَدَى مَنْ أَبْصَرَ وَعَقَلَ؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي

(١) في «بف» وحاشية بدر الدين وحاشية ميرزا رفيعا والوافي والبحار والكافي، ح ١٥٤١: «بها نزل».

(٢) الأعراف (٧): ٣١. المراد بالزينة العلم والعبودية، أو معرفة الإمام. وبالمسجد الصلاة، أو مطلق العبادة، أو بيت الذكر. وهو بالحقيقة قلب العالم، العالم بالله، الراسخ في العلم والعرفان. انظر شروح الكافي.

(٣) «التمسوا»، أي اطلبوا، من الالتماس بمعنى الطلب. انظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩٧٥ (مس).  
(٤) اقتباس من الآية ٣٦ من سورة النور (٢٤): «فِي بُيُوتٍ أُذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ».

(٥) في البحار والكافي، ح ١٥٤١: «قد أخبركم».

(٦) النور (٢٤): ٣٧.

(٧) «استخلص الرسل»، أي استخلصهم. يقال: استخلصه لنفسه، أي استخصه. والمراد: جعلهم خالصين لأمره، فارغين عما سواه. انظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٣٧ (خلص)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٦٨؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٣٠٩.

(٨) في البحار والكافي، ح ١٥٤١: «لذلك».

(٩) في الوافي: «نذوره». و«النذر» إما اسم من الإنذار بمعنى الإبلاغ. أو جمع النذير، وهو المنذر. و«في» على الأول للتعليل. والمعنى على الثاني: كائنين في نذره. انظر: امرأة العقول، ج ٢، ص ٣١٠؛ الصحاح، ج ٢، ص ٨٢٥ - ٨٢٦ (نذر).

(١٠) فاطر (٣٥): ٢٤.

الصُّدُورِ<sup>(١)</sup> وَكَيْفَ يَهْدِي مَنْ لَمْ يُبْصِرْ؟! وَكَيْفَ يُبْصِرُ مَنْ لَمْ يَتَدَبَّرْ<sup>(٢)</sup>؟! أَتَبِعُوا  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلَ بَيْتِهِ<sup>(٣)</sup>، وَأَقْرُوا بِمَا نَزَلَ<sup>(٤)</sup> مِنْ عِنْدِ اللَّهِ<sup>(٥)</sup>، وَاتَّبِعُوا أَثَارَ<sup>(٦)</sup>  
الْهُدَى؛ فَإِنَّهُمْ<sup>(٧)</sup> عَلَامَاتُ الْأَمَانَةِ<sup>(٨)</sup> وَالْتَقَى. وَاعْلَمُوا: أَنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ رَجُلٌ عَيْسَى بْنَ  
مَرْيَمَ<sup>(٩)</sup>، وَأَقْرَبَ مَنْ سِوَاهُ مِنَ الرُّسُلِ، لَمْ يُؤْمِنْ؛ اقْتَصُوا<sup>(١٠)</sup> الطَّرِيقَ بِالنِّسَابِ الْمَنَارِ،  
وَالْتَمِسُوا مِنْ وَرَاءِ الْحُجُبِ الْأَثَارَ؛ تَسْتَكْمِلُوا أَمْرَ دِينِكُمْ، وَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ<sup>(١١)</sup>

### رجال السند:

مرّ نظير هذا السند في كتاب العلم<sup>(١١)</sup>، والكلام فيه هو عين الكلام، ولكن مرّ هناك  
أن الوساطة المجهولة في السند هي محمد بن أبي عمير على الأرجح، بل ويطمأن في

(١) الحج (٢٢): ٤٦.

(٢) في البحار والكافي، ح ١٥٤١ كمال الدين: «لم يندر».

(٣) في البحار والكافي، ح ١٥٤١ كمال الدين: - «وأهل بيته عليهم السلام».

(٤) في «ف»: «نزل». وفي «بح» والبحار: «أنزل الله».

(٥) في «بس»: «من عنده».

(٦) في «بس» وحاشية «ف»: «آيات».

(٧) في «بس»: «ولأنهم». وفي شرح المازندراني: «لأنهم». وفي البحار وكمال الدين: «فإنها».

(٨) في «ب»: «الإمامة».

(٩) في كمال الدين: «أقصدا». وقص الأثر واقتصه وتقصصه كلّها بمعنى، أي تتبّعه وطلبه واتّبعه.

انظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٥١ (قصص).

(١٠) الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب خصال المؤمن، ح ١٥٤١. وفي كمال الدين، ص ٤١١،

ح ٧، بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن عبد الرحمن، من

قوله: «وكيف يهتدي من لم يبصر»؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٢٦، ص ٨٣؛ الوسائل، ج ١٥، ح ٢٠٢٣٤،

ص ١٨٤؛ البحار، ج ٦٩، ح ١٢، ص ١٠.

(١١) ينظر: ج ٢، ح ١١٥، ص ٥٤٦.



هذا المورد كونه هو لرواية الصدوق جزءاً مهماً من هذه الرواية عن طريق محمد بن أبي عمير كما يظهر في هوامش التحقيق، ولكن هذا يفضي إلى مشكلة في السند والتي فاتنا التعرض لها في الجزء الثاني، وأشرنا إليها في الطبقات الصغير، وهي أن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القاضي المعروف من الرابعة، وتوفي سنة (١٤٨هـ)، في حين أن ابن أبي عمير من السادسة، وتوفي سنة (٢١٧هـ)، مما يشير إلى عدم الملاقاة، خصوصاً أن ابن أبي عمير ممن لم يدرك الرابعة ومن توفي في حقبتهم، بل جلّ من أدركه هم أهل الخامسة. وأما السيّد البروجردي طاب رمسه فذكره في طبقات رجال الكافي ولم يذكر طبقتّه، وذكر قبله عنوان (محمد بن عبد الرحمن) الذي يروي عنه أحمد بن رزق، وعده من الخامسة، ولا يخفى أن محمد بن الرحمن هذا ليس ابن أبي ليلى، بل هو الأشل.

نعم ذكر تَدْنُل في الكنى عنوان ابن أبي ليلى، واستظهر أنه محمد بن عبد الرحمن، وعده من الرابعة.

### تحقيق الصدور:

السند لا يساعد في إثبات الصدور، ووصفه المجلسي أيضاً بالضعف<sup>(١)</sup>.

٧/٤٧٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ صَغِيرٍ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، أَنَّهُ قَالَ: «أَبَى اللَّهُ أَنْ يُجِيرِيَ الْأَشْيَاءَ إِلَّا بِأَسْبَابٍ<sup>(١)</sup>؛ فَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا، وَجَعَلَ لِكُلِّ سَبَبٍ شَرْحًا، وَجَعَلَ لِكُلِّ شَرْحٍ عِلْمًا<sup>(٢)</sup>، وَجَعَلَ لِكُلِّ عِلْمٍ بَابًا نَاطِقًا، عَرَفَهُ مَنْ عَرَفَهُ وَجَهَلَهُ مَنْ جَهَلَهُ، ذَلِكَ<sup>(٣)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

### رجال السند:

مرّ نظير هذا السند مرات كان آخرها في هذا الجزء في باب أن الأرض لا تخلو من حُجَّة<sup>(١)</sup>، نعم كان الكليني قد بدأ ذلك الموضوع بمحمد بن يحيى، وهنا بدأ السند بالعدّة التي أحد أفرادها هو محمد بن يحيى، ولا كلام في اعتبار السند إلى الحسين بن سعيد، ولكن الكلام في سند ابن سعيد إلى المعصوم عليه السلام.

والمشكلة أن من روى عنه الحسين بن سعيد ممن لا يعرف عنه أي شيء، فهو لم يرد إلّا في هذه الرواية التي رواها الصفار في بصائره واستلها الكليني وسعد منها،

(١) في «بس» ومرة العقول والبصائر، ح ١: «بالأسباب».

(٢) في مرة العقول: «العَلَم» - بالتحريك - أي ما يعلم بالشرع، أو بالكسر، أي سبب العلم، وهو القرآن.

(٣) في «ب» والوافي والبصائر، ح ١: «ذلك».

(٤) قال في الوافي: «يعني ذلك الباب: رسول الله ونحن، فمن الباب يمكن الدخول إلى العلم، ومن العلم يمكن الوصول إلى الشرح، ومن الشرح يعرف السبب، ومن السبب يعلم المسبب؛ فالعلم بالأشياء كلّها موقوف على معرفة الإمام والأخذ منه».

(٥) بصائر الدرجات، ص ٢٦، ح ١، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٢٦، ح ٢؛ وص ٥٢٥، ح ٢، بسند آخر مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٢٧، ص ٨٦.

(٦) ينظر: ح ٤٥٦.

وحاولت جاهداً أن أحصل على أوصاف إضافية للرجل فلم أفلح، فضلاً عن معرفة من أرسل عنه ابن صغير هذا في طريقه إلى ربعي الثقة الذي هو من الخامسة، والذي مرّ ذكره سابقاً<sup>(١)</sup>.

وقد روى الصفار في بصائره الرواية بمتنين فيها بعض الاختلاف، واحدة بنفس سندنا، والأخرى بسند مرسل عن اليقطيني كما ذكر في هوامش التحقيق.

### تحقيق الصدور:

يبقى السند قاصراً عن أداء وظيفته في تحصيل الوثيقة، لكن المتن في بعض أجزاءه مرتكز شرعي حديثي، ووصفه المجلسي بالجهالة<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: ج ٢، ح ٤٩، ص ١٤٠.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣١٢.

٤٧٦/٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ  
الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ (عليه السلام) يَقُولُ:  
«كُلُّ مَنْ دَانَ اللَّهَ <sup>(١)</sup> - عَزَّ وَجَلَّ - بِعِبَادَةٍ يُجَاهِدُ <sup>(٢)</sup> فِيهَا نَفْسَهُ <sup>(٣)</sup> وَلَا إِمَامَ لَهُ <sup>(٤)</sup>  
مِنَ اللَّهِ، فَسَعِيَّهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَهُوَ ضَالٌّ مُتَحَيِّرٌ، وَاللَّهُ شَانِيٌّ <sup>(٥)</sup> لِأَعْمَالِهِ، وَمَثَلُهُ  
كَمَثَلِ شَاةٍ <sup>(٦)</sup> ضَلَّتْ عَنْ رَاعِيهَا وَقَطِيعِهَا <sup>(٧)</sup>، فَهَجَمَتْ <sup>(٨)</sup> ذَاهِبَةً وَجَائِئَةً يَوْمَهَا،  
فَلَمَّا جَنَّتْهَا <sup>(٩)</sup> اللَّيْلُ، بَصُرَتْ بِقَطِيعِ غَنَمٍ <sup>(١٠)</sup> مَعَ <sup>(١١)</sup> رَاعِيهَا، فَحَنَّتْ إِلَيْهَا <sup>(١٢)</sup>

(١) «دان الله» أي أطاعه، من الدين بمعنى الطاعة. الصحاح، ج ٥، ص ٢١٨ (دين).

(٢) في «بر»: «بجهده». وقوله: «بجهده»، من الجهد والجهد بمعنى المشقة. يقال: جَهِدَ نَفْسَهُ يُجَاهِدُ،  
أي كلّفها مشقةً؛ وأجهد لغة قليلة. والمعنى: يجتد ويبالغ فيها، ويكلف مشقة في العبادة وتحملها،  
ويحمل على نفسه فوق طاقتها. انظر: المغرب، ص ٩٧ (جهد)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٧٠؛  
مرآة العقول، ج ٢، ص ٣١٣.

(٣) في «بر»: «نفسه فيها».

(٤) في الوافي: «- له».

(٥) «الشاني»: المُبْغِضُ، من الشَّانَاءَةِ مثال الشَّانَعَةِ بمعنى البُغْضِ. انظر: الصحاح، ج ١، ص ٥٧  
(شأن).

(٦) في المحاسن، ح ٤٧: «+ لا راعي لها».

(٧) «القطيع»: الطائفة من البقر والغنم. الصحاح، ج ٣، ص ١٢٦٨ (قطع).

(٨) في المحاسن، ح ٤٧ والغيبة: «فتاهت».

(٩) في «بس»: «أجبتها». وفي المحاسن، ح ٤٧: «أن جنّتها». و«جنّتها الليل»، أي سترها. النهاية، ج ١،  
ص ٣٠٧ (جنن).

(١٠) في الوافي والكافي، ح ٩٧٤: «- غنم».

(١١) في «ب، ض، بس، بف» وحاشية «بع» وشرح صدر المتألهين والوافي والكافي، ح ٩٧٤: «+  
غير».

(١٢) «فحنّت إليها»، أي اشتاق؛ من الحنين بمعنى الشوق، وأصله ترجيع الناقة صوتها إثر ولده.  
انظر: النهاية، ج ١، ص ٤٥٢ (حنن).

وَاعْتَزَّتْ بِهَا<sup>(١)</sup>، فَبَاتَتْ<sup>(٢)</sup> مَعَهَا فِي مَرْبُضِهَا<sup>(٣)</sup>، فَلَمَّا أَنْ سَاقَ الرَّاعِي قَطِيعَهُ،  
 أَتَكَرَّتْ رَاعِيَهَا وَقَطِيعَهَا، فَهَجَمَتْ مُتَحَيِّرَةً تَطْلُبُ رَاعِيَهَا وَقَطِيعَهَا<sup>(٤)</sup>، فَبَصُرَتْ  
 بِغَنَمٍ<sup>(٥)</sup> مَعَ رَاعِيَهَا، فَحَنَّتْ إِلَيْهَا وَاعْتَزَّتْ بِهَا، فَصَاحَ بِهَا الرَّاعِي: الْحَقِي بِرَاعِيكَ  
 وَقَطِيعِكَ؛ فَأَنْتِ<sup>(٦)</sup> تَأْتِيهِ مُتَحَيِّرَةً عَنْ رَاعِيكَ وَقَطِيعِكَ، فَهَجَمَتْ ذِعْرَةً<sup>(٧)</sup> مُتَحَيِّرَةً  
 تَأْتِيهِ<sup>(٨)</sup> لَا رَاعِي لَهَا يُرْشِدُهَا إِلَى مَرْعَاهَا أَوْ يَرُدُّهَا<sup>(٩)</sup>، فَبَيْنَا<sup>(١٠)</sup> هِيَ كَذَلِكَ إِذَا<sup>(١١)</sup>  
 اغْتَنَمَ الذُّئْبُ ضَيْعَتَهَا<sup>(١٢)</sup>، فَأَكَلَهَا. وَكَذَلِكَ وَاللَّهِ يَا مُحَمَّدُ، مَنْ أَصْبَحَ مِنْ هَذِهِ

(١) «اعْتَزَّتْ بِهَا»، أي غفلت بها عن طلب راعيها؛ من الغِزَّة بمعنى الغفلة، أو خُذِعَتْ بِهَا. انظر:  
 شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٧١؛ الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٨ (غرر).

(٢) في الوافي: «وباتت».

(٣) في الكافي، ح ٩٧٤ والغيبة: «ربضتها». و«مريض الغنم»: مأواها ومرجعها. والجمع: المراض.  
 انظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٧٦ (ربض).

(٤) في «ص»: - «وقطيعها».

(٥) في الغيبة: «بسرغ غنم آخر» بدل «بغنم».

(٦) في «بر» والوافي والكافي، ح ٩٧٤، والغيبة: «فإنك». وفي حاشية «ف»: «فإنك تا الله».

(٧) «ذِعْرَةٌ»، أي خائفة فازعة، من الذُّعْر بمعنى الخوف والفزع. انظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٠٦  
 (ذعر).

(٨) في الوافي والكافي، ح ٩٧٤: «ناذة»، أي شاردة نافرة.

(٩) في الغيبة: + «إلى مربضها».

(١٠) في «بسح»: «بيننا». وفي الغيبة: «فبيننا». وقال ابن الأثير في النهاية، ج ١، ص ١٧٦ (بين): «أصل  
 بينا: بين، فأشبع الفتحة فصارَت أَلْفًا. يقال: بينا وبيننا، وهما طرفا زمان بمعنى المفاجأة». وفي  
 شرح صدر المتأخرين، ص ٤٧٣: «بيننا هي كذلك، أي كانت بين أوقات تحيرها؛ فإنه قد يحذف  
 مضاف إليه «بين» ويعوّض عنه بالألف».

(١١) في «ص»: «إذ».

(١٢) في «ج، ف»: «ضيعتها». و«الضيعة»: الهلاك. يقال: ضاع الشيء يضيع ضيعةً وضياعاً، أي  
 هلك. انظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥٢ (ضيع).

الْأُتَمَّةُ لَا إِسَامَ لَهُ مِنَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ظَاهِرٌ<sup>(١)</sup> عَادِلٌ، أَصْبَحَ ضَالًّا تَائِهًا، وَإِنْ<sup>(٢)</sup> مَاتَ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ<sup>(٣)</sup>، مَاتَ مَيِّتَةً كُفْرٍ وَنِفَاقٍ.

وَاعْلَمُ يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ أُتَمَّةَ الْجَوْرِ وَأَتْبَاعَهُمْ لَمَعُزُولُونَ عَنْ دِينِ اللَّهِ، قَدْ ضَلُّوا وَأَضَلُّوا؛ فَأَعْمَاهُمْ الَّذِي يَفْعَلُونَ «كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ»<sup>(٤)</sup> «(٥)».

### رجال السند:

رجال هذا السند كلهم من المعروفين بالوثاقة والفضل والجلالة، وهذه السلسلة ستأتي متكررة في الكافي، فمحمد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري العطار، قمي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة عين، كثير الرواية، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنة<sup>(٦)</sup>؛ ومحمد بن الحسين هو ابن أبي الخطاب، أبو جعفر، همداني كوفي، جليل من أصحابنا،

(١) احتمل المازندراني في شرحه كونه بلا نقطة ومعها.

(٢) في «ص»: «من».

(٣) في الوافي والوسائل، ج ١؛ والكافي، ح ٩٧٤؛ والغيبة: «الحال».

(٤) إبراهيم (١٤): ١٨. و«اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ»، أي: حملته وطيرته في يوم عاصف، شديدة ريحه. ووصف اليوم بالعصف - وهو اشتداد الريح - للمبالغة.

(٥) الكافي، كتاب الحجّة، باب فيمن دان الله عزَّ وجلَّ بغير إمام...، ح ٩٧٤؛ وفي المحاسن، ج ١، ص ٩٢؛ كتاب عقاب الأعمال، ح ٤٧ إلى قوله: «لمعزولون عن دين الله»؛ وفيه، ص ٩٣، كتاب عقاب الأعمال، ح ٤٨، من قوله: «إِنَّ أُتَمَّةَ الْجَوْرِ»، وفيها بسنده عن العلاء بن رزين، مع اختلاف يسير؛ وفي الغيبة للنعماني، ص ١٢٧، ح ٢، بطريقين عن محمد بن مسلم، مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٨٠، ص ١١٨؛ الوسائل، ج ١، ح ٢٩٧، ص ١١٨، وفيه بإسقاط قوله: «ومثله كمثل شاة - إلى قوله - ضالًّا تائها»؛ وج ٢٨، ص ٣٥٠، ح ٣٤٩٤٠.

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ١، ص ٢٩.

عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة عين، حسن التصانيف، مسكون إلى روايته، توفي سنة (٢٦٢هـ)، من السابعة<sup>(١)</sup>؛ وصفوان بن يحيى، أبو محمد البجلي، مولى، كوفي، كان بياعاً للسابري، ثقة، عين، له منزلة شريفة عند الرضا (عليه السلام)، من جلة أصحابنا، وهو أوثق أهل الحديث في زمانه وأعبدهم، توفي سنة (٢١٠هـ)، وهو من السادسة<sup>(٢)</sup>؛ والعلاء بن رزين، هو القلاء، ثقة وجه، جليل القدر، صحب محمد بن مسلم وفقه عليه، من الخامسة<sup>(٣)</sup>؛ ومحمد بن مسلم، أبو جعفر ثقي، مولى، كوفي، وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه، ورع، صحب أبا جعفر وأبا عبد الله (عليهما السلام)، وكان من أوثق الناس، توفي سنة (١٥٠هـ)، من الرابعة<sup>(٤)</sup>.

### تحقيق الصدور:

سند هذه الرواية غاية في الاعتبار والصحة، إضافة إلى أن هذه الرواية قد رويت بأسانيد أخر صحيحة في كتب أخرى إلى محمد بن مسلم، وصف المجلسي السند بالصحة<sup>(٥)</sup>.

وهي في توصيف المخالف في الاعتقاد كالغنمة التائهة الضالة عن قطعها، التي تكون قريبة المنال من الافتراس.

(١) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٣٨، ص ١٤.

(٢) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٦٨، ص ٢٤٤.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٤١.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٤٢.

(٥) مرآة العقول، المجلسي: ج ٢، ص ٣١٣.

٤٧٧/ ٩. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ مُقَرِّنٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) يَقُولُ: «جَاءَ ابْنُ الْكَوَّاءِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام)، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ «وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلَّ بِسْمَاهُمْ»<sup>(١)</sup>؟ فَقَالَ: نَحْنُ عَلَى<sup>(٢)</sup> الْأَعْرَافِ<sup>(٣)</sup> نَعْرِفُ أَنْصَارَنَا بِسِيَاهُمْ؛ وَنَحْنُ الْأَعْرَافُ<sup>(٤)</sup> الَّذِي<sup>(٥)</sup> لَا يُعْرِفُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَّا بِسَبِيلٍ مَعْرِفَتْنَا؛ وَنَحْنُ الْأَعْرَافُ يُعْرِفُنَا<sup>(٦)</sup> اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - يَوْمَ الْقِيَامَةِ<sup>(٧)</sup> عَلَى الصَّرَاطِ؛ فَلَا<sup>(٨)</sup> يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ عَرَفْنَا وَ<sup>(٩)</sup> عَرَفْنَاهُ<sup>(١٠)</sup>؛ وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ إِلَّا مَنْ أَنْكَرْنَا وَأَنْكَرْنَاهُ؛ إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَوْ شَاءَ، لَعَرَفَ الْعِبَادَ نَفْسَهُ، وَلَكِنْ جَعَلْنَا أَبْوَابَهُ وَصِرَاطَهُ وَسَبِيلَهُ<sup>(١١)</sup> وَالْوُجُوهَ

(١) الأعراف (٧): ٤٦.

(٢) في البحار والبصائر: - «على».

(٣) في «ج» وشرح صدر المتأهلين: + «نحن». و«الأعراف» في اللغة: جمع العرف، وهو كل عال مرتفع. أو جمع العُرف بمعنى الرمل المرتفع. وقيل: جمع عريف، كشریف وأشراف. وقيل: جمع عارف، كناصر وأنصار. انظر: لسان العرب، ج ٩، ص ٢٤١ - ٢٤٣ (عرف)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣١٦.

(٤) في شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٧٤: «الأعراف هنا والعرفاء: جمع عريف، وهو النقيب، نحو الشريف والأشراف، والشهيد والشهداء».

(٥) في «ف» وحاشية «ج» والوافي والبصائر: «الذين».

(٦) في الوافي: «يوقفنا (خ ل)».

(٧) في البصائر: - «بسبيل معرفتنا - إلى قوله - يوم القيامة».

(٨) في الوافي: «يوقفنا (خ ل)».

(٩) في البصائر: - «عرفنا و».

(١٠) في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣١٨: «قوله: وعرفناه، الظاهر أنه من المجرد... وربما يقرأ من باب التفعيل، أي مناط دخول الجنة معرفتهم بنا وبإمامتنا وتعريفنا ما يحتاجون إليه».

(١١) في حاشية «ف»: «سبله».



الَّذِي يُؤْتِي مِنْهُ، فَمَنْ عَدَلَ عَنْ وَلَائِنَا، أَوْ فَضَّلَ عَلَيْنَا غَيْرَنَا، فَإِنَّهُمْ عَنِ الصِّرَاطِ لَنَاجِيُونَ<sup>(١)</sup>، فَلَا<sup>(٢)</sup> سَوَاءَ مَنْ اعْتَصَمَ النَّاسُ بِهِ، وَلَا سَوَاءَ حَيْثُ<sup>(٣)</sup> ذَهَبَ النَّاسُ إِلَى عُيُونٍ كِدَرَةٍ يَفْرَغُ<sup>(٤)</sup> بَعْضُهَا فِي<sup>(٥)</sup> بَعْضٍ، وَذَهَبَ مَنْ ذَهَبَ إِلَيْنَا إِلَى عُيُونٍ صَافِيَةٍ تُجْرِي بِأَمْرِ رَبِّهَا، لَا تَفَادُهَا وَلَا انْقِطَاعُ<sup>(٦)</sup>.

### رجال السند:

أما الحسين بن محمد فهو ابن عامر الثقة، شيخ الكليني، لعله بقي إلى (٣١٧هـ)<sup>(٧)</sup>؛

(١) «لناكبون»، أي لعادلون. يقال: نكب عن الطريق ينكّب نكوباً، أي عدل. انظر: الصحاح، ج ١، ص ٢٢٨ (نكب).

(٢) في البصائر: «ولا».

(٣) في البصائر: «ولا سواء من ذهب حيث ذهب الناس» بدل «ولا سواء حيث». و«لا سواء» تأكيد لما سبق من عدم المساواة، أي الفرق بين أئمة الضلال وأئمة الهدى. و«حيث» تعليل له. انظر: شرح صدر المتأهّين، ص ٤٥٧؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٧٦.

(٤) فرغ الماء يَفْرَغُ فراغاً، أي انصبّ، وأفرغته أنا. احتمل المجلسي كون «يفرغ» من الإفعال أيضاً معلوماً أو مجهولاً. انظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٢٤ (فرغ)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٢٠.

(٥) في «ج، ض، ف، يَح، بر، بس» وفي حاشية «بف» وشرح صدر المتأهّين: «من».

(٦) بصائر الدرجات، ص ٥١٧، ح ٨، عن الحسين بن محمد بن عامر. وفيه، ص ٥١٦، ح ٦، بسند آخر عن أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى قوله: «والوجه الذي يؤتى منه» مع اختلاف يسير؛ تفسير فوات، ص ١٤٢، ح ١٧٤؛ وص ١٤٤، ح ١٧٦، بسند آخر عن أمير المؤمنين (عليه السلام) مع اختلاف، وفيه إلى قوله: «لا يدخل النار إلّا من أنكرنا وأنكرناه»؛ تفسير العياشي، ج ٢، ح ٤٨، ص ١٩ عن الثمالي، عن أبي جعفر (عليه السلام)، إلى قوله: «والوجه الذي يؤتى منه» مع اختلاف. راجع: بصائر الدرجات، ص ٥١٩-٥٢٠، ح ١٣ و ١٥؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٢٨، ص ٨٦؛ البحار، ج ٨، ح ٢٢، ص ٣٣٩، إلى قوله: «إلّا من أنكرنا وأنكرناه».

(٧) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

ومعلّى بن محمّد فهو بصري، مضطرب المذهب، من السابعة<sup>(١)</sup>؛ ومحمّد بن جمهور فهو العمي، وهو بصري أيضاً، فاسد المذهب، غال ضعيف، من السادسة، ومّر بيان حاله<sup>(٢)</sup>، وفيه بحث ذكرناه سالفاً<sup>(٣)</sup>؛ وأما عبد الله بن عبد الرحمن في تلك السلسلة البصرية فهو أيضاً بصري، غال ضعيف، من الخامسة على الأظهر، وتعين عنوان عبد الله بن عبد الرحمن بالأصم إضافة إلى توسطه بين محمّد بن جمهور والهيثم بن واقد كما هو المعهود في أسناد الأصم، فإن تلك السلسلة البصرية المتحدة في المذهب والوصف تشير إلى ذلك أيضاً، والكلام في حاله ومن بعده في السند.

#### هـ عبد الله بن عبد الرحمن:

هو الأصم بقرينة الموقع السندي، والراوي والمروي عنه، والسلسلة المتحدة المذهب والمكان، اشتهر بالضعف والغلو، وذم كتابه في الزيارات، وهو من صغار الخامسة.

قال النجاشي: «عبد الله بن عبد الرحمن الأصم المسمعي بصري، ضعيف، غال ليس بشيء». روى عن مسمع كردين وغيره. له كتاب المزار، سمعت ممن رآه فقال لي: هو تخليط. وله كتاب الناسخ والمنسوخ. أخبرنا غير واحد عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن سعد، عن محمّد بن عيسى بن عبيد عنه<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن الغضائري: «عبد الله بن عبد الرحمن الأصم المسمعي، أبو محمّد، ضعيف مرتفع القول، وله كتاب في الزيارات ما يدل على خبث عظيم، ومذهب متهافت، وكان من كذابة أهل البصرة»<sup>(٥)</sup>.

روى في كامل الزيارات، ولكن الحق أن هذه القرينة ناقصة جداً لتفيد الوثاقة، خاصة

(١) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ١٣٢، ص ٥٩٢.

(٣) ينظر: ح ٤٧٣.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢١٧، ت ٥٦٦.

(٥) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص ٧٦، ت ٨٧.

مع معرفة حال الرجل، خاصة أن السابعة روت عنه في حين أعرض عنه أحمد الأشعري منهم، وهذا مؤشر في طرفين؛ الأوّل تأكيد لضعفه، والثاني تأكيد من أن أحمد بن محمد بن عيسى من الفئة التي تحفظ من الرواية عن الضعفاء، وأنه ممن يختار مشايخه بعناية؛ كما هو حال النجاشي.

### القول في طبقة

كما ذكرنا في الطبقات الصغير أنه من الخامسة<sup>(١)</sup>، وفي كتاب الألف أنه من السادسة<sup>(٢)</sup>، ولكن الأدق أنه من كبارها، واستقرب السيّد البروجردي قدست نفسه في طبقات الكافي والكشي والتهذيب كونه من السادسة، وردد في طبقات الفقيه بين الخامسة والسادسة، وتردد في طبقات الفهرست بين السابعة والثامنة. وهذا التردد سهو لا محالة، فهو قد روى في الفهرست عن كردين مسمع، وروى عنه محمد بن الحسن بن شمون والذي تردد فيه قدست نفسه في نفس الكتاب بين السادسة والسابعة، فكيف يتردد في أستاذه بين السابعة والثامنة؟! بل المفروض إذا كان من تردد فيبين السادسة والخامسة وفقاً لهذا.

والصحيح كونه من كبار السادسة، ممن لم يتسن روايته عن أفاضل الرابعة، وممن أدركه كبار السابعة كمحمد بن عيسى بن عبيد الیقطيني، فإن المطمأن من أستاذه أن السابعة كأحمد البرقي وسهل بن زياد ومعلّى بن محمد وأحمد بن محمد رويوا عنه بواسطة واحدة، نعم ما ورد من رواية عليّ عن أبيه عنه لا يوثق بعدم السقط فيه؛ لتكرار هذا في روايته عن الخامسة، وما ورد أيضاً من رواية الأصم عن أبي حمزة الثمالي فالصحيح أنه أيضاً بواسطة، ولعلها الحلبي.

### هـ الهيثم بن واقد:

جزري وكتب جريري، خزري مصحفاً، لم يوثق صريحاً، وما ذكره ابن داود ففيه

(١) معجم طبقات المكثرين، غيث شبر، ص ١١٤، ت ٢٧٥.

(٢) الألف رجل، غيث شبر، ص ٣٢٦، ت ٥١٩.

توهم منه رحمته سيأتي بيانه، وهو من الخامسة، وثقه السيّد الخوئي قدست نفسه لوروده في التفسير.

ذكر السيّد البروجردي قدست نفسه في طبقات الكافي فيه بعد عدّ من روى عنه، ومن روى عنهم قائلا: «لعله من السادسة». ولا أعرف كيف يستقيم هذا مع إنه ممن روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وهذا ما أكده النجاشي والشيخ حيث عداه من أصحابه عليه السلام، ولم يعترض عليه السيّد البروجردي في تعداد من روى عنهم في كتابه، وهو ممن روت عنه السادسة، بل ومن يشك منهم أنهم من صغار الخامسة كيونس، ولم يرو عنه أحد ممن ثبت كونه من السابعة. والصحيح كونه من الخامسة، ولعله هو عم الواقدي الذي يروي عنه، والمولود سنة (٩٧هـ) كما ذكر ابن سعد في طبقاته<sup>(١)</sup>، نعم يشك في الاتحاد لاختلاف اللقب فصاحبنا جزري، وعم الواقدي أسلمي.

وعلى كل تقدير يظهر من رواية أنه بقي إلى بعد (١٨٣هـ)، وأدرك الرضا عليه السلام<sup>(٢)</sup>.

قال النجاشي: «الهيثم (هيثم) بن واقد الجزري، روى عن أبي عبد الله عليه السلام. له كتاب يرويه محمد بن سنان. أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدّثنا أبي قال: حدّثنا محمد بن أبي القاسم قال: حدّثنا أبو سميّة قال: حدّثنا محمد بن سنان عنه بكتابه»<sup>(٣)</sup>.

وعده الشيخ الطوسي في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام قائلا: «الهيثم بن واقد الجزري، مولى»<sup>(٤)</sup>. والموجود في كتاب ابن داود: «هيثم بن واقد الجزري ق (جش) ثقة»<sup>(٥)</sup>. ولم نجد في النجاشي هذا التوثيق في النسخ. وذكر التفرشي معقباً على ابن داود في النقد:

(١) طبقات ابن سعد، ابن سعد، ج ٥، ص ٤٠٨.

(٢) دلائل الإمامة، محمد بن جرير الطبري، ص ٣٧٥، ح ٣٣٨.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٣٦، ت ١١٧١.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، أصحاب الصادق عليه السلام، ص ٣٢٠.

(٥) رجال ابن داود، ابن داود، ص ٢٠١.

«قال ابن داود: ق كش، ثقة. ولم أجد توثيقه في الرجال والكشي وغيرهما»<sup>(١)</sup>.

ويظهر أن نسخة ابن داود التي عند التفريشي كانت تشير إلى التوثيق عند الكشي وليس عند النجاشي، وكثيراً ما يختلط رمز (جش) مع رمز (كش)، وعلى كل تقدير فإننا لم نجد فيهما توثيقاً للهيثم بن واقد.

والصواب هو ما أشار إليه المستري؛ إذ قال: «وأما في نسخة كتاب ابن داود في هذا «ثقة» فكانت كلمة «ثقة» في عنوان «الهيثم بن محمد الثمالي» الذي عنون قبل هذا، الذي قد وثقه النجاشي فحرّفت عن موضعها، لوقوع التحريف في نسخة كتابه كثيراً، وإلا فكيف ترك توثيق من وثقه النجاشي ووثق من لم يوثقه أحداً؟»<sup>(٢)</sup>

وصوابه يبيّن، ولا أعرف كيف خفي على الأعلام كشف هذا التصحيف، بل قال السيّد الخوئي قدست نفسه معقبا على ذكر ابن داود من التوثيق: «الهيثم بن واقد الجزري لم يتعرض له الكشي، وأما النجاشي فلم يذكر فيه التوثيق، ولعل نسخة ابن داود كانت مشتملة عليه، والله العالم»<sup>(٣)</sup>.

وثقه السيّد الخوئي قدست نفسه لوروده في التفسير، وهو وارد أيضاً في الكامل، ولكنه ليس من شيوخ ابن قولويه المباشرين.

قال في القاموس: لا يبعد عامّيته، فروى صيد التهذيب خبراً «هيثم» هذا في طريقه في «حرمة الحمر الأهلية» وقال: أكثر رجاله عامة<sup>(٤)</sup>.

**أقول:** مضمون رواياته الأخرى لا يناسب هذا أبداً.

(١) نقد الرجال، التفريشي، ج ٥، ص ٥٧.

(٢) قاموس الرجال، المستري، ج ١٠، ص ٥٨٩.

(٣) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج ٢٠، ص ٣٥٦.

(٤) قاموس الرجال، المستري، ج ١٠، ص ٥٨٩.

### • مُقَرَّن:

لا يعرف من هو، وهناك من ذكر بهذا الاسم؛ الأول من ذكره عبد الله بن المغيرة قال: حَدَّثَنَا مَقْرَنٌ عَنْ جَدِّهِ رِبْعَةَ بْنِ سَمِيعٍ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام <sup>(١)</sup>، وهناك أربعة ذكرهم الشَّيْخُ فِي رِجَالِهِ فِي أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام هُمْ: مَقْرَنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَوْلَاهُمْ كُوفِيٌّ؛ مَقْرَنُ بْنُ سُوَيْدٍ بْنُ نَجِيجٍ الْكُوفِيُّ؛ مَقْرَنُ بْنُ صَالِحٍ الْهَمْدَانِيُّ، مَوْلَاهُمْ كُوفِيٌّ؛ مَقْرَنُ الْقَيْنَانِيُّ، رَوَى عَنْهُ أَبُو سَعِيدٍ الْمَكَارِيُّ <sup>(٢)</sup>.

### تحقيق الصدور:

السند ضعيف لا ريب، وجل رواته من الغلاة والضعفاء، فلا يقوى في إثبات صدور تلك المروية، وصفه المجلسي بالضعف <sup>(٣)</sup>.

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٨، في ترجمة ربيعة بن مسمع.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٩٤.

(٣) مرآة العقول، المجلسي: ج ٢، ص ٣١٦.

٤٧٨/ ١٠. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الرَّيَّانِ بْنِ شَيْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ<sup>(١)</sup>، عَنْ أَبِي هَمَزَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ (عليه السلام): «يَا أَبَا هَمَزَةَ، يَخْرُجُ أَحَدُكُمْ فَرَأْسِخَ، فَيَطْلُبُ لِنَفْسِهِ دَلِيلًا، وَأَنْتَ بِطُرُقِ السَّمَاءِ أَجْهَلُ مِنْكَ بِطُرُقِ الْأَرْضِ، فَاطْلُبْ لِنَفْسِكَ دَلِيلًا»<sup>(٢)</sup>.

### رجال السند:

أما الحسين بن محمد فهو ابن عامر الثقة، شيخ الكليني، لعله بقي إلى (٣١٧هـ)<sup>(٣)</sup>؛ ومعلّى بن محمد فهو بصري، مضطرب المذهب، من السابعة<sup>(٤)</sup>؛ وعليّ بن محمد هنا غريب لا يعرف من هو، وهو ثقة عند السيّد الخوئي قدست نفسه وإن كان غير معروف؛ لوروده بين الراويين معلّى وبكر في تفسير القمي مما يؤكد اتحاده، وقد يبدو في النظر أن عليّ بن محمد هنا حشو وتصحيف عن زيادة معلّى بن محمد الذي يصحّف أحياناً إلى عليّ بن محمد، ولكن هذا مما لا يستقيم خصوصاً مع تكرّر مثل هذا التسلسل في كتب مختلفة وفي مرات ثلاثة أو أربعة؛ وأما بكر بن صالح ضعيف، من السادسة على الصحيح<sup>(٥)</sup>؛ وأما تفصيل الريان بن شبيب فهو خال المعتصم الثقة، وسيأتي تفصيل حاله؛ ويونس

(١) هكذا في «ب»، بر، بس» والوافي؛ وفي «ألف، ج، ض، ف، بح»، والمطبوع: «الخرّاز»؛ وفي «و»: «الخرّاز»؛ وفي «بح»: «الحرار»؛ وأيوب هذا هو أيوب بن الحرّ الجعفي. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٠، الرقم ٢٥٦.

أقول: هكذا هو هامش طبعة دار الحديث، ولكنه توهم واضح كما نبينه في الشرح.

(٢) الوافي، ج ٢، ح ٥٢٩، ص ٨٧.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٥) ينظر: ج ٣، ح ٢٢٠، ص ٤٠.

هو ابن عبد الرحمن، الثقة المعروف<sup>(١)</sup>؛ وأبي أيوب الخزاز شيخ يونس، وتلميذ أبي حمزة الشمالي، وهو إبراهيم الخزاز، الثقة المعروف<sup>(٢)</sup>، ويظهر جليا توهم المحققين في طبعة دار الحديث لنسبائهم الكنية عند إدراج الهامش فتكلموا عن أيوب بن الحر الثقة الآخر، والذي لا محل له هنا من أصل، فليلاحظ؛ وأبو حمزة هو الشمالي ثابت بن دينار، الثقة المعروف<sup>(٣)</sup>.

ويبقى تفصيل الكلام في الريان.

### ٥ الريان بن شبيب

قال النجاشي: «ريان بن شبيب خال المعتصم، ثقة، سكن قم وروى عنه أهلها، وجمع مسائل الصباح بن نصر الهندي للرضا عليه السلام. أخبرنا أبو العباس بن نوح، قال: حدثنا محمد بن أحمد الصفواني، قال: حدثنا أبو جعفر أحمد بن محمد، قال: حدثنا يحيى بن زكريا اللؤلؤي، قال: الريان بن شبيب»<sup>(٤)</sup>.

قيل: إنه خال المأمون، كما في إثبات الوصية للمسعودي، في قصة تزويج المأمون بنته من الجواد عليه السلام.

**أقول:** ولكن في مروج الذهب للمسعودي أن أم المعتصم يقال لها ماردة بنت شبيب<sup>(٥)</sup>.

ولكن في المقتضب خلط بين الريان بن الصلت، والريان بن شبيب؛ لتعاصرهما، واتحاد مكانهما وأجوائهما، ولشهرة ابن الصلت جرى ذلك التوهم، فقال: «أنشدني أبو سهل النوشجاني لأبيه مصعب بن وهب النوشجاني، وكان الذي باع ماردة أم المعتصم

(١) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٣٠.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٧٣، ص ٢٥٧؛ ج ٣، ح ٣٤٤، ص ٣٣٥.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٤٠، ص ٤٥.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٦٥، ت ٤٣٦.

(٥) مروج الذهب ومعادن الجوهر، المسعودي، ج ٣، ص ٤٥٩.



من الرشيد، فولدت له المعتصم، قال الشريف أبو الحسين: حدثني بذلك علي بن الريان بن الصلت، عن أبيه الريان خال المعتصم<sup>(٦)</sup>.

ويظهر من كتب تاريخية عديدة أنه أخو ماردة أم المعتصم الشهيرة، ويبقى عجيبي كيف توهم المجلسي الأول في روضة المتقين حين جاء ذكرها في رواية أخيها الريان؛ إذ قال: «أوصت ماردة لقوم نصارى فراشين بوصية...» فقال بعد ذكر اسمها: أنه اسم امرأة نصرانية<sup>(٧)</sup>، ومن الواضح أن الريان بن شبيب في هذه الرواية يتحدث عن وصية أخته، ومما يؤكد بلا أدنى شك تنمة الرواية حيث يقول: فقلت: إن أختي أوصت بوصية لقوم نصارى...»

فلا أعلم كيف فأت المجلسي الأول مثل هذا مع شهرة المرأة في الكتب واشتهار قصصها مع الرشيد، وحب الرشيد لها، والأشعار التي بينهما والقصص الكثيرة عنها، وشهرتها في ما وصل إلينا من كتب التراث.

### تحقيق الصدور:

الرواية ذات سند قاصر في كثير من رجالها، نعم على مباني السيد الخوئي قدست نفسه فإن الضعف فقط في بكر بن صالح، وقد وصفه المجلسي بالضعف<sup>(٨)</sup>.

(٦) مقتضب الأثر، أحمد بن عبيد الله الجوهري، ص ٤٨.

(٧) روضة المتقين، المجلسي الأول، ج ١١، ص ٧٣.

(٨) مرآة العقول، المجلسي: ج ٢، ص ٣٢٠.

٤٧٩/ ١١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحَرِّ<sup>(١)</sup>، عَنْ أَبِي بصير: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أَوْفَىٰ خَيْرًا كَثِيرًا»<sup>(٢)</sup> فَقَالَ<sup>(٣)</sup>: «طَاعَةُ اللَّهِ، وَمَعْرِفَةُ الْإِمَامِ»<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

### رجال السند:

السلسلة السندية من عليّ والعبيدي عن يونس من السلاسل السندي التي يوثق بها، ومَرَّ الكلام في مثلها مراراً<sup>(٦)</sup>؛ وأيوب بن الحرثقة، من الخامسة، مَرَّ آنفاً<sup>(٧)</sup>؛ وأما أبو بصير فهو يحيى بن القاسم، الثقة المعروف، من الرابعة<sup>(٨)</sup>.

### تحقيق الصدور:

سند الرواية قوي، نعم هناك إشكال مَرَّ التعرض له سابقاً في الملاقاة بين يونس والعبيدي، وتم تجاوزه، وقد وصفه المجلسي بالصحة<sup>(٩)</sup>.

(١) في الكافي، ح ٢٤٦٢: «عن ابن مسكان» بدل «عن أيوب بن الحر».

(٢) البقرة (٢): ٢٦٩.

(٣) في المحاسن، وتفسير العياشي، ح ٤٩٦: «هي».

(٤) في الكافي، ح ٢٤٦٢، وتفسير العياشي، ح ٤٩٧: «قال: معرفة الإمام واجتناب الكبائر التي أوجب الله عليها النار» بدل «فقال: طاعة الله ومعرفة الإمام».

(٥) الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكبائر، ح ٢٤٦٢؛ المحاسن، ص ١٤٨، كتاب الصفوة، ح ٦٠، بسنده عن أبي بصير؛ تفسير العياشي، ج ١، ح ٤٩٦، ص ١٥١ عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وح ٤٩٧، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام؛ تفسير القمي، ج ١، ص ٩٢، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٣٠، ص ٨٧.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٣٠.

(٧) ينظر: ج ٢، ص ٧٦٥، ح ٢٠٣.

(٨) ينظر: ج ٢، ح ٦١، ص ٣٢١.

(٩) مرآة العقول، المجلسي: ج ٢، ص ٣٠٥.

١٢/٤٨٠. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «هَلْ عَرَفْتَ إِمَامَكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: إِي وَآلِهِ، قَبْلَ أَنْ أُخْرَجَ مِنَ الْكُوفَةِ، فَقَالَ: «حَسْبُكَ إِذَا»<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

### رجال السند:

محمد بن يحيى هو أبو جعفر، الأشعري العطار، شيخ الكليني، ثقة عين، شيخ أصحابنا في زمانه، كثير الحديث، قمي، من الثامنة، توفي قرابة راس المائة الثالثة<sup>(٣)</sup>؛ وعبد الله بن محمد هو بنان، أخو أحمد بن محمد عيسى، من السابعة، وثقنا بروايته<sup>(٤)</sup>؛ وعلي بن الحكم هو الثقة الكوفي، جليل القدر، معروف، من السادسة<sup>(٥)</sup>؛ وأبان هو أبان بن عثمان الأحمر، كوفي، سكن البصرة، عدّه الكشي من أهل الإجماع، ونقل ابن حجر عن ابن أبي عمير أنه كان أحفظ الناس للحديث، من الخامسة، قال ابن حجر أنه توفي على رأس المائتين، والصحيح أنه توفي قبل هذا بنحو عقدين<sup>(٦)</sup>؛ وأما أبو بصير فهو يحيى الأسدي، الثقة المعروف، من الرابعة، توفي قرابة (١٥٠ هـ)<sup>(٧)</sup>.

### تحقيق الصدور:

السند يوثق به وفق ما تبينناه في شأن بنان بن محمد بن عيسى، وصفه المجلسي بالجهالة<sup>(٨)</sup>؛ لمكان بنان، عبد الله بن محمد بن عيسى.

(١) قرأها المازندراني في شرحه: «إذن»، ثم قال: «وإذن، من حروف المكافأة والجواب، وإذا وقف عليه قيل: إذا، وهو كذلك في بعض النسخ».

(٢) الوافي، الفيض الكاشاني، ج ٢، ح ٥٣١، ص ٨٨.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٥٧، ص ١٨١.

(٥) ينظر: ج ٢، ص ١٥٩، ح ٥٧.

(٦) ينظر: ج ٢، ص ٤٥٨، ح ١٠٠.

(٧) ينظر: ج ٢، ص ٢٠٨، ح ٦١.

(٨) مرآة العقول، المجلسي: ج ٢، ص ٣٢١.

١٣/٤٨١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ بُرَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ <sup>(١)</sup> فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مِنِّي فَأَخَيَّنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾ فَقَالَ: «مَيِّتٌ <sup>(٢)</sup> لَا يَعْرِفُ شَيْئًا»، وَ﴿نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾: «إِمَامًا يُؤْتَمُّ <sup>(٣)</sup> بِهِ»، ﴿كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾ <sup>(٤)</sup> قَالَ <sup>(٥)</sup>: «الَّذِي لَا يَعْرِفُ الْإِمَامَ» <sup>(٦)</sup>.

### رجال السند:

محمد بن يحيى هو أبو جعفر، الأشعري العطار، القمي، شيخ الكليني، ثقة عين، شيخ أصحابنا في زمانه، من الثامنة، توفي قرابة راس المائة الثالثة <sup>(٧)</sup>؛ وأحمد بن محمد مشترك بين ثقتين، والأرجح كونه الأشعري الثقة، شيخ قم، من السابعة <sup>(٨)</sup>، توفي بعد (٢٧٤هـ)؛ ومحمد بن إسماعيل هو ابن بزيع الثقة، من السادسة <sup>(٩)</sup>؛ ومنصور بن يونس واقفي، من

(١) أي يتكلم.

(٢) في «بح»: «مَيِّت». وفي حاشية «بح» وحاشية ميرزا رفيعا: «ميتاً». وفي شرح صدر المتأخرين، ج ٢، ص ٥٥٢: «قوله عليه السلام: ميت، الأولى أن يكون النسخة ميتاً، بصورة النصب؛ ليكون على وجه الحكاية، كما في «نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ» وكذا «كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ».

(٣) في الوافي والبحار وتفسير العياشي: «يَأْتَمُّ».

(٤) الأنعام (٦): ١٢٢.

(٥) في البحار: - «لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا» قال.

(٦) تفسير العياشي، ج ١، ح ٨٩، ص ٣٧٥ - ٩٠، عن بريد العجلي، مع اختلاف سير؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٣٢، ص ٨٨؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٠.

(٧) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٨) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٩) ينظر: ج ٢، ح ٩٣، ص ٤٣٣.

الخامسة، ممن يوثق بنقله<sup>(١)</sup>؛ وأما بريد فهو بريد بن معاوية العجلي، الثقة المعروف، من الرابعة<sup>(٢)</sup>.

### تحقيق الصدور:

السند مما يوجب وثاقة في صدور الرواية وكذا وصفه المجلسي بالموثق<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ينظر: ج ٢، ص ٤٤٠، ح ٩٣.

(٢) ينظر: ج ٢، ص ٣٩٥، ح ٨٥.

(٣) مرآة العقول، المجلسي: ج ٢، ص ٣٢١.

١٤/٤٨٢. الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَوْرَمَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: دَخَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيَّ <sup>(١)</sup> عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ عليه السلام: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، أَلَا أُخْبِرُكَ بِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ <sup>(٢)</sup> وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ» <sup>(٣)</sup>؟ قَالَ: بَلَى يَا أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، جُعِلَتْ فِدَاكَ، فَقَالَ: الْحَسَنَةُ: مَعْرِفَةُ <sup>(٤)</sup> الْوَلَايَةِ وَحُبُّنَا أَهْلَ الْبَيْتِ، وَالسَّيِّئَةُ: انْكَارُ الْوَلَايَةِ وَبُغْضُنَا أَهْلَ الْبَيْتِ، ثُمَّ قَرَأَ <sup>(٥)</sup> عَلَيْهِ <sup>(٦)</sup> هَذِهِ <sup>(٧)</sup> الْآيَةَ <sup>(٨)</sup>.

(١) «الجدلي»: نسبة إلى الجدلية، وهي حي من طيء، وهو اسم أمهم، وهي جديلة بنت بسيع بن عمرو، من حمير، إليها ينسبون. الصحاح، ج ٤، ص ١٦٥٤ (جدل).

(٢) «كُفَّتْ»، من الكب، وهو إسقاط الشيء على وجهه. وصرعه، أي طرحه على الأرض. يقال: كبه الله لوجهه، أي صرعه، فأكب على وجهه. ومجيء الإفعال للآزم - كما هنا - من النوادر. انظر: المفردات للراغب، ص ٦٩٥؛ الصحاح، ج ١، ص ٢٠٧ (كب).

(٣) النمل (٢٧): ٨٩ - ٩٠.

(٤) في «ف»: «الإمام و».

(٥) في «ف»: «تلا».

(٦) في «ف»: «عليه». وفي حاشية «ف»: «له».

(٧) في «ب»: «ج، بح، بس، بف» وشرح صدر المتأخرين والوافي: - «هذه».

(٨) المحاسن، ص ١٥٠، كتاب الصفوة، ح ٦٩؛ وتفسير فرات، ص ٣١٢، ح ٤١٨؛ وفضائل الشيعة، ص ٣٤، ح ٢٩؛ والأمال للطوسي، ص ٤٩٣، المجلس ١٧، ح ٤٩، بسندها عن أبي عبد الله الجدلي، مع اختلاف يسير؛ وراجع: تفسير فرات، ص ١٣٩، ح ١٦٨ - ١٦٩؛ وتفسير القمي، ح ٢، ص ٧٧ و ١٣١؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٣٣، ص ٨٩؛ البحار، ج ٧، ح ٧٦، ص ٣٠٤.

## رجال السند:

أما الحسين بن محمد فهو ابن عامر الثقة، شيخ الكليني، لعله بقي إلى (٣١٧هـ)<sup>(١)</sup>؛ ومعلّى بن محمد فهو البصري، مضطرب المذهب، من السابعة<sup>(٢)</sup>، ومعلّى ينقل عن شيوخه محمد بن أورمة ومحمد بن عبد الله، وهما بين من يتوقف فيه فلا يقال بوثاقته وبين من لا يوثق بمن هو من الرواة، وإن كان لا يبعد أن يكون هناك قلب في الاسم، كما سيأتي تفصيل الكلام في العنوانين، وهما ممن يروي عن عليّ بن حسان ابن أخ عبد الرحمن، وهما ضعيفان، مَرَّ العم عبد الرحمن بن كثير الهاشمي، وأنه ضعيف، من الخامسة<sup>(٣)</sup>، ويبقى تفصيل الكلام في ابن أخيه، وابن أورمة، وزميله المسمى محمد بن عبد الله.

## هـ محمد بن أورمة:

قمي، قال فيه النجاشي: «أبو جعفر القمي، ذكره القميون وغمزوا عليه، ورموه بالغلو حتى دس عليه من يفتك به، فوجده يصلي من أول الليل إلى آخره فتوقفوا عنه. وحكى جماعة من شيوخ القميين عن ابن الوليد أنه قال: محمد بن أورمة طعن عليه بالغلو، وكل (فكل) ما كان في كتبه مما وجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره فقل به، وما تفرد به فلا تعتمده، وقال بعض أصحابنا: إنه رأى توقيعاً من أبي الحسن الثالث عليه السلام إلى أهل قم في معنى محمد بن أورمة وبرائه مما قذف به، وكتبه صحاح، إلّا كتاباً ينسب إليه، ترجمته تفسير الباطن، فإنه مغلط. كتبه: كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصيام، كتاب الحج، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب الحدود، كتاب الديات، كتاب الشهادات، كتاب الأيمان والنذور، كتاب العتق والتدبير، كتاب التجارات والإجازات، كتاب المكاسب، كتاب الصيد والذبائح، كتاب المزار، كتاب حقوق المؤمن وفضله، كتاب الجنائز، كتاب الخمس، كتاب تفسير القرآن،

(١) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٣) ينظر: ج ٣، ص ٣٢١، ح ٣٤٠.

كتاب الرد على الغلاة، كتاب المثالب، كتاب المناقب، كتاب التجمال والمروة، كتاب الملاحم، كتاب الدعاء، كتاب التقية، كتاب الوصايا، كتاب الفرائض، كتاب الزهد، كتاب الأشربة، كتاب ما نزل في القرآن في أمير المؤمنين (عليه السلام). أخبرنا الحسين بن محمد بن هدية قال: حدثنا جعفر بن محمد قال: حدثنا عبد الله بن الفضل بن هلال قال: حدثنا عبد الله بن الفضل بن هلال قال: حدثنا أحمد بن علي بن النعمان قال: حدثنا محمد بن أورمة بكتبه<sup>(١)</sup>.

وذكره الشيخ في فهرسه قائلاً: «له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد، وفي رواياته تخليط، أخبرنا بجميعها - إلا ما كان فيها من تخليط أو غلو - ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عنه. وقال أبو جعفر ابن بابويه: محمد بن أورمة طعن عليه بالغلو، فكلما كان في كتبه مما يوجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره، فإنه معتمد عليه ويفتي به، وكلما تفرد به لم يجوز العمل عليه ولا يعتمد<sup>(٢)</sup>».

وعده الشيخ في أصحاب الرضا (عليه السلام) ووصفه بالقمي<sup>(٣)</sup>. ثم ذكره فيمن لم يرو عنهم (عليه السلام) واصفا إياه بالضعف<sup>(٤)</sup>.

وعن كتاب ابن الغضائري: «أبو جعفر القمي اتهمه القميون بالغلو، وحديثه نقي لا فساد فيه، وما رأيت شيئاً ينسب إليه تضطرب فيه النفس، إلا أوراًقاً في تفسير الباطن، وما يليق بحديثه، وأظنها موضوعة عليه، ورأيت كتاباً خرج من أبي الحسن علي بن محمد (عليه السلام) إلى القميين في براءته مما قذف به، (وحسن عقيدته وقرب منزلته، وقد حدثني الحسن بن محمد بن بندار القمي رحمه الله قال سمعت مشايخي يقولون: إن محمد بن أورمة لما طعن عليه بالغلو (اتفقت) الأشاعرة ليقتلوه، فوجدوه يصلي الليل من أوله

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٢٩، ت ٨٩١.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص ٢٢٠، ت ٦٢٠.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٦٧، ت ٥٤٣٦.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٤٤٨، ت ٦٣٦٢.



إلى آخره، ليالي عديدة، فتوقفوا عن اعتقادهم»<sup>(١)</sup>.

### وهنا أمور:

**الأول:** أن النجاشي قال: «وحكى جماعة من شيوخ القميين عن ابن الوليد أنه قال: محمد بن أورمة طعن عليه بالغلو، وكل (فكل) ما كان في كتبه مما وجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره فقل به، وما تفرد به فلا تعتمده»، في قبال ما نقله الشيخ؛ إذ قال: «وقال أبو جعفر ابن بابويه: محمد بن أورمة طعن عليه بالغلو، فكلما كان في كتبه مما يوجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره، فإنه معتمد عليه ويفتي به، وكلما تفرد به لم يجز العمل عليه ولا يعتمد».

ويظهر أن الشيخ قد نقل عن فهرس الصدوق رحمته، والنجاشي نقل عن كتاب ابن الوليد رحمته، والأصل فيما ذكره الصدوق راجع إلى ابن الوليد كما هو المعروف عنه من تبعه لأستاذه ابن الوليد، وعدم الخروج عن دائرته في التوثيق والتضعيف.

**الثاني:** أن ما نقله النجاشي يظهر تطابقاً مع ما أورده في كتاب ابن الغضائري من رؤية ابن الغضائري لكتاب الإمام عليه السلام في براءته من التهمة.

**الثالث:** محصل الحال في الرجل، أن النجاشي لم يذكر إلا ما نقله الأصحاب عنه ولم يتبرع برأيه في الرجل، بل نقل الرأي في الرجل، وأما الشيخ فقد نقل عنه رأي الصدوق وابن الوليد من القميين في الرجل وتبعهم بحسب الظاهر في رجاله وضعفه، ولم يتطرق مطلقاً لقضية محاولتهم الفتك وكونه ممن يقضي الليل بالصلاة. وفي كتاب ابن الغضائري يمكن أن يستظهر التوثيق من عباراته.

ولكن تتبع سلاسله السندية توجب الرية في قبول الرجل حيث يحتوشه الضعفاء، فيكثر عنه المعلى البصري وسهل، ويكثر هو عن علي بن حسان وعمه، ومن الصعب إيجاد سند خالص رجاله من تهمة الغلو والضعف في أسناد ابن أورمة، ولذا فالتوقف

(١) رجال الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص ٩٤، ت ١٣٣.

فيه هو محل الركب.

### ٥ محمد بن عبد الله:

ولا يعرف من محمد بن عبد الله الذي يروي عنه المعل بن محمد، ويروي هو عن علي بن حسان ولا قرينة في البين على تحقيق المراد منه، نعم لا يبعد أن يكون الاسم مقلوبا، وأن الصحيح أنه عبد الله بن محمد، وليس محمد بن عبد الله، فهو من يروي عن علي بن حسان مكررا<sup>(١)</sup>، وهو عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي الثقة؛ بدلالة ما رواه في التوحيد والتهذيب<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكره النجاشي تحت عنوان عبد الله بن أبي عبد الله، فقال: «عبد الله بن أبي عبد الله محمد بن خالد بن عمر الطيالسي، أبو العباس التميمي، رجل من أصحابنا، ثقة سليم الخبة، وكذلك أخوه أبو محمد الحسن. ولعبد الله كتاب نادر، أخبرنا عدة من أصحابنا، عن الزراري، عن محمد بن جعفر، عنه بكتابه، ونسخة أخرى نادر صغيرة رواه أبو الحسين النصيبي أخبرناها بقراءة أحمد بن الحسين، قال: حدثنا علي بن محمد بن الزبير، عنه. ونسخة أخرى صغيرة، أخبرنا بها الحسين بن عبيد الله، عن جعفر بن محمد، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن مسعود، عن أبيه، عن عبد الله»<sup>(٣)</sup>.

وعده الشيخ في رجاله من أصحاب العسكري (عليه السلام)، قائلا: «عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي: كوفي»<sup>(٤)</sup>. وقال الكشي: «قال أبو عمرو: سألت أبا النضر محمد بن مسعود عن جميع هؤلاء؟»<sup>(٥)</sup> وكان عدّ منهم: عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي،

(١) التهذيب، الطوسي، ج ٣، ح ٢٣١، ص ٧١.

(٢) التوحيد، الصدوق، ص ٤٥٧، ح ١٨؛ التهذيب، الطوسي، ج ٣، ح ٢٣٠، ص ٧١.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢١٩، ت ٥٧٢.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٤٠٠، ت ٥٨٦٦.

(٥) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ١٠١٤، ص ٨١٢.

فقال: «وأما عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي فما علمته إلا خيراً ثقة»<sup>(١)</sup>.

### هـ علي بن حسان (الهاشمي):

وهو علي بن حسان بن كثير الهاشمي، مولى بني هاشم، بدلالة روايته عن عمه عبد الرحمن، وما يرد في الأسناد من رواية علي بن حسان الموصوف بالواسطي - وهو ثقة - عن عمه عبد الرحمن بن كثير فهو تحريف، والصحيح فيه حذف الواسطي. وهو ضعيف جداً، ذكره في الغلاة كما عن النجاشي، غال، ضعيف، كما عن ابن الغضائري، كذاب واقف كما عن ابن فضال، وهو من السادسة.

قال فيه النجاشي: «علي بن حسان بن كثير الهاشمي، مولى عباس بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس، ضعيف جداً، ذكره بعض أصحابنا في الغلاة، فاسد الاعتقاد، له كتاب تفسير الباطن، تحليط كله»<sup>(٢)</sup>.

وأما ابن فضال فقد روى الكشي عن شيخه محمد بن مسعود: سألت علي بن الحسن بن علي بن فضال عن علي بن حسان؟ قال: عن أيهما سألت؟ أما الواسطي: فهو ثقة، وأما الذي عندنا: يروي عن عمه عبد الرحمن بن كثير، فهو كذاب، وهو واقفي أيضاً لم يدرك أبا الحسن موسى عليه السلام<sup>(٣)</sup>.

الشيخ الطوسي في فهرسته: «علي بن حسان الهاشمي، مولى لهم. له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار والحسن ابن متيل جميعاً، عن الحسن بن علي الكوفي، عنه، عن عمه عبد الرحمن بن كثير»<sup>(٤)</sup>.

وفي الكتاب المنسوب لابن الغضائري: «علي بن حسان بن كثير، مولى أبي جعفر الباقر عليه السلام، أبو الحسن. روى عن عمه عبد الرحمن. غال، ضعيف. رأيت له كتاباً سماه

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٨١٢.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٥١، ت ٦٦٠.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٧٤٨، ح ٨٥١.

(٤) الفهرست، الطوسي، ص ١٦٣، ت ٤٢٧.

تفسير الباطن لا يتعلّق من الإسلام بسبب. ولا يروى إلا عن عمّه<sup>(١)</sup>.

### تحقيق الصدور:

السند ضعيف مليء بالضعفاء، وكذا وصفه المجلسي بالضعف<sup>(٢)</sup>.

---

(١) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص ٧٧، ت ٨٨.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٢٢.

## ٨ - بَابُ فَرَضِ طَاعَةِ الْأَئِمَّةِ ﷺ

٤٨٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ <sup>(١)</sup>: «ذُرْوَةُ الْأَمْرِ <sup>(٢)</sup> وَسَنَامُهُ <sup>(٣)</sup> وَمِفْتَاحُهُ وَبَابُ الْأَشْيَاءِ <sup>(٤)</sup> وَرِضَا الرَّحْمَنِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - الطَّاعَةُ لِلْإِمَامِ <sup>(٥)</sup> بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ». ثُمَّ قَالَ <sup>(٦)</sup>: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ: «مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا» <sup>(٧)</sup>» <sup>(٨)</sup>.

(١) في «ف»: + «سمعتة يقول».

(٢) «ذُرْوَةُ الْأَمْرِ» و«ذُرْوَتُهُ»: أعلاه. والجمع: ذُرَى. انظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٤٥ (ذرو).

(٣) «السنام»: واحد أسنمة البعير والناقّة، بمعنى أعلى ظهرها، وسنام كلّ شيء أعلاه وما ارتفع منه.

انظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٠٦ (سنم).

(٤) في تفسير العياشي: «الأنبياء».

(٥) في الأمالي: «طاعة الإمام».

(٦) في الكافي، ح ١٤٩٤: - «ثُمَّ قَالَ».

(٧) النساء (٤): ٨٠.

(٨) الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب دعائم الإسلام، ضمن الحديث الطويل ١٤٩٤، عن عليّ

بن إبراهيم، عن أبيه وعبد الله بن الصلت جميعاً، عن حمّاد بن عيسى؛ الأمالي للمفيد، ص ٦٨،

المجلس ٨، ح ٤ بسنده عن الكليني؛ المحاسن، ص ٢٨٦؛ كتاب مصابيح الظلم، ضمن الحديث

الطويل ٤٣٠، بسنده عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أبي عبد الله ﷺ؛ تفسير

العياشي، ج ١، ص ٢٥٩، صدر ح ٢٠٢، عن زرارة؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٣٤، ص ٩٠؛ الوسائل،

ج ١، ص ١١٩، ح ٢٩٨؛ البحار، ج ٦٨، ح ١٠، ص ٣٣٢.

### رجال السند:

علي بن إبراهيم صاحب التفسير، أبو الحسن القمي، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، من الثامنة، بقي إلى (٣٠٧هـ)<sup>(١)</sup>؛ وإبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، موثق به عند الجميع، من السابعة<sup>(٢)</sup>؛ وحماد بن عيسى أبو محمد، كوفي سكن البصرة، غريق الجحفة، ثقة في الحديث صدوق، معروف من الخامسة، عمر حتى توفي مع السادسة سنة (٢٠٩هـ)<sup>(٣)</sup>؛ وحريز بن عبد الله السجستاني أبو محمد الأزدي، كوفي، كان يتجر إلى سجستان، ثقة من الخامسة<sup>(٤)</sup>، وستكرر هذه السلسلة السندية كثيراً في كتاب الكافي، فهي من السلاسل المعهودة؛ وزرارة هو ابن أعين الشيباني، الثقة المعروف، غني عن التعريف، توفي في (١٤٨هـ)، من الرابعة<sup>(٥)</sup>.

### تحقيق الصدور:

السند مما يوجب الوثوق بالصدور، وقال المجلسي: حسن<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ٦٣١.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ٦٣١.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٤٩، ص ١٣٨.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٨٥، ص ٢٩٨.

(٥) ينظر: ج ٢، ص ٣١٣، ح ٨٥.

(٦) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٢٣.

٤٨٤ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ، قَالَ: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «أَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا إِمَامٌ قَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ، وَأَنَّ الْحَسَنَ إِمَامٌ قَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ، وَأَنَّ الْحُسَيْنَ إِمَامٌ قَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ، وَأَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ إِمَامٌ قَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ إِمَامٌ قَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ»<sup>(١)</sup>.

### رجال السند:

الحسين بن محمد الأشعري هو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاؤه إلى (٣١٧هـ)<sup>(٢)</sup>؛ ومعلّى بن محمد البصري ضعيف، نعم وثقه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، من السابعة<sup>(٣)</sup>؛ والحسن بن عليّ الوشاء وجه أصحابنا، عين من عيون الطائفة، خير، كوفي، من السادسة<sup>(٤)</sup>؛ وأبان هو أبان بن عثمان الأحمر، من أصحاب الإجماع، من الخامسة، قال ابن حجر أنه توفي على رأس المائتين، والصحيح أنه توفي قبل هذا بنحو عقدين<sup>(٥)</sup>، ويبقى الكلام في أبي الصباح وهو:

### ◦ إبراهيم بن نعيم:

أبو الصباح الكناني، عبيد من عبد القيس، نسب إلى كنانة؛ لأنه نزل عندهم، كوفي، وثقه العلمان، ولعلهما استندا لرواية الميزان، وثقه ابن فضال، ذكره السيّد البروجردي قدست نفسه في الكنى من طبقات الكافي وقال: «كأنه من الرابعة»، والظاهر كونه من

(١) الوافي، الفيض الكاشاني، ج ٢، ح ٧٥٣، ص ٩١.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٣) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ٢١٩.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ١٠٠، ص ٤٥٨.

الرابعة ممن عمر فأدرسته السادسة.

ذكره النجاشي وقال: «إبراهيم بن نعيم العبدى، أبو الصباح الكناني، نزل فيهم فنسب إليهم، كان أبو عبد الله (عليه السلام) يسميه الميزان؛ لثقلته، ذكره أبو العباس في الرجال، رأى أبا جعفر، وروى عن أبي إبراهيم (عليه السلام). له كتاب يرويه عنه جماعة، أخبرنا محمد بن علي، قال: حدثنا علي بن حاتم عن محمد بن أحمد بن ثابت القيسي، قال: حدثنا محمد بن بكر والحسن بن محمد بن سماعة، عن صفوان، عنه به»<sup>(١)</sup>.

**أقول:** يلاحظ أن النجاشي ذكر رؤيته لأبي جعفر (عليه السلام) ولم يذكر روايته عنه، في حين ذكر روايته عن أبي إبراهيم (عليه السلام)، ولكن الأسناد تشير إلى روايته عن أبي جعفر (عليه السلام) وبقائه إلى وقت أبي إبراهيم (عليه السلام)، فلو كان التعبير أنه روى عن أبي جعفر (عليه السلام) ورأى أبا إبراهيم (عليه السلام)، لكان موافقاً لما في الأسناد، ولعل هناك تصحيحاً أو توهما بين كلمة (رأى) و(روى) بقلبهما.

وكيفما كان فالجملة تشير إلى كونه من الرابعة أو من صغارها وأنه ممن أدرسته السادسة، وهو الموافق أيضاً للأسناد، ومنه يتضح خلافاً للسيد البروجردى قدست نفسه.

ويذكر أن ابن داود ذكر في رجاله أنه توفي بعد سنة (١٧٠ هـ) وله سبعين ونيف<sup>(٢)</sup>، ويظهر أنه تصحيف تسعين ونيف كما يحصل أن يقع مراراً مثل هذا التصحيف، والذي يشير إلى وقوعه هنا أسناده التي تظهر تعمير الرجل، وأنهم لم يكونوا يذكرون الأعمار إلا للكنة كالتعمير ونحوه، مع سهولة تصحيف سبعين بتسعين وتكرر ذلك.

أما الشيخ في الفهرست فقال: «أبو صباح الكناني، قال ابن عقدة: اسمه إبراهيم بن نعيم. له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسحاق بن بزيع والحسن بن علي بن فضال، عن محمد بن الفضيل عنه.

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٩، ت ٢٤.

(٢) رجال ابن داود، ابن داود، ص ٣٤، ت ٤٢.



ورواه صفوان بن يحيى عنه<sup>(١)</sup>.

**أقول:** يلاحظ أن النجاشي والشيخ نقلاً ذكر الرجل في كتاب ابن عقدة، في حين أن الشيخ قد ذكر ما استله من فهرست ابن الوليد في سنده إليه، وذكر أيضاً ما كان اعتمده النجاشي في الطريق بواسطة صفوان، ومنه يعلم أن الرجل ممن روت عنه الخامسة كابن فضيل - الذي هو الأزدي كما ذكر السيد الأستاذ دامت بركاته في محضر درسه، وإن كان السيد البروجردي قد ذكر في محمد بن الفضيل أنه من السادسة، وهو أيضاً محل نظر تطرقنا إليه في الطبقات الصغير - والسادسة كصفوان، وهو أيضاً يؤيد ما ذهبنا إليه في طبقة الرجل.

وذكره الشيخ في أصحاب الباقر عليه السلام فقال: «إبراهيم بن نعيم العبدي الكنائي، يكنى أبا الصباح، كان يسمى الميزان من ثقته، له أصل رواه محمد بن إسماعيل بن بزيع، ومحمد بن الفضيل، وأبو محمد صفوان بن يحيى بياح السابري الكوفي عنه، وروى عنه غير الأصول عثمان بن عيسى، وعلي بن الحسن بن رباط، ومحمد بن إسحاق الخزاز، وظريف بن ناصح وغيرهم، ومن روى عنه أبو الصباح عن أبي عبد الله عليه السلام صابر، ومنصور بن حازم، وابن أبي يعفور»<sup>(٢)</sup>.

وكرر ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام: «إبراهيم بن نعيم العبدي، أبو الصباح الكنائي، من عبد القيس، ونسب إلى بني كنانة؛ لأنه نزل فيه»<sup>(٣)</sup>، ولم يذكره في أصحاب الكاظم عليه السلام، مما يؤيد كونه ليس من رواته عليه السلام وإن كان قد لحقه، ويؤيد وجود الخلط في عبارة النجاشي بين (رأى) و(روى).

وذكر الكشي ما روي فيه تحت عنوان «ما روي في أبي الصباح الكنائي، إبراهيم بن نعيم» روايات:

(١) الفهرست، الطوسي، ص ٢٧١، ت ٨٤٠.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص ١٢٣، ت ١٢٣٠.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص ١٥٦، ت ١٧٢٩.

**الأولى:** محمد بن مسعود، قال: حدّثني عليّ بن محمد، قال: حدّثني أحمد بن محمد، عن الوشاء، عن بعض أصحابنا، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لأبي الصباح الكناني: أنت ميزان! فقال له: جعلت فداك، إن الميزان ربا كان فيه عين، قال: أنت ميزان ليس فيه عين<sup>(١)</sup>.

**أقول:** سند الرواية قاصر؛ لأن عليّ بن محمد هو ابن فيروزان، وهو لم يذكر بتوثيق صريح، فضلا عن الإرسال بعد الوشاء، وعين الميزان في هذا المحل زيادته، وليس ميله الذي في الوسط.

ومنه يظهر إمكان القدح في توثيق النجاشي والشيخ كون توثيقهما مدركياً أو على الأقل احتمال كونه كذلك بصورة معتد بها، فينتقل حالة توثيقهما إلى المدرك، وهو غير ناهض بنفسه، ولكن الذي يهون الخطب أن الرجالي الخبير والسابق لهما (ابن فضال) كان ذكر وثاقة الرجل.

**الثانية:** «هذا الأسناد (أي سند الرواية السابقة)، عن أحمد، عن عليّ بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن بريد العجلي، قال: كنت أنا وأبو الصباح الكناني عند أبي عبد الله عليه السلام، فقال: كان أصحاب أبي والله خيراً منكم، كان أصحاب أبي ورقاً لا شوك فيه، وأنتم اليوم شوك لا ورق فيه، فقال أبو الصباح الكناني: جعلت فداك فنحن أصحاب أبيك، قال: كنتم يومئذ خيراً منكم اليوم»<sup>(٢)</sup>.

قال السيّد الخوئي قدست نفسه أن هذه الرواية مضافاً إلى ضعف سندها فإنها غير قابلة للتصديق<sup>(٣)</sup>.

ولكنها في مقام بيان اختلاف الحال والحض على الحسنی، وهي قابلة للتصديق فيما أرى.

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٦٥٤، ص ٦٣٩.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٦٥٥، ص ٦٤٠.

(٣) معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٢٨٩.

**الثالثة:** «محمد بن مسعود، قال: كتب إليّ الشاذاني، قال: حدّثنا الفضل، قال حدّثني عليّ بن الحكم وغيره، عن أبي الصباح الكناني، قال: جاءني سدير، فقال لي: إن زيداً تبرأ منك، قال: فأخذت عليّ ثيابي، قال: وكان أبو الصباح رجلاً ضارياً، قال: فأتيته فدخلت عليه وسلمت عليه، فقلت له: يا أبا الحسين بلغني أنك قلت الأئمة أربعة، ثلاثة مضوا، والرابع هو القائم. قال زيد: هكذا قلت. قال: فقلت لزيد: هل تذكر قولك لي بالمدينة في حياة أبي جعفر (عليه السلام) وأنت تقول: أن الله تعالى قضى في كتابه أنه: ﴿مَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾ وإنما الأئمة ولاية الدم وأهل الباب، وهذا أبو جعفر الإمام، فإن حدث به حدث فإننا خلفا. وقال: كان يسمع مني خطب أمير المؤمنين (عليه السلام) وأنا أقول: فلا تعلّموهم فهم أعلم منكم، فقال لي: أما تذكر هذا القول؟ فقلت: بلى فإن منكم من هو كذلك. قال: ثم خرجت من عنده فتهيأت وهيأت راحلة ومضيت إلى أبي عبد الله (عليه السلام) ودخلت عليه، وقصصت عليه ما جرى بيني وبين زيد.

فقال: رأيت لو أن الله تعالى ابتلى زيداً فخرج منا سيفان آخران بأي شيء يعرف أي السيف سيف الحق؟ والله ما هو كما قال، لئن خرج ليقتلن، قال: فرجعت فانتهيت إلى القادسية فاستقبلني الخبر بقتله (عليه السلام)». (١)

**أقول:** سند هذا الخبر صحيح، فإن الكشي ذكر بعده أن عليّ بن محمد بن قتيبة الذي وثقناه في موضع سابق رواه عن أبي محمد الفضل بن شاذان عن عليّ بن الحكم أيضاً، لكن متن الرواية مضطرب، ولربما كانت بعض الجمل بصيغة الاستفهام وليس الإخبار، وعلى كل تقدير فالمتن المضطرب لا يجعل مجالا للوثوق بصدورها بهذه الصيغة وإن صح السند.

ثم ذكر الكشي عن شيخه محمد بن مسعود، قال: قال عليّ بن الحسن: أبو الصباح الكناني ثقة، وكان كوفياً، وإنما سمي الكناني؛ لأن منزله في كنانة فعرف به، وكان عبدياً. وعلي بن الحسن بن فضال هو خريت الرجال، ووارث أبيه الذي يُعدّ الرجالي

الأول، في هذه الصنعة.

وعَدّ المفيد في رسالته العددية أبا الصباح الكناني، من الفقهاء الأعلام والرؤساء  
المأخوذ عنهم الحلال والحرام الذين لا مطعن عليهم، ولا طريق لذم واحد منهم.

### تحقيق الصدور:

السند ضعيف بالمعلّى بن محمّد، وهو صحيح وفق مبنى السيّد الخوئي قدست نفسه  
لتوثيقه معلّى، وقال المجلسي: ضعيف<sup>(١)</sup>.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي: ج ٢، ص ٣٢٤.

٤٨٥/ ٣. وَهَذَا الْإِسْنَادُ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ عُمَتَانَ، عَنْ بَشِيرِ الْعَطَّارِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «نَحْنُ قَوْمٌ فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَنَا، وَأَنْتُمْ <sup>(١)</sup> تَأْمَنُونَ بِمَنْ لَا يُعَذِّرُ النَّاسُ بِجَهَالَتِهِ» <sup>(٢)</sup>.

### رجال السند:

يقصد بهذا الإسناد الحسين بن محمد الأشعري، وهو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاؤه إلى (٣١٧هـ) <sup>(٣)</sup>؛ ومعلّى بن محمد البصري ضعيف على المشهور، وثقه السيّد الخوئي قدس نفسه لورود اسمه في التفسير، من السابعة <sup>(٤)</sup>؛ والحسن بن عليّ هو الوشاء، وجه أصحابنا، عين من عيون الطائفة، خير، كوفي من السادسة <sup>(٥)</sup>؛ وحماد بن عثمان هو الفزاري الثقة، من أصحاب الإجماع <sup>(٦)</sup>.

وأما بشير العطار فيمكن القول باتحاده مع بشير الدهان بناءً على القول بعدم التصحيف في رواية المحاسن، أو على القول بتصحيف العطار هنا وأن الصحيح فيه هو الدهان وليس العطار.

وقد يقال أيضاً باتحاده مع بشير الكناسي باعتبار رواية الكليني عين هذه الرواية في

(١) في «ج»، ب: «+ قوم».

(٢) المحاسن، ص ١٥٣، ح ٧٨، بسنده عن بشير الدهان، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن الرسول ﷺ، مع اختلاف يسير وزيادة؛ الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٩٣٨، بسنده عن بشير الكناسي، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله وآخره؛ تفسير العيّاشي، ج ٢، ح ١٩، ص ٤٨، عن بشير الدهان، مع اختلاف يسير وزيادة؛ الوافي، ج ٢، ح ٨٥٣، ص ٩١.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٩.

(٦) ينظر: ج ١، ح ٢٥، ص ٢٢٨.

الروضة بإبدال الكناسي محل العطار<sup>(١)</sup>.

وعلى تحقق الفرضين أعلاه فيقال حينئذ باتحاد العناوين الثلاثة (العطار، الدهان، الكناسي).

وعلى فرض تحققه فيبقى طريق التحقق من وثاقة العطار محصوراً بالمبنى المهجور من قبل السيد الخوئي قدست نفسه في توثيق كل رواية كاملة الزيارة باعتبار رواية بشير الدهان هناك، وأما رواية صفوان وابن أبي عمير عنه فهي أيضاً محل كلام؛ إذ تفرد السند، وتفرد الرواية التي أوردها الصفار<sup>(٢)</sup>، والصدوق<sup>(٣)</sup> عن صفوان، مما يوجب الريبة في اعتماد التسلسل السندي خصوصاً أن صفوان ممن يروي عن بشير بواسطة ابنه (محمد بن بشير)<sup>(٤)</sup>، وأنه لم يرو من السادسة عنه خلا محمد بن سنان، وهو ممن لا تؤمن أسناده، وأن الرجل روى عنه أساتذة صفوان كثعلبة بن ميمون، ومنصور بن يونس، وأضرابهم من الخامسة. وقد مرّ الكلام فيه<sup>(٥)</sup>.

### تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف على المشهور»<sup>(٦)</sup>، ومع أن السند ضعيف إلى بشير إلا أن تحقق الوثوق في إسناد الرواية إليه لا غبار عليه، فقد رويت بأسناد أخرى صحيحة إليه، مما يغني عن الطريق إليه في هذا المورد، ويبقى إثبات الصدور متوقفاً على الحكم بوثاقة بشير أو الوثوق بإخباره، وهو غير بعيد مع مثل هذا النص.

(١) الكافي، ج ٨، ح ١٢٣، ص ١٤٦.

(٢) بصائر الدرجات، ص ٣٢٥.

(٣) ينظر: الخصال، ص ٦٤٥، ح ٢٨.

(٤) الخصال، ص ٦٤٧ قال: حدّثنا أبي عنه، ومحمد بن الحسن، وأحمد بن محمد بن يحيى العطار عنه، قالوا: حدّثنا سعد بن عبد الله، عن سندی بن محمد البراز، عن صفوان بن يحيى قال: حدّثني محمد بن بشير، عن أبيه بشير الدهان.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٥١، ص ١٦١.

(٦) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٢٤.

٤٨٦/٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>(١)</sup>، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ هَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَأَتَيْنَاهُمُ مُلُكًا عَظِيمًا»<sup>(٢)</sup> قَالَ: «الطَّاعَةُ الْمَفْرُوضَةُ»<sup>(٣)</sup>.

### رجال السند:

أما مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى فهو أبو جعفر الأشعري العطار، الثقة العين، القمي، توفي قرابة (٣٠٠هـ)، من الثامنة؛ وأحمد بن مُحَمَّد هو أحمد بن مُحَمَّد بن عيسى الأشعري، كبير قم، ثقة، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)<sup>(٤)</sup>، وليس أحمد البرقي بقرينة التوسط بين العطار والحسين بن سعيد؛ أما الحسين بن سعيد فهو الأهوازي، الثقة، من صغار السادسة، توفي قرابة (٢٤٠هـ)<sup>(٥)</sup>؛ وهما بن عيسى أبو مُحَمَّد، كوفي، سكن البصرة، غريق الجحفة، ثقة في الحديث صدوق، معروف من الخامسة، عمر حتى توفي مع

(١) في «بس»: - «بن مُحَمَّد».

(٢) النساء (٤): ٥٤.

(٣) بصائر الدرجات، ص ٥٥، ح ٢، عن أحمد بن مُحَمَّد... عن الحسين بن المختار، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ص ٥٢٩، ح ١٣، بسنده عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام. وفي بصائر الدرجات، ص ٥٢٩، ح ١٤، بسند آخر مثله؛ وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب أَنَّ الْأئِمَّةَ عليهم السلام ولَاةُ الْأَمْرِ...، ح ٥٣١؛ وبصائر الدرجات، ص ٥٥ - ٥٦، ح ١، و ٧؛ وتفسير العياشي، ج ١، ص ١٤٠؛ وتفسير العياشي، ج ١، ح ١٦٠، ص ٢٤٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام مع اختلاف يسير، وزيادة في آخره، وفي تفسير العياشي، ج ١، ح ١٥٩، ص ٢٤٨، عن أبي خالد الكابلي، عن أبي جعفر عليه السلام. راجع: بصائر الدرجات، ص ٥٦، ح ٦؛ وعيون الأخبار، ج ١، ح ١، ص ٣١٢؛ الوافي، ج ٢، ح ٦٥٣، ص ٩١.

(٤) مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِمَا فِي ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٥) ينظر ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

السادسة سنة (٢٠٩هـ)<sup>(١)</sup>؛ والحسين بن مختار القلانسي بجلي، مولى، من الخامسة، يمكن قبول روايته في حال كان المتن مساعدا لذلك، ولم يكن من معارض<sup>(٢)</sup>. وقد أرسل الحسين بن مختار الرواية عن بعض أصحابنا.

### تحقيق الصدور:

الرواية مرسلة كما وصفها المجلسي<sup>(٣)</sup>، فكما يظهر في هذا المورد أنها رويت بهذا السند عن بعض الأصحاب عن الباقر عليه السلام، لكنها رويت في البصائر بعين السند إلا أنها كانت عن الحسين بن المختار عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام، فيعلم منه أن أبا بصير هو من الواسطة المرسلة، وعلى كل تقدير فقد رواها الصفار بسند معتبر آخر عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن أبي جعفر عليه السلام، وهو هنا لا بد أن يكون الجواد عليه السلام، بينما في رواية الحسين بن مختار هو الباقر عليه السلام واتحاد الكنية بين الإمامين واتحاد نص الرواية ينجم عنه شك في كون رواية ابن أبي عمير مرسلة عن الباقر عليه السلام، وليست هي عن الجواد عليه السلام. وعلى كل تقدير فإن هذا المضمون ورد في روايات أخرى، فقد روى الكليني بعين السند عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن الحلبي عن الأحول عن حُرَّان بن أعين عن أبي عبد الله عليه السلام ما يقاربها مما يوجب الوثوق بالصدور.

(١) ينظر ج ٢، ص ١٣٨، ح ٤٩.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

(٣) مرآة العقول، المجلسي: ج ٢، ص ٣٢٥.



٤٨٧/ ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْقَمَاطِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْعَطَّارِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «أَشْرَكَ<sup>(١)</sup> بَيْنَ الْأَوْصِيَاءِ وَالرُّسُلِ فِي الطَّاعَةِ<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.

### رجال السند:

العدّة هم مجموعة من مشايخ الكليني، والوثوق حاصل بإخبارهم بما يفوق خبر الثقة<sup>(٤)</sup>؛ وأحمد بن محمد مشترك بين ثقتين من السابعة: الأشعري والبرقي، والأرجح كونه الأشعري<sup>(٥)</sup>؛ ومحمد بن سنان الراوي الكوفي المعروف، ثقة، ولكن لا يعتمد على روايته؛ لعدم الاطمئنان بأسناده، وهو من السادسة، توفي سنة (٢٢٠هـ)، مرّ تفصيل الكلام في شأنه<sup>(٦)</sup>، ويبقى الكلام في أبي خالد القمّاط وأبي الحسن العطّار.

### هـ أبو خالد القمّاط:

اسمه يزيد كما يظهر من النجاشي وحمّويه، بينما يشير ما في فهرست الشيخ أن ابن عقدة ذكر أن اسمه كنكر، وليس من القوي الافتراق، خاصة أن المذكور في فهرست الشيخ ورجال النجاشي من نفس الطبقة ممن يروي عنه صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان، وأن الذي في الأسناد ممن يروي عنه محمد بن سنان وصفوان بن يحيى أيضاً. وكان ذكر الشيخ في رجاله أبا خالد القمّاط مرات عدّة، وأطلق اسم خالد بن يزيد

(١) «أشرك»: يحتمل الأمر والتكلم والماضي المجهول أو المعلوم. انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٨٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٢٥.

(٢) في «ب»: «بالطاعة». وفي حاشية ميرزا رفيعاً: «أشرك بين الرسل والأوصياء في الطاعة».

(٣) الوافي، الفيض الكاشاني، ج ٢، ح ١٥٤، ص ٩٣.

(٤) مرّ الكلام فيها في ج ١، ح ١، ص ٢٥.

(٥) مرّ الكلام فيه في ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٦) مرّ الكلام في ج ١، ح ٧، ص ٧١.

على أحدها وكنكر على آخر، فالمتحصل أن أبا خالد القمط ربما يكون اسمه يزيد وهو الأرجح، وربما يكون كنكر أبو خالد.

أما ما ذكره ابن شهر آشوب حين قال: «أبو خالد القمط، واسمه يزيد بن ثعلبة بن ميمون»<sup>(١)</sup>، فهذا تصحيف أو وهم ناشئ من الأخذ من كتاب الكشي، فإنه في نهاية ترجمة أبي خالد القمط سرد الكشي عن حمدويه أن اسم أبي خالد القمط يزيد ثم بعدها جاءت ترجمة ثعلبة بن ميمون. بالشكل التالي «وعن حمدويه اسم أبي خالد القمط: يزيد ثعلبة بن ميمون» بسقط الرواية بينهما؛ لتكررها، وعدم ذكرها في بعض النسخ.

هو مولى بني عجل بني لجيم، كما يبدو من النجاشي، وذكروا أيضاً كونه من الكوفة، وما ورد في سند بوصفه بالواسطي، فالأقوى كونه تصحيفاً في السند.

قد يتوهم الاتحاد بينه وبين يزيد الكناسي المكنى بأبي خالد، ولعل الصحيح في اسم هذا الأخير أنه بريد الكناسي وليس يزيد، والكناسي أسبق طبقة من القمط، فالأول من كبار الرابعة، والثاني من صغارها أو من كبار الخامسة.

### طبقة:

يلاحظ أن الرجل روى عن الرابعة مثل حُمران بن أعين، وأخيه ضريس، وأبي بصير، وسورة بن كليب، وإسماعيل الجعفي، وأبي حمزة، مضافاً إلى روايته عن الصادق والباقر (عليه السلام).

وفي المقابل روى عنه من الخامسة: علي بن رثاب، ومحمد بن فضيل، ومنصور بن يونس، ومحمد بن أبي حمزة، وعلي بن عقبة، ويحيى بن عمران الحلبي، ومن السادسة: صفوان بن يحيى، ومحمد بن سنان، وصالح بن عقبة وعبد الله بن حماد، وعيسى بن هشام حيث ورد مصحفاً بصيغة (عيسى بن هشام).

أما رواية إبراهيم بن عمر اليماني عنه فلعل فيها تصحيفاً بتغيير (عن) من (الواو) أو

نحو ذلك، وكذا رواية هارون بن مسلم، فالظاهر أنه تصحيف مروان بن مسلم.  
ومنه يعلم أنه أدرك أن يروي عن أبي جعفر عليه السلام مما يجعل ولادته على أقل تقدير في حدود (٩٦هـ)، وروى عن الرابعة ممن ولدوا سنة (٧٠هـ) ونحوها، وروى عنه الخامسة ممن ولدوا في حدود (١١٥هـ)، وكذا بعض السادسة وكبارها ممن ولدوا قبل (١٥٠هـ) ويكون توفي في حدود (١٧٠هـ)، فهو في الطبقة نظير عمرو بن أبي المقدام بلا أي فرق، من كبار الخامسة ممن أدركته بعض السادسة.

ويؤيد هذا وضع زملائه فقد أكثر من الرواية عن حُرَّان بن أعين، وذكر المزي في ترجمة حُرَّان كونه ممن يروي عنه مع زميله حمزة الزيات وسفيان الثوري<sup>(١)</sup>، وحمزة ممن ولد سنة (٨٠هـ)، وتوفي سنة (١٥٦هـ)، وسفيان ممن ولد سنة (٩٧هـ)، وتوفي سنة (١٦١هـ)، فيكون كما قدرناه من جيلها ممن ولد في العقد الأخير من المائة الأولى، وتوفي في العقد السادس أو بداية السابع بعد المائة الأولى.

وأما وثاقته فمحترزة؛ إذ وصفه النجاشي بالثقة، وروى عنه صفوان بن يحيى، وروى في أسناد تفسير القمي.

### هـ أبو الحسن العطار:

لم يرد مثل هذا إلّا في هذا المورد، وليس ممن روى عنهم القباط ممن يكنى بأبي الحسن إلّا حُرَّان بن أعين، وهو من أشهر أساتذة القباط، لكن الوصف بالعطار لا ينطبق على حُرَّان، والاطمئنان بكونه هو ليس بتلك السهولة فيه.

### تحقيق الصدور:

قال المجلسي رحمته الله في سنده: ضعيف على المشهور<sup>(٢)</sup>، وهو كذلك وإن كان مضمون السند لا يوجب الريبة منه.

(١) تهذيب الكمال، المزي، ج ٧، ص ٣٠٦.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٢٥.

٦ / ٤٨٨. أَحْمَدُ<sup>(١)</sup> بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ<sup>(٢)</sup> بْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «نَحْنُ قَوْمٌ قَرَضَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - طَاعَتَنَا، لَنَا الْأَنْفَالُ<sup>(٣)</sup>، وَلَنَا صَفْوُ الْمَالِ<sup>(٤)</sup>، وَنَحْنُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، وَنَحْنُ الْمُحْسُودُونَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ: «أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ؟»<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup>.

(١) في «ألف، بر، بس، بف» وحاشية «ج، بح»: «عنهم عن أحمد». وفي «ف»: «وعنهم عن أحمد». هذا، وأما بناء على ما في المطبوع وسائر النسخ، فالسند معلق. ويروي عن أحمد بن محمد عدة من أصحابنا.

(٢) في «بف» - «محمد».

(٣) «الأنفال»: جمع النَّفْل بمعنى الغنيمة، أو جمع النَّفْل وقد يحرك بمعنى الزيادة. انظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٣٣؛ النهاية، ج ٥، ص ٩٩ (نفل).

(٤) في التهذيب: «الأموال».

(٥) النساء (٤): ٥٤.

(٦) الكافي، كتاب الحجّة، باب الفيء والأنفال...، ح ١٤٣٧، بسند آخر، عن ابن أبي عمير، عن شعيب، عن أبي الصباح، إلى قوله: «ولنا صفو المال»؛ بصائر الدرجات، ص ٢٢٢، ح ١، بسنده، عن ابن أبي عمير؛ وفيه، ص ٢٢٤، ح ٦، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن أبي الصباح الكناني. وفيه أيضاً، صدر ح ٧، بسند آخر، إلى قوله: «ولنا صفو المال» مع اختلاف يسير؛ التهذيب، ج ٤، ح ٣٦٧، ص ١٣٢، بسنده عن ابن أبي عمير؛ الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمة عليهم السلام ولاية الأمر و...، ح ٥٣٢، بسند آخر عن أبي الصباح، من قوله: «ونحن المحسودون» مع اختلاف يسير؛ تفسير العياشي، ج ١، ح ١٥٥، ص ٢٤٧، عن أبي الصباح الكناني؛ المقنعة، ص ٢٧٨، مرسلاً، إلى قوله: «ولنا صفو المال»، مع اختلاف يسير؛ راجع: تفسير فرات، ص ١٠٦، ح ٩٩؛ الوافي، ج ٢، ح ٩٥٣، ص ٩١؛ الوسائل، ج ٩، ح ٩٥١٢٦، ص ٥٣٥، إلى قوله: «ولنا صفو المال».

### رجال السند:

الرواية معلقة على سابقتها، والمقصود رواية العدة عن أحمد بن محمد، وهو كما نبهنا أن الأرجح كونه أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، الثقة القمي المعروف، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)<sup>(١)</sup>؛ ومحمد بن أبي عمير، بغدادي، من أعظم السادسة، الثقة الجليل، أحد أصحاب الإجماع، توفي سنة (٢١٧هـ)<sup>(٢)</sup>؛ وسيف بن عميرة ثقة فقيه، من الخامسة<sup>(٣)</sup>؛ وأبو الصباح الكناني هو إبراهيم بن نعيم، ثقة، يلقب بالميزان، ممن ولد في حدود (٨٠هـ)، وتوفي في حدود (١٧٠هـ)<sup>(٤)</sup>.

### تحقيق الصدور:

وصفه المجلسي بالصحيح<sup>(٥)</sup>، وهو صحيح، وروي في مصادر عديدة وبأسناد مختلفة، فلا ريب في تحقق الوثوق بصدوره.

(١) مرّ الكلام فيه في ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٢) مرّ تفصيل الكلام في العدة، والأشعري في: ج ١، ص ٢٥ و ص ٣٠، ح ١، وفي ابن أبي عمير في: ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٤.

(٣) مرّ تفصيل الكلام فيه: ج ١، ح ٦، ص ٩٨.

(٤) مرّ تفصيل الكلام حوله في هذا الجزء، ح ٤٨٤ تحت عنوان إبراهيم بن نعيم.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٢٥.

٧/٤٨٩. أَحْمَدُ<sup>(١)</sup> بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ: ذَكَرْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَوْلَنَا فِي الْأَوْصِيَاءِ: إِنَّ<sup>(٢)</sup> طَاعَتَهُمْ مُفْتَرَضَةٌ<sup>(٣)</sup>، قَالَ<sup>(٤)</sup>: فَقَالَ<sup>(٥)</sup>: «نَعَمْ»<sup>(٦)</sup>، هُمُ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ<sup>(٧)</sup>: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ»<sup>(٨)</sup> وَهُمْ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «لَا تَأْخُذْ بِهِنَّ وَلِلَّهِ الْوَلَايَةُ وَالْأَمْرُ»<sup>(٩)</sup> «وَالَّذِينَ آمَنُوا»<sup>(١٠)</sup>»<sup>(١١)</sup>.

### رجال السند:

الرواية معلقة أيضاً نظير سابقتها، وأحمد بن محمد مشترك بين ثقتين، والأرجح انصرافه للأشعري، ثقة، من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)<sup>(١٢)</sup>؛ وعلي بن الحكم ثقة، كوفي، من السادسة<sup>(١٣)</sup>؛ وأما الحسين بن أبي العلاء فهو الراوي الكوفي الوجه، الذي

(١) في «ب، ض، ف، و، بف» وحاشية «ج، بح، بر»: «وعنهم عن أحمد». هذا، ولم يثبت استعمال «عنهم» من قِبَل المصنّف إلّا في الكافي، ح ١٤٨٥٠، فعليه يكون السند معلقاً كسابقه.

(٢) يحتمل كونه بدلاً عن «قولنا» لا مقولاً له، فيفتح الهمزة.

(٣) في الوافي والاختصاص: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الأوصياء طاعتهم مفترضة؟».

(٤) في «ج، ف، بر، بس، بف» والاختصاص: «قال».

(٥) في الوافي: «فقال».

(٦) في الاختصاص: «نعم».

(٧) وفي حاشية «بر»: «في حقهم».

(٨) النساء (٤): ٥٩.

(٩) في الوافي والاختصاص: «الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ».

(١٠) المائدة (٥): ٥٥.

(١١) الاختصاص، ص ٢٧٧، بسنده عن الحسين بن أبي العلاء؛ الوافي، ج ٢، ص ٩٢، ذيل ح ٥٤٠.

(١٢) مرت ترجمته ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(١٣) مرت ترجمته ج ٢، ح ٥٧، ص ١٩٢.

اخترنا القول بوثاقته لهذا، وهو من الخامسة على الصحيح<sup>(١)</sup>.

### تحقيق الصدور:

السند معتبر لا غبار عليه، وذكر المجلسي أنه حسن كالصحيح<sup>(٢)</sup>، وما ذلك إلا للكلام في توثيق الحسين بن أبي العلاء.

---

(١) مرت ترجمته في هذا الجزء، ح ٤٥١.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٢٦.

٨/ ٤٩٠. وَهَذَا الْإِسْنَادُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ  
فَارِسِيًّا أَبَا الْحَسَنِ (عليه السلام)، فَقَالَ: طَاعَتُكَ <sup>(٢)</sup> مُفْتَرَضَةٌ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: وَمِثْلُ طَاعَةِ  
عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (عليه السلام)؟ فَقَالَ <sup>(٣)</sup>: «نَعَمْ» <sup>(٤)</sup>.

### رجال السند:

يقصد بهذا الأسناد التعليق على العدة؛ وأحمد بن محمد مشترك بين ثقتين، والأرجح  
انصرافه للأشعري، ثقة، من السابعة توفي بعد (٢٧٤هـ) <sup>(٥)</sup>، ويبقى الكلام في معمر.

### معمر بن خلاد بن أبي خلاد:

أبو خلاد البغدادي، ثقة، كما عن النجاشي، روى في كامل الزيارات، روى عنه أحمد  
بن محمد بن عيسى الأشعري، ولا خلاف في كونه من السادسة.

قال النجاشي: «معمر بن خلاد بن أبي خلاد: أبو خلاد ببغداد، ثقة، روى عن  
الرضا (عليه السلام). له كتاب الزهد. أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ  
الزَّرَّارِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الرَّزَّازِ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَدِّي لِأُمِّي مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ زِيَادٍ،  
قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَمَّرٌ <sup>(٦)</sup>.

ويظهر من روايات الاختيار أنه كان من يأذن للأصحاب في الدخول على الإمام  
الرضا (عليه السلام)، وقربه منه (عليه السلام) <sup>(٧)</sup>.

(١) في الاختصاص: «أبا الحسن الرضا».

(٢) في الاختصاص: «طاعتكم».

(٣) في «ف» والوافي: «قال».

(٤) الاختصاص، ص ٢٧٨، بسنده عن معمر بن خلاد؛ الوافي، ج ٢، ح ٢٥٤، ص ٩٣.

(٥) مرقا ترجمته: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٦) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٢١، ت ١١٢٨.

(٧) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص ٨٢٣، ح ١٠٣٥.



روى عنه البرقي صاحب المحاسن بواسطة أبيه، وروى عنه صاحب البصائر - الصفار - بواسطة بنان عبد الله بن محمد بن عيسى، وأكثر روايات الكليني من طريقة مشايخه عن أحمد بن محمد بن عيسى، نعم روى غيره قليلا عنه في الكافي. وروى معظم رواياته عن الرضا (عليه السلام).

### تحقيق الصدور:

هذا الحديث مثلما وصفه المجلسي بالصحيح<sup>(١)</sup>.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٣١.

٩ / ٤٩١. أحمد بن محمد<sup>(١)</sup>، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَيْمَةِ: هَلْ يُجْرُونَ<sup>(٢)</sup> فِي الْأَمْرِ وَالطَّاعَةِ مُجْرَى<sup>(٣)</sup>  
وَاحِدًا<sup>(٤)</sup>؟ قَالَ عليه السلام: «نَعَمْ»<sup>(٥)</sup>.

### رجال السند:

الرواية معلقة أيضاً نظير سابقتها، وأحمد بن محمد مشترك بين ثقتين، والواضح انصرافه للأشعري، ثقة، من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)<sup>(٦)</sup>؛ وعلي بن الحكم ثقة، كوفي، من السادسة<sup>(٧)</sup>؛ وعلي بن أبي حمزة هو البطائني الواقفي، لا وثوق به على المختار، وهو من الخامسة<sup>(٨)</sup>؛ وأبو بصير هو يحيى بن أبي القاسم، الثقة الضريع، كوفي، من الرابعة، توفي سنة (١٥٠هـ)<sup>(٩)</sup>، وكونه يحيى بدلالة رواية البطائني عنه فهو قائده

(١) هكذا في النسخ. وفي المطبوع وحاشية «ف»: «وبهذا الإسناد عن أحمد بن محمد». وفي حاشية «ج»، و، بر، بف: «وبهذا الإسناد عن علي بن الحكم». والسند بناءً على ما أثبتناه معلق، كما هو واضح.  
(٢) في مرآة العقول: «هل يُجْرُونَ، بصيغة المجهول من باب الإفعال، أو المعلوم من المجرد».  
(٣) في مرآة العقول: «مجري، اسم مكان من المجرد، أو من باب الإفعال، أو مصدر ميمي من أحدهما».

(٤) هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بر، بس، بف». وفي «بح» والمطبوع: «واحد». ومعنى العبارة على التوصيف هو أن طريقهم طريق واحد، وعلى الإضافة هو أن طريقهم طريق شخص واحد.  
(٥) بصائر الدرجات، ص ٤٩٩، ح ١، بسنده عن أبي بصير؛ الاختصاص، ص ٢٢، بسند آخر عن الرضا، عن أبي عبد الله عليه السلام، وتامه فيها: «كلنا نجري في الطاعة والأمر مجرى واحد، وبعضنا أعلم من بعض»؛ الوافي، ج ٢، ح ٣٥٤، ص ٩٣.

(٦) مرت ترجمتها في ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٧) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٥٧، ص ١٩٢.

(٨) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٤٢، ص ٧٦.

(٩) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٦١، ص ٢٠٨.

وتلميذه الخصيص به.

### تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف على المشهور»<sup>(١)</sup>، ولكن الصفار رواها عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن محمد بن يحيى الخثعمي عن أبي بصير وهو سند معتبر. وعلى هذا فالوثوق متحقق بالمتن بغض النظر عن السند.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٣١.

٤٩٢ / ١٠. وَهَذَا الْإِسْنَادُ <sup>(١)</sup> عَنْ مَرْوَكِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ <sup>(٢)</sup> الطَّبْرِيِّ، قَالَ: كُنْتُ قَائِمًا عَلَى رَأْسِ الرِّضَا <sup>(٣)</sup> بِخُرَاسَانَ - وَعِنْدَهُ عِدَّةٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَفِيهِمْ <sup>(٤)</sup> إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِيسَى الْعَبَّاسِيُّ - فَقَالَ: «يَا إِسْحَاقُ، بَلَّغْنِي أَنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ: إِنَّا نَزَعُكُمْ <sup>(٥)</sup> أَنَّ النَّاسَ عَبِيدُ لَنَا، لَا وَقَرَابَتِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا قُلْتُهُ قَطُّ، وَلَا <sup>(٦)</sup> سَمِعْتُهُ مِنْ <sup>(٧)</sup> أَحَدٍ <sup>(٨)</sup> مِنْ <sup>(٩)</sup> آبَائِي قَالَهُ، وَلَا بَلَّغْنِي عَنْ أَحَدٍ <sup>(١٠)</sup> مِنْ آبَائِي قَالَهُ، وَلَكِنِّي أَقُولُ <sup>(١١)</sup>»:

(١) روى أحمد بن محمد [بن عيسى]، عن مَرْوَكِ بْنِ عُبَيْدٍ في عددٍ من الأسناد، والمراد بهذا الإسناد: «عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد». راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٤١١ - ٤١٣.

فعليه ما ورد في الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٦٠، ح ٢٩٥٢٥ من جعل الراوي عن مروك بن عبيد علي بن الحكم سهو. ويؤيد ذلك أن الراوي لكتاب مروك هو أحمد بن محمد بن خالد، وهو من رواة علي بن الحكم وفي طبقة أحمد بن محمد بن عيسى. ويؤيد ذلك أن الخبر ورد في الأمالي للمفيد، ص ٢٥٣، المجلس ٣٠، ح ٣؛ والأمالي للطوسي، ص ٢٢، المجلس ١، ح ٢٧، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن مروك بن عبيد الكوفي. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٢٥، الرقم ١١٤٢؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٧١، الرقم ٧٥٥.

(٢) في الأمالي للطوسي والوسائل: «يزيد».

(٣) في «بح» والأمالي للمفيد والطوسي: «منهم».

(٤) في الأمالي للمفيد والطوسي: «إسحاق بن العباس بن موسى».

(٥) في الأمالي للمفيد: «نقول».

(٦) في «بف»: «وما».

(٧) في «ض، ف»: «عن».

(٨) في الوسائل: «ولا سمعت أحدا» بدل «ولا سمعته من أحد».

(٩) هكذا في «ب، ج، و، بح، بر، بس، بف» وحاشية بدر الدين والوافي والأمالي للمفيد والطوسي.

وفي «ض، ف» وشرح صدر المتأخرين: - «من». وفي المطبوع: - «أحد من».

(١٠) في «ف»: «من يأخذ». وفي شرح صدر المتأخرين والوسائل: «من أحيد».

(١١) في حاشية «ب» والوسائل: «+ «إن»».

النَّاسُ عِبِيدٌ لَنَا فِي الطَّاعَةِ، مَوَالٍ لَنَا فِي الدِّينِ، فَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ»<sup>(١)</sup>.

### رجال السند:

والمقصود بالأسناد السابقة هي الرواية المعلقة وهي أيضاً نظير سابقاتها، والسند هو العدة عن أحمد بن محمد بن عيسى عن مروك، وأحمد بن محمد الأشعري، ثقة، من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)<sup>(٢)</sup>؛ ومروك اسمه صالح بن عبيد، ثقة، من السادسة، ممن أكثر عنه الأشعري<sup>(٣)</sup>؛ أما محمد بن زيد الطبري فقد ذكر الشيخ في رجاله أن أصله كوفي، ويظهر من أسناده أنه هو محمد بن زيد خادم الرضا عليه السلام، وقد مر الكلام فيه، وهو مجهول الحال<sup>(٤)</sup>.

### تحقيق الصدور:

السند قاصر عن إثبات الصدور، إلا أن مضمون المتن مأمون، ولم يذكر المجلسي رأيه في السند في الحديث والذي بعده<sup>(٥)</sup>.

(١) الأملاني للمفيد، ص ٢٥٣، المجلس ٣٠، ح ٣؛ والأملاني للطوسي، ص ٢٢، المجلس ١، ح ٢٧،

بسندهما عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن مروك بن عبيد؛ الوافي، ج ٢، ح ٤٥٤، ص ٩٤؛ الوسائل، ج ٢٣، ح ٥٢٢٩٥، ص ٢٦١.

(٢) مرت ترجمتهما: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٣) مرت ترجمته: ج ٣، ص ٢٦٩، ح ٣١٦.

(٤) مرت ترجمته: ج ٣، ص ١٧٩، ح ٢٨٣.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٣١ و ٣٣٢.

٤٩٣ / ١١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السَّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «نَحْنُ الَّذِينَ فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَنَا، لَا يَسْعُ النَّاسُ إِلَّا مَعْرِفَتَنَا، وَلَا يُعْذَرُ النَّاسُ بِجَهَالَتِنَا؛ مَنْ عَرَفَنَا، كَانَ مُؤْمِنًا؛ وَمَنْ أَنْكَرَنَا، كَانَ كَافِرًا<sup>(٦)</sup>؛ وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْنَا وَلَمْ يُنْكِرْنَا، كَانَ ضَالًّا حَتَّى يَرْجَعَ إِلَى الْهَدَى الَّذِي افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ<sup>(٧)</sup> طَاعَتِنَا الْوَاجِبَةِ، فَإِنْ يُمُتْ عَلَى ضَلَالَتِهِ، يَفْعَلِ اللَّهُ بِهِ<sup>(٨)</sup> مَا يَشَاءُ»<sup>(٩)</sup>.

### رجال السند:

علي بن إبراهيم هو صاحب التفسير، الثقة المعروف، من الثامنة، بقي حيًّا إلى (٣٠٧هـ)، ورجحنا في موضع آخر أن الأرجح وقوع السقط بين علي بن إبراهيم وبين صالح بن السندي، وإن كان احتمال السقط هو الأرجح، فإن الواسطة الساقطة على ما يبدو هي إبراهيم بن هاشم، وهو ممن يوثق بنقله؛ لقرائن مرّت في محلها<sup>(١٠)</sup>؛ وأبي سلمة هو سالم بن مكرم، أبي خديجة، الأرجح وثاقته، كوفي، من الخامسة<sup>(١١)</sup>. ويبقى تفصيل

(٦) في شرح صدر المتأخرين، ص ٤٨١: «اعلم أن ظاهر هذا الحديث وأمثاله عموم الحكم بوجوب معرفة الأئمة عليهم السلام على جميع الناس ويكونهم كفّاراً إن لم يعرفوهم بأعيانهم، لكنّه مختصّ بمن كان ذا قوة استعداد عقلية دون عامة الناس والناقصين والضعفاء العقول الذين لا يجدون حيلة ولا يهتدون سبيلاً». ثم ذكر الأدلة النقلية والعقلية على هذا التخصيص.

(٧) في «يس»: «من».

(٨) في «بح، بس»: «به».

(٩) الوافي، ج ٢، ح ٥٥٤، ص ٩٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ح ٦٤٣٤٩، ص ٣٥٢، من قوله: «من عرفنا كان مؤمناً» إلى قوله: «كان ضالًّا»؛ البحار، ج ٣٢، ح ٣٠٢، ص ٣٢٥.

(١٠) مرّت ترجمتهما في ج ١، ح ٩، ص ٦٣.

(١١) مرّت ترجمته في ج ٢، ح ٥٦، ص ١٧٩.

الكلام في صالح بن السندي وجعفر بن بشير.

### ◦ صالح بن السندي:

ذكره ابن بطة في فهرسته كما يظهر مما نقله الشيخ عنه أن له كتاباً رواه ابن بطة عن أحمد بن أبي عبد الله وهو البرقي عنه، وقد روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى في سند من أسناد فهرست النجاشي، وروى في كامل الزيارات، تروي عنه السابعة كإبراهيم بن هاشم، والأحمدين البرقي والأشعري، وموسى بن عمر الصيقل، وما ورد من رواية علي بن إبراهيم عنه مباشرة فبسقوط الواسطة، وهي إبراهيم بن هاشم كما في غير سند، ولعل منشأ ذلك السقط سوء الانتزاع أو الأخذ بالتوسط. أما مشايخه فقد أكثر عن جعفر بن بشير، وروى عن الحسن بن محبوب وابن سنان، وكلهم من السادسة.

عده السيد البروجردي والسيد الأستاذ من السابعة. ولعل الصواب أن يُعدَّ من صغار السادسة، كونه روى عن بعض صغار الخامسة كيونس والسادسة، وروت عنه السابعة، ولم يلحظ أن روت عنه الثامنة، إلّا بسقوط الواسطة التي تظهر في بقية الأسناد، فتقدر حياته من أسناده بحدود (١٧٠-٢٤٠هـ).

وأما ما يرد من رواية الحجال عنه، فالحجال الراوي عنه هو علي بن محمد بن الرحمن الحجال شيخ الصفار، وهو من السابعة أيضاً، أما حال العلم بوثاقته فالقرائن التي تشير إلى ذلك رواية أحمد الأشعري عنه، ولكنه سند وحيد متفرد، بل ليس سند معتبراً حتى، ويمكن أن يساعد تلك القرينة روايته المكثرة عن جعفر بن بشير الذي نقل النجاشي عن ابن نوح أنه روى عن الثقات ورووا عنه، ويستبعد أن يصف ابن نوح مع إقرار النجاشي كون تلامذته بالثقات وأشهر من روى عنه هو صالح بن السندي، ولا يكون منهم، ثم أن الرجل لم يرد فيه مؤثر ضعف أو قدح، إضافة إلى وروده في كامل الزيارات ومجموع كل هذا، وخصوصاً رواية أحمد عنه، والمؤيد بكونه التلميذ المكثّر عن جعفر بن بشير الذي وصف تلامذته والراويين عنه بالثقات يمكن أن يستوثق بنقله.

◦ جعفر بن بشير:

أبو محمد البجلي الوشاء، ثقة لا يضاهاى، من السادسة، عن النجاشي: «جعفر بن بشير، أبو محمد البجلي، الوشاء، من زهاد أصحابنا، وعبادهم، ونساکهم، وكان ثقة، وله مسجد بالكوفة باق في بجيله إلى اليوم. أنا وكثير من أصحابنا إذا وردنا بالكوفة، نصلي فيه مع المساجد التي يرغب في الصلاة فيها، ومات جعفر رحمته الله بالأبواء، سنة ثمان مائتين، كان أبو العباس بن نوح، يقول: كان يلقب قفحة (قفه) العلم، روى عن الثقات، ورووا عنه. له كتاب المشيخة، مثل كتاب الحسن بن محبوب، إلا أنه أصغر منه، وكتاب الصلاة، وكتاب المكاسب، وكتاب الصيد، وكتاب الذبائح. أخبرنا أحمد بن محمد بن هارون، عن أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن مفضل بن إبراهيم، قال: حدثنا جعفر بن بشير. وله نوادر، رواها ابن أبي الخطاب الزيات. أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن الزراري، عن الحميري، عن ابن أبي الخطاب بسائر كتبه»<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ في الفهرست: «جعفر بن بشير البجلي، ثقة، جليل القدر له كتاب. أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار والحسن بن متيل، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير. وله كتاب ينسب إلى جعفر بن محمد عليه السلام، رواية علي بن موسى الرضا عليه السلام»<sup>(٢)</sup>.

ورد اسمه في كامل الزيارات والتفسير. وعن نصر بن الصباح أنه أخذ وضرب، ولقي شدة حتى خلصه الله، وأن المأمون صاحبه بعد موت الرضا عليه السلام<sup>(٣)</sup>.

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١١٩، ت ٣٠٤.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٩٢، ت ١٤٢.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ١١٢٥، ص ٨٦٤.



### تحقيق الصدور:

لم يذكر المجلسي رأيه في سند الحديث والذي قبله<sup>(١)</sup>، وسند الرواية وإن كان ضعيفا على المشهور لجهالتنا بصالح بن السندي، ولكن الظاهر الوثوق بالرجل؛ لما ذكرناه من قرائن متعاضدة، فيكون الخبر مما يوثق به.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٣٢.

٤٩٤/ ١٢. عَلِيٌّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ<sup>(١)</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ أَفْضَلُ مَا يَنْتَقِرُ بِهِ الْعِبَادُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. قَالَ: «أَفْضَلُ مَا يَنْتَقِرُ بِهِ الْعِبَادُ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ<sup>(٢)</sup> - طَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ<sup>(٣)</sup> وَطَاعَةُ أُولِي الْأَمْرِ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: حُبُّنَا إِيْمَانٌ، وَبُغْضُنَا كُفْرٌ<sup>(٤)</sup>».

### رجال السند:

كل رجالات السند ممن مروا سابقا، ويمكن أن تكون المشكلة فقط في محمد بن الفضيل الأزدي الذي ضعفه الشيخ<sup>(٥)</sup> - فلي بن إبراهيم<sup>(٦)</sup>، ومحمد بن عيسى بن عبيد

(١) في الوسائل: - «عن يونس» وروى محمد بن عيسى عن محمد بن الفضيل بواسطة يونس [بن عبد الرحمن] في بعض الأسناد، كما روي عنه مباشرة في بعضها الآخر.

ثم إن مضمون الخبر رواه البرقي في المحاسن، ص ١٥٠، ح ٦٨، عن محمد بن علي، عن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام. ولم يثبت رواية محمد بن علي هذا عن الفضيل، وهو منصرف إلى الفضيل بن يسار الذي مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام، كما في رجال النجاشي، ص ٣٠٩، الرقم ٨٤٦، ورجال الطوسي، ص ٢٦٩، الرقم ٣٨٦٨. والمتكرر في أسناد المحاسن وغيرها رواية محمد بن علي عن محمد بن الفضيل، والظاهر أن الصواب في سند المحاسن أيضاً هو محمد بن الفضيل. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٤٤٩.

(٢) في «بس»: - «قال أفضل - إلى - عز وجل».

(٣) في شرح صدر المتألهين: «الرسول».

(٤) المحاسن، ص ١٥٠، كتاب الصفوة، ح ٦٨، بسنده عن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة؛ تفسير فرات، ص ٤٢٨، صدر ح ٤٢٨، بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام هكذا: «حبنا إيمان وبغضنا كفر» مع زيادة. وراجع: كفاية الأثر، ص ٩٨؛ الوافي، ج ٢، ح ٦٥٤، ص ٩٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ح ٧٤٣٤٩، ص ٣٥٢؛ البحار، ج ٣٢، ح ٣٠٣، ص ٣٢٥، وفيهما من قوله: «قال أبو جعفر عليه السلام».

(٥) ينظر: ج ٣، ص ٣١٨، ح ٣٣٩.

(٦) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ٦٣١.

اليقطيني<sup>(١)</sup>، ويونس بن عبد الرحمن<sup>(٢)</sup>، كلهم من الثقات - إلا أن هناك مشكلة أخرى، وهي الإضرار في تسمية الإمام (عليه السلام).

ويظهر أن الكليني أخذ هذه الرواية من بصائر الصفار، ولعل الصفار أخذها من كتاب الإمامة لمحمد بن عيسى اليقطيني.

### تحقيق الصدور:

قال المجلسي رحمه الله: حول سند هذه الرواية: «مجهول، بل صحيح؛ إذ الظاهر أن محمد بن الفضيل هو محمد بن القاسم بن الفضيل، فضمير سألته راجع إلى الرضا (عليه السلام)، وقيل: راجع إلى الصادق (عليه السلام)، وهو بعيد، وقيل: إلى محمد بن الفضيل، فيكون كلام يونس، وهو أبعد»<sup>(٣)</sup>.

وما استبعده رحمه الله هو القريب، فمحمد بن الفضيل الذي يروي عنه يونس بن عبد الرحمن ليس هو محمد بن القاسم بن الفضيل، بل محمد بن الفضيل الأزدي، وهو من الخامسة ممن تكلمنا في طبقة في كتاب الألف وبيننا أنه ممن يمكن له الرواية عن أبي عبد الله (عليه السلام)<sup>(٤)</sup>. ولكن يبقى الوثوق بالسند مترزلاً لا يستقر عليه.

(١) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٢٥.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٣٠.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٣١.

(٤) الألف رجل، غيث شبر، ص ٤٨٧، ت ٨٢٠.

١٣/٤٩٥. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ (عليه السلام): أَعْرِضْ عَلَيَّ دِينِي الَّذِي أَدِينُ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ <sup>(١)</sup>؟ قَالَ <sup>(٢)</sup>: فَقَالَ: «هَاتِ». قَالَ <sup>(٣)</sup>: فَقُلْتُ <sup>(٤)</sup>: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَالْإِقْرَارُ <sup>(٥)</sup> بِمَا جَاءَ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَأَنَّ عَلِيًّا كَانَ إِمَامًا فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ، ثُمَّ كَانَ <sup>(٦)</sup> بَعْدَهُ الْحَسَنُ إِمَامًا فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ، ثُمَّ كَانَ <sup>(٧)</sup> بَعْدَهُ الْحُسَيْنُ <sup>(٨)</sup> إِمَامًا فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ، ثُمَّ كَانَ <sup>(٩)</sup> عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ <sup>(١٠)</sup> إِمَامًا <sup>(١١)</sup> فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ <sup>(١٢)</sup> حَتَّى انْتَهَى الْأَمْرُ إِلَيْهِ، ثُمَّ قُلْتُ: أَنْتَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ. قَالَ: فَقَالَ: «هَذَا دِينُ اللَّهِ وَدِينُ مَلَائِكَتِهِ» <sup>(١٣)</sup>.

(١) «أدين الله عز وجل به»، أي اطيعه وأعبده به؛ من الدين بمعنى الطاعة. انظر: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٦٩ (دين).

(٢) في «ب»:- «قال».

(٣) في «ض، بس، بر» وشرح صدر المتأهين:- «قال».

(٤) في «ض، ف، بر، بس» وشرح صدر المتأهين: «قلت».

(٥) في عطف الإقرار مناقشة يمكن دفعها بأن يجعل الواو بمعنى مع، والإقرار منصوباً. أو هو مرفوع خبر لمبتدأ محذوف. أو مبتدأ خبر محذوف، والتقدير: ديني أنه أشهد... وديني الإقرار بما جاء به. أو يقدر حق، أو لازم. انظر: شرح صدر المتأهين، ص ٤٨٣؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٨٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٣٤.

(٦) في «ف» + «من».

(٧) في «ض، ف» وشرح صدر المتأهين: «الحسين (عليه السلام) بعده».

(٨) في «ف»:- «كان».

(٩) في «ض»:- «بعده». وفي حاشية «بح»: «بعدهم».

(١٠) في شرح صدر المتأهين: «ثم كان علي بن الحسين (عليه السلام) بعده».

(١١) في «ج، ض» + «بعدهم».

(١٢) في شرح صدر المتأهين:- «فرض الله طاعته».

(١٣) رجال الكشي، ص ٤٢٣، ح ٧٩٧، بسند آخر عن يوسف، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، مع اختلاف

## رجال السند:

كل رجالات السند ممن مروا سابقا، فتسلسل رواية الصفار عن سهل عن اليقطيني متكرر<sup>(١)</sup>؛ وفضالة بن أيوب ثقة، قدم<sup>(٢)</sup>؛ وأبان هو أبان بن عثمان الأحمر، ثقة، من الخامسة، قال ابن حجر أنه توفي على رأس المائتين، والصحيح أنه توفي قبل هذا بنحو عقدين<sup>(٣)</sup>؛ وعبد الله بن سنان أيضاً ثقة، من الخامسة، ممن بقي إلى بعد سنة (١٧٠ هـ)<sup>(٤)</sup>؛ وإسماعيل بن جابر هو الجعفي، ثقة، من معمرى الرابعة، أو أنه صغار الرابعة ممن أدرسته بعض السادسة، مرّ تفصيل الكلام فيه<sup>(٥)</sup>.

## تحقيق الصدور:

قال المجلسي رحمه الله حول سند هذه الرواية: «ضعيف على المشهور»<sup>(٦)</sup>. والضعف عنده رحمه الله ناجم من تخلل سهل بن زياد في السند. ويظهر أن فضالة روى عن أبان نظير هذه الرواية عن الحسن بن زياد العطار عن أبي عبد الله عليه السلام كما يظهر من الاختيار<sup>(٧)</sup>، وعلى كل تقدير فإن المتن يوثق بكونه صادرا عن جهة منهم عليه السلام إلا أنه لا وثوق بتحديد القائل والراوي فيها.

---

يسير؛ وفيه، ص ٤٢٤، ح ٧٩٨، بسند آخر عن الحسن بن زياد العطار، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف؛ الوافي، ج ٢، ح ٨٥٤، ص ٩٦.

(١) ينظر: ج ٢، ص ١٢٧، ح ٤٦.

(٢) ينظر: ج ٢، ص ٤١٨، ح ٩٢.

(٣) ينظر: ج ٢، ص ٤٥٨، ح ١٠٠.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١٠، ص ١٧٣.

(٥) ينظر: ج ٢، ص ١٥٨-١٤٣.

(٦) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٣٣.

(٧) اختيار معرفة الرجال، ج ٢، ص ٧٢٢.

١٤/٤٩٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ حُبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام)، قَالَ: قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام): «اعْلَمُوا أَنَّ صُحْبَةَ الْعَالَمِ وَاتِّبَاعَهُ دَيْنٌ يُدَانُ لِلَّهِ بِهِ، وَطَاعَتُهُ مَكْسَبَةٌ لِلْحَسَنَاتِ، نَمَحَاةٌ لِلْسَيِّئَاتِ، وَذَخِيرَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَرِفْعَةٌ<sup>(١)</sup> فِيهِمْ فِي حَيَاتِهِمْ، وَجَمِيلٌ بَعْدَ مَمَاتِهِمْ»<sup>(٢)</sup>.

### رجال السند:

سبق وأن مرَّ شبيه هذا السند<sup>(٣)</sup>، نعم هناك فرق في نهايته وهو تحديث أبي إسحاق السبيعي عن يثوق به، من أصحابه (عليه السلام) وليس عن بعض أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام)، وغالب الظن أن هذه الوساطة هي الحارث الأعور الهمداني؛ وأبو إسحاق هو عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي، كوفي، فيه بحث مفصل<sup>(٤)</sup>، والغالب حسنه وتشيعه، خلافا لما في المعجم، ولد سنة (٣٢هـ)، وتوفي سنة (١٢٧هـ)، من الثالثة، وهو من أهم أساتذة أبي حمزة الثمالي. وأما قوله في السند: «عن بعض أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام)، فهو كما ذكرنا يرجع انصرافه إلى الحارث الأعور الفقيه الهمداني، تلميذ أمير المؤمنين (عليه السلام)، وأنه يعمي عليه لتداخلات وظروف قد مرَّ بيانها؛ والحارث الأعور الهمداني، عربي، كوفي، وهو أستاذ أبي إسحاق السبيعي، وهو من أولياء أمير المؤمنين (عليه السلام) كما عن البرقي، ورد فيه مدح، توفي سنة (٦٥هـ)، من التابعين، من كبار الثانية<sup>(٥)</sup>. ولمزيد من

(١) في حاشية «بر»: «رحمة».

(٢) تحف العقول، ص ١٩٩، ضمن الحديث. وراجع: الإرشاد، ج ١، ص ٢٢٧؛ الأمل للطوسي،

ص ٢٠، المجلس ١، ح ٢٣؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٥٥، ص ٩٧.

(٣) في ج ٤، ح ٤٥٧.

(٤) يلاحظ: ج ٢، ح ٤٠، ص ٥٣.

(٥) يلاحظ: ج ٣، ح ٣٥١، ص ٣٥٨.

معرفة هذا السند من هشام إلى أمير المؤمنين عليه السلام يطلب من موضع سابق<sup>(١)</sup>.

### تحقيق الصدور:

هذا السند وإن وصفه المجلسي بالجهالة<sup>(٢)</sup>، إلا أنه من الأسناد التي نعتمدها ونثق بصدورها كما مرَّ غير مرة.

---

(١) في ج ٢، ص ٤٠.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٣٤.

٤٩٧/ ١٥. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ <sup>(١)</sup> اللَّهَ أَجَلٌ وَأَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُعْرِفَ بِخَلْقِهِ، بَلِ الْخَلْقُ يُعْرِفُونَ بِاللَّهِ، قَالَ: «صَدَقْتَ». قُلْتُ: إِنَّ مَنْ عَرَفَ أَنَّ لَهُ رَبًّا فَقَدْ يَنْبَغِي <sup>(٢)</sup> لَهُ أَنْ يُعْرِفَ أَنَّ <sup>(٣)</sup> لِذَلِكَ الرَّبِّ رِضًا وَسَخَطًا، وَأَنَّهُ لَا يُعْرِفُ رِضَاهُ وَسَخَطُهُ إِلَّا بِوَحْيٍ أَوْ رَسُولٍ، فَمَنْ لَمْ يَأْتِهِ الْوَحْيُ، فَيَنْبَغِي <sup>(٤)</sup> لَهُ أَنْ يَطْلُبَ الرُّسُلَ، فَإِذَا لَقِيَهُمْ، عَرَفَ أَتَمُّهُمْ الْحُجَّةَ، وَأَنَّ لَهُمُ الطَّاعَةَ الْمَفْرُضَةَ.

فَقُلْتُ <sup>(٥)</sup> لِلنَّاسِ: أَلَيْسَ <sup>(٦)</sup> تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله كَانَ هُوَ <sup>(٧)</sup> الْحُجَّةَ مِنَ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ؟ قَالُوا: بَلَى، قُلْتُ: فَحِينَ مَضَى <sup>(٨)</sup> صلى الله عليه وآله مِنْ كَانِ الْحُجَّةَ <sup>(٩)</sup>؟ قَالُوا: الْقُرْآنُ، فَظَنَرْتُ فِي الْقُرْآنِ <sup>(١٠)</sup>، فَإِذَا هُوَ يُخَاصِمُ بِهِ الْمُرْجِيَّ وَالْقَدَرِيَّ <sup>(١١)</sup> وَالزَّنَدِيَّ - الَّذِي لَا يُؤْمِنُ بِهِ حَتَّى يَغْلِبَ الرَّجَالَ بِخُصُومَتِهِ - فَعَرَفْتُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَكُونُ حُجَّةً إِلَّا بِقِيَمٍ، فَمَا قَالَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ، كَانَ حَقًّا.

(١) من أول هذا الخبر إلى قوله: «وَأَنَّ مَا فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ حَقٌّ»، فقال: رحمك الله «هو الحديث الثاني من باب الاضطرار إلى الحجة. وقد مرّت التعليقات عليه هناك؛ إن شئت فراجع.

(٢) في الكافي، ح ٤٣٥: «فينبغي».

(٣) في «بس، بف»: «أَنَّ».

(٤) في الكافي، ح ٤٣٥: «فقد ينبغي».

(٥) في الكافي، ح ٤٣٥ والوسائل: «وقلت».

(٦) في الكافي، ح ٤٣٥: «أليس».

(٧) في الوسائل: «هو».

(٨) في «ف» والكافي، ح ٤٣٥ والوسائل: «رسول الله».

(٩) في الكافي، ح ٤٣٥ والوسائل: «الله على خلقه».

(١٠) في «ض»: «فَنظَرْتُ فِي الْقُرْآنِ».

(١١) في العلل: «والحروري».



فَقُلْتُ لَهُمْ: مَنْ قَيِّمَ الْقُرْآنَ؟ فَقَالُوا<sup>(١)</sup>: ابْنُ مَسْعُودٍ قَدْ كَانَ يَعْلَمُ، وَعُمَرُ<sup>(٢)</sup> يَعْلَمُ، وَحُذَيْفَةُ يَعْلَمُ<sup>(٣)</sup>، قُلْتُ: كُلُّهُ؟ قَالُوا: لَا، فَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا يُقَالُ: إِنَّهُ يَعْلَمُ<sup>(٤)</sup> الْقُرْآنَ<sup>(٥)</sup> كُلَّهُ إِلَّا عَلِيًّا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ الشَّيْءُ بَيْنَ الْقَوْمِ، فَقَالَ هَذَا: لَا أَذْرِي، وَ<sup>(٦)</sup> قَالَ هَذَا: لَا أَذْرِي، وَقَالَ هَذَا: لَا أَذْرِي<sup>(٧)</sup>، وَقَالَ هَذَا: أَنَا أَذْرِي، فَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ قَيِّمَ الْقُرْآنِ، وَكَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً، وَكَانَ الْحُجَّةُ عَلَى النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، وَأَنَّ مَا قَالِ فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ حَقٌّ، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللَّهُ». فَقُلْتُ: إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام، لَمْ يَذْهَبْ حَتَّى تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ، كَمَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، وَأَنَّ الْحُجَّةَ بَعْدَ عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَأَشْهَدُ عَلَى الْحَسَنِ عليه السلام أَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ حَتَّى تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ، كَمَا تَرَكَ أَبُوهُ وَجَدَّهُ، وَأَنَّ الْحُجَّةَ بَعْدَ الْحَسَنِ<sup>(٨)</sup> الْحُسَيْنُ عليه السلام<sup>(٩)</sup>، وَكَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللَّهُ». فَقَبَّلْتُ رَأْسَهُ، وَقُلْتُ<sup>(١٠)</sup>: وَ<sup>(١١)</sup> أَشْهَدُ عَلَى الْحُسَيْنِ عليه السلام<sup>(١٢)</sup> أَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ

(١) هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» والوافي والكافي، ح ٤٣٥. وفي المطبوع: «قالوا».

(٢) في «ف»: «+ قد كان». وفي العلل: «قد كان عبد الله بن مسعود وفلان» بدل «ابن مسعود قد كان يعلم وعمر».

(٣) في «بح»: «يعلم».

(٤) في «ف، بر، بف» وحاشية «ج، بح» والوافي والكافي، ح ٤٣٥ والعلل: «يعرف».

(٥) في «بف» وحاشية «ف» والكافي، ح ٤٣٥ والعلل: «ذلك».

(٦) في «ض»: «و».

(٧) في شرح صدر المتألهين: «وقال هذا: لا أذري».

(٨) في «ف»: «+ ابن علي».

(٩) في «ف» والعلل: «الحسين بن علي عليه السلام».

(١٠) في «ج، بف» والوافي: «فقلت».

(١١) في «ب، بر»: «و».

(١٢) في «ف» والعلل: «الحسين بن علي عليه السلام».

حَتَّى تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ <sup>(١)</sup> عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عليه السلام، وَكَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللَّهُ». فَقَبِلْتُ رَأْسَهُ، وَقُلْتُ <sup>(٢)</sup>: «وَأَشْهَدُ عَلَى عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام أَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ حَتَّى تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ أبا جَعْفَرٍ عليه السلام، وَكَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللَّهُ». قُلْتُ: «أَعْطِنِي رَأْسَكَ حَتَّى أَقْبِلَهُ، فَضَحِكَ. قُلْتُ <sup>(٣)</sup>: «أَصْلَحَكَ اللَّهُ، قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَبَاكَ لَمْ يَذْهَبْ حَتَّى تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ، كَمَا تَرَكَ آبُوهُ، وَأَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّكَ أَنْتَ الْحُجَّةُ، وَأَنَّ طَاعَتَكَ مُفْتَرَضَةٌ، فَقَالَ: «كُفَّ رَحِمَكَ <sup>(٤)</sup> اللَّهُ». قُلْتُ: «أَعْطِنِي رَأْسَكَ <sup>(٥)</sup> أَقْبِلَهُ، فَقَبِلْتُ رَأْسَهُ، فَضَحِكَ، وَقَالَ: «سَلْنِي عَمَّا شِئْتُ، فَلَا تُنْكِرْ <sup>(٦)</sup> بَعْدَ الْيَوْمِ أَبَدًا» <sup>(٧)</sup>.

(١) في «بح»: -الحسين عليه السلام - إلى - من بعده.

(٢) في «ب»: «فقلت».

(٣) في «ف، بح، والعلل»: «فقلت».

(٤) في «بح»: «يرحك».

(٥) في «بر، بف» وحاشية «بح»: «حتى».

(٦) «فلا أنكرك». الإنكار عدم المعرفة، من النكرة بمعنى ضد المعرفة. والمعنى: لا أعدك بعد اليوم غير معروف لوضوح حاله عندي، أو لا أجهل حقك واستحقاقك لأن يجاب في كل مسألة بحق جوابها من غير تقيّة، أو عرفتك اليوم وعرفت أنك من شيئتنا. انظر: الصحاح، ج ٢، ص ٨٣٦ (نكر)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٩٢؛ الوافي، ج ٢، ص ٣٢؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٣٦.

(٧) الكافي، كتاب التوحيد، باب أنه لا يعرف إلا به، ح ٢٣١؛ وفي التوحيد، ص ٢٨٥، ح ١، بسنده عن الكليني، وتام الرواية فيها هكذا: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني ناظرت قوماً، فقلت لهم: إن الله جلّ جلاله أجلّ وأعزّ وأكرم من أن يُعرف بخلقه، بل العباد يُعرفون بالله. فقال: رحمك الله»؛ الكافي، كتاب الحجّة، باب الاضطرار إلى الحجّة، ح ٤٣٥، إلى قوله: «وأنّ ما قال في القرآن فهو حقّ، فقال: رحمك الله»؛ علل الشرائع، ص ١٩٢، ح ١، بسنده عن صفوان بن يحيى من قوله: «فقلت للناس: أليس تعلمون أنّ رسول الله... مع اختلاف يسير» رجال الكُتّبي، ص ٤٢٠،

### تحقيق السند:

أما محمد بن إسماعيل فهو النيشابوري راوية الفضل وتلميذه الخصيص به، وهو من الثامنة، وقد اعتمدنا قبول رواياته<sup>(١)</sup>؛ والفضل بن شاذان الثقة المعروف، من السابعة، توفي عند هروبه من نيشابور قرابة سنة (٢٥٩هـ) عندما هاجمها الصفاريون وقضوا على الدولة الطاهرية هناك<sup>(٢)</sup>؛ وصفوان بن يحيى الثقة الجليل، الغني عن التعريف، من السادسة، من أشهر رواة الكوفة وأبرزهم، كان يباعا للسابري، توفي سنة (٢١٠هـ)<sup>(٣)</sup>؛ ومنصور بن حازم هو الثقة العين، كوفي، من الخامسة<sup>(٤)</sup>.

### تحقيق الصدور:

سند الرواية معتبر على هذا، وقال المجلسي: مجهول كالصحيح<sup>(٥)</sup>، ويرمي بذلك إلى عدم وجود توثيق صريح لمحمد بن إسماعيل مع استيثاقه بنقله.

---

ح ٧٩٥، بسنده عن صفوان؛ الوافي، ج ٢، ح ٢٤٨، ص ٣٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٢٣٣٣٥، ص ١٧٦، إلى قوله: «ما قال في القرآن فهو حقّ، فقال: رحمك الله».

(١) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٤٤٤، ص ٨٤.

(٢) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٤٤٤، ص ٩١.

(٣) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٦٨، ص ٢٤٤.

(٤) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٨٢، ص ٢٨٩.

(٥) مرآة العقول المجلسي، ج ٢، ص ٣٣٥.

١٦/٤٩٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام): الْأَوْصِيَاءُ طَاعَتُهُمْ مُفْتَرَضَةٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، هُمُ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وَهُمْ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.

### رجال السند:

محمد بن يحيى فهو العطار، الثقة القمي، توفي قرابة (٣٠٠هـ)، من الثامنة؛ وأحمد بن محمد بن عيسى هو الأشعري، القمي الثقة، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)<sup>(٤)</sup>؛ ومحمد بن خالد البرقي هو البرقي الأب، والد صاحب المحاسن، ثقة مع بعض لين، من صغار السادسة<sup>(٥)</sup>؛ والقاسم بن محمد الجوهري مجهول، من كبار السادسة على المختار، نعم يمكن توثيقه وفق مبنى رواية صفوان وابن أبي عمير عنه<sup>(٦)</sup>؛ وأما الحسين بن أبي العلاء فهو الراوي الكوفي الوجه الذي اخترنا القول بوثاقته لهذا<sup>(٧)</sup>.

(١) النساء (٤): ٥٩.

(٢) المائدة (٥): ٥٥.

(٣) الاختصاص، ص ٢٧٧، عن أحمد بن محمد بن عيسى؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٥٤، ص ٩٢.

(٤) مَرَّ الْكَلَامُ فِيهَا فِي ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٥) مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ فِي ج ١، ح ٣٣، ص ٢٥٨.

(٦) مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ فِي ج ٢، ح ١٤٤، ص ٦٢٠.

(٧) مرت ترجمته في هذا الجزء، ح ٤٥١.

### تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف، وقد مرّ عن الحسين باختلاف في وسط السند»<sup>(١)</sup>. وسند هذه الرواية وإن كان ضعيفاً، إلّا أنها مما يوثق بصدورها، فقد رواها الكليني بسند آخر معتبر عن عليّ بن الحكم عن الحسين بن أبي العلاء، كما مر في الحديث (٤٨٩) في هذا الجزء، فلا ريب في اعتبارها.

١٧/٤٩٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ أَبْوَابُ الْخَيْرِ<sup>(١)</sup>، السَّمَاعُ الْمَطِيعُ لَا حُجَّةَ عَلَيْهِ، وَالسَّامِعُ الْعَاصِي لَا حُجَّةَ لَهُ، وَإِمَامُ الْمُسْلِمِينَ تَمَّتْ حُجَّتُهُ وَاجْتَبَاهُ يَوْمَ يَلْقَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ» ثُمَّ قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ»<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.

### رجال السند:

السلسلة السندية من عليّ والعبيدي عن يونس من السلاسل السندية التي يوثق بها، وممرّ الكلام في مشاكلها وعقباتها<sup>(٤)</sup>؛ وحماد هنا هو حماد بن عثمان، ثقة، جليل القدر، من الخامسة<sup>(٥)</sup>؛ وعبد الأعلى هو ابن أعين، مولى آل سام، أبو الصباح، ذكره المفيد في رسالته العددية في الفقهاء الأعلام، وهو من صغار الرابعة<sup>(٦)</sup>.

### تحقيق الصدور:

قال المجلسي: مجهول كالحسن<sup>(٧)</sup>. مع أنه قدست نفسه يصف الأسناد التي فيها عبد الأعلى بن أعين بالمجهول، بل وصف نفس هذا السند بالمجهول كما سيأتي إن شاء الله، وعلى كل تقدير فالحديث معتبر السند موثوق الصدور، وقد مرّ نظيره<sup>(٨)</sup>.

(١) في تفسير العياشي: «الجنة».

(٢) الإسراء (١٧): ٧١.

(٣) تفسير العياشي، ج ٢، ح ١٢٢، ص ٣٠٤، عن عبد الأعلى؛ وراجع: الأمالي للمفيد، ص ٩٦، المجلس ١١، ح ٧؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٥٣، ص ٩٠.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٣٠.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٤٩، ص ١٣٨.

(٦) ينظر: ج ٢، ص ٧٢٨، ح ١٨٨.

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٣٦.

(٨) ينظر: ج ٣، ح ٧٤١، ص ١٠.

## ٩ - بَابُ فِي أَنَّ الْأُئِمَّةَ عليهم السلام شُهَدَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى خَلْقِهِ

١/٥٠٠. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ زِيَادِ الْقَنْدِيِّ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا»<sup>(١)</sup> قَالَ<sup>(٢)</sup>: «نَزَلَتْ فِي أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وآله خَاصَّةً، فِي كُلِّ قَرْنٍ<sup>(٣)</sup> مِنْهُمْ إِمَامٌ مِّنَّا شَهِيدٌ عَلَيْهِمْ، وَمُحَمَّدٌ صلى الله عليه وآله شَهِيدٌ عَلَيْنَا»<sup>(٤)</sup>.

### رجال السند:

وسند الكليني عن خاله علان، والمسمى في السند بعلي بن محمد المطلق، وهو ثقة، رازي، من الثامنة<sup>(٥)</sup>، عن سهل بن زياد، وهو رازي ضعيف، من السابعة<sup>(٦)</sup>، عن يعقوب بن يزيد، وهو الأنباري، الثقة الصدوق، ولد في حدود سنة (١٩٥هـ)، وتوفي قبل سنة (٢٧٩هـ)، بمدة يسيرة، من السابعة<sup>(٧)</sup>، ويبقى الكلام في زياد القندي، فقد مرَّ

(١) النساء (٤): ٤١.

(٢) في البحار، ج ٢٣، ح ٦٩: + «هذا».

(٣) في النهاية، ج ٤، ص ٥١ (قرن): «الْقَرْنُ: أَهْلُ كُلِّ زَمَانٍ، وَهُوَ مَقْدَارُ التَّوَسُّطِ فِي أَعْيَارِ أَهْلِ كُلِّ زَمَانٍ، مَأْخُوذٌ مِنَ الْإِقْتِرَانِ، وَكَانَتْهُ الْمَقْدَارُ الَّذِي يَقْتَرَنُ فِيهِ أَهْلُ ذَلِكَ الزَّمَانِ فِي أَعْيَارِهِمْ وَأَحْوَالِهِمْ، وَقِيلَ: الْقَرْنُ أَرْبَعُونَ سَنَةً، وَقِيلَ: ثَمَانُونَ، وَقِيلَ: مِائَةٌ، وَقِيلَ: مَطْلُقُ الزَّمَانِ. وَهُوَ مُصَدَّرُ قَرْنٍ يَقْرَنُ».

(٤) الوافي، ج ٣، ح ١١٠٠، ص ٤٩٦؛ البحار، ج ٧، ح ٧، ص ٨٣٢؛ وج ٢٣، ح ١، ص ٣٥٣؛ وص ٣٥١، ح ٦٩.

(٥) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢، ص ٥٣.

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢، ص ٥٩.

(٧) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٤١، ص ٦٩.

الكلام في سماعه<sup>(١)</sup> وهو ابن مهران، أبو ناشرة الحضرمي، وقيل: أبو محمد الحضرمي، مولى، كوفي، نزل كندة فيها، كان يتجر في القز ويخرج به إلى حران، وثقه النجاشي مرتين ولم يشتر لوقفه، وأشار الطوسي له، وما قيل من أنه لا يثبت وقفه بعد تكرار الثقة عند النجاشي فليس بسديد؛ لأن النجاشي كان قد ذكر في كرام أنه ثقة ثقة، واتبه بأنه واقفي، فليس في تكرار الثقة إشارة واضحة لدفع الوقف، بل لعله تأكيد للوثاقة مع كونه من الواقفة. وقد أشار الصدوق أيضاً لوقفه، ويؤيد كونه من الواقفة أسناده فهو يرد في سلاسلهم، والمكثرين عنه عثمان بن عيسى الرؤاسي وزرعة، وهما من مشاهير الواقفة، لكن حال وثاقته لا شك فيها، فإضافة إلى توثيق النجاشي قد عدّه المفيد في رسالته العديدة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وهو ممن روى عنه محمد بن أبي عمير وصفوان والبنطي، وممن روى في كامل الزيارات والتفسير.

قال النجاشي في وفاته: «ذكر أحمد بن الحسين رحمته أنه وجد في بعض الكتب أنه مات سنة خمس وأربعين ومائة في حياة أبي عبد الله عليه السلام، وذلك أن أبا عبد الله عليه السلام قال له: «إن رجعت لم ترجع إلينا» فأقام عنده، فمات في تلك السنة، وكان عمره نحواً من ستين سنة. وليس أعلم كيف هذه الحكاية؛ لأن سماعه روى عن أبي الحسن عليه السلام، وهذه الحكاية تتضمن أنه مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

وما ذكر من أن سنة وفاته كانت (١٤٥ هـ) فهو لا يستقيم، كما نبّه إليه النجاشي، والظاهر أنه تصحيف في ذلك الكتاب القديم الذي لدى ابن الغضائري، وأن الصحيح أنه مات سنة (١٧٥ هـ)؛ لسهولة تصحيف (سبعين) إلى (أربعين) في الخطوط القديمة لاختلاط الألف والباء بشكل السين.

### هـ زياد القندي:

هو زياد بن مروان من موالى بني هاشم، يكنى بأبي الفضل، وقيل بأبي عبد الله.

(١) مرت ترجمته في ج ١، ح ١٤، ص ١٩٩.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٩٣، ت ٥١٧.



يلقب بالقندي، أصله أنباري، ثم بغدادي، سكن مسجد الأنباريين في بغداد، هو واقف مشهور، فعن موسى الخشاب المختص بأمر الواقعة: «إنه أحد أركان الوقف»<sup>(١)</sup>، روي إنكاره النص على الرضا عليه السلام، وعن الحسن بن محبوب موته على الرندقة<sup>(٢)</sup>، قال الشيخ: «له كتاب، واقفي»<sup>(٣)</sup>.

ذكر الخطيب البغدادي: «وأما مسجد الأنباريين، فينسب إليهم؛ لكثرة من سكنه منهم، وأقدم من سكنه منهم؛ زياد القندي، وكان يتصرف في أيام الرشيد، وكان الرشيد ولى أبا وكيع - الجراح بن مليح - بيت المال فاستخلف زياداً، وكان زياد شيعياً من الغالية، فاخтан هو وجماعة من الكتاب واقتطعوا من بيت المال، وصح ذلك عند الرشيد فأمر بقطع يد زياد. فقال: يا أمير المؤمنين لا يجب عليّ قطع اليد، إنما أنا مؤتمن، وإننا خنت. فكفَّ عن قطع يده»<sup>(٤)</sup>.

في قبال ذلك كلّه عدّه المفيد في الإرشاد من البطانة والخاصة الثقات! وروى عنه ابن أبي عمير في بطون الأسناد.

ويحدث من أسناده، وإن روى عنه يونس في مورد فإنه ليس من موارد التلمذ، بل النقل عن القرين في المنزلة الاجتماعية، ولا يبعد أن يكون أصغر من يونس المولود قرابة سنة (١٢٤ هـ) بعقدين وأكثر، وتوفي منتصف العقد الثاني بعد المائتين عن عمر ليس بالقليل، فالمناسب عدّه من كبار السادسة.

### تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف»<sup>(٥)</sup>. وضعفه ظاهر، خاصة وأن في السند سهل بن زياد وزياد بن مروان القندي، ولم نحظ بقريضة أخرى توجب الوثوق بالصدور.

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ح ٨٨٦، ص ٧٦٦.

(٢) الغيبة، الشيخ الطوسي، ص ٦٨، ح ٧١.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٣٧، ت ٥٠١٢.

(٤) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج ١، ص ١٠٧.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٣٧.

٥٠١/٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِينَةَ، عَنْ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ <sup>(١)</sup>. فَقَالَ <sup>(٢)</sup>: «نَحْنُ الْأُمَّةُ الْوُسْطَى، وَنَحْنُ شُهَدَاءُ اللَّهِ <sup>(٣)</sup> عَلَى خَلْقِهِ، وَحُجَجُهُ فِي أَرْضِهِ». قُلْتُ: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ <sup>(٤)</sup>؟ قَالَ: «إِنَّا عَنْهُ خَاصَّةٌ، هُوَ سَتَاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ» <sup>(٥)</sup> فِي الْكُتُبِ الَّتِي مَضَتْ «وَفِي هَذَا» الْقُرْآنِ «لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ» <sup>(٦)</sup> فَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم <sup>(٧)</sup> الشَّهِيدُ عَلَيْنَا بِمَا بَلَّغْنَا <sup>(٨)</sup> عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَنَحْنُ الشُّهَدَاءُ عَلَى النَّاسِ، فَمَنْ صَدَّقَ <sup>(٩)</sup>، صَدَّقْنَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ وَمَنْ كَذَّبَ، كَذَّبْنَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ <sup>(١٠)</sup>» <sup>(١١)</sup>.

(١) البقرة (٢): ١٤٣.

(٢) هكذا في «ج، بر، بس، بف» والوافي والبحار، ج ١٦ و ٢٣. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

(٣) في البحار، ج ١٦: «الله».

(٤) الحج (٢٢): ٧٨.

(٥) الحج (٢٢): ٧٨.

(٦) هكذا في المصحف الشريف، سورة الحج (٢٢): ٧٨ و «بر، بس». وفي «ب، ج، ض، ف، و، بح، بف» والوافي والمطبوع: «عليكم شهيداً». ولعله من النسخ، أو هو نقل بالمعنى وإشارة إلى مضمون الآية، انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٩٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٤٠.

(٧) في «ج» + «هو».

(٨) في الوافي: «وضمير التكلّم في «بلّغنا» يحتمل الفاعل والمفعول».

(٩) في حاشية بدر الدين: «صدّقنا». ويحتمل تخفيف «صدّق» و «كذب». انظر: الوافي، ج ٣، ص ٥٠٠؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٤٠.

(١٠) في «ج، ض، بح، بس» وحاشية «بف» وشرح صدر المتأهّين وشرح المازندراني: «يوم القيامة كذبناه». وفي البحار، ج ١٦: «يوم القيامة».

(١١) بصائر الدرجات، ص ١٠٣، ح ٥، بسند آخر، إلى قوله: «وحججه في أرضه» راجع: بصائر

## رجال السند:

وهذه السلسلة السندية - الحسين عن معلى عن الوشاء - من السلاسل المتكررة في الكافي، وسبق أن نبهنا مراراً على خدشها بالمعلّى البصري، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها<sup>(١)</sup>؛ وأما أحمد بن عائد فهو الثقة المار<sup>(٢)</sup>، وهو الحلال، أبو علي، أحسبي بجلي، مولى، وقيل: عسبي، كوفي، سكن بغداد، عرف بكونه تلميذ أبي خديجة سالم بن مكرم، فعُدَّ الشيخ إياه في أصحاب الصادق والباقر (عليهما السلام) توهّم منه حمل<sup>(٣)</sup>، والصحيح عدّه في أصحاب الصادق والكاظم (عليهما السلام)، وهو من صغار الخامسة، واستقرّب السيّد البروجردي تَدَخَّلَ في طبقات الكافي كونه من السادسة، وهو ممن يروي عن عمر بن أذينة؛ وأما ابن أذينة، فهو الثقة الوجه، من كبار الخامسة توفي قرابة (١٦٩ هـ)<sup>(٤)</sup>؛ وأما بريد العجلي فهو بريد بن معاوية العجلي، الثقة المعروف، من الرابعة<sup>(٥)</sup>.

## تحقيق الصدور:

السند غير ناهض لإثبات الصدور، وهو كما قال المجلسي ضعيف<sup>(٦)</sup>، لكنها موثوقة الصدور، ليس لأن الصفار رواها في البصائر بسند آخر قد يقال باعتباره، بل لما سيأتي أن الرواية مروية في نفس الباب في الكافي وبسند معتبر<sup>(٧)</sup>، فعليه هي من المرويات التي يوثق بصدور متنها من المعصومين (عليهم السلام).

الدرجات، ص ١٠٢، ح ١ و ٢؛ الوافي، ج ٣، ح ٢١٠٠، ص ٤٩٨؛ البحار، ج ١٦، ح ٤٨، ص ٣٥٧؛ وج ٢٣، ح ٢، ص ٣٦٣.

(١) منها ما ورد في ج ٢ من هذا الكتاب، ص ١٣٦، ح ٤٨.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٥٦٧، ص ١٧٧.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ١٠٩، ص ٥٢٢.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٨٥، ص ٣٩٢.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٣٨.

(٦) ينظر: ح ٥٠٣.

٥٠٢/٣. وَهَذَا الْإِسْنَادُ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْحَلَّالِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أَقَمْنَا كَلَامَ عَلَى بَيْتِهِ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ»<sup>(١)</sup>. فَقَالَ: «أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - الشَّاهِدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله عَلَى بَيْتِهِ مِنْ رَبِّهِ»<sup>(٢)</sup>.

### رجال السند:

وهذه السلسلة السندية - الحسين عن معلى عن الوشاء - من السلاسل المتكررة فى الكافى، وسبق أن نبهنا مرارا وفى الحديث السابق أيضاً على أنها مخدوشة بالمعلى البصرى،

(١) هود (١١): ١٧.

(٢) كتاب سليم بن قيس، ص ٩٠٣، ح ٦٠، وفيه: «عن علي بن أبي طالب عليه السلام مع زيادة فى آخره؛ وفى بصائر الدرجات، ص ١٥٢، ح ٢؛ والأمالى للطوسى، ص ٣٧١، المجلس ١٣، ح ٥١، وتفسير فرات، ص ١٨٨، ح ٢٣٩، بسند آخر عن علي عليه السلام، مع زيادة فى أوله؛ وفى الأمالى للمفيد، ص ١٤٥، المجلس ١٨، ح ٥، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع زيادة فى آخره؛ تفسير فرات، ص ١٨٩، ح ٢٤١، مع زيادة فى أوله؛ تفسير القمى، ج ١، ص ٣٢٤، وفيها بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف؛ تفسير فرات، ص ١٨٧، ح ٢٣٨، وفيه: «عن الحسين بن سعيد، معنعناً عن زاذان، عن علي عليه السلام؛ وص ١٩٠، ح ٢٤٤، وفيه: «عن الحسين بن الحكم، معنعناً عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن علي عليه السلام، مع زيادة فى أوله؛ وص ١٩١، ح ٢٤٦، وفيه: «عن علي بن محمد بن عمر الزهرى، معنعناً عن زيد بن سلام الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام؛ تفسير العياشي، ج ٢، ح ١١، ص ١٤١، عن عتار بن سويد، عن أبي عبد الله عليه السلام مع زيادة فى أوله وآخره؛ وص ١٤٢، ح ١٣، عن جابر بن عبد الله بن يحيى، عن علي عليه السلام، مع زيادة فى أوله؛ وفى تفسير فرات، ص ١٨٧، ح ٢٣٧، وص ١٨٨، ح ٢٤٠؛ وكمال الدين، ص ١٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام؛ تفسير القمى، ج ٢، ص ٢٩٦، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام مع اختلاف؛ الرافى، ج ٣، ح ٣١٠، ص ٥٠٠؛ البحار، ج ١٦، ح ٤٩، ص ٣٥٧.

مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها<sup>(١)</sup>، نعم المعلّى وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه ثقة؛ لوروده في تفسير القمي؛ وأما أحمد بن عمر الحلال فهو الثقة، الكوفي الأنباطي، وهو من كبار السادسة<sup>(٢)</sup>.

### تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف، لكن مضمونه مروي بطرق مستفيضة، بل متواترة من طرق الخاص، أوردت أكثرها في الكتاب الكبير، ورواه صاحب كشف الغمة وابن بطريق في المستدرک، والسيّد ابن طاوس في الطرائف، والعلامة في كشف الحق بطرق متعددة من كتب المخالفين»<sup>(٣)</sup>. وهو قريب مما قال، فالرواية يوثق بصدورها.

(١) منها ما ورد في ج ٢ من هذا الكتاب، ص ١٣٦.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ١٤٦، ص ٦٢٤.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٤١.

٥٠٣ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ بُرَيْدِ الْعِجْلِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾<sup>(١)</sup>؟ قَالَ: «نَحْنُ الْأُمَّةُ الْوَسْطَى»<sup>(٢)</sup>، وَنَحْنُ شُهَدَاءُ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عَلَى خَلْقِهِ، وَحُجَجُهُ فِي أَرْضِهِ». قُلْتُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ازْكُمُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَتَّىٰ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ».

قَالَ: «إِنَّا عَنِ، وَنَحْنُ الْمُجْتَبُونَ، وَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ<sup>(٣)</sup>، فَالْحَرَجُ<sup>(٤)</sup> أَشَدُّ مِنَ الضِّيقِ<sup>(٥)</sup>» «مِلَّةُ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ»: إِنَّا عَنِ خَاصَّةٍ وَ«هُوَ»<sup>(٦)</sup> «سَمَاكُمُ الْمُسْلِمِينَ»: اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - سَمَانَا الْمُسْلِمِينَ «مِنْ قَبْلُ» فِي الْكُتُبِ الَّتِي مَضَتْ «وَفِي هَذَا» الْقُرْآنِ «لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ»<sup>(٧)</sup> «وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ»<sup>(٨)</sup> فَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم الشَّهِيدُ عَلَيْنَا بِمَا بَلَّغْنَا عَنْ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَنَحْنُ الشُّهَدَاءُ عَلَى النَّاسِ<sup>(٩)</sup>، فَمَنْ صَدَقَ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَدَقْنَا<sup>(١٠)</sup>،

(١) البقرة (٢): ١٤٣.

(٢) في «ب، ج، بف» وحاشية «بر» وشرح صدر المتأهين: «الوسطى».

(٣) في «ب، ج، ض، ف، بر، بف» وفي حاشية «بس» وشرح صدر المتأهين وشرح المازندراني وحاشية ميرزا رفيعا والوافي: «من ضيق».

(٤) في «بس»: «والحرج».

(٥) في شرح المازندراني: «الضِّيقُ، بفتح الضاد وشدّ الباء. وقد يخفف».

(٦) هكذا في القرآن والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «هو».

(٧) هكذا في القرآن و«ب، بر». وفي «ج، ض، ف، و، بح بس، بف» والمطبوع: «عليكم شهيداً».

(٨) الحج (٢٢): ٧٧ - ٧٨.

(٩) في «ض» وشرح صدر المتأهين: «يوم القيامة».

(١٠) في «ف»: «صدقناه يوم القيامة». وفي شرح صدر المتأهين، ص ٤٨٨: «الفاعل الثاني من باب

وَمَنْ كَذَبَ كَذَّبْنَا<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

## رجال السند:

علي بن إبراهيم هو صاحب التفسير، الثقة المعروف، من الثامنة، بقي حياً إلى (٣٠٧هـ)؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، وهو ممن يوثق بنقله لقرائن مرت في محلها<sup>(٣)</sup>؛ ومحمد بن أبي عمير الراوي الشهير، من السادسة، ثقة، من أصحاب الإجماع، توفي سنة (٢١٧هـ)<sup>(٤)</sup>؛ وأما ابن أذينة، فهو الثقة الوجه، من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩هـ)<sup>(٥)</sup>؛ وأما بريد العجلي فهو بريد بن معاوية العجلي، الثقة المعروف، من الرابعة<sup>(٦)</sup>.

## تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «مختلف فيه وحسن عندي»<sup>(٧)</sup>. والسند وفق المباني المعروفة في زمننا معتبر لا غبار عليه، وهذا ما نذهب إليه في شأنه.

التفصيل، والأول يحتمل البابين... وكذا قوله: من كذب كذبناه».

(١) في «ف»: «يوم القيامة».

(٢) بصائر الدرجات، ص ٨٣، ح ١١؛ وص ١٠٢، ح ٣، بسندهما، عن ابن أبي عمير، وفيهما إلى قوله: «وحججه في أرضه». تفسير فرات، ص ٢٧٥، ح ٣٧٤، وفيه: «فرات الكوفي معنعناً عن بريد» من قوله: «قلت: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا﴾». تفسير العياشي، ج ١، ح ١١١، ص ٦٢، عن بريد، عن أبي جعفر (عليه السلام)، إلى قوله: «وحججه في أرضه». راجع: بصائر الدرجات، ص ١٠٢، ح ٤؛ وتفسير القمي، ج ٢، ص ٨٧ الوافي، ج ٣، ص ٥٠٠، ح ١٠٠٤.

(٣) مرت ترجمتها في ج ١، ح ٩، ص ٦٣١.

(٤) مرت ترجمته في ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٤.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ١٠٩، ص ٥٢٢.

(٦) ينظر: ج ٢، ص ٣٩٢، ح ٨٥.

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٤٣.

٥٠٤/٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْيَمَانِيِّ<sup>(١)</sup>، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ الْهَلَالِيِّ: عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ

(١) روى حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبان بن أبي عيَّاش وهو راوي كتاب سليم بن قيس عن سليم بن قيس في الكافي، ح ١٩٣ و ١٣٩١ و ١٤٢١؛ والخصال، ص ٤٤٧، ح ٤١؛ والغيبة للطوسي، ص ١٩٣؛ كما روى عن إبراهيم بن عمر اليماني وعمر بن أذينة، عن أبان بن [أبي عيَّاش]، عن سليم بن قيس [الهلالي] في الكافي، ح ٧٧٥، والخصال، ص ٢٥٥، ح ١٣. فالظاهر سقوط الواسطة في سندنا هذا بين إبراهيم بن عمر اليماني وسليم بن قيس الهلالي، وهو أبان بن أبي عيَّاش.

لا يقال: ترجم النجاشي لسليم بن قيس في رجاله، ص ٨، الرقم ٤، وقال: «له كتاب... أخبرني علي بن أحمد القمي، قال: حدثنا محمد بن الحسن بن الوليد، قال: حدثنا محمد بن أبي القاسم ماجيلويه، عن محمد بن علي الصيرفي عن حماد بن عيسى وعثمان بن عيسى، قال حماد بن عيسى: وحدثنا إبراهيم بن عمر اليماني عن سليم بن قيس بالكتاب»، ولم يتوسط أبان بن أبي عيَّاش في طريق النجاشي بين إبراهيم بن عمر اليماني وسليم بن قيس.

فإنه يقال: وقوع الخلل في وجه طريق النجاشي ظاهر، كما نبّه عليه الأستاذ السيد محمد جواد الشبيري دام توفيقه في بعض تعليقاته، وتشهد بذلك عبارة «قال حماد بن عيسى وحدثنا؛ فإنه لم يذكر في الطريق من يروي عنه عثمان بن عيسى وحماد بن عيسى معاً، فلا يصح الاستشهاد بطريق النجاشي لنقض ما أذعنناه، بل لا بد من الرجوع إلى الأسناد لتبيين الخلل الواقع في طريق النجاشي، فنقول: روى حماد بن عيسى، عن [عمر] بن أذينة، عن أبان بن أبي عيَّاش، عن سليم بن قيس في الكافي، ح ١١١ و ١١٨، والتهذيب، ج ٤، ص ١٢٦، ح ٣٦٢، وج ٦، ص ٣٢٨، ح ٩٠٦، والأسالي للطوسي، ص ٦٢٢، المجلس ٢٩، ح ١٢٨٣، والخصال، ص ٥١، ح ٦٣، ص ١٣٩، ح ١٥٨، وعلل الشرائع، ص ١٢٣، ح ١، وكمال الدين، ص ٢٦٢، ح ١٠، و ص ٢٧٤، ح ٢٥.

فعليه روى حماد بن عيسى عن سليم بن قيس بطريقتين؛ «إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبان بن أبي عيَّاش» و«عمر بن أذينة عن أبان بن أبي عيَّاش» أضف إلى ذلك ما ورد في الكافي، ح ٢٦٢٠ من رواية عثمان بن عيسى، عن عمر بن أذينة، عن أبان بن أبي عيَّاش، عن سليم بن قيس. فبالمقارنة بين ما ورد في الأسناد المشار إليها وطريق النجاشي نستطيع أن نقول: إنّ الأصل في



وَتَعَالَى - طَهَّرْنَا وَعَصَمْنَا، وَجَعَلْنَا شُهَدَاءَ عَلَى خَلْقِهِ وَحُجَّتَهُ<sup>(١)</sup> فِي أَرْضِهِ، وَجَعَلْنَا مَعَ الْقُرْآنِ، وَجَعَلَ<sup>(٢)</sup> الْقُرْآنَ مَعَنَا، لَا نَفَارِقُهُ، وَلَا يَفَارِقُنَا<sup>(٣)</sup>.

## رجال السند:

علي بن إبراهيم صاحب التفسير، ثقة، من الثامنة، بقي إلى (٣٠٧هـ)<sup>(٤)</sup>؛ وإبراهيم بن هاشم موثق به، من السابعة<sup>(٥)</sup>؛ وحماد بن عيسى غريق الجحفة، الثقة المعروف،

طريق النجاشي كان هكذا: «... عن حماد بن عيسى وعثمان بن عيسى، عن عمر بن أذينة، عن أبان بن أبي عيَّاش عن سليم بن قيس، قال حماد بن عيسى وحدثنا إبراهيم بن عمر البياهي عن أبان بن أبي عيَّاش عن سليم بن قيس بالكتاب. يؤكد ذلك ما ورد في الغيبة للطوسي، ص ١٩٣ وقد أشرنا إليه من رواية ابن أبي جيد وهو علي بن أحمد القمي المذكور في طريق النجاشي عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن أبي القاسم البرقي، عن محمد بن علي أبي سمينة الكوفي، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر، عن أبان بن أبي عيَّاش، عن سليم بن قيس الهلالي.

هذا، ويظهر مما ذكرنا وقوع الخلل في طريق الشيخ الطوسي أيضاً إلى كتاب سليم بن قيس، فإنه قال: «له كتاب. أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن أبي القاسم الملقب بإحليلويه، عن محمد بن علي الصيرفي، عن حماد بن عيسى وعثمان بن عيسى، عن أبان بن أبي عيَّاش عن سليم بن قيس الهلالي. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢٣٠، الرقم ٣٤٦. وقد استفدنا ذلك مما أفاده الأستاذ السيد محمد جواد الشبيري دام توفيقه.

(١) في «ج، ف، بر» وحاشية «بف»: «حججه». وفي كمال الدين: «حججاً».

(٢) في كتاب سليم بن قيس والوسائل: «جعل».

(٣) كتاب سليم بن قيس، ص ٦٠٥، ضمن الحديث الطويل ٧، عن أبان، عن سليم. وفي بصائر الدرجات، ص ١٠٣، ح ٦؛ وكمال الدين، ص ٢٤٠، ح ٦٣، بسند آخر عن حماد بن عيسى؛ الوافي، ج ٣، ح ٥١٠٠، ص ٥٠١؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٥٣٣٣٥، ص ١٧٨.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ٦٣١.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ٦٣١.

من الخامسة، عمر حتى توفي مع السادسة سنة (٢٠٩هـ)<sup>(١)</sup>؛ وإبراهيم بن عمر اليماني الأرجح وثاقته، وكونه من الرابعة التي أدركتها بعض السادسة<sup>(٢)</sup>، وهو يروي عن سليم بن قيس بواسطة أبان بن أبي عياش كما بيّناه في مواضع، ولذا فهذا السند مصحف بسقوطه؛ وأبان بن أبي عياش بصري، ضعيف، عمر وتوفي سنة (١٣٨هـ)، وهو من الثالثة وأدركه بعض كبار الخامسة<sup>(٣)</sup>؛ وسليم بن قيس جليل الشأن من أولياء أمير المؤمنين (عليه السلام)<sup>(٤)</sup>، وقد مرّ نظير هذا السند بمزيد تفصيل<sup>(٥)</sup>.

### تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «مختلف فيه، وحسن عندي»<sup>(٦)</sup>. ولكن الظاهر أن السند يعاني سقطا فيه، وأن الصواب توسط أبان بن أبي عياش بين إبراهيم بن عمر اليماني وسليم بن قيس الهلالي، وأبان ممن لا سبيل للوثوق بنقله، فلا محيص من عدم تحقق الوثوق بصدوره من هذا السند.

(١) ينظر: ج ٢، ح ٤٩، ص ١٣٨.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ١٩١، ص ٧٣٨.

(٣) ينظر: ج ٢، ص ٥٢٣، ح ١٠٩.

(٤) ينظر: ج ٢، ص ٥٢٥، ح ١٠٩.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ١٩١، ص ٧٣٥.

(٦) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٤٣.

## ١٠ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ هُمُ الْمُهْتَدُونَ<sup>(١)</sup>

٥٠٥ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ وَفَضَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ، عَنِ الْفَضِيلِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ»<sup>(٢)</sup>. فَقَالَ: «كُلُّ إِمَامٍ هَادٍ لِلْقَوْمِ»<sup>(٣)</sup> الَّذِي هُوَ فِيهِمْ<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

### رجال السند:

السلسلة السندية - العدة عن أحمد عن ابن سعيد عن النضر - من السلاسل المتكررة في الكافي وغيره، وقد مرّ نظيرها في مواضع عدة<sup>(٦)</sup>؛ والعدة ممن يوثق بنقلهم، وهم مشايخ الكليني من الثامنة؛ وأحمد بن محمد هنا هو ابن عيسى الأشعري كما يظهر تتبع تلك السلسلة؛ وأحمد الثقة المعروف، من السابعة؛ والحسين بن سعيد الأهوازي، الثقة الشهير، من صغار السادسة، وهو يروي عن النضر الثقة؛ وفضالة بن أيوب، وهو ثقة،

(١) في «ج، ض»: «هم».

(٢) الرعد (١٣): ٧.

(٣) في معنى «القرن» راجع ما تقدّم ذيل ح ٥٠٠.

(٤) في شرح صدر المتأهّلين وتفسير العياشي: «فيه».

(٥) بصائر الدرجات، ص ٥٠، ح ٦، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد؛ الغيبة للنعماني، ص ١١٠، ح ٣٩، بسنده عن موسى بن بكر الواسطي؛ كمال الدين، ص ٦٦٧، ح ٩، بسند آخر؛ وفي تفسير العياشي، ج ٢، ص ٤٢، ح ٧، عن حنّان بن سدير، عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله مع زيادة في أوله؛ الوافي، ج ٣، ح ٦١٠٠، ص ٥٠٢.

(٦) منها ما ورد في ج ٢ من هذا الكتاب ص ٥٦٢، ح ١٢٥.

مستقيم الدين<sup>(١)</sup>، وكلاهما من الخامسة أو من صغارها على الأرجح كما في الألف<sup>(٢)</sup>؛ وأما موسى بن بكر فقد مرّ الكلام في شأنه<sup>(٣)</sup>، ومرّ أن رواياته يمكن قبولها إذا لم يكن هناك من معارض أو موجب للشك فيها، وهو من الخامسة؛ والفضيل هو ابن يسار، الثقة الجليل، من الرابعة<sup>(٤)</sup>.

### تحقيق الصدور:

مصدر الكليني هو كتاب شيخه الصفار، كما يظهر من روايته لها في بصائره، وقال المجلسي: «ضعيف الموثق»<sup>(٥)</sup>، ولعل ذلك لموضع موسى بن بكر، وقد وصف قدست نفسه في مواضع أخرى نظير هذا السند من المعروفين بالوثاقة ممن لا كلام فيهم سوى موسى بن بكر أحيانا بنفس وصف هذا الحديث، وأخرى بكونه ضعيفا على المشهور.

والسند وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه صحيح لا غبار عليه، فموسى بن بكر من رواة التفسير، كما أن الحال كذلك عند السيّد مرجع الطائفة «مُظَلَّلٌ»، والسيّد الأستاذ دامت بركاته من توثيق موسى بن بكر؛ لرواية صفوان وابن أبي عمير عنه، وقد قلنا أن في موسى بن بكر ترددا فمضمون روايته ومقارنته بالوارد الصحيح أو كونه مما لا يثير الريبة هو ما يجعلنا نقبل روايته بنحو ما، والرواية في المقام مضمونها أيضاً مروي بطريق مرسل في تفسير العياشي عن حنان بن سدير عن أبيه عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام) مع بعض الزيادة<sup>(٦)</sup>، وعلى كل حال فليس من المجازفة الوثوق بصدورها منهم (عليهم السلام)، وعدم تكذيب الرواة الناقلين للخبر.

(١) ينظر: ج ٢، ح ٩٢، ص ٤١٨.

(٢) الألف رجل، غيث شبر، ص ٥٤٥، ت ٩٢٦؛ ص ٤٠٢، ت ٦٦٦.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٢١١، ص ٧٨٤.

(٤) ينظر: ج ٣، ح ٢٧٩، ص ١٧١.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٤٣.

(٦) تفسير العياشي، محمد بن مسعود العياشي، ج ٢، ح ٧، ص ٤٢٠.

٥٠٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ<sup>(١)</sup>، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (عليه السلام) فِي<sup>(٢)</sup> قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «لَئِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ»<sup>(٣)</sup> فَقَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله وسلم) الْمُنْذِرُ، وَلِكُلِّ زَمَانٍ مَنَّا هَادٍ يَهْدِيهِمْ إِلَى مَا جَاءَ بِهِ نَبِيُّ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله وسلم)»<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ الْهُدَاةُ مِنْ بَعْدِهِ عَلِيٌّ، ثُمَّ الْأَوْصِيَاءُ<sup>(٥)</sup> وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ<sup>(٦)</sup>.

### رجال السند:

علي بن إبراهيم هو صاحب التفسير، الثقة المعروف، من الثامنة، بقي حياً إلى (٣٠٧هـ)؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، وهو من يوثق بنقله؛ لقرائن مرّت في محلها<sup>(٧)</sup>؛ ومحمد بن أبي عمير الراوي الشهير، من السادسة، ثقة، من أصحاب الإجماع، توفي سنة (٢١٧هـ)<sup>(٨)</sup>؛ وأما ابن أذينة، فهو الثقة الوجه، من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩هـ)<sup>(٩)</sup>؛ وأما بريد العجلي فهو بريد بن معاوية العجلي، الثقة المعروف، من الرابعة<sup>(١٠)</sup>.

(١) في حاشية «ج، بر»: «بن هاشم».

(٢) في «ج»: «عن».

(٣) الرعد (١٣): ٧.

(٤) في شرح صدر المتأهّلين: «النبّي».

(٥) في تفسير العيّاشي: «من بعده».

(٦) بصائر الدرجات، ص ٤٩، ح ١، بسنده، عن ابن أبي عمير؛ كمال الدين، ص ٦٦٧، ح ١٠، بسنده

عن ابن أبي عمير إلى قوله: «ما جاء به نبيّ الله (صلى الله عليه وآله وسلم)»؛ تفسير العيّاشي، ج ٢، ح ٨، ص ٥٤٢، عن

بريد بن معاوية، مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج ٣، ح ٧١٠٠، ص ٥٠٢؛ البحار، ج ١٦، ح ٥٠، ص

ص ٣٥٨؛ وج ١٨، ح ٢٦، ص ١٩٠.

(٧) مرت ترجمتهما في ج ١، ح ٩، ص ٦٣.

(٨) مرت ترجمته في ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٤.

(٩) ينظر: ج ٢، ح ١٠٩، ص ٥٢٢.

(١٠) ينظر: ج ٢، ح ٨٥، ص ٣٩٥.

### تحقيق الصدور:

الرواية إضافة إلى اعتبار سندها فإنها مروية في كتب أخرى بسند آخر معتبر، فقد رواها الصفار في بصائره، والصدوق في كماله. قال المجلسي في سندها: «حسن»<sup>(١)</sup>، وتعبيره بالحسن لا بالصحيح؛ لمكان إبراهيم بن هاشم، وعدم وجود تصريح واضح بوثاقته. وهي وفق مباني السيد الخوئي قدست نفسه صحيحة، وكذا عند السيد مرجع الطائفة، وعند السيد الأستاذ معتبرة لا غبار عليها، وهذا ما هي عليه.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٤٣.

۵۰۷ / ۳. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُهْوَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ سَعْدَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ؟» فَقَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله الْمُنْذِرُ، وَعَلِيُّ الْهَادِي، يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، هَلْ مِنْ<sup>(١)</sup> هَادٍ الْيَوْمَ؟». قُلْتُ<sup>(٢)</sup>: بَلَى جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَا زَالَ مِنْكُمْ<sup>(٣)</sup> هَادٍ مِنْ<sup>(٤)</sup> بَعْدِ هَادٍ حَتَّى دُفِعَتْ<sup>(٥)</sup> إِلَيْكَ. فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللَّهُ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، لَوْ كَانَتْ<sup>(٦)</sup> إِذَا نَزَلَتْ آيَةٌ عَلَى رَجُلٍ، ثُمَّ مَاتَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مَاتَتِ الْآيَةُ، مَاتَ الْكِتَابُ<sup>(٧)</sup>، وَ<sup>(٨)</sup> لَكِنَّهُ<sup>(٩)</sup> حَيٌّ يُجِيرِي فِيمَنْ بَقِيَ كَمَا جَرَى<sup>(١٠)</sup> فِيمَنْ مَضَى<sup>(١١)</sup>».

(١) في البصائر، ص ٥١، ح ٩: «فهل منا».

(٢) في البحار، ج ٣٥: «فقلت».

(٣) في حاشية «ف»، وفي البصائر، ص ٣١: «فيكم».

(٤) هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتأهلين والوافي والبحار والبصائر، ص ٥١. وفي المطبوع: «من».

(٥) في «ض» والبصائر، ص ٥١: «رفعت». وفي «ف» وحاشية «بر»: «وقعت».

(٦) في شرح صدر المتأهلين، ص ٤٩١: «... وتقديره: لو كانت آية إذا نزلت، بأن تكون «آية» اسم كانت، وقوله: «إذا نزلت على رجل» صفة لها، وقوله: «ثم مات الرجل» صفة بعد صفة. ويكون خبر كانت قوله: «ماتت الآية». وقوله: «مات الكتاب، بدل له بدل الكل» في شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٠٠: «إذا مع شرطه وجزاه وهو ماتت الآية وقع اسماً وخبراً لـ «كانت» ثم وقع المجموع شرطاً لـ «لو» وجزاؤه: «مات الكتاب».

(٧) في البحار، ج ٢: «والسنة».

(٨) في البحار، ج ٣٥: «و».

(٩) في حاشية «بح»: «ولكن».

(١٠) في شرح صدر المتأهلين: «يجري».

(١١) بصائر الدرجات، ص ٥١، ح ٩، بسنده عن المعلى بن محمد. وفيه، ص ٥٠، ح ٥ بسند آخر، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، وص ٤٩، ح ٢، بسند آخر مع اختلاف يسير؛ كفاية الأثر، ص ١٦٢، ضمن حديث الطويل بسند آخر، مع اختلاف يسير، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «عليّ الهادي»؛

### رجال السند:

أما الحسين بن محمد فهو ابن عامر الثقة، شيخ الكليني، لعله بقي إلى (٣١٧هـ)<sup>(١)</sup>؛ ومعلّى بن محمد فهو بصري، مضطرب المذهب، من السابعة<sup>(٢)</sup>؛ ومحمد بن جمهور فهو العمي، وهو بصري أيضاً، هو ممن يروي عن السادسة في أغلب أسناده وهو من صغار السادسة، فاسد المذهب، غال، ضعيف في الحديث، ومربّيّ حاله<sup>(٣)</sup>، وفيه بحث ذكرناه سابقاً<sup>(٤)</sup>؛ ومحمد بن إسماعيل هو ابن بزيع، الثقة المعروف، من السادسة<sup>(٥)</sup>؛ وسعدان فهو لقب لعبد الرحمن بن مسلم، وهو ممن عمر عمرّاً طويلاً، من الخامسة، وهو ثقة وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه؛ ولوروده في التفسير، وكذا يوثقه السيّد الأستاذ والسيّد مرجع الطائفة لرواية صفوان ومحمد بن أبي عمير عنه، وليس لدينا ما نوثقه به؛ وأبو بصير الأسدي ثقة، كوفي معروف<sup>(٦)</sup>، وهو من الرابعة، توفي سنة (١٥٠هـ).

### تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف»<sup>(٧)</sup>، وضعف السند ظاهر، فالسلسلة تمر بالضعيف والمجهول، فهي عن المعلّى وابن جمهور وسعدان، ولكن هذا السند عند السيّد الخوئي قدست نفسه صحيح وفق مبانيه، فقد وثق المعلّى ومحمد بن جمهور وسعدان؛ ولورود أسمائهم في التفسير، وقد ناقشنا توثيقه قدست نفسه لمحمد بن جمهور والاعتراض الموجه إليه، وعلى كل تقدير فهذا المضمون الوارد وإن كان سند الكليني إليه ضعيفاً إلّا أنه قد ورد في عدّة روايات، وفي عدّة كتب وهو موثوق به لا ريب.

الوافي، ج ٣، ص ٥٠٢؛ البحار، ج ٢، ص ٤٣؛ ج ٢٧٩؛ ج ٣٥، ص ١٣، ص ٤٠١.

(١) ينظر: ج ١، ص ١٢، ص ١٨٣.

(٢) ينظر: ج ١، ص ٢١، ص ٢١٨.

(٣) ينظر: ج ٢، ص ١٣٢، ص ٥٩٢.

(٤) ينظر: ج ٤٧٣.

(٥) ينظر: ج ٢، ص ٩٣، ص ٤٣٣.

(٦) ينظر: ج ٢، ص ٦١، ص ٣٢١.

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٤٥.



٥٠٨ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحَدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ<sup>(١)</sup> الْقَصِيرِ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾<sup>(٢)</sup>، فَقَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم الْمُنْذِرُ، وَعَلِيُّ الْهَادِي، أَمَّا وَاللَّهِ، مَا ذَهَبَتْ مِنَّا، وَمَا زَالَتْ فِينَا إِلَى السَّاعَةِ»<sup>(٣)</sup>.

### رجال السند:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)<sup>(١)</sup>؛ وأحمد بن محمد مشترك بين الثقتين الأشعري، والبرقي، والظاهر كونه الأشعري القمي، وهو من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)<sup>(٢)</sup>؛ والحسين بن سعيد هو الأهوازي الثقة، من صغار السادسة، وفاته في حدود (٢٤٠هـ) بحسب المقايضة في الأسناد<sup>(٣)</sup>؛ وصفوان بن يحيى الثقة الجليل، الغني عن التعريف، من السادسة، من أشهر رواة الكوفة وأبرزهم، كان

(١) في «ض» والبصائر: «عبد الرحمن». والمذكور في البحار، ج ٢٣، ح ٥، ص ٣ نقلًا من بصائر الدرجات هو عبد الرحيم، وهو الصواب؛ فإن المذكور في أصحاب أبي جعفر عليه السلام: عبد الرحيم القصير. راجع: رجال البرقي، ص ١٠، رجال الطوسي، ص ١٣٩، الرقم ١٤٧٧.

(٢) الرعد (١٣): ٧.

(٣) بصائر الدرجات، ص ٥٠، ح ٧، عن أحمد بن محمد؛ الغيبة للنعمان، ص ١١٠، ح ٤٠، بسنده عن منصور بن حازم؛ بصائر الدرجات، ص ٥٠، ح ٣ و ٤ و ٥ بسند آخر؛ إلى قوله: «وعلي الهادي»؛ تفسير فرات، ص ٢٠٦، ح ٢٧١، بسند آخر؛ تفسير العياشي، ج ٢، ح ٦، ص ٣٢، عن عبد الرحيم القصير مع زيادة في آخره؛ وفيه، ص ٢٠٤، ح ٧، عن حنان بن سدير، عن أبي جعفر عليه السلام، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. راجع: كفاية الأثر، ص ٨٧؛ الوافي، ج ٣، ح ٩١٠٠، ص ٥٠٣؛ البحار، ج ٣٥، ح ١٤، ص ٤٠١.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

بيّاعاً للسابري، توفي سنة (٢١٠هـ)<sup>(١)</sup>؛ ومنصور هو ابن حازم الكوفي، الثقة العين، من الخامسة<sup>(٢)</sup>، ولكن عبد الرحيم القصير لا وجه لتوثيقه كما مرَّ سابقاً<sup>(٣)</sup>.

### تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «مجهول»<sup>(٤)</sup>، وهو كما قال؛ لجهالتنا بحال عبد الرحيم، ولكن مضمون تلك الرواية أو بعضه على الأقل صادر في عدد غفير من المرويات والتي روتها أسناد أخرى معتبرة، فلا ضير من تحقق الوثوق به.

(١) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٦٨، ص ٢٤٤.

(٢) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٨٢، ص ٢٨٩.

(٣) مرت ترجمته في ج ٢، ح ١٧٠، ص ٦٨٤.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٤٦.

## ١١ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَوَلَاةُ أَمْرِ اللَّهِ وَخَزَنَةُ عِلْمِهِ

١/٥٠٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: «نَحْنُ وَوَلَاةُ<sup>(١)</sup> أَمْرِ اللَّهِ، وَخَزَنَةُ عِلْمِ اللَّهِ، وَعَيْبَةُ<sup>(٢)</sup> وَخِيِ اللَّهِ<sup>(٣)</sup>».

### رجال السند:

محمد بن يحيى العطار هو شيخ الكليني المعروف، ثقة، قمي، مرّ ذكره مراراً<sup>(٤)</sup>؛ وأحمد بن أبي زاهر ممن يمكن قبول روايته، من صغار السابعة، وسيأتي تفصيل الكلام فيه؛ والحسن بن موسى هو الخشاب، وهو من وجوه أصحابنا، كثير العلم، من كبار السابعة، وقد مرّ أيضاً<sup>(٥)</sup>؛ أما عليّ بن حسان فهو الهاشمي الضعيف بقرينة روايته عن عمه عبد الرحمن<sup>(٦)</sup>؛ وأما عمه عبد الرحمن بن كثير الهاشمي فقد مرّ أيضاً أنه ضعيف،

(١) «الولاية»: جمع الولي، وولي الأمر صاحبه. تقول: هو ولي المرأة، أي صاحب أمرها والحاكم عليها. انظر: شرح صدر المتألمين ص ٤٩٢؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٤١٣ (ولي).  
(٢) «العَيْبَةُ»: وعاء من آدم يكون فيها المتاع، وما يجعل فيه الثياب. وزَيْلٌ من آدم يُنْقَلُ فيه الزرع المحصود إلى الجُزَيْنِ. وعيبة الرجل: خاصّته وموضع سرّه. انظر: لسان العرب، ج ١، ص ٦٣٤ (عيب).

(٣) بصائر الدرجات، ص ٦١، ح ٣، مع زيادة في آخره؛ وص ١٢٥، ح ٨، وفيها عن أحمد بن موسى، عن الحسن بن موسى الخشاب؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠١٠، ص ٥٠٤.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٣١، ص ٢٥٢.

(٦) ينظر: ج ٣، ح ٣٤٠، ص ٣٢١.

من الخامسة<sup>(١)</sup>.

### هـ أحمد بن أبي زاهر:

أبو جعفر أحمد بن موسى الأشعري، مولى، قمي، قال النجاشي: «أحمد بن أبي زاهر، واسم أبي زاهر موسى، أبو جعفر الأشعري القمي، مولى، كان وجهًا بقم، وحديثه ليس بذلك النقي، وكان محمد بن يحيى العطار أخص أصحابه به، وصنف كتبًا، منها: البداء، كتاب النوادر، كتاب صفة الرسل والأنبياء والصالحين، كتاب الزكاة، كتاب أحاديث الشمس والقمر، كتاب الجمعة والعيد، كتاب الجبر والتفويض، كتاب ما يفعل الناس حين يفقدون الإمام. أجازنا ابن شاذان عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار عن أبيه عنه جميع كتبه»<sup>(٢)</sup>.

وقال الشيخ في الفهرست: «أحمد بن أبي زاهر، واسم أبي زاهر موسى، أبو جعفر الأشعري القمي، مولى، وكان وجهًا بقم، وحديثه ليس بذاك النقي، وكان محمد بن يحيى العطار أخص أصحابه. وصنف كتاب البداء، وكتاب النوادر، وكتاب صفة الرسل والأنبياء والصالحين، كتاب الزكاة، كتاب أحاديث الشمس والقمر، كتاب الجمعة والعيد، كتاب الجبر والتفويض. أخبرنا بجميع كتبه ورواياته ابن أبي جيد والحسين بن عبيد الله جميعًا، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن أحمد بن أبي زاهر»<sup>(٣)</sup>.

وذكره الشيخ أيضاً في من لم يرو عنهم عليه السلام: «أحمد بن أبي زاهر موسى، أبو جعفر الأشعري، روى عنه محمد بن يحيى العطار»<sup>(٤)</sup>.

ومن عبارة النجاشي والشيخ أنه كان وجهًا في قم تستفاد الوثائق كما مرَّ في بحوث

(١) ينظر: ج ٣، ح ٣٤٠، ص ٣٢١.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٨٨، ت ٢١٥.

(٣) فهرست الطوسي، الطوسي، ص ٧٠، ت ٧٦.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٤١٦، ت ٦٠١١.

سابقة، ولكن عبارتها قدست نفسها أن حديثه ليس بذلك النقي نوع قرح للرجل، مما يجعل حاله كمحمد بن خالد البرقي كونه ثقة مع بعض لين.

### طبقة:

الرجل ممن تروى عنه الثامنة، ويروى عن السابعة وكبارها؛ لذا تردد السيد البروجردى في طبقات الكافي بين عدّه من السابعة أو الثامنة، وعدّه في طبقات النجاشي من صغار السابعة. فقد روى عنه محمد بن يحيى العطار المتوفى قرابة (٣٠٠هـ)، وأحمد بن إدريس المتوفى (٣٠٦هـ) وهما من الثامنة، وروى هو عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب المتوفى (٢٦٢هـ)، من السابعة؛ والحسن بن موسى الخشاب والحسن بن الحسين اللؤلؤي، وهما من كبار السابعة. فلعله توفي قرابة (٢٨٠هـ) ونحوها وهي السنة الفاصلة بين السابعة والثامنة، فيبدو أن من المناسب عدّه من كبار الثامنة أو صغار السابعة.

### تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف»<sup>(٥)</sup>، وهو كما وصفه؛ لمكان علي بن حسان وعمه، ويظهر أن مصدر الكليني لهذه الروايات المتتابعة هو كتاب البصائر، وعلى كل تقدير فعلى ضعف الرواية إلا أن تلك الأوصاف لهم (عليه السلام) ممن وردت في مطارح أخرى.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٤٦.

٥١٠/٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ أَبِيهِ أَسْبَاطٍ<sup>(١)</sup>، عَنْ سُورَةَ بْنِ كُلَيْبٍ<sup>(٢)</sup>، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «وَاللَّهِ، إِنَّا لَخَزَانُ اللَّهِ فِي سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ، لَا عَلَى ذَهَبٍ، وَلَا عَلَى<sup>(٣)</sup> فِصَّةٍ، إِلَّا<sup>(٤)</sup> عَلَى عِلْمِهِ<sup>(٥)</sup>».

### رجال السند:

العدّة هم مجموعة من مشايخ الكليني، والوثوق حاصل بإخبارهم بما يفوق خبر الثقة<sup>(٦)</sup>؛ وأحمد بن محمد مشترك بين الثقتين، الأشعري، والبرقي، والظاهر كونه الأشعري، القمي، وهو من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)<sup>(٧)</sup>؛ والحسين بن سعيد هو الأهوازي الثقة، من صغار السادسة، وفاته في حدود (٢٤٠هـ) بحسب المقايسة في الأسناد<sup>(٨)</sup>؛ وعلي بن أسباط، هو بَيَّاع الزطبي، كوفي، من السادسة، كان فطحياً ثقة، أوثق الناس لهجة، وعدل عن مذهبه كما عن النجاشي، وقيل: بقي، كما عن ابن مسعود،

(١) في «ب»: - «عن أبيه أسباط»، لكن الظاهر ثبوته، كما عليه أكثر النسخ وبصائر الدرجات، ص ١٢٣، ح ١، وأما وجه سقوطه من «ب»، فهو جواز النظر من «أسباط» في «علي بن أسباط» إلى «أسباط» في «أبيه أسباط»، فوقع السقط.

(٢) في «ض»: «كلب». وسورة هذا، هو سورة بن كليب الأسدي، راجع: رجال البرقي، ص ١٨؛ رجال الطوسي، ص ١٣٧، الرقم ١٤٤٠، ص ٢٢٢، الرقم ٢٩٨٠.

(٣) في الوافي: - «على».

(٤) في حاشية «ف»: «بل». وفي شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٠٢: «بفتح الهزّة وتخفيف اللام على الظاهر، وبكسر الهزّة وشدّ اللام على احتمال».

(٥) بصائر الدرجات، ص ١٢٣، ح ١، عن أحمد بن الحسين بن سعيد، عن علي بن أسباط؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٠١، ص ٥٠٤.

(٦) مَرَّ الكلام فيها في ج ١، ص ٢٥.

(٧) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٨) ينظر: ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

ترحم الإمام الجواد (عليه السلام) عليه، مما يؤكد عدوله<sup>(١)</sup>، ولا كلام في السند من بدايته لغاية عليّ، فجميع طبقات السند من الثقات المعروفين، أو ممن تشتمل عليهم، ويبقى الكلام في أسباط بن سالم، وسورة بن كليب.

### هـ أسباط بن سالم:

قال النجاشي: «أسباط بن سالم، بَيَّاع الزطبي، أبو علي، مولى بني عدي، من كندة، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن (عليهما السلام)، ذكره أبو العباس وغيره في الرجال. له كتاب أخبرنا عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا محمد بن سالم بن عبد الرحمن الأزدي قال: حدّثنا ذبيان بن حكيم أبو عمرو الأزدي قال: حدّثنا أسباط بن سالم بَيَّاع الزطبي بكتابه»<sup>(٢)</sup>.

ويذكر أن النجاشي كان قد عرّف أخاه يعقوب به، وقال: «يعقوب بن سالم الأحمر: أخو أسباط بن سالم ثقة»<sup>(٣)</sup>.

وكذا فعل الشَّيْخ في أصحاب الصادق (عليه السلام)، مما يشير إلى شهرة أسباط أكثر من أخيه الثقة يعقوب، مما يشير إلى نحو إيجاب في شأنه، خاصة وأن ابنه الراوي الثقة المعروف عليّ بن أسباط.

قال في الفهرست: «أسباط بن سالم، بَيَّاع الزطبي. له أصل، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عنه. وأخبرنا به أحمد بن عبدون، عن ابن الأنباري، عن حميد بن زياد، عن القاسم بن إسماعيل القرشي، عن أسباط»<sup>(٤)</sup>. ويلاحظ من طريق الشَّيْخ إلى أصله، رواية محمد بن أبي عمير عنه، وأن أحمد بن محمد بن عيسى تلقى أصله من ابن أبي عمير، مما يشير أيضاً

(١) مرت ترجمته في ج ١، ح ٣٢، ص ٢٥٥.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٠٦، ت ٢٨٦.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٤٩، ت ١٢١٢.

(٤) الفهرست، الطوسي، ص ٨٦، ت ١٢٣.

إلى نحو من الإيجاب في شأنه.

ويضاف إلى علامات الإيجاب أنه ممن روى عنه محمد بن أبي عمير، وأما وروده في التفسير فليس ثابتاً للتصحيح في المورد.

أما طبقته فقد عدّه السيّد البروجردي في طبقات الفقيه من الرابعة، وفي طبقات الكافي والنجاشي والتهذيب من الخامسة، وهو كما ذكرنا في غير موضع من الخامسة.

### هـ سورة بن كليب الأسدي:

هو سورة بن كليب بن معاوية الأسدي، وقد يتوهم أنه ابن كليب بن معاوية كما يوحي إليه الاسم، لكن التدقيق في طبقات الأسناد يظهر أن كليب بن معاوية أصغر من سورة بن كليب، مما يمنع كونه ابنه، فكليب من الخامسة، وسورة بن كليب من الرابعة. وأما ما أورده الشيخ من عنوان سورة بن كليب النهدي، وذهب ابن داود إلى كونه رجلاً آخر، وذهب في الجامع إلى تعيينه عند رواية يونس وهشام وغيره، فليس عليه دليل، والظاهر أن الرجل الذي في الروايات هو المعروف الذي ذكره في الاختيار وفي دلائل الإمامة. وأما النهدي فإما أن يكون عنواناً مصحفاً، أو يكون رجلاً لم تصلنا منه رواية.

روى الكشي عن شيخه «محمد بن مسعود، قال: حدّثني الحسين بن أشكيب، عن عبد الرحمن بن حماد، عن محمد بن إسماعيل الميثمي، عن حذيفة بن منصور، عن سورة بن كليب، قال: قال لي زيد بن علي: يا سورة كيف علمتم أن صاحبكم على ما تذكرونه؟ قال: فقلت له: على الخبر سقطت، قال: فقال: هات. فقلت له: كنا نأتي أحاك محمد بن علي (عليه السلام) نسأله، فيقول: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقال الله عز وجل في كتابه، حتى مضى أخوك فأتيناكم آل محمد وأنت فيمن أتيناها فتخبرونا ببعض ولا تخبرونا بكل الذي نسألكم عنه. حتى أتينا ابن أخيك جعفر فقال لنا كما قال أبوه، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقال تعالى، فتبسّم وقال: أما والله إن قلت هذا فإنّ كتب علي (عليه السلام) عنده»<sup>(١)</sup>.



وسند الرواية مع أنه يبدأ بالثقات مثل محمّد بن مسعود والحسين بن أشكيب إلا أن ما يليه بين ضعيف ومجهول أو مختلف فيه، وهي عن سورة نفسه، ولا دلالة فيها على الوثاقة وإن صحت وإن لم تكن عن نفسه، نعم إنها تدل على حسن العقيدة لو صحت لسورة.

وفي رجال ابن داود: «سورة بن كليب (كش) ممدوح وهو اسم لاثنين؛ النهدي والأسدي، وكلاهما كوفي، ولم يذكر الشيخ هذا الاسم ممن روى عن الباقر (عليه السلام)»<sup>(١)</sup>.

ويظهر أن ابن داود إنما استشف المدح من الرواية السابقة المنقولة في الاختيار، والرواية كما أسلفنا لو صحت إنها تدل على صحة عقيدته وإيانه بالصادق (عليه السلام) بعد الباقر (عليه السلام).

وقال العلامة في الخلاصة: «سورة - بالراء - ابن كليب: روى الكشي حديثاً يشهد بصحة عقيدته في الباقر والصادق (عليهما السلام)، وكان معاصراً، وفي الطريق حذيفة بن منصور، وقد ضعفه ابن الغضائري»<sup>(٢)</sup>.

وذكرنا في الألف أن العلامة نقل تضعيف ابن الغضائري لسورة<sup>(٣)</sup>، ولكن يظهر أن العبارة متممة لكلامه حول حذيفة بن منصور، وأنه يقصد تضعيف ابن الغضائري لحذيفة بن منصور الواقع في السند وليس لسورة.

وروى في الاختصاص: «حدثنا محمد بن الحسن... العام، قال: قلت: استقرضت حجتي ووالله إني لأعلم أن الله تعالى سيقضيها عني وما كان أعظم حجتي بعد المغفرة إلا شوقاً إليك وإلى حديثك، قال: أما حجتك فقد قضاها الله من عندي ثم رفع مصلى تحته فأخرج دنائير وعدّ عشرين ديناراً، وقال: هذه حجتك وعدّ عشرين ديناراً، وقال: هذه معونة لك حياتك حتى تموت، قلت: جعلت فداك أخبرني إن أجلي قد دنى؟ قال: يا سورة أما ترضى أن تكون معنا ومع إخوانك فلان وفلان؟ قلت: نعم، قال صندل:

(١) رجال ابن داود، ابن داود الحلي، ص ١٠٧، ت ٧٤٠.

(٢) خلاصة الأقوال، العلامة الحلي، ص ١٦٥، ت ٤.

(٣) الألف رجل، غيث شبر، ص ٢٧٤، ت ٤٢٢.

فما لبث إلا تسعة أشهر حتى مات»<sup>(١)</sup>.

وروى الطبري هذه الرواية في دلائل الإمامة ببعض الاختلاف وبسند غير محذوف كما في نسخة الاختصاص، حيث يظهر منها الجزء المفقود: «وعنه (الحسين) قال: أخبرنا أحمد بن محمد، عن محمد بن علي، عن علي بن محمد، عن صندل، عن سورة بن كليب، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): يا سورة، كيف حججت العام؟ قال: قلت: استقرضت حجتي، والله إني لأعلم أن الله (تعالى) سيقضيها عني، وما كان أعظم حجتي إلا شوقا إليك، بعد المغفرة، وإلى حديثك. قال: أما حجتك فقد قضاها الله من عندي. ثم رفع مصلى تحته، فأخرج دنانير، وعدة عشرين ديناراً، وقال: هذه حجتك. وعدة عشرين ديناراً، وقال: هذه معونة لك، تكفيك حتى تموت. قلت: جعلت فداك، أخبرني، إن أجلي قد دنا؟ قال: يا سورة، أما ترضى أن تكون معنا ومع إخوانك فلان وفلان؟! قلت: نعم. قال صندل: فما لبث إلا بقية الشهر حتى مات»<sup>(٢)</sup>.

ويظهر أن الراوي للرواية صندل من تتمتها، وهناك فرق في بين النسختين ففي الاختصاص «فما لبث إلا تسعة أشهر حتى مات»، وفي نسخة الدلائل «فما لبث إلا بقية الشهر حتى مات».

ولم يذكر السيد الخوئي قدس نفسه هذه الرواية في معجمه، وهذه الرواية لو كانت صحيحة لكانت دالة على عناية الصادق (عليه السلام) له وتبشيره بحسن العاقبة.

وثقه السيد الخوئي قدس نفسه؛ لورود اسمه في التفسير<sup>(٣)</sup>، ولكن يظهر أنه من القسم المضاف، فلا يمكن أن يعتمد لو سلم المبنى.

والرجل كما يظهر من الرواية التي يرويها صندل للسادة أنه توفي في حياة الصادق (عليه السلام) ويظهر من الأسناد روايته عن أبي جعفر (عليه السلام) ورواية الخامسة عنه، فهو

(١) الاختصاص، المفيد، ص ٨٣.

(٢) دلائل الإمامة، محمد بن جرير الطبري، ص ٢٥٨.

(٣) معجم رجال الحديث، السيد أبو القاسم الخوئي، ج ٩، ص ٣٣٧.

من الرابعة، وما يرد من رواية السادسة عنه فهو بسقوط الواسطة.

### تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «مجهول»<sup>(١)</sup>، وهذا لعدم ورود توثيق واضح لسورة بن كليب وأسباط بن سالم، ولكن لا يضر ضعف السند، فمن متابعة الروايات وخصوصاً مما ورد في بصائر الدرجات وهذه منها أيضاً يظهر أن هذا المضمون روي بشكل شبه مطرد يفيد تحقق الوثوق بالصدور.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٤٧.

٥١١/٣. عَلِيُّ بْنُ مُوسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ رَفَعَهُ<sup>(١)</sup>، عَنْ سَدِيرٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَا أَنْتُمْ؟ قَالَ: «نَحْنُ خُرَّانُ عِلْمِ اللَّهِ، وَنَحْنُ تَرَاجِمُهُ<sup>(٢)</sup> وَخِي اللَّهِ، وَ<sup>(٣)</sup> نَحْنُ الْحَبَّةُ الْبَالِغَةُ عَلَى مَنْ دُونَ السَّمَاءِ وَمَنْ فَوْقَ الْأَرْضِ<sup>(٤)</sup>».

### رجال السنن:

علي بن موسى هو أبو جعفر الكمندانى، شيخ الكلينى وشيخ والد الصدوق، وهو من الثامنة، وسيأتى تفصيل أحواله فى هذه الرواية؛ وأحمد بن محمد هو الأشعري المعروف، ثقة، من السابعة، مر ذكره مراراً<sup>(٥)</sup>، وتعيين كونه الأشعري وليس البرقي فبدلالة رواية الكمندانى عنه، وتسمية من روى عنه بمحمد بن خالد البرقي؛ إذ لو

(١) فى «ب، بر»: «يرفعه».

(٢) «التراجمة» و«التراجم»: جمع التَرْجَمَان، أو التَرْجَمَان، وهو من يفسر الكلام بلسان آخر؛ لأنهم يفسرون نطق الحق ولسان القرآن بلسان الإنسان، أو المراد أنهم مفسرون لجميع ما أوحى الله تعالى إلى الأنبياء ومبينوها. انظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٢٨ (رجم)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٠٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٤٧.

(٣) فى «ب، ض، بر» والبصائر: «و».

(٤) بصائر الدرجات، ص ١٢٤، ح ٦، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، وأبي عبد الله البرقي، عن أبي طالب، عن سدير؛ الكافي، كتاب الحجّة، باب فى أن الأئمة عليهم السلام بمن يشبهون ممن مضى...، ح ٧٠٩، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن أبي طالب، عن سدير، عن أبي عبد الله عليه السلام مع اختلاف يسير وزيادة فى أوله؛ وفى تفسير العياشي، ج ١، ح ١٢٢، ص ٣٨٣، عن الحسين، عن أبي طالب القمي، عن سدير، عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «نحن الحجّة البالغة». راجع: الأمالي للصدوق، ص ٣٠٧، المجلس ٥٠، ح ١٥؛ الوافي، ج ٣، ح ٢١٠١، ص ٥٠٤.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

كان أحمد بن محمد بن خالد لكان ذكر في السند أنه روى عن أبيه؛ والحسين بن سعيد الأهوازي ثقة، من صغار السادسة<sup>(١)</sup>؛ ومحمد بن خالد البرقي ثقة على لين، من صغار السادسة أيضاً<sup>(٢)</sup>؛ وهما يرويان عن النضر بن سويد، وهو ثقة، من صغار الخامسة<sup>(٣)</sup>. فيبقى الكلام في علي بن موسى وسدير، ومشكلة الإرسال بين النضر بن سويد وسدير.

#### هـ علي بن موسى:

أبو جعفر علي بن موسى بن جعفر بن أبي جعفر الكمندانى، وكمندان قرية من قرى قم، كان أبوه مرتفعاً في القول، ضعيفاً في الحديث كما عن النجاشي. وهو شيخ والد الصدوق، وشيخ الكليني الوارد في العدة التي تروي عن أحمد بن محمد بن عيسى، كما ذكر العلامة.

ورد في سند رواية (أحمد بن أبي زاهر عن علي بن موسى عن صفوان)<sup>(٤)</sup>، وعدّ السيّد الخوئي قدست نفسه علي بن موسى هو الكمندانى. وهذا خطأ، فيما احتمل السيّد البروجردى أنه الكمندانى، ولكنها بهذا لا بدّ أن تكون مرسلة.

والتحقيق أن أحمد بن أبي زاهر عن لا يروي عن الكمندانى، بل قد جاءت هذه الرواية في البصائر عن علي بن إسماعيل، والظاهر أن هناك سقطاً وتصحيحاً في الكافي، وأن الصحيح أنها عن علي بن إسماعيل والحسن بن موسى وهو الخشاب هنا، فإنه هو من يروي عنه أحمد بن أبي زاهر، فسقط من الناسخ (إسماعيل والحسن). ولا مستند لمعرفة الرجل أو حاله، وهو بالاتفاق من رجال الطبقة الثامنة.

#### هـ سدير:

هو سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفي، أبو الفضل الكندي، مولى، كوفي، ابنه

(١) ينظر ج ٢، ص ٥٦٢، ح ١٢٥.

(٢) مَرّ الكلام فيه في ج ١، ح ٣٣، ص ٢٥٨.

(٣) ينظر: ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٨.

(٤) الكافي، الكليني، ج ١، ح ٢، ص ٦٤٢.

حنان من الرواة الأجلة المعروفين، ولم يذكر سدير في فهراس المصنفين ككتاب النجاشي وفهرست الطوسي، ولعل هذا لأنه ليس من مؤلفي الكتب، ولذا لم نحظ في كتب الفهارس على مزيد وصف له كما هو الحال مع غيره ممن ذكرهم النجاشي أو الشيخ في الفهرست، نعم ذكره الشيخ في رجاله ثلاث مرات؛ مرة في أصحاب السجاد (عليه السلام)<sup>(١)</sup>، وأخرى في أصحاب الباقر (عليه السلام)<sup>(٢)</sup>، وثالثة في أصحاب الصادق (عليه السلام)<sup>(٣)</sup>. وكان البرقي قد ذكره أيضاً في أصحاب أبي عبد الله الصادق (عليه السلام)<sup>(٤)</sup>، وفي أصحاب أبي جعفر الباقر (عليه السلام)<sup>(٥)</sup>.

نعم عدّه ابن شهر آشوب من خواص أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)<sup>(٦)</sup>، في حين نقل العلامة وابن داود عن السيّد العقيقي أنه قال في وصفه: «اسمه سلمة، وكان مغلطاً»<sup>(٧)</sup>، ولم يصل إلينا هذا الكتاب ولا نعرف مدى مصداقيته أو حرفيته، نعم ذكر الكشي - كما يظهر من الاختيار - في شأنه:

ما رواه «علي بن محمد القتيبي، قال: حدّثنا الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن بكر بن محمد الأزدي، قال وزعم لي زيد الشحام، قال: إني لأطوف حول الكعبة وكفي في كف أبي عبد الله (عليه السلام)، فقال ودموعه تجري على خديه، فقال: يا شحام، ما رأيت ما صنع ربي إلي، ثم بكى ودعا، ثم قال لي: يا شحام إني طلبت إلى إلهي في سدير وعبد السلام بن عبد الرحمن - وكانا في السجن - فوهبهما لي وخلي سبيلهما»<sup>(٨)</sup>.

(١) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ١١٤، ت ١١٣٤.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ١٣٧، ت ١٤٤٢.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٢٢٣، ت ٢٩٩٤.

(٤) الرجال، البرقي، ص ١٨.

(٥) الرجال، البرقي، ص ١٥.

(٦) مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب، ج ٣، ص ٤٠٠.

(٧) خلاصة الأقوال، العلامة الحلي، ص ١٦٥.

(٨) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ح ٣٧٢، ص ٤٧٠.

وهذه الرواية معتبرة؛ لأن الصحيح وثيقة عليّ بن محمّد بن قتيبة لوصفه بأنه فاضل كما مرّ سابقاً، ويظهر منها شدة عناية أبي عبد الله (عليه السلام) بسدير وحبّه له، وهي مؤشّر إيجابي بحقه.

ومارواه شيخه «محمد بن مسعود، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد بن فيروزان، قال: حدّثني محمّد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم بن هاشم، عن عمرو بن عثمان، عن محمّد بن عذافر، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: ذكر عنده سدير، فقال: سدير عصيدة بكلّ لون»<sup>(١)</sup>.

وهذه الرواية ضعيفة السند، ولا دلالة فيها على الذم أو المدح؛ فإن الوصف المزبور لا يمكن أن نستكشف منه دلالة واضحة فهو ناقص القرائن، ولا ظاهر له، ولا يكتنفه إلّا الإجمال. وقد روى الكليني أيضاً روايات يستشف منها حاله، لكن ضعف السند مانع من الاعتماد عليها.

أما العامة فمن جيل السادسة ذكر يحيى بن معين المتوفى (٢٣٣هـ) أنه ثقة<sup>(٢)</sup>. وذكر البخاري المتوفى (٢٥٦هـ) أن ابن عيينة قال: رأيت يكرّب<sup>(٣)</sup>، بمعنى يحرث، ولعل أصلها يحدّث، ثم حرفت إلى يحرث، ثم استبدلت إلى يكرّب، وهذه أيضاً نقلت في مصادر أخرى بصيغة يكذب كما سيأتي، أما من جيل الثامنة فذكر النسائي المتوفى (٣٠٣هـ) فذكره في الضعفاء والمتروكين، وقال: ليس بثقة<sup>(٤)</sup>. في حين ذكر العقيلي وهو من التاسعة المتوفى (٣٢٢هـ) أنه كان ممن يغلو في الرّفص، ونقل عن ابن عيينة: «رأيتّه، وكان يكذب»، ولعلّها تحريف رأيتّه يكرّب، وهي تبديل من يحرث التي هي تصحيف يحدّث، وروى رواية عن سفيان أنه كاد يضرب سديراً أعلى فمه؛ لأنّه فضّل

(١) اختيار معرفة الرجال، الشّيخ الطوسي، ج ٢، ح ٣٧١، ص ٤٦٩.

(٢) تاريخ ابن معين، الدوري، ج ١، ص ٣٩٣، ت ٢٦٦٥.

(٣) التاريخ الكبير، البخاري، ج ٤، ص ٢١٤.

(٤) الضعفاء والمتروكين، النسائي، ص ١٩٢.

جعفر عليه السلام على عمر بن الخطاب<sup>(١)</sup>. وأيضاً من التاسعة نقل ابن أبي حاتم الرازي المتوفى (٣٢٧هـ) أنه صالح الحديث<sup>(٢)</sup>. وقال بعده ابن حبان المتوفى (٣٥٤هـ): «منكر الحديث جداً على قلة روايته، وكان ابن عيينة يقول: رأيت، وكان كذاباً»<sup>(٣)</sup>، ويلاحظ تصحيح كذاباً أيضاً التي نقلها الكثير عن ابن عيينة. ثم جاء عبد الله بن عدي المتوفى (٣٦٥هـ) ونقل قول حماد من أنه كان مذموم المذهب، ونقل قول ابن عيينة في البخاري من غير تحريف: «رأيت يحدّث»، وختم ابن عدي في ترجمته قائلاً: «ولسدير عن ابن حكيم الصيرفي أحاديث يرويها أهل الكوفة عنه قليل، وقد ذكر عنه إفراط في التشيع، وأما في الحديث فإني أرجو أن مقدار ما يروي به لا بأس به»<sup>(٤)</sup>. أما المتأخرون كالذهبي وابن حجر فنقلوا أقوال المتقدمين منهم، وبين ابن حجر أن قول ابن عيينة قد صحف من رأيت يحدّث إلى أنه كان كذاباً كما بيناه. فخلاصة حال الرجل عندهم أنه صالح الحديث ثقة، ولكن مذهبه الرفض والغلو والتشيع، وهذا في حدّ ذاته دلالة عندنا تكاد تكون كافية للوثوق بالرجل.

### طبقة:

عدّ السيّد الأستاذ دامت بركته الرجل من الرابعة، ولم يرتض رواية السادسة عنه، وعدّه السيّد البروجرديّ قدّس في طبقات الفقيه من الرابعة، وكذا في طبقات الكافي وذكر أن ابنه حنان، في حين عدّه في عنوان سدير الصيرفي من الخامسة، واستقر في طبقات الكشي كونه من الرابعة، وقد عدّ عنوان سدير في طبقات التهذيب من الخامسة. ويظهر من الروايات أنه من أقران الباقر عليه السلام في سني الولادة أو أصغر منه بقليل، أدرك السجّاد عليه السلام وعمر حتى روت عنه الخامسة، وما وجد من رواية السادسة ففيه سقط لا

(١) الضعفاء، العقيلي، ج ٢، ص ١٨٠.

(٢) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج ٤، ص ٣٢٣.

(٣) المجروحين، ابن حبان، ج ١، ص ٣٥٤.

(٤) الكامل، عبد الله بن عدي الجرجاني، ج ٣، ص ٤٦٤.



ريب. فالرجل من الثالثة التي أدركتها الخامسة.

### تحقيق الصدور:

روي هذا المضمون بشكل مشابه في الكافي عن شيخه العطار عن أحمد بن محمد عن البرقي عن أبي طالب عن سدير، وفي البصائر عن شيخه أحمد بن محمد عن البرقي والحسين بن سعيد عن أبي طالب عن سدير أيضاً، وقد يقال أن أبا طالب هو القمي عبد الله بن الصلت، وهو ثقة، فيكون رجال السند كلهم من الثقات، ولكن إن كان هو المقصود فالسند مرسل؛ لعدم إمكان روايته عن سدير، فإن سديراً وإن كان معمرأً، لكن لم تدركه السادسة وصغارها.

ويظهر كما هو الصحيح أن محمد بن خالد البرقي والحسين بن سعيد وأبي طالب القمي - وهم من صغار السادسة - كلهم ممن اشتركوا في الرواية عن سدير بواسطة، فإنه يرد في كثير من الأحيان أن تصحف أسناد البرقي وأبي طالب القمي بإبدال (عن) بـ(الواو)، فيرد أن البرقي يروي عن أبي طالب، والصحيح كما يحصل بالمتابعة والتدقيق فيها أنها ليست عنه، بل معه.

فلا ريب من ملاحظة هذه الأسناد الوثوق في أن البرقي والحسين بن سعيد وأبي طالب ممن رووا هذه الرواية عن سدير بواسطة، وعلى هذا فلا إشكال من ناحية علي بن موسى الكمندان في سند الرواية، ويبقى الكلام في الوساطة ومدى وثاقها ولا طريق لمعرفة، فالحديث كما وصفه المجلسي بأنه مجهول<sup>(١)</sup>.

١٢/٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ شُعَيْبٍ<sup>(١)</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَزْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: اسْتَكْمَلْتُ حُجَّتِي عَلَى الْأَشْقِيَاءِ<sup>(٢)</sup> مِنْ أُمَّتِكَ مِنْ تَرْكِ وَلَايَةِ عَلِيٍّ وَالْأَوْصِيَاءِ مِنْ بَعْدِكَ؛ فَإِنْ فِيهِمْ سُنَّتُكَ وَسُنَّةُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ، وَهُمْ خُزَّائِي عَلَى عِلْمِي مِنْ بَعْدِكَ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ أَنْبَأَنِي جَبْرِئِيلُ عليه السلام بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ»<sup>(٣)</sup>.

### رجال السنن:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)<sup>(٤)</sup>؛ ومحمد بن

(١) في «ف»: «النضر بن سويد أو شعيب»، وفي هامش المطبوع نقلاً من بعض النسخ: «النضر بن سويد». وروى محمد بن الحسين [بن أبي الخطاب] عن النضر بن شعيب في عدّة من الأسناد، وكذا في بعض طرق النجاشي والشيخ الطوسي إلى كتب الأصحاب، بل روى محمد بن الحسين أكثر روايات النضر بن شعيب. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ١٧١، الرقم ١٣٠٧٥؛ رجال النجاشي، ص ٢٤٧، الرقم ٦٥٠؛ الفهرست للطوسي، ص ١٧٣، الرقم ٢٦٦.

وأما رواية محمد بن الحسين عن النضر بن سويد، فغير ثابتة، وما ورد في بعض الأسناد من روايته عن النضر بن سويد، قد وقع فيه التصحيف. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٣١٦.

(٢) «على الأشقياء» خبر «استكمل حجتني»، أو متعلق بـ «حجتني»، أو بـ «استكمل» و«من ترك» خبره ومتعلق بالخبر المتقدم عليه، ويمكن أن يقرأ: «مَنْ تَرَكَ» بدلاً من «الأشقياء». انظر: الوافي، ج ٣، ص ١٠٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٤٨.

(٣) الكافي، كتاب الحجّة، باب ما فرض الله عزّ وجلّ ورسوله...، ح ٥٤٣. وفي بصائر الدرجات، ص ٧٤، ح ٣، عن محمد بن الحسين، وفيها مع اختلاف يسير وزيادة. وفي بصائر الدرجات، ص ١٢٥، ح ١٢، عن محمد بن الحسين مثله؛ الوافي، ج ٣، ح ٣١٠١، ص ٥٥٥.

(٤) ينظر: ج ١، ص ٢٩.

الحسين هو ابن أبي الخطاب الثقة، من السابعة<sup>(١)</sup>؛ والنضر بن شعيب مجهول لا يعرف، سياقي تفصيل حاله؛ وأما محمد بن الفضيل، فهو الأزدي الضعيف بدلالة روايته عن أبي حمزة، وقد مرَّ إجمال حاله<sup>(٢)</sup>، وأما طبقته فهي الخامسة، وإن ذكر السيد البروجردي تَدَنُّر في طبقات الكافي أنه من السادسة، فإن ذلك لا يصح البتة، فإن ما ورد عنه من السابعة كرواية محمد بن عيسى اليقطيني، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، فهي بالواسطة على الصحيح نظير هذا السند حيث يروي عنه ابن أبي الخطاب بواسطة النضر بن شعيب، وكما في بقية أسنادهما إليه. وهو ممن أدرك أبا عبد الله عليه السلام وروى عنه، وأكثر عن أبي حمزة الثمالي المتوفى سنة (١٥٠ هـ)، وقد طال به العمر وأدرك الرضا عليه السلام، وروت عنه السادسة في جل أسناده؛ وأما أبو حمزة فقد مرَّ أيضاً، وهو ثابت بن دينار الثمالي، الجليل القدر، الثقة المعروف، المتوفى سنة (١٥٠ هـ)<sup>(٣)</sup>.

#### • النضر بن شعيب:

ورد في بعض المخطوطات أن الراوي في هذا الموضع هو النضر بن سويد، وهذا غلط واضح، وسبق أن نبهنا في غير موضع أن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب إنما يروي عن النضر بن شعيب، وكل ما يرد فيه النضر بن سويد من طريقه فهو تصحيف صوابه النضر بن شعيب، إضافة إلى أن تلك الرواية مروية في البصائر في غير موضع عن النضر بن شعيب.

ولا توجد معلومات كافية لمعرفة النضر بن شعيب سوى أنه ممن تروي عنه السابعة كمحمد بن عبد الجبار ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب كما في أغلب أسناده، وهو يروي عن الخامسة كمحمد بن الفضيل وخالد بن ماد القلانسي وعبد الغفار الجازي، وقد يرد وصفه بأنه محاري في سند، لكنه مصحف، والصواب أنه عن النضر بن شعيب

(١) ينظر: ج ٢، ح ٣٨، ص ١٤.

(٢) ينظر: ج ٣، ح ٣٣٩، ص ٣١٨.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٤٠، ص ٤٥.

عن الجازي، نعم يعرف من سند في كتاب النجاشي أنه كان صيرفيا، وهو من السادسة كما يبدو من أسناده.

### تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «مجهول»<sup>(١)</sup>، والرواية مأخوذة من البصائر، وهي ممن لا يمكن إثبات صدورها خاصة مع رواية محمد بن الفضيل الأزدي لها في كل موارد، وهو لا يؤمن على حديث.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٤٧.

٥١٣/٥. أحمد بن إدريس، عن مُحَمَّد بن عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ مُحَمَّد بن خَالِدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ أَبِي يَعْفُورٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا ابْنَ أَبِي يَعْفُورٍ، إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ، مُتَوَحِّدٌ بِالْوَحْدَانِيَّةِ<sup>(١)</sup>، مُتَفَرِّدٌ بِأَمْرِهِ، فَخَلَقَ خَلْقاً فَقَدَّرَهُمْ<sup>(٢)</sup> لِذَلِكَ الْأَمْرِ، فَتَحْنُ هُمْ يَا ابْنَ أَبِي يَعْفُورٍ، فَتَحْنُ حُجُجَ اللَّهِ فِي<sup>(٣)</sup> عِبَادِهِ، وَخَزَائِنُهُ عَلَى عِلْمِهِ، وَالْقَائِمُونَ بِذَلِكَ<sup>(٤)</sup>».

### رجال السند:

أحمد بن إدريس، شيخ الكليني، أشعري قمي، ثقة، توفي سنة (٣٠٦هـ)، من الثامنة<sup>(٥)</sup>؛ ومحمد بن عبد الجبار هو ابن أبي الصهبان، أشعري قمي، ثقة، من السابعة<sup>(٦)</sup>؛ ومحمد بن خالد هو البرقي الأب، ثقة مع بعض لين، من صغار السادسة<sup>(٧)</sup>؛ وفضالة بن أيوب، ثقة، مستقيم الدين، من صغار الخامسة<sup>(٨)</sup>؛ وعبد الله بن أبي يعفور الراوي الثقة، من الرابعة، ممن توفي في حدود (١٣١هـ) كما مرَّ تحقيقه في محله<sup>(٩)</sup>.

(١) «الوحدانية»: حالة الوحداني، وهو المفارق للجماعة المنفرد بنفسه. وهو منسوب إلى الوحدة بمعنى الانفراد، بزيادة الألف والنون للمبالغة. انظر: النهاية، ج ٥، ص ١٦٠ (وحد).

(٢) في البصائر، ص ٨١: «فقردهم».

(٣) في «ج»: «على».

(٤) بصائر الدرجات، ص ٨١، ح ٤، مع زيادة؛ وص ١٠٤، ح ٧، وفيهما عن محمد بن عبد الجبار؛ التوحيد، ص ١٥٢، ح ٩، بسنده، عن ابن أبي يعفور، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. وراجع:

الزهد، ص ١٨٦، ح ٢٨٩؛ الراقي، ج ٣، ح ٤١٠١، ص ٥٠٥.

(٥) مرت ترجمته في ج ١، ح ٣، ص ٨٥.

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ٣، ص ٨٦.

(٧) مرَّ الكلام فيه في ج ١، ح ٣٣، ص ٢٥٨.

(٨) ينظر: ج ٢، ح ٩٢، ص ٤١٨.

(٩) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢٢١.

**تحقيق الصدور:**

الرواية ذات سند معتبر. وذكر المجلسي في المرأة أنه صحيح<sup>(١)</sup>.

---

(١) امرأة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٤٩.

٥١٤/٦. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ؛ وَحُمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعَمْرِكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ جَمِيعاً، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى <sup>(١)</sup> قَالَ: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَنَا فَأَحْسَنَ خَلْقَنَا، وَصَوَّرَنَا فَأَحْسَنَ صُورَنَا <sup>(٢)</sup>، وَجَعَلَنَا خُرَّائِهِ فِي سَلَائِهِ وَأَرْضِهِ، وَلَنَا نَطَقَتِ الشَّجَرَةُ <sup>(٣)</sup>، وَبِعَادَتِنَا عَبْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَوْلَا مَا عَبْدَ اللَّهُ <sup>(٤)</sup>».

## رجال السند:

يروي الكليني هذه الرواية عن شيخين وبسندين:

**الأول:** عن خاله علان علي بن محمد، وهو ثقة، رازي، من الثامنة <sup>(٦)</sup>؛ عن سهل بن زياد، وهو الرازي الضعيف، من السابعة <sup>(٧)</sup>؛ عن موسى بن القاسم الثقة الجليل، من

(١) في «ألف، ج، ض، بف»: «عن». وهو سهو؛ فإن موسى بن القاسم هو موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي. روى مسائل علي بن جعفر عنه، ووردت روايته عنه في كثير من الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٠٥، الرقم ١٠٧٣؛ الفهرست للطوسي، ص ٢٦٤، الرقم ٣٧٧؛ وص ٤٥٣، الرقم ٧١٨؛ معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٥٢٦ ٥٣٢. فعليه في السند تحويل. ويروي عن علي بن جعفر، موسى بن القاسم بن معاوية والعمركي بن علي جميعاً.

(٢) في «ج، بح»: «+ «بن جعفر».

(٣) في الوافي: «صورتنا».

(٤) في «ج، ض، بح، بر» والوافي: «الشجر».

(٥) بصائر الدرجات، ص ١٢٥، ح ٩، بسنده عن موسى بن القاسم، عن علي بن جعفر عليه السلام، وفيه، ص ١٢٥، ح ١٣، بسنده عن علي بن جعفر، إلى قوله: «في سلالته وأرضه»، وفيها مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب التوحيد، باب النوادر، ح ٣٦١؛ والتوحيد، ص ١٥١، ح ٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام مع اختلاف وزيادة؛ الوافي، ج ٣، ح ٥١٠١، ص ٥٠٥.

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢، ص ٥٣.

(٧) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢، ص ٥٩.

كبار السابعة، وسيأتي تفصيل حاله؛ عن علي بن جعفر، وهو الشريف العريضي، الثقة الجليل، من السادسة المعمرة، وسيأتي أيضاً تفصيل أحواله، وهذا السند فيه خلة سهل.

**الثاني:** عن شيخه محمد بن يحيى العطار، الثقة المعروف، من الثامنة<sup>(١)</sup>؛ عن العمري البوفكي الثقة، من السابعة، وسنفصل حاله أيضاً؛ عن علي بن جعفر العريضي. ويلاحظ أن السند الثاني لا إشكال فيه، فيحل إشكال السند الأول المتمثل بـسهل.

### هـ العمري بن علي:

هو أبو محمد البوفكي، نيشابوري، خراساني، ثقة، عده السيد البروجردي من السابعة في طبقات الكافي والفقيه، واستقر ذلك في طبقات التهذيب، لكنه عده من السادسة في طبقات الكشي والنجاشي. ويظهر من أسناد رواياته أنه من السابعة؛ إذ يروي عنه من الثامنة محمد بن يحيى العطار وأحمد بن إدريس وأحمد بن جعفر بن أيوب السمرقندي، ومن صغار السابعة محمد بن أحمد العلوي ومحمد بن أحمد بن يحيى صاحب النوادر، وروى عنه روايات قليلة محمد بن أحمد السيارى وهو من جيله، إن لم يكن تصحيف في البين، وروى عن علي بن جعفر، وهو من السادسة المعمرة، وصفوان بن يحيى، وهو من السادسة. السند الراجح من الكليني هو عن شيخه محمد بن يحيى العطار عن العمري بن علي بن جعفر (عليه السلام).

قال النجاشي: «العمري بن علي، أبو محمد البوفكي، وبوفك قرية من قرى نيشابور، شيخ من أصحابنا، ثقة، روى عنه شيوخ أصحابنا، منهم عبد الله بن جعفر الحميري. له كتاب الملاحم، أخبرنا أبو عبد الله القزويني، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن إدريس قال: حدثنا محمد بن أحمد بن إسماعيل العلوي عن العمري. وله كتاب نوادر، أخبرنا محمد بن علي بن شاذان، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن عبد الله بن جعفر عنه به»<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٠٣، ت ٨٢٨.



وذكره الشيخ في أصحاب العسكري (عليه السلام)، وقال: «العمركي بن عليّ البوفكي النيسابوري، يقال: إنه اشترى غلماناً أترাকা بسمرقند للعسكري (عليه السلام)»<sup>(١)</sup>. وقد روى في التفسير، وكامل الزيارات.

### ه موسى بن القاسم

قال النجاشي: «موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي، أبو عبد الله يلقب المجلي، ثقة ثقة، جليل، واضح الحديث، حسن الطريقة. له كتب، منها: كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصيام، كتاب الحج، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب الحدود، كتاب الديات، كتاب الشهادات، كتاب الايمان والنذور، كتاب أخلاق المؤمن، كتاب الجامع، كتاب الأدب.

أخبرنا أبو الحسين عليّ بن أحمد قال: حدّثنا ابن الوليد، قال: حدّثنا محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، قال: حدّثنا موسى بن القاسم بكتبه. وله مسائل الرجال، فيه مسائل ثمانية عشر رجلاً. أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدّثنا عليّ بن حاتم، عن أحمد بن إدريس، عن عبد الله بن محمد بن عيسى، عنه بها»<sup>(٢)</sup>.

ذكره الشيخ في الفهرست وقال فيه: «موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي. له ثلاثون كتاباً، مثل كتب الحسين بن سعيد، مستوفاة حسنة، وزيادة كتاب الجامع، أخبرنا بها جماعة، عن أبي جعفر بن بابويه، عن محمد بن الحسن، عنه. وأخبرنا بها ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن الصفار وسعد بن عبد الله، عن الفضل بن عامر وأحمد بن محمد، عن موسى بن القاسم، عن رجاله»<sup>(٣)</sup>.

وقد عدّ النجاشي أربعة عشر كتاباً من كتبه التي ذكر الشيخ أنها ثلاثون.

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٤٠٠، ت ٥٨٦٢.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٠٥، ت ١٠٧٣.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص ٢٤٣، ت ٧١٨.

وذكره الشيخ أيضاً في أصحاب الرضا عليه السلام وقال: «موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب، عربي بجلي، كوفي، ثقة»<sup>(١)</sup>.

وقد ذكرنا حال طبقته في الألف فقلنا: «عده السيد البروجردي في طبقات الكافي والكشي والفتية والفهرست والنجاشي من السابعة، ومن كبار السابعة في طبقات التهذيب. والرجل روت عنه السابعة مثل: أحمد بن محمد بن خالد البرقي المتوفى (٢٧٤هـ)، وأحمد بن محمد بن عيسى الأشعري المتوفى بعد (٢٧٤هـ)، وأخيه عبد الله الملقب ببنان، وأحمد بن هلال المتوفى (٢٦٧هـ)، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب المتوفى (٢٦٢هـ)، وسهل بن زياد، وعلي بن مهزيار وهو من كبار السابعة، ومحمد بن علي بن محبوب وهو من صغار السابعة كما قدمناه، هذا من ناحية تلامذته، وأما هو فقد روى عن السادسة، فأكثر عن صفوان بن يحيى المتوفى (٢١٠هـ) حتى بلغت رواياته عنه أكثر من (٧٠٠ رواية)، وأكثر أيضاً عن ابن أبي عمير المتوفى (٢١٧هـ)، وعلي بن جعفر (عمر وبقي إلى سنة ٢٥٢هـ)، ولكنه روى أيضاً عن جملة من الخامسة، وبتتبع أكثرهم وجدنا أنه يروي عنهم بواسطة، وتلك الموارد التي روى فيها عن الخامسة فيها سقط تجد ما يملأه من الأسناد المتناظرة، فقد روى عن: أبي جميلة النخاس، وأبان بن عثمان، وأحمد بن عمر الحلال، وإسماعيل بن جابر وحنان بن سدير - فإنهما وإن عمرا، لكن أقصى من أدركهما هم أساتذة موسى - وجميل بن دراج، وسيف بن عميرة، وعبد الرحمن بن الحجاج، وعبد الله بن سنان، وعلي بن رثاب، ومحمد بن عذافر، ومعاوية بن عمار، ومعاوية بن وهب، ويونس بن يعقوب، ونحوهم، لكن بمتابعة الأسناد تجد أنه روى عن أبي جميلة مثلاً بواسطة عمرو بن عثمان، وعن جميل بواسطة ابن أبي عمير، وهكذا في البقية، بل تجد في سند أنه روى موسى بن القاسم عن معاوية بن وهب عن صفوان عن العلا، والصحيح بلا ريب، موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب عن صفوان عن العلا، فإن راوينا هو حفيد معاوية وتلميذ صفوان وجده بمنزلة أساتذة

صفوان، وليس تلميذا له، ولعل هناك سوء انتزاع تعرضت له روايات موسى بن القاسم، فحدث هذا الخلل والسقط في جملة عظيمة من أسناده، والمحصلة بما أن الرجل روت عنه السابعة وروى عن السادسة، فالمناسب عدّه من كبار السابعة<sup>(١)</sup>.

### هـ علي بن جعفر العريضي:

هو أبو الحسن عليّ بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام مدني، سكن العريض من نواحي المدينة فللقب بالعريضي، ذكروا فضله ووثاقته، وهو أجل من أن يتوقف توثيقه على هذا، لفضله وجلالته.

قال فيه النجاشي: «علي بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين أبو الحسن، سكن العريض من نواحي المدينة فنسب ولده إليها. له كتاب في الحلال والحرام يروي تارة غير مبوب، وتارة مبوب. أخبرنا القاضي أبو عبد الله قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد قال: حدّثنا جعفر بن عبد الله المحمدي قال: حدّثنا عليّ بن أسباط بن سالم قال: حدّثنا عليّ بن جعفر بن محمّد قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام، وذكر المبوب. وأخبرنا أبو عبد الله بن شاذان قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر قال: حدّثنا عبد الله بن الحسن بن عليّ بن جعفر بن محمّد قال: حدّثنا عليّ بن جعفر، وذكر غير المبوب»<sup>(٢)</sup>.

وقال الشيخ: «علي بن جعفر أخو موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب، صلوات الله عليهم أجمعين، جليل القدر، ثقة، وله كتاب المناسك، ومسائل لأخيه موسى الكاظم بن جعفر عليه السلام، سأله عنها. أخبرنا بذلك جماعة، عن محمّد بن عليّ بن الحسين، عن أبيه، عن محمّد بن يحيى، عن العمركي الخراساني البوفكي، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى الكاظم عليه السلام. ورواه أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، عن سعد، والحميري، وأحمد بن إدريس، وعليّ بن موسى، عن أحمد

(١) الألف رجل، غيث شبر: ص ٥٣٧، ت ٩١٣.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي: ص ٢٥١، ت ٦٦٢.

بن محمد، عن موسى بن القاسم البجلي، عنه<sup>(١)</sup>.

وعده في رجاله في أصحاب الصادق عليه السلام<sup>(٢)</sup>، وفي أصحاب الكاظم عليه السلام<sup>(٣)</sup>، وفي المعجم عن رجال الشيخ أنه ذكر في أصحاب الرضا عليه السلام حيث قال: «علي بن جعفر بن محمد عمه عليه السلام، له كتاب، ثقة»<sup>(٤)</sup>. والموجود في النسخة المطبوعة من الرجال في أصحاب الرضا عليه السلام موردان، الأول ذكر فيه: «علي بن جعفر بن محمد عليه السلام له كتاب ثقة»<sup>(٥)</sup>، والثاني ذكر فيه: «محمد بن علي بن جعفر بن محمد عمه عليه السلام»<sup>(٦)</sup>. وهو غلط واضح ولعل نسخة السيد الخوئي قدست نفسه هي الصواب، خاصة أن هذا الأخير لم يذكر في بعض النسخ الخطية.

وقال المفيد: «كان علي بن جعفر رحمه الله راوية للحديث، سديد الطريق، شديد الورع، كثير الفضل، لزم أخاه موسى عليه السلام»<sup>(٧)</sup>، وقال فيه وفي أخيه إسحاق: «كانا من الفضل والورع على ما لا يختلف فيه اثنان»<sup>(٨)</sup>.

وصفه موسى بن القاسم بالثقة من أهل البيت، وذكره ابن شهر آشوب في الثقات<sup>(٩)</sup>.

روى في كامل الزيارات والتفسير، ذكره العامة ولم يقدح فيه أحد منهم، بل قال ابن حجر بقبوله، ولكنهم استنكروا حديثه في صحيح الترمذي حول محبة أهل البيت عليه السلام.

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي: ص ١٥١، ت ٣٧٧.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي: ص ٢٤٤، ت ٣٣٧٩.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٣٣٩، ت ٥٠٤٤.

(٤) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي: ج ١٢، ص ٣١٥.

(٥) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٥٩، ت ٥٣١٧.

(٦) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٦٤، ت ٥٤٠٦.

(٧) الإرشاد، المفيد: ج ٢، ص ٢١٤.

(٨) الإرشاد، المفيد: ج ٢، ص ٢١٦.

(٩) مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب، ج ٣، ص ٤٨٧.

المروي فيه<sup>(١)</sup>.

مات أبوه الإمام الصادق عليه السلام ولم يزل طفلاً؛ فيكون ممن ولد قبل (١٤٨هـ) بقليل، وأدرك الجواد والهادي عليهما السلام، فيكون حياً إلى بعد سنة (٢٢٠هـ)، وفي رواية الكافي أنه أدرك وفاة محمد بن الإمام الهادي عليه السلام، وذلك قرابة سنة (٢٥٢هـ)، ففي رواية الإرشاد أن محمد بن الإمام الهادي عليه السلام توفي وللعسكري عليه السلام قرابة عشرين عاماً، وهو عليه السلام من ولد سنة (٢٣٢هـ)، فيكون العريضي عُمر قرابة (١٠٤ عاماً)، وهذا مؤيد بما عن أبي نصر البخاري المتوفى (٣٤١هـ) أنه مات في زمن الهادي عليه السلام أي بين (٢٢٠ - ٢٥٤هـ).

ومن كل هذا يتضح غلط ما حكاه المزي في تهذيب الكمال<sup>(٢)</sup>، ونقله ابن حجر ثم تبعه الآخرون عليه، من أنه توفي سنة (٢١٠هـ).

استقرب السيّد البروجردي قدست نفسه في طبقات التهذيب كونه من السادسة، وعده في طبقات الكافي من كبار السادسة باعتماد سنة وفاته (٢١٠هـ)، وبعد ما بيّناه فالرجل رضي الله عنه من السادسة التي أدركتها الثامنة.

وعده البرقي في أصحاب الصادق عليه السلام، ولكنه لم يدرك إلا الرواية عن أخيه موسى عن أبيه الصادق عليه السلام.

وروى في الاختيار عن «علي بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام» حمدويه بن نصير، قال: حدّثنا الحسن بن موسى الخشاب، عن علي بن أسباط وغيره، عن علي بن جعفر بن محمد، قال: قال لي رجل أحسبه من الواقفة: ما فعل أخوك أبو الحسن؟ قلت: قد مات، قال: وما يدريك بذلك؟ قال: قلت: اقتسمت أمواله، وأنكحت نساؤه، ونطق الناطق من بعده، قال: ومن الناطق من بعده؟ قلت: ابنه علي، قال: فما فعل؟ قلت له: مات، قال: ما يدريك أنه مات؟ قلت: قسمت أمواله،

(١) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج ٧، ص ٢٥٨، ت ٥٠٣.

(٢) تهذيب الكمال، المزي، ج ٢٠، ص ٣٥٣.

ونكحت نساؤه، ونطق الناطق من بعده، قال: ومن الناطق من بعده؟ قلت: أبو جعفر ابنه، قال: فقال لي: أنت في سنك وقدرك وأبوك جعفر بن محمد تقول هذا القول في هذا الغلام؟! قال: قلت: ما أراك إلا شيطاناً، قال: ثم أخذ بلحيته فرفعها إلى السماء، ثم قال: فما حيلتي إن كان الله رآه أهلاً لهذا، ولم تكن هذه الشيبة لهذا أهلاً<sup>(١)</sup>.

وروى أيضاً عن «نصر بن الصباح البلخي، قال: حدثني إسحاق بن محمد البصري أبو يعقوب، قال: حدثني أبو عبد الله الحسين بن موسى بن جعفر، قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام بالمدينة وعنده علي بن جعفر وأعرابي من أهل المدينة جالس، فقال لي الأعرابي: من هذا الفتى؟ وأشار بيده إلى أبي جعفر عليه السلام، قلت: هذا وصي رسول الله ﷺ، قال: يا سبحان الله! رسول الله قد مات منذ مائتي سنة وكذا وكذا سنة، وهذا حدث كيف يكون هذا وصي رسول الله ﷺ؟ قلت: هذا وصي علي بن موسى، وعلي وصي موسى بن جعفر، وموسى وصي جعفر بن محمد، وجعفر وصي محمد بن علي، ومحمد وصي علي بن الحسين، وعلي وصي الحسين، والحسين وصي الحسن، والحسن وصي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وعلي بن أبي طالب وصي رسول الله ﷺ، قال: ودنا الطبيب ليقطع له العرق فقام علي بن جعفر، فقال: يا سيدي يبدأني لتكون حدة الحديد في قلبك، قال: قلت: يهنيك هذا عم أبيه، قال: فقطع له العرق ثم أراد أبو جعفر عليه السلام النهوض، فقام علي بن جعفر فسوى له نعليه حتى يلبسهما<sup>(٢)</sup>.

وروى الكليني عن الحسين بن محمد، عن محمد بن أحمد النهدي، عن محمد بن خلاد الصيقل، عن محمد بن الحسن بن عمار، قال: «كنت عند علي بن جعفر بن محمد جالساً بالمدينة، وكنت أقمت عنده سنتين أكتب عنه ما يسمع من أخيه - يعني أبا الحسن عليه السلام - إذ دخل عليه أبو جعفر محمد بن علي الرضا عليه السلام، ففوب علي بن جعفر بلا حذاء ولا رداء فقبل يده وعظمه، فقال له أبو جعفر عليه السلام: يا عم

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٧٢٨.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٧٢٨.

اجلس رحمك الله، فقال: يا سيدي كيف أجلس وأنت قائم؟ فلما رجع عليّ بن جعفر إلى مجلسه جعل أصحابه يوبخونه، ويقولون: أنت عم أبيه وأنت تفعل به هذا الفعل؟ فقال: اسكتوا إذا كان الله عز وجل - وقبض على لحيته - لم يؤهل هذه الشبهة، وأهل هذا الفتى، ووضعه حيث وضعه، أنكر فضله؟ نعوذ بالله مما تقولون، بل أنا له عبد<sup>(١)</sup>.

### تحقيق الصدور:

ذكر المجلسي في المرأة أنه صحيح<sup>(٢)</sup>. وهو كذلك، بل وروي في مصادر أخرى بسند معتبر أيضًا.

(١) الكافي، الكليني، ج ١، ح ١٢، ص ٣٢٢.

(٢) امرأة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٥٠.

## ١٢ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام خُلَفَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي أَرْضِهِ وَأَبْوَابُهُ الَّتِي مِنْهَا يُؤْتَى <sup>(١)</sup>

١/٥١٥. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، عَنِ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ <sup>(٢)</sup>: «الْأَئِمَّةُ خُلَفَاءُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي أَرْضِهِ» <sup>(٤)</sup>.

### رجال السند:

الحسين بن محمد الأشعري، وهو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاءه إلى (٣١٧هـ) <sup>(٥)</sup>؛ ومعلّى بن محمد البصري ضعيف، من السابعة <sup>(٦)</sup>؛ وأما أحمد بن محمد فهو أحمد بن محمد بن عبد الله بن مروان الأنباري، فإن المعلّى بن محمد يروي عنه مكرراً، وهو يتوسط بين ابن مسعود أو أبي مسعود وبين معلّى، وسيأتي بيان حاله. والالتباس يقع في تحديد الرجلين بعد الأنباري.

فأما أبو مسعود، فبالنظر إلى الأسناد المناظرة يجده وارداً بصيغة التكنية بالابن (ابن مسعود).

(١) في «بح»: «فيها». وفي «بر»: «يؤتى منها».

(٢) هكذا في «ب»، ج، ض، ف، بر، بف» والوافي. وفي المطبوع: «الرضا».

(٣) في «ج»، ف، + «إن».

(٤) الوافي، ج ٣، ح ٦١٠١، ص ٥٠٧.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٦) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.



قال المازندراني: «أبو مسعود، كآته الطائي المجهول»<sup>(١)</sup>.

وهذا يشتمل على أخطاء عدّة:

**أولاً:** أن الموجود في السند أبي مسعود، ولا وجود في فهرس الرجال لأبي مسعود طائي، نعم مثل هذا التسلسل السندي ورد فيه ابن مسعود بدلا من أبي مسعود، وهناك ابن مسعود طائي، ولكنه ~~مجهول~~ ذكر التكنية بالأب ولم يشر إلى التكنية بالابن.

**ثانياً:** لو حدد ابن مسعود بالطائي فهذا يعني أنه بلا ريب يقصد محمد بن مسعود الطائي، فلا وجود لابن مسعود طائي غيره في الفهارس، ولكنه قال: أنه مجهول! إلّا أنه ليس مجهولا كما ذكر ~~مجهول~~، بل ذكر النجاشي في ترجمته أنه كوفي عربي صميم، ثقة<sup>(٢)</sup>. ولعل المولى صالح اعتمد فقط على كتاب رجال الشيخ، الذي ذكر الاسم بدون الإشارة إلى حاله، أو أن نسخة النجاشي التي لديه كان فيها بعض التصحيف.

**ثالثاً:** أن لا قرينة تفيد اتحاد محمد بن مسعود الطائي مع أبي مسعود في سند هذه الرواية، إلّا تشابه اسم أب الراوي في كتب الرجال مع اسم الابن في هذه الرواية!

وقد ذكر أرباب الفهارس الراوي الذي يرد بعنوان (ابن مسعود الطائي) ولم يذكروا قرب اتحاده مع محمد بن مسعود الطائي، خاصة مع تشابه الاسم والطبقة غفلة عنه. والحال أن تعيين أبي مسعود في هذا السند شبه متعذر، ولا نجد بأيدينا قرينة مفيدة لمعرفته.

### هـ أحمد بن محمد:

هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن مروان الأنباري، ورد اسمه في التفسير. ولم يرو عنه غير معلى بن محمد البصري، فما عن الحسين بن محمد تلميذ المعلى بلا واسطة فتصحيح بسقوط شيخه المعلى، وما عن علي بن محمد عنه فتصحيح لمعلى بن محمد عنه، وكذا ما

(١) شرح أصول الكافي، المولى صالح المازندراني، ج ٥، ص ١٧٤

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٥٨، ت ٩٥٩.

عن أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري عنه فتصحيح فيه احتمالات تظهر من متابعة اختلاف المخطوطات.

استقرب السيّد البروجردي في طبقات الكافي كونه من السابعة، وعدّه من السادسة في طبقات التهذيب. والأسناد مع ملاحظة التصحيح تشير إلى كونه من السادسة، ولكن متون رواياته تشير إلى أنه ممن أدرك ولادة الحجة (عليه السلام) سنة (٢٥٦هـ) كما رواه أو على أقل تقدير ممن عاصر العسكري (عليه السلام) مما يعني أنه ممن بقي إلى منتصف القرن الثالث، وهو ممن روى عن الرضا (عليه السلام) وروى عن أيوب بن نوح، وهو من كبار السابعة، ومحمد بن سنان من السادسة، وأبي جميلة من الخامسة، فلو صحت تلك الأسناد وليس فيها ما هو ثابت، فالظاهر كونه ممن روى عن من هو أصغر منه، وأنه ممن عمر من السادسة.

#### ٥ الجعفري:

قال المازندراني في تعيينه في هذه الرواية: «كأنّه القاسم بن إسحاق بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب المدني الهاشمي أو ابنه داود أبو هاشم الجعفري»<sup>(١)</sup>.

وتبعه العلامة المجلسي، فبعد أن وصف الحديث بالضعيف، قال: «والجعفري كأنّه القاسم بن إسحاق بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، أو ابنه داود أبو هاشم الجعفري»<sup>(٢)</sup>.

وقال السيّد الخوئي قدست نفسه في المعجم تحت عنوان الجعفري بعد أن ذكر أنه ممن روى عنه أبو مسعود في الكافي: «الجعفري يطلق على أبي هاشم الجعفري، وهو داود بن القاسم المتقدم ترجمته، وهو من أصحاب الجواد والهادي والعسكري (عليه السلام)، وقد أدرك الرضا (عليه السلام)، وقد يطلق على سليمان بن جعفر، وهو من أصحاب الكاظم (عليه السلام)، وأدرك الرضا سلام الله عليه، فالتمييز بينهما إنما يكون بالراوي والمروي عنه»<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح أصول الكافي، المولى صالح المازندراني، ج ٥، ص ١٧٤.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٥٠.

(٣) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج ٢٤، ص ٨٩.

وتعين الجعفري بأبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، أو أبيه القاسم، أو سليمان بن جعفر في هذه الرواية غلط، فإنه وإن كان هذا اللقب يستخدم للثلاثة، بل وقد ينصرف لهم في أغلب الأسناد، إلا أنه في هذه الرواية وهذا السند ليس هو المتعين؛ فإن الجعفري المتكرر في مثل هذه السلسلة هو عم سليمان بن جعفر، وهو عبد الله بن إبراهيم الجعفري كما تدل عليه الأسناد المناظرة لهذا السند.

وهو أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الجعفري الهاشمي، جعفري نسبة إلى جعفر الطيار، طالبي، هاشمي، عربي، قال النجاشي: «عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، أبو محمد، ثقة، صدوق، روى أبوه عن أبي جعفر وأبي عبد الله (عليه السلام)، وروى أخوه جعفر عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ولم تشتهر (يشتهر) روايته. له كتب، منها: كتاب خروج محمد بن عبد الله ومقتله، وكتاب خروج صاحب فخ ومقتله. أخبرني عدة من أصحابنا عن الحسن بن حمزة قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن بكر بن صالح، عن عبد الله بن إبراهيم. وهذه الكتب تترجم لبكر بن صالح»<sup>(١)</sup>.

وبكر بن صالح يروي عنه وعن ابن أخيه سليمان، فإن عبد الله وسليمان من طبقة متقاربة تكاد تتحد، فإن العم من صغار الخامسة، وابن الأخ من كبار السادسة.

لم يذكر السيد البروجردي في طبقات الكافي تحت عنوان عبد الله بن إبراهيم الجعفري الطبقة سهواً، وعده في طبقات النجاشي من السادسة. ويظهر أن جعفر أخوه الأكبر من حساب الطبقات، كما عدناهما في الألف فجعفر من الخامسة، وعبد الله من صغارها<sup>(٢)</sup>.

### تحقيق الصدور:

هو كما عدّه المجلسي في الضعيف<sup>(٣)</sup>، ولا قرينة في البين لإثبات الصدور.

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢١٦، ت ٥٦٢.

(٢) الألف رجل، غيث شبر، ص ٣١٦، ت ٤٩٨.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٥٠.

١٦/٢. عَنْهُ<sup>(١)</sup>، عَنْ مُعَلَّى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سَاعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْأَوْصِيَاءُ هُمْ أَبْوَابُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - الَّتِي يُؤْتَى مِنْهَا، وَلَوْلَاهُمْ مَا عَرَفَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَبِهِمْ اخْتَجَّ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عَلَى خَلْقِهِ»<sup>(٢)</sup>.

### رجال السند:

السند معلق على الذي قبله بالضمير، فـ(عنه) تشير إلى الحسين بن محمد الأشعري، وهو ابن عامر الثقة، شيخ الكليني، لعله بقي إلى (٣١٧هـ)<sup>(٤)</sup>؛ ومعلّى بن محمد هو البصري، ضعيف، مضطرب المذهب، من السابعة<sup>(٥)</sup>؛ ومحمد بن جمهور هو العمي، وهو بصري أيضاً، هو ممن يروي عن السادسة في أغلب أسناده، وهو من صغار السادسة، فاسد المذهب، غال، ضعيف في الحديث، ومراً بيان حاله<sup>(٦)</sup>، وفيه بحث ذكرناه في هذا الجزء<sup>(٧)</sup>، ويبقى تفصيل حال سليمان بن ساعة الثقة، وعبد الله بن القاسم، وهو البطل الضعيف، فإن أبا بصير هنا هو يحيى بن أبي القاسم، الثقة الضرير، كوفي، من الرابعة، توفي سنة (١٥٠هـ)، وقد مرّ بيان حاله<sup>(٨)</sup>.

(١) في «ب، و»: «وعنه».

(٢) في «ف»: «إِنَّ».

(٣) الوافي، ج ٣، ح ٨١٠١، ص ٥٠٧.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ١٣٢، ص ٥٩٢.

(٧) ينظر: ح ٤٧٣.

(٨) مروت ترجمته ج ٢، ح ٦١، ص ٢٠٨.

### ◦ سليمان بن سماعه:

الضبي الكوزي الثقة، من السادسة، من رواة التفسير. قال النجاشي: «سليمان بن سماعه الضبي الكوزي، من بني الكوز، كوفي، حذاء، ثقة، روى عن عمه عاصم الكوزي، وعن غير عمه من الرجال. له كتاب أخبرني أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه، قال: حدثنا سلمة بن الخطاب. عن سليمان بن سماعه بكتابه». وبني كوز هم من بني مالك من أسد كما نص النجاشي على ذلك في ترجمة عمه عاصم، أكثر رواياته من طريق سلمة بن الخطاب الضعيف.

### ◦ عبد الله بن القاسم:

هذا عنوان مشترك بين ثلاثة: عبد الله بن القاسم الجعفري؛ وعبد الله بن القاسم الحارثي الذي لقبه ابن الغضائري بالبطل، وعبد الله بن القاسم الحضرمي الذي ذكر النجاشي أنه هو الملقب بالبطل، والمتعين بمقارنة الأسناد والراوي والمروي عنه كونه الملقب بالبطل، فهو من يتوسط سليمان بن سماعه وأبي بصير.

ولكن من هو البطل؟ فكما أسلفنا يظهر من النجاشي أن الملقب بالبطل هو الحضرمي، بينما يظهر من ابن الغضائري أن المعروف بالبطل هو الحارثي. والأمر ملتبس في تعيين من هو البطل، مع أن البطل سواء كان الحارثي أو الحضرمي فإنه على الحالتين موصوف بالضعف. ورجح العديد قول النجاشي كما ذهب إليه السيد البروجردي حيث قال في طبقات الكافي: «عبد الله بن القاسم، وعبد الله بن القاسم البطل، وعبد الله بن القاسم الحضرمي واحد».

ومعطيات الأسناد تؤشر أموراً عدة:

**أولاً:** روى سلمة بن الخطاب وعبد الله بن محمد عن عبد الله بن القاسم بن الحارث البطل وهو عن مرازم<sup>(١)</sup>. وهذا يشير إلى أن ابن الحارث والذي يلقب بالحارثي نسبة إلى جده هو الملقب بالبطل، وهذا ما ذكره ابن الغضائري في كتابه.

(١) بصائر الدرجات، ص ٢٦٧، ح ١٠.

**ثانياً:** يروي البرقي الأب عن عبد الله بن القاسم الحارثي كتابه كما في النجاشي، لكنه يكثر الرواية عن عبد الله بن القاسم الحضرمي في كتب الحديث، نعم روى البرقي عن عبد الله بن القاسم الحارثي عن عبد الله بن سنان رواية في كامل الزيارات.

**ثالثاً:** روى عنوان (عبد الله بن القاسم البطل) عن أبي بصير وعبد الله بن سنان، وكذا روى عبد الله بن القاسم الحضرمي عنهما، ولكن لا يصار إلى أن الحضرمي هو البطل؛ لأن عنواني (عبد الله بن القاسم بن الحرث) و(عبد الله بن القاسم الحارثي) ممن روى عنهما أيضاً في بطون الأسناد.

**رابعاً:** يروي سليمان بن سماعة وعبد الله بن محمد معاً عن عناوين: عبد الله بن القاسم بن الحرث، عبد الله بن القاسم البطل، عبد الله بن القاسم بن الحرث البطل. مما يؤشر بوضوح لاتحاد العناوين الثلاثة. وهذا وفاق ما ذكره ابن الغضائري وخلاف ما ذكره النجاشي.

**خامساً:** روى موسى بن سعدان عن عبد الله بن القاسم الحضرمي عن سهل بن صالح وهو مقلوب، صوابه صالح بن سهل، ونجد أن عبد الله بن القاسم البطل روى عن صالح بن سهل أيضاً، مما يشير إلى اتحاد العناوين لاتحاد المروي عنه واختصاصه به، وهو في جانب قول النجاشي، خلافاً لما عليه ابن الغضائري.

**سادساً:** أن الراوي لكتاب عبد الله بن القاسم الحضرمي في فهرست النجاشي كان عبد الله بن عبد الرحمن - وهو الأصم - ونجد في كتب الحديث أن عبد الله بن عبد الرحمن ممن يروي مكرراً عن عبد الله بن القاسم الأصم، مما يشير إلى اتحاده معه، فيكون الحضرمي هو الأصم مما يرجح قول النجاشي وفق هذا المؤشر.

ومن هذه المعطيات -لولا أن كلا من النجاشي والشيخ وابن الغضائري ذكروهما في عناوين منفصلين متتاليين مع ذكر التوصيف والحال- لذهبنا لاتحادهما، وأن عبد الله بن القاسم جده الحارث، ويلقب باسم جده أحياناً كما في غير واحد من الرواة، وهو حضرمي، ويعرف بلقب البطل، خاصة وأن لا تغاير في الطبقة لو دققنا ما وقع من

سقط في بعض أسناد هذه العناوين.

وتبرير القول بالاتحاد إنما يكون باعتبار أن ابن الغضائري والنجاشي والشيخ ذكروا ما وجدوه في فهارش مشايخهم من عنوان عبد الله بن القاسم الحضرمي في بعضها، وعنوان عبد الله بن القاسم الحارثي في بعض آخر، مع عدم المؤشر على الاتحاد بينهما، فأدرجوهما كعنوانين منفصلين، ويحدث هذا في أحيان ليست نادرة فيجد مثلاً الشيخ ترجمة في فهرس ابن الوليد لرجل بعنوان معين، ثم يجد في فهرس آخر كابن بطة مثلاً ترجمة بعنوان يختلف عن الموجود في فهرست ابن الوليد، فيتبادر الذهن إلى افتراقهما فيضعهما واحداً تلو الآخر. كما حصل في ترجمة عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وعبد الله بن إبراهيم الغفاري، وهما عنوانان لرجل واحد معروف عند التدقيق في كتب السيرة والتاريخ والرجال والرواية، لكنه وضعهما بترجمتين واحدة تلو الأخرى، وكما ذكر النجاشي ترجمتين لمحمد بن سالم الكندي في كتابه، والهيثم بن أبي مسروق النهدي حيث ذكره النجاشي والشيخ مرتين في فهرسيهما؛ الأولى في الأساء والثانية في الكنى، والحسن بن عطية حيث ذكره الشيخ في ثلاثة عناوين في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام.

وأما الطبقة فإنه وإن مايزنا بين طبقات تلك العناوين في الطبعة الأولى من الألف رجل<sup>(١)</sup>، ومع أن السيد البروجردي تريت في طبقته وقال: «والمناسب لبعض أسانيد أنه من الخامسة، وللبعض الآخر أنه من السادسة، فإن كان من الخامسة فرواية سلمة بن الخطاب ومحمد بن عليّ ومحمد بن خالد البرقي عنه مرسلة، وإن كان من السادسة فروايته عن أبي عبد الله عليه السلام، وعن عمرو بن أبي المقدام، وعمر بن أبان الكلبي، وأبي بكر الحضرمي، يشتبه أن تكون مرسلة، والله العالم»<sup>(٢)</sup>. لكن يظهر أن رواية السابعة كمحمد بن الحسين بن أبي الخطاب عنه فيسقط موسى بن سعدان كما تشير متابعة الأسناد، ورواية سلمة بن الخطاب فيسقط عبد الله بن محمد أو سليمان بن سعادة أو كلاهما كما تفضي إليه تدقيق أسناد الروايات المناظرة، ورواية محمد بن الحسن بن شمون

(١) الألف رجل، غيث شبر، ص ٣٣٠، ت ٥٢٥.

(٢) رجال أسانيد أو طبقات رجال الكافي، السيد البروجردي، ص ٢١٩، طبعة حجرية.

فإنها بواسطة عبد الله بن عبد الرحمن الأصم كما تشير إليه الأسناد المؤاخية، فالصواب أن الرجل ممن لم ترو عنه السابعة، بل روت عنه السادسة وصغارها، كمحمد بن خالد البرقي، وموسى بن سعدان، وعبد الرحمن الأصم، وسليمان بن سماع، وعلي بن معبد؛ فهو على ما يبدو من أسناده المعروفة وصحبه لمعاوية كونه من صغار الخامسة. وعلى هذا فلا ضير بكونه ممن يروي عن أبي بصير من الرابعة، ولا سقط ثابت في البين.

ويمكن أن يلاحظ نسبة الضعفاء والغلاة ممن يروي عنه، سواء مباشرة أو بواسطة كسهل، وسلمة بن الخطاب، وابن شمون، وأبي سمينة، بل إن أكثر ممن يروي عنه مباشرة هم من الضعفاء الغلاة كموسى بن سعدان، وعبد الرحمن الأصم، وعبد الله بن الدهقان، أو ممن يروي عن الضعفاء كمحمد بن خالد البرقي، فالرجل كما اتفقوا على وصفه بالضعف والغلو وهو محاط بهم من كل حذب وصوب.

فتحصل مما تقدم خلافاً للمعروف أنه رجل واحد اسمه عبد الله بن القاسم بن الحارث الحضرمي، الملقب بالبطل، ويدعى أحياناً بالحارثي نسبة إلى جده كما في غير راو كمحمد بن عيسى بن عبيدي حيث يلقب بالعبيدي، ومحمد بن علي بن قتيبة إذ يدعى بالقتيبي.

نقل النجاشي عن حاله في مورد «عبد الله بن القاسم الحارثي ضعيف، غال، كان صاحب معاوية بن عمار ثم خلط وفارقه، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان القزويني، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا الحميري، عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد البرقي عنه به»<sup>(١)</sup>، والظن أن مصدر النجاشي هو كتاب مسائل الرجال لعبد الله بن جعفر الحميري. وقال في المورد الآخر «عبد الله بن القاسم الحضرمي المعروف بالبطل، كذاب، غال، يروي عن الغلاة، لا خير فيه، ولا يعتد بروايته. له كتاب يرويه عنه جماعة. أخبرنا أحمد بن محمد بن عمران قال: حدّثنا محمد بن همام، قال: حدّثنا عبد الله بن العلاء قال: حدّثنا محمد بن الحسن بن شمون، قال: حدّثنا عبد الله بن عبد الرحمن عنه بكتابه»<sup>(٢)</sup>.

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٢٦، ت ٥٩٣.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٢٦، ت ٥٩٤.



وقال الشَّيْخ في المورد الأوَّل: «عبد الله بن القاسم، صاحب معاوية بن عمار الدهني. له كتاب، رويناه بالإسناد الأوَّل عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عنه»<sup>(١)</sup>، ولا يبعد أن يكون مصدر الشَّيْخ في هذا المورد فهرست ابن بطة. وقال في المورد الآخر: «عبد الله بن القاسم الحضرمي. له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمَّد بن الحسين، عنه»<sup>(٢)</sup>. وسبق أن نبهنا أن محمَّد بن الحسين بن أبي الخطاب إنما يروي عنه بواسطة سعدان، فهذا السند الأخير في ترجمة فهرست الشَّيْخ فيه سقط، وأما مصدر الشَّيْخ فلعله فهرست ابن الوليد.

أما ابن الغضائري فذكر في المورد الأوَّل: «عبد الله بن القاسم البطل الحارثي بصري، كذاب غال ضعيف، متروك الحديث، معدول عن ذكره»<sup>(٣)</sup>، وفي المورد الآخر: «عبد الله بن القاسم الحضرمي، كوفي، ضعيف أيضاً، غال، متهافت، لا ارتفاع به»<sup>(٤)</sup>.

وقد روى ابن طاووس رواية قال: أنه أخذها من كتاب أصل عبد الله بن القاسم الحضرمي<sup>(٥)</sup>.

### تحقيق الصدور:

وصف العلامة المجلسي الحديث بالضعف<sup>(٦)</sup>، والسند محتوشه الغلاة والضعفاء وإن تخلله سليمان بن سباعة وأبي بصير بحسب دعواهم، فهو من منقولات هؤلاء القوم وإن كان المضمون لا غضاضة فيه، لكن عين تلك الألفاظ والاصطلاحات ما برحت تنقل من أسناد يكتنفها الغلاة والضعفاء.

(١) الفهرست، الطوسي، ص ١٧٤، ت ٤٦٢.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص ١٧٤، ت ٤٦٤.

(٣) رجال ابن الغضائري، ابن الغضائري، ص ٧٨، ت ٩٠.

(٤) رجال ابن الغضائري، ابن الغضائري، ص ٧٨، ت ٩١.

(٥) فرج المهموم، السيد ابن طاووس، ص ٩٣.

(٦) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٥٠.

١٧/٥٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ: «وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ»<sup>(١)</sup> قَالَ: «هُمْ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام»<sup>(٢)</sup>.

### رجال السند:

وهذه السلسلة السندية - الحسين عن معلى عن الوشاء - من أكثر السلاسل تكررا، وسبق أن نبهنا مرارا على خدشها بالمعلل البصري، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها<sup>(٣)</sup>. نعم هي صحيحة عند السيد الخوئي قدست نفسه؛ لتوثيقه معلى البصري، إذ أنه من رجال تفسير القمي؛ وعبد الله بن سنان الثقة المعروف، من الخامسة، ممن بقي إلى بعد سنة (١٧٠ هـ)<sup>(٤)</sup>.

### تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف. على المشهور، لكن مضمونه مروي بأسانيد كثيرة»<sup>(٥)</sup>؛ والوصف بالضعف لمكان معلى بن محمد، والسند صحيح على مباني السيد الخوئي طاب ثراه، لتوثيقه معلى بن محمد، وروى النعماني في الغيبة بسند معتبر عن ابن أبي حمزة البطائني عنه أبيه عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام أنها نزلت في القائم وأصحابه<sup>(٦)</sup>. وفي غيبة الشيخ أنها نزلت في المهدي عليه السلام<sup>(٧)</sup>.

(١) النور (٢٤): ٥٥.

(٢) تفسير فرات، ص ٢٨٨، ح ٣٨٩، بسنده عن ابن عباس من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيه بعد ذكر الآية هكذا: «قال: نزلت في آل محمد عليهم السلام؛ الوافي، ج ٣، ح ٧١٠١، ص ٥٠٧.

(٣) منها ما ورد في ج ٢ من هذا الكتاب، ص ١٣٦.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١٠، ص ١٧٣.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٥١.

(٦) الغيبة، ابن أبي زنبب النعماني، ص ٢٧٤.

(٧) الغيبة، الطوسي، ص ١٧٦.

### ١٣ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام نُورُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ<sup>(١)</sup>

١٨٥ / ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مِرْدَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى وَالْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْكَائِي، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا»<sup>(٢)</sup>. فَقَالَ: «يَا أَبَا خَالِدٍ، النُّورَ وَاللَّهُ الْأَئِمَّةُ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ عليهم السلام إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَهُمْ وَاللَّهُ نُورُ اللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ، وَهُمْ وَاللَّهُ نُورُ اللَّهِ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي<sup>(٣)</sup> الْأَرْضِ، وَاللَّهُ يَا أَبَا خَالِدٍ، لِنُورِ الْإِمَامِ<sup>(٤)</sup> فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْوَرُ مِنَ الشَّمْسِ الْمُضِيئَةِ بِالنَّهَارِ، وَهُمْ وَاللَّهُ يُنَوِّرُونَ قُلُوبَ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَحْجُبُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - نُورَهُمْ عَمَّنْ يَشَاءُ، فَتُظْلِمُ<sup>(٥)</sup> قُلُوبُهُمْ، وَاللَّهُ يَا أَبَا خَالِدٍ، لَا يُحِبُّنَا عَبْدٌ وَيَتَوَلَّانَا<sup>(٦)</sup> حَتَّى يُطَهِّرَ اللَّهُ قَلْبَهُ، وَلَا يُطَهِّرَ اللَّهُ قَلْبَ عَبْدٍ حَتَّى يُسَلِّمَ<sup>(٧)</sup> لَنَا، وَيَكُونَ سَلَامًا<sup>(٨)</sup> لَنَا، فَإِذَا<sup>(٩)</sup> كَانَ سَلَامًا لَنَا سَلَّمَ اللَّهُ مِنْ

(١) في حاشية «ف»: + «في الأرض». وفي مرآة العقول: + «في أرضه».

(٢) التغبان (٦٤): ٨.

(٣) في الوافي وتفسير القمي: - «في».

(٤) في «ج»: «الأئمة».

(٥) في الوافي: «فيظلم».

(٦) عطف على المنفَى. وفي حاشية «ج»: «ولا يتوَلَّانَا».

(٧) «حتى يسلم»: إمّا من الإسلام بمعنى الانقياد، أو من التسليم؛ والسلم: خلاف الحرب. انظر:

الوافي، ج ٣، ص ٥٠٨؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٥٤.

(٨) «السلم» و«السلم»: الصلح، وضد الحرب. و«السلم»: الاستسلام والإذعان والانقياد. وهو

مصدر يقع على الواحد والاثنتين والجميع. انظر: النهاية، ج ٢، ص ٣٩٤؛ لسان العرب، ج ١٢،

ص ٢٩٣ (سلم).

(٩) في «ف»: «وإذا».

شَدِيدِ الْحِسَابِ، وَأَمْنَهُ مِنْ فَرْعِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ الْأَكْبَرِ<sup>(١)</sup>.

### رجال السند:

الحسين بن محمد الأشعري وهو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يَحْتَمِلُ بَقَاؤُهُ إِلَى (٣١٧هـ)<sup>(٢)</sup>؛ ومعلّى بن محمد البصري ضعيف، من السابعة<sup>(٣)</sup>؛ وعليّ بن مرداس لا يعرف من هو، ولا يرد اسمه إلا من خلال نفس هذه السلسلة من رواية الحسين بن محمد الأشعري عن معلّى عنه؛ وصفوان بن يحيى الثقة الجليل، الغني عن التعريف، من السادسة، من أشهر رواة الكوفة وأبرزهم، كان بياعاً للسابري، توفي سنة (٢١٠هـ)<sup>(٤)</sup>؛ والحسن بن محبوب ثقة، من السادسة، توفي سنة (٢٢٤هـ)<sup>(٥)</sup>؛ وأبو أيوب هو إبراهيم الخزاز، الثقة المعروف<sup>(٦)</sup>، ويبقى الكلام في عليّ بن مرداس، وأبي خالد الكابلي.

### هـ علي بن مرداس:

لم يرد هذا الاسم في كتب الرجال والسيرة ونحوها، ولم يرو عنه في كتب الحديث أحد إلا معلّى بن محمد ليتوسط بينه وبين السادسة، مما يجعل اختلاق المعلّى له محتملاً، كحال أحمد بن محمد بن عبد الله الأنباري.

وقد عدّه السيّد البروجردي من السابعة في طبقات الكافي، لأنه إنما يروي عن السادسة، ولكن تلميذه المعلّى من السابعة حتى عند السيّد البروجردي قدست نفسه،

(١) تفسير القمّي، ج ٢، ص ٣٧١، بسنده عن الحسن بن محبوب؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠١٢، ص ٥٠٩.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٣) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٤) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٦٨، ص ٢٤٤.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٨.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ٧٣، ص ٢٥٧.

فعلى فرض وجوده فالأنسب أن يُعد من كبار السابعة أو صغار السادسة.

### هـ أبو خالد الكابلي:

ذكرت ملخص حاله في الألف: «كنكر أبو خالد الكابلي: أبو خالد، اسمه وردان، ولقبه كنكر، وفي الرواية أن كنكر اسمه الذي سمته به والدته، وفي أخرى أن وردان هو الاسم الذي سمته به والدته، وفي الكافي أنه من ثقات عليّ بن الحسين عليه السلام، وفي رواية أخرى أنه من حواريه، وفي بعض الروايات أنه كان من الكيسانية ثم رجع، وعن ابن شهر آشوب أن الغلاة تنتمي إليه، روى في التفسير كامل الزيارات.

عدّه السيّد البروجردي في طبقات الكافي في الكنى من الرابعة، وفي الكنى من طبقات التهذيب من الخامسة. وكما يستشف من عبارات رجال الشّرخ فإن هناك رجلاً بنفس الكنية أو الاسم أصغر وأكبر أو أن الأكبر فحسب يلقب كنكر، والأصغر يروي عن أبي عبد الله عليه السلام.

وعلى كل تقدير فالوارد في رواياتنا ثارةٌ لجل تروي عنه الرابعة وما قاربها؛ كمعمر بن يحيى، وميسر بن عبد العزيز، وأبي حمزة الثمالي، وسدير الصيرفي<sup>(١)</sup> وصحف في مكان آخر إلى منذر الصيرفي، وضريس. ويروي في كل هذه الموارد عن السجاد عليّ بن الحسين عليه السلام. وهذا هو الشهير وهو من الثالثة، وهو من ورد فيه أنه من حواريه عليّ بن الحسين عليه السلام وثقاته، وهو الأكبر.

وأخرى رجل تروي عنه الخامسة؛ كجميل بن صالح، وهشام بن سالم، وأبي أيوب، ويروي هو في هذه الموارد عن أبي جعفر الباقر عليه السلام وهذا هو الذي وصفه الشيخ بالأصغر.

وثالثة يروي عنه صالح بن أبي حماد وهو من السابعة ويروي هو عن أبي عبد الله عليه السلام وهذا السند لا ريب في سقوطه، مع أن المقصود به الأصغر أيضاً. فالأصغر من الرابعة،

(١) نعم هو أكبر من أهل الرابعة حتى، فنحن نعدّه من الثالثة التي أدركتها الخامسة.

والأكبر من الثالثة»<sup>(١)</sup>

### تحقيق الصدور:

السند كما ذكر المجلسي وقال: «ضعيف على المشهور»<sup>(٢)</sup>، ولا يغني توثيق معلى بن محمد وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه فعلى بن مرداس غير معلوم بالمرّة، وعلى كل تقدير فلا جهة توثق صدورّه.

---

(١) الألف رجل، غيث شبر، ص ٤١٥، ت ٦٩٢.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٥٢.

٥١٩ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَاتَّبِعُوا التَّوْرَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ <sup>(١)</sup> قَالَ: «التَّوْرُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَلِيٌّ <sup>(٢)</sup> أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْأُئِمَّةُ عليهم السلام» <sup>(٣)</sup>.

### رجال السند:

الرواية مرسلة من الثامنة إلى أبي عبد الله عليه السلام، وقد وردت تلك الرواية أيضاً مرسلة في تفسير القمي، وأرسلت أيضاً في تفسير العياشي إلى أبي بصير وهو يرويها عن أبي جعفر الباقر عليه السلام.

### تحقيق الصدور:

الرواية مرسلة، ولم يتسن لنا معرفة طريق للتحقق من صدورها، وكذا أيضاً عدّها المجلسي مرسلة <sup>(٤)</sup>.

(١) الأعراف: ١٥٧.

(٢) في «ب، ج، ض، بف» والوافي والبحار: «علي».

(٣) تفسير العياشي، ج ٢، ح ٨٨، ص ٣١، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، وفيه بعد ذكر الآية هكذا: «النور علي عليه السلام». تفسير القمي، ج ١، ص ٢٤٠، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيه بعد ذكر الآية هكذا: «يعني أمير المؤمنين عليه السلام؛ الوافي، ج ٣، ح ٢١٠٢، ص ٥١٠؛ البحار، ج ٢٣، ح ١٠، ص ٣١٠.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٥٤.

٥٢٠/٣. أحمد بن إدريس، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: لَقَدْ آتَى اللَّهُ أَهْلَ الْكِتَابِ خَيْرًا كَثِيرًا، قَالَ <sup>(١)</sup>: «وَمَا ذَاكَ؟» <sup>(٢)</sup> قُلْتُ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ» إِلَى قَوْلِهِ: «أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا» <sup>(٣)</sup> قَالَ: فَقَالَ: «قَدْ آتَاكُمْ اللَّهُ <sup>(٤)</sup>» كَمَا آتَاهُمْ» ثُمَّ تَلَا: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ» <sup>(٥)</sup> «يَعْنِي إِمَامًا تَأْتُونَن بِهِ» <sup>(٦)</sup>.

### رجال السند:

أحمد بن إدريس، شيخ الكليني، أشعري قمي، ثقة، توفي سنة (٣٠٦هـ)، من الثامنة <sup>(٧)</sup>؛ ومحمد بن عبد الجبار هو ابن أبي الصهبان، أشعري قمي، ثقة، من السابعة <sup>(٨)</sup>؛ وابن فضال هنا هو الحسن بن علي بن فضال الثقة الكوفي، من السادسة، توفي بعد العشرين بعد المائتين <sup>(٩)</sup>؛ وثعلبة بن ميمون العابد الزاهد، الفقيه الثقة، من الخامسة، مرّ تفصيل

(١) في «ف»: «وقال».

(٢) في «ف» والوافي: «ذلك».

(٣) القصص (٢٨): ٥٢-٥٤.

(٤) في «ف» بح: «-الله».

(٥) الحديد (٥٧): ٢٨.

(٦) الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح ١١٧٣؛ وتفسير القمي، ج ٢، ص ٣٥٢، وفيهما بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام من قوله: «وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا» مع زيادة في أوّله. راجع: تفسير فرات، ص ٤٦٨، ح ٦١٢؛ الوافي، ج ٣، ح ٣١٠٢، ص ٥١٠.

(٧) مرت ترجمته في ج ١، ح ٣، ص ٨٥.

(٨) مرت ترجمته في ج ١، ح ٣، ص ٨٦.

(٩) مرت ترجمته في ج ١، ح ٤، ص ٨٧.



أحواله<sup>(١)</sup>؛ وأبي الجارود هو زياد بن المنذر، الزيدي، من صغار الرابعة، مقبول الرواية<sup>(٢)</sup>، ولكن لما كان المجلسي قدست نفسه يذهب إلى تضعيفه ارتأينا تفصيل حاله هنا.

### ه أبو الجارود زياد بن المنذر:

مع إنا ذكرنا ترجمته فيما سبق<sup>(٣)</sup>، لكننا سنفصل الكلام في حاله في هذا المورد بشكل مبسوط، وملخص ما ورد في الجزء الأول أنه ثقة حيث عدّه الشيخ المفيد المتوفى (٤١٣ هـ) فيمن وصفهم بالفقهاء «الأعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام، والفنيا والأحكام، الذين لا يطعن عليهم، ولا طريق إلى ذم واحد منهم، وهم أصحاب الأصول المدونة، والمصنفات المشهورة»<sup>(٤)</sup>.

ولكن هذا التوثيق فيه نظر، فإن المفيد لما كان في معرض نقاش مسألة عدد أيام شهر رمضان، فوصف رجال أسناد الطائفة الأولى من أن شهر رمضان ثلاثين يوماً لا يتقص أبداً، وقال في أول رواية: «هذا الحديث شاذ، نادر، غير معتمد عليه، طريقه محمد بن سنان، وهو مطعون فيه، لا تختلف العصابة في تهمة وضعفه، وما كان هذا سبيله لم يعمل عليه في الدين»<sup>(٥)</sup>. ولكنه اعتمد على محمد بن سنان بعد عشر صفحات من الكتاب<sup>(٦)</sup> في الروايات التي قال أنها رواها الأعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام، والفنيا والأحكام، الذين لا يطعن عليهم، ولا طريق إلى ذم واحد منهم، وهم أصحاب الأصول المدونة، والمصنفات المشهورة! ولذا لا يصلح توثيق المفيد كقرينة تامة، بل تحتاج مزيد مؤيدات، وتتبع روايات الرجل الصحيحة لا يشير ريبه حوله، وهذا أحد المؤيدات حوله.

(١) مرت ترجمته في ج ٢، ح ١٨٦، ص ٧١١.

(٢) مرت ترجمته في ج ١، ح ٧، ص ٤٧١.

(٣) الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج ١، ح ٧، ص ٥٦١.

(٤) جوابات أهل الموصل، المفيد، ص ٢٥، ص ٣٠.

(٥) جوابات أهل الموصل، المفيد، ص ٢٠.

(٦) جوابات أهل الموصل، المفيد، ص ٣٠.

وأما ما رواه الكشي عن «إسحاق بن محمد البصري، قال: حدثني محمد بن جمهور، قال: حدثني موسى بن بشار الوشاء، عن أبي بصير، قال: كنا عند أبي عبد الله عليه السلام فمرت بنا جارية معها قمقم فقلبته، فقال أبو عبد الله عليه السلام: إن الله عز وجل إن كان قلب قلب أبا الجارود، كما قلبت هذه الجارية هذا القمقم فما ذنبي»<sup>(١)</sup>.

فرواه هذا الخبر سيئو الصيت، فإسحاق بن محمد البصري أسوأ ممن يؤخذ منه حديث، فعن النجاشي أنه معدن التخليط، له كتب في التخليط<sup>(٢)</sup>. مشكوك في روايته<sup>(٣)</sup>. غال متهم، ومن أركانهم كما في الاختيار<sup>(٤)</sup>. غال، كان يحفظ كثيراً، كما عن محمد بن مسعود<sup>(٥)</sup>. يرمى بالغلو، كما عن الشيخ<sup>(٦)</sup>. كان فاسد المذهب، كذاباً في الرواية، وضاعاً للحديث، لا يلتفت إلى ما رواه، ولا يتتبع بحديثه، وللعياشي معه خبر في وضعه للحديث، مشهور كما عن ابن الغضائري<sup>(٧)</sup>. وقد أورد العياشي أنه كان مولعاً بالحنامات والمراميش ويمسكها ويروي في فضل إمساكها أحاديث<sup>(٨)</sup>. وإليه تنسب الفرقة الإسحاقية<sup>(٩)</sup> ممن يعبدون علياً عليه السلام. قال الذهبي: إنه زنديق، وحاشا الرافضة منه!

والكشي لا يروي عنه مباشرة، بل لعل هذه الرواية إذا لم نقل بالإرسال فإنها مسندة بالتوسط، فهي بواسطة نصر بن الصباح الغالي الآخر.

وأما محمد بن جمهور العمي شيخ إسحاق بن محمد في هذه الرواية فهو لا يقل سوءاً

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٤٩٥.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٧٣، ت ١٧٧.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٣٦.

(٤) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٥٨٤، ص ٦١٢.

(٥) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٨١٣.

(٦) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٨٤، ت ٥٦٥١.

(٧) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص ٤١.

(٨) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٨١٣.

(٩) خلاصة الأقوال، العلامة الحلي، ص ٣١٨.

عن تلميذه، قال عنه النجاشي: «ضعيف في الحديث، فاسد المذهب، قيل فيه أشياء، الله أعلم بها من عظمها»<sup>(١)</sup>. وعن ابن الغضائري: «غال، فاسد الحديث، لا يكتب حديثه، رأيت له شعراً يحلل فيه محرمات الله عز وجل»<sup>(٢)</sup>، ووصفه الشيخ بالغلو<sup>(٣)</sup>. فهذا الحديث لا اعتبار له ولا اعتداد به، من سلسلة لا اعتماد عليها البتة.

وروى الكشي أيضاً عن «علي بن محمد، قال: حدثني محمد بن أحمد، عن علي بن إسماعيل عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن أبي أسامة، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام) ما فعل أبو الجارود! أما والله لا يموت إلّا تائها»<sup>(٤)</sup>.

ورجال هذه الرواية تبدأ بعلي بن محمد وهو ابن فيروزان وهو وإن وصف بكثرة الرواية، ولكن هذا مما لا يفيد لوحده في تقرير الوثاقة، خاصة أن تتبع سيرته الروائية مربب، وأما محمد بن أحمد فهو صاحب النوادر، كان ثقة يروي عن الضعفاء، وعلي بن إسماعيل هو ابن السندي الذي لم يوثقه إلّا نصر بن الصباح الغالي، وباقي السند من هؤلاء ثقات على فرض تصديق علي بن إسماعيل. فالرواية أيضاً لا اعتماد عليها.

وروى أيضاً عن «علي بن محمد، قال: حدثني محمد بن أحمد، عن العباس بن معروف، عن أبي القاسم الكوفي، عن الحسين بن محمد بن عمران، عن زرعة، عن سماعة، عن أبي بصير، قال: ذكر أبو عبد الله (عليه السلام) كثير النواء، وسالم بن أبي حفصة، وأبا الجارود، فقال: كذابون مكذبون، كفار، عليهم لعنة الله، قال: قلت: جعلت فداك كذابون قد عرفتهم فما معنى مكذبون؟ قال: كذابون يأتونا فيخبرونا أنهم يصدقونا وليسوا كذلك، ويسمعون حديثنا فيكذبون به»<sup>(٥)</sup>.

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٣٧، ت ٩٠١.

(٢) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص ٩٢، ت ١٣١..

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٦٤، ت ٥٤٠٤.

(٤) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٤٩٥.

(٥) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٤٩٦.

وعلي بن محمد هو ابن فيروزان المار في الحديث السابق، ومحمد بن أحمد صاحب النوادر ثقة، من صغار السابعة، والعباس بن معروف ثقة، من كبار السابعة، وأبي القاسم الكوفي يظهر أنه عبد الرحمن بن حماد، وهو من السادسة، من الغلاة، فعن ابن الغضائري أنه «ضعيف جداً، لا يلتفت إليه، في مذهبه غلو»<sup>(١)</sup>. وعن النجاشي أنه ممن «رمي بالضعف والغلو»<sup>(٢)</sup>. والحسين تصحيف للحسن بن محمد بن عمران وليس بمعروف، فالسند قاصر أيضاً عن إثبات الصدور خاصة مع اشتغاله على أحد الغلاة الضعفاء وهم يتكرر ورودهم في روايات ذم أبي الجارود.

وليس من الصواب ما ذكره الشارح في طبعة كتاب الاختيار حيث ذكر في تحديد أبي القاسم الكوفي في هذه الرواية قائلاً: «حيثما أطلق أبو القاسم الكوفي في الأسانيد، فهو سعيد بن أحمد بن موسى الغراء الصدوق الثقة، وقد يقال: أبو القاسم الكوفي ويراد به حميد بن زياد، ولكن لا يكاد يسعهما هذا الإسناد، لتقدم العباس بن معروف عليهما في الطبقة جدا. فقد ذكره الشيخ في أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام وقال: العباس بن معروف قمي، ثقة، صحيح الحديث، مولى جعفر بن عمران بن عبد الله الأشعري. وكثيراً ما يقول أبو عمرو الكشي في هذا الكتاب: أبو القاسم الكوفي، ويعني به معاوية بن عمار الدهني البجلي، وبه تستقيم هذه الطبقة فهو المتعين في هذا الأسناد. والشائع في الكافي والتهذيب والاستبصار في التعبير عنه بالتكنية أبو القاسم البجلي، أو أبو القاسم مجرداً عن التوصيف والتقييد»<sup>(٣)</sup>.

فإنه وإن كان إنكاره أن يكون أبو القاسم الكوفي سعيد بن أحمد أو حميد بن زياد في محله، لكن تعيينه بمعاوية بن عمار ليس في محله؛ لأن العباس بن معروف معروف بروايته عن السادسة، وليس الخامسة كمعاوية. ولا تجد أيضاً أن معاوية ممن يتوسط في أي سندان الراويين مع كثرة رواياته. وعلى كل تقدير فالرواية كما هو بين لا يعتمد

(١) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص ٨٠، ت ٩٨.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٣٨، ت ٦٣٣.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٤٩٦.

عليها في قدح الرجل.

وروى الكشي أيضاً «عن محمد بن الحسن البراثي، وعثمان بن حامد الكشيان، قالاً: حدّثنا محمد بن زياد، عن محمد بن الحسين، عن عبد الله المزخرف، عن أبي سليمان الحمار، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لأبي الجارود بمنى في فسطاطه رافعا صوته: يا أبا الجارود وكان والله أبي إمام أهل الأرض حيث مات لا يحمله إلا ضال، ثم رأيته في العام المقبل قال له مثل ذلك. قال: فلقيت أبا الجارود بعد ذلك بالكوفة فقلت له: أليس قد سمعت ما قال أبو عبد الله عليه السلام مرتين؟ قال: إنما يعني أباه علي بن أبي طالب عليه السلام»<sup>(١)</sup>.

وسند هذه الرواية يبدأ بشيخي الكشي، وأحدهما وهو عثمان بن حامد ثقة، من الثامنة، وهما يرويان في جل أسنادهما عن محمد بن يزداد، وقد صحف في هذا السند إلى محمد بن زياد، وهذا الرجل من الثامنة أو كبارها، وقال ابن مسعود عنه: أنه لا بأس به، وهو يروي عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب الثقة، من السابعة، وأما عبد الله المزخرف فهو الحجال الثقة الثبت، من السادسة، وأما أبو سليمان الحمار فهو داود بن سليمان، ثقة عند النجاشي والمفيد، وهو من الخامسة. فالرواية ذات سند مقبول وإن وصفها السيّد الخوئي قدست نفسه في المعجم بالضعف؛ لعدم التفاته لتصحيح محمد بن زياد من محمد بن يزداد، والتصحيح لا ريب فيه للمتابع للسلاسل السندية لشيخي الكشي محمد بن الحسن وعثمان بن حامد.

ولكن متن هذه الرواية وإن أراد منه الراوي الذم للرجل، لكن أوضاع التقية، وقرائن الحال الخفية، تجعلها مجتملة في دلالتها، فلا يمكن الاعتداد عليها في تحقق الذم للرجل.

نعم قال الكشي: «حكى أن أبا الجارود سمي سرحوبا، ونسبت إليه السرحوبية من الزيدية، سمّاه بذلك أبو جعفر عليه السلام، وذكر أن سرحوبا اسم شيطان أعمى يسكن البحر،

وكان أبو الجارود مكفوفاً أعمى أعمى القلب<sup>(١)</sup>.

ولكن هذا الكلام فيه مداخل؛ فإن أبا الجارود إنما تغير بعد سنة (١٢٣هـ)، بعد ظهور زيد الشهيد، والإمام الباقر (عليه السلام) إنما توفي سنة (١١٤هـ)، والسر حوب في اللغة الطويل السريع، ويطلق على الناقة أو الحصان، وكل هذا كلام مرسل، نعم ما أحقه من أنه كان أعمى القلب ذم واضح من الكشي، ولعله بسبب الروايات الواصلة إليه، والتي وصلتنا في الاختيار، وتبين عدم إمكان الاعتماد عليها.

ومع أن أبا الجارود ممن عرف بأنه زيدي، وأنه مؤسس مذهب الجارودية، وقد قال الراوي في سند الاختيار أنه رأس الزيدية، لكن هذا يتعارض مع ما رواه الكليني عنه بسند معتبر عن شيخه الثقة «محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر (عليه السلام)، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: دخلت على فاطمة (عليها السلام) وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها، فعددت اثني عشر آخرهم القائم (عليه السلام)، ثلاثة منهم محمد، وثلاثة منهم علي<sup>(٢)</sup>». ورواه أيضاً الصدوق في الخصال عن أبيه، عن سعد، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عنه<sup>(٣)</sup>، ورواه أيضاً في كمال الدين عن الحسين بن أحمد بن إدريس، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن عيسى وإبراهيم بن هاشم جميعاً، عن الحسن بن محبوب، عنه<sup>(٤)</sup>. وكذا رواها في الفقيه عن الحسن بن محبوب عنه<sup>(٥)</sup>.

أما النجاشي المتوفى (٤٥٠هـ) فقال عنه: «يزاد بن المنذر أبو الجارود الهمداني الخارفي الأعمى، أخبرنا ابن عبدون عن علي بن محمد، عن علي بن الحسين، عن حرب بن

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٤٩٥.

(٢) الكافي، الكليني، ج ١، ح ٩، ص ٣٢٥.

(٣) الخصال، الصدوق، ص ٤٧٧، ح ٤٢.

(٤) كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، ص ٣١٣، ح ٤.

(٥) لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج ٤، ح ٨٥٤٠، ص ١٨٠.

الحسن، عن محمد بن سنان، قال: قال لي أبو الجارود: «ولدت أعمى، ما رأيت الدنيا قط»، كوفي، كان من أصحاب أبي جعفر، وروى عن أبي عبد الله عليه السلام، وتغير لما خرج زيد رضي الله عنه. وقال أبو العباس بن نوح: هو ثقفي، سمع عطية، وروى عن أبي جعفر، وروى عنه مروان بن معاوية وعلي بن هاشم بن البريد، يتكلمون فيه، قاله البخاري. له كتاب تفسير القرآن، رواه عن أبي جعفر عليه السلام. أخبرنا به عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدّثنا جعفر بن عبد الله المحمدي قال: حدّثنا أبو سهل كثير بن عياش القطان قال: حدّثنا أبو الجارود بالتفسير<sup>(١)</sup>.

وقول النجاشي «يتكلمون فيه» ظاهر في وجود ملامح الضعف والسمعة غير المقبولة عند الأصحاب وقته، ولا يبعد أن تكون بسبب تلك الروايات المارة.

وقال الشيخ: «زياد بن المنذر، يكنى أبا الجارود، زيدي المذهب، وإليه تنسب الزيدية الجارودية، له أصل، وله كتاب التفسير عن أبي جعفر الباقر عليه السلام». أخبرنا به الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبيد الله، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن الحسين بن سعيد الهمداني، عن محمد بن إبراهيم القطان، عن كثير بن عياش، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام. وأخبرنا بالتفسير أحمد بن عبدون، عن أبي بكر الدوري، عن ابن عقدة، عن أبي عبد الله جعفر بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن جعفر بن محمد بن علي بن أبي طالب المحمدي، عن كثير بن عياش القطان - وكان ضعيفا، خرج أيام أبي السرايا معه، فأصابته جراحة - عن زياد بن المنذر أبي الجارود، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن الغضائري: «صاحب المقالة، حديثه في حديث أصحابنا أكثر منه في الزيدية، وأصحابنا يكرهون ما رواه محمد بن سنان عنه، ويعتمدون ما رواه محمد بن أبي بكر الأرجني<sup>(٣)</sup>».

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٧٠، ت ٤٤٨.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص ١٣٢، ت ٣٠٣.

(٣) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص ٦١، ت ٥١.

ويظهر من كلام ابن الغضائري أيضاً أنه صاحب مقالة معروفة، وصاحب مذهب خاص، وهذا ما أشار إليه الجميع بلا استثناء، ولكن أيضاً فإن رواياته في كتبنا أكثر من رواياته في كتب الزيدية، وأما الجملة الأخيرة لابن الغضائري فهي تشير إلى نحو اعتماد على قول زياد بن المنذر، وأنه لا إشكال في روايته هو إنما الإشكال في الطريق إليه، نعم هي قرينة ناقصة تحتاج مزيد قرينة للاعتماد على روايته، ويمكنها مع القريتين السابقتين لتقرير وثاقته أن تكون قرينة تامة لقبول روايات الرجل.

وقد ذكر أكثر أهل الرجال شيئاً عن أبي الجارود من كافة المذاهب، فقال ابن النديم المتوفى (٤٣٨هـ) فذكره قائلاً: «من علماء الزيدية أبو الجارود. ويكنى أبا النجم، زياد بن منذر العبدي. يقال: إن جعفر بن محمد (بن علي) عليه السلام سئل عنه، فقال: ما فعل أبو الجارود أرجأ بعد ما أوى، أما أنه لا يموت إلّا بها. (ثم) قال: لعنه الله. فإنه أعمى القلب، أعمى البصر. وقال فيه محمد بن سنان: أبو الجارود لم يمت حتى شرب المسكر وتولى الكافرين»<sup>(١)</sup>

وذهب عامة الجمهور إلى ضعفه وترفضه، فنقل الدوري عن ابن معين المتوفى (٢٣٣هـ) أنه قال: «سمعت يحيى يقول زياد بن المنذر أبو الجارود كذاب، يحدث عنه الفزاري بحديث أبي جعفر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر علياً أن يثلم الحيطان»<sup>(٢)</sup>، ونقل في مورد ثان عنه أنه قال: «أبو الجارود زياد بن المنذر وليس بثقة»<sup>(٣)</sup>، وفي ثالث أنه قال: «أبو الجارود زياد بن المنذر، وهو كذاب خبيث، يروي عنه الفزاري»<sup>(٤)</sup>، وفي رابع أنه قال: «زياد بن المنذر أبو الجارود كذاب»<sup>(٥)</sup>، وفي مورد خامس أنه ليس بشيء<sup>(٦)</sup>. وفي

(١) فهرست ابن النديم، ابن النديم البغدادي، ص ٢٢٧.

(٢) تاريخ ابن معين برواية الدوري، ابن معين، ج ١، ص ٢٦٩.

(٣) تاريخ ابن معين برواية الدوري، ابن معين، ج ١، ص ٣٢٥.

(٤) تاريخ ابن معين برواية الدوري، ابن معين، ج ١، ص ٣٣٣.

(٥) تاريخ ابن معين برواية الدوري، ابن معين، ج ١، ص ٤٠٥.

(٦) تاريخ ابن معين برواية الدوري، ابن معين، ج ٢، ص ٢٧٤.



علل أحمد أنه متروك الحديث ضعيف جداً<sup>(١)</sup>. وذكره البخاري في تاريخه الصغير<sup>(٢)</sup> والكبير<sup>(٣)</sup>. والنسائي في الضعفاء والمتروكين<sup>(٤)</sup>. وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل<sup>(٥)</sup>. ثم جاء ابن حبان المتوفى (٣٥٤هـ) ونقل عن سابقيه كلماتهم وبالح فيها، وأضاف: «كان رافضياً يضع الحديث في مثالب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: ويروي في فضائل أهل البيت أشياء مالها أصول، لا تحل كتابة حديثه»<sup>(٦)</sup>. ونقل ابن عدي المتوفى (٣٦٥هـ) كلمات القوم ثم ختم بعد نقله لبعض أحاديث أبي الجارود: «هو من المعدودين من أهل الكوفة الغالين، وله عن أبي جعفر تفسير وغير ذلك، ويحیی بن معين إنما تكلم فيه وضعفه؛ لأنه يروي أحاديث في فضائل أهل البيت، ويروي ثلب غيرهم ويفرط؛ فلذلك ضعفه، مع أن أبا الجارود هذا أحاديثه عن من يروي عنهم فيها نظر»<sup>(٧)</sup>. وقال أبو نعيم الأصبهاني المتوفى (٤٣٥هـ): «زياد بن المنذر أبو الجارود الكوفي الثقفي صاحب المذهب الردي، روى المناكير في الفضائل»<sup>(٨)</sup>. وفصل المزي حاله عندهم يحسن مراجعته لمعرفة رأيهم فيه<sup>(٩)</sup>. وذكر ابن حجر المتوفى (٨٥٢هـ) أنه توفي بعد الخمسين، أي بعد سنة (١٥٠هـ) في تقريب التهذيب<sup>(١٠)</sup>.

وبعد هذا الاستعراض لأحوال الرجل وما قيل فيه يمكن قبول روايته خاصة بالنظر إلى ما رواه وسيرته الروائية، مسانداً بما دل عليه قول ابن الغضائري التزاماً ومؤيداً بما

(١) العلل، أحمد بن حنبل، ج ٣، ص ٣٨٢.

(٢) التاريخ الصغير، البخاري، ج ٢، ص ١٣٧.

(٣) التاريخ الكبير، البخاري، ج ٣، ص ٣٧١، ت ١٢٥٥.

(٤) الضعفاء والمتروكين، النسائي، ص ١٨١، ت ٥٢٢.

(٥) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج ٣، ص ٥٤٥، ت ٢٤٦٢.

(٦) المجروحين، ابن حبان، ج ١، ص ٣٠٦.

(٧) الكامل، عبد الله بن عدي الجرجاني، ج ٣، ص ١٩١.

(٨) الضعفاء، أبي نعيم الأصبهاني، ص ٨٤، ت ٧٥.

(٩) تهذيب الكمال، المزي، ج ٩، ص ٥٢٠.

(١٠) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج ١، ص ٣٢٣.

عند المفيد في الرسالة العددية، وأنه قد يكون قد اكتسب سمعة سيئة من الدم المفرط من قبل العامة كونه ممن يروي فضائل أهل البيت ومثالب أعدائهم.

### تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف»<sup>(١)</sup>. والإشكال لديه قدست نفسه في توثيق أبي الجارود، إذ لوحظ أنه يضعف كل روايات الرجل، ولكن بيّنا في تفصيل حاله هنا أنه لا بأس بقبول خبره، فالسند في موضع القبول مما يجعل تحقق الصدور مقبولاً.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٥٤.

۵۲۱/ ۴. أحمد بن مهران، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ وَالْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْكَائِلِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْثَوْرَ الَّذِي أَنْزَلْنَا﴾<sup>(١)</sup>. فَقَالَ: «يَا أَبَا خَالِدٍ، الثَّوْرُ وَاللَّهُ الْأَيْمَةُ عليه السلام؛ يَا أَبَا خَالِدٍ، لَثَوْرُ الْإِمَامِ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْوَرُ مِنَ <sup>(٢)</sup> الشَّمْسِ الْمُسَيَّتَةِ بِالنَّهَارِ، وَهُمْ الَّذِينَ يُنَوِّرُونَ قُلُوبَ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَجْجِبُ اللَّهُ نُورَهُمْ عَمَّنْ يَشَاءُ، فَتُظْلِمُ <sup>(٣)</sup> قُلُوبَهُمْ، وَيَغْشَاهُمْ بِهَا»<sup>(٤)</sup>.

### رجال السند:

أما أحمد بن مهران، فهو شيخ الكليني الذي ذهبنا إلى قبول روايته؛ لترحم الكليني عليه غير مرة خلافا لعادته، وهو من كبار الثامنة، لكنه من ذوي الأسناد العالية<sup>(٥)</sup>؛ وعبد العظيم الحسيني الهاشمي العابد المرضي، توفي قرابة سنة (٢٥٠هـ)، وقد مرَّ سابقاً<sup>(٦)</sup>، وهو يروي هنا عن علي بن أسباط والحسن بن محبوب معا.

وعلي بن أسباط بيّاع الزطي، كوفي، من السادسة، كان فطحياً ثقة، أوثق الناس لهجة، عدل عن مذهبه كما عن النجاشي، وقيل: بقي، كما عن ابن مسعود، وترحم الإمام الجواد عليه السلام عليه، ينصر القول بعدوله<sup>(٧)</sup>؛ والحسن بن محبوب السراد الثقة المعروف، من

(١) التغبان (٦٤): ٨.

(٢) في «ض»: + «نور».

(٣) في «بف» وحاشية «ف» والوافي وحاشية بدر الدين: «فَيُظْلِمُ».

(٤) تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٧١، بسنده عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير وزيادة؛ الوافي، ج ٣، ١١٠٢، ص ٥٠٩.

(٥) مرت ترجمته في: ج ٣، ح ٣١٨، ص ٢٧٣.

(٦) مرت ترجمته في: ج ٣، ح ٣١٨، ص ٣٧٤.

(٧) مرت ترجمته في ج ١، ح ٣٢، ص ٢٥٥.

السادسة، توفى سنة (٢٢٤هـ)<sup>(١)</sup>، والحسن بن محبوب وعلى بن أسباط يرويان معاً عن أبى أيوب، وهو إبراهيم الخزاز الثقة المعروف، من الخامسة<sup>(٢)</sup>؛ وأبو خالد الكابلى من ثقات على بن الحسين، من الرابعة، مرّ تفصيله قبل عدّة أحاديث<sup>(٣)</sup>.

### تحقيق الصدور:

قال المجلسى: «ضعيف»<sup>(٤)</sup>، وهذا المكان أحمد بن مهران، ولكن هذا السند معتبر عندنا، فالرواية موثقة الصدور.

---

(١) ينظر: ج ١، ص ٣٨، ح ١.

(٢) ينظر: ج ٣، ح ٣٤٤، ص ٣٣٥.

(٣) ينظر: ج ٤، ح ٥١٨.

(٤) مرآة العقول، المجلسى، ج ٢، ص ٣٥٧.

٥٢٢/٥. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَهْلٍ الْهُمْدَانِيِّ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَيْمَشْكَاؤُ» «فَاطِمَةُ (عليها السلام)» «فِيهَا مِصْبَاحُ» «الْحَسَنُ <sup>(١)</sup>» (المِصْبَاحُ فِي رُجَاجَةٍ): «الْحُسَيْنُ» «الرُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ» <sup>(٢)</sup>: «فَاطِمَةُ كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ بَيْنَ نِسَاءِ أَهْلِ الدُّنْيَا» «يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةِ مُبَارَكَةٍ»: «إِبْرَاهِيمُ (عليه السلام)» «رَيْثُونَةٌ لَا شَرْقِيَّةَ وَلَا غَرْبِيَّةَ»: «لَا يَهُودِيَّةَ وَلَا نَصْرَانِيَّةَ» «يَكَادُ رَيْثُهَا يُضِيءُ»: «يَكَادُ الْعِلْمُ يَنْفَجِرُ <sup>(٣)</sup>» بِهَا» «وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارُ نُورٍ عَلَى نُورٍ»: «إِمَامٌ مِنْهَا بَعْدَ إِمَامٍ» «يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ»: «يَهْدِي اللَّهُ لِلْأَئِمَّةِ (عليهم السلام) مَنْ يَشَاءُ» «وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ <sup>(٤)</sup>». قُلْتُ: «أَوْ كَظُلُمَاتٍ؟» قَالَ: «الْأَوَّلُ وَصَاحِبُهُ، يَغْشَاءُ مَوْجُ» «الثَّالِثُ «مِنْ فَوْقِهِ مَوْجُ» [«مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ» <sup>(٥)</sup>] «ظُلُمَاتٌ» «الثَّانِي <sup>(٦)</sup>» «بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ»: مُعَاوِيَةُ لَعَنَهُ

(١) في «ف»: «المصباح الحسن (عليه السلام) بدل «الحسن».

(٢) «الدَّرِّيَّ» و«الدَّرِّيَّ»: منسوب إلى الدَّرِّ بصفاته ونقائه. ويجوز أن يكون منسوباً إلى الدرء، بمعنى الدفع، فأصله الدرء، قُلْتُ همزته ياءً وأدغمت في الياء. وأمّا الدَّرِّيَّ، فعلى النسبة إلى الدَّرِّ على غير قياس. انظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٨٢ (درر).

(٣) في «ب، ج، ف، يح، بف» وتفسير القمي: «ينفجر».

(٤) النور (٢٤): ٣٥.

(٥) هكذا في القرآن. وفي النسخ والمطبوع: «مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ».

(٦) في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٦٣-٣٦٤: قوله: ظلمات الثاني أي لفظ الظلمات الواقع ثانياً في الآية الموصوف فيها بأنَّ بعضها فوق بعض إشارة إلى معاوية وفتنة بني أمية. أي هي مبتدأ خبره معاوية وفتن بني أمية. ثم احتمل أن يكون «فتن بني أمية» مبتدأ وإذا أخرج يده خبره، أو تكون «ظلمات» مضافة إلى «الثاني» وخبره «بعضها فوق بعض» فيكون «معاوية» ابتداء كلام آخر. ثم قال: «ويحتمل أن يكون «من» في قوله: «مِنْ فَوْقِهِ مَوْجُ»، إلى قوله: فتن بني أمية، كلاماً واحداً».

الله<sup>(١)</sup> وَفَتَنُ بَنِي أُمَيَّةَ «إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ» الْمُؤْمِنُ فِي ظُلْمَةٍ فَتَنَتِهِمْ<sup>(٢)</sup> «لَمْ يَكْذِبْهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا»<sup>(٣)</sup>: إِمَامًا مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ عليها السلام «قَمَالُهُ مِنْ نُورٍ»<sup>(٤)</sup>: إِمَامِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «يَسْمَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ»<sup>(٥)</sup>: «أَيُّمَةُ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَسْمَى<sup>(٦)</sup> بَيْنَ يَدَيِ<sup>(٧)</sup> الْمُؤْمِنِينَ وَبِأَيْمَانِهِمْ حَتَّى يُنْزِلُوهُمْ مَتَارِلَ<sup>(٨)</sup> أَهْلِ الْجَنَّةِ»<sup>(٩)</sup>.

عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ الْبَجَلِيِّ؛ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعَمَرِيِّ بْنِ عَلِيٍّ جَمِيعاً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام، عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عليه السلام، مِثْلَهُ<sup>(١٠)</sup>.

## تفصيل الأسناد:

### والرواية متشعبة الأسناد:

- (١) في «ف»: - «لعنه الله».
- (٢) في «بر»: - «المؤمن في ظلمة فتنتهم».
- (٣) في «ج»: + «أي».
- (٤) النور (٢٤): ٤٠.
- (٥) الحديد (٥٧): ١٢.
- (٦) في «ج»: «يسعى نورهم». وفي «ض، ف، بر» والوافي: «يسعى».
- (٧) في الوافي: «أيدي».
- (٨) في «ف»: «منزلة».
- (٩) تفسير القمي، ج ٢، ص ١٠٢، بسنده عن صالح بن سهل الهمداني، إلى قوله: «وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَلَ لِلثَّائِبِينَ»؛ تفسير فرات، ص ٢٨٢، ح ٣٨٣، بسند آخر إلى قوله: «يكاد العلم ينفجر بها» مع اختلاف يسير؛ راجع: التوحيد، ص ١٥٨، ح ٤؛ الوافي، ج ٣، ح ٤١٠٢، ص ١٠٢٥ ١٠١١.
- (١٠) الوافي، ج ٣، ح ٥١٠٢، ص ٥١١.

**الأول:** عليّ بن محمّد ومحمّد بن الحسن معًا عن سهل عن ابن شمون عن الأصم عن عبد الله بن القاسم، عن صالح بن سهل.

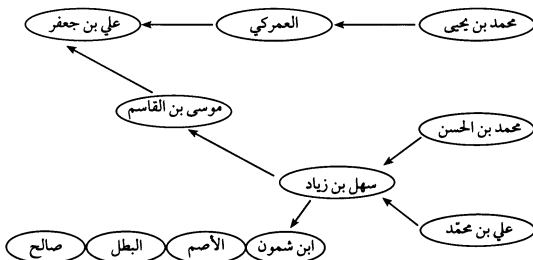
**الثاني:** عليّ بن محمّد ومحمّد بن الحسن معًا عن سهل عن موسى بن القاسم عن عليّ بن جعفر عليه السلام.

**الثالث:** محمّد بن يحيى عن العمركي عن عليّ بن جعفر عليه السلام.

ومحصل التفصيل أن الكليني أخذ الحديث عن ثلاثة من مشايخه من الثامنة وهم؛ خاله علان عليّ بن محمّد، ومحمّد بن الحسن الصفار، ومحمّد بن يحيى العطار.

فأما ما أخذه من خاله والصفار فكان عن سهل بن زياد، الذي رواه عن شيخيه محمّد بن الحسن بن شمون وموسى بن القاسم، وما كان عن ابن شمون فعن عبد الله الأصم عن عبد الله بن القاسم البطل عن صالح بن سهل عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام. وما كان عن موسى بن القاسم فعن العريضي عليّ بن جعفر عليه السلام عن الكاظم عليه السلام.

وأما ما أخذه من محمّد بن يحيى العطار فكان عن العمركي بن عليّ البوفكي عن عليّ بن جعفر عليه السلام عن الكاظم عليه السلام.



وسند الكليني: عن خاله عليّ بن محمّد عن سهل عن موسى عن عليّ بن جعفر.  
وعن محمّد بن يحيى عن العمري عن عليّ بن جعفر ممّا مرّ الكلام فيه في هذا الجزء<sup>(١)</sup>.  
وهو سند يوجب الوثوق بالصدور.

ويبقى الكلام في رجال السند الذي روى فيه سهل عن محمّد بن الحسن بن شمون  
عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم عن عبد الله بن القاسم عن صالح بن سهل الهمداني،  
وهو سند ضعيف، مليء بالضعفاء، ويبقى تفصيل الكلام في صالح بن سهل الهمداني؛  
فإن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم ممن مرّ حاله، ضعيف، من كبار السادسة<sup>(٢)</sup>؛ وعبد  
الله بن القاسم ممن مرّ تفصيل أحواله<sup>(٣)</sup>، وهو عبد الله بن القاسم البطل، ضعيف على كل  
تقدير سواء فرض افتراق الحارثي والحضرمي، فإنه إن كان أحدهما فهو ضعيف للعلم  
بضعف هذين الرجلين، أم فرض اتحاد هذه العناوين كلها في رجل واحد ضعيف؛  
ومحمّد بن الحسن بن شمون ممن مرّ الكلام فيه<sup>(٤)</sup> مفصلاً تحت عنوان مصحف، حيث  
روى سهل بن زياد عن محمّد بن الحسين، وصوابه محمّد بن الحسن، والمراد به محمّد  
بن الحسن بن شمون الضعيف الذي لا اعتماد عليه، ويلاحظ أن السلسلة سهل بن  
زياد عن محمّد بن الحسن بن شمون عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم عن عبد الله  
بن القاسم البطل عن صالح بن سهل الهمداني سلسلة جميع أفرادها من الضعفاء  
والغلاء والمخلطين.

### هـ صالح بن سهل الهمداني<sup>(٥)</sup>:

قال ابن الغضائري: «صالح بن سهل الهمداني، كوفي، غال، كذاب، وضّاع

(١) ينظر: ح ٥١٤.

(٢) مرّ في ح ٤٧٧ بحث حاله.

(٣) مرّ في ح ٥١٦ بحث حاله.

(٤) مرّ في ح ٤٤٢ بحث حاله.

(٥) مرّ الكلام فيه في ج ٣، ح ٤٠٤، ص ٤٨٦.



للحديث، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، لا خير فيه ولا في سائر ما رواه <sup>(١)</sup>.

ذكره الشيخ في أصحاب الباقر عليه السلام وأصحاب الصادق عليه السلام وقال: «صالح بن سهل، من أهل همدان: الأصل كوفي» <sup>(٢)</sup>. وعده البرقي في أصحاب الصادق عليه السلام، قائلا: «صالح بن سهل من أهل همدان، كوفي الأصل» <sup>(٣)</sup>.

وفي الاختيار «روى عن محمد بن أحمد، عن محمد بن الحسين، عن الحسين بن علي الصيرفي، عن صالح بن سهل، قال: كنت أقول في أبي عبد الله عليه السلام بالربوبية، فدخلت عليه، فلما نظر إلي قال: يا صالح إنا والله عبيد مخلوقون، لنا ربُّ نعبده، وإن لم نعبده عذبنا» <sup>(٤)</sup>.

قال السيّد الخوئي قدست نفسه في المعجم في ترجمته حول هذه الرواية: «وأما رواية الكشي فهي مرسلة، وعلى تقدير صحتها، فهي قد دلت على رجوعه عن الغلو» <sup>(٥)</sup>.

أقول: من يجزأ أقوال الغلاة يجد أن مثل هذه الروايات لا تدل على استقامتهم، بل هم يكررونها في مجالسهم لتقديس الأئمة وأنهم يعلمون الغيب، ولا يعلمون الناس باطن الحقيقة من منزلتهم، كنوع من الاعتقاد الغنوصي، بل في مدلول هذه الرواية أنه منهم وليس من فقهاء أصحابنا من رواة الحديث، خاصة مع ما يكتنف أسناده من رواية الغلاة، وأما السند فلا يبعد أن يكون صحيحا إلى صالح بافراض أن الحسين بن علي الصيرفي هو الحسن بن علي بن زياد الوشاء، بافراض التصحيف بين حسن وحسين، ولكن الوشاء لم يكن صيرفيا فيبقى السند مجهولا.

قال السيّد الخوئي قدست نفسه: «الظاهر وثاقة الرجل، ولا عبرة بتضعيف ابن

(١) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص ٦٩، ت ٦٩.

(٢) رجال الشيخ، الطوسي، ص ٢٢٧.

(٣) الرجال، أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ص ٢٧.

(٤) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٦٣٢.

(٥) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج ١٠، ص ٧٨.

الغضائري، لما عرفت من عدم ثبوت نسبة الكتاب إليه، فيبقى توثيق علي بن إبراهيم بلا معارض، بل إن غلوه أيضاً لم يثبت، فإن ما ذكر عن ابن الغضائري لا اعتبار به»<sup>(١)</sup>.

أقول: إن متابعة رفقته في سلاسل الأسناد يشير إلى أن الرجل منهم، وأما كلام ابن الغضائري فإن كثرة ما نراه من إشارات تتناسب مع مرويات وأسناد الرجال الذين وصفهم يحدد أن هذا الكتاب مما لا ينبغي إهماله وترك أقواله بدون التحقق منها.

### تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «ضعيف بالسند الأول، صحيح بالسند الثاني»<sup>(٢)</sup>، والحديث موثوق الصدور لما نقله العطار عن العمركي عن العريضي.

(١) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج ١٠، ص ٧٨.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٥٧.

٥٢٣/٦. أحمد بن إدريس، عن الحسين بن عبيد الله، عن محمد بن الحسين<sup>(١)</sup> وموسى بن عمر، عن الحسن بن محبوب، عن محمد بن الفضل: عن أبي الحسن<sup>(٢)</sup> عليه السلام، قال: سألته عن قول الله عز وجل: «يُرِيدُونَ لِيُظْفِقُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ». قال: «يُرِيدُونَ لِيُظْفِقُوا وَلَا يَبْقَى لِلْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِمُ الْإِيمَةُ». قلت: قوله تعالى: «وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ»<sup>(٣)</sup>؟ قال: «يقول: والله مُتِمُّ الْإِمَامَةِ، وَالْإِمَامَةُ هِيَ النُّورُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: «فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا»<sup>(٤)</sup>»، قال: «النُّورُ هُوَ الْإِمَامُ»<sup>(٥)</sup>.

### رجال السند:

أحمد بن إدريس، شيخ الكليني، أشعري قمي، ثقة، توفي سنة (٣٠٦هـ)، من الثامنة<sup>(٦)</sup>، وهو يروي عن شيخه المطعون الحسين بن عبيد الله بن سهل، وقد يكون روى هذه الرواية عنه قبل انحرافه، ولكن لا سبيل للوثوق برواياته، وقد مرَّ سابقاً<sup>(٧)</sup>، وهو يروي هنا عن محمد بن الحسين كما في المخطوطات، وليس كما في الوافي والمطبوع عن

(١) هكذا في «جر». وفي سائر النسخ والمطبوع: «محمد بن الحسن». والصواب ما أثبتناه؛ فقد أكثر محمد بن الحسين [بن أبي الخطاب] من الرواية عن [الحسن] بن محبوب. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٤٠١ و ٤٣١ و ٤٣٣. يؤيد ذلك ما يأتي ذيل ح ٧٦٧، من رواية محمد بن الحسين وأحمد بن محمد عن ابن محبوب، عن محمد بن الفضل. وأمّا رواية محمد بن الحسن عن الحسن بن محبوب، فلم نجدها في موضع.

(٢) في الكافي، ح ١١٧٨: + «الماضي».

(٣) الصف ٦١: ٨.

(٤) التغاين ٦٤: ٨.

(٥) الكافي، كتاب الحجة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ضمن الحديث الطويل ١١٧٨،

بسنده عن ابن محبوب، مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٢٦، ص ٥١٢.

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ٣، ص ٨٥.

(٧) مرت ترجمته في ج ٣، ح ٣٠٥، ص ٢٣٩.

محمد بن الحسن، ولكن رواية الحسين بن عبيد الله عن محمد بن الحسين لم نحظ بنظيرها في ما وصل إلينا من أسناد، ولا وثوق في توسط محمد بن الحسين بن أبي الخطاب في هذا السند؛ وموسى بن عمر هو الصيقل في هذا المورد<sup>(١)</sup>، ممن روى عن السادسة كابن أبي عمير ومحمد بن سنان وابن محبوب وابن فضال والبزنطي، ومن روت عنه كبار الثامنة كمحمد بن الحسن الصفار، وصغار السابعة كمحمد بن أحمد بن يحيى صاحب النوادر؛ والحسن بن محبوب هو السراد، الثقة المعروف، من السادسة، توفي سنة (٢٢٤هـ)<sup>(٢)</sup>؛ ومحمد بن الفضيل اسم مشترك بين راويين، بل قد يقال بين ثلاثة؛ محمد بن الفضيل بن كثير الأزدي، ومحمد بن الفضيل بن غزوان، ومحمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار حيث يدعى محمد بن الفضيل نسبة إلى جده الشهير الفضيل بن يسار، ولكن المتعين الذي يروي عن الرضا عليه السلام، ويروي عنه زملاء الحسن بن محبوب من السادسة هو ابن كثير الأزدي الضعيف، من الخامسة أو صغارها<sup>(٣)</sup>.

### تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي عن سنده: «مجهول»<sup>(٤)</sup>. ومع أن هذه الرواية جزء من رواية أخرى رواها الكليني في موضع آخر، عن خاله علي بن محمد عن بعض أصحابنا عن ابن محبوب عن محمد بن فضيل<sup>(٥)</sup>، إلا أن السند أيضاً لا يساعدنا في إثباتها، وتتبع طرق الكليني إلى ابن محبوب في أمثال مضامين هذه الروايات التي يستشعر كونها من كتاب واحد يمكن الوثوق بتعددتها إليه، لكن المشكلة تبقى في محمد بن الفضيل الأزدي الذي لا يمكن الوثوق بأخباره.

(١) مرت ترجمته في ج ٣، ح ٣٠٥، ص ٢٤٢.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٨.

(٣) ينظر: ج ٣، ص ٣١٨، ح ٣٣٩.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٦٥.

(٥) الكافي، الكليني، ج ١، ح ٩١، ص ٤٢٢.

## ١٤ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ هُمْ أَزْكَانُ الْأَرْضِ<sup>(١)</sup>

٥٢٤ / ١. أَحْمَدُ<sup>(١)</sup> بَنُ مَهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا جَاءَ بِهِ عَلِيٌّ عليه السلام أَخْذُ بِهِ، وَمَا نَهَى عَنْهُ أَنْتَهَى عَنْهُ، جَرَى لَهُ مِنَ الْفَضْلِ مِثْلُ<sup>(٣)</sup> مَا جَرَى لِمُحَمَّدٍ عليه السلام، وَلِمُحَمَّدٍ عليه السلام <sup>(٤)</sup> الْفَضْلُ عَلَى جَمِيعِ مَنْ خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ<sup>(٥)</sup>، عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِهِ كَالْمَتَعَقِّبِ عَلَى اللَّهِ وَعَلَى رَسُولِهِ، وَالرَّادُّ عَلَيْهِ فِي صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ عَلَى حَدِّ الشَّرِّ بِالله؛ كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بَابُ اللَّهِ الَّذِي لَا يُؤْتَى إِلَّا مِنْهُ، وَسَبِيلُهُ الَّذِي مَنْ سَلَكَ بِغَيْرِهِ هَلَكَ<sup>(٦)</sup>، وَكَذَلِكَ يُجْرِي<sup>(٧)</sup> لِأَئِمَّةِ الْهُدَى وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ<sup>(٨)</sup>،

(١) في «ج»: - «هم».

(٢) في البحار، ج ٥٣: «محمد بن مهران». وهو سهو؛ فقد روى المصنف ثبوتاً عن أحمد بن مهران في

أسناد عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٧٠٩.

(٣) في «ف، ب»: والبصائر، ص ٢٢٠ والبحار، ح ١٦: - «مثل».

(٤) في «ج، ب»: - «ولمحمد عليه السلام».

(٥) «المتعقب»، أي الطاعن والمعترض والشاك، تقول: تعقبت عن الخبر، إذا شككت فيه وعُدت

للسؤال عنه، أو المتأمل والمتدبر في حقيقته، تقول: تعقبت الأمر، إذا تدبرته، أو الطالب للعترة

والعورة والمُعَيَّب، يقال: تعقبه، إذا طلب عثرته وعورته، أو المتأخر، بمعنى أنه تأخر عنه ولم

يلحق به. انظر: لسان العرب، ج ١، ص ٦١٧-٦١٩ (عقب)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٦٦.

(٦) في «ب»: «هلك». وفي «ج، ض، بر، ب»: «يهلك».

(٧) في «ض»: «تجري». وفي البصائر، ص ٢٢٠: «جرى على الأئمة». وضمير «يجري» راجع إلى

«الفضل».

(٨) في «ض، و»: «واحد بعد واحد».

جَعَلَهُمُ اللَّهُ أَزْكَانَ الْأَرْضِ أَنْ تَمِيدَ بِأَهْلِهَا<sup>(١)</sup>، وَحُجَّتَهُ الْبَالِغَةُ عَلَى مَنْ فَوْقَ الْأَرْضِ وَمَنْ تَحْتَ الثَّرَى<sup>(٢)</sup>. وَكَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - كَثِيرًا مَا يَقُولُ: أَنَا قَسِيمُ اللَّهِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَأَنَا الْفَارُوقُ<sup>(٣)</sup> الْأَكْبَرُ، وَأَنَا صَاحِبُ الْعَصَا وَالْيَسَمِ<sup>(٤)</sup>، وَلَقَدْ أَقَرَّتْ لِي بِجَمِيعِ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ وَالرُّسُلِ بِمِثْلِ مَا أَقَرُّوا بِهِ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَلَقَدْ حِمَلْتُ عَلَى مِثْلِ حُمُولَتِهِ<sup>(٥)</sup> وَهِيَ حُمُولَةُ الرَّبِّ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُدْعَى

(١) «أَنْ تَمِيدَ بِأَهْلِهَا»، أي تتحرك وتميل بهم. يقال: ماد الشيء يميد ميداناً، أي تحرك وزاغ واضطرب.

انظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٦٣؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ١٤٧ (ميد).

(٢) «الثرى»: التراب الندي، أي المرطوب، وهو الذي تحت الظاهر من وجه الأرض، فإن لم يكن ندياً فهو تراب، أو التراب وكل طين لا يكون لازباً إذا بُل. انظر: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٣٩؛ مجمع البحرين، ج ١، ص ٧٢ (ثرو).

(٣) في «ف»: «الفارق».

(٤) «اليسم»: هي الحديدية التي يكوى بها. وأصله: مؤسَم، فقلبت الواو ياءً لكسرة الميم. النهاية، ج ٥، ص ١٨٦ (وسم). وقال الفيض في الوافي: «لَمَّا كَانَ بِحَبِّهِ وَبِغَضِهِ ﷺ يَتَمَيَّزُ الْمُؤْمِنُ مِنَ الْمُنَافِقِ، فَكَأَنَّهُ كَانَ يَسْمُ عَلَى جَبِينِ الْمُنَافِقِ بِكَيِّ النِّفَاقِ». وفي حاشية بدر الدين، ص ١٤٥: «رَأَيْتُ فِي نَسْخَةٍ مَعْتَبَرَةٍ مَقْرُوءَةً عَلَى عِدَّةٍ مِنَ الشُّيُوخِ تَفْسِيرَ الْمِيسَمِ بِخَاتَمِ سُلَيْمَانَ ﷺ، وَكَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى مَا سَيَأْتِي مِنْ أَنَّ عَلَامَةَ الْإِمَامِ ﷺ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ آيَاتُ الْأَنْبِيَاءِ، وَمِنْ جَمَلَتِهَا عَصَا مُوسَى وَخَاتَمُ سُلَيْمَانَ؛ فَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ: أَنَا كَذَا، أَنَا كَذَا يُشِيرُ بِهِ إِلَى أَنِّي أَنَا الْإِمَامُ الْمُفْتَرَضُ الطَّاعَةُ، لَا غَيْرِي مِنْ تَيْمٍ وَعَدِي. هَذَا، وَالصَّوَابُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمِيسَمِ الْحَقِيقِيِّ، وَقَدْ ذَكَرَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ فِي تَفْسِيرِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِعَلِيِّ ﷺ: «يُخْرِجُكَ اللَّهُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ بِأَحْسَنِ صُورَةٍ وَمَعَكَ مِيسَمٌ تَسْمُ بِهِ أَعْدَاءُكَ». وانظر: تفسير القمّي، ج ٢، ص ١٣٠.

(٥) «الْحُمُولَةُ»: الإبل التي تحمل، وكذلك كُلُّ مَا احْتَمَلَ عَلَيْهِ الْحَيُّ مِنْ حِمَارٍ أَوْ غَيْرِهِ، سِوَاهُ كَانَتْ عَلَيْهِ الْأَحْمَالُ أَوْ لَمْ تَكُنْ. و«الْحُمُولَةُ»: الْأَحْمَالُ. وَكِلَاهُمَا مُحْتَمَلٌ هُنَا. وَالْمَعْنَى: كَلَّفَنِي اللَّهُ رَبِّي مِثْلَ مَا كَلَّفَ مُحَمَّدًا مِنْ أَعْيَابِ التَّكْلِيفِ وَالْمُهَادَاةِ. وَأَمَّا الْعِبَارَةُ فَقُرُنَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: الْأَوَّلُ: حِمَلْتُ عَلَى مِثْلِ حُمُولَتِهِ أَوْ حُمُولَتِهِ. الثَّانِي: حَمَلْتُ عَلَى مِثْلِ حُمُولَتِهِ، أَيِ حَمَلْتُ أَحْمَالِي عَلَى مِثْلِ مَا حَمَلَ ﷺ أَحْمَالَهُ عَلَيْهِ. الثَّلَاثُ: حِمَلْتُ عَلَيَّ مِثْلَ حُمُولَتِهِ، فَالْحُمُولَةُ بِمَعْنَى الْحَمْلِ لَا الْمَحْمُولِ عَلَيْهِ. انظر:

فَيُكْسَى<sup>(١)</sup> وَأُذْعَى فَأُكْسَى، وَيُسْتَنْطَقُ وَأُسْتَنْطَقُ، فَأَنْطِقُ عَلَى حَدٍّ<sup>(٢)</sup> مَنْطِقِهِ، وَلَقَدْ أُعْطِيتُ<sup>(٣)</sup> خِصَالًا مَا سَبَقَنِي إِلَيْهَا أَحَدٌ قَبْلِي: عَلَّمْتُ<sup>(٤)</sup> الْمُنَايَا<sup>(٥)</sup> وَالْبَلَايَا وَالْأَنْسَابَ وَفَضَلَ الْخُطَابِ، فَلَمْ يَفْتِنْنِي مَا سَبَقَنِي، وَلَمْ يَعْرِزْ<sup>(٦)</sup> عَنِّي مَا غَابَ عَنِّي<sup>(٧)</sup>، أُبَشِّرُ<sup>(٨)</sup> بِإِذْنِ اللَّهِ، وَأُؤَدِّي عَنْهُ، كُلَّ ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ، مَكَّنَنِي فِيهِ<sup>(٩)</sup> بِعِلْمِهِ<sup>(١٠)</sup>.

الصحاح، ج ٤، ص ١٦٧٨ (حمل)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٢١؛ الوافي، ج ٣، ص ٥١٤؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٧٠.

(١) قال في الوافي: «يدعى فيكسى، يعني يوم القيامة. وكأنّ الدعوة كناية عن الإقبال الذي مرّ بيانه في شرح حديث جنود العقل والجهل، وهو السير إلى الله في سلسلة العود. والكسوة كناية عن تغشّيها بنور الجبار، وغفران إنتيتها في الجليل الغفار، وأضمحلّ وجودهما في الواحد القهار».

(٢) في حاشية «بر»: «حذو».

(٣) في «ف»: «أوتيت».

(٤) في «ض»: «علم».

(٥) «المنايا»: جمع المنيّة، وهي الموت من المنسى بمعنى التقدير؛ لأنّها مقدّرة بوقت مخصوص. والمراد: آجال الناس. انظر: النهاية، ج ٤، ص ٣٦٨؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٩٢ (منى).

(٦) في الوافي: «لم يغرب». و«لم يعرّز» و«لم يعرّب»، أي لم يبعد ولم يغيب. يقال: عَرَبَ عَنِّي فلان يَعْرِبُ وَيَعْرِبُ، أي بَعُدَ وَغَاب. انظر: الصحاح، ج ١، ص ١٨١ (عرب).

(٧) في «ب»، ض، بح: «عَنِّي». قال في الوافي: «لم يفتني ما سبقني» أي علم ما مضى؛ «ما غاب عَنِّي» أي علم ما يأتي.

(٨) في البصائر، ص ٢٢٠: «أنشُر».

(٩) في حاشية «بر»: «منه».

(١٠) بصائر الدرجات، ص ٢٢٠، ح ٣، عن أحمد بن محمّد وعبدالله بن عامر، عن محمّد بن سنان؛ وفيه، ص ٢٨٦، ح ٢، عن أحمد بن محمّد، عن ابن سلام، عن مفضل بن عمر، من قوله: «أُعْطِيتُ خِصَالًا»، وفيها مع اختلاف يسير؛ وفيه، ص ٢٨٨، ح ١١، عن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سنان، من قوله: «أُعْطِيتُ خِصَالًا» إلى قوله: «فصل الخطاب»؛ وفيه، ص ٤٣٦، ح ٩، عن أحمد بن محمّد وعبدالله بن عامر، عن محمّد بن سنان؛ علل الشرائع، ص ١٦٤، ح ٣، بسنده عن أحمد

الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورِ الْعَمِّيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ، ثُمَّ ذَكَرَ<sup>(١)</sup> الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ.

### تفصيل السند:

وأسناد الكليني في هذه الرواية متعددة إلى محمد بن سنان، فهو يرويه عنه بثلاثة طرق عن طريق ثلاثة من مشايخه:

**الأول:** عن شيخه أحمد بن مهران عن محمد بن علي، وهو أبو سميعة عنه.

**الثاني:** عن شيخه محمد بن يحيى العطار عن شيخه أحمد بن محمد بن عيسى أو البرقي عنه.

**الثالث:** عن شيخه الحسين بن محمد الأشعري عن معلى عن محمد بن جمهور عنه.

ولا ريب في صحة الطريق الثاني إلى محمد بن سنان، ولكن تبقى المشكلة في محمد بن سنان، والمفضل بن عمر.

### رجال السند:

فأما طبقة مشايخ الكليني من الثامنة، هم أحمد بن مهران ممن مرَّ الكلام في شأنه،

بن محمد بن عيسى، وعبدالله بن عامر بن سعيد، عن محمد بن سنان، وفيهما من قوله: «أنا قسيم الله» إلى قوله: «أنا صاحب العصا والميسم»؛ الاختصاص، ص ٢١، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، من قوله: «كان أمير المؤمنين عليه السلام باب الله» إلى قوله: «تحت الثرى»؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٢٧، ص ٥١٣؛ البحار، ج ١٦، ح ٥١، ص ٣٥٨ إلى قوله: «لمحمد عليه السلام الفضل على جميع من خلق الله»؛ وج ٥٣، ص ١٠١، ح ١٢٤، من قوله: «أنا قسيم الله» إلى قوله: «العصا والميسم».

(١) في «بر»: + «مثل».



وأنة وإن ورد ضعفه في كتاب ابن الغضائري، لكن قرينة ترحم تلميذه الكليني المتكررة عليه خلافًا لعادة الكليني سنخ قرينة على وثاقته أو قبول روايته؛ إذ يستشعر منها قبول الكليني له ووثوقه به، وهو من ذوي الأسناد العالية<sup>(١)</sup>، وكما ترى، فإنه يروي هنا عن أبي سميعة الصيرفي الذي يعدّ من صغار السادسة أو على أقل تقدير من كبار السابعة؛ وأما محمد بن يحيى العطار فهو ثقة، معروف لا كلام فيه<sup>(٢)</sup>، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، وهو أكثر من روى عنه الكليني، حيث بلغت الآلاف، وكذا الحسين بن محمد الأشعري فهو ثقة بلا خلاف<sup>(٣)</sup>، بقي إلى سنة (٣١٧هـ)، وهو غالباً ما يروي عن شيخه المعلى كما في هذا المورد أيضاً. فلا إشكال في الطبقة الثامنة.

أما طبقة مشايخ الكليني فإن الحسين بن محمد الأشعري رواها كما هو المعتاد عن شيخه معلى بن محمد البصري، المضطرب المذهب، من السابعة، ولم نوثق الرجل وفاقاً للمشهور، وخلافاً لما ذهب إليه السيّد الخوئي قدست نفسه من توثيقه؛ لورود اسمه في التفسير<sup>(٤)</sup>، وأما أحمد بن مهران فقد رواها عن محمد بن علي، وهو أبو سميعة الصيرفي، الكوفي الضعيف، من صغار السادسة أو من كبار السابعة<sup>(٥)</sup>، لكن محمد بن يحيى العطار رواها عن أحمد بن محمد، وهو ظاهراً أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، شيخ قم، الثقة الشهير، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)<sup>(٦)</sup>، أو قد يكون زميله أحمد بن محمد بن خالد البرقي صاحب المحاسن، وهو أيضاً ثقة، مقبول الرواية، وعلى كل تقدير فطريق الكليني إلى محمد بن سنان من خلال محمد بن يحيى العطار عن أحمد بن محمد مما لا كلام في نقده، فهو صحيح لا غبار عليه، ولذا فهو يغني عن طريق أحمد بن

(١) مرت ترجمته في: ج ٣، ح ٣١٨، ص ٢٧٣.

(٢) مَرَّ الكلام فيه في ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٥) مرت ترجمته في: ج ٢، ح ٧٨، ص ٢٧٧.

(٦) مَرَّ الكلام فيه في ج ١، ح ١، ص ٣٠.

مهران عن محمد بن عليّ الذي لا يمكن الاعتماد عليه، وأما طريق المعلى بن محمد إليه فيمر بمحمد بن جمهور العمي الضعيف هو الآخر، ومرّ بيان حاله<sup>(١)</sup>.

فلا ريب من صدور الحديث من محمد بن سنان الذي بيّنا وثاقته في نفسه، والخوف من تدليسه في الأسناد، وروايته عن كتب وجدها ولم يأخذها من مشايخه، في بحث مفصل<sup>(٢)</sup>، ومما يزيد عدم الاطمئنان في هذه الرواية كونها عن المفضل بن عمر حيث يشك في ملاقة محمد بن سنان للمفضل بن عمر، حيث أن بين وفاتيهما قرابة الثمانية عقود.

وأما المفضل بن عمر فممن فصلنا في حاله في مستدركات الجزء الثاني من هذا الكتاب، وتوصلنا تبعاً لعلي بن الحكم وابن مسعود والنجاشي للتوقف في شأنه وعدم الاعتداد بروايته<sup>(٣)</sup>.

### تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي في مرآة العقول: «ضعيف بسنديه على المشهور»<sup>(٤)</sup>. ويقصد قدست نفسه السند الذي قبل الرواية والسند بعد الرواية، وهو على ما قال لاتحاد السندين عند المفضل بن عمر حيث لم نعتمد روايته.

(١) ينظر: ج ٢، ح ١٣٢، ص ٥٩٢. وأيضاً في هذا الجزء، ح ٤٧٣.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٧، ص ١٠٧.

(٣) ينظر: ج ٢، ص ٨٠٠.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٦٦.

۵۲۵ / ۲. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ<sup>(١)</sup>، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ شَبَابِ الصَّرِيقِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْأَعْرَجُ، قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَسُلَيْمَانُ بْنُ خَالِدٍ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَأَبْتَدَأَنَا<sup>(٢)</sup>، فَقَالَ<sup>(٣)</sup>: «يَا سُلَيْمَانُ<sup>(٤)</sup>، مَا جَاءَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يُؤْخَذُ بِهِ، وَمَا نَهَى عَنْهُ يُنْتَهَى عَنْهُ، جَرَى لَهُ مِنَ الْفَضْلِ مَا جَرَى لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم، وَلِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم الْفَضْلُ عَلَى جَمِيعٍ مَنِ خَلَقَ اللَّهُ، الْمُعَيَّبُ<sup>(٥)</sup> عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي شَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِهِ كَالْمُعَيَّبِ<sup>(٦)</sup> عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَعَلَى رَسُولِهِ صلى الله عليه وآله وسلم، وَالرَّادُّ عَلَيْهِ فِي صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ عَلَى حَدِّ الشُّرْكِ بِالله؛ كَانَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بَابَ اللَّهِ الَّذِي لَا يُؤْتَى إِلَّا مِنْهُ، وَسَبِيلُهُ الَّذِي مَنْ سَلَكَ<sup>(٨)</sup> بَغَيْرِهِ هَلَكَ، وَبِذَلِكَ جَرَتْ الْأَيْمَةُ عليها السلام وَاحِدَةً<sup>(٩)</sup> بَعْدَ وَاحِدٍ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ أَرْكَانَ الْأَرْضِ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ، وَالْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ عَلَى مَنْ فَوْقَ الْأَرْضِ وَمَنْ تَحْتَ الثَّرَى».

وَقَالَ: «قَالَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَنَا قَسِيمُ اللَّهِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَأَنَا الْفَارُوقُ

(١) في «ألف، ج، ف، بح، بر، بف»: «محمد بن الحسين» وهو سهو؛ فإنه مضافاً إلى ما تقدم في الكافي، ذيل ح ٢٥٠، قد تكررت رواية علي بن محمد ومحمد بن الحسن متعاطفين عن سهل بن زياد. انظر: على سبيل المثال الكافي، ح ٢٧٦ و ٣٢٣ و ٣٢٦ و ٣٣٣ و ٥٢٢ و ٦٠٩ و ٦١٢ و ٦٥٧ و ٦٦١.

(٢) في «بر»: + «بالسلام».

(٣) في الوافي: «وقال».

(٤) في «ف»: + «بن خالد».

(٥) في حاشية «بف»: «المتعيب». وفي الأمالي: «العائب».

(٦) في حاشية «بف»: «كالمتعيب». وفي الأمالي: «كالعائب».

(٧) في «ض، بح»: «رسول الله».

(٨) في الأمالي: «تمسك».

(٩) في «ب، ف، بح، بر، بف، والأمالي»: «واحداً».

الْأَكْبَرُ<sup>(١)</sup>، وَأَنَا صَاحِبُ الْعَصَا وَالْمِيسَمِ<sup>(٢)</sup>، وَلَقَدْ أَقَرَّتْ لِي جَمِيعُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ<sup>(٣)</sup> بِمِثْلِ مَا أَقَرَّتْ<sup>(٤)</sup> لِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَلَقَدْ حُمِلْتُ<sup>(٥)</sup> عَلَى مِثْلِ مُحْوَلَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَهِيَ مُحْوَلَةُ الرَّبِّ، وَإِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ يُدْعَى فَيُكْسَى وَيُسْتَنْطَقُ<sup>(٦)</sup>، وَأُدْعَى فَأُكْسَى وَأُسْتَنْطَقُ، فَأَنْطَقُ عَلَى حَدِّ مَنْطِقِهِ، وَلَقَدْ أُعْطِيتُ خِصَالًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: عَلِمْتُ عِلْمَ الْمَنَانِيَا وَالْبَلَايَا وَالْأَنْسَابِ وَقَصَلَ الْخُطَابِ، فَلَمْ يَفْتِنْنِي مَا سَبَقَنِي، وَلَمْ يَعْزُبْ<sup>(٨)</sup> عَنِّي مَا غَابَ عَنِّي، أَبْشُرْ بِإِذْنِ اللَّهِ، وَأُوَدِّعِ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، كُلَّ ذَلِكَ مَكْنَنِي اللَّهِ فِيهِ<sup>(٩)</sup> بِإِذْنِهِ<sup>(١٠)</sup>.

## رجال السند:

علي بن محمد خال الكليني علان كما مرّ مرارا، وهو ثقة، رازي، من الثامنة<sup>(١١)</sup>؛ ومحمد بن الحسن هو الصفار، ثقة، قمّي، من الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ)<sup>(١٢)</sup>، وما في بعض

(١) في حاشية «بف»: «الأعظم».

(٢) في «ف»: «الميسم والعصا».

(٣) في «ف»: «+» «والرسل».

(٤) في «ب، ج»: «+» «به».

(٥) في «ف، ب، ج»: «+» «حملت».

(٦) في «ب»: «محمد رسول الله». وفي «ج، ض، بح»: «رسول الله».

(٧) في الأمالي: «+» «فينطق».

(٨) في «ض»: «لم يغرب».

(٩) في حاشية «بر»: «منه».

(١٠) الأمالي للطوسي، ص ٢٠٥، المجلس ٨، ح ٢، بسنده عن سهل بن زياد الآدمي، إلى قوله:

«والأنساب وفصل الخطاب مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج ٣، ص ٥١٥، ح ١٠٢٨؛ البحار،

ج ٥٣، ص ١٠٢، ذيل ح ١٢٤.

(١١) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢، ص ٥٦.

(١٢) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢٦، ص ٢٣٠.

النسخ (محمد بن الحسين) فهو تصحيف لا ريب فيه، فإن رواية علي بن محمد والصفار مجتمعين عن سهل من السلاسل المعروفة المتكررة، إضافة إلى أن محمد بن الحسين المعروف هو ابن أبي الخطاب، وهو ممن لا يروي عن سهل، بل هو وإن كان من طبقته، لكنه أكبر منه ولا يروي عنه الكليني مباشرة، فالمتعين أن الكليني إنما يروي هذه الرواية عن شيخه الصفار محمد بن الحسن وخاله علي بن محمد علان، وهما عن سهل بن زياد، وهو الرازي الآدمي الضعيف، من السابعة<sup>(١)</sup>؛ ومحمد بن الوليد شباب الصيرفي رقي، مولى بني هاشم، مجهول، من السادسة، كل أسناده في كتب الحديث عن طريق سهل بن زياد، ومراً بيانه<sup>(٢)</sup>؛ وسعيد الأعرج ثقة، من الخامسة، ويبقى تفصيل حاله.

### ٥ سعيد الأعرج:

أبو عبد الله التيمي، مولى، وثقه النجاشي، وذكر الكشي رواية يريد منها حسنه، روى عنه صفوان بن يحيى وبقيّة السادسة، وهو من الخامسة.

قال النجاشي: «سعيد بن عبد الرحمن - وقيل: ابن عبد الله - الأعرج السان أبو عبد الله التيمي، مولا هم، كوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام. ذكره ابن عقدة وابن نوح. له كتاب يرويه عنه جماعة. أخبرناه عدّة من أصحابنا عن أبي الحسن بن داود، عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن سعيد به»<sup>(٣)</sup>.

وذكر الكشي في حاله رواية عن «جعفر، عن فضالة بن أيوب وغير واحد، عن معاوية بن عمار، عن سعيد الأعرج، قال: كنا عند أبي عبد الله عليه السلام فاستأذن له رجلان، فأذن لهما، فقال أحدهما: أفيكم إمام مفترض الطاعة؟ قال: ما أعرف ذلك فينا، قال بالكوفة قوم يزعمون أن فيكم إماما مفترض الطاعة، وهم لا يكذبون؛ أصحاب ورع واجتهاد وتسمير، فهم عبد الله بن أبي يعفور وفلان وفلان. فقال أبو عبد الله عليه السلام: ما

(١) مَرَّ الكلام فيه في ج ١، ح ٢، ص ٥٦.

(٢) مَرَّ الكلام فيه في ج ٣، ح ٢٤٢، ص ١١٦.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٨١، ت ٤٧٧.

أمرتهم بذلك، ولا قلت لهم أن يقولوه، قال: فما ذنبى واحمر وجهه، وغضب غضبا شديدا، قال: فلما رأيا الغضب فى وجهه قاما فخرجا. قال: أتعرفون الرجلين؟ قلنا: نعم هما رجلان من الزيدية، وهما يزعمان أن سيف رسول الله ﷺ عند عبد الله بن الحسين. فقال: كذبوا عليهم لعنة الله ثلاث مرات، لا والله ما رآه عبد الله، ولا أبوه الذى ولده بواحدة من عينيه قط، ثم قال: اللهم إلا أن يكون رآه على بن عتي بن الحسين وهو متقلده، فإن كانوا صادقين فاسألوهم ما علامته؟ فإن فى ميمنته علامة، وفى ميسرته علامة. وقال: والله إن عندي لسيف رسول الله ﷺ ولا مته، والله أن عندي لراية رسول الله ﷺ، والله إن عندي لألواح موسى عليه السلام وعصاه، والله إن عندي لخاتم سليمان بن داود، والله أن عندي الطست التى كان موسى يقرب فيها القربان، والله إن عندي لمثل الذى جاء به الملائكة تحمله، والله إن عندي للشيء الذى كان رسول الله ﷺ يضعه بين المسلمين والمشرىين فلا يصل إلى المسلمين نشابة. ثم قال: إن الله عز وجل أوحى إلى طالوت أنه لن يقتل جالوت إلا من لبس درعك ملأها. فدعا طالوت جنده رجلاً رجلاً فألبسهم الدرع فلم يملأها أحد منهم إلا داود فقال: يا داود إنك أنت تقتل جالوت فابرز إليه فبرز إليه فقتله. فإن قاتلنا إن شاء الله من إذا لبس درع رسول الله ﷺ يملأها، وقد لبسها أبو جعفر فخطت عليه، ولبستها أنا فكانت وكانت<sup>(١)</sup>. والرواية لا يمكن القول بدلاتها على منزلة سعيد وأنه من الخواص الذين يتكلم أمامهم بما يتقى فيه غيرهم، فالدلالة غير تامة، وخصوصا أنها مروية عنه.

وقال الشيخ عن سعيد بن يسار وسعيد الأعرج أن لكل منهما أصل «أخبرنا بهما جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع وعبد الرحمن بن أبي نجران جميعا، عن علي بن النعمان وصفوان بن يحيى جميعا، عنها»<sup>(٢)</sup>.

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسى، ج ٢، ص ٧٢٨.

(٢) الفهرست، الطوسى، ص ١٣٧، ت ٣٢٣.

### تحقيق الصدور:

الرواية مع أنها رويت في موضع آخر، غير أنه لا دلالة واضحة لإثبات صدورها، قال العلامة المجلسي بضعفها أيضًا<sup>(١)</sup>.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٧٢.

٥٢٦/٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَأَمَّحَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو<sup>(١)</sup> عَبْدِ اللَّهِ الرَّيَّاحِيُّ، عَنْ أَبِي الصَّامِتِ الْحُلَوَانِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ<sup>(عليه السلام)</sup>، قَالَ: «فَضَّلُ<sup>(٢)</sup> أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ<sup>(عليه السلام)</sup> مَا جَاءَ بِهِ أَخْذُ بِهِ، وَمَا نَهَى عَنْهُ أَنْتَهِيَ عَنْهُ، جَرَى لَهُ مِنَ الطَّاعَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ<sup>(صلى الله عليه وآله)</sup> مَا<sup>(٣)</sup> (٤) لِرَسُولِ اللَّهِ<sup>(صلى الله عليه وآله)</sup> وَالْفَضْلُ لِمُحَمَّدٍ<sup>(صلى الله عليه وآله)</sup>، الْمُتَقَدِّمُ بَيْنَ يَدَيْهِ كَالْمُتَقَدِّمِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالْمُتَفَضِّلُ عَلَيْهِ كَالْمُتَفَضِّلِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ<sup>(صلى الله عليه وآله)</sup>، وَالرَّادُّ عَلَيْهِ فِي صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ عَلَى حَدِّ الشَّرِّكَ بِاللَّهِ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ<sup>(صلى الله عليه وآله)</sup> بَابُ اللَّهِ الَّذِي لَا يُؤْتَى إِلَّا مِنْهُ، وَسَبِيلُهُ الَّذِي مَنْ سَلَكَهُ وَصَلَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكَذَلِكَ كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ<sup>(عليه السلام)</sup> مِنْ بَعْدِهِ، وَجَرَى لِلْأَئِمَّةِ وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ. جَعَلَهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَرْكَانَ الْأَرْضِ أَنْ تَمِيدَ بِأَهْلِهَا، وَعُمُدَ<sup>(٦)</sup> الْإِسْلَامِ، وَرَابِطَةً<sup>(٧)</sup> عَلَى سَبِيلِ<sup>(٨)</sup>

(١) في البصائر، ص ٤٣٦: «أبو».

(٢) في «ج، بر»: «فضل». وقوله: «فضل» مبتدأ، والموصول خبره. أو يقرأ: «فُضِّل». أو يقرأ: «فَضَّلُ». انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٢٣؛ الوافي، ج ٣، ص ٥١٦؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٧٣.

(٣) في «ب، ض، بح»: «+ والفضل».

(٤) في حاشية «ف»: «ما جرى».

(٥) في البصائر، ص ٢١٩: «على الله ورسوله».

(٦) في البصائر، ص ٢١٩: «وعهد»، و«العُمْد» و«العَمَد»: جمع الكثرة للعمود، وجمع القلّة: الأعمدة. هذا في اللغة، واحتمل الفيض «العَمَد» مفرداً، لا جمعاً. انظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥١١ (عمد)؛ الوافي، ج ٣، ص ٥١٦.

(٧) في «ض، بس، بف» والوافي ومرآة العقول: «رابطه». وقوله: «رابطه»، أي لازمة لسبيل الهدى غير مفارقة عنه، من الرباط بمعنى الملازمة؛ أو مقيمة عليه، من الرباط وهو الإمامة في الثغور؛ أو شديدة، أي جعلهم فرقة شديدة كأنهم يربطون أنفسهم بالصبر عن الفرار. وقد جاء الرابط بمعنى الشدّة. انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٢٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٧٤؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٣٠٢-٣٠٣ (ربط).

(٨) في «ج»: «سبيله».



هُدَاهُ<sup>(١)</sup>، لَا يَهْدِي<sup>(٢)</sup> هَادٍ إِلَّا يَهْدَاهُمْ، وَلَا يَضِلُّ خَارِجٌ مِّنَ الْهُدَى إِلَّا بِتَقْصِيرٍ عَنِ حَقِّهِمْ<sup>(٣)</sup>، أُمْنَاءُ اللَّهِ عَلَى مَا أَهْبَطَ مِنْ عِلْمٍ أَوْ عُذْرٍ<sup>(٤)</sup> أَوْ نُذُرٍ<sup>(٥)</sup>، وَالْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ عَلَى مَنْ فِي الْأَرْضِ، يَجْرِي لِأَخْرِهِمْ مِنَ اللَّهِ مِثْلَ الَّذِي جَرَى لِأَوَّلِهِمْ، وَلَا يَصِلُ أَحَدٌ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا بِعَوْنِ اللَّهِ.

وَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام): أَنَا قَسِيمُ اللَّهِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، لَا يَدْخُلُهَا<sup>(٦)</sup> دَاخِلٌ إِلَّا عَلَى حَدِّ قَسَمِي<sup>(٧)</sup>، وَأَنَا الْفَارُوقُ الْأَكْبَرُ، وَأَنَا الْإِمَامُ لِمَنْ بَعْدِي، وَالْمَوْدِيَّ عَمَّنْ كَانَ قَبْلِي، لَا يَتَقَدَّمُنِي أَحَدٌ إِلَّا أَحَدٌ (عليه السلام)، وَإِنِّي وَإِيَّاهُ لَعَلَى<sup>(٨)</sup> سَبِيلٍ وَاحِدٍ، إِلَّا أَنَّهُ هُوَ الْمَدْعُوُّ بِاسْمِهِ<sup>(٩)</sup>، وَلَقَدْ أُعْطِيتُ السَّتَّ: عِلْمَ الْمَنَائَا وَالْبَلَايَا وَالْوَصَايَا وَفُصِّلَ الْخُطَابُ<sup>(١٠)</sup>، وَإِنِّي لَصَاحِبُ الْكَرَّاتِ<sup>(١١)</sup>

(١) في «ج، ف» والبصائر، ص ٢١٩: - «هداة».

(٢) في «ف، بح، بس، بف» وحاشية «ج، ف» والوافي: «لا يهدي».

(٣) في البصائر، ص ٢١٩: + «لأنهم».

(٤) «العُذْرُ»: مصدر عُذِرَ، بمعنى نحو الإساءة. أو جمع العذير، بمعنى المعذرة. انظر: النهاية، ج ٣، ص ١٩٧؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٥٤٨ (عذر).

(٥) «النُّذْرُ»: مصدر نَذَرَ، بمعنى خَوْفٍ، أي بمعنى الأندار. أو جمع النذير، بمعنى الإنذار. انظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٠١ (نذر).

(٦) في «ض، بر» والبصائر، ص ٤٣٥: «لا يدخلها». وهو مقتضى السياق.

(٧) «القَسَمُ»: مصدر قَسَمْتُ الشَّيْءَ فَنَقَسَمَ. وَأَمَّا «القِسْمُ» فهو الحظُّ والنصيب من الخير. انظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠١ (قسم).

(٨) في «بس»: «على».

(٩) في الوافي: «يعني آتة دعي باسمه في كتاب الله صريحاً بالرسالة والنبوة».

(١٠) في البصائر، ص ٢١٩: + «والأنساب».

(١١) «الكَرَّاتُ»: جمع الكَرَّةِ، بمعنى الرَّجْعَةُ والمَرَّةُ والحملة. انظر: المصباح المنير، ص ٥٣٠؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٥٣ (كرر).

وَدَوْلَةُ<sup>(١)</sup> الدُّوَلِ، وَإِنِّي لَصَاحِبُ الْعَصَا<sup>(٢)</sup> وَالْمِيسَمِ، وَالْدَّابَّةُ الَّتِي تُكَلِّمُ النَّاسَ<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>.

### رجال السند:

محمد بن يحيى العطار فهو الثقة المعروف، لا كلام فيه<sup>(٥)</sup>، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، وهو أكثر من روى عنه الكليني؛ وأحمد بن محمد هو العاصمي، شيخ الكليني الثقة<sup>(٦)</sup>، وهما يرويان معا عن محمد بن الحسن وهو الصفار، صاحب البصائر، ثقة قمي، من الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ)<sup>(٧)</sup>؛ أما علي بن حسان فهو الواسطي الثقة، وليس الهاشمي الضعيف، بقرينة رواية الصفار عنه؛ فإن الصفار إنما يروي في بصائره عن علي بن حسان الهاشمي بواسطتين عن أحمد بن موسى وهو أحمد بن أبي زاهر، من صغار السابعة عن الحسن بن موسى الخشاب، وهو من كبار السابعة عن علي بن حسان الهاشمي الذي

(١) «الدَّوْلَةُ» في الحرب: أن تُدَالَ إحدى الفتيْن على الأخرى. والجمع: الدُّوَل. و«الدَّوْلَةُ» في المال. يقال: صار الفسيء دَوْلَةً بينهم يتداولونه، يكون مرّةً لهذا ومرّةً لهذا، والجمع: دُولَات ودُّوَل. و«الدَّوْلَةُ»: الفعل والانتقال من حال إلى حال، أو الانتقال من حال الشدّة إلى الرخاء، أو الغلبة. انظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٩٩؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٢٥٢ (دول).

(٢) في «بح»: - «العصا».

(٣) في «بح»: - «والدَّابَّةُ التي تُكَلِّمُ النَّاسَ».

(٤) بصائر الدرجات، ص ٢١٩، ح ١؛ وص ٤٣٥، ح ٣، وفيها عن علي بن حسان؛ وفيه، ص ٤٣٦، ح ١٠ عن محمد بن الحسين، عن ابن حسان، وفي الأخيرين من قوله: «أنا قسيم»، إلى قوله: «أنا الفاروق الأكبر». وفيه، ص ٢٢٠، ح ٢، بسند آخر مع اختلاف؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٢٩، ص ٥١٥؛ البحار، ج ١٦، ح ٥٣، ص ٣٥٨، إلى قوله: «وكذلك كان أمير المؤمنين (عليه السلام) من بعده»؛ وج ٢٥، ص ٣٥٥، ذيل ح ٣.

(٥) مرّ الكلام فيه في ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٦) مرت ترجمته في هذا الجزء، ح ٤٤٦.

(٧) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢٦، ص ٢٣٠.

يعد في السادسة، في حين يروي مباشرة بصيغة (حدثني) عن عليّ بن حسان الذي يروي عن موسى بن بكر وهو الواسطي كما يظهر من كثير من الأسناد، والواسطي معمر من صفار الخامسة عمر فوق المائة، وثقه ابن الغضائري وابن فضال وقال النجاشي: أنه لا بأس به<sup>(١)</sup>.

ويبقى الكلام في الرجال بعد عليّ بن حسان؛ إذ لم يرد أبو عبد الله الرياحي وأبو الصامت الحلواني إلّا في هذه الرواية التي أوردها صاحب البصائر وأخذها منه الكليني في الكافي، ولذا لا نجد شيئاً عنهما في كتب رجالنا أو في فهرس أصحابنا، فهذين الاسمين غاية في الخفاء.

### هـ أبو عبد الله الرياحي:

ورد في البصائر من غير التكنية بالأب، ولعله هو الصحيح، وقد يقوى أنه عبد الله بن فيروز الداناج البصري، وثقه العامة، فهو يروي عن أمير المؤمنين عليه السلام بواسطة واحدة، ولقب بالداناج ويعني «العالم، فارسي معرب (دانا) عُرب بإضافة الجيم كظائره»<sup>(٢)</sup>، وقد ورد في بعض الأسناد باسم عبد الله الرياحي فظن بعض المحققين أن الرياحي تصحيف داناج لتشابه كتابة الاسمين، لكن متابعة ما قيل في الرجل يظهر بوضوح أن لقبه الداناج بلا شك، وهذا الداناج ريّاحي أيضاً، فقد ذكر البخاري أن عبد الله بن فيروز مولى لآل رباح<sup>(٣)</sup>، فتكون الرواية عن أمير المؤمنين عليه السلام وليس عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، ولعل ما في وسط هذه الرواية من نسبة القول إليه يساعد عليه. فمع أن عليّ بن حسان عمر فوق المائة، لكن لا يمكن المصير إلى قبول روايته عن رجل يروي عن أمير المؤمنين عليه السلام بواسطة واحدة، فلا ريب في تحقق الإرسال في سند عليّ بن حسان الواسطي إلى أمير المؤمنين عليه السلام، وإذا كانت عن أبي جعفر عليه السلام فليس الرجل

(١) ينظر: ج ٢، ح ٢١١، ص ٧٨٣.

(٢) تاج العروس، الزبيدي، ج ٣، ص ٣٧٥.

(٣) التاريخ الكبير، البخاري، ج ١، ص ١٧٩.

معروفا البتة.

### ه أبو الصامت الحلواني:

وهذا الاسم لم يرد في غير هذا المورد أيضاً كسابقه، ولم نجد مدخلاً لمعرفته مع التقصي الشديد.

### تحقيق الصدور:

وهذا الحديث غير ثابت الصدور كباقي أحاديث الباب، قال العلامة المجلسي: «ضعيف أيضاً»<sup>(١)</sup>.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٧٣.

## ١٥ - بَابُ نَادِرٍ جَامِعٍ فِي فَضْلِ الْإِمَامِ ﷺ وَصِفَاتِهِ<sup>(١)</sup>

٥٢٧/١. أَبُو مُحَمَّدٍ الْقَاسِمُ بْنُ الْعَلَاءِ رحمته الله رَفَعَهُ<sup>(٢)</sup>، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ الرَّضَا عليه السلام بِمَرَوْ، فَاجْتَمَعْنَا فِي<sup>(٣)</sup> الْجَامِعِ<sup>(٤)</sup> يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي بَدْءِ مَقْدَمِنَا، فَأَذَارُوا أَمْرَ الْإِمَامَةِ، وَذَكَرُوا كَثْرَةَ اخْتِلَافِ النَّاسِ فِيهَا، فَدَخَلْتُ عَلَى سَيِّدِي عليه السلام، فَأَعْلَمْتُهُ خَوْضَ النَّاسِ فِيهِ، فَتَبَسَّمَ عليه السلام، ثُمَّ قَالَ: «يَا عَبْدَ الْعَزِيزِ، جَهْلَ الْقَوْمِ، وَخُدِعُوا عَنْ آرائِهِمْ<sup>(٥)</sup>؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ يَقْبِضْ نَبِيَّهُ ﷺ حَتَّى أَكْمَلَ لَهُ الدِّينَ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ، فِيهِ<sup>(٦)</sup> نَبِيَانُ كُلِّ شَيْءٍ<sup>(٧)</sup>، يَبَيِّنُ فِيهِ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ، وَالْحُدُودَ وَالْأَحْكَامَ، وَجَمِيعَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ النَّاسُ كَمَلًا<sup>(٨)</sup>»، فَقَالَ<sup>(٩)</sup> عَزَّ وَجَلَّ: «مَا قَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ<sup>(١٠)</sup> وَأَنْزَلَ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ - وَهِيَ آخِرُ عُمْرِهِ ﷺ - : «النِّزْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ

(١) هكذا في «ب، ج، بح، بر، بس، بف» و «مرآة العقول». وفي المطبوع وباقي النسخ: - «عليه السلام».

(٢) في الأمالي: - «رفعه».

(٣) في حاشية «بر»: + «مسجد».

(٤) في «بح» والعيون والأمالي: + «في».

(٥) في حاشية «ف، بر، بس» والغيبة والأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني: «أديانهم».

(٦) في «بر»: «وفيه».

(٧) إشارة إلى الآية ٨٩ من سورة النحل: «وَوَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ<sup>(١)</sup>». وفي حاشية «ج»

والغيبة والأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني: «تفصيل».

(٨) «الكمال»: التمام. وفيه ثلاث لغات: كَمَلٌ، كَمُلٌ، كَمِلٌ. والكسر أردوها. ويقال: أعطه هذا المال

كَمَلًا، أي كله. الصحاح، ج ٥، ص ١٨١٣ (كمل).

(٩) في «ب، ج، ض، بس»: + «الله».

(١٠) الأنعام (٦): ٣٨.

وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا<sup>(١)</sup> وَأَمَرُ الْإِمَامَةَ مِنْ تَمَامِ الدِّينِ، وَلَمْ يَمْضِ ﷺ حَتَّى بَيَّنَ لِأُمَّتِهِ مَعْلَمَ دِينِهِمْ، وَأَوْضَحَ لَهُمْ سَبِيلَهُمْ، وَتَرَكَهُمْ عَلَى قَصْدِ<sup>(٢)</sup> سَبِيلِ الْحَقِّ، وَأَقَامَ لَهُمْ عَلِيًّا عليه السلام عَلَمًا وَإِمَامًا، وَمَا تَرَكَ<sup>(٣)</sup> شَيْئًا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ الْأُمَّةُ إِلَّا بَيَّنَّهُ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ يُكْمِلْ دِينَهُ، فَقَدْ رَدَّ كِتَابَ اللَّهِ، وَمَنْ رَدَّ كِتَابَ اللَّهِ، فَهُوَ كَافِرٌ بِهِ<sup>(٤)</sup>. هَلْ يَعْرِفُونَ<sup>(٥)</sup> قَدْرَ الْإِمَامَةِ وَحَقَّهَا مِنَ الْأُمَّةِ؛ فَيُجَوِّزُ فِيهَا اخْتِيَارَهُمْ؟ إِنَّ الْإِمَامَةَ أَجَلٌ قَدْرًا، وَأَعْظَمُ شَأْنًا، وَأَعْلَى مَكَانًا، وَأَمْنَعُ جَانِبًا، وَأَبْعَدُ غَوْرًا مِنْ أَنْ يَبْلُغَهَا النَّاسُ بِقَوْلِهِمْ، أَوْ يَنَالُوهَا بِأَرَائِهِمْ، أَوْ يَقِيمُوا<sup>(٦)</sup> إِمَامًا بِاخْتِيَارِهِمْ. إِنَّ الْإِمَامَةَ<sup>(٧)</sup> حَصَّ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهَا إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ عليه السلام بَعْدَ النَّبُوَّةِ وَالْحُلَّةِ مَرْتَبَةً ثَالِثَةً، وَفَضِيلَةً شَرَفَهُ بِهَا، وَأَشَادَ<sup>(٨)</sup> بِهَا<sup>(٩)</sup> ذِكْرُهُ، فَقَالَ: «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا» فَقَالَ الْخَلِيلُ عليه السلام سُرُورًا بِهَا<sup>(١٠)</sup>: «وَمِنْ ذُرِّيَّتِي»

(١) المائدة (٥): ٣.

(٢) في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٧٩: «القصْد: الوسط بين الطرفين. وإضافته إلى السبيل وإضافة السبيل إلى الحقَّ بيانيَّتان، وتَحْتَمِلَانِ اللَّامِيَّةَ».

(٣) هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والغيبة والأُمالي والعيون وكمال الدين والمعاني وتحف العقول. وفي المطبوع: «+ [لهم]».

(٤) في «ض، ف» والأُمالي والعيون وكمال الدين والمعاني: - «به».

(٥) في «ب، ج، ض، بح، بس، بف» وكمال الدين والمعاني: «تعرفون».

(٦) في «ض»: «يقولوا».

(٧) في الغيبة: «+ منزلة».

(٨) في الأُمالي: «فأشار».

(٩) يقال: أشاده وأشاده به، إذا أشاعه ورفع ذكره، من أَشَدَّتْ البُيُوتَانِ فهو مُشَادٍ، وشيدته إذا طوَّله، فاستعير لرفع صوتك بها يكرهه صاحبك. النهاية، ج ٢، ص ٥١٧ (شيد).

(١٠) في مرآة العقول: «سروراً بها، مفعول له لقال».

قَالَ اللَّهُ <sup>(١)</sup> تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» <sup>(٢)</sup> فَأَبْطَلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ إِمَامَةً كُلِّ ظَالِمٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَصَارَتْ <sup>(٣)</sup> فِي الصَّفْوَةِ <sup>(٤)</sup>. ثُمَّ أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنْ جَعَلَهَا فِي دُرِّيَّتِهِ أَهْلَ الصَّفْوَةِ وَالطَّهَارَةِ، فَقَالَ: «وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ» <sup>(٥)</sup>. فَلَمْ تَزَلْ فِي دُرِّيَّتِهِ، يَرُتُّهَا بَعْضٌ عَنْ بَعْضٍ قَرْنًا <sup>(٦)</sup> فَقَرْنَا حَتَّى وَرَّثَهَا اللَّهُ تَعَالَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ جَلَّ وَتَعَالَى: «لِأَنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّسَبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَرَثَةُ الْمُؤْمِنِينَ» <sup>(٧)</sup> فَكَانَتْ لَهُ خَاصَّةٌ، فَقَلَدَهَا <sup>(٨)</sup> ﷺ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَمْرِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ <sup>(٩)</sup> - عَلَى رَسْمٍ <sup>(١٠)</sup> مَا فَرَضَ اللَّهُ، فَصَارَتْ فِي دُرِّيَّتِهِ الْأَصْفِيَاءَ الَّذِينَ آتَاهُمُ اللَّهُ <sup>(١١)</sup> الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى <sup>(١٢)</sup>: «وَقَالَ الَّذِينَ

(١) في «ف» وتحف العقول: - «الله».

(٢) البقرة (٢): ١٢٤.

(٣) في معاني الأخبار: «فصارت».

(٤) في مرآة العقول: «الصّفوة، مثلثة، أي أهل الطهارة والعصمة، من صفا الجوّ إذا لم يكن فيه غيم، أو أهل الاصطفاء والاختيار الذين اختارهم الله من بين عباده لذلك؛ لعصمتهم وفضلهم وشرّ فهم». وانظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٠٨ (صفو).

(٥) الأنبياء (٢١): ٧٢ - ٧٣.

(٦) راجع في تفسيره ما تقدّم ذيل ح ٥٠٠.

(٧) آل عمران (٣): ٦٨.

(٨) يقال: قَلَدْتُهَا قِلَادَةً، أي جعلتها في عنقها، ومنه تقليد الولاية الأعمال. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٥٢ (قلد).

(٩) هكذا في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف». وفي المطبوع وسائر النسخ: - «عزّ وجلّ».

(١٠) في مرآة العقول: «الرسم: السّنة والطريقة».

(١١) في «ب» -: - «الله».

(١٢) في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف»: «جلّ وعلا».

أَوْثُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ<sup>(١)</sup>، فَبِمَا فِي وُلْدِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
خَاصَّةً إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، إِذْ لَا نَبِيَّ بَعْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَمَنْ أَيْنَ يَخْتَارُ<sup>(٢)</sup> هَؤُلَاءِ الْجُهَالُ؟  
إِنَّ الْإِمَامَةَ هِيَ مَنْزِلَةُ<sup>(٣)</sup> الْأَنْبِيَاءِ وَإِزْثُ<sup>(٤)</sup> الْأَوْصِيَاءِ، إِنَّ الْإِمَامَةَ خِلَافَةُ اللَّهِ وَخِلَافَةُ  
الرَّسُولِ ﷺ، وَمَقَامُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ، وَمِيرَاثُ الْحُسَيْنِ وَالحَسَنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ. إِنَّ الْإِمَامَةَ  
زِمَامُ<sup>(٥)</sup> الدِّينِ، وَنِظَامُ الْمُسْلِمِينَ، وَصَلَاحُ الدُّنْيَا، وَعِزُّ الْمُؤْمِنِينَ<sup>(٦)</sup>، إِنَّ الْإِمَامَةَ أَسُّ<sup>(٧)</sup>  
الْإِسْلَامِ النَّامِي، وَفَرْعُهُ<sup>(٨)</sup> السَّامِي<sup>(٩)</sup>؛ بِالْإِمَامِ<sup>(١٠)</sup> تَمَامُ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ

(١) الروم (٣٠): ٥٦.

(٢) في شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٤١: «الفاعل إما مجهول، والجهال صفة لهؤلاء، أو بدل. وإما  
معلوم، والجهال مفعول على الظاهر، أو صفة، أو بدل على الاحتمال».

(٣) في «ف»: + «النَّبوة».

(٤) «الارث»: مصدر، وأصله الْوَرِثُ، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً. وكثيراً ما يطلق على الشيء الموروث،  
كما في هذا المقام. انظر: لسان العرب، ج ٢، ص ١١١-١١٢ (أرث)؛ شرح المازندراني، ج ٥،  
ص ٢٤٢؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٨٣.

(٥) في «ف»: + «بن علي».

(٦) «الزمام»: من الزَّيْمَ بمعنى الشَّدِّ، وهو الحبل الذي يجعل في البُرَّةِ والخشبة، أو الخيط الذي يشدُّ  
في البُرَّةِ أو في الخشاش، ثم يشدُّ في طرفه المَقْوَدُ، وقد يسمَّى المَقْوَدُ زماماً. انظر: الصحاح، ج ٥،  
ص ١٩٤٤؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٧٢ (زمم).

(٧) في «ف»: «زمام للدين، ونظام للمسلمين، وصلاح للدين، وعزُّ للمؤمنين».

(٨) «الأس»: أصل البناء، وكذلك الأساس، والأسس مقصور منه. وجمع الأس: إساس. وجمع  
الأساس: أسس. الصحاح، ج ٣، ص ٩٠٣ (أسس).

(٩) فرع كل شيء أعلاه. ويقال: هو فرع قومه: للشريف منهم. الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥٦ (فرع).

(١٠) «السامي»: العالي المرتفع، من سما الشيء يُسَمُّو سُمُوًّا، أي ارتفع وعلا. انظر: لسان العرب،  
ج ١٤، ص ٣٩٧ (سمو).

(١١) في حاشية «بح»: «بالإمامة».



وَالْجِهَادِ<sup>(١)</sup>، وَتَوْفِيرِ الْفَيْءِ<sup>(٢)</sup> وَالصَّدَقَاتِ، وَإِمْضَاءِ الْحُدُودِ وَالْأَحْكَامِ، وَمَنْعِ الثُّغُورِ<sup>(٣)</sup> وَالْأَطْرَافِ.

الإِمَامُ يُحِلُّ حَلَالَ اللَّهِ، وَيَحْرُمُ حَرَامَ اللَّهِ، وَيُقِيمُ حُدُودَ اللَّهِ، وَيَذُبُّ<sup>(٤)</sup> عَنْ دِينِ اللَّهِ، وَيَدْعُو إِلَى سَبِيلِ رَبِّهِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَالْحُجَّةِ الْبَالِغَةِ.

الإِمَامُ كَالشَّمْسِ الطَّالِعَةِ، الْمُجَلَّلَةِ<sup>(٥)</sup>، بُنُورِهَا لِلْعَالَمِ<sup>(٦)</sup>، وَهِيَ فِي الْأَفْقِ بِحَيْثُ لَا تَنَالُهَا<sup>(٧)</sup> الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارُ.

الإِمَامُ: الْبَذْرُ الْمُنِيرُ، وَالسَّرَاجُ الزَّاهِرُ<sup>(٨)</sup>، وَالنُّورُ السَّاطِعُ<sup>(٩)</sup>، وَالنَّبْعُ الْمُهَادِي فِي

(١) في حاشية «ج»: «والصيام والجهاد والصيام».

(٢) أصل الفيء: الرجوع. يقال: فاءَ فيءٌ، فَيْئَةً وفَيْوَاءً، كَأَنَّهُ كَانَ فِي الْأَصْلِ لَهُمْ فَرَجٌ إِلَيْهِمْ. النهاية، ج ٣، ص ٤٨ (فيأ).

(٣) «الثُّغُور»: جمع الثُّغْر، وهو ما يلي دار الحرب، وموضع المخافة في فروج البلدان، والموضع الذي يكون حدّاً فاصلاً بين بلاد المسلمين والكفار، وهو موضع المخافة من أطراف البلاد. القاموس المحيط، ج ١، ص ٥١٢؛ النهاية، ج ١، ص ٢١٣ (ثغر).

(٤) في شرح المازندراني: «الذَّبُّ: الدفع والمنع. حذف مفعوله؛ للدلالة على التعميم، أي يدفع عن دين الله كلّ ما لا يليق به من الزيادة والنقصان». وانظر: الصحاح، ج ١، ص ١٢٦ (ذذب).

(٥) في «بر»: «العالم».

(٦) «الْمُجَلَّلَةُ»: الْمُعْطِيَةُ. يقال: جَلَّلَ المطر الأرض، أي عَمَّها وطَبَّقَهَا فلم يَدَعْ شيئاً إلا غَطَّى عليه. ومنه يقال: جَلَّلْتُ الشيء، إذا غَطَّيْتَهُ. انظر: المصباح المنير، ص ١٠٦ (جلل).

(٧) في «ف»: «لا يناها».

(٨) «الزاهر»: المضيء. يقال: زَهَرَتِ النَّارُ زُهُوراً، أي أَضَاءَتْ. انظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٧٤ (زهر).

(٩) «الساطع»: المرتفع. يقال: سطع الغبارُ والرائحةُ والصبحُ، يَسْطَعُ سَطُوعاً، أي ارتفع. انظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٢٩ (سطع).

غَيَاهِبٍ<sup>(١)</sup> الدُّجَى<sup>(٢)</sup>، وَأَجْوَا<sup>(٣)</sup> الْبُلْدَانِ وَالْقَفَارِ<sup>(٤)</sup>، وَلَجَجَ<sup>(٥)</sup> الْبَحَارِ. الْإِمَامُ:  
الْمَاءُ الْعَذْبُ عَلَى الظَّمَا<sup>(٦)</sup>، وَالذَّالُّ عَلَى الْهُدَى، وَالْمُنْجِي مِنَ الرَّدَى<sup>(٧)</sup>. الْإِمَامُ<sup>(٨)</sup>:  
النَّارُ عَلَى النَّيِّعِ<sup>(٩)</sup>، الْحَارُّ لِمَنِ اضْطَلَّ<sup>(١٠)</sup> بِهِ، وَالذَّلِيلُ فِي الْمَهَالِكِ<sup>(١١)</sup>، مَنْ فَارَقَهُ  
فَهَالِكٌ.

الْإِمَامُ: السَّحَابُ الْمَاطِرُ، وَالْعَيْثُ الْهَاطِلُ<sup>(١٢)</sup>، وَالشَّمْسُ الْمُضِيئَةُ، وَالسَّمَاءُ الظَّلِيلَةُ،

(١) «الغَيَاهِبُ»: جمع الغَيْبِ بمعنى الظلمة. يقال: فرس أدهم غَيْبٌ، إذا اشتد سواده. انظر:  
الصحاح، ج ١، ص ١٩٦ (غهب).

(٢) «الدُّجَى»: الظلمة، أو جمع الدُّجَيَّةِ بمعناها. وقد يعبر عنها عن الليل، فالإضافة بيانية للمبالغة،  
أو بتقدير «في». انظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٣٤ (دجو).

(٣) «الأجواز»: جمع الجَوْزِ، وهو وسط كل شيء. في شرح المازندراني: «والمراد بها ما بين البلدان  
من القفار، والقفار بدل منها. وأما جعله جمع الحوزة - بالحاء المهملة بمعنى الناحية - فهو بعيد  
لفظاً؛ لأنه لم يثبت جمعها كذلك». وانظر: الصحاح، ج ٣، ص ٨٧١ (جوز).

(٤) «القفار»: جمع القفر، وهي مفازة لا ماء فيها ولا نبات. يقال: أرض قفر، وقفرة أيضاً. الصحاح،  
ج ٢، ص ٧٩٧ (قفر).

(٥) «اللَّجَجُ»: جمع اللَّجَّةِ، وَلَجَّةُ الْبَحْرِ: حيث لا يدرك قعره، أو الماء الكثير الذي لا يرى طرفاه، وَلَجَّةُ  
الْمَاءِ: مُعْظَمُهُ. انظر: لسان العرب، ج ٢، ص ٣٥٤ (لجج).

(٦) «الظَّمَا»: شدة العطش. قال المجلسي في مرآة العقول: «وربما يقرأ بالكسر والمدّ، وهو جمع ظامٍ،  
وهو بعيد». وانظر: النهاية، ج ٣، ص ١٦٢ (ظما).

(٧) «الرَّدَى»: مصدر رَدَى يَرْدِي، بمعنى هلك. انظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٥ (ردى).

(٨) في شرح المازندراني والعيون: «والإمام».

(٩) «النَّيِّعُ»: ما ارتفع من الأرض. الصحاح، ج ٣، ص ١٣١٠ (نفع).

(١٠) «الاضْطَلَّ»: افتعال من ضَلَّ النارِ والتسخَّن بها. النهاية، ج ٣، ص ٥١ (صلو).

(١١) في الأمالي: «على المسالك».

(١٢) «الْهَاطِلُ»: المطر المتفرق، العظيم القطر، وهو مطر دائم مع سكون وضعف. أو هو من الْهَاطِلِ  
بمعنى تتابع المطر والدمع وسيلانه. انظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٦٩٨ (هطل).

وَالْأَرْضُ الْبَسِيطَةُ، وَالْعَيْنُ الْغَزِيرَةُ<sup>(١)</sup>، وَالْغَدِيرُ<sup>(٢)</sup> وَالرَّوْضَةُ<sup>(٣)</sup>.

الإِمَامُ: الْأَنْبَسُ<sup>(٤)</sup> الرَّفِيقُ<sup>(٥)</sup>، وَالْوَالِدُ الشَّقِيقُ، وَالْأَخُ الشَّقِيقُ<sup>(٦)</sup>، وَالْأُمُّ النَّبَرَةُ بِالْوَلَدِ الصَّغِيرِ، وَمَقْرَعُ<sup>(٧)</sup> الْعِبَادِ فِي الدَّاهِيَةِ<sup>(٨)</sup> النَّادِ.

الإِمَامُ: أَمِينُ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ، وَحُجَّتُهُ عَلَى عِبَادِهِ، وَخَلِيفَتُهُ فِي بِلَادِهِ، وَالِدَاعِي إِلَى اللَّهِ، وَالذَّابُّ<sup>(٩)</sup> عَنْ حُرْمِ<sup>(١٠)</sup> اللَّهِ.

(١) في «بح، بف»: «الغريزة». و«الغزير»: الكثير من كل شيء. و«الغزيرة»: الكثير الدَرّ، ومن الآبار والينابيع: الكثير، الماء، ومن العيون: الكثيرة الدمع؛ من الغَزَاة بمعنى الكثرة. انظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٢٩ (غزر).

(٢) «الغدير»: القطعة من الماء يغادرها السيل. وهو فعل بمعنى مُفَاعَل، من غادره. أو مُفَعَّل من أغدره. ويقال: هو فعل بمعنى فاعل؛ لآثِهِ يَغْدِرُ بأهله، أي ينقطع عند شدة الحاجة إليه. الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٧ (غدر).

(٣) «الروضة»: الأرض ذات الحُضْرَةِ، والبستان الحسن، والموضع الذي يجتمع إليه الماء يكثر نبتة. انظر: لسان العرب، ج ٧، ص ١٦٢ (روض).

(٤) في الأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني وتحف العقول: «الأمين».

(٥) قوله: «الرفيق»: المرافق، والجمع الرفقاء، وهو أيضاً واحد وجمع، مثل الصديق. مأخوذ من الرفق، وهو ضدّ العنف والخرق. انظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٨٢ (رفق).

(٦) في الصحاح، ج ٤، ص ١٥٠٤ (شقق): «هذا شقيق هذا، إذا انشق الشيء بنصفين، فكل واحد منهما شقيق الآخر، ومنه يقال: فلان شقيق فلان، أي أخوه»؛ وفي النهاية، ج ٢، ص ٤٩٢ (شقق): «شقيق الرجل: أخوه لأبيه وأمه، ويجمع على أشقاء».

(٧) «الفرع»: الملقب في الفرع والخوف. يقال: فَرَعْتُ إِلَيْهِ فَأَفْرَعُنِي، أي لجأتُ إليه من الفرع فأعانتني. انظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥٨ (فرع).

(٨) «الداهية»: الأمر العظيم. والنَّادِ والنَّادَى بمعناها. انظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٤٤ (دهى)؛ وج ٢، ص ٥٤١ (نَاد).

(٩) «الذاب»: المانع والدافع، من الذب بمعنى المنع والدفع. انظر: الصحاح، ج ١، ص ١٢٦ (ذب).

(١٠) «الحُرْم»: جمع الحُرْمَة، وهي ما لا يحل انتهاكه. وظاهر المازندراني هو: حَرَم؛ حيث قال في

الإِمَامُ: الْمُطَهَّرُ مِنَ الذُّنُوبِ، وَ<sup>(١)</sup> الْمُبْرَأُ عَنِ<sup>(٢)</sup> الْعُيُوبِ، الْمُخْصُوصُ بِالْعِلْمِ،  
الْمُؤَسَّسُ بِالْحِلْمِ، نِظَامُ الدِّينِ، وَعِزُّ الْمُسْلِمِينَ، وَغَيْظُ الْمُنَافِقِينَ، وَبَوَارُ<sup>(٣)</sup> الْكَافِرِينَ.

الإِمَامُ: وَاحِدٌ ذَهْرِيٌّ، لَا يُدَانِيهِ أَحَدٌ، وَلَا يُعَادِلُهُ عَالِمٌ<sup>(٤)</sup>، وَلَا يُوجَدُ مِنْهُ بَدَلٌ، وَلَا  
لَهُ مِثْلٌ وَلَا نَظِيرٌ، مُخْصُوصٌ بِالْفَضْلِ كُلِّهِ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ مِنْهُ لَهُ وَلَا اكْتِسَابٍ، بَلِ  
اخْتِصَاصٌ مِنَ الْمُفْضِلِ الْوَهَّابِ.

فَمَنْ ذَا الَّذِي يَبْلُغُ مَعْرِفَةَ الْإِمَامِ، أَوْ يُمَكِّنُهُ اخْتِيَارُهُ<sup>(٥)</sup>؟ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ،  
صَلَّتِ الْعُقُولُ، وَتَاهَتْ<sup>(٦)</sup> الْحُلُومُ<sup>(٧)</sup>، وَحَارَتْ الْأَلْبَابُ، وَخَسَّتِ<sup>(٨)</sup>  
الْعُيُونُ<sup>(٩)</sup>، وَتَصَاغَرَتْ الْعُظَمَاءُ، وَتَحَيَّرَتْ الْحُكَمَاءُ، وَتَقَاصَرَتْ<sup>(١٠)</sup> الْحُلَمَاءُ،

شرحه، ج ٥ ص ٢٥١: «لعل المراد به حرم مكّة. والإمام يدفع عنه ما لا يجوز وقوعه فيه، ويمنع  
الناس من هتك حرمة». وانظر: المصباح المنير، ص ١٣١ - ١٣٢ (حرم)؛ مرآة العقول، ج ٢،  
ص ٣٨٦.

(١) في الأمالي وكمال الدين والمعاني وتحف العقول: «و».

(٢) في «ج»، بح، بس، بف» والأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني وتحف العقول: «من».

(٣) «البوار»: المهلاك. يقال: بار فلان، أي هلك، وأباره الله: أهلكه. انظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٩٧ -  
٥٩٨ (بور).

(٤) في «ج»: «عادل».

(٥) في تحف العقول: «أو كنه وصفه» بدل «أو يمكنه اختياره».

(٦) «تاهت»: تحيّر. يقال: تاه في الأرض، أي ذهب متحيّراً. انظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢٩  
(تیه).

(٧) «الحلُم»: الأناة والعقل. وجمعه: أحلام وحُلُوم. لسان العرب، ج ١٢، ص ١٤٦ (حلم).

(٨) في الأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني: «وحسرت».

(٩) «خسأت العيون»، أي سُدِرَتْ وَكَلَّتْ وَأَعْيَتْ وَتَحَيَّرَتْ. انظر: لسان العرب، ج ١، ص ٦٥  
(خساً).

(١٠) في حاشية «بف»: «قصرت». و«تقاصرت»، أي أظهرت القِصْر. قال المجلسي في مرآة العقول:

وَحَصِرَتْ <sup>(١)</sup> الْخُطْبَاءُ، وَجَهِلَتْ <sup>(٢)</sup> الْأَلْبَاءُ <sup>(٣)</sup>، وَكَلَّتِ الشُّعْرَاءُ، وَعَجَزَتْ الْأُدْبَاءُ، وَعَيَّيَتْ <sup>(٤)</sup> الْبُلَغَاءُ عَنْ وَصْفِ شَأْنٍ مِنْ شَأْنِهِ، أَوْ فَضِيلَةٍ مِنْ فَضَائِلِهِ، وَأَقَرَّتْ بِالْعَجْزِ وَالتَّقْصِيرِ، وَكَيْفَ يُوصَفُ بِكُلِّهِ، أَوْ يُنْعَتُ بِكُنْهِهِ <sup>(٥)</sup>، أَوْ يُفْهَمُ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِهِ، أَوْ يُوجَدُ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ، وَيُغْنِي عَنْهُ <sup>(٦)</sup>؟ لَا <sup>(٧)</sup>، كَيْفَ؟ وَأَنْسَى <sup>(٨)</sup>؟ وَهُوَ بِحَيْثُ النَّجْمِ <sup>(٩)</sup> مِنْ <sup>(١٠)</sup> يَدِ الْمُتَنَاوِلِينَ، وَوَصَفِ الْوَاصِفِينَ، فَأَيُّنَ الْإِخْتِيَارُ مِنْ هَذَا؟ وَأَيُّنَ الْعُقُولُ عَنْ هَذَا؟ وَأَيُّنَ يُوجَدُ مِثْلُ هَذَا؟ أَتَظُنُّونَ <sup>(١١)</sup> أَنَّ ذَلِكَ يُوجَدُ فِي غَيْرِ آلِ الرَّسُولِ <sup>(١٢)</sup> مُحَمَّدٍ ﷺ <sup>(١٣)</sup>؟

«التقاصر: مبالغة في القصر». وانظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٤٤ (قصر).

(١) في مرآة العقول: «حصر». و«حَصِرَتْ»، أي عَيَّيَتْ وعجزت عن النطق، من الحَصَرَ بمعنى العَيَّ، وهو خلاف البيان. انظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٣١ (حصر).

(٢) في المعاني: «ذهلت».

(٣) في «بح، بس، بف» والأمالي: «الألباب».

(٤) «عَيَّيَتْ»: عجزت، من العَيَّ، وهو خلاف البيان. انظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٤٢؛ لسان العرب؛ ج ١٥، ص ١١١-١١٢ (عَيَّ).

(٥) في «بح»: «كنهه». وفي تحف العقول: «بكيْفَيْتِهِ».

(٦) قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٨٧: «الغناء - بالفتح -: النفع».

(٧) «لا» تأكيد للنفي الضمني المستفاد من الاستفهام للمبالغة فيه، أو تصريح بالإنكار المفهوم منه. انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٥٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٨٧.

(٨) في الأمالي: «أين».

(٩) في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٨٧: «والنجم... هو مرفوع على الابتداء، وخبره محذوف، أي مرئي؟ لأن حيث لا يضاف إلّا إلى الجمل».

(١٠) في «ف» وتحف العقول: «عن».

(١١) في «بس»: «أَيُظَنُّونَ». وفي الأمالي والعيون والمعاني «أُظَنُّوا». وفي كمال الدين: «ظَنُّوا».

(١٢) في «بر»: - «الرسول».

(١٣) في «ب»: «ﷺ». وفي «بس»: «صلوات الله عليه». وفي «بف»: «صَلَّى الله عليه وعليهم».

كَذَّبَتْهُمْ<sup>(١)</sup> وَاللَّهُ أَنْفُسَهُمْ، وَمَتَّهَتْهُمْ<sup>(٢)</sup> الْأَبَاطِيلَ، فَارْتَقَوْا مُرْتَقَاً صَغْباً دَخْضاً<sup>(٣)</sup> تَزَلُّ<sup>(٤)</sup> عَنْهُ<sup>(٥)</sup> إِلَى الْحُضِيِّضِ أَقْدَامُهُمْ، رَأَوْا إِقَامَةَ الْإِمَامِ بِعُقُولٍ حَائِرَةٍ<sup>(٦)</sup> بَائِرَةٍ<sup>(٧)</sup> نَاقِصَةٍ<sup>(٨)</sup>، وَأَرَءِ مُضِلَّةً، فَلَمْ يَزِدَادُوا مِنْهُ إِلَّا بُعْدًا<sup>(٩)</sup>، «فَاتَّكَلَهُمُ اللَّهُ أَنْ يُوَفِّكَوْنَ»<sup>(١٠)</sup>.

السلام.

(١) «كَذَّبَتْهُمْ»، أي لم تصدقهم فتقول لهم الكذب. قرأها المازندراني في شرحه، ج ٥، ص ٢٥٨ بالتشديد؛ حيث قال: «أي أنفسهم تكذبهم وتنسبهم إلى الكذب». وهو المحتمل عند المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٨٧. وانظر: لسان العرب، ج ١، ص ٧٠٦ (كذب).

(٢) «مَتَّهَتْهُمْ» أي أضعفتهم وأعتبهم وأعجزتهم. يقال: منه اليسير، أي أضعفه وأعياه. وفي شرح المازندراني: «واحتمال أن يكون المراد: مَتَّ عَنْهُمْ الْأَبَاطِيلَ، من المِنَّة بالكسر بعيد لفظاً ومعنى». وانظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٠٧ (من).

(٣) «الدَّخْضُ» و«الدَّخْضُ»: الزلج. يقال: مكان دَخْضٌ ودَخْضٌ، أي زَلَجٌ، وهو الموضع الذي لا تثبت عليه قدم. انظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٧٥ (دخض).

(٤) في كمال الدين: «تَذَلَّ».

(٥) في «ف»: «مع». وفي تحف العقول: «زَلَّتْ بهم».

(٦) في العيون: «جائرة».

(٧) يقال: رجل حائر بائر، أي لم يتجه لشيء ولا يأتمر رشداً ولا يطيع مرشداً. انظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٠٦ (بور).

(٨) في «بس»: - «ناقصة».

(٩) في «بح، بر» وحاشية «ج»: «وقال الصفواني في حديثه». وقال المجلسي في مرآة العقول: «وفي بعض النسخ بعد ذلك: وقال الصفواني في حديثه: «فَاتَّكَلَهُمُ اللَّهُ أَنْ يُوَفِّكَوْنَ» ثم اجتمعنا في الرواية. أقول: رواية النسخ الكليني كثيرة، أشهرهم الصفواني والنعماني، فبعض الرواة المتأخرة عنهم عارضوا النسخ وأشاروا إلى الاختلاف، فالأصل برواية النعماني ولم يكن فيه: «فَاتَّكَلَهُمُ اللَّهُ أَنْ يُوَفِّكَوْنَ»، وكان في رواية الصفواني، فأشار هنا إلى الاختلاف».

(١٠) في «بح، بر» وحاشية «ج»: «ثم اجتمعنا في الرواية». وقوله: «أَنْ يُوَفِّكَوْنَ»، أي كيف

وَلَقَدْ رَامُوا<sup>(١)</sup> صَغْبًا، وَقَالُوا إِنْكَأَ، وَضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا، وَوَقَعُوا فِي الْخَيْرَةِ  
إِذْ<sup>(٢)</sup> تَرَكُوا الْإِمَامَ عَنْ بَصِيرَةٍ «وَرَزَقْنَاهُمْ الشَّيْطَانَ أَعْمَالَهُمْ، فَصَدَّهُمْ عَنِ  
السَّبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ»<sup>(٣)</sup>.

رَغِبُوا<sup>(٤)</sup> عَنْ اخْتِيَارِ اللَّهِ وَاخْتِيَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلِ بَيْتِهِ<sup>(٥)</sup> إِلَى اخْتِيَارِهِمْ،  
وَالْقُرْآنُ يُنَادِيهِمْ: «وَرَبِّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ» مِنْ أَمْرِهِمْ<sup>(٦)</sup>  
«سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ»<sup>(٧)</sup> وَقَالَ<sup>(٨)</sup> «عَزَّ وَجَلَّ»: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ  
إِذَا قُضِيَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ»<sup>(٩)</sup> الْآيَةُ، وَقَالَ: «مَا  
لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَنْذُرُونَ إِنْ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخْتَرُونَ أَمْ لَكُمْ

يكذبون على الله ورسوله؛ من الإفك بمعنى الكذب؛ أو كيف يصرفون عن الحق إلى الباطل؛ من  
الإفك بمعنى القلب والصرف. قال الراغب في مفردات ألفاظ القرآن، ص ٧٩ (أفك): «الإفك  
كل مصروف عن وجهه الذي يحق أن يكون عليه» ثم قال في المعنى: «أي يصرفون عن الحق  
في الاعتقاد إلى الباطل، ومن الصدق في المقال إلى الكذب، ومن الجميل في الفعل إلى القبيح». و  
انظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٧٣ (أفك)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٦٠. والآية في التوبة:  
٣٠؛ والمنافقون (٦٣): ٤.

(١) في «بر، بس» والعيون وكمال الدين والمعاني: «لقد راموا» بدون الواو.

(٢) في «ج»: «إِذَا».

(٣) العنكبوت (٢٩): ٣٨.

(٤) في «بس» رالعيون: «ورغبوا».

(٥) في «ب، ض، بح، بر، بس، بف» والوافي والأمالى والعيون وكمال الدين والمعاني: «رسوله».

(٦) في «ض، ف، بر، بس» والأمالى والعيون وكمال الدين والمعاني: «وأهل بيته».

(٧) هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف». وفي المطبوع: «من أمرهم».

(٨) القصص (٢٨): ٦٨.

(٩) في «ج»: «+ الله».

(١٠) الأحزاب (٣٣): ٣٦.

أَيْمَانُ عَلَيْنَا بِالْعَقَّةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ سَلَّمْتُ أَيْهَمُ بِذَلِكَ رَعِيمٌ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ فَلْيَأْتُوا بِشُرَكَائِهِمْ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ<sup>(١)</sup>. وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «أَقْلًا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا»<sup>(٢)</sup> أَمْ «طَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ»<sup>(٣)</sup> أَمْ «قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ إِنَّ شَرَّ النَّوَائِبِ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَسْمَعُونَ وَلَا يَعْقِلُونَ وَلَا يَعْلَمُ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ»<sup>(٤)</sup> أَمْ «قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا»<sup>(٥)</sup>، بَلْ هُوَ «فَضَّلَ اللَّهُ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ»<sup>(٦)</sup> فَكَفَيْتَ لَهُمْ بِاخْتِيَارِ الْإِمَامِ؟ وَالْإِمَامُ: عَالِمٌ لَا يَجْهَلُ<sup>(٧)</sup>، وَرَاعٍ<sup>(٨)</sup> لَا يَنْكُلُ<sup>(٩)</sup>، مَعْدِنٌ<sup>(١٠)</sup> الْقُدُسِ<sup>(١١)</sup>

(١) القلم (٦٨): ٣٦-٤١.

(٢) محمد (٤٧): ٢٤.

(٣) التوبة: ٨٧.

(٤) الأنفال: ٢١ - ٢٣.

(٥) البقرة: ٩٣.

(٦) الحديد (٥٧): ٢١؛ الجمعة (٦٢): ٤.

(٧) في شرح المازندراني: «ليس «لا يجهل» للتأكيد، بل للاحتراز؛ إذ كل أحد عالم في الجملة، وهذا القدر لا يكفي في الإمام، بل لا بد فيه أن لا يجهل شيئاً مما يحتاج إليه الأمة إلى يوم القيامة، وإلا لبطل الغرض من الإمامة...».

(٨) في «ب، ج، ض، بح» والوافي والمعاني «داع». وفي «بس»: «واع».

(٩) لا يَنْكُلُ، لا يَنْكُلُ، لا يَنْكُلُ: لا ينكص ولا يضعف ولا يجبن ولا يمتنع، والاولى أجود. والنائل: الجبان الضعيف. انظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٦٧٧ - ٦٧٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٠٥ (نكل).

(١٠) «الْمَعْدِنُ»: اسم مكان من عَدَنَ بمعنى الإقامة، وهو موضع الإقامة؛ لأنَّ الناس يقيمون فيه الصيف والشتاء. قال المجلسي في مرآة العقول: «بكسر الدال وفتحها». وانظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢١٦٢ (عدن).

(١١) «الْقُدُسُ» و«الْقُدُسُ»: الطُّهْر والبراءة من العيوب، اسم ومصدر، ومنه قيل: حظيرة الْقُدُسِ.



وَالطَّهَارَةَ، وَالنُّسْكَ<sup>(١)</sup> وَالزَّهَادَةَ، وَالْعِلْمَ وَالْعِبَادَةَ، مَخْصُوصٌ بِدَعْوَةِ<sup>(٢)</sup> الرَّسُولِ ﷺ، وَتَنْسَلِ<sup>(٣)</sup> الْمُطَهَّرَةُ الْبَتُولِ<sup>(٤)</sup>، لَا<sup>(٥)</sup> مَغْمَزَ<sup>(٦)</sup> فِيهِ فِي نَسَبٍ، وَلَا يُدَانِيهِ<sup>(٧)</sup> ذُو حَسَبٍ<sup>(٨)</sup>، فِي الْبَيْتِ<sup>(٩)</sup> مِنْ قُرَيْشٍ، وَالذَّرْوَةِ<sup>(١٠)</sup> مِنْ هَاشِمٍ، وَالْعِثْرَةِ<sup>(١١)</sup> مِنَ الرَّسُولِ ﷺ، وَالرِّضَا

انظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩٦٠ (قدس)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٩٤.

(١) «النُّسْكُ» و«النُّسْكُ» أيضاً: الطاعة والعبادة، وكل ما تُقَرَّبُ به إلى الله تعالى. وفي شرح المازندراني: «والظاهر أن «النسك» هنا بفتح النون وسكون السين مصدر؛ ليلائم الزهادة، وأما «النسك» بضمها فمع فوات الملازمة يوجب التكرار في العبادة إلّا أن يخصّص بنوع منها، مثل نسك الحج». وانظر: النهاية، ج ٥، ص ٤٨ (نسك).

(٢) في شرح المازندراني: «الدعوة إمّا بفتح الدال... وإمّا بكسرها، أي مخصوص بدعوته إلى الرسول ونسبته إليه». وانظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٣٦ (دعو).

(٣) احتمل المازندراني في شرحه كون «نسل» بالرفع عطفاً على «معدن القدس» أو على «عالم لا يجهل».

(٤) «الْبَتُولُ»، من البَتْلُ بمعنى القطع، سَمَّيَتْ سَيِّدَتُنَا فَاطِمَةُ (ع) الْبَتُولَ لانقطاعها عن النساء فضلاً ودينياً وحسباً، أو لانقطاعها عن الدنيا إلى الله تعالى. انظر: معاني الأخبار، ص ٦٤؛ علل الشرائع، ص ١٨١؛ روضة الواعظين، ص ١٤٩؛ النهاية، ج ١، ص ٩٤ (بتل).

(٥) في شرح المازندراني: «ولا».

(٦) «الْمَغْمَزُ»: اسم مكان من الغَمَزَ بمعنى العيب. يقال: ليس في فلان غَمِيزَةٌ ولا غَمِيزٌ ولا مَغْمَزٌ، أي ما فيه ما يُغْمَزُ فَيُعَابُ به، ولا مَطْمَعٌ، والمراد هنا: ليس في نسبه لكونه شريفاً رفيعاً عيب يطعن به. انظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٣٩٠ (غمز)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٧٠.

(٧) في كمال الدين: + «دنس، له المنزلة الأعلى لا يبلغها».

(٨) «الْحَسَبُ» في الأصل: الشرف بالآباء وما يعدّه الناس من مفاخرهم، وقال ابن السكيت: الحسب والكرم يكونان في الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف، والشرف والمجد لا يكونان إلّا بالآباء. انظر: الصحاح، ج ١، ص ١١٠؛ النهاية، ج ١، ص ٣٨١ (حسب).

(٩) في العيون: «فالنسب». وفي تحف العقول: «فالبيت».

(١٠) ذُرْوَةُ الشَّيْءِ ذُرْوَتُهُ: أعلاه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٨٩ (ذرو).

(١١) عِثْرَةُ الرَّجُلِ: أخصّ أقاربه. النهاية، ج ٣، ص ١٧٧ (عثر).

مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، شَرَفَ الْأَشْرَافِ، وَالْفَرْعُ<sup>(١)</sup> مِنْ عَبْدِ مَنَافٍ، نَامِي الْعِلْمِ<sup>(٢)</sup>، كَامِلُ الْحِلْمِ<sup>(٣)</sup>، مُضْطَلِعٌ بِالْإِمَامَةِ<sup>(٤)</sup>، عَالِمٌ بِالسِّيَاسَةِ<sup>(٥)</sup>، مَفْرُوضُ الطَّاعَةِ، قَائِمٌ بِأَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، نَاصِحٌ لِعِبَادِ اللَّهِ، حَافِظٌ لِدِينِ اللَّهِ.

إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ وَالْأَئِمَّةَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - يُوقِّعُهُمُ اللَّهُ، وَيُؤْتِيهِمْ مِنْ تَحْزُونٍ<sup>(٦)</sup> عَلَيْهِ وَحِكْمِهِ مَا لَا يُؤْتِيهِ غَيْرُهُمْ؛ فَيَكُونُ عِلْمُهُمْ فَوْقَ عِلْمِ<sup>(٧)</sup> أَهْلِ الزَّمَانِ<sup>(٨)</sup>، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٩)</sup>: «أَقَمْنِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِي فَمَا

(١) فَرَعٌ كُلُّ شَيْءٍ: أَعْلَاهُ، وَفَرَعٌ كُلُّ قَوْمٍ هُوَ الشَّرِيفُ مِنْهُمْ، وَالْفَرَعُ: أَوَّلُ مَا تَلْدُهُ النَّاقَةُ. قَالَ الْمَازَنْدَرَانِي فِي شَرْحِهِ، ج ٥، ص ٢٧٣: «... وَفَرَعُ الرَّجُلِ أَوَّلُ أَوْلَادِهِ، وَكَانَ هَاشِمُ أَوَّلُ أَوْلَادِ عَبْدِ مَنَافٍ وَأَشْرَفُهُمْ». وَانْظُرْ: الصَّحَاحُ، ج ٣، ص ١٢٥٦ (فَرَع).

(٢) «نَامِي الْعِلْمِ»، أَيُ يَزِدُّادُ عِلْمَهُ، مِنْ نَهْا الشَّيْءِ، إِذَا زَادَ وَارْتَفَعَ. أَوْ بَلَغَ عِلْمَهُ وَرَفَعَهُ، مِنْ نَهْا خَيْرًا، إِذَا بَلَغَهُ عَلَى وَجْهِ الْإِصْلَاحِ وَطَلَبَ الْخَيْرِ وَرَفَعَهُ. انْظُرْ: النِّهَايَةُ، ج ٥، ص ١٢١ (نَمُو).

(٣) «الْحِلْمُ»: الْعَقْلُ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ: الْأَنَاءَةُ وَالتَّثَبُّتُ فِي الْأُمُورِ، وَذَلِكَ مِنْ شُعَارِ الْعُقُلَاءِ. وَالْجَمْعُ: الْأَحْلَامُ. انْظُرْ: النِّهَايَةُ، ج ١، ص ٤٣٤ (حِلْم).

(٤) «مُضْطَلِعٌ بِالْإِمَامَةِ» أَيُ قَوِيٌّ عَلَيْهَا، يُقَالُ: فَلَانٌ مُضْطَلِعٌ بِهَذَا الْأَمْرِ، أَيُ قَوِيٌّ عَلَيْهِ، وَهُوَ مُفْتَعِلٌ مِنْ الصَّلَاحَةِ بِمَعْنَى الْقُوَّةِ وَشِدَّةِ الْأَصْلَاعِ. انْظُرْ: الصَّحَاحُ، ج ٣، ص ١٢٥١ (ضَلَع).

(٥) «السِّيَاسَةُ»: الْقِيَامُ عَلَى الشَّيْءِ بِمَا يُصْلِحُهُ. النِّهَايَةُ، ج ٢، ص ٤٢١ (سُوس).

(٦) فِي «بَفٍ»: «تَحْزُونٌ».

(٧) فِي «ضٍ»: «عِلْمٌ».

(٨) فِي «بٍ، جٍ، بَرٍ، بَفٍ» وَحَاشِيَةُ «فٍ، بَحٍ، بَسٍ» وَالْأَمَالِيُّ وَالْعَيُونُ وَكِبَالُ الدِّينِ وَالْمَعَانِي: «زَمَانُهُمْ». وَفِي الْوَافِي: «أَزْمَانُهُمْ».

(٩) فِي «بٍ، بَحٍ، بَرٍ، بَسٍ، بَفٍ»: «جَلَّ وَتَعَالَى». وَفِي «ضٍ»: «عَزَّ وَجَلَّ». وَقَوْلُهُ: «فِي قَوْلِهِ تَعَالَى» مُتَعَلِّقٌ بِمَقْدَرٍ. وَ«فِي» لِلظَّرْفِيَّةِ، أَوْ السَّبَبِيَّةِ، أَيُ ذَلِكَ مَذْكُورٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى، أَوْ بِسَبَبِ قَوْلِهِ تَعَالَى.

انْظُرْ: شَرْحُ الْمَازَنْدَرَانِي، ج ٥، ص ٢٧٥؛ مَرَاةُ الْعُقُولِ، ج ٢، ص ٣٩٦.

لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ<sup>(١)</sup> وَقَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا»<sup>(٢)</sup> وَقَوْلِهِ فِي طَالُوتَ<sup>(٣)</sup>: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ»<sup>(٤)</sup> وَقَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ: «أَنْزَلَ [اللَّهُ]<sup>(٥)</sup> عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا»<sup>(٦)</sup> وَقَالَ<sup>(٧)</sup> فِي الْأَيْمَةِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّهِ وَعِثْرَتِهِ وَذُرِّيَّتِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ<sup>(٨)</sup>: «أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكَفَى بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا»<sup>(٩)</sup>. وَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا اخْتَارَهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لِأُمُورٍ عِبَادِهِ، شَرَحَ صَدْرَهُ<sup>(١٠)</sup> لِذَلِكَ، وَأَوْدَعَ قَلْبَهُ يَتَابِعُ الْحِكْمَةَ، وَأَلْهَمَهُ الْعِلْمَ الْهَامَا؛ فَلَمْ يَعْى<sup>(١١)</sup> بَعْدَهُ

(١) يونس (١٠): ٣٥.

(٢) البقرة (٢): ٢٦٩.

(٣) «طالوت»: اسم أعجمي غير منصرف. قيل: أصله: طُولوت، من الطُول، فقلبت الواو ألفاً. قال المحقق الشعرائي: «والصحيح أن طالوت غير عربي، بل معرب عن كلمة عبرية مع تغيير جوهري في حروفه، وكان أصله شاول، فهو مثل يحيى معرب يوحان، وعيسى معرب يشوعا». انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٧٦.

(٤) البقرة (٢): ٢٤٧.

(٥) هكذا في القرآن. وفي النسخ والمطبوع: - «الله». قال المجلسي في مرآة العقول: «فالتغيير إما من النسخ، أو منه ﷺ نقلاً بالمعنى».

(٦) النساء (٤): ١١٣.

(٧) في «ف»: + «عزَّ اسمه».

(٨) في «بر»: + «أجمعين».

(٩) النساء (٤): ٥٤ - ٥٥.

(١٠) «شرح صدره»، أي وسعه لقبول الحق. انظر: المصباح المنير، ج ٣٠٨ (شرح).

(١١) «فلم يعشى»، أي لم يعجز، من العي بمعنى العجز وعدم الاهتداء لوجه المراد. أو لم يجهل، من

بِجَوَابٍ<sup>(١)</sup>، وَلَا تَحَيَّرَ<sup>(٢)</sup> فِيهِ عَنِ الصَّوَابِ؛ فَهُوَ مَعْصُومٌ مُؤَيَّدٌ<sup>(٣)</sup>، مُوَفَّقٌ مُسَدَّدٌ<sup>(٤)</sup>، قَدْ أَمِنَ وَالْعِثَارِ<sup>(٥)</sup>، يُخَصُّهُ اللَّهُ بِذَلِكَ لِيَكُونَ حُجَّتَهُ عَلَى عِبَادِهِ، وَشَاهِدَهُ عَلَى خَلْقِهِ، وَذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ، وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ<sup>(٦)</sup>.

فَهَلْ يَقْدِرُونَ عَلَى مِثْلِ هَذَا فَيَخْتَارُونَهُ؟ أَوْ يَكُونُ مُخْتَارَهُمْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ فَيَقْدِمُونَهُ؟ تَعَدُّوا - وَبَيَّنَّ اللَّهُ - الْحَقَّ، وَتَبَدُّوا كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ،

العبي أيضاً بمعنى الجهل وعدم البيان. انظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ١١١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٢٥ (عبي).

(١) في «بر»: «الجواب».

(٢) هكذا في «بو». وفي «ب، ف، بر» والمطبوع: «ولا يحير». وفي «ج»: «ولم يحير». وفي «بس»: «ولا تحير». قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٩٨: «ولا يحير، مضارع حار من الخيرة»، ولكن لا تساعده اللغة؛ فإنَّ مضارع حار، يحار. يقال: حار يحار أي تحير في أمره. وفي «ض»: «ولا يحير». وفي «بف»: «ولا يحيز».

ولعلَّ الظاهر بقرينة «عن الصواب»: «ولا تحيد»، كما في حاشية «جو». وحاد عن الشيء، أي مال عنه وعدل. وما أثبتناه هو الأظهر، والأصوب بقرينة قوله: «عن صواب»؛ قال في لسان العرب، ج ٥، ص ٣٤٠ (حوز): «وتحوّز عنه وتحيز إذا تنحى، وهي تَفَيَّعَلْ أصلها تَحْيُوزٌ، فقلبت الواو ياءً؛ لمجاورة الباء وأدغمت فيها... قال أبو عبيدة: التحوّز هو التنحّي، وفيه لغتان: التحوّز والتحيّز... فالتحوّز التفعّل، والتحيّز التَفَيَّعُلُ».

(٣) «مؤيد»: من الأيد بمعنى الشدة والقوة. يقال: آد الرجل يئيد، أي اشتدَّ وقوي. وتقول: أئيدته، أي قويته، فهو مؤيد. انظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٣ (أيد).

(٤) «مسدّد»: من التسديد بمعنى التوفيق للسداد، وهو الصواب والقصد من القول والعمل، ورجل مُسَدَّدٌ، إذا كان يعمل بالسداد والقصد. انظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٨٥ (سد).

(٥) «العشار»: السقوط، يقال: عثر الرجل يعثر عثوراً، وعثر الفرس عثاراً، إذا أصاب قوائمه شيء فيصرع، أي يسقط. ويقال للزلة: عثرة؛ لأنها سقوط في الاسم. انظر: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١١٣٨؛ المصباح المنير، ص ٣٩٢ (عثر).

(٦) الحديد (٥٧): (٢١: الجمعة (٦٢): ٤.

وَفِي كِتَابِ اللَّهِ الْهُدَى وَالشَّفَاءَ، فَنَبِّذُوهُ وَاتَّبِعُوا أَهْوَاءَهُمْ، فَذَمَّهُمُ اللَّهُ وَمَقَّتَهُمْ<sup>(١)</sup> وَأَتَمَّسَهُمْ<sup>(٢)</sup>، فَقَالَ جَلَّ وَتَعَالَى: «وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِذْ اللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ»<sup>(٣)</sup> وَقَالَ: «فَتَنَعَسَ لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ»<sup>(٤)</sup> وَقَالَ: «كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ»<sup>(٥)</sup> وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ<sup>(٦)</sup> وَآلِهِ<sup>(٧)</sup>، وَسَلَّمَ تَسْلِيماً كَثِيراً<sup>(٨)</sup>»<sup>(٩)</sup>.

(١) مَقَّتَهُ مَقْتاً وَمَقَاتَةً: أَبْغَضَهُ، كَمَقَّتَهُ، فَهُوَ مَقِيَّتٌ وَمَقْفُوتٌ. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٥٨ (مقت).

(٢) «أَتَمَّسَهُمْ» أي أهلكهم، من التَّعَسَّ بمعنى الهلاك، وأصله الكب، وهو ضد الانتعاش بمعنى الانتهاض، يقال: تَعَسَّ لفلان، أي ألزمه الله هلاكاً. انظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩١٠ (تعس).

(٣) القصص (٢٨): ٥٠.

(٤) محمد (٤٧): ٨.

(٥) غافر (٤٠): ٣٥.

(٦) في «ب»: «محمد نبيه». وفي «بح، بف»: «محمد النبي». وفي «بر»: - «النبي».

(٧) في «ف» + «الأخبار».

(٨) في «ب»: - «تسلياً كثيراً».

(٩) الغيبة للنعماني، ص ٢١٦، ح ٦؛ والأمالى للصدوق، ص ٦٧٤، المجلس ٩٧، ح ١، عن الكليني.

وفي كمال الدين، ص ٦٧٥، ح ٣٢، إلى هذا الحديث طريقان: الطريق الأول: عن محمد بن موسى،

عن محمد بن يعقوب الكليني، عن أبي محمد القاسم بن العلاء، عن قاسم بن مسلم، عن أخيه

عبد العزيز بن مسلم. والطريق الثاني: بسند آخر عن عبد العزيز بن مسلم. وفي عيون الأخبار،

ج ١، ح ١، ص ٢١٦، ومعاني الأخبار، ص ٩٦، ح ٢، بسندهما عن عبد العزيز بن مسلم؛ تحف

العقول، ص ٤٣٦، إلى قوله: «أو يكون مختارهم بهذه الصفة»؛ الواقي، ج ٣، ص ٤٨٠، ح ٩٩٠؛

الوسائل، ج ٢٣، ح ٢٩٥٢٦، ص ٢٦٢، من قوله: «فهل يقدر على مثل هذا» إلى قوله: «نبذوا

الكتاب وراء ظهورهم».

## رجال السند:

أبو محمد القاسم بن العلاء الهمداني، وكيل الناحية في آذربيجان، جليل القدر، ممن ولد في حدود (٢٠٠هـ)، وتوفي بعد (٣٠٥هـ) عن عمر جاوز المائة، وهو على هذا من السابعة ممن عمر وتوفي مع الثامنة، لا يلفت البتة إلى من قال بتعدد القاسم بن العلاء الهمداني ومن يسكن في آذربيجان، فالانحداد جلي للمطالع، قال الشيخ فيمن لم يرو عنهم (عليه السلام): «القاسم بن العلاء الهمداني، وكان جليل القدر، روى عنه الصفواني»<sup>(١)</sup>. هو شيخ الكليني، روى عنه في الكافي الواصل إلينا روايتين، وروى الصدوق عن الكليني عنه روايات أخرى لا توجد في الكافي، ترحم عليه الكليني كما يظهر من هذه الرواية، وروى الكليني عنه «قال: ولدي عده بنين، فكنت أكتب وأسأل الدعاء فلا يكتب إليّ لهم شيء، فماتوا كلهم، فلما ولد لي الحسن ابني كتبت أسأل الدعاء، فأجبت يبقى والحمد لله»<sup>(٢)</sup>.

روى الكشي عن «علي بن محمد بن قتيبة، قال: حدثني أبو حامد أحمد بن إبراهيم المراغي، قال: ورد على القاسم بن العلاء نسخة ما خرج من لعن ابن هلال وكان ابتداء ذلك، أن كتب (عليه السلام) إلى قوامه بالعراق: احذروا الصوفي المتصنع، قال: وكان من شأن أحمد بن هلال أنه قد كان حج أربعاً وخمسين حجة، عشرون منها على قدميه. قال: وكان رواية أصحابنا بالعراق لقوه وكتبوا منه، وأنكروا ما ورد في مذمته، فحملوا القاسم بن العلاء على أن يراجع في أمره، فخرج إليه: قد كان أمرنا نفذ إليك في المتصنع ابن هلال لا جملته...»<sup>(٣)</sup>.

عده الصدوق ممن وقف على معجزات صاحب الزمان (عليه السلام) ورآه من الوكلاء، وذكر أنه من آذربيجان<sup>(٤)</sup>.

(١) رجال الشيخ، الشيخ الطوسي، ص ٤٣٦، ت ٦٢٤٣.

(٢) الكافي، الكليني، ج ١، ص ٥١٩، ح ٩.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ١٠٢٠، ص ٨١٦.

(٤) كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، ص ٤٤٢، ح ١٦.

وذكر الشيخ في الغيبة عن المفيد والغضائري «عن محمد بن أحمد الصفواني رحمته، قال: رأيت القاسم بن العلاء وقد عمر مائة سنة وسبع عشرة سنة، منها ثمانون سنة صحيح العينين، لقي مولانا أبا الحسن وأبا محمد العسكريين عليهما السلام. وحجب بعد الثمانين، وردت عليه عيناه قبل وفاته بسبعة أيام. وذلك أني كنت مقبياً عنده بمدينة الران من أرض آذربايجان، وكان لا تنقطع توقيعات مولانا صاحب الزمان عليه السلام على يد أبي جعفر محمد بن عثمان العمري، وبعده على يد أبي القاسم الحسين بن روح قدس الله روحهما، فانقطعت عنه المكاتبة نحواً من شهرين، فقلق رحمته لذلك. فبينما نحن عنده نأكل إذ دخل البواب مستبشراً، فقال له: فيج العراق لا يسمى بغيره. فاستبشر القاسم وحول وجهه إلى القبلة، فسجد ودخل كهل قصير يرى أثر الفيوج عليه، وعليه جبة مصرية، وفي رجله نعل محاملي، وعلى كتفه مخلاة. فقام القاسم فعانقه ووضع المخلاة عن عنقه، ودعا بطشت وماء فغسل يده وأجلسه إلى جانبه، فأكلنا وغسلنا أيدينا، فقام الرجل فأخرج كتاباً أفضل من النصف المدرج، فناوله القاسم، فأخذه وقبله ودفعه إلى كاتب له يقال له ابن أبي سلمة، فأخذه أبو عبد الله ففضه وقرأه حتى أحس القاسم بنكايه. فقال: يا أبا عبد الله خير، فقال: خير، فقال: ويحك خرج في شيء؟ فقال أبو عبد الله: ما تكره فلا، قال القاسم: فما هو؟ قال: نعي الشيخ إلى نفسه بعد ورود هذا الكتاب بأربعين يوماً، وقد حل إليه سبعة أثواب، فقال القاسم: في سلامة من ديني؟ فقال: في سلامة من دينك، فضحك رحمته، فقال: ما أوْمَل بعد هذا العمر.. الخ الحديث»<sup>(١)</sup>.

#### • عبد العزيز بن مسلم:

لا يعلم من هو، ذكره الشيخ في أصحاب الرضا عليه السلام، وليس من البعيد أنه استله من سند هذه الرواية، كما هو دأب الشيخ في رجاله في كثير من المهملين، وقد يقال باتحاده مع رجل ذكره العامة اسمه عبد العزيز بن مسلم القسملي، من أهل خراسان وفي بعضها أنه من مرو، وهذا مؤثر جيد للاتحاد خاصة مع ذكر أخوته معه، لكنهم اتفقوا بلا

خلاف أنه ممن توفي سنة (١٦٧هـ).

ولا يقال لعل هناك تصحيحاً بمائة سنة، وأن الصحيح أنه توفي سنة (٢٦٧هـ)، حيث نقل وفاته أحمد بن حنبل المتوفى (٢٤١هـ)، بل وأسناده تؤيد ما ذكره من سنة وفاته حيث روى عن الأعمش المتوفى (١٤٨هـ) ومجالد بن سعيد المعمر الذي توفي سنة (١٤٤هـ) ويحيى بن سعيد الأنصاري المتوفى (١٤٣هـ)، وروى عنه عبد الصمد بن عبد الوارث المتوفى (٢٠٧هـ)، نعم ذكر المزي رواية عبد الواحد بن غياث عنه، وهو قد توفي سنة (٢٤٠هـ) وعبيد الله ابن عائشة المتوفى (٢٢٨هـ)، ولعل هذا من الإرسال أو طول العمر لتلامذته، وعلى كل تقدير فيظهر أنه من الخامسة، من كبارها، ممن يروي عن الرابعة وكبارها، وتروي عنه السادسة، فلهذا لا يمكن أن يكون ممن روى عن الرضا (عليه السلام) بعد سنة (٢٠٠هـ)؛ إذ يعلم أن الرضا (عليه السلام) في سنة (١٦٧هـ) كان له من العمر (١٩) عاماً وإنما ذهب لمرو وخراسان سنة (٢٠٠هـ) حيث بلغ (عليه السلام) من العمر (٥٢) عاماً، وهذا ما يثبت بشكل جازم عدم كونه عبد العزيز بن مسلم القسمللي.

### تحقيق الصدوق:

وقد أملى الصدوق هذا الحديث قائلاً: «حدثنا محمد بن موسى بن المتوكل (عليه السلام)، قال: حدثنا محمد بن يعقوب، قال: حدثنا أبو محمد القاسم بن العلاء عن عبد العزيز بن مسلم»<sup>(١)</sup>. وفي عيون أخبار الرضا (عليه السلام)، قال: «حدثنا أبو العباس محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني رضي الله عنه، قال: حدثنا أبو أحمد القاسم بن محمد بن علي الهاروني، قال: حدثني أبو حامد عمران بن موسى بن إبراهيم عن الحسن بن القاسم الرقام، قال: حدثني القاسم بن مسلم عن أخيه عبد العزيز بن مسلم»<sup>(٢)</sup>. وألحقه بسند آخر، قال: «وحدثني بهذا الحديث محمد بن محمد بن عصام الكليني، وعلي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق، وعلي بن عبد الله الوراق، وأحسن بن أحمد المؤدب، والحسين بن

(١) الأملاني، الصدوق، ص ٧٧٣، ح ١٠٤٩.

(٢) عيون أخبار الرضا، الصدوق، ص ١٩٥، ح ١.



إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب رحمته، قالوا: حدثنا محمد بن يعقوب الكليني، قال: حدثنا أبو محمد القاسم بن العلا، قال: حدثنا القاسم بن مسلم عن أخيه عبد العزيز بن مسلم عن الرضا عليه السلام <sup>(١)</sup>.

ويلاحظ أن بقية الأسناد ذكرت الوساطة بين القاسم بن العلا وعبد العزيز بن مسلم وأنه القاسم بن مسلم، وهو في هذه الطبقة ممن لا يعرف، وتوهمت لجنة التحقيق شرح العينية التي يشرف عليها الشيخ السبحاني من أن القاسم بن مسلم هو من ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام، وقال فيه: «القاسم بن مسلم، مولى أمير المؤمنين عليه السلام، كان مسلم من عتاقته، وكان يكتب بين يديه» <sup>(٢)</sup>. ولا أعلم كيف هذا، وكيف يصفون من يروي عن الرضا عليه السلام وبواسطة أن يكون هو؟! وعلى كل تقدير فالرواية لا يوجد سند أو قرينة أخرى مما يثبت صدورها.

قال العلامة المجلسي: «مرفوع، ورواه الصدوق في كثير من كتبه بسند آخر فيه جهالة، وهو مروي في الاحتجاج وغيبة النعماني وغيرهما» <sup>(٣)</sup>.

(١) عيون أخبار الرضا، الصدوق، ص ٢٠٠، ح ٢

(٢) شرح العينية الحميرية، الفاضل الهندي، ص ١١٧، هامش ٢.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٧٨.

٢/٥٢٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَلِيٍّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) فِي خُطْبَةٍ لَهُ يُذَكِّرُ فِيهَا حَالَ الْأَئِمَّةِ (عليهم السلام) وَصِفَاتِهِمْ<sup>(١)</sup>: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَوْضَحَ<sup>(٢)</sup> بِأَيِّمَةِ الْهُدَى مِنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّنَا<sup>(٣)</sup> عَنْ دِينِهِ، وَأَبْلَجَ<sup>(٤)</sup> بِهِمْ عَنْ سَبِيلِ<sup>(٥)</sup> مِنْهَا جِهَةٍ<sup>(٦)</sup>، وَفَتَحَ<sup>(٧)</sup> بِهِمْ<sup>(٨)</sup> عَنْ بَاطِنِ يَنْبَايِعِ عِلْمِهِ؛ فَمَنْ عَرَفَ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ (عليه السلام) وَاجِبَ<sup>(٩)</sup> حَقِّ إِمَامِهِ، وَجَدَ طَعْمَ خَلَاوَةِ إِيْمَانِهِ، وَعَلِمَ فَضْلَ طَلَاوَةِ<sup>(١١)</sup> إِسْلَامِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - نَصَبَ الْإِمَامَ عَلَاءً لِحَلْقِهِ، وَجَعَلَهُ حُجَّةً عَلَى أَهْلِ مَوَادَّةٍ<sup>(١٢)</sup>

(١) في الغيبة: «فقال».

(٢) تعدية الإيضاح وما بعده بـ «عن» لتضمين معنى الكشف ونحوه، أي أبان وأظهر كاشفاً عن دينه. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٨٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٠٠.

(٣) في الغيبة: «نبه».

(٤) «أبلج»: أضاء، أشرق، أثار. يقال: بلج الصبح وأبلج، أي أسفر وأثار. ومنه قيل: بلج الحق، إذا وضح وظهر. المصباح المنير، ص ٦٠ (بلج).

(٥) في حاشية «يح»: «سبل».

(٦) «النّهج»: الطريق الواضح، وكذلك المنهج والمنهاج. الصحاح، ج ١، ص ٣٤٦ (نهج).

(٧) في «ج، بح، بس، بف» وحاشية «ف» وشرح المازندراني: «ومنع» وقال الميرزا رفاعاً في حاشيته، ص ٦٠٠: «وفي بعض النسخ «ومنع بهم» أي أعطى الناس بهم فاتحاً عن الدقائق المستورة في ينباع علمه». وفي حاشية «ج»: «مّيح».

(٨) في الغيبة: «لهم».

(٩) في «يح» وحاشية «بس»: «+» «بهذاهم».

(١٠) في البصائر: «وأوجب».

(١١) في البصائر: «طلاقة». والطلاوة، والطلاوة، والحسن والبهجة والقبول. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧١٤ (طلو).

(١٢) «المواد» جمع المادة، وهي الزيادة المتصلة. والمراد جميع الزيادات المتصلة به من جميع المخلوقات، اتصال صدور وجود منه، واستكمال لهم به، واستفاضة منه. انظر: حاشية ميرزا رفاعاً،

وَعَالِيهِ، وَ<sup>(١)</sup> أَلْبَسَهُ اللَّهُ تُجَارَ الْوَقَارِ، وَغَشَّاهُ مِنْ نُورِ الْجَبَّارِ، يُمَدُّ<sup>(٢)</sup> بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ، لَا يَنْقَطِعُ عَنْهُ مَوَادُّهُ، وَلَا يُنَالُ مَا عِنْدَ اللَّهِ إِلَّا بِجَهَةِ أَسْبَابِهِ<sup>(٣)</sup>، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ أَعْمَالَ الْعِبَادِ إِلَّا بِمَعْرِفَتِهِ؛ فَهُوَ عَالِمٌ بِمَا يَرِدُ عَلَيْهِ مِنْ مُلْتَبِسَاتٍ<sup>(٤)</sup> الدُّجَى<sup>(٥)</sup>، وَمُعَمَّيَاتٍ<sup>(٦)</sup> السُّنَنِ، وَمُشَبَّهَاتٍ<sup>(٧)</sup> الْفِتَنِ.

ص ٦٠٠؛ الصراح، ج ٢، ص ٥٣٦ (مدد).

(١) في «ب، ف، بح، بس، بف» والوافي والبصائر: «و».

(٢) قال الفيض في الوافي: «يمدّ على البناء للمفعول والضمير للإمام، والبارز في «موادّه» لله، أو للسبب». وفي شرح المازندراني: «يمدّ على صيغة المعلوم حال عن فاعل غشّاه، وفاعله فاعله، و«يسبب» مفعوله بزيادة الباء».

(٣) في البصائر: «بجهد أسباب سبيله» بدل «بجهة أسبابه». وفي حاشية ميرزا رفيعا: «ولا تنال ما عند الله إلا بجهة أسباب جعلها الله له» أي للإمام.

(٤) في الغيبة: «مشكلات»، و«الْمُلْتَبِسَاتُ» من التبس عليه الأمر، أي اختلط واشتبه، والتباس الأمور: اختلاطها على وجه يعسر الفرق بينها ولا يعرف جهتها. انظر: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٠٤ (لبس)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٨٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٠١.

(٥) في البصائر: «الوحي». و«الدُّجَى»: جمع الدُّجَى، وهي الظلمة الشديدة، والدُّجَى أيضاً: مصدر بمعنى الظلمة. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٤٩ (دجو).

(٦) في البصائر: «مصيبات». وفي المطبوع: «معميات»، أي اسم المفعول من المجرد. والنسخ مختلفة. والاحتمالات فيها ثلاثة: اسم المفعول من المجرد أو التفعيل، بالإضافة على هذين من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها. والاحتمال الثالث: اسم الفاعل من التفعيل، بالإضافة على هذا من قبيل إضافة العامل إلى معموله. مَرَّ نظيره في خطبة المصنّف. و«مُعَمَّيَات» - بتشديد الميم المفتوحة - : الْمُخَفِّيَات، يقال: عَمَّاهُ تَعْمِيَةً، أي صَيَّرَهُ أَعْمَى، ويقال: عَمِيَتْ مَعْنَى الْبَيْتِ، أي أَخْفَيْتِهِ، ومنه الْمُعَمَّى فِي الشَّعْرِ. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٢٣ (عمى)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٨٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٠١.

(٧) في «ض»: «متشبهات». وفي البصائر والغيبة: «مشتبهات». وظاهر المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٠١: «مشتبهات»؛ حيث قال: «أي الفتن المشبهة بالحق، أو الأمور المشبهة بالحق بسبب الفتن».

فَلَمْ يَرْزَلِ اللَّهُ<sup>(١)</sup> - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يُخْتَارُهُمْ لَخَلْقِهِ مِنْ وَلَدِ الْحُسَيْنِ (عليه السلام) مِنْ عَقِبِ كُلِّ إِمَامٍ يَصْطَفِيهِمْ لِذَلِكَ وَيَجْتَبِيهِمْ<sup>(٢)</sup>، وَيَرْضَى بِهِمْ<sup>(٣)</sup> لَخَلْقِهِ وَيَرْضَاهُمْ<sup>(٤)</sup>، كُلَّمَا مَضَى مِنْهُمْ إِمَامٌ، نَصَبَ لَخَلْقِهِ مِنْ<sup>(٥)</sup> عَقِبِهِ إِمَاماً<sup>(٦)</sup> عَلَماً بَيِّناً، وَهَادِياً نَيراً<sup>(٧)</sup>، وَإِمَاماً قَيِّماً<sup>(٨)</sup>، وَحُجَّةً عَالِماً، أَيْمَةً مِنَ اللَّهِ، يَهْدُونَ بِالْحَقِّ<sup>(٩)</sup>، وَبِهِ يَعْدِلُونَ، حُجَّجُ اللَّهِ دُعَاؤُهُ وَرُعَاؤُهُ<sup>(١٠)</sup> عَلَى خَلْقِهِ، يَدِينُ<sup>(١١)</sup> بِهِدْيِهِمْ<sup>(١٢)</sup> الْعِبَادُ،

(١) في حاشية «ف»: «فلا يزال».

(٢) في «ف»: «يحتسبهم».

(٣) في «ف»: «يرضاهم».

(٤) في الغيبة: «لنفسه».

(٥) في شرح المازندراني: «والظاهر أن «من» جازة، و«إماماً» مفعول لـ «نصب»... ويحتمل أن يكون موصولة، و«إماماً» حال عنه».

(٦) في «بس»: «+ من ولد الحسين من عقبه إماماً».

(٧) في الغيبة: «منيراً».

(٨) قِيمَ القوم: الذي يقومهم ويسوس أمرهم، وأمر قِيم: مستقيم، وذلك الدين القيم، أي المستقيم الذي لا زيف فيه ولا ميل عن الحق. لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٠٢ (قوم).

(٩) في شرح المازندراني: «يهدون، حال عن الأئمة، أو استئناف، و«بالحق» حال عن فاعله، أو متعلق به».

(١٠) «الرعاة»: جمع الراعي بمعنى الحافظ، وكل من وَلَّى أمر قوم فهو راعيهم، وهم رعيته. انظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٢٧ (رعى).

(١١) «يدين»، أي يطيع، يقال: دان الله، أي أطاعه؛ من الدين بمعنى الطاعة. انظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢١٨ (دين).

(١٢) في «بح» وحاشية «بس» وشرح المازندراني: «بهدهم». وفي الوافي: «بهم». وقوله: «بهديهم» الهدى: المقابل للضلال وهو الرشاد، والهدى: الطريقة والسيرة الحسنة، وكلهما محتمل هاهنا. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٥٣ (هدى)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٨٩؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٠١.

وَتَسْتَهِّلُ<sup>(١)</sup> يَنْوِرُهُمُ الْبِلَادُ، وَيَنْمُو بِرَكَتِهِمُ التَّلَادُ<sup>(٢)</sup>، جَعَلَهُمُ اللَّهُ حَيَاةً لِلْآثَامِ، وَمَصَابِيحَ لِلظُّلَامِ، وَمَفَاتِيحَ لِلْكَلامِ<sup>(٣)</sup>، وَدَعَائِمَ لِلْإِسْلَامِ، جَرَتْ بِذَلِكَ فِيهِمْ مَقَادِيرُ اللَّهِ عَلَى مَحْتَوَمِهَا.

فَالْإِمَامُ<sup>(٤)</sup> هُوَ الْمُتَجَبُّ الْمُرْتَضَى، وَالْهَادِي الْمُتَجَنِّي<sup>(٥)</sup>، وَالْقَائِمُ الْمُرْتَمَّحِي<sup>(٦)</sup>، اصْطَفَاهُ اللَّهُ بِذَلِكَ، وَاصْطَنَعَهُ<sup>(٧)</sup> عَلَى عَيْنِهِ<sup>(٨)</sup> فِي الذَّرِّ<sup>(٩)</sup> حِينَ ذَرَّاهُ<sup>(١٠)</sup>،

(١) في «ف» وحاشية ميرزا رفيعا والوافي: «يَسْتَهِّلُ». وقوله: «تَسْتَهِّلُ» معلوماً، أي تستضيء وتتنور، أو تُسْتَهِّلُ مجهولاً، أي تَبَيَّنَ وتَبَصَّرَ. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٨٩؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٠١؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٧٠٣ (هلل).

(٢) «التاليد»: المال القديم الأصلي الذي وُلِدَ عندك، وهو نقيض الطارف. وكذلك التلاد والتلاد، وأصل التاء فيه واو. الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٠ (تلد).

(٣) في شرح المازندراني: «الكلام».

(٤) في «بف»: «والإمام».

(٥) في الغيبة: «المجتبى». و«الْمُتَجَنِّي»: صاحب السر، المخصوص بالمناجاة، يقال: انتجى القوم وتناجوا، أي تَسَارَوْا، وتقول: انتجته، إذا خصصته بمناجاتك، والاسم: النجوى. راجع:

الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٠٣ (نجو).

(٦) في «ض» وحاشية «يح»: «المرتضى».

(٧) في «ض»: «اصطفاه».

(٨) في «بر»: «غيبه».

(٩) «الذَّرَّة»، أي عالم الذر، وهو في الأصل جمع الذَّرَّة، وهي صغار النمل، كني به عن أولاد آدم حين استخرجوا من صلبه لأخذ الميثاق منهم، الوافي، ج ٣، ص ٤٩٠؛ الصحاح، ج ٢، ص ٦٦٢ (ذرر).

(١٠) «ذَرَّاهُ»، أي خلقه، يقال: ذرأ الله الخلق يذرؤهم ذَرَاءً، أي خلقهم. قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٩١: «وربها يقرأ بالالف المنقلبة عن الواو، أي فرقها وميزه حين أخرجه من صلب آدم». وراجع: الصحاح، ج ١، ص ٥١ (ذرأ).

وَفِي النَّبِيِّ<sup>(١)</sup> حِينَ بَرَأَهُ ظِلًّا قَبْلَ خَلْقِ<sup>(٢)</sup> نَسَمَةٍ<sup>(٣)</sup>، عَنْ يَمِينِ عَرْشِهِ، مُحْبُورًا<sup>(٤)</sup> بِالْحِكْمَةِ فِي عِلْمٍ<sup>(٥)</sup> الْغَيْبِ عِنْدَهُ، اخْتَارَهُ بِعِلْمِهِ، وَانْتَجَبَهُ لَطْهَرِهِ؛ بَقِيَّةً مِنْ آدَمَ (عليه السلام)، وَخَيْرَةً مِنْ ذُرِّيَّةِ نُوحٍ، وَمُضْطَمَّى مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَسُلَالَةً مِنْ إِسْمَاعِيلَ، وَصَفْوَةً<sup>(٦)</sup> مِنْ عِتْرَةِ<sup>(٧)</sup> مُحَمَّدٍ (عليه السلام)، لَمْ يَزَلْ مَرْعِيًّا بِعَيْنِ اللَّهِ يُحَفِّظُهُ<sup>(٨)</sup> وَيَكْلُؤُهُ<sup>(٩)</sup> بِسِتْرِهِ، مَطْرُودًا عَنْهُ حَبَائِلُ إِبْلِيسَ<sup>(١٠)</sup> وَجُنُودِهِ، مَدْفُوعًا عَنْهُ وَقُوبُ<sup>(١١)</sup>

(١) «النَّبِيُّ»: الخلق والمخلوقون، فَعِلَّةٌ بمعنى مفعولة، من برأ بمعنى خلق، وقد تركت العرب همزه، وإن أخذت من البرى - وهو التراب - فأصلها غير الهمز. الصحاح، ج ١، ص ٣٦؛ (برأ)؛ المصباح المنير، ص ٤٧ (برى).

(٢) في «ف» والغيبة: «خلقه».

(٣) في «ب»: «نسمته». و«النَّسَمَةُ»: النفس والروح وكل دابة فيها روح فهي نَسَمَةٌ، أو من النسيم، وهو أول هبوب الريح الضعيفة، أي أول الريح قبل أن تشتد. والجمع: النَّسَمُ، ويجوز الإفراد والجمع هنا. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٤٩ (نسم)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٩١ - ٢٩٢.

(٤) في «ج» بر: «مُحْبُورًا» من الحَبَا. و«الْمُحْبُورُ»: اسم مفعول من الحَبَا بمعنى العطاء، يقال: حَبَاهُ يحبوه، أي أعطاه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٠٨ (حبو).

(٥) في الوافي: «عالم».

(٦) صَفْوَةُ الشَّيْءِ: خالصه. وفي الصاد الحركات الثلاث، فإذا نزعوا الهاء قالوا: له صَفْوٌ مالي، بالفتح لا غير. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٠١ (صفو).

(٧) عِتْرَةُ الرجل: أخَصُّ أقرابه. النهاية، ج ٣، ص ١٧٧ (عتر).

(٨) في «ض»: - «يحفظه». وفي الغيبة: + «بملائكته».

(٩) «يَكْلُؤُهُ»، أي يحفظه ويحرسه، من الكِلَالَةِ بمعنى الحفظ والحراسة. في شرح المازندراني: «وهي أشد من الحفظ»، وراجع: الصحاح، ج ١، ص ٦٩ (كلأ).

(١٠) «حَبَائِلُ إِبْلِيسَ»: مَصَائِدُهُ، واحدها حِبَالَةٌ، وهي ما يُصَادُّ بها من أي شيء كان. النهاية، ج ١، ص ٣٣٣ (حبل).

(١١) «الْوُقُوبُ»: الدخول في كل شيء. يقال: وَقَبَ الشَّيْءُ يَقْبُ وَقُوبًا، أي دخل. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢١٢ (وقب).

الغَوَاسِقِ<sup>(١)</sup>، وَتُفَوِّثُ<sup>(٢)</sup> كُلَّ فَاسِقٍ، مَضْرُوفًا عَنْهُ قَوَارِفُ<sup>(٣)</sup> السُّوءِ، مُبَرَّأً<sup>(٤)</sup> مِنْ<sup>(٥)</sup> الْعَاهَاتِ<sup>(٦)</sup>، مُجْبُوبًا عَنِ الْأَفَاتِ، مَعْصُومًا مِنَ الزَّلَّاتِ، مَصُونًا<sup>(٧)</sup> عَنِ الْفَوَاحِشِ كُلِّهَا، مَضْرُوفًا بِالْحِلْمِ وَالْبِرِّ فِي بَقَاعِهِ<sup>(٨)</sup>، مَنُشَوِّبًا إِلَى الْعَفَافِ وَالْعِلْمِ وَالْفَضْلِ عِنْدَ انْتِهَائِهِ، مُسْتَنْدًا<sup>(٩)</sup> إِلَيْهِ أَمْرٌ وَالِدِهِ، صَامِتًا عَنِ الْمُنْطِقِ<sup>(١٠)</sup> فِي حَيَاتِهِ. فَإِذَا انْقَضَتْ مُدَّةُ وَالِدِهِ، إِلَى

(١) «الغَوَاسِقُ»: جمع الغاسق، وهو الليل إذا غاب الشفق، أو الليل المظلم، من الغَسَقَ بمعنى أول ظلمة الليل، أو شدة ظلمته. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٣٧؛ المفردات للراغب، ص ٦٠٦ (غسق).

(٢) «تُفَوِّثُ»: جمع التَفَثُ، وهو شبيه بالنفخ، وهو أقل من التَفَلُّ؛ لأنه لا يكون إلا ومعه شيء من الريق. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٨٨ (نفث).

(٣) قال المجلسي في مرآة العقول: «قوارف السوء، من اقتصاف الذنب بمعنى اكتسابه، أو المراد الاتهام بالسوء، من قولهم: قَرَفَ فلاناً: عابه، أو اتهمه، وأقرفه: وقع فيه، وذكره بسوء، وأقرف به: عَرَضَهُ للثمة». وراجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٢٤ (قرف).

(٤) ويحتمل كونه «مُبَرَّأً» من الإفعال.

(٥) في «ج» والوافي: «عن».

(٦) «العَاهَةُ» والآفة بمعنى واحد، وهي عَرَضٌ مفسد لما أصاب من شيء، أي هي ما يوجب خروج عضو من مزاجه الطبيعي. ويمكن أن يراد بالأول الأمراض التي توجب نفرة الخلق كالجلذام، وبالثاني الأمراض النفسانية. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ١٦ (أوف)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٩٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٠٤.

(٧) في «ف» بح، بس، بف: - «من الزَّلَّاتِ مَصُونًا».

(٨) في «ب» ف، بح، بس، بف: والغيبة: «من».

(٩) «في بَقَاعِهِ»، أي في أوائل سنته وفي صغره وبدو شبابه. يقال: أَيْقَعَ الغلامُ فهو يافع، إذا شَارَفَ الاحتلام ولمَّا يحتلم، وهو من نواذر الأبنية، أي لا يقال: مُوَفِّعٌ. واليَقَاعُ أيضاً: المرتفع من كل شيء، ولعلَّه منه قال المازندراني في شرحه: «اليفع: الرفعة والشرف والغلبة». وراجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٩٩ (يفع).

(١٠) في «ب» بر: «مستنداً».

(١١) في «ج» ض، بس، بف: «النطق».

أَنِ انْتَهَتْ بِهِ مَقَادِيرُ اللَّهِ إِلَى مَشِيئَتِهِ، وَجَاءَتِ الْإِرَادَةُ مِنَ اللَّهِ فِيهِ إِلَى مَحَبَّتِهِ <sup>(١)</sup>، وَبَلَغَ مُنْتَهَى مُدَّةِ وَالِدِهِ (عليه السلام)، فَمَضَى وَصَارَ أَمْرُ اللَّهِ إِلَيْهِ مِنْ بَعْدِهِ، وَقَلَّدَهُ دِينَهُ، وَجَعَلَهُ الْحُجَّةَ عَلَى عِبَادِهِ، وَقَيَّمَهُ فِي بِلَادِهِ، وَأَيَّدَهُ بِرُوحِهِ، وَأَتَاهُ <sup>(٢)</sup> عِلْمُهُ، وَأَنْبَأَهُ فَضْلَ <sup>(٣)</sup> بَيَانِهِ، وَاسْتَوْدَعَهُ سِرَّهُ، وَانْتَدَبَهُ <sup>(٤)</sup> لِعَظِيمِ أَمْرِهِ، وَأَنْبَأَهُ فَضْلَ <sup>(٥)</sup> بَيَانِ عِلْمِهِ، وَنَصَبَهُ عَلَمًا لِحَلْقِهِ، وَجَعَلَهُ حُجَّةً عَلَى أَهْلِ عَالَمِهِ، وَضِيَاءً لِأَهْلِ دِينِهِ، وَالْقَيِّمَ عَلَى عِبَادِهِ، رَضِيَ اللَّهُ بِهِ إِمَامًا لَهُمْ، اسْتَوْدَعَهُ سِرَّهُ، وَاسْتَحَفَّظَهُ عِلْمَهُ، وَاسْتَخْبَاهُ <sup>(٦)</sup> حِكْمَتَهُ، وَاسْتَرْعَاهُ <sup>(٧)</sup> لِدِينِهِ، وَانْتَدَبَهُ لِعَظِيمِ أَمْرِهِ، وَأَحْيَا بِهِ مَنَاهِجَ سَبِيلِهِ <sup>(٨)</sup>، وَفَرَّائِضَهُ وَخُدُودَهُ، فَقَامَ بِالْعَدْلِ عِنْدَ تَحْيِيرِ <sup>(٩)</sup> أَهْلِ الْجَهْلِ، وَتَحْيِيرِ <sup>(١٠)</sup> أَهْلِ الْجَدَلِ،

(١) في «ض» وحاشية «بح»: «حجته». وفي «بر»: «محنته».

(٢) في الغيبة: «أعطاه».

(٣) في «ب، ج، ض، ف، بح» والوافي: «فضل».

(٤) «انتدب» يستعمل لازماً ومتعدياً، تقول: انتدبته للأمر فانتدب، أي دعوته له فأجاب. قال الفيض في الوافي: «انتدبه: اختاره». وراجع: المصباح المنير، ص ٥٩٧ (ندب).

(٥) في «بر» والغيبة: «فصل».

(٦) في «ب، ج، ض، ف، بر»: «استجابه». و«استخياه»، أي طلب منه الكتان، من الخبء بمعنى السر وال إخفاء. يقال: خبأ الشيء يخبوه خبأً: ستره وأخفاه. والمراد: أودع عنده حكمته وأمره بالكتان. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٢ (خبأ)؛ الوافي، ج ٣، ص ٤٩٠.

(٧) «استرعاه»، أي طلب منه الرعاية والحفظ، أي جعله راعياً حافظاً. يقال: رعاه يرعاه رِعْياً ورعايةً، أي حِفْظَةً، وكل من ولي أمر قوم فهو راعيهم وهم رعيته، وقد استرعاه إيّاهم: استحفظه. قال الفيض في الوافي: «استرعاه: اعتنى بشأنه». وراجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٢٧ (رعى).

(٨) في «ف، بس»: «سبله».

(٩) هكذا في «ألف، بد، يع، جط، جل، جم، جه» وحاشية «بف». وفي سائر النسخ والمطبوع: «تحير».

(١٠) هكذا في «بد، بش، بع» وحاشية «جو» وهو مقتضى المقام. و«التحجير» بمعنى تزيين الكلام وتحسينه. وفي بعض النسخ والمطبوع: «تحير». وفي بعض نسخ أخرى: «تحير».



بِالنُّورِ<sup>(١)</sup> السَّاطِعِ<sup>(٢)</sup>، وَالشُّفَاءِ النَّافِعِ<sup>(٣)</sup>، بِالْحَقِّ الْأَبْلَجِ<sup>(٤)</sup>، وَالْبَيَانِ اللَّائِحِ<sup>(٥)</sup> مِنْ كُلِّ مَخْرَجٍ، عَلَى طَرِيقِ الْمُنْتَهَجِ، الَّذِي مَضَى عَلَيْهِ الصَّادِقُونَ مِنْ آبَائِهِ عليهم السلام، فَلَيْسَ يَجْهَلُ حَقَّ هَذَا الْعَالَمِ إِلَّا شَقِيٌّ، وَلَا يَتَجَدَّدُ إِلَّا غَوِيٌّ<sup>(٦)</sup>، وَلَا يَصْدُقُ عَنْهُ<sup>(٧)</sup> إِلَّا جَرِيٌّ عَلَى اللَّهِ جَلٌّ وَعَلَا<sup>(٨)</sup>.

### رجال السنن:

أما محمد بن يحيى فهو العطار، شيخ الكليني الذي يكثر عنه، ثقة، قمي، توفي قرابة (٣٠٠هـ)، من الثامنة؛ وأحمد بن محمد بن عيسى هو الأشعري، القمي الثقة، شيخ أصحابنا القميين، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)<sup>(٩)</sup>؛ والحسن بن محبوب السراذ الثقة المعروف، من السادسة، توفي سنة (٢٢٤هـ)<sup>(١٠)</sup>؛ وإسحاق بن غالب ثقة، من

(١) قال المجلسي في مرآة العقول: «الباء للسببية، أو بدل، أو عطف بيان لقوله: بالعدل. وكذا قوله: بالحق بالنسبة إلى قوله: بالنور».

(٢) «الساطع»: المنتشر، أو المرتفع. والصبح الساطع: أول ما ينشق مستطيلًا. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ١٥٤ (سطع).

(٣) في الغيبة: «البالغ».

(٤) في حاشية «ج»: «اللائح».

(٥) في «ب، ج، ض، ي، ح، بر»: «اللائح».

(٦) «الغوي»: الضال، والتارك لسبيل الحق والسالك لغيره، من الغي بمعنى الضلال والانهماك في الباطل. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٩٧ (غوى).

(٧) في الغيبة: «لا يدعه» بدل «لا يصد عنه».

(٨) الغيبة للنعماني، ص ٢٢٤، ح ٧، عن الكليني؛ وفي بصائر الدرجات، ص ٤٣٢، ح ٢، بسنده عن ابن محبوب، عن ابن إسحاق بن غالب (والمذكور في بعض نسخه «عن إسحاق بن غالب» وهو الصواب) مع زيادة في أوله، إلى قوله: «مشبهات الفتن»؛ الوافي، ج ٣، ص ٩٩١، ص ٤٨٧.

(٩) مر الكلام فيهما في ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(١٠) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٨.

الخامسة، وبقي تفصيل حاله، فإنه ممن لم يمرّ سابقاً.

### ٥ إسحاق بن غالب:

ثقة، من الخامسة، كان شاعراً كما وصف النجاشي، لكن لم نجده فيما بأيدينا من مصادر، قال النجاشي: «إسحاق بن غالب الأسدي، واليبيّ عربي صليب، ثقة، وأخوه عبد الله كذلك، وكانا شاعرين، روي عن أبي عبد الله (عليه السلام). له كتاب يرويه عدة من أصحابنا، أخبرنا محمد بن علي، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا سعد، قال: حدّثنا محمد بن الحسين عبد الله بن محمد بن عيسى، عن صفوان، عن إسحاق بن غالب»<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ تحديد طبقته عند النجاشي حيث ذكر أنه من أصحاب الصادق (عليه السلام)، وذكر في الطريق إليه رواية صفوان بن يحيى عنه، وهذا عين ما تشير إليه الأسناد من كونه من الخامسة، نعم ما في التوحيد من رواية الصدوق بأسناد متعددة عن الحسن بن محبوب عن عمرو بن أبي المقدم عنه عن أبي عبد الله (عليه السلام) فهو على الأرجح تقليب للسند، فإن عمرو بن أبي المقدم من صغار الرابعة، ومن ولد سنة (٩٧هـ)، وتوفي مع الخامسة سنة (١٧٣هـ)، فلا يبعد أن يكون السند هو عن الحسن بن محبوب عن إسحاق بن غالب عن عمرو بن أبي المقدم عن أبي عبد الله (عليه السلام)، أو أن يكون عن الحسن بن محبوب عن إسحاق بن غالب وعمرو بن أبي المقدم معاً عن أبي عبد الله (عليه السلام). ولعل هذا يشير إلى كون الرجل من كبار الخامسة، مما يفسر رواية محمد بن أبي عمير عنه بواسطة إبراهيم بن الحميد عنه.

وقد ذكر النجاشي أخاه في ترجمة مستقلة وذكر وثاقة الأخوين هناك<sup>(٢)</sup>، ولكن يظهر أن أخاه عبد الله بن غالب أكبر منه عمراً؛ إذ أشار النجاشي إلى رواية عبد الله عن أبي جعفر وأبي عبد الله وأبي الحسن (عليه السلام). ومع أن النجاشي ذكر انتسابه، لكنه لم يذكر

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٧٣، ت ١٧٣.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٢٢، ت ٥٨٢.

مدينته في الترجمتين، نعم ذكر الشيخ في أصحاب الصادق (عليه السلام) أن إسحاق بن غالب الأسدي كوفي<sup>(١)</sup>.

وذكره ابن حجر في لسان الميزان قائلا: «ذكره كش»<sup>(٢)</sup>، ويظهر أنه تصحيف جش حيث يشير الرمز الأوّل لكتاب الكشي، والرمز الآخر لكتاب النجاشي.

### تحقيق الصدور:

السند معتبر صحيح لا لبس فيه، قال العلامة المجلسي: «صحيح»<sup>(٣)</sup>. والحديث محقق الصدور.

---

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص ١٦٢، ت ١٨٣٩.

(٢) لسان الميزان، ابن حجر، ج ١، ص ٣٦٨، ت ١١٥٤.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٠٠.

## ١٦ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَاَةُ الْأَمْرِ وَهُمْ النَّاسُ الْمُخْشَوُونَ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

٥٢٩/١. الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَامِرٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَشَاءُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ، عَنْ ابْنِ أَذِينَةَ، عَنْ بُرَيْدِ الْعُجَلِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ»<sup>(١)</sup> فَكَانَ جَوَابُهُ: «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْثُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَالظَّالُّغَاتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا» يَقُولُونَ لِأَئِمَّةِ الضَّلَالَةِ<sup>(٢)</sup> وَالِدَعَاةِ إِلَى النَّارِ: هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ سَبِيلًا «أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا» أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ؟ يَعْني الْإِمَامَةَ وَالْخِلَافَةَ «فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَصِيرًا» نَحْنُ<sup>(٣)</sup> النَّاسُ الَّذِينَ عَنِ اللَّهِ. وَالنَّصِيرُ: النَّقْطَةُ الَّتِي فِي وَسْطِ النَّوَاةِ «أَمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» نَحْنُ<sup>(٤)</sup> النَّاسُ الْمُخْشَوُونَ عَلَى مَا آتَانَا اللَّهُ مِنَ الْإِمَامَةِ دُونَ خَلْقِ اللَّهِ<sup>(٥)</sup> أَجْمَعِينَ «فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا» يَقُولُ: جَعَلْنَا مِنْهُمْ الرُّسُلَ وَالْأَنْبِيَاءَ وَالْأَئِمَّةَ، فَكَيْفَ يَقْرُونَ بِهِ فِي آلِ إِبْرَاهِيمَ عليهم السلام، وَيُنْكِرُونَ فِي آلِ مُحَمَّدٍ عليه السلام؟! «فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكَفَى بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا

(١) النساء (٤): ٥٩.

(٢) في الوافي والبصائر: «الضلال».

(٣) في «ف»: «ونحن».

(٤) في «ف»: «ونحن».

(٥) في «ض»: «الخلق» بدل «خلق الله».

سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كَلَّمَا تَضَجَّتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ  
اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

### رجال السند:

وهذه السلسلة السندية - الحسين عن معلى عن الوشاء - من السلاسل المتكررة في الكافي، وسبق أن نبهنا مرارا على خدشها بالمعلى البصري، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها<sup>(٣)</sup>؛ وأما أحمد بن عائد فهو الثقة المار<sup>(٤)</sup>، وهو الحلال، أبو علي، أحسبي بجلي، مولى، وقيل: عسبي، كوفي، سكن بغداد، عرف بكونه تلميذ أبي خديجة سالم بن مكرم، فعُدَّ الشيخ إياه في أصحاب الصادق والباقر (عليهما السلام) توهَّم منه حملة، والصحيح عدّه في أصحاب الصادق والكاظم (عليهما السلام)، وهو من صغار الخامسة، وليس من السادسة كما ذهب إليه السيّد البروجردي قدّس، وهو ممن يروي عن عمر بن أذينة؛ وأما ابن أذينة، فهو الثقة الوجه، من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩ هـ)<sup>(٥)</sup>؛ وأما بريد العجلي فهو بريد بن معاوية العجلي، الثقة المعروف، من الرابعة<sup>(٦)</sup>.

(١) النساء (٤): ٥١-٥٦. و«تَضَجَّتْ جُلُودُهُمْ» أي احترقت وطبخت. لسان العرب، ج ٢، ص ٣٧٨؛ المفردات للراغب، ص ٤٩٦ (نضج).

(٢) بصائر الدرجات، ص ٥٤، ح ٣، بسنده عن ابن أذينة، وفيه إلى قوله: «نحن الناس الذين عنى الله!»؛ تفسير فوات، ص ١٠٦، ح ١٠٠، وفيه: «جعفر بن أحمد معنعناً عن بريد»، من قوله: «أَمْ يُحْسَدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ؟»؛ تفسير العياشي، ج ١، ص ١٥٣، ح ٢٤٦، عن بريد بن معاوية، مع زيادة في آخره. راجع: كتاب سليم بن قيس، ص ٧٦٩، ح ٢٥؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٣٠، ص ٥١٨.

(٣) منها ما ورد في ج ٢ من هذا الكتاب ص ١٣٦.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٥٦، ص ١٧٧.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ١٠٩، ص ٥٢٢.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ٨٥، ص ٣٩٢.

## تحقيق الصدور:

السند غير ناهض لإثبات الصدور، وهو كما قال المجلسي ضعيف<sup>(١)</sup>، وهي صحيحة عند السيّد الخوئي قدست نفسه قدست نفسه، لكن مع ضعف السند إلّا أنها موثوقة الصدور، إذ تجد فقرات هذه الرواية في عدّة روايات مقتطعة منها، إضافة إلى أنها بقرينة مضمونها وسندها فهي من عين المصدر الذي أخذ منه الحديث (٥٠١)، و(٥٠٣)، وقلنا أن هذين الحديتين تروى بأسناد أخرى كما في هذه الرواية حيث تجد أن الصغار قد فرق بعضها منها في غير باب وبأسناد غير السند المذكور إلى بريد وغيره، فالمتابعة تقضي الاستيثاق بالصدور بلا ريب.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٠٧.

٥٣٠ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحَدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ: عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ <sup>(١)</sup> عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ <sup>(٢)</sup>، قَالَ: «نَحْنُ الْمُحْسُدُونَ» <sup>(٣)</sup>.

### رجال السند:

العِدَّة من مشايخ الكليني فيهم من هو الثقة، والوثوق بنقل العِدَّة أكبر من الوثوق بنقل الواحد الثقة؛ وأحمد بن محمد هو على الأقوى أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، القمي الثقة، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤ هـ) <sup>(٤)</sup>، وليس أحمد البرقي بقرينة التوسط بين العِدَّة والحسين بن سعيد؛ أما الحسين بن سعيد فهو الأهوازي الثقة، من صغار السادسة، توفي قرابة (٢٤٠ هـ) بحسب المقاربات السندية عن أدرك بعض صغار الخامسة <sup>(٥)</sup>.

أما تعيين محمد بن الفضيل الذي يروي عنه الحسين بن سعيد، فقال صاحب الاستقصاء: «محمد بن الفضيل غير معلوم بسبب الاشتراك» <sup>(٦)</sup>. أي الاشتراك بين محمد بن الفضيل بن كثير الأزدي الضعيف، ومحمد بن الفضيل بن غزوان الضبي الثقة.

وفي المناهج: «المعني به محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار على ما حققنا في غير موضع واحد، وذلك مما قد استفدته من الصدوق رضوان الله تعالى في الفقيه» <sup>(٧)</sup>.

(١) في البصائر: «أبي جعفر».

(٢) النساء (٤): ٥٤.

(٣) بصائر الدرجات، ص ٥٥، ح ٣، عن أحمد بن محمد؛ تفسير فرات، ص ١٠٦، بسند آخر؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٣١، ص ٥١٩.

(٤) مَرَّ الكلام فيها في ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

(٦) استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار، محمد بن الحسن بن الشهيد الثاني، ج ٥، ص ٥٧.

(٧) مناهج الأخيار في شرح الاستبصار، أحمد بن زين العابدين العلوي العاملي، ج ٢، ص ٢٢٣.

حىث روى الصدوق كثرأ فى الفقىه عن مآمد بن الفضىل عن أبى الصبأ الكنانى؁ ثم ذكر فى المشىخة طرىقه إلى مآمد بن القاسم بن الفضىل؁ ولم يذكر طرىقه إلى مآمد بن الفضىل وأبى الصبأ الكنانى. ولكن الصدوق لم يذكر أبى الصبأ مع أن رواباته أكثر من روابات مآمد بن الفضىل؁ وكذا لم يذكر الطرىق إلى الكثرى من الذىن أكثر عنهم كحمران وجمىل بن صالآ وموسى بن بكر وىونس بن عبد الرحمن.

وأما صاحب مفتآ الكرامة فذكر أن: «آآبر صأىح على الظاهر فى مآمد بن الفضىل؛ لأن الرواة ىكتبون فى التعبير عن المشهور الكامل بالإطلاق؁ فهو دائر بىن ابن غزوان الثقة وىبن ابن القاسم النهدى الثقة وىبن ابن سىار الثقة»<sup>(١)</sup>.

**أقول:** لكن لم ترد فى سند رواية الحسين بن سعىد عن آأد الرجلین مصرأاً بهما؁ بىنما وردت رواية آأد بن مآمد عن الحسين بن سعىد عن مآمد بن الفضىل الأزدى<sup>(٢)</sup>؁ وهو لىس أقل شهرة من الرجلین.

وذكر السىّد الأسأاذ دامت بركاته: «هو الأزدى الضعىف؁ الذى ضعفه فى كتاب الرجال؁ والقرىنة على ذلك كون الراوى عنه فى آأد السندین هو الحسين بن سعىد؁ الذى وردت روابته عن الأزدى فى بعض النصوص الأآرى»<sup>(٣)</sup>. وقد قدم السىّد الأسأاذ مدركا آخر مهما فى المقام؛ إذ ىعرف تكرر رواية الحسين بن سعىد عن مآمد بن الفضىل عن أبى الصبأ الكنانى مكرراً؁ فالراوى فى روابتنا هو من ىكثر الرواية عن أبى الصبأ؁ وقد استدل دامت بركاته على أن مآمد بن الفضىل الذى ىروى عن أبى الصبأ هو الأزدى الضعىف بقرينة أن النجاشى ذكر أن مآمد بن الحسين بن أبى الخطاب هو راوى كتاب الأزدى؁ وقد ورد فى الأسناد رواية مآمد بن الحسين عن مآمد بن الفضىل عن أبى الصبأ<sup>(٤)</sup>.

(١) مفتآ الكرامة؁ مآمد جواد العاملى؁ ج ١٣؁ ص ٦١٨.

(٢) بصائر الدرجات؁ مآمد بن الحسن الصفار؁ ص ٤٥٧.

(٣) وسائل المنع من الإنجاب؁ مآمد رضا السىستانى؁ ص ٢٣٢.

(٤) ىراجع القبسات؁ مآمد البكاء؁ ج ٢؁ ص ٥٠٢.



والقرينة تامة، لكن الظاهر أن رواية محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن محمد بن الفضيل إنما هي بواسطة النضر بن شعيب، وعلى كل تقدير فمحمد بن الفضيل في سند هذه الرواية هو الأزدي الضعيف؛ بدلالة رواية الحسين بن سعيد عنه، وأن الحسين بن سعيد قد روى عن الأزدي مصرحاً به كما أسلفنا، وهو - الحسين بن سعيد - أيضاً يروي عن أبي الصباح بواسطة محمد بن الفضيل، والراوي عن أبي الصباح الكتاني هو محمد بن الفضيل الأزدي، وقد يضاف للقرائن أن محمد بن الفضيل الذي يروي عنه الحسين بن سعيد يروي عن أبي حمزة، والصيرفي وهو الأزدي، هو من يروي عن أبي حمزة. وقد مرَّ إجمال حاله<sup>(١)</sup>.

وأما طبقته فهي الخامسة، وإن عدَّ السيد البروجردي ثبُتًا في طبقات الكافي والتهذيب من السادسة، فإن ذلك لا يصح البتة، فإن ما ورد عنه من السابعة كرواية محمد بن عيسى القيطيني، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، فهي بالواسطة فالأول بواسطة يونس كما في غير سند، والثاني بواسطة النضر بن شعيب. وهو ممن أدرك أبا عبد الله عليه السلام وروى عنه، وأكثر عن أبي حمزة الثمالي المتوفى سنة (١٥٠ هـ)، وقد طال به العمر وأدرك الرضا عليه السلام، وروى عنه السادسة في جل أسناده.

### تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «مجهول»<sup>(٢)</sup>، ومع ضعف السند بمحمد بن الفضيل، إلا أن مضمون هذا الحديث موثق الصدور، وورد في غير رواية، بل إنَّ أبا الصباح الكتاني كان قد روى هذه الرواية، فلا يبعد التدليس من محمد بن الفضيل بن كثير في سندها وأنه إنما أخذها منه ودلس اسم أستاذه أبي الصباح وأسقطه منها، أو أنه سقط سهواً عبر تنقل الرواية في مصادرها.

(١) ينظر: ج ٣، ص ٣١٨، ح ٣٣٩.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤١١.

٥٣١/٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحَدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ<sup>(١)</sup>، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ الْأَحْوَلِ، عَنْ مُرَّانَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ: قُلْتُ لِأبي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ»؟ فَقَالَ: «النَّبُوَّةُ». قُلْتُ: «وَالْحِكْمَةُ»؟ قَالَ: «الْفَهْمُ وَالْقَضَاءُ». قُلْتُ: «وَأَتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا»<sup>(٢)</sup>؟ فَقَالَ: «الطَّاعَةُ»<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.

### رجال السند:

محمد بن يحيى هو العطار، شيخ الكليني، قمي ثقة، من الثامنة؛ وأحمد بن محمد هو على الأقوى أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، قمي ثقة، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)<sup>(٥)</sup>، وليس أحمد البرقي بقرينة التوسط بين العطار والحسين بن سعيد؛ أما الحسين بن سعيد فهو الأهوازي الثقة، من صغار السادسة، توفي قرابة (٢٤٠هـ)

(١) ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٥٦، ح ٧، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن يحيى الحلبي من دون توسط النضر بن سويد، والموجود في بعض نسخ البصائر والبحار، ج ٢٣، ح ١١، ص ٢٨٨، توسط النضر بن سويد بين الحسين بن سعيد ويحيى الحلبي، وهو الصواب؛ فقد روى الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد كتاب يحيى الحلبي وتكرر هذا الارتباط في الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٥٠١، الرقم ٧٩٠؛ معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٣٨٧ - ٣٨٩.

(٢) النساء (٤): ٥٤.

(٣) في الكافي، ح ٤٨٦، وتفسير القمي: «قال: الطاعة المفروضة» بدل «فقال: الطاعة».

(٤) بصائر الدرجات، ص ٥٦، ح ٧، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن يحيى الحلبي... الكافي، كتاب الحجّة، باب فرض طاعة الأئمة عليهم السلام، ح ٤٨٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، من قوله: «وَأَتَيْنَاهُمْ مُلْكًا»؛ تفسير القمي، ج ١، ص ١٤٠، بسند آخر؛ تفسير العياشي، ج ١، ح ١٦٠، ص ٢٤٨، عن مُرَّانَ؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٣٤، ص ٥٢٠.

(٥) مرّ الكلام فيها في ج ١، ح ١، ص ٣٠.

بحسب المقاربات السندية ممن أدرك بعض صغار الخامسة<sup>(١)</sup>؛ والنضر بن سويد ثقة، صحيح الحديث، من صغار الخامسة، كوفي أصله من بغداد<sup>(٢)</sup>، ما يرد من رواية السابعة كأحمد الأشعري أو أحمد البرقي عنه مباشرة؛ فبسقوط الوساطة من صغار السادسة كالحسين بن سعيد ومحمد بن خالد البرقي، أو طرو التصحيف على من يروي عنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب الذي يروي عن النضر بن شعيب فيصحف أحياناً إلى النضر بن سويد. هذا من جهة من يروي عنه، وقد يسقط اسمه - النضر بن سويد - فتجد رواية الحسين بن سعيد عن يحيى الحلبي بالمباشرة، كما في عين تلك الرواية في البصائر، وهو سقط لا ريب فيه، والصحيح أنها بواسطة النضر؛ وأما يحيى الحلبي فهو يحيى بن عمران بن أبي شعبة الكوفي، الملقب بالحلبي، ثقة ثقة، صحيح الحديث، من الخامسة<sup>(٣)</sup>؛ ومحمد الأحول هو محمد بن علي بن النعمان، مؤمن الطاق، الثقة الخاذق، والمتكلم الشهير، كوفي، يردد في طبقاته بين صغار الرابعة وكبار الخامسة، ولعله في الطبقة الفاصلة بينهما<sup>(٤)</sup>؛ وحمرا بن أعين أخو زرارة الأكبر، راوٍ ونحوي، وقارئ مشهور، توفي في العشرينيات بعد المائة، جليل القدر كما يظهر من التبع، من كبار الرابعة<sup>(٥)</sup>.

### تحقيق الصدور:

السند معتبر يوثق به، والرواية لا غبار عليها، ووصفه العلامة المجلسي في مرآة العقول بالحسن<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

(٢) ينظر ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٨.

(٣) ينظر ج ١، ح ٣٤، ص ٢٦٠.

(٤) ينظر ج ٢، ح ٨٧، ص ٣٩٩.

(٥) ينظر ج ٣، ح ٣٦٦، ص ٣٩٤.

(٦) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤١١.

٥٣٢/ ٤. الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ؟» فَقَالَ: «يَا أَبَا الصَّبَّاحِ، نَحْنُ وَاللَّهُ النَّاسُ الْمُحْسُدُونَ»<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

### رجال السند:

الحسين بن محمد الأشعري هو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاءه إلى (٣١٧هـ)<sup>(٣)</sup>؛ ومعلّى بن محمد البصري ضعيف، من السابعة<sup>(٤)</sup>، نعم وثقه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لوروده في التفسير؛ والحسن بن عليّ الوشاء وجه أصحابنا، عين من عيون الطائفة، خير، كوفي من السادسة<sup>(٥)</sup>؛ وحماد بن عثمان هو الفزارى الثقة، كوفي، من الخامسة<sup>(٦)</sup>، وهو يروي عن أبي الصباح الكناني؛ وهو إبراهيم بن نعيم، ثقة، يلقب بالميزان، ممن ولد في حدود (٨٠هـ)، وتوفي في حدود (١٧٠هـ)، أي أنه من الرابعة ممن عمر فأدركته السادسة<sup>(٧)</sup>.

(١) في البصائر، ص ٥٥: + «وأشار بيده إلى صدره».

(٢) بصائر الدرجات، ص ٥٥، ح ٤، بسنده عن أبي الصباح الكناني؛ وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب فرض طاعة الأئمّة، ح ٤٨٨؛ وبصائر الدرجات، ص ٢٢٢، ح ١؛ والتهذيب، ج ٤، ح ٣٦٧، ص ١٣٢، بسند آخر عن أبي الصباح الكناني، مع زيادة في أوله؛ تفسير فرائد، ص ١٠٧، ح ١٠١، بسند آخر، مع زيادة في أوله وآخره، وفي كلّها مع اختلاف يسير؛ تفسير العياشي، ج ١، ح ١٥٥، ص ٢٤٧، عن أبي الصباح الكناني؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٣٢، ص ٥١٩.

(٣) مرت ترجمته في ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٤) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٥) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٩.

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢٥، ص ٢٢٨.

(٧) مرّ تفصيل الكلام حوله في هذا الجزء، ح ٤٨٤ تحت عنوان إبراهيم بن نعيم.

### تحقيق الصدور:

الرواية وإن كان سندها ضعيفا بالمعلّى كما هو المشهور، ووصفها العلامة المجلسي أيضاً بالضعف<sup>(١)</sup>، إلا أنها موثوقة الصدور، فقد رويت تلك الكلمات في موارد عديدة عن أبي الصباح الكناني عن المعصوم عليه السلام، بل وعن غير أبي الصباح عن المعصوم عليه السلام أيضاً، نعم وفق مبنى السيّد الخوئي قدست نفسه من وثاقة معلّى بن محمّد، فالسند صحيح أيضاً.

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤١٢.

٥/ ٥٣٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ<sup>(١)</sup>، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدٍ<sup>(٢)</sup> بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِينَةَ، عَنْ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ<sup>(٣)</sup> فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا» قَالَ<sup>(٤)</sup>: «جَعَلَ مِنْهُمْ الرُّسُلَ وَالْأَنْبِيَاءَ وَالْأَيْمَةَ، فَكَيْفَ يَقْرُونَ<sup>(٥)</sup> فِي آلِ إِبْرَاهِيمَ<sup>(٦)</sup>، وَيُنْكِرُونَهُ<sup>(٧)</sup> فِي آلِ مُحَمَّدٍ<sup>(٨)</sup>؟». قَالَ: قُلْتُ<sup>(٩)</sup>: «وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا»؟ قَالَ<sup>(١٠)</sup>: «الْمُلْكُ الْعَظِيمُ أَنْ جَعَلَ فِيهِمْ أَيْمَةً مَنْ أَطَاعَهُمْ أَطَاعَ<sup>(١١)</sup> اللَّهَ؛ وَمَنْ عَصَاهُمْ عَصَى<sup>(١٢)</sup> اللَّهَ؛ فَهُوَ الْمُلْكُ الْعَظِيمُ»<sup>(١٣)</sup>.

### رجال السند:

علي بن إبراهيم هو صاحب التفسير، الثقة المعروف، من الثامنة، بقي حياً إلى

(١) في «ب» وحاشية «بر»: «ابن هاشم».

(٢) في «ب»: «- محمد».

(٣) في «ب»، ج، ض، بر، بس، بف، والروافي: «قال». وفي «بح»: «يقول».

(٤) في تفسير العياشي، ص ٢٤٦: «بذلك».

(٥) في «ف»: «وينكرون».

(٦) في «بر» والروافي: «قوله». وفي البصائر: «فما معنى قوله» بدل «قال: قلت».

(٧) في تفسير العياشي، ص ٢٤٦: «ما الملك العظيم».

(٨) في «بس»: «+ إن».

(٩) في «ج»: «فقد أطاع».

(١٠) في «ج»: «فقد عصى».

(١١) بصائر الدرجات، ص ٥٦، ح ٦، بسنده عن ابن أبي عمير؛ كتاب سليم بن قيس، ص ٧٦٩،

ح ٢٥، بسند آخر، عن علي<sup>(١٢)</sup>؛ تفسير فرات، ص ١٠٧، ح ١٠٢، بسند آخر من قوله: «قال:

الملك العظيم أن جعل<sup>(١٣)</sup>؛ تفسير العياشي، ج ١، ص ١٥٣، ح ٢٤٦، عن بريد بن معاوية، مع زيادة

في أوله؛ وفيه، ص ٢٤٨، ح ١٥٨، عن أبي خالد الكابلي، من قوله: «قال: الملك العظيم أن جعل<sup>(١٤)</sup>

مع اختلاف؛ الروافي، ج ٣، ح ١٠٣٣، ص ٥٢٠.

(٣٠٧هـ)؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، وهو ممن يوثق بنقله؛ لقرائن مرّت في محلّها<sup>(١)</sup>؛ ومحمّد بن أبي عمير الراوي الشهير، من السادسة، ثقة من أصحاب الإجماع، توفي سنة (٢١٧هـ)<sup>(٢)</sup>؛ وأما عمر بن أذينة فهو الثقة الوجه، من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩هـ)<sup>(٣)</sup>؛ وأما بريد العجلي فهو بريد بن معاوية العجلي، الثقة المعروف، من الرابعة<sup>(٤)</sup>.

### تحقيق الصدور:

ذكر العلامة المجلسي في سندها أنه حسن<sup>(٥)</sup>، ورجال الرواية ممن يوثق بهم، نعم هناك نحو كلام في تحقق الإرسال بين ابن أبي عمير وابن أذينة، وإن كان الأقرب عدم الإرسال، ولكن على كل تقدير فالرواية مروية في غير موضع وهي موثوقة الصدور.

(١) مرت ترجمتهما في ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٢) مرت ترجمته في ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٤.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ١٠٩، ص ٥٢٢.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٨٥، ص ٣٩٢.

(٥) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤١٢.

## ١٧ - بَاب أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ هُمُ الْعَلَامَاتُ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ

٥٣٤/١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ الْمُسَرِّقِ<sup>(١)</sup>، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ الْجَحْصَاصُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «وَعَلَامَاتُ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ»<sup>(٢)</sup>، قَالَ: «النَّجْمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَالْعَلَامَاتُ هُمْ<sup>(٣)</sup> الْأَئِمَّةُ عليهم السلام»<sup>(٤)</sup>.

### رجال السند:

الحسين بن محمد الأشعري؛ هو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاؤه إلى (٣١٧هـ)<sup>(٥)</sup>؛ ومعلّى بن محمد هو البصري ضعيف من السابعة<sup>(٦)</sup>، نعم وثقه السيّد الخوئي قدس نفسه؛ لوروده في التفسير. ويبقى الكلام في أبي داود المسترق، وفي داود الجصاص الواردين في السند.

### هـ أبو داود المسترق:

هو سليمان بن سفيان، مولى كندة، ثم بني عدي منهم، كوفي، وعن حمدويه أنه ابن

(١) في «ض»: «المشرق» وهو سهو، وأبو داود هذا، هو سليمان بن سفيان المسترق. راجع: رجال النجاشي، ص ١٨٣، الرقم ٤٨٥؛ رجال الكشي، ص ٣١٩، الرقم ٥٧٧.

(٢) النحل (١٦): ١٦.

(٣) في «بر، بس»: «هم».

(٤) الأمايلي للطوسي، ص ١٦٣، المجلس ٦، ح ٢٧٠، بسند آخر؛ تفسير العياشي، ج ٢، ح ٨، ص ٢٥٥، عن معلّى بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٣٥، ص ٥٢١، البحار، ج ١٦، ح ٥٤، ص ٣٥٩.

(٥) مرت ترجمته في ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.



سفيان بن السمط، ولكنه لا يصح؛ فإن سفيان بن السمط عربي بجلي، وأما سليمان بن سفيان فمولى، سمي بالمسترق كونه ينشد شعر السيّد ويسترق قلوب الناس - يطلب فيها الرقة - ذكر الكشي أن شيخه ابن مسعود سأل شيخه ابن فضال عنه، فقال ابن فضال: أنه كان ثقة<sup>(١)</sup>.

عمر تسعين عاماً على الصحيح، وليس (سبعين)؛ إذ كثيراً ما يصحف بين السبعين والتسعين، وأنهم لا يذكرون غالباً إلا المعمرين، ويؤيد ذلك ما في بطون الأسناد، وترتب الطبقات فيها، وقد توفي سنة (٢٣١هـ)، وعلى هذا الفرض فهو ممن ولد في حدود سنة (١٤١هـ)، ليكون ولد مع جيل كبار السادسة وتوفي مع صغارهم.

#### هـ داود الجصاص:

وليس في أصحاب المصنفات من اسمه داود الجصاص، ويظهر أنه اسم مصحف وأن الصحيح فيه داود الحمار وليس الجصاص، حيث يروي معلى بن محمد عنه بواسطة السادسة، وتفصيل حاله: هو داود بن سليمان الحمار، يكنى بأبي سليمان، كوفي، ثقة كما نقل النجاشي عن ابن نوح. عدّه في الإرشاد من خاصة الكاظم (عليه السلام) وثقاته وأهل الورع والعلم والفقّه من شيعته ممن روى النص على الرضا (عليه السلام).

عدّ السيّد البروجردي (قدست نفسه) عنوان داود الحمار في طبقات الكافي من الخامسة<sup>(٢)</sup>. وهو بلا إشكال من الخامسة، فتروي عنه السادسة، وهو يروي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وبعض الرابعة؛ كبريد. والعنوان في روايتنا (داود الجصاص) في نفس الموضع الطبقي لداود الحمار الثقة.

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٥٧٧، ص ٦٠٦.

(٢) رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب الكافي، السيّد البروجردي، ج ٤، ص ١٤٧، نسخة حجرية.

## تحقيق الصدور:

ذكر العلامة المجلسي في سندها أنه ضعيف<sup>(١)</sup>؛ وذلك لضعف معلى بن محمد، وجهالة وعدم معلومية داود الجصاص، وأما وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه فالسند لا إشكال فيه من جهة معلى بن محمد فهو ثقة عنده قدست نفسه، لكن عنوان داود الجصاص غير معلوم الانطباق على أحد من الرجال كما يظهر من المعجم، والسند عندنا يعاني خلّة واحدة بوجود معلى، ولكن الرواية موثوقة الصدور بلا أدنى أي إشكال، حيث رواها الشّيخ في أماليه عن شيخه المفيد عن ابن قولويه عن أبيه عن سعد عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن منصور بن بزرج عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، وهو سند على طوله يمر بثقة كبير عن ثقة كبير من مشايخنا المشاهير، ولذا فباقي روايات الباب أيضاً موثوقة الصدور كما سيأتي.

٥٣٥ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ أَسْبَاطِ بْنِ سَالِمٍ، قَالَ: سَأَلَ الْهَيْئَتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) - وَأَنَا عِنْدَهُ - عَنْ قَوْلِ اللَّهِ (١) «عَزَّ وَجَلَّ»: «وَعَلَامَاتُ رَبِّ النَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ» فَقَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّجْمُ (٢)، وَالْعَلَامَاتُ هُمْ (٣) الْأَئِمَّةُ (عليهم السلام)» (٤).

### رجال السند:

الحسين بن محمد الأشعري، أبو عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاؤه إلى (٣١٧هـ) (٥)؛ معلى بن محمد البصري ضعيف، من السابعة (٦)، وثقه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لوروده في التفسير؛ الوشاء هو الحسن بن عليّ الوشاء، وجه أصحابنا، عين من عيون الطائفة، خير، كوفي من السادسة (٧)؛ أسباط بن سالم ممن لم يرد فيه توثيق صريح، ورد اسمه في التفسير، لكن الظاهر عدم صواب ذلك وأنه تصحيف، نعم روى عنه محمد بن أبي عمير، وذلك يكفي في توثيقه عند مرجع الطائفة «الْمُظَلَّلُ»، وسيدنا الأستاذ دامت بركاته، وهو من الخامسة (٨).

### تحقيق الصدور:

سند الرواية وفق مبنى السيّد الخوئي قدست نفسه لا يتقوم من جهة أسباط بن سالم.

(١) في «ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف»: «عن قوله».

(٢) في «ف»: «النجم رسول الله ﷺ».

(٣) في «ض، بح، بر»: «هم».

(٤) الوافي، ج ٣، ح ١٠٣٦، ص ٥٢١.

(٥) مرت ترجمته في ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٧) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٩.

(٨) مرّ تفصيل الكلام حوله في هذا الجزء، ح ٥١٠.

وأما وفق مباني السيّد مرجع الطائفة فهو ضعيف من جهة معلى بن محمّد، وقد وصفه العلامة المجلسي بأنه ضعيف على المشهور<sup>(١)</sup>، وأما وفق ما نتبني؛ فليس لنا طريق لتوثيق معلى بن محمّد أو أسباط بن سالم، فالسند عندنا ضعيف بجهالتنا بالاثنين معاً، وعدم معرفتنا بوثاقتهم، لكن لا ريب في الوثوق بصدور هذه المروية عن المعصوم (عليه السلام) كما وضحناه في الرواية الأولى في الباب.

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤١٣.

٥٣٦/٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، قَالَ: سَأَلْتُ الرَّضَا عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ <sup>(١)</sup> «عَزَّ وَجَلَّ»: «وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ» قَالَ: «نَحْنُ الْعَلَامَاتُ، وَالنَّجْمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» <sup>(٢)</sup>.

### رجال السند:

الحسين بن محمد هو أبو عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاؤه إلى (٣١٧هـ) <sup>(٣)</sup>؛ معلّى بن محمد البصري ضعيف، من السابعة <sup>(٤)</sup>، وثقه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لوروده في التفسير؛ الوشاء هو الحسن بن عليّ الوشاء، وجه أصحابنا، عين من عيون الطائفة، خيّر، كوفي من السادسة <sup>(٥)</sup>.

### تحقيق الصدور:

ذكر المجلسي أنها كسابقتها ضعيفة على المشهور <sup>(٦)</sup>، وما دعاه إلى ذلك الحكم هو وجود معلّى بن محمد في السند، وهي وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه صحيحة السند إلى الرضا عليه السلام، وأما وفق مباني السيّد الأستاذ دامت بركاته ومرجع الطائفة فهي ضعيفة بالمعلّى، هذا من ناحية السند. أما ناحية الاستيثاق بالصدور فلا ريب بصحة صدورهما من المعصوم عليه السلام كما بيّناه في أول الباب هي وروايات هذا الباب أجمعها.

(١) في «بف» وحاشية «بح»: «عن قوله».

(٢) تفسير القمّي، ج ٢، ص ٣٤٣، بسند آخر مع زيادة في أوله وآخره؛ تفسير فرات، ص ٢٣٣، ح ٣١١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ص ٢٣٣، ح ٣١٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام.  
تفسير العيّاشي، ج ٢، ح ١٠، ص ٢٥٦، عن محمد بن الفضل، عن أبي الحسن عليه السلام؛ وفيه، ج ٢، ح ٩، ص ٢٥٦، عن أبي مخدّ الخياط، عن أبي جعفر عليه السلام؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٣٧، ص ٥٢١.

(٣) مرت ترجمته في ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٤) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٥) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٩.

(٦) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤١٣.

١٨ - بَابُ أَنَّ الْآيَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي كِتَابِهِ هُمْ الْأُئِمَّةُ عليهم السلام

٥٣٧ / ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هَلَالٍ، عَنْ أُمَيَّةَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ»<sup>(١)</sup> قَالَ: «الْآيَاتُ هُمْ<sup>(٢)</sup> الْأُئِمَّةُ، وَالنُّذُرُ هُمْ<sup>(٣)</sup> الْأَنْبِيَاءُ صَلَّوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ»<sup>(٤)</sup>.

## رجال السند:

الحسين بن محمد هو أبو عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاؤه إلى (١٧هـ)<sup>(٥)</sup>؛ معلى بن محمد البصري ضعيف، من السابعة<sup>(٦)</sup>، وثقه السيد الخوئي قدس نفسه؛ لوروده في التفسير؛ وأحمد بن محمد بن عبد الله هو الأنباري المار مجهول<sup>(٧)</sup>، لم يرد إلا من طريق المعلى في روايات تعجب بالضعفاء، كحال هذه الرواية، والرقمي المختلف في شأنه والمثير للجدل ممن مر<sup>(٨)</sup>، وتفصيل الكلام في أحمد بن هلال، وعلي بن أمية.

(١) يونس (١٠): ١٠١.

(٢) في «بف» والوافي وتفسير القمي: - «هم».

(٣) في «بف» والوافي وتفسير القمي: - «هم».

(٤) تفسير القمي، ج ١، ص ٣٢٠، عن الحسين بن محمد؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٣٩، ص ٥٢٢.

(٥) مرت ترجمته في ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٧) مر في ج ٤، ح ٥١٥.

(٨) ذكرنا الاختلاف فيه وجهالته به عندنا، انظر الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج ٣، ح ٣٤٠.

### ه أحمد بن هلال:

والمشهور بهذا الاسم هو العبرثائي، ولكن الموضع الطبقي لا يتناسب معه، فأحمد بن هلال العبرثائي ولد سنة (١٨٠ هـ)، وتوفي سنة (٢٦٧ هـ) مما يشير بوضوح إلى كونه من السابعة، أي من جيل معلى بن محمد البصري، فكيف يروي شيخ معلى بن محمد الأنباري عنه، إذ المفروض أن أحمد بن هلال هو من يكون راويا عنه لا العكس.

ويظهر أن للرواية سنيين؛ الأول عن الحسين بن محمد عن معلى عن أحمد الأنباري، وعليّ بن محمد عن أحمد بن هلال، أو محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن أحمد بن هلال جميعا عن عليّ بن أمية عن الرقي.

وبيان وقوع التصحيف في سند الرواية الثاني أن الطرق المشهورة من الكليني لأحمد بن هلال أما عن طريق عليّ بن محمد، وهذا يصحف إلى معلى بن محمد، ومن ثم يحذفه الناسخ؛ لتوهم أنه تكرر لاسم راوٍ في الرواية، أو عن طريق محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد وهو صاحب النوادر، وهنا أيضاً يمكن حدوث التصحيف من جراء اختلاط الأنباري المسمى أحمد بن محمد مع محمد بن أحمد، ومن ثم حذف أحدهما من قبل الناسخ فيما لو سقط اسم العطار قبل ذلك.

وأحمد بن هلال يكنى بأبي جعفر، من بني الجنيد، بغدادي، من قرية عبرتا، يلقب بالهلالي والكرخي أيضاً<sup>(١)</sup>، قال النجاشي: «صالح الرواية، يعرف منها وينكر، وقد ورد فيه ذموم من سيدنا أبي محمد العسكري (عليه السلام)<sup>(٢)</sup>». وقد نبّه السيّد الأستاذ على غرابة ذلك؛ إذ التوقيع الدائم إنها خرج سنة وفاة العبرثائي (٢٦٧ هـ) في حين أن وفاة الإمام العسكري كانت سنة (٢٦٠ هـ)، فالتوقيع يعود إلى الإمام الحجة وليس للعسكري<sup>(٣)</sup>،

(١) يلاحظ القيسات، ج ١، ص ١٨٥.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٨٣، ت ١٩٩.

(٣) يلاحظ القيسات، ح ١، ص ١٨٩.

وقال الشيخ: غال<sup>(١)</sup>، متهم في الدين<sup>(٢)</sup>، ورد فيه ذم<sup>(٣)</sup>، وضعفه في الاستبصار<sup>(٤)</sup>، وقال الصدوق: مجروح عند أصحابنا، وقال أيضاً: مجروح عند مشايخنا رضي الله عنهم، وأنه لا يجوز استعمال ما تفرد به من رواية<sup>(٥)</sup>. واستثنوه فيمن استثنوا من روايات النوادر، وضمومه كثيرة. ووصفه سعد بن عبد الله - كما نقل الصدوق عن ابن الوليد عن سعد - برجوعه من التشيع إلى النصب<sup>(٦)</sup>. وقد روى في كامل الزيارات، بل وفي التفسير، ووثقه في المعجم لهذا<sup>(٧)</sup>، ولعله خلاف مبناه من توثيقه من يرد في التفسير مشروطاً بعدم التضعيف له من جهة أخرى، اللهم إلا أن يقال: إنه قدست نفسه لم يستظهر من وصف الشيخ في الاستبصار الضعف.

### ه أمية بن علي:

أبو محمد القيسي الشامي، قال ابن الغضائري: «في عداد القميين، ضعيف الرواية، في مذهبه ارتفاع»<sup>(٨)</sup>، قال النجاشي: «ضعفه أصحابنا»<sup>(٩)</sup> وراوي كتابه أحمد بن هلال، روى في التفسير وكامل الزيارات. استقرب السيد البروجردي في طبقات الكافي والكشي والنجاشي والتهذيب كونه من السادسة. ويظهر جلياً من رواياته بقاءه بعد سنة (٢٠٩هـ) وأنه من السادسة.

(١) رجال الشيخ، الشيخ الطوسي، ص ٣٨٤، ت ٥٦٤٧.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٨٣، ت ١٠٧.

(٣) الغيبة، الشيخ الطوسي، ص ٣٥٣، ح ٣١٣؛ وص ٣٩٩، ح ٣٧٤.

(٤) الاستبصار، الشيخ الطوسي، ج ٣، ص ٢٨؛ وص ٣٥١.

(٥) كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق، ص ٧٦.

(٦) كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق، ص ٧٦.

(٧) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ٣، ص ١٥٣.

(٨) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص ٣٨، ت ٦.

(٩) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٠٥، ت ٢٦٤.



### تحقيق الصدور:

سند الرواية مليء بالمشاكل، ولم يتمكن من أن نثق بصدورها من جهة أخرى، وقد ذكر العلامة المجلسي أيضاً ضعف السند<sup>(١)</sup>، وهي أيضاً ضعيفة السند وفق مبنى السيد مرجع الطائفة «آمَظَلَّة»، والسيد الأستاذ دامت بركاته.

---

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤١٣.

٥٣٨/ ٢. أحمد بن مهران، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِيِّ، عَنْ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ الْعِجْلِيِّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ رَفَعَهُ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (عليه السلام) فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُذَّابًا﴾<sup>(١)</sup>: «يَعْنِي الْأَوْصِيَاءَ كُلَّهُمْ»<sup>(٢)</sup>.

### رجال السند:

أحمد بن مهران، شيخ الكليني الذي ذهبنا إلى قبول روايته؛ لترحم الكليني عليه غير مرة خلافاً لعادته، مع أن العلامة نقل تضعيف ابن الغضائري له، وهو من كبار الثامنة<sup>(٣)</sup>، وهو من ذوي الأسناد العالية<sup>(٤)</sup>؛ وعبد العظيم الحسني أبو القاسم الهاشمي، العابد المرضي، صاحب المزار المعروف بالري، توفي قرابة سنة (٢٥٠هـ)، وقد مرّ سابقاً<sup>(٥)</sup>. ويبقى الكلام في حال موسى بن محمد العجلي، ومزيد تفصيل ليونس بن يعقوب.

### موسى بن محمد العجلي:

وهذا الرجل لم يرد إلّا في روايتين لعبد العظيم الحسني يروي فيها عن يونس بن يعقوب في تأويل آية من القرآن في شأن الأئمة (عليهم السلام)، ولم نحظ بطريق لمعرفته. ولا يبعد أن يكون عنوانا موها أو مخترعاً للتقية التي كان يمر بها عبد العظيم الحسني، مما يستدعي أن يخفي أسماء مشايخه، أو يستعمل أسماء مجهولة للتعمية.

(١) القمر (٥٤): ٤٢.

(٢) تفسير القمي، ج ١، ص ١٩٩، بسند آخر مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٤٠، ص ٥٢٢.

(٣) الألف رجل، غيث شبر، ص ٩٩، ت ٨٩.

(٤) مرت ترجمته في: ج ٣، ح ٣١٨.

(٥) مرت ترجمته في: ج ٣، ح ٣١٨.

## ٥ يونس بن يعقوب:

وقد تطرقنا لحاله سابقاً<sup>(١)</sup>، ولا بأس بذكر بعض من أحواله، هو أبو علي «يونس بن يعقوب بن قيس الجلاب البجلي الدهني، أمه منية بنت عمار بن أبي معاوية الدهني، أخت معاوية بن عمار، اختص بأبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، وكان يتوكل لأبي الحسن عليه السلام، ومات بالمدينة في أيام الرضا عليه السلام، فتولى أمره وكان حظاً عندهم، موثقاً، وكان قد قال بعبد الله، ورجع، له كتاب الحجج»<sup>(٢)</sup>، كل ذلك كما عن النجاشي. وأما الشيخ فقد وثقه أيضاً مرة عند عدّه في أصحاب الكاظم عليه السلام، وأخرى عند عدّه في أصحاب الرضا عليه السلام، وقال فيه: أنه ثقة من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام<sup>(٣)</sup>. وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم. وروى عنه الثلاثة؛ محمد بن أبي عمير، صفوان، والزنطي. وروى في كامل الزيارات والتفسير، وفيه روايات. فعن الكشي قال: «حدثني همدويه، ذكره عن بعض أصحابه أن يونس بن يعقوب فطحي، كوفي، مات بالمدينة وكفنه الرضا عليه السلام»<sup>(٤)</sup>.

وروايات أخرى دالة على عناية الإمام الرضا عليه السلام به بعد موته، ولعل من الروايات المهمة ما رواه الكشي عن أشياخه «علي بن الحسن، قال: حدثني محمد بن الوليد، عن صفوان بن يحيى، قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: جعلت فداك، سرنى ما فعلت بيونس. قال: فقال لي: أليس بما صنع الله بيونس أن نقله من العراق إلى جوار نبيه عليه السلام»<sup>(٥)</sup>.

فإنها تدل على منزلته عند صفوان بن يحيى، ولكن السند الفطحي من علي إلى محمد بن الوليد الخزاز مع تزكية فطحي أو من وصف بذلك كيونس وخصوصاً بعد موته

(١) مرت ترجمته في ج ٢، ح ١٠٤، ص ٤٧٠.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٤٦، ت ١٢٠٧.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٣٦٨، ت ٥٤٧٧.

(٤) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ح ٧٢٠، ص ٦٨٢.

(٥) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ح ٧٢٣، ص ٦٨٥.

يوجب الرتبة بملاحظة الظروف الاجتماعية التاريخية.

وكنا قد فصلنا الكلام في هذه الروايات سابقاً، وتطرقنا لبعض الجهات التي نتطرق إليها هنا<sup>(١)</sup>.

وعلى كل تقدير فيونس بن يعقوب من ثقات الخامسة ممن توفي في حدود العقد التاسع بعد المائة.

### تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي حول هذا السند: «ضعيف»<sup>(٢)</sup>. وهو ضعيف ومرسل، نعم رويت هذه الرواية في كتاب أبي الجارود بسند آخر عن أبي جعفر (عليه السلام) وقد وصلتنا ضمن تفسير القمي، ولكن السند هناك أيضاً ضعيف لا يعتد به، وأما السند هنا فاشتمل على جهالة وإرسال في حلقاته.

(١) ينظر: ج ٢، ح ١٠٤، ص ٤٧٠.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤١٤.

٥٣٩/٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ <sup>(١)</sup> بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ أَوْ غَيْرِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ <sup>(٢)</sup>: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّ الشَّيْعَةَ يَسْأَلُونَكَ عَنْ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: «عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ الْكِبَا الْعَظِيمِ»؟ <sup>(٣)</sup> قَالَ: «ذَلِكَ إِلَيَّ إِنْ شِئْتُ أَخْبَرْتُهُمْ، وَإِنْ شِئْتُ لَمْ أَخْبَرْتُهُمْ» ثُمَّ <sup>(٤)</sup> قَالَ: «لَكِنِّي أَخْبَرْتُكَ بِتَفْسِيرِهَا». قُلْتُ: «عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ»؟ قَالَ: فَقَالَ: «هِيَ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، كَانَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: مَا لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - آيَةٌ هِيَ أَكْبَرُ مِنِّي، وَلَا لِلَّهِ مِنْ <sup>(٥)</sup> نَبَأٍ <sup>(٦)</sup> أَعْظَمُ مِنِّي» <sup>(٧)</sup>.

#### رجال السند:

محمد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، القمي العطار، شيخ الكليني، قمي، ثقة عين، شيخ أصحابنا في زمانه، كثير الحديث، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، من الثامنة؛

(١) في «و، بح» - «محمد».

(٢) في «ض» - «له».

(٣) النبأ (٧٨): ١-٢.

(٤) في «بح» - «ثم».

(٥) في «ض، بس، بف» - «من».

(٦) في البصائر: «عظيم».

(٧) بصائر الدرجات، ص ٩٦، ح ٣، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير وغيره (والمذكور في بعض نسخه: أو غيره) عن محمد بن الفضيل، مع زيادة في آخره؛ تفسير فرات، ص ٥٣٣، ح ٦٨٥ وح ٦٨٦، بسند آخر عن أبي حمزة الثمالي مع اختلاف؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ٤٠١، بسند آخر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، من قوله: «كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول» مع اختلاف. وراجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونف من التنزيل في الولاية، ح ١١٢١؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٤١، ص ٥٢٣.

وأحمد بن محمد هو على الأقوى أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، قمي ثقة، كبير قم، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)<sup>(١)</sup>؛ ومحمد بن أبي عمير الراوي الشهير، من السادسة، ثقة، من أصحاب الإجماع، توفي سنة (٢١٧هـ)<sup>(٢)</sup>؛ ومحمد بن الفضيل هو ابن كثير الصيرفي الأزدي الذي ضعفه الشيخ وذكر أنه يرمى بالغلو<sup>(٣)</sup>، وهو من الخامسة<sup>(٤)</sup>، وهو يروي كما في هذا السند عن أبي حمزة، وهو ثابت بن دينار الثمالي، وهو من مشاهير ثقات الرابعة<sup>(٥)</sup>.

### تحقيق الصدور:

السند فيه نقطتي ضعف الأولى بالترديد في الطبقة السادسة بين ابن أبي عمير وغيره، وكون الراوي في الخامسة محمد بن الفضيل بن كثير الصيرفي المرمي بالغلو والضعف. ذكر العلامة المجلسي أن السند مجهول<sup>(٦)</sup>، نعم رويت مقالة أمير المؤمنين (عليه السلام) في هذه الرواية بأسناد عدّة في الواصل من تفسير القمي وتفسير فرائد الكوفي مما يضيفي نوعاً من الوثاقة بصدور ذلك الجزء منها عنه (عليه السلام).

(١) مرّ الكلام فيها في ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٢) مرت ترجمته في ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٤.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٦٥، ت ٥٤٢٣.

(٤) ينظر: ج ٣، ح ٣٣٩، ص ٣١٨.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٤٠، ص ٤٥.

(٦) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤١٥.

## ١٩ - بَابُ مَا فَرَضَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - وَرَسُولُهُ ﷺ مِنَ الْكُفْرِ مَعَ الْأَئِمَّةِ ﷺ

٥٤٠ / ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ<sup>(١)</sup>، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْعِجَلِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ<sup>(عليه السلام)</sup> عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ»<sup>(٢)</sup> قَالَ: «إِنَّا نَا عَنْهُ»<sup>(٣)</sup>.

### رجال السنن:

وهذه السلسلة السندية - الحسين عن معلى عن الوشاء - من السلاسل المتكررة في الكافي، وسبق أن نهبنا مرارا على خدشها بالمعلّى البصري، مع وثاقة تلميذه الأشعري وشيخه الوشاء فيها<sup>(٤)</sup>؛ وأما أحمد بن عائد فهو الثقة المار<sup>(٥)</sup>، وهو الحلال أبو علي، أحمسي بجلي، مولى، وقيل: عسبي، كوفي، سكن بغداد، عرف بكونه تلميذ أبي خديجة سالم بن مكرم، فعُدَّ الشيخ إياه في أصحاب الصادق والباقر<sup>(عليه السلام)</sup> توهّم منه<sup>(٦)</sup>، والصحيح عدّه في أصحاب الصادق والكاظم<sup>(عليه السلام)</sup>، وهو من صغار الخامسة، وليس من السادسة

(١) ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٥١، ح ١، عن الحسين بن محمد، عن الحسن بن علي، عن أحمد بن عائد، لكنّ الموجود في بعض مخطوطاته توسّط معلى بن محمد بين «الحسين بن محمد» وبين «الحسن بن علي» وهو الصواب؛ فإنّ الحسن بن علي الراوي عن أحمد بن عائد، هو الوشاء، ويروي الحسين بن محمد عنه بتوسّط معلى بن محمد في كثير من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٤٦١ - ٤٦٤، ص ٤٦٧ - ٤٧٠.

(٢) التوبة (٩): ١١٩.

(٣) بصائر الدرجات، ص ٥١، ح ١، عن الحسين بن محمد، عن الحسن بن علي، عن أحمد بن عائد؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٦٤، ص ١٠٨.

(٤) منها ما ورد في ج ٢ من هذا الكتاب، ص ١٣٦.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٥٦، ص ١٧٧.

كما ذهب إليه السيّد البروجرديّ قُتِّبُ، وهو ممن يروي عن عمر بن أذينة؛ وأما ابن أذينة، فهو الثقة الوجه، من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩ هـ)<sup>(١)</sup>؛ وأما بريد العجلي فهو بريد بن معاوية العجلي، الثقة المعروف، من الرابعة<sup>(٢)</sup>.

### تحقيق الصدور:

السند غير ناهض لإثبات الصدور، وهو كما قال المجلسي ضعيف<sup>(٣)</sup>، وهي صحيحة عند السيّد الخوئي قدست نفسه، وقد رواها الصفار قال: حدّثنا الحسين بن محمّد عن الحسن بن عليّ عن أحمد بن عايد عن ابن أذينة عن بريد العجلي، ولكن لا يخفى السقط في هذا السند، فإن الحسين بن محمّد الأشعري إنما يروي عن الحسن بن عليّ الوشاء بواسطة المولى بن محمّد وهو عين السند في الكافي، بل يظهر أن الكليني إنما أخذ تلك الرواية من البصائر وأن نسخة البصائر الحالية قد سقط منها اسم المولى بن محمّد.

لكن مع ضعف السند وعدم وجود سند رديف، إلّا أننا لاحظنا أن هناك روايات عدّة لبريد بن معاوية في هذا الصدد فليس من جزاف القول أن تكون موثوقة الصدور.

(١) ينظر: ج ٢، ح ١٠٩، ص ٥٢٢.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٨٥، ص ٣٩٢.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤١٦.



٥٤١/٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ» قَالَ عليه السلام: «الصَّادِقُونَ هُمُ<sup>(١)</sup> الْأَيْمَةُ عليهم السلام وَ<sup>(٢)</sup> الصَّدِّيقُونَ<sup>(٣)</sup> بِطَاعَتِهِمْ<sup>(٤)</sup>».

### رجال السند:

محمد بن يحيى هو العطار شيخ الكليني، قمي ثقة، من الثامنة؛ وأحمد بن محمد هو على الأقوى أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، قمي ثقة، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)<sup>(٥)</sup>، نعم يمكن أن يكون المقصود زميله الثقة الآخر صاحب المحاسن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ولكنه احتمال ضعيف؛ وابن أبي نصر هو أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، الثقة الجليل<sup>(٦)</sup>، من أشهر رواة السادسة، توفي سنة (٢٢١هـ).

### تحقيق الصدور:

سند الرواية في غاية الاعتبار، وقرب الأسناد، ولا خلاف في صحة هذا السند، ذكر العلامة المجلسي أيضاً صحته في مرآة العقول<sup>(٧)</sup>.

(١) في «بف» والبصائر: - «هم».

(٢) في البصائر: - «و».

(٣) «الصدِّيق» - مثال الفُسِّيق -: الدائم التصديق، ويكون الذي يصدِّق قوله بالعمل. الصحاح، ج ٤، ص ١٥٠٦ (صدق).

(٤) بصائر الدرجات، ص ٥١، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمد، عن الرضا عليه السلام؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٦٣، ص ١٠٧.

(٥) مَرَّ الكلام فيهما في ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ١٢٨، ص ٥٨١.

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٢١.

٥٤٢/٣. أحمد بن محمد بن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن<sup>(١)</sup>، عن محمد بن عبد الحميد، عن منصور بن يونس، عن سعد بن طريف، عن أبي جعفر<sup>(عليه السلام)</sup>، قال: «قال رسول الله ﷺ: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَحْيَا حَيَاةَ نُشْبِهِ حَيَاةَ الْأَنْبِيَاءِ، وَيَمُوتَ مِيتَةَ نُشْبِهِ مِيتَةَ الشُّهَدَاءِ، وَيَسْكُنَ الْجَنَّةَ الَّتِي عَرَسَهَا الرَّحْمَنُ<sup>(٢)</sup>، فَلْيَتَوَلَّ<sup>(٤)</sup> عَلِيًّا، وَلْيُؤَالِ<sup>(٥)</sup> وَلِيَّهُ<sup>(٦)</sup>، وَلْيَقْتَدِ بِالْأَئِمَّةِ مِنْ بَعْدِهِ؛ فَإِنَّهُمْ عَرَّتِي، خُلِقُوا مِنْ طِينَتِي<sup>(٧)</sup>؛ اللَّهُمَّ ارْزُقْهُمْ

(١) هكذا في «ض» وفي سائر النسخ والمطبوع: «محمد بن الحسين». والصواب ما أثبتناه، يؤيد ذلك - مضافاً إلى ما تقدم في الكافي، ذيل ح ٤٤٦ - ورود مضمون الخبر في بصائر الدرجات، ص ٦٨، ح ١ عن محمد بن عبد الحميد، عن منصور بن يونس، عن سعد بن طريف، وما يأتي في الكافي، ح ٦٨٨ من رواية محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن عبد الحميد، عن منصور بن يونس، وقد ورد مضمون ذلك الخبر أيضاً في بصائر الدرجات، ص ٣١٣، ح ٣. ويؤيده أيضاً رواية محمد بن الحسن [الصفار] عن محمد بن عبد الحميد، في بعض طرق النجاشي والشيخ الطوسي إلى كتب بعض الأصحاب، راجع: رجال النجاشي، ص ٣٦٤، الرقم ٩٨١؛ الفهرست للطوسي، ص ٥٠، الرقم ٦٣؛ وص ٣٢٤، الرقم ٥٠٣؛ وص ٣٤٥، الرقم ٥٤٤؛ وص ٤٠٠، الرقم ٦٠٧. وأما ما ورد في بعض الأسناد من رواية محمد بن الحسين، عن محمد بن عبد الحميد، فمحمد بن الحسين في هذه الموارد مصحف إمام من محمد بن الحسن - كما في ما نحن فيه -، أو من موسى بن الحسن. والتفصيل لا يسعه المقام.

(٢) في «بح»: «موتته».

(٣) في «بح، يس»: «الله». والمراد بغرسه إياها: إنشاؤها بقول «كن» ومجرد التقدير والإيجاد. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣١٢؛ الوافي، ج ٢، ص ١٠٤.

(٤) «فليتول»، أي فليتحذه ولياً، أي إماماً. يقال: تولاه، أي اتخذته ولياً. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٦١ (ولى).

(٥) في «بح»: «وليتوال».

(٦) «الموالاتة»: ضد المعاداة، والولي هنا بمعنى المحب والناصر. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٣٠ (ولى)؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٤٢٢.

(٧) «الطينة»: الخلقة والجلبة والأصل. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٧٠ (طين).

فَهْمِي <sup>(١)</sup> وَعَلِمِي، وَوَيْلٌ لِلْمُخَالِفِينَ هُمْ مِنْ أُمَّتِي؛ اللَّهُمَّ لَا تُبَلِّغْهُمْ شَفَاعَتِي <sup>(٢)</sup>» <sup>(٣)</sup>.

## رجال السند:

أحمد بن محمد ومحمد بن يحيى؛ يروي الكليني عن شيخيه العطار والعاصمي غير مرة مجتمعين، عن محمد بن الحسن الصفار، صاحب البصائر، وكلا الشيخين ممن مرَّ سرد أحوالهم؛ فمحمد بن يحيى قمي، ثقة، من الثامنة <sup>(٤)</sup>؛ وأحمد بن محمد العاصمي كوفي، ثقة، سكن بغداد، من الثامنة <sup>(٥)</sup>؛ ومحمد بن الحسن هو الصفار الثقة، صاحب البصائر، من كبار الثامنة <sup>(٦)</sup>، وما يرد في أغلب النسخ من كونه في هذا الموضع محمد بن الحسين، فليس صواباً، بل المتعاهد رواية شيخي الكليني معا عن الصفار، وقد أشار محققو طبعة الحديث في هامشهم المنقول هنا أيضاً إلى قرائن عدّة تؤكد هذا التصحيح؛ ومحمد بن عبد الحميد هو محمد بن عبد الحميد بن سالم العطار، ثقة على الصحيح، وكان السيّد الخوئي قدس نفسه قد وثقه باعتبار وروده في كامل الزيارات، واعتبر كلمة الثقة الواردة في ترجمته في النجاشي إنها هي في حق أبيه، ثم سحب التوثيق حين تراجع عن رأيه في توثيق جميع رواة كامل الزيارة واقتصر ذلك على مشايخ ابن قولويه منهم،

(١) «الفهم»: المعرفة بالقلب، وسرعة الفهم: جودة ذهن وشدة ذكائه، والعلم: مطلق الإدراك.

راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٠٩ (فهم)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣١٣.

(٢) «لَا تُبَلِّغْهُمْ»، أي لَا تُصَبِّهِمْ. يقال: نال خيراً يَنَالُ نَيْلاً، أي أصاب، وأناله غيره. راجع: الصحاح،

ج ٥، ص ١٨٣٨ (نيل).

(٣) بصائر الدرجات، ص ٦٨، ح ١ عن محمد بن عبد الحميد. وفيه، ص ٦٨، ح ٢، بسند آخر عن

سعد بن طريف؛ الأسالي للطوسي، ص ٥٧٨، المجلس ٢٣، ح ٩، بسند آخر، عن أبي ذر، عن

النبي ﷺ وفي كلّها مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٥٨، ص ١٠٤.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٥) ينظر: ج ٤، ح ٤٤٦.

(٦) ينظر: ج ٤، ح ٤٤٦.

وقد فصلنا فى ذلك سابقا<sup>(١)</sup>، أما الطبقة فقد ردد السيد البروجردى (قدست نفسه) فى طبقته بين أحداث السادسة وكبار السابعة، وكبار السادسة، والسادسة المعمرة، والسادسة فحسب، ويلاحظ فى هذا السند رواية الصفار عنه وهو من كبار الثامنة، وروايته عن منصور بن يونس وهو من الخامسة، ولو عدَّ من السادسة فحسب كما ذهبنا إليه فى كتاب الألف<sup>(٢)</sup> فلا يستقيم هذا السند؛ ومنصور بن يونس السراج ثقة، واقفى، من الخامسة<sup>(٣)</sup>؛ وسعد بن طريف الإسكاف الخفاف، كان قاضيا، ممن قبلنا روايته لقول الشيخ، وهو كوفى، من الرابعة<sup>(٤)</sup>.

### تحقىق الصدور:

ربما يتوهم الإرسال بين الصفار ومحمد بن عبد الحميد، لكون الأوّل من كبار الثامنة والثانى من السادسة، ولكن لا يمكن التشكيك فى شيخوخة الصفار عند ابن عبد الحميد فقد روى عنه فى البصائر مكررا بصيغة (حدثني) تارة منفردا، وأخرى مع غيره من مشايخ الصفار، وقد كان فى رواياته واسطة للخامسة، كما هو الحال فى هذه الرواية حيث يتوسط ابن عبد الحميد بين الصفار وبين رجال الطبقة الخامسة، فلا إشكال فى السند من هذه الناحية.

قال العلامة المجلسى: «مختلف فيه كالموثق»<sup>(٥)</sup>، والظاهر أن الاختلاف إنما هو من ناحية سعد بن طريف حيث ضعفه ابن الغضائرى، ووصفه النجاشى بأنه ممن يعرف حديثه وينكر، وأما التوثيق وليس الصحة فباعتبار وقف منصور بن يونس، وعدم كونه من الفرقة المحقة بعد جحدّه للمال كما ذكر الخشاب فى كتاب الواقعة الذى لم يصل إلينا، وحكاه الكشى فيما اختاره الشيخ فى الاختيار.

(١) ينظر: ج ٢، ح ٦٢، ص ٢١٦.

(٢) الألف رجل، غيث شبر، ص ٤٦٦، ت ٧٨٣.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٩٣، ص ٤٣٦.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٢، ص ٦٣.

(٥) مرآة العقول، المجلسى، ج ٢، ص ٤٢١.

٤٣٥ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثَّمَالِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ: اسْتَكْمَلُ <sup>(١)</sup> حُجَّتِي <sup>(٢)</sup> عَلَى الْأَشْقِيَاءِ مِنْ أُمَّتِكَ: مَنْ تَرَكَ وَلَايَةَ <sup>(٣)</sup> عَلِيٍّ، وَوَالَى أَعْدَاءَهُ، وَأَنْكَرَ فَضْلَهُ وَفَضَلَ الْأَوْصِيَاءِ مِنْ بَعْدِهِ، فَإِنْ فَضَلَكَ فَضْلَهُمْ، وَطَاعَتَكَ طَاعَتَهُمْ، وَحَقَّكَ حَقُّهُمْ، وَمَعْصِيَتَكَ مَعْصِيَتَهُمْ، وَهُمْ الْأَيْمَةُ الْهَدَاةُ مِنْ بَعْدِكَ، جَرَى فِيهِمْ رُوحُكَ، وَرُوحُكَ <sup>(٤)</sup> مَا جَرَى فِيكَ مِنْ رَبِّكَ، وَهُمْ عِزَّتُكَ مِنْ طَيْبَتِكَ وَلَحْمِكَ وَدَمِكَ، وَقَدْ أَجْرَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِيهِمْ سُنَّتَكَ وَسُنَّةَ الْأَنْبِيَاءِ <sup>(٥)</sup> قَبْلَكَ، وَهُمْ خُزَانِي عَلَى عِلْمِي مِنْ بَعْدِكَ، حَقٌّ عَلَيَّ لَقَدْ اصْطَفَيْتُهُمْ <sup>(٦)</sup> وَانْتَجَبْتُهُمْ <sup>(٧)</sup> وَأَخْلَصْتُهُمْ وَارْتَضَيْتُهُمْ، وَنَجَا مَنْ أَحَبَّهُمْ وَوَالَاهُمْ وَسَلَّمْ لِفَضْلِهِمْ، وَلَقَدْ أَنَايَ جَبْرِئِيلُ عليه السلام بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ وَأَحْبَائِهِمْ وَالْمُسْلِمِينَ لِفَضْلِهِمْ» <sup>(٨)</sup>.

(١) استظهر في حاشية «بر»: «استكمل».

(٢) «استكمل حجتني» مبتدأ، و«على الأشقياء» خبره، و«من ترك» بدل من الأشقياء يفسره. راجع: الوافي، ج ٢، ص ١٠٧؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٤٢٢.

(٣) «الْوَلَايَةُ»: الإمارة والسلطنة. و«الْوَلَايَةُ»: المحبة والطاعة. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٢٨ (ولا)؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٤٢٢.

(٤) في البصائر: «روحهم». وفتح الراء في «رُوحُكَ» الثاني - بمعنى الراحة والرحمة، كناية عن الألفاظ الربانية - محتمل عند المازندراني، متعين عند المجلسي. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣١٤؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٤٢٢.

(٥) في «ج» + «من».

(٦) قال المجلسي في امرأة العقول: «لقد اصطفيتهم، اللام جواب القسم؛ لأن قوله: حَقٌّ عَلَيَّ، بمنزلة القسم، أو «حَقٌّ» خبر مبتدأ محذوف، وقوله: لَقَدْ اصطفيتهم، استيناف بياني».

(٧) «انتجهم»، أي اختارهم واصطفاهم. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٢٢ (نجب).

(٨) الكافي، كتاب الحجّة، باب أَنَّ الْأَيْمَةَ عليهم السلام وَلَاةُ أَمْرِ اللَّهِ...، ج ٥١٢، مع نقیصة. بصائر الدرجات، ص ٧٤، ح ٣، عن محمد بن الحسين؛ وفيه، ص ١٠٥، ح ١٢، عن محمد بن الحسين، مع نقیصة؛

## رجال السند:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة، شيخ الكليني الشهير، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)<sup>(١)</sup>؛ ومحمد بن الحسين هو ابن أبي الخطاب، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، ثقة عين، كوفي، من السابعة<sup>(٢)</sup>؛ والنضر بن شعيب مجهول لا يعرف، من السادسة، وقد مرَّ الكلام فيه<sup>(٣)</sup>؛ وأما محمد بن الفضيل، فهو الأزدي الضعيف بدلالة روايته عن أبي حمزة، وقد مرَّ إجمال حاله<sup>(٤)</sup>، وأما طبقته فهي الخامسة، وإن ذكر السيد البروجردي قدِّس في طبقات الكافي أنه من السادسة<sup>(٥)</sup>، فإن ذلك لا يصح البتة، فإن ما ورد عنه من السابعة كرواية محمد بن عيسى اليقطيني، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، فهي بالواسطة على الصحيح نظير هذا السند حيث يروي عنه ابن أبي الخطاب بواسطة النضر بن شعيب، وكما في بقية أسنادهما إليه. وهو عن أدرك أبا عبد الله عليه السلام وروى عنه، وأكثر عن أبي حمزة الثمالي المتوفى سنة (١٥٠هـ)، وقد طال به العمر وأدرك الرضا عليه السلام، وروت عنه السادسة في جُلِّ أسناده؛ وأما أبو حمزة فقد مرَّ أيضاً، وهو ثابت بن دينار الثمالي، الجليل القدر، الثقة المعروف، المتوفى سنة (١٥٠هـ)<sup>(٦)</sup>.

## تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «مجهول»<sup>(٧)</sup>. والرواية مأخوذة من البصائر وهي ممن لا يمكن إثبات صدورها، خاصة مع رواية محمد بن الفضيل الأزدي لها في كل مواردنا وهو لا يؤتمن على حديث.

الوافي، ج ٢، ح ٥٦٢، ص ١٠٦.

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٢) ينظر: ج ٢، ص ١٤، ح ٣٨.

(٣) ينظر: ج ٤، ح ٥١٢.

(٤) ينظر: ج ٣، ح ٣٣٩، ص ٣١٨.

(٥) رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب الكافي، السيد البروجردي، ج ٤، ص ٣٧٨.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ٤٠، ص ٤٥.

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٢٢.

٥٤٤/٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْمُغْرَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ<sup>(١)</sup>، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَحْيَا حَيَاتِي، وَيَمُوتَ مِيتَتِي، وَيَدْخُلَ جَنَّةَ عَدْنٍ<sup>(٢)</sup> الَّتِي عَرَسَهَا اللَّهُ<sup>(٣)</sup> رَبِّي<sup>(٤)</sup> بِيَدِهِ، فَلْيَتَوَلَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، وَلْيَتَوَلَّ<sup>(٥)</sup> وَلِيَّتَهُ، وَلْيُعَادِ عَدُوَّهُ، وَلْيَسَلِّمْ لِلْأَوْصِيَاءِ<sup>(٦)</sup> مِنْ بَعْدِهِ؛ فَإِنَّهُمْ عِزَّتِي مِنْ لَحْمِي وَدَمِي، أَعْطَاهُمُ اللَّهُ فَهْمِي وَعِلْمِي، إِلَى اللَّهِ أَشْكُو أَمْرَ أُمَّتِي الْمُنْكَرِينَ لِفَضْلِهِمْ، الْفَاطِعِينَ فِيهِمْ صَلَاتِي<sup>(٧)</sup>، وَأَيْمُ اللَّهِ<sup>(٨)</sup>، لَيَقْتُلَنَّ ابْنِي<sup>(٩)</sup>، لَا أَنَاهُمْ

(١) في «ض» و: «مسلم». والرجل مجهول لم نعرفه.

(٢) «العدن» في اللغة: الإقامة وقال العلامة المجلسي: «وجنة العدن اسم لمدينة الجنة، وهي مسكن الأنبياء والعلماء والشهداء والأئمة العدل...» راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٩٢ (عدن)؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٤٢٣.

(٣) في «ج» ف، بح، بر، بف، والوافي والبصائر، ص ٦٩ و ٧٢: - «الله».

(٤) في «ض»: - «رَبِّي».

(٥) في حاشية «بح»: «وليوال».

(٦) في البصائر، ص ٦٩ و ٧٢: «وليأتهم بالأوصياء» بدل «وليسلم للأوصياء».

(٧) «الصلة»: إما مصدر وصل، بمعنى اتصل. أو اسم بمعنى الجائزة والعطية. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٩٣ (وصل).

(٨) قال الجوهر في الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢١ (يمن): «أَيْمُنُ الله: اسم وضع للقسمة، وألفه ألف وصل عند الأكثر، ولم يجيء في الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها، وقد تدخل عليه اللام لتأكيد الابتداء، تقول: لَيْمُنُ الله، فتذهب الألف في الوصل. وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف، والتقدير: أَيْمُنُ الله قسمي، وأَيْمُنُ الله ما أقسم به. وربها حذفوا منه النون، فقالوا: أَيْمُ الله وأيم الله، وربها حذفوا غيرها، فقالوا: أُمُ الله، مُ اللهُ، م اللهُ، مَنُ اللهُ، مِنُ اللهُ. وقال المجلسي في مرآة العقول: «وأيم - يفتح الهمزة وسكون الباء - مبتدأ مضاف، وأصله أَيْمُنُ جمع يمين، وخبره محذوف وهو يميني».

(٩) في البصائر، ص ٧٢: + «يعني الحسن». وفي مرآة العقول: «والمراد بالابن الحسين عليه السلام. وربها يقرأ

اللَّهُ شَفَاعَتِي»<sup>(١)</sup>.

### رجال السند:

مرّ نظير هذا السند مرات؛ منها في هذا الجزء في باب أن الأرض لا تخلو من حُجّة<sup>(٢)</sup>، نعم كان الكليني قد بدأ ذلك الموضع بمحمد بن يحيى، وهنا بدأ السند بالعدّة التي أحد أفرادها هو محمد بن يحيى، ولا كلام في وضوح السند إلى الحسين بن سعيد، ولكن الكلام في سند ابن سعيد إلى المعصوم (عليه السلام).

فضالة بن أيوب ثقة في الحديث، مستقيم في الدين، عربي صميم، أهوازي، من صغار الخامسة<sup>(٣)</sup>؛ أبو المغراء هو حميد بن مثنى الصيرفي، ثقة، عربي، كوفي، من الخامسة<sup>(٤)</sup>؛ ومحمد بن سالم في هذا السند لا يعرف من هو في الرجال، نعم في بعض النسخ محمد بن مسلم، فإذا كان هو فهو الثقة الجليل المعروف، كوفي، توفي سنة (١٥٠ هـ)، وهو من الرابعة<sup>(٥)</sup>؛ أما أبان بن تغلب فهو المشهور، ثقة، عظيم المنزلة، كوفي، توفي سنة (١٤١ هـ)، وهو من كبار الرابعة<sup>(٦)</sup>.

بصيغة التثنية إشارة إلى الحسن والحسين (عليهما السلام).

(١) بصائر الدرجات، ص ٧٠، ح ١٠، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى؛ وفيه، ص ٦٩، ح ٥، بسنده عن محمد بن سالم؛ وفيه، ص ٧٢، ح ١٧، بسنده عن أبان بن تغلب. وفي الأمالي للصدوق، ص ٣٦، المجلس ٩، ح ١١، بسند آخر، عن أبان بن تغلب، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي (صلى الله عليه وآله)، مع اختلاف؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٥٩، ص ١٠٤.

(٢) ينظر: ح ٤٥٦.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٩٢، ص ٤١٨.

(٤) مرت ترجمته في ج ٢، ح ١٩٠، ص ٧٣٣.

(٥) مرت ترجمته في ج ١، ح ١، ص ٤٢.

(٦) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٤٤، ص ١٢٣.



### تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي فيه أنه مجهول<sup>(١)</sup>؛ وذلك لمكان محمد بن سالم في السند كما يبدو، ولكن السند مع فرض التصحيح من محمد بن مسلم فهو صحيح، وأما مع كون الراوي هو محمد بن سالم؛ فلا ريب أيضاً من الوثوق بالصدور؛ إذ هذه الرواية يمكن عدّها من الروايات التي بلغت حدّ التواتر، فقد رويت في مصادر عديدة وبأسناد مختلفة متنوعة.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٢٣.

٥٤٥/٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ الْقَهَّارِ<sup>(١)</sup>، عَنْ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَحْيَا حَيَاتِي، وَيَمُوتَ مِيتَتِي، وَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ الَّتِي وَعَدَنيهَا رَبِّي، وَيَتَمَسَّكَ بِقَضِيبِ<sup>(٢)</sup> عَرَسَةِ رَبِّي بِيَدِهِ، فَلْيَتَوَلَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام وَأَوْصِيَاءَهُ مِنْ بَعْدِهِ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يُدْخِلُونَكُمْ فِي بَابِ ضَلَالٍ، وَلَا يُخْرِجُونَكُمْ مِنْ بَابِ هُدًى، فَلَا تَعْلَمُوهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ أَعْلَمُ مِنْكُمْ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي أَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمْ<sup>(٣)</sup> وَيَبَيِّنَ الْكِتَابَ حَتَّى يَرِدَا<sup>(٤)</sup> عَلَيَّ الْخَوْضَ هَكَذَا - وَضَمَّ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ - وَعَرَضَهُ مَا بَيْنَ صَنْعَاءَ<sup>(٥)</sup> إِلَى أَيْلَةَ<sup>(٦)</sup>، فُذْحَانُ<sup>(٧)</sup>»

(١) كذا في النسخ والمطبوع. وفي بصائر الدرجات، ص ٦٩، ح ٦: «عبد القاهر». ولا يبعد صحته، وأن يكون عبد القاهر، هو الذي روى عن جابر، وذكره الشيخ الطوسي في أصحاب الصادق عليه السلام. راجع: رجال الطوسي، ص ٢٤٢، الرقم ٣٣٤١.

(٢) في حاشية «بف»: «بقضيبي»، و«القضيب»: الغصن، وهو ما تشعب عن ساق الشجرة. والجمع: القُضبان. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٠٣ (قضب). وقال في الوافي: «لعلّة عليه السلام كَتَى بالقضيب المغروس بيد الربّ عن شجرة أهل البيت عليهم السلام شجرة طوبى».

(٣) في «بح»: «بيني». والمراد بعدم الفرق بينهم وبين الكتاب، عدم مزايلتهم عن علمه، وعدم مزايلتهم عما يحتاجون إليه من العلم، والمراد بالخوض: الكوثر، وتأويله العلم. الوافي، ج ٢، ص ١٠٦.

(٤) في حاشية «ف»: «يردوا معه».

(٥) في شرح المازندراني: «الصنعاء».

(٦) في البصائر: «أبلّة» و«أَيْلَة»: جبل بين مكّة ومدينة قرب يَنْبَع، وبلد بين ينبع ومصر. و«إَيْلَة» بالكسر: قرية بباخرز. وموضعان آخران. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٧٦ (أيل). وقال المجلسي في مرآة العقول: «وفي أكثر روايات الخوض في سائر الكتب: بضمّ الألف والباء الموحدة واللام المشدّدة، وهي بلد قرب بصرة في الجانب البحري، ولعلّه موضع البصرة اليوم».

(٧) «فُذْحَان»: جمع قَذَح - على ما نقله الفيض في الوافي عن المهذب - وهو ما يشرب منه، وهو إناء يروي الرجلين، أو اسم يجمع الصغار والكبار. ويجمع على أقذاح. وراجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٥٤ (قذح).

## فَضَّةٌ وَذَهَبٌ<sup>(١)</sup> عَدَدَ النُّجُومِ<sup>(٢)</sup>.

### رجال السنن:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة، شيخ الكليني الشهير، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)<sup>(٣)</sup>؛ ومحمد بن الحسين هو ابن أبي الخطاب، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، ثقة عين، كوفي، من السابعة<sup>(٤)</sup>؛ وموسى بن سعدان كوفي ضعيف، سيأتي بيان حاله في هذا الحديث؛ وعبد الله بن القاسم؛ هو الحضرمي بدلالة رواية سعدان عنه، وورود بوصفه الحضرمي في الإمامة والتبصرة في نفس هذه الرواية<sup>(٥)</sup>، مرّ تفصيل حاله وبيان ضعفه وطبقته<sup>(٦)</sup>؛ وعبد القهار لم يمر، وسيأتي بيانه أدناه؛ وجابر بن يزيد الجعفي كوفي، وصفه النجاشي بالتخليط، وثقة كما عن ابن الغضائري، دلت صحيحة زياد الحلال على صدقه، فيوثق بذلك، وهو من التابعين، وتوفي سنة (١٢٨هـ) أو بعدها بقليل، وولادته في حدود سنة (٥٥هـ)؛ لروايته عن جابر الأنصاري، وهو من صغار الثالثة<sup>(٧)</sup>. ويبقى الكلام أسماء الرجال بين ابن أبي الخطاب وجابر.

(١) في شرح المازندراني: «ذهب وفضّة».

(٢) بصائر الدرجات، ص ٦٩، ح ٦، بسنده عن محمد بن الحسين. وفيه، ص ٧٠، ح ٩؛ وص ٧٢، ح ١٨، بسند آخر إلى قوله: «فأثم أعلم منكم»؛ وفيه، ح ١٥، بسند آخر عن الرضا عليه السلام عن رسول الله ﷺ إلى قوله: «ولا يخرجونكم من باب هدى»؛ الأمالي للطوسي، ص ٢٩٤، المجلس ١٧، ح ٤٨. بسند آخر مع اختلاف. راجع: الأمالي للطوسي، ص ٥٧٨، المجلس ٢٣، ح ٩؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٦٠، ص ١٠٥.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٣٨، ص ١٤.

(٥) الإمامة والتبصرة، ابن بابويه، ص ٤٣، ح ٢٥.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ١١١، ص ٥٣٥.

(٧) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٧٨، ص ٢٧٩.

### • موسى بن سعدان:

كوفى، ضعيف فى الحديث، توسط السادسة والسابعة فى طبقة، تواجد فى أسناد روايات يحتوشه فيها الضعفاء والغلاة، وقد ذكر ابن الغضائرى ضعفه وغلوه.

قال ابن الغضائرى: «موسى بن سعدان الحنات، كوفى، روى عن أبى الحسن (عليه السلام)، ضعيف، فى مذهبه غلو»<sup>(١)</sup>.

وقال النجاشى: «موسى بن سعدان الحنات: ضعيف فى الحديث، كوفى، له كتب كثيرة منها كتاب الطوائف. أخبرنا محمد بن محمد، عن أبى غالب أحمد بن محمد، قال: حدثنى جدى محمد بن سليمان، عن محمد بن الحسين بن أبى الخطاب، به»<sup>(٢)</sup>.

وقال الشيخ: «موسى بن سعدان، له كتاب، أخبرنا به ابن أبى جىء، عن ابن الولىء، عن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبى الخطاب، عنه»<sup>(٣)</sup>. وعدّه فى رجاله من أصحاب الكاظم (عليه السلام) ووصفه بالخطاى<sup>(٤)</sup>، كما فى المطبوع.

ومع أنه روى فى كامل الزيارات وتفسير القمى إلا أن ذلك لم يشفع له عند السيّد الخوئى قدست نفسه فى أن يعتبره ثقة لأجل روايته فى التفسير؛ وذلك لقول النجاشى كونه ضعيف فى الحديث، وتأىء ذلك بما فى كتاب ابن الغضائرى من الذم فيه.

ولكن كما سياتى فى الحديث التالى أنه قدست نفسه وثق محمد بن جمهور؛ لأنه روى فى التفسير مع أن النجاشى قال فيه: «ضعيف فى الحديث، فاسد المذهب، وقىء فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها»<sup>(٥)</sup>. وجاء أيضاً فى كتاب ابن الغضائرى ذم أشء من الذم فى موسى بن سعدان!!

(١) رجال ابن الغضائرى، أحمد بن الحسين الغضائرى، ص ٩٠، ت: ١٢٣.

(٢) رجال النجاشى، النجاشى، ص ٤٠٤، ت: ١٠٧٢.

(٣) الفهرست، الشّخ الطوسى، ص ٢٤٢، ت: ٧١٥.

(٤) رجال الشّخ، الشّخ الطوسى، ص ٣٤٤، ت: ٥١٣٦.

(٥) رجال النجاشى، النجاشى، ص ٣٣٧، ت: ٩٠١.

### ه عبد القهار:

لم يرد هذا الاسم إلا في هذه الرواية، ولذا قد يحتمل التصحيف، ولكن لم يتوسط بين عبد الله بن القاسم الحضرمي وجابر بن يزيد الجعفي، إلا هذا الاسم في هذه الرواية في مصادرهما المختلفة، نعم كتب في بعضها عبد القاهر، وفي البعض الآخر عبد القهار، وما ذلك إلا لأن الخطوط القديمة كانت تكتبه بشكل (عبد القهر) اعتماداً على الألف المقصورة فاختلفت الأسمان، كما في هاشم وهشام حيث يكتب (هشم) فيختلط الأسمان في كثير من الموارد، فهذا الاسم غاية في الظلام. ولا يبعد أن يكون مخترعاً من راويه الضعيف عبد الله بن القاسم.

### تحقيق الصدور:

وصف العلامة المجلسي الحديث بالضعف<sup>(١)</sup>، والسند مظلم من ضعاف وغلاة ومجاهيل، نعم جزء من متن الرواية لا ريب في صدوره، وجزء آخر انفرد به هذا السند.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٢٤.

٥٤٦/٧. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْفَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ (عليه السلام): «إِنَّ <sup>(١)</sup>الرُّوحَ <sup>(٢)</sup>وَالرَّاحَةَ <sup>(٣)</sup>وَالْفَلَاحَ <sup>(٤)</sup>وَالْعَوْنَ <sup>(٥)</sup>وَالنَّجَاحَ <sup>(٦)</sup>وَالْبَرَكَهَ <sup>(٧)</sup>وَالْكَرَامَةَ <sup>(٨)</sup>وَالْمَغْفِرَةَ <sup>(٩)</sup>وَالْمُعَافَاةَ <sup>(١٠)</sup>وَالْبُشْرَى <sup>(١١)</sup>وَالرَّضْوَانَ <sup>(١٢)</sup>وَالْقُرْبَ

(١) في مرآة العقول: «وكانه سقط منه: «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله)» كما يظهر من آخر الخبر».

(٢) هكذا في «ب، ج، ض، ف، يح، بر، بف» وشرح المازندراني. وفي المطبوع: «وإن».

(٣) في شرح المازندراني: «الروح وما عطف عليه مسند إليه، وقوله: من الله عز وجل، متعلق بكل واحد من الأمور المذكورة، وقوله: لمن تولى علياً، مسند». و«الرَّوح»: الراحة والسرور والفرح والرحمة ونسيم الريح. راجع: تاج العروس، ج ٤، ص ٥٨ (روح).

(٤) في «ب، ض، ف، يح» وحاشية «ج»: «الفلح». وفي حاشية «يح، بف»: «الفلاح». و«الْفَلَاحُ»: الظفر والفوز، يقال: فَلَحَ الرجل على خصمه، إذا غلبه. الصحاح، ج ١، ص ٣٣ (فلح).

(٥) في «يح»: «الفوز». و«الْعَوْنُ»: الظهير على الأمر، وكل شيء أعانك فهو عَوْنٌ لك؛ أو هو مصدر بمعنى الإعانة والمعاونة والمظاهرة. راجع: المفردات للراغب، ص ٥٩٨؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٩٨-٢٩٩ (عون).

(٦) «النَّجَحُ والنجاح»: الظفر بالحوائح. الصحاح، ج ١، ص ٤٠٩ (نجح).

(٧) «الْبَرَكَهَ»: الثبات والدوام، وهو من بَرَكَ البعير، إذا ناخ في موضع ولزمه، وتطلق البركة على الزيادة والنماء. النهاية، ج ١، ص ١٢٠ (برك).

(٨) «الْكَرَامَةُ»: اسم من الإكرام والتكريم، وهما أن يُوصَلَ إلى الإنسان إكراماً، أي نفع لا يلحقه فيه غَضَاضَةٌ، أو أن يُجْعَلَ ما يوصل إليه شيئاً كريماً، أي شريفاً. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠١؛ المفردات للراغب، ص ٧٠٧ (كرم).

(٩) قال الجوهري: عافاه الله وأعفاه بمعنى، والاسم العافية، وهي دفاع الله عن العبد. قال ابن الأثير: المعافاة: هي أن يعافيك الله من الناس ويعافيه منك، أي يُغْنِيكَ عنهم ويُغْنِيَهُمْ عَنْكَ، ويصرف أذاهم عنك وأذاك عنهم». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٣٢؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٦٥ (عفو).

(١٠) في «بف»: «البشر».

وَالنَّصْرَ<sup>(١)</sup> وَالتَّمَكُّنَ<sup>(٢)</sup> وَالرَّجَاءَ وَالْمُحَبَّةَ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِمَنْ تَوَلَّى عَلِيًّا<sup>(٣)</sup> وَاتَّمَّ بِهِ<sup>(٤)</sup>، وَبَرِيءٍ مِنْ عَدُوِّهِ، وَسَلَّمَ لِفَضْلِهِ وَلِلْأَوْصِيَاءِ مِنْ بَعْدِهِ، حَقًّا<sup>(٥)</sup> عَلَيَّ<sup>(٦)</sup> أَنْ أَدْخِلَهُمْ فِي شَفَاعَتِي، وَحَقٌّ<sup>(٧)</sup> عَلَى رَبِّي - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَنْ يَسْتَجِيبَ لِي فِيهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ أَتْبَاعِي، وَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي<sup>(٨)</sup>.

### رجال السند:

الحسين بن محمد الأشعري هو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من

(١) في «ج»، ض، ف: «النصرة».

(٢) «التمكن»: القدرة والافتقار على الشيء. راجع: المصباح المنير، ص ٥٧٧ (مكن).

(٣) قوله: «تَوَلَّى عَلِيًّا»، أي اتَّخَذَهُ ﷺ وَلِيًّا، أي إماماً، يقال: تَوَلَّاهُ، أي اتَّخَذَهُ وَلِيًّا. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٦١ (ولى).

(٤) «اتَّمَّ بِهِ»، أي اقتدى به، من الاتِّمَامُ بمعنى الاقتداء. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٥٦٥ (أمم).

(٥) في شرح المازندراني: «وَحَقًّا».

(٦) حَقًّا عَلَيَّ، مفعول مطلق لفعل محذوف. قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٢٦: «ويحتمل

أن يكون «حَقًّا» تأكيداً للجملة السابقة... فيكون «عَلَيَّ» ابتداء الكلام، أي واجب ولازم عليّ

إدخالهم في شفاعتي». وراجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣١٩.

(٧) قرأه العلامة المازندراني فعلاً وقال: «قوله: «وَحَقٌّ عَلَى رَبِّي» جملة فعلية معطوفة على فعلية سابقة».

(٨) المحاسن، ص ١٤٢، كتاب الصفوة، ح ٣٧، إلى قوله: «واتَّمَّ بِهِ»؛ وص ١٥٢، كتاب الصفوة،

ح ٧٤، وفيها بسند آخر، عن أبي جعفر ﷺ، عن رسول الله ﷺ مع زيادة واختلاف يسير؛

وفي بضائر الدرجات، ص ٧٣، ح ١؛ وفصائل الشيعة، ص ٣٣، ح ٢٨؛ والأمالى للصدوق،

ص ١١١، المجلس ٢٣، ح ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ عن النبي ﷺ - في حديث غدير -

مع اختلاف وزيادة. وفي تفسير العياشي، ج ١، ح ٣٣، ص ١٦٩، عن أبي عبد الرحمن، عن أبي

كلدة، عن أبي جعفر ﷺ عن رسول الله ﷺ مع اختلاف وزيادة في آخره؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٦١،

الثامنة<sup>(١)</sup>؛ ومعلّى بن محمّد البصري ضعيف، من السابعة<sup>(٢)</sup>، نعم وثقه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير؛ ومحمّد بن جمهور هو العمي البصري، ضعيف، من السادسة<sup>(٣)</sup>، ووثقه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، بالرغم من ورود التضعيف فيه عند النجاشي، بل وابن الغضائري، وهذا خلاف مبناه، وخلاف ما جرى عليه الحال في موسى بن سعدان، حيث ضعف عند النجاشي وعند ابن الغضائري وبعبارات أقل شدة مما في محمّد بن جمهور وورد اسمه في رواية التفسير، لكنه لم يوثقه قدست نفسه؛ وفضالة بن أيوب ثقة، مستقيم الدين، من صغار الخامسة<sup>(٤)</sup>؛ والحسن بن زياد هنا هو الصيقل بدلالة توسطه بين فضالة والفضيل، ممن لم يرد فيه توثيق، وهو من صغار الرابعة<sup>(٥)</sup>؛ والفضيل بن يسار بصري، كوفي الأصل، ثقة جليل القدر، توفي بين سنتي (١٤٥ - ١٤٨ هـ)، من الرابعة<sup>(٦)</sup>.

### تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «ضعيف»<sup>(٧)</sup>. والسند وإن كان ضعيفا كما هو واضح، إلّا أن الرواية موثقة الصدور، فقد رواها البرقي في المحاسن عن عليّ بن الحكم عن سعد بن أبي خلف عن جابر عن أبي جعفر (عليه السلام)، وهو سند لا غبار عليه، ورواها الصفار عن إبراهيم بن هاشم عن البرقي الأب عن خلف بن حماد عن محمّد القطبي، ولعله تصحيف عن الثقيفي، فيكون السند أيضاً معتبراً؛ باعتبار أنه محمّد بن مسلم الثقيفي. وعلى كل تقدير فالرواية موثقة الصدور.

(١) مرت ترجمته في ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٢) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٣) مرت ترجمته في ج ٢، ح ١٣٢، ص ٥٩٢.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٩٢، ص ٤١٨.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ١٠٧، ص ٥١٨.

(٦) ينظر: ج ٣، ح ٢٧٩، ص ١٧١.

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٢٥.



## ٢٠ - بَابُ أَنَّ أَهْلَ الذِّكْرِ الَّذِينَ أَمَرَ اللَّهُ الْخَلْقَ بِسُؤَالِهِمْ هُمُ الْأَئِمَّةُ ﷺ

٥٤٧/ ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَجَلَانَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (عليه السلام) فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»<sup>(١)</sup>: «قَالَ<sup>(٢)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الذِّكْرُ أَنَا، وَالْأَئِمَّةُ أَهْلُ الذِّكْرِ». وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَأَنَّهُ لَذِكْرُكَ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ»<sup>(٣)</sup>، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ (عليه السلام): «نَحْنُ<sup>(٤)</sup> قَوْمُهُ، وَنَحْنُ الْمُسْأَلُونَ»<sup>(٥)</sup>.

### رجال السند:

الحسين بن محمد هو الأشعري المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاؤه إلى (٣١٧هـ)<sup>(٦)</sup>؛ ومعلّى بن محمد هو البصري، ضعيف، من السابعة<sup>(٧)</sup>، نعم وثقه السيّد الخوئي قدس نفسه؛ لوروده في التفسير؛ والوشاء هو الحسن بن عليّ الوشاء، وجه أصحابنا، عين من عيون الطائفة، خير، كوفي من السادسة<sup>(٨)</sup>، ولا يمكن

(١) النحل (١٦): ٤٣؛ الأنبياء (٢١): ٧.

(٢) في حاشية «جو» والوسائل: «قال: قال».

(٣) الزخرف (٤٣): ٤٤.

(٤) في شرح المازندراني: «ونحن».

(٥) بصائر الدرجات، ص ٦٠، ح ١٣، بسند آخر؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٤٧، ص ٥٢٦؛ الوسائل،

ج ٢٧، ح ٣٣٢٠٦، ص ٦٣؛ البحار، ج ١٦، ح ٥٥، ص ٣٥٩.

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٧) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٨) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٩.

أن يروي الوشاء عن عبد الله بن عجلان؛ لأن الأخير ممن توفي في حياة أبي عبد الله (عليه السلام)، وهو من خواص الأئمة (عليهم السلام)، من الطبقة الرابعة، ولا يروي الوشاء عن من هو في مثل عمره، والواسطة المعروفة بينهما المثنى الحنات، ويؤكد كون الواسطة المحذوفة المثنى الحنات أن الصفار رواها بسنده إلى المثنى الحنات عن عبد الله بن عجلان. ويبقى الكلام في عبد الله بن عجلان.

### ه عبد الله بن عجلان:

لم يذكر في فهارس المصنفين، ولذا لا نعلم عن صفاته الكثير إلا مما رواه الكشي في شأنه، وما رواه هو في كتب الأحاديث، نعم وصفه الشيخ والصدوق بكونه سكونياً، ووصفه في رجال البرقي بالكندي، وجاء في رواية من توصيفه بالأحمر، توفي في حياة أبي عبد الله (عليه السلام) كما يظهر من الروايات، وروى عن أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام)، فهو من الرابعة.

### جاء في الاختيار عدة روايات في شأنه:

**الأولى:** عن جعفر بن محمد، قال: حدثني علي بن الحسن بن فضال، عن أخويه: محمد وأحمد عن أبيهم، عن ابن بكير، عن ميسر بن عبد العزيز، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): رأيت كافي على جبل، فيجئ الناس فيركبونه، فإذا كثروا عليه تصاعد بهم الجبل، فينتثرون عنه فيسقطون، فلم يبق معي إلا عصابة يسيرة أنت منهم وصاحبك الأحمر، يعني عبد الله بن عجلان<sup>(١)</sup>.

**الثانية:** حمدويه بن نصير، قال: حدثنا محمد بن عيسى، عن النضر بن سويد، عن يحيى بن الحلبي، عن ابن مسكان، عن زرارة، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: رأيت كافي على رأس جبل، والناس يصعدون عليه من كل جانب، حتى إذا كثروا عليه تطاول بهم في السماء، وجعل الناس يتساقطون عنه من كل جانب حتى لم يبق عليه منهم إلا عصابة

يسيرة، يفعل ذلك خمس مرات، وكل ذلك يتساقط الناس عنه وتبقى تلك العصابة عليه، أما إن ميسر بن عبد العزيز وعبد الله بن عجلان في تلك العصابة، فما مكث بعد ذلك إلّا نحواً من سنتين حتى هلك صلوات الله عليه<sup>(١)</sup>.

ويظهر من هاتين الروايتين أن الرجل من الثابتين، من الخاصة، نعم روى الكليني هذه الرواية وفيها (قيس بن عبد الله بن عجلان)<sup>(٢)</sup>، وهو وهمٌ وتصحيف، ولا كلام في صدور هذه الرواية فالسندين إلى زرارة في رواية الكشي والكليني معتبرة بلا إشكال.

**الثالثة:** حدّثني خالد بن حامد الكشي، قال: حدّثني أبو سعيد سهل بن زياد الآدمي الرازي، قال: حدّثني ابن أبي عمير، قال: حدّثني يحيى بن عمران الحلبي عن أيوب بن الحر، عن بشير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وحدّثني ابن مسعود، قال: حدّثني علي بن الحسن بن فضال، عن العباس بن عامر، عن أبان بن عثمان، عن الحارث بن المغيرة، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قالوا: قلنا لأبي عبد الله (عليه السلام): إن عبد الله بن عجلان مرض مرضه الذي مات فيه، وكان يقول: إني لا أموت من مرضي هذا، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): أيها أيها إن ذهب ابن عجلان لا عرفه الله قبيحاً من علمه، إن موسى بن عمران اختار قومه سبعين رجلاً، فلما أخذتهم الرجفة كان موسى أول من قام منها، فقال: يا رب، أصحابي، قال: يا موسى إني أبذلك بهم خيراً، قال: ربّ إني وجدت ريجهم وعرفت أسماهم، قال ذلك ثلاثاً، فبعثهم الله أنبياء<sup>(٣)</sup>.

وهذه الرواية أيضاً صحيحة السند، بالنظر إلى سندها عن ابن مسعود، وتدل على عظم مكانة الرجل.

(١) اختبار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٤٤٤، ص ٥١٢.

(٢) الكافي، الكليني، ج ٨، ح ٢٠٦، ص ١٨٢.

(٣) اختبار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٤٤٥، ص ٥١٢.

## تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي في سندها: «ضعيف على المشهور»<sup>(١)</sup>. ولكن الرواية موثوقة الصدور مضمونا، فالفقرة الأولى من هذه الرواية أوردها الصفار في بصائره عن عبد الله بن عجلان ببعض اختلاف في السند والمتن<sup>(٢)</sup>، والأمر يحتاج مقارنة ومزاوجة بين ما روي في الكافي عن ابن عجلان وما رواه في البصائر عنه.

**أولاً:** يروي في الكافي ابن عجلان عن الباقر (عليه السلام) عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، بينما في البصائر يرويها ابن عجلان مضمرة، والصواب هو إن الرواية عن ابن عجلان عن أبي جعفر (عليه السلام)، وأن كلمة (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) هي جزء من متن الرواية، وليست جزءاً من السند، كما يبدو لمن يقارن بين المتنين وبين الروايات الأخرى.

**ثانياً:** سند البصائر إلى ابن عجلان مصحف، فلا يوجد شيخ للصفار باسم محمد بن جعفر بن بشير، بل ويروي الصفار عنه عن الخامسة مباشرة! وهذا قطع كبير في السند، والصواب في السند: «حدثنا محمد بن جعفر بن بشير عن مثني الخطاط عن عبد الله بن عجلان»، بتصحيح (عن) إلى (بن)، وأما محمد في بداية السند، فالظاهر أنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، شيخ الصفار، وتلميذ جعفر بن بشير؛ وبهذا تستقيم الطبقات أيضاً؛ فيروي الصفار عن السابعة عن السادسة عن الخامسة عن الرابعة، ويسند صحيح غير مقطوع إلى عبد الله بن عجلان في هذه الرواية، ويؤكد ذلك ورود هذا التسلسل السندي في البصائر أيضاً عن شيخه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن جعفر بن بشير عن المثني الخطاط عن عبد الله بن عجلان عن أبي جعفر (عليه السلام)<sup>(٣)</sup> في تأويل آية «وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ» في موضوع متجانس مع روايتنا، ليتحد الموضوع، والتسلسل السندي، والطبقة، في تأكيد وقوع التصحيح بتغيير (عن) إلى (بن).

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٢٥.

(٢) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٦٣، ح ٢٦.

(٣) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٢٣٥، ح ١٧.

وسند الكافي أيضاً يعاني من التصحيف بسقوط الواسطة بين الوشاء وابن عجلان حيث لا يمكن له الرواية عنه إلا بواسطة كما قدمناه، والصحيح سقوط الواسطة، وهي المثني الحنط، الذي يتوسط بينهما في باقي أسناد الوشاء إلى عبد الله بن عجلان<sup>(١)</sup>.

**ثالثاً:** لعل رواية ابن عجلان هي كالتالي بأسناد متعددة عن مثني الحنط عن عبد الله بن عجلان عن أبي جعفر عليه السلام في قوله: «فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»، قال: «رسول الله صلى الله عليه وآله وأهل بيته من الأئمة هم أهل الذكر».

**رابعاً:** إن رواية المعلى التي أوردها الكليني تضمنت فقرتين بينهما رواية الصفار تضمنت الفقرة الأولى فحسب، ولا يعلم هل النقص في البصائر أم الزيادة في الكافي، وعلى كل تقدير فالموثوق وفقاً لمروية البصائر صدور الفقرة الأولى من الباقر عليه السلام وليس من النبي صلى الله عليه وآله.

أما الفقرة الثانية من الرواية فقد وردت أيضاً في مواضع، لكن ليس عن ابن عجلان، فقد أوردها الكليني بسند معتبر عن أبي عبد الله عليه السلام بزيادة جملة في أولها وهي «الذكر القرآن»<sup>(٢)</sup>، وأوردها صاحب البصائر بأكثر من سند صحيح عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام<sup>(٣)</sup>.

وعلى كل تقدير فمضمون الرواية من المضامين المتواترة إجمالاً، وقد ورد هذا المضمون في العديد من الروايات ذات الأسناد المتنوعة، فلا ريب بصدوره.

(١) لاحظ الكافي، ج ١، ح ١٥، ص ٤١٥؛ وص ٤١٦، ح ٢٠؛ وص ٤١٧، ح ٢٩.

(٢) الكافي، الكليني، ج ١، ح ٥، ص ٢١١.

(٣) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٥٧، ح ١، ح ٦؛ وص ٥٨، ح ٨.

٥٤٨ / ٢. الحسین بن محمد، عن معلى بن محمد، عن محمد بن أورمة، عن علی بن حسن، عن عمه عبد الرحمن بن كثير، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): «فَسَقِلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»؟ قال (٢): «الذِّكْرُ مُحَمَّدٌ (عليه السلام)، وَنَحْنُ أَهْلُهُ (٣) الْمُسْوُولُونَ». قال: قلت: قوله (٤): «وَأَنَّهُ لَذِكْرُكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْقَلُونَ»؟ قال: «إِنَّا عَنْى، وَنَحْنُ أَهْلُ الذِّكْرِ، وَنَحْنُ الْمُسْوُولُونَ» (٥).

### رجال السند:

الحسين بن محمد هو الأشعري المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يَحْتَمِلُ بقاءه إلى (٣١٧هـ) (٦)؛ ومعلى بن محمد هو البصري، ضعيف من السابعة (٧)، نعم وثقه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لوروده في التفسير؛ ومحمد بن أورمة مرّ أن التوقف في شأنه هو محط الركب، ليس فقط لما ورد من ذم فيه، بل لما يلاحظ من توسطه أسناد الضعفاء والغلاة والوضاعين، وهو من صغار السادسة أو كبار السابعة (٨)؛ وعلي بن حسان هو مولى بني هاشم (٩)؛ ضعيف جدا في عداد الغلاة، كذاب

(١) في «ف» + «قول الله تعالى».

(٢) في «ف» + «إِنْ».

(٣) في البصائر، ص ٦٠، والوسائل: «أهله نحن».

(٤) في الوسائل: - «قوله».

(٥) بصائر الدرجات، ص ٦٠، ح ١١، بسنده عن عبد الرحمن بن كثير إلى قوله: «ونحن أهل المسوولون» وفيه، ص ٣٨، ح ٨، بسند آخر، عن أبي جعفر (عليه السلام)، من قوله: «وَأَنَّهُ لَذِكْرُكَ»؛ الرافى، ج ٣، ح ١٠٤٨، ص ٥٢٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٣٣٢٠٨، ص ٦٤.

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٧) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٨) مرت ترجمته في هذا الجزء، ح ٤٨٢.

(٩) مرت ترجمته في هذا الجزء، ح ٤٨٢.

واقف، من السادسة، وهو يروي عن عمه مكثراً؛ وعمه عبد الرحمن بن كثير الهاشمي، ومراً أنه ضعيف كان يضع الحديث، من الخامسة<sup>(١)</sup>.

### تحقيق الصدور:

يلاحظ أن رجال السند من المعلى إلى نهايته من الضعفاء والمذمومين، وقال عنه العلامة المجلسي: «ضعيف»<sup>(٢)</sup>، لكن مضمون الرواية دون لفظها محقق الصدور، بل متواتر لا شك فيه.

(١) ينظر: ج ٣، ح ٣٤٠، ص ٣٢١.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٢٨.

٥٤٩/٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، قَالَ: سَأَلْتُ الرَّضَا عليه السلام فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ <sup>(١)</sup> «فَسَقَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»؟ فَقَالَ: «نَحْنُ أَهْلُ الذِّكْرِ، وَنَحْنُ الْمُسْؤُولُونَ» <sup>(٢)</sup>. قُلْتُ: فَأَنْتُمْ الْمُسْؤُولُونَ، وَنَحْنُ السَّائِلُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: حَقًّا عَلَيْنَا أَنْ نَسْأَلَكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: حَقًّا عَلَيْكُمْ أَنْ تُجِيبُونَا؟ قَالَ: «لَا، ذَاكَ إِلَيْنَا، إِنْ شِئْنَا فَعَلْنَا، وَإِنْ شِئْنَا لَمْ نَفْعَلْ، أَمَا تَسْمَعُ قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ» <sup>(٣)</sup>؟» <sup>(٤)</sup>.

### رجال السند:

الحسين بن محمد؛ هو الأشعري المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاؤه إلى (٣١٧هـ)؛ ومعلّى بن محمد؛ هو البصري، ضعيف، من السابعة <sup>(٥)</sup>، نعم وثقه السيّد الخوئي قدس نفسه؛ لوروده في التفسير؛ والوشاء هو الحسن بن عليّ الوشاء، وجه أصحابنا، عين من عيون الطائفة، خير، كوفي،

(١) في «ف» + «قول الله». وفي الوسائل: «عن قوله» بدل «فقلت له: جعلت فداك».

(٢) في «ف» + «قال».

(٣) أي هذا الذي أعطيناك من الملك والعلم عطاؤنا، فأعط من شئت، وامنع من شئت؛ لأنّ كلّ سؤال ليس بمستحقّ للجواب، ولا كلّ سائل بالحرّيّ أن يجاب، وربّ جوهر علم ينبغي أن يكون مكتوناً، وربّ حكم ينبغي أن يكون مكتوماً. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٢٢؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٢٨. والآية في سورة ص (٣٨): ٣٩.

(٤) بصائر الدرجات، ص ٦٢، ح ٢٥؛ تفسير القمّي، ج ٢، ص ٦٨، وفيها بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف يسير. راجع: بصائر الدرجات، ص ٥٨-٦٣؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٤٩، ص ٥٢٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٣٣٢١٠، ص ٦٤.

(٥) مرت ترجمته في ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.



من السادسة<sup>(١)</sup>.

### تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «ضعيف على المشهور»<sup>(٢)</sup>، والخلل عنده كما هو عندنا أيضاً في معلى بن محمّد، نعم وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه فالسند صحيح، وعلى كل تقدير فقد روى الصفار هذه الرواية بتغيير بسيط في الألفاظ، لكن بسند معتبر عن أحمد بن محمّد عن الحسين بن سعيد عن أبي داود المسترق عن ثعلبة بن ميمون عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، نعم روى الكليني بسند صحيح عن الوشاء عن الرضا عليه السلام يرويها عن عليّ بن الحسين عليه السلام بنفس المضمون، لكن بلفظ يختلف قليلاً، وسيأتي في الحديث (٥٥٤) وهو المعتمد؛ لصحة الطريق للوشاء هناك وضعفه هنا، وعلى كل تقدير فمضمونها مصدّق الصدور من المعصوم عليه السلام.

(١) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٩.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٢٨.

٥٥٠/٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَنَّهُ لَذِكْرُكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾: «فَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم الذِّكْرُ<sup>(١)</sup>، وَأَهْلُ بَيْتِهِ عليهم السلام<sup>(٢)</sup> الْمُسْتُولُونَ، وَهُمْ أَهْلُ الذِّكْرِ<sup>(٣)</sup>».

### رجال السند:

السلسلة السندية - العدة عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد - من السلاسل السندية المتكررة في الكافي وغيره، وقد مرَّ نظيرها في مواضع عدة<sup>(٤)</sup>؛ والعدة هم مجموعة من مشايخ الكليني من أهل الطبقة الثامنة ممن يوثق بنقلهم، ومرَّ بيان الكلام في ذلك؛ وأحمد بن محمد هنا هو ابن عيسى الأشعري كما يظهر تتبع تلك السلسلة، وهو ثقة، جليل القدر، شيخ قم وكبيرها، من السابعة؛ والحسين بن سعيد هو الأهوازي، الثقة الشهير، من صغار السادسة، وهو يروي عن النضر بن سويد، وهو ثقة، صحيح الحديث، من صغار الخامسة<sup>(٥)</sup>؛ وعاصم بن حميد، كوفي، ثقة،

(١) المفهوم من هذه الآية أنَّ القرآن هو الذكر، فكأنَّ في الحديث إسقاطاً أو تبديلاً لإحدى الآيتين بالأخرى سهواً من الراوي أو الناسخ. والعلم عند الله تعالى، فلا بدَّ أن يقدر «ذو»، أي ذو الذكر، أو يقال بعيداً: كون القرآن ذكراً يستلزم كون الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ذكراً. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٢٢؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٣٨؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٢٩.

(٢) في «ج، ف»: + «هم».

(٣) بصائر الدرجات، ص ٥٧، ح ٢، عن أحمد بن محمد؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٥٠، ص ٥٢٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٣٣٢٠٣، ص ٦٢.

(٤) منها ما ورد في ج ٢ من هذا الكتاب، ص ٥٦٢، ح ١٢٥.

(٥) مرت ترجمته في ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٨.

عين صدوق، من الخامسة<sup>(١)</sup>؛ وأما أبو بصير هنا فهو ليث بن البختری المرادي، من الأربعة المخبتين<sup>(٢)</sup> بدلالة رواية عاصم بن حميد عنه.

### تحقيق الصدور:

مع أن السند معتبر صحيح، إلا أن نحو تصحيف قد وقع في المتن، قال العلامة المجلسي: «صحيح، ولعل فيه إسقاطاً أو تبديلاً لإحدى الآيتين بالأخرى من الرواة أو النسخ»<sup>(٣)</sup>. فهي ليست موثوقة الصدور بذلك اللفظ، وإن كانت مضامين هذا الباب متوافقة إجمالاً.

(١) مرت ترجمته في ج ٢، ح ١٤٩، ص ٦٣٤.

(٢) مرت ترجمته في ج ٢، ح ١٥٦، ص ٦٥٠.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٢٩.

٥٥١/٥. أحمد بن محمد<sup>(١)</sup>، عن الحسين بن سعيد<sup>(٢)</sup>، عن حماد، عن ربعي، عن الفضيل: «عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَذِكْرُ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ قَالَ: «الذِّكْرُ: الْقُرْآنُ، وَنَحْنُ قَوْمُهُ، وَنَحْنُ الْمُسْأَلُونَ»<sup>(٣)</sup>.

### رجال السند:

الرواية معلقة على سابقتها كما هو بين، فالابتداء بأحمد بن محمد في السند ليس كونه شيخاً للكليني، بل هو شيخ العدة في الرواية السابقة؛ وأحمد بن محمد هو الأشعري، من أجلاء ثقات السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)<sup>(٤)</sup>؛ والحسين بن سعيد هو الأهوازي الثقة،

(١) السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدة من أصحابنا.  
(٢) في «ض»: «عن النضر بن سويد»، وهو سهو؛ فإن ربعياً هذا هو ربعي بن عبد الله، بقرينة روايته عن الفضيل؛ فقد صحب ربعي الفضيل بن يسار وأكثر الأخذ عنه، وكان خصيصاً به. وطريق النجاشي إلى كتاب ربعي بن عبد الله ينتهي إلى أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن حماد، وهو حماد بن عيسى كما صرح به النجاشي. وبعض طرق الشيخ الطوسي إلى كتاب ربعي أيضاً ينتهي إلى السند المذكور. راجع: رجال النجاشي، ص ١٦٧، الرقم ٤٤١؛ الفهرست للطوسي، ص ١٩٥، الرقم ٢٩٤.

هذا، وقد أكثر الحسين بن سعيد من الرواية عن حماد [بن عيسى]، فيبعد جداً وقوع الوساطة بينهما. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٤٣٤-٤٤١. يؤيد ذلك أننا لم نجد رواية النضر بن سويد عن ربعي في موضع.

(٣) بصائر الدرجات، ص ٥٧، ح ١، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٥٧، ح ٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام تفسير القمي، ج ٢، ص ٢٨٦، بسند آخر. وفي بصائر الدرجات، ص ٦١، ح ١٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٥١، ص ٥٢٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٣٣٢٠٤، ص ٦٣.

(٤) مرت ترجمته في ج ١، ح ١، ص ٣٠.

من صغار السادسة، تقدر وفاته في حدود (٢٤٥هـ)<sup>(١)</sup>؛ وحامدا هنا هو حماد بن عيسى بدلالة الراوي والمروي عنه، وهذا لا يخفى للمتتبع، ثقة في حديثه صدوقا، من أهل الإجماع، من الخامسة التي أدركتها السابعة؛ وربيعي بن عبد الله عربي بصري ثقة، صاحب الفضيل بن يسار وتلمذ عليه، وهو من الخامسة<sup>(٢)</sup>؛ والفضيل بن يسار عربي بصري، كوفي الأصل، ثقة جليل القدر، توفي بين سنتي (١٤٥ - ١٤٨هـ)، من الرابعة<sup>(٣)</sup>.

### تحقيق الصدور:

سند الرواية كما هو واضح صحيح مشتمل على أجلاء الطائفة في طبقاتهم، وكذا قال العلامة المجلسي بصحته<sup>(٤)</sup>، وعلى كل تقدير فالرواية موثقة الصدور ليس بدلالة سندها فحسب.

(١) مرت ترجمته في ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٤٩، ص ١٤٠.

(٣) ينظر: ج ٣، ح ٢٧٩، ص ١٧١.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٢٩.

٦/٥٥٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ الْحَضَرَمِيِّ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ (عليه السلام) وَدَخَلَ عَلَيْهِ الْوَزْدُ أَخُو الْكُمَيْتِ، فَقَالَ: جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ، اخْتَرْتُ لَكَ سَبْعِينَ مَسْأَلَةً مَا <sup>(١)</sup> تَحْضُرُنِي <sup>(٢)</sup> مِنْهَا مَسْأَلَةٌ وَاحِدَةً، قَالَ: «وَلَا وَاحِدَةً يَا وَزْدُ؟» قَالَ <sup>(٣)</sup>: «بَلَى»، قَدْ <sup>(٤)</sup> حَضَرَنِي <sup>(٥)</sup> مِنْهَا <sup>(٦)</sup> وَاحِدَةٌ، قَالَ: «وَمَا هِيَ؟» قَالَ: «قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾» <sup>(٨)</sup>: «مَنْ هُمْ؟» قَالَ: «نَحْنُ». قَالَ <sup>(٩)</sup>: «قُلْتُ: عَلَيْنَا أَنْ نَسْأَلَكُمْ؟» قَالَ: «نَعَمْ» <sup>(١٠)</sup>. قُلْتُ: عَلَيْكُمْ أَنْ تُجِيبُونَا؟ قَالَ: «ذَلِكَ إِلَيْنَا» <sup>(١١)</sup>.

(١) في «بر»: «فما».

(٢) في «ب، ج، ض، ف، بر، بف» والوافي: «يحضرني».

(٣) في «ف»: «+ قلت».

(٤) في مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٣٠: «قال: بلى، إمّا مبني على حضور الواحدة بعد نسيان الكلّ، أو حل الكلام على المبالغة».

(٥) في «ف»: «- قد».

(٦) في حاشية «بر»: «حضرني».

(٧) في حاشية «بر» والبصائر، ص ٥٨: «منها».

(٨) النحل (١٦): ٤٣؛ الأنبياء (٢١): ٧.

(٩) في الوسائل: «قال».

(١٠) في «ف»: «+ قال».

(١١) بصائر الدرجات، ص ٥٨، ح ١، بسنده عن محمد بن الحسين. وفيه، ص ٣٩، ح ٤ وح ٦؛ والأُمالي للطوسي، ص ٦٦٤، المجلس ٣٥، ح ٣٤، بسند آخر عن أبي عبد الله (عليه السلام) من قوله: «قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَسْأَلُوا...﴾». راجع: بصائر الدرجات، ص ٥٩، ح ٥ وح ٨؛ الوافي، ج ٣، ص ١٠٥٢، ص ٥٢٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٣٣٢١، ص ٦٦.

## رجال السند:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)<sup>(١)</sup>؛ ومحمد بن الحسين هو ابن أبي الخطاب الثقة، من السابعة<sup>(٢)</sup>؛ ومحمد بن إسماعيل هنا هو محمد بن إسماعيل بن بزيع، من صالحى الطائفة وثقاتهم، ثقة عين، كثير العلم، من السادسة<sup>(٣)</sup>؛ ومنصور بن يونس بزرج كوفي، ثقة، ذكر الشيخ أنه واقفي، وهو من الخامسة<sup>(٤)</sup>؛ وأبو بكر الحضرمي هو عبد الله بن محمد الحضرمي، كوفي، لم يوثق صريحاً، سيأتي تفصيل أحواله.

## هـ أبو بكر الحضرمي:

### أولاً: تعيينه

هو عبد الله بن محمد الحضرمي، وليس غيره، فقد ذكر الشيخ في رجاله في أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام): «عبد الله بن محمد، أبو بكر الحضرمي الكوفي، سمع من أبي الطفيل، تابعي، روى عنها (عليه السلام)»<sup>(٥)</sup>. وذكر أيضاً تحت عنوان علقمة بن محمد الحضرمي - في الرجال - أن علقمة بن محمد الحضرمي هو أخو أبي بكر الحضرمي. ودلت رواية الاختيار على أن أبا بكر الحضرمي كان أصغر من علقمة في العمر<sup>(٦)</sup>، وذكر أيضاً في الرجال اسمه وكنيته صريحاً عند عدّ ولده بكر؛ «أبي بكر عبد الله بن محمد الحضرمي الكوفي»<sup>(٧)</sup>. وذكر الصدوق في المشيخة: «وما كان فيه عن أبي بكر الحضرمي فقد رويته عن أبي جعفر عنه عن سعد... عن أبي بكر عبد الله بن محمد الحضرمي»<sup>(٨)</sup>. كل هذا يؤكد

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٣٨، ص ١٤.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٩٣، ص ٤٣٣.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٩٣، ص ٤٣٦.

(٥) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٢٣٠، ت ٣١١٦.

(٦) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٤١٧.

(٧) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ١٧٠، ت ١٩٨٨.

(٨) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج ٤، ص ٥٢.

بلا ريب أن المقصود بأبي بكر الحضرمي عبد الله بن محمد الحضرمي.

### ثانيا: حاله

لم يذكر النجاشي والطوسي في الفهرست الرجل؛ لأنه ليس من المصنفين، ولكن تكرر رواية أجلاء الخامسة عنه، ومضمون تلك الروايات تشير إلى كونه راويا معروفا آنذاك، ولعدم ذكره في فهارس الأصحاب فلم يصل إلينا الكثير عن أحواله، ومع ذلك فقد ذهب الأكثر لحسنه والوثوق به، فقد وثقه السيد الخوئي قدس نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، ووثقه السيد الحكيم رحمته الله لوروده في أسناد كامل الزيارة، ووثقه غيرهما لقرائن عدة، ومنهم السيد الأستاذ دامت بركته حيث فصل في قرائن وثاقته<sup>(١)</sup>.

### ثالثا: طبقة

روى عن أبي محمد السجاد زين العابدين المتوفى (٩٥هـ)، وأبي جعفر الباقر المتوفى (١١٤هـ)، وأبي عبد الله الصادق المتوفى (١٤٨هـ) عليه السلام، وروى عن سلمة بن كهيل، وسلمة من الثالثة، توفي سنة (١٢٢هـ)، وروت عنه الخامسة نظير سيف بن عميرة، ومنصور بن يونس، وعلي بن رثاب، وجميل بن صالح، وعبد الله بن مسكان، وعمر بن أذينة. وما يرد من رواية السادسة عنه كرواية محمد بن أبي عمير فلا ريب في تحقق السقط، حبسه المنصور سنة (١٣٦هـ) وأطلقه بعده وكان وقتها شيخا كبير العمر، لتكون ولادته في حدود (٦٥هـ) مما يجعله أقرب إلى كبار الرابعة.

### تحقيق الصدور:

ذكر المجلسي أن السند حسن موثق<sup>(٢)</sup>. ووصفه بالحسن، لمكان أبي بكر الحضرمي؛ إذ لم يوثق صريحا، ووصفه بالموثق، لمكان منصور بن يونس؛ لو صف الشيخ إياه بالواقفي، ومصدر الكليني هو كتاب بصائر الدرجات للصفار، والسند مفيد للوثوق بصدورها.

(١) قبسات من علم الرجال، السيد محمد رضا السيستاني، ج ١، ص ٦٠٠.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٣٠.



٥٥٣/٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (عليه السلام)، قَالَ: إِنَّ مَنْ عِنْدَنَا يَزْعُمُونَ أَنَّ <sup>(١)</sup> قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» أَنَّهُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: «إِذَا يَدْعُونَكَ» <sup>(٢)</sup> إِلَى دِينِهِمْ». قَالَ <sup>(٣)</sup>: ثُمَّ <sup>(٤)</sup> قَالَ بِيَدِهِ <sup>(٥)</sup> إِلَى صَدْرِهِ: «نَحْنُ أَهْلُ الذِّكْرِ، وَنَحْنُ الْمُسْؤُلُونَ» <sup>(٦)</sup>.

## رجال السند:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ) <sup>(٧)</sup>؛ ومحمد بن الحسين هو ابن أبي الخطاب الثقة، من السابعة <sup>(٨)</sup>؛ وصفوان بن يحيى الثقة الجليل، الغني عن التعريف، من السادسة، من أشهر رواة الكوفة وأبرزهم، كان بياعا للسابري، توفي سنة (٢١٠هـ) <sup>(٩)</sup>؛ العلاء بن رزین القلاء ثقفی، مولى، كوفي، ثقة، وجه جليل القدر،

(١) في «بر»: - «أَنَّ».

(٢) في الوسائل: «يدعوكم».

(٣) في «ج، بح، بف» والوافي: - «قال».

(٤) هكذا في «ب، ج، ض، بح، بر» وشرح المازندراني والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «ثم».

وفي «ف» والبصائر، ص ٦١: «ثم أشار بيده» بدل «ثم قال بيده».

(٥) «قال بيده»، أي ضرب بها، أو أشار بها. راجع: المغرب، ص ٣٨٦؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٢٣.

(٦) بصائر الدرجات، ص ٦١، ح ١٧، بسنده عن العلاء بن رزین؛ تفسير العياشي، ج ٢، ح ٣٢،

ص ٢٦٠، عن محمد بن مسلم؛ راجع: بصائر الدرجات، ص ٦٠، ح ٩؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٤٦،

ص ٥٢٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٣٣٢٠٥، ص ٦٣.

(٧) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٨) ينظر: ج ٢، ح ٣٨، ص ١٤.

(٩) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٦٨، ص ٢٤٤.

صحب محمد بن مسلم وفقه عليه، من الخامسة<sup>(١)</sup>؛ محمد بن مسلم ثقف، مولى، كوفي، وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه ورع، كان من أوثق الناس، ومن أصحاب الإجماع توفي قرابة سنة (١٥٠هـ)، من الرابعة<sup>(٢)</sup>.

### تحقيق الصدور:

ذكر العلامة المجلسي أن السند صحيح<sup>(٣)</sup>، والسند يمر في كل طبقاته بأهل الفقه والحديث من مشاهير الثقات، ولا ريب في تحقق الوثوق بالصدور منه.

---

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٤١.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٤٢.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٣٠.

٥٥٤ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: عَلَى الْأَيْمَةِ مِنَ الْفَرَضِ مَا لَيْسَ عَلَى شِيعَتِهِمْ، وَعَلَى شِيعَتِنَا<sup>(١)</sup> مَا لَيْسَ عَلَيْنَا، أَمَرَهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يَسْأَلُونَا، قَالَ<sup>(٢)</sup>: «فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» فَأَمَرَهُمْ<sup>(٣)</sup> أَنْ يَسْأَلُونَا، وَلَيْسَ عَلَيْنَا الْجَوَابُ، إِنْ شِئْنَا أَجَبْنَا<sup>(٤)</sup>، وَإِنْ شِئْنَا أَمْسَكْنَا<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup>.

### رجال السند:

أما العدة فإن فيها من يوثق به، من أصحاب الطبقة الثامنة<sup>(٧)</sup>؛ وأحمد بن محمد هو على الأقوى أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، قمي، ثقة، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤ هـ)<sup>(٨)</sup>، نعم يمكن أن يكون المقصود زميله الثقة الآخر صاحب المحاسن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ولكنه احتمال ضعيف؛ الوشاء أي الحسن بن علي بن زياد، بجلي كوفي، خير، من أصحاب الرضا عليه السلام، وجه من وجوه الطائفة وعين من عيونها،

(١) في مرآة العقول: «وعلى شيعتنا، التفات، أو ابتداء كلام من الرضا عليه السلام».

(٢) في «ض»: «فقال».

(٣) في «ف»: «+ الله».

(٤) في «ف»: «أجبناهم».

(٥) في «ف»: «أمسكتنا».

(٦) بصائر الدرجات، ص ٥٨، ح ٢، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٦٣، ح ٢٨، بسنده عن الحسن بن

علي الوشاء، عن أبي الحسن عليه السلام. راجع: بصائر الدرجات، ص ٥٩، ح ٧؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٥٣،

ص ٥٢٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٣٣٢١١، ص ٦٥.

(٧) مَرَّ الكَلام فيها في ج ١، ح ١، ص ٢٥.

(٨) مَرَّ الكَلام فيها في ج ١، ح ١، ص ٣٠.

من السادسة<sup>(١)</sup>.

### تحقيق الصدور:

الحديث صحيح كما ذكر العلامة المجلسي<sup>(٢)</sup>، وهو من الأسناد القريبة ذات الوثوق العالي.

---

(١) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٩.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٣٠.

٥٥٥/٩. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ<sup>(١)</sup>، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى الرَّضَا عليه السلام كِتَابًا، فَكَانَ فِي بَعْضِ مَا كَتَبْتُ: «قَسَّسُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ»<sup>(٢)</sup> فَقَدْ فُرِضَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْأَلَةُ، وَلَمْ يُفَرَضْ<sup>(٣)</sup> عَلَيْكُمُ الْجَوَابُ<sup>(٤)</sup>؟ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَكْبِتُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ»<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup>.

## رجال السند:

الرواية معلقة على سابقتها، وهذا يعني أن الكليني رواها عن العدة عن أحمد بن محمد، والعدة هي مجموعة من مشايخ الكليني وإن فيها من يوثق به، من أصحاب

(١) في السند تعليق. ويروي عن أحمد بن محمد، عدة من أصحابنا.

(٢) التوبة (٩): ١٢٢.

(٣) في «ف»: «فلم يفرض».

(٤) في البصائر وقرب الإسناد: «فقد فرضت عليكم المسألة ولم يفرض علينا الجواب». وفي الوافي: «ولم يفرض عليكم الجواب، استفهام استبعاد، كأنه استفهم السر فيه، فأجابه الإمام عليه السلام بقول الله سبحانه. ولعل المراد أنه لو كنا نجيبكم عن كل ما سألتم، فربما يكون في بعض ذلك ما لا تستجيبون فيه، فتكونون من أهل هذه الآية، فالأولى بحالكم أن لا نجيبكم إلا فيما نعلم أنكم تستجيبون فيه. أو أن المراد أن عليكم أن تستجيبوا لنا في كل ما نقول، وليس لكم السؤال بـ «كيف».

(٥) القصص (٢٨): ٥٠.

(٦) بصائر الدرجات، ص ٥٨، ح ٣، عن أحمد بن محمد؛ قرب الإسناد، ص ٣٤٨، ح ١٢٦٠، عن أحمد بن محمد، مع زيادة: الوافي، ج ٣، ح ١٠٥٤، ص ٥٢٩.

الطبقة الثامنة<sup>(١)</sup>؛ وأحمد بن محمد هو على الأقوى أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، عربي، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)<sup>(٢)</sup>؛ وأحمد بن محمد بن أبي نصر هو البزنطي، الثقة المشهور، من أعظم السادسة، كوفي، توفي سنة (٢٢١هـ)، وليس (٢٢٤هـ)<sup>(٣)</sup> على الأرجح.

### تحقيق الصدور:

السند غاية في الصحة والاعتبار والقرب، قال العلامة المجلسي عنه: «صحيح»<sup>(٤)</sup>.

(١) مَرَّ الكلام فيها في ج ١، ح ١، ص ٢٥

(٢) مَرَّ الكلام فيهما في ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٣) مرت ترجمته في ج ٢، ح ١٢٨، ص ٥٨١.

(٤) مَرَّاة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٣١.

## فهرس المصادر

القرآن الكريم.

- الاحتجاج، الشيخ الطبرسي المتوفى سنة (٥٤٨هـ)، تحقيق وتعليق السيد محمد باقر الخراسان، الناشر: دار النعمان للطباعة والنشر، النجف الأشرف، (١٣٨٦هـ-١٩٦٦م).
- الألف رجل، غيث شبر، من إصدارات مركز المرتضى لإحياء التراث والبحوث الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٤١هـ)، المطبعة: دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع.
- ذخيرة المعاد في شرح الارشاد، للعلامة المحقق ملا محمد باقر السبزواري المتوفى سنة (١٠٩٠هـ)، الناشر: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث (طبعة حجرية).
- خاتمة مستدرک الوسائل، تأليف: المحدث الجليل الميرزا الشيخ حسين النوري الطبرسي المتوفى سنة (١٣٢٠هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث.
- فضائل الأشهر الثلاثة، الصدوق (٣٨١هـ)، تحقيق وإخراج ميرزا غلام رضا عرفانيان، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٢هـ-١٩٩٢م). الناشر: دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- صفات الشيعة، الصدوق (٣٨١هـ)، المطبعة والناشر: كانون انتشارات عابدي، تهران..
- رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب الكافي، السيد البروجردي المتوفى (١٣٨٠هـ)، نسخة حجرية.
- رجال أساني أو طبقات رجال كتاب من لا يحضره الفقيه، السيد البروجردي المتوفى

(١٣٨٠هـ)، نسخة حجرية.

❑ رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب رجال الكشي، فهرست الشيخ الطوسي، فهرست الشيخ النجاشي، السيد البروجردي المتوفى (١٣٨٠هـ)، نسخة حجرية.

❑ رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب التهذيب، السيد البروجردي المتوفى (١٣٨٠هـ)، نسخة حجرية.

❑ تقرير بحث الإرث، محمد باقر السيستاني، مبحث إرث الزوجة من العقار، غير مطبوع.

❑ تقارير ثلاثة الوصية ومنجزات المريض، ميراث الأزواج، الغصب، تقرير بحث السيد البروجردي للشيخ علي بنه الاشتهازي المتوفى سنة (١٣٨٣هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الأولى، سنة الطبع (١٤١٣هـ).

❑ معالم العلماء، ابن شهر آشوب المتوفى سنة (٥٨٨هـ).

❑ مختصر أخبار شعراء الشيعة، المرزباني الخرساني المتوفى سنة (٣٨٤هـ)، تحقيق: الشيخ محمد هادي الأميني، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٣-١٩٩٣م)، الناشر: شركة الكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

❑ مدينة معاجز الأئمة الاثني عشر ودلائل الحجج على البشر، تأليف: السيد هاشم البحراني، تحقيق: الشيخ عزة الله المولائي الهمداني، نشر: مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ. ق). المطبعة: بهمن.

❑ قرب الأسناد، عبد الله بن جعفر الحميري (القرن الثالث الهجري)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ).

❑ الفائق في رواية وأصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، تأليف: عبد الله الشبستري، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ)، طبع ونشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين، قم المشرفة.

❑ الخرائج والجرائح، قطب الدين الراوندي المتوفى سنة (٥٧٣هـ)، تحقيق ونشر مؤسسة الإمام المهدي (عليه السلام)، قم المقدسة.



- المفيد من معجم رجال الحديث، محمد الجواهري، المطبعة العلمية، الطبعة الثانية، سنة الطبع (١٤٢٤هـ)، الناشر: مكتبة المحلّاتي.
- تفسير فرات الكوفي، فرات بن إبراهيم الكوفي المتوفى سنة (٣٥٢هـ)، تحقيق: محمد الكاظم، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤١٠-١٩٩٠م)، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران.
- الهداية الكبرى الحسين بن حمدان المتوفى سنة (٣٣٤هـ)، الطبعة الرابعة، سنة (١٤١١هـ-١٩٩١م)، المطبعة والنشر: مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- الغيبة، ابن أبي زينب النعماني المتوفى حدود سنة (٣٦٠هـ)، تحقيق: فارس حسون كريم، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٢هـ)، المطبعة: مهر، قم، الناشر: أنوار الهدى، قم المقدسة.
- مستدركات علم رجال الحديث، الشيخ علي النازي الشاهرودي المتوفى سنة (١٤٠٥هـ)، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٢هـ)، المطبعة: شفق طهران، الناشر: ابن المؤلف.
- إقبال الأعمال، السيد ابن طاووس المتوفى سنة (٦٦٤هـ)، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٤هـ)، المطبعة والنشر: مكتب الإعلام الإسلامي.
- مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب المتوفى سنة (٥٨٨هـ)، قام بتصحيحه وشرحه ومقابلته على عدة نسخ خطية لجنة من أساتذة النجف الأشرف، سنة الطبع: (١٣٧٦-١٩٥٦م)، طبع ونشر المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، سنة الطبع: (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
- الإمامة والتبصرة، علي بن الحسين بن بابويه المتوفى سنة (٣٢٩هـ)، الطبعة الأولى، سنة: (١٤٠٤-١٣٦٣ش)، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي (عليه السلام)، قم المقدسة.
- مجلة تراثنا، الجزء السابع.
- التعليقة الاستدلالية على تحرير الوسيلة، أبو طالب التجليل، الطبعة الأولى سنة (١٤٢٢هـ)، طبع ونشر: مؤسسة العروج.
- مروج الذهب ومعادن الجوهر، المسعودي المتوفى سنة (٣٤٦هـ)، الطبعة الثانية، سنة

- الطبع: (١٤٠٤ / ١٣٦٣ ش / ١٩٨٤م)، الناشر: منشورات دار الهجرة إيران، قم.
- تحف العقول عن آل الرسول صلى الله عليهم، ابن شعبة الحراني المتوفى سنة (القرن الرابع)، تصحيح وتعليق: علي أكبر غفاري، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤٠٤هـ)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة.
- دلائل الإمامة، محمد بن جليل الطبري، من علماء القرن الخامس الهجري، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، قم الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤١٣هـ)، الناشر: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة.
- التاريخ الكبير، البخاري المتوفى سنة (٢٥٦هـ)، الناشر: المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا.
- ضعفاء العقيلي، العقيلي المتوفى سنة (٣٢٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٨هـ)، المطبعة والناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- الضعفاء لأبي نعيم الأصفهاني المتوفى سنة (٤٣٥هـ)، حققه وقدم له الدكتور فاروق حمادة، المطبعة والنشر: دار الثقافة الدار البيضاء، المغرب.
- لسان العرب، ابن منظور المتوفى سنة (٧١١هـ)، سنة الطبع (١٤١١هـ)، نشر أدب الحوزة، قم.
- اللآلي العبقريّة في شرح العينية الحميرية، الفاضل الهندي المتوفى سنة (١٣٣٩هـ)، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢١هـ)، المطبعة: اعتماد، قم.
- وسائل المنع من الانجاب، السيّد محمّد رضا السيستاني، الطبعة الثالثة، سنة الطبع (١٤٣٣هـ)، دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان.
- الاستبصار في ما اختلف من أخبار الطوسي، الشّيخ الطوسي المتوفى سنة (٤٦٠هـ)، تحقيق وتعليق السيّد حسن الموسوي الخرسان، الطبعة الرابعة، سنة الطبع (١٣٦٣ش) الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران.
- الاختصاص، الشّيخ المفيد (٤١٦هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري؛ السيّد محمود الزرندي، الطبعة الثانية سنة الطبع: (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر

والتوزيع، بيروت، لبنان.

□ اختيار معرفة الرجال، الشَّيخ الطوسي (٤٦٠هـ)، تصحيح وتعليق: مير داماد الأسترآبادي، تحقيق: السيّد مهدي الرجائي، سنة الطبع (١٤٠٤هـ)، المطبعة: بعثت، قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

□ الإرشاد، الشَّيخ المفيد (٤١٦هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لتحقيق التراث، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٤-١٩٩٣م)، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

□ استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار، محمّد بن الحسن بن الشهيد الثاني (١٠٣٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث، الطبعة الأولى، سنة الطبع (ربيع الثاني ١٤١٩)، المطبعة: ستاره، قم، الناشر: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث.

□ أعيان الشيعة، السيّد محسن الأمين (١٣٧١هـ)، تحقيق: حسن الأمين، الناشر: دار المعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان.

□ الإكمال في أسماء الرجال، الخطيب التبريزي (٧٤١هـ)، الناشر: مؤسسة أهل البيت عليهم السلام، إيران، قم المقدسة.

□ إكمال الكمال، ابن ماکولا (٤٧٥هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي.

□ الأمالي، الشَّيخ الصدوق (٣٨١هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤١٧هـ)، الناشر: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة.

□ الأمالي، الشَّيخ المفيد (٤١٣هـ)، تحقيق: حسين الأستاذ ولي؛ علي أكبر الغفاري، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٤هـ-١٩٩٣م)، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

□ الأنساب، السمعاني (٥٦٢هـ)، تحقيق: تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)، الناشر: دار الجنان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

- بحار الأنوار، العلامة المجلسي (١١١١هـ)، الطبعة الثانية المصححة، سنة الطبع: (١٤٠٣، ١٩٨٣م)، الناشر: مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان.
- بحوث في شرح مناسك الحج،: السيّد محمّد رضا السيستاني، تقرير: الشيخ أمجد رياض والشيخ نزار يوسف، نسخة محدودة التداول، سنة (١٤٣١هـ).
- بصائر الدرجات، محمّد بن الحسن الصفار (٢٩٠هـ)، تصحيح وتعليق وتقديم الحاج ميرزا حسن كوجه باغي، سنة الطبع: (١٤٠٤-١٣٦٢ش)، المطبعة: مطبعة الأحمدي، طهران، الناشر: منشورات الأعلمي، طهران.
- تاريخ ابن معين، الدوري، يحيى بن معين (٢٣٣هـ)، تحقيق: عبد الله أحمد حسن، المطبعة: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- تاريخ الإسلام، الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، المطبعة والناشر: دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت.
- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤١٧هـ-١٩٩٧م)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- التاريخ الصغير، البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٠٦هـ)، المطبعة والنشر: دار المعرفة، بيروت.
- تاريخ الطبري، محمّد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، الطبعة الرابعة، سنة الطبع (١٤٠٣-١٩٨٣)، الناشر: مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان.
- تعليقة على أصول الكافي، المحقق الداماد (١٠٤١هـ)، طبعة رقمية في قرص الكافي.
- تفسير العياشي، محمّد بن مسعود العياشي (٣٢٠هـ)، تحقيق: الحاج السيّد هاشم الرسولي المحلاتي، الناشر: المكتبة العلمية الإسلامية، طهران.
- تقريب التهذيب، ابن حجر (٨٥٢هـ)، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٥هـ-١٩٩٥م)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ملاحظات: طبعة مقابلة على نسخة بخط المؤلف وعلى تهذيب التهذيب، وتهذيب الكمال .

□ تقرير بحث السيّد البروجردى (في القبله، السّتر والسّاتر، مكان المصلي)، للشيخ عليّ بناء الاشتهادى، المتوفى سنة (١٣٨٣هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامى، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤١٦هـ)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامى التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة.

□ تهذيب الأحكام، الشيخ الطوسى (٤٦٠هـ)، تحقيق وتعليق: السيّد حسن الموسوي الخرسان، الطبعة الثالثة، سنة الطبع: (١٣٦٤ش)، المطبعة: خورشيد، الناشر: دار الكتب الإسلامىة، طهران.

□ تهذيب التهذيب، ابن حجر (٨٥٢هـ)، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٠٤-١٩٨٤م)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

□ تهذيب الكمال، المزي (٧٤٢هـ)، تحقيق وضبط وتعليق: الدكتور بشار عواد معروف، الطبعة الرابعة، سنة الطبع: (١٤٠٦هـ-١٩٨٥م)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

□ التوحيد، الشّيخ الصدوق (٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: السيّد هاشم الحسينى الطهرانى، الناشر: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمىة في قم المقدسة.

□ الثقات، ابن حبان (٣٥٤هـ)، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٣٩٣هـ)، المطبعة: مجلس دائرة المعارف العثمانىة بحيدر آباد الدكن الهند، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافىة.

□ الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازى (٣٢٧هـ)، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٣٧١هـ-١٩٥٢م)، المطبعة: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانىة، بحيدر آباد الدكن، الهند، الناشر: دار إحياء التراث العربى، بيروت.

□ جوابات أهل الموصل، الشّيخ المفيد (٤١٦هـ)، تحقيق: الشّيخ مهدي نجف، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٤هـ-١٩٩٣م)، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

- ❑ الخصال، الشيخ الصدوق، (٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، سنة الطبع: (١٤٠٣-١٣٦٢ش)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة.
- ❑ خلاصة الأقوال العلامة الحلي (٧٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤١٧هـ)، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.
- ❑ الرجال، أحمد بن محمد بن خالد البرقي (٢٧٤هـ)، المطبعة: تشاب خانة دانشگاه طهران، الناشر: انتشارات دانشگاه تهران شماره ٨٥٧.
- ❑ رجال ابن داود ابن داود الحلي (٧٤٠هـ)، تحقيق وتقديم: السيد محمد صادق آل بحر العلوم، سنة الطبع: (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م)، الناشر: منشورات مطبعة الحيدرية، النجف الأشرف.
- ❑ رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي (القرن الخامس الهجري)، تحقيق: السيد محمد رضا الجالي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٢٢-١٣٨٠ش)، المطبعة: سرور، الناشر: دار الحديث.
- ❑ رجال الطوسي الشيخ الطوسي (٤٦٠هـ)، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، الطبعة الأولى، سنة الطبع: رمضان المبارك (١٤١٥هـ)، المطبعة:، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة.
- ❑ رجال النجاشي، النجاشي (٤٥٠هـ)، الطبعة الخامسة، سنة الطبع: (١٤١٦هـ)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة.
- ❑ روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، محمد تقي المجلسي (الأول) (١٠٧٠هـ)، نمقة وعلّق عليه وأشرف على طبعه: السيد حسين الموسوي الكرمانی والشيخ عليّ بناء الإشتهاردي، الناشر: بنياد فرهنگ إسلامي حاج محمد حسين كوشانپور.
- ❑ سير أعلام النبلاء، الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: تحقيق وتخرّيج وتعليق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، الطبعة الرابعة، سنة الطبع (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، الناشر:

مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

- شرح أصول الكافي، صدر الدين الشيرازي (١٠٥٠هـ)، نسخة رقمية في قرص الكافي.
- شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني (١٠٨١هـ)، تحقيق مع تعليقات: الميرزا أبو الحسن الشعراي، ضبط وتصحيح: السيّد عليّ عاشور، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٢١-٢٠٠٠م)، الطباعة والنشر: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- الضعفاء والمتروكين، النسائي (٣٠٣هـ)، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٠٦-١٩٨٦م)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- ضعفاء العقيلي، العقيلي (٣٢٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٨هـ)، الطباعة والنشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- الطبقات الكبرى، ابن سعد (٢٣٠هـ)، الطباعة والنشر: دار صادر، بيروت.
- عدّة الأصول، الشّيخ الطوسي (٤٦٠هـ)، تحقيق: محمّد رضا الأنصاري القمي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤١٧-١٣٧٦ش)، المطبعة: ستارة، قم.
- علل الشرائع، الشّيخ الصدوق (٣٨١هـ)، تقديم: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، سنة الطبع: (١٣٨٥هـ-١٩٦٦م)، المطبعة: المطبعة الحيدرية، الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها، النجف الأشرف.
- العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، تحقيق: الدكتور وصي الله بن محمود عباس، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٠٨هـ)، المطبعة: المكتب الإسلامي، بيروت، الناشر: دار الخاني، الرياض.
- عيون أخبار الرضا عليه السلام، الشّيخ الصدوق (٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق وتقديم: الشّيخ حسين الأعلمي، سنة الطبع: (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، الطباعة والنشر: مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان.
- الغيبة، الشّيخ الطوسي (٤٦٠هـ)، تحقيق: الشّيخ عباد الله الطهراني، الشّيخ عليّ أحمد ناصح، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (شعبان ١٤١١هـ)، المطبعة: بهمن، الناشر: مؤسسة

المعارف الإسلامية، قم المقدسة.

❑ الفهرست، الشيخ الطوسي (٤٦٠هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (شعبان المعظم ١٤١٧هـ)، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

❑ فهرست ابن النديم، ابن النديم البغدادي (٤٣٨هـ)، تحقيق: رضا، تجدد.

❑ قاموس الرجال، الشيخ محمد تقي التستري، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤١٩هـ)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

❑ قبسات من علم الرجال، أبحاث السيد محمد رضا السيستاني، جمعها ونظمها السيد محمد البكاء، نسخة أولية محدودة التداول، (١٤٣٦هـ)، النجف الأشرف.

❑ الكافي، الشيخ الكليني (٣٢٩هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الطبعة الخامسة، سنة الطبع: (١٣٦٣ش)، المطبعة: حيدري، الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران.

❑ الكامل، عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، قراءة وتديق: يحيى مختار غزاوي، الطبعة الثالثة، سنة الطبع: (محرم ١٤٠٩-١٩٨٨م)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

❑ كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق (٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، سنة الطبع: (محرم الحرام ١٤٠٥هـ-١٣٦٣ش)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

❑ لسان الميزان، ابن حجر (٨٥٢هـ)، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٣٩٠-١٩٧١م)، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان.

❑ المجروحين، ابن حبان (٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، توزيع: دار الباز للنشر والتوزيع، عباس أحمد الباز، مكة المكرمة.

❑ المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد البرقي (٢٧٤هـ)، تصحيح وتعليق: السيد جلال الدين الحسيني (المحدث)، سنة الطبع: (١٣٧٠-١٣٣٠ش)، الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران.



- مختصر بصائر الدرجات، حسن بن سليمان الحلي (ق ٩)، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م)، الناشر: منشورات المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف.
- مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، العلامة المجلسي (١١١١هـ)، قدّم له: العلم الحجة السيّد مرتضى العسكري، إخراج ومقابلة وتصحيح السيّد هاشم الرسولي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤٠٤هـ، ١٣٦٣ش)، المطبعة: مروي، الناشر: دار الكتب الإسلامية.
- المسائل الصاغانية، الشيخ المفيد (٤١٣هـ)، تحقيق: السيّد محمد القاضي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- مستدرک الوسائل، ميرزا حسين النوري الطبرسي (١٣٢٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث، الطبعة الأولى المحققة، سنة الطبع: (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م)، الناشر: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث بيروت، لبنان.
- معاني الأخبار، الشيخ الصدوق (٣٨١هـ)، تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، سنة الطبع: (١٣٧٩، ١٣٣٨ش)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- معجم رجال الحديث، السيّد أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ)، الطبعة الخامسة، سنة الطبع: (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م)، طهران.
- معجم طبقات المكثرين، غيث شبّر، المطبعة: دار الكفيل، سنة الطبع: (١٤٣٥هـ)، الناشر: مركز المرتضى لإحياء التراث والبحوث الإسلامية، النجف الأشرف، العراق.
- معرفة الثقات، العجلي (٢٦١هـ)، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٠٥هـ)، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة.
- من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق (٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الطبعة الثانية، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- مناهج الأخبار في شرح الاستبصار، السيد أحمد بن زين العابدين العلوي العاملي المتوفى

نحو (١٠٦٠هـ)، الطباعة والنشر: إسماعيليان.

- ❑ ميزان الاعتدال، الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- ❑ نقد الرجال، التفرشي (١٣٢٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (شوال ١٤١٨هـ)، المطبعة: ستارة، قم، الناشر: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث، قم.
- ❑ الوافي بالوفيات، الصفدي (٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركلي مصطفى، سنة الطبع: (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م)، الطباعة والنشر: بيروت، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.
- ❑ وسائل الشيعة، الحر العاملي (١١٠٤هـ)، تحقيق وتصحيح وتذييل: الشيخ عبد الرحيم الرباني الشيرازي، الطبعة الخامسة، سنة الطبع: (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.